

حالة

حقوق الإنسان

في العالم

أبريل/نيسان 2024



منظمة العفو  
الدولية

# منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى تتمكن جميعًا من التمتع بحقوقنا الإنسانية. رؤيتنا هي لعالم يفي فيه الممسكون بزمام السلطة بوعودهم، ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة، أو عقيدة سياسية، أو مصلحة اقتصادية، أو دين، ونحصل على تمويلنا بشكل أساسي من أعضاءنا ومن التبرعات الفردية. ونؤمن بأن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا إلى الأفضل.

منظمة العفو الدولية منظمة محايدة، ولا تتخذ أي موقف من قضايا السيادة أو النزاعات الإقليمية أو الترتيبات السياسية أو القانونية الدولية التي قد يتم اعتمادها لإعمال الحق في تقرير المصير. وبالنظر إلى ذلك وإلى اهتمامنا بتبسيط الضوء على مسؤولية الدول، فإننا ننظم معلوماتنا عن حقوق الإنسان في العالم في المقام الأول وفقًا لتقسيم الدول المسؤولة عن حالة حقوق الإنسان على أراضيها.

يوثق هذا التقرير التطورات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان على المستويين الوطني والإقليمي خلال عام 2023، كما يقدم تحليلًا عالميًا للتحديات ذات الأهمية الحاسمة القائمة في مجال حقوق الإنسان. ويتضمن أبوابنا لبلدان أو أقاليم رصدت منظمة العفو الدولية أوضاع حقوق الإنسان فيها خلال عام 2023. ولا يدل غياب بلد بعينه أو إقليم بعينه في هذا التقرير على أنه لم تقع انتهاكات لحقوق الإنسان تثير قلق منظمة العفو الدولية خلال العام فيه. ولا يشكل طول الباب الخاص بهذا البلد أو ذلك أساسًا للمقارنة بشأن نطاق أو عمق بواعث قلق منظمة العفو الدولية إزاء ذلك البلد. ولا يعطي هذا التقرير بشكل مستفيض استخدام عقوبة الإعدام حيث تصدر منظمة العفو الدولية تقريرًا عالميًا سنويًا منفصلًا عن أحكام الإعدام وعمليات الإعدام.

ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محميٌّ بموجب "رخصة المشاع الإبداعي" (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية – يحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية – يحظر إجراء أي تعديل أو اجتزاء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها – رخصة دولية 4.0): <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode> للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا: <https://www.amnesty.org/ar>

الطبعة الأولى 2024 - الناشر:  
منظمة العفو الدولية، شركة  
محدودة  
Peter Benenson House,  
1, Easton Street, London  
WC1X 0DW  
United Kingdom  
© حقوق النشر محفوظة  
لمنظمة العفو الدولية، 2024  
رقم الوثيقة:  
POL 10/7200/2024  
اللغة الأصلية: الإنجليزية

حالة حقوق

الإنسان

في العالم

أبريل/نيسان 2024





# المحتويات

## حالة حقوق الإنسان في العالم

تمهيد	6
التحليل العالمي	12
نظرة عامة على آسيا والمحيط الهادئ	21
نظرة عامة على أفريقيا	28
نظرة عامة على الأمريكيتين	36
نظرة عامة على أوروبا ووسط آسيا	43
نظرة عامة على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	51
أبواب البلدان	61
إثيوبيا	62
الأرجنتين	63
الأردن	65
إريتريا	67
إسبانيا	68
إسرائيل / الأراضي الفلسطينية المحتلة	71
أفغانستان	76
ألمانيا	79
الإمارات العربية المتحدة	81
أوكرانيا	83
إيران	87
إيطاليا	91
البحرين	94
البرازيل	96
تركيا	100
تشاد	103
تونس	105
الجزائر	108
جنوب السودان	111
روسيا	114
السعودية	118
السودان	120
سوريا	123
الصين	126
العراق	132
عمان	135
فرنسا	136
فلسطين (دولة فلسطين)	139
فتزويلا	142
قطر	147
كندا	148
الكويت	150
لبنان	152
ليبيا	155
مالطا	159
مالي	160
مصر	162
المغرب/الصحراء الغربية	167
المكسيك	169
المملكة المتحدة	173
ميانمار	176
الولايات المتحدة الأمريكية	179
اليمن	184
اليونان	187

لم أكن أتصور أن حالة حقوق الإنسان الراهنة ستجعلني ألمح إلى ثلاثة أفلام الخيال العلمي في ثمانينيات القرن العشرين، "العودة إلى المستقبل" (*Back to the Future*)، ولكن ها نحن نشهد عالمًا تتفاقم أوضاعه بمرور الوقت؛ فعلى الرغم من تراجع بوتيرة سريعة إلى أوضاع ما قبل الوعد المعلن في 1948 بإعمال حقوق الإنسان على مستوى عالمي يشمل الجميع، فإنه يسير بخطى متسارعة على نحو غير مسبوق تجاه مستقبل تهيمن عليه شركات التكنولوجيا العملاقة وبخيم عليه الذكاء الاصطناعي التوليدي غير المنظم.

## تصاعد الممارسات "السلطوية"

في 2023، خُصص معهد أنواع الديمقراطية في-ديم (V-Dem)، وهو مركز لأبحاث العلوم السياسية، إلى أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في بلدان تحكمها أنظمة ديمقراطية (وتعرّف على نحو عام بأنها بلدان يسودها القانون، وتخضع فيها السلطة التنفيذية لقيود السلطتين التشريعية والقضائية، وتحظى فيها الحريات المدنية بالاحترام) قد تراجع إلى **مستويات عام 1985**: أي مستويات ما قبل سقوط سور برلين وقبل خروج نيلسون مانديلا من السجن، وقبل إنهاء الحرب الباردة على أمل أن تبدأ حقبة جديدة في تاريخ البشرية. ومع ذلك، كانت تلك الحقبة الجديدة محض فترة وجيزة للغاية، بل وقد انتهت تمامًا في الوقت الحاضر، وتزايدت الأدلة التي تنبئ بانتهائها خلال 2023، إذ انتشرت الممارسات والأفكار "السلطوية" بين الكثير من الحكومات والمجتمعات. من شمال الكرة الأرضية إلى جنوبها K ومن شرقها إلى غربها، انتقصت السياسات السلطوية من حريتي الرأي وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها ونالت من المساواة بين الجنسين وقوّضت الحقوق الجنسية والإنجابية. وأضى الخطاب الضمني العام، القائم على الكراهية والمتجذر في الخوف، إلى الجور على الحيز المدني وشيطنة الأفراد والجماعات المهمّشة، مع تمثّل اللابئين والمهاجرين والجماعات المصنّفة بالانتماء إلى عرق معين وطاة ذلك على وجه التحديد. وتصاعدت ردود الأفعال القوية ضد حقوق المرأة والمساواة بين فئات النوع الاجتماعي في 2023، ما أذّر بتبديد ما تحقق من مكاسب على مدى الأعوام العشرين الماضية.

ففي أفغانستان، يجزّم فعليًا أن يكون الشخص امرأة أو فتاة؛ إذ أصدرت حركة طالبان عشرات المراسيم الرسمية التي تستهدف بها محو النساء من الحياة العامة. وعلى هذا المنوال، واصلت السلطات في إيران قمعها الوحشي لتظاهرات "المرأة - الحياة - الحرية"، وأدلت بتصريحات رسمية يغلب عليها الكراهية ووصف فيها خلع النساء للحجاب بأنه "فيروس" و"مرض اجتماعي" و"اضطراب".

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، طيّقت 15 ولاية حظرًا كاملًا على الإجهاض، أو أشكالا من الحظر باستثناءات محدودة للغاية، مما أضر على السود وغيرهم من الفئات المصنّفة بالانتماء إلى عرق معين. وفي بولندا، لقيت امرأة واحدة على الأقل حتفها بسبب حرمانها، بموجب القانون، من خدمات التي كانت بحاجة إليها. واعتمدت أوغندا قانونًا قاسيًا مُعاديًا للمثليين، بينما روّج قادة المجتمع والقادة السياسيون في الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا لخطاب وسياسات ولوائح تنظيمية معادية للعابرين جنسيًا.

وعلى الرغم من أن العالم لم يشهد قبلاً هذا الكم من الثروات، كان عام 2023 "عام انعدام المساواة"، كما أسماه البنك الدولي. وفي البلدان التي تتسم أوضاعها بالتنوع مثل المملكة المتحدة والمجر والهند، كان المدافعون عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من بين النشطاء الأكثر استهدافًا. وصنّف نشطاء المناخ "إرهابيين" بسبب إدانتهم لتوسع الحكومات في إنتاج واستثمارات الوقود الأحفوري. وأسكيت منتقدو نهج الحكومات في إدارة الاقتصاد في الشرق

الأوسط وأعضاء النقابات العمالية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومكافحة الفساد في أفريقيا الغربية وتعرضوا للاحتجاز التعسفي.

## هل عدنا إلى ما قبل 1948؟

من ناحية أخرى، كان عام 2023 أشبه بفترة ما قبل عام 1948، وكأن آلة الزمن أُلقت بنا في محطة زمنية أبعد كثيرًا من عام 1985، ونزلنا إلى أتون جحيم أوصدت أبوابها في 1948. فقد أعلنها العالم فاطمة آنذاك، بعد أن وضعت الحروب العالمية أوزارها، وأودت بحياة نحو 55 مليون مدني، وبعد أن شوهدت أهوال محرقة اليهود (الهولوكوست) التي أسفرت عن إبادة ستة ملايين يهودي والملايين الآخريين: "أبدأ بعد اليوم".

ومع ذلك، في 2023، عاد العالم أدراجه، ونسي شعار "أبدأ بعد اليوم"، وذهبت الدروس الأخلاقية والقانونية المستفادة من هذا الإعلان أدراج الرياح. ففي أعقاب الجرائم البشعة التي ارتكبتها حركة حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، حينما قُتل أكثر من 1,000 شخص، معظمهم من المدنيين الإسرائيليين، وأصيب الآلاف الآخرون وأخذ حوالي 245 شخص كرهائن أو أسرى، شنت إسرائيل حملة انتقامية تحولت إلى حملة عقاب جماعي، وشملت شنّ عمليات قصف متعمّدة وعشوائية على المدنيين ومنشآت البنية التحتية المدنية، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، وتدمير المجاعة.

وبحلول نهاية 2023، لقي 21,600 فلسطيني، معظمهم من المدنيين، مصرعهم في خضمّ القصف المتواصل لغزة، مع الآلاف الآخريين في عداد المفقودين الذين يُعتقد أنهم عالقون تحت الأنقاض. ومُحيت أيضًا معظم منشآت البنية التحتية المدنية في غزة من الوجود، بينما نزح نحو 1.9 مليون فلسطيني داخليًا وحرّموا من أي سبل للحصول على ما يكفيهم من الغذاء والماء والمأوى ومرافق الصرف الصحي والمساعدات الطبية. فأن تكون فلسطينيًا داخل غزة اليوم يعني أن تعيش نسخة أخرى من نكبة 1948، حينما تعرّض أكثر من 750,000 للتجهيز القسري، ولكنها نسخة أشد عنفًا ودمازًا.

وفي نظر الملايين حول العالم، تتمثل غزة في الوقت الحالي فشلًا أخلاقيًا ذريعًا يتحمّله الكثير من مضممي نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفشلًا في ضمان الالتزام المطلق بشمولية حقوق الإنسان واحترام إنسانيتنا المشتركة وضمن التزامنا بما أُعلن تحت شعار "أبدأ بعد اليوم". فقد نكث بالبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويتضح ذلك على نحو أكبر في حالة السلطات الإسرائيلية، إلا أن الأمر لا يقتصر على إسرائيل فقط، فقد كان للولايات المتحدة الأمريكية دور رئيسي أيضًا في ذلك، وكذلك بعض قادة دول أوروبا وقيادات الاتحاد الأوروبي، إلى جانب كل من يواصل إرسال الأسلحة إلى إسرائيل، وكل من لم يدين الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل بلا هوادة، وكل من يرفض الدعوات المتنادية بوقف إطلاق النار.

وتتشكّل تلك التصرفات مثلًا على ازدواجية المعايير التي لطالما نددت بها منظمة العفو الدولية على مدى عدة أعوام. ومع ذلك، تتماهى الجهات الفاعلة المؤثرة حاليًا في تصرفاتها، مُبدية استعدادها لتهديد النظام القائم على قواعد 1948 بالكامل، وتجريده من مبادئ الإنسانية المشتركة والشمولية الأساسيين، ما يجزئنا، بالتالي، من أي قدرة عالمية على منع وقوع الأسوأ.

وقد جاء كل ذلك في أعقاب غزو روسيا الشامل لأوكرانيا، الذي يُعدّ انتهاكًا لميثاق الأمم المتحدة ويضعف سيادة القانون على الصعيد الدولي. ولا يزال العدوان الروسي على أوكرانيا يمارس في صورة شنّ هجمات متعمّدة ضد المدنيين وقتل الآلاف وتدمير منشآت البنية التحتية المدنية على نطاق واسع، بما فيها منشآت تخزين وتصدير الحبوب.

وخالفت أيضًا الصين، التي تشكّل هي الأخرى عضوًا دائمًا بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القانون الدولي عبر حمايتها للجيش الميانماري وغاراته الجوية غير القانونية، واعتقالها للأفراد وممارستها للتعذيب، وحماية نفسها من

التدقيق الدولي في الجرائم ضد الإنسانية التي تواصل ارتكابها، بما فيها الجرائم بحق أقلية الأويغور.

## مستقبل لا نريد أن نراه

في 2023، اتخذت رحلتنا نحو المستقبل مسارا أسرع، مع إطلاق برنامج المحول التوليدي المدرب مسبقًا (شات جي بي تي-4) (ChatGPT-4) وغيره من أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في وقت مبكر عما كان متوقعًا. وإن كانت الانتهاكات المتعلقة بالتكنولوجيا التي وقعت في 2023 تنبئ بأي شيء، فإنها لا تنبئ إلا بأفاق مروعة في المستقبل. وتسهل التكنولوجيا السبل أمام إهدار الحقوق على نحو شامل؛ إذ تساعد على إدامة تنفيذ السياسات العنصرية وتمكين انتشار المعلومات المغلوطة وتقييد حريات التعبير. وكانت شركات التكنولوجيا العملاقة إما تجاهلت هذه الأضرار أو قللت من أهميتها، حتى في سياق النزاعات المسلحة مثل تلك الدائرة في إثيوبيا وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان وميانمار. وشهدت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أيضًا ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات جرائم الكراهية المعادية للمسلمين والمعادية للسامية، مع التصاعد المقلق في حجم المحتوى الذي ينطوي على التحريض والإبذاء بحق المجتمعات الفلسطينية واليهودية على الإنترنت.

ولجأت الدول خلال 2023 على نحو متزايد إلى تكنولوجيا التعرّف على الوجه لمساعدتها في حفظ الأمن خلال التظاهرات العامة والفعاليات الرياضية وفرض الرقابة الشّرطية على الأفراد من المجتمعات المحلية المهمّشة على وجه العموم، والمهاجرين واللّاجئين على وجه الخصوص. وجرى اعتماد التكنولوجيا على نحو مسيء في إدارة عمليات الهجرة وإنفاذ الإجراءات على حدود البلدان، بوسائل تضمنت الاستعانة بتقنيات خارجية لضبط الحدود وبرمجيات تحليل البيانات والتقنيات البيومترية والأنظمة الخوارزمية لاتخاذ القرارات. وظلت برمجيات التجسس غير خاضعة للتنظيم على نحو كبير، على الرغم من الأدلة التي تثبت أنها تسهّل ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان على مدى أعوام؛ ففي 2023، كشفت منظمة العفو الدولية عن استخدام برمجية بيغاسوس بحق صحفيين ونشطاء من المجتمع المدني في أرمينيا والجمهورية الدومينيكية والهند وصربيا، بينما كانت تباع برمجيات التجسس المطوّرة داخل الاتحاد الأوروبي لدول في مختلف أرجاء العالم. واستجابة لذلك، اعتمد البرلمان الأوروبي قرارًا في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 انتقد فيه عدم اتخاذ أي إجراء للحد من التجاوزات المرتكبة من جانب قطاع مطوّري برمجيات التجسس. غير أنه من المرجّح أن تتصاعد هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان في عام 2024، الذي سيشهد انتخابات حاسمة، مع ترك الخارجين عن القانون يصلون ويحولون في عالم التكنولوجيا والسماح لتقنياتهم الماكرة بالانتشار في مراتع الفضاء الرقمي؛ فينذر كل ذلك بمستقبل مائلًا أمانًا بالفعل.

## التضامن العالمي

لم يتخف عن الأعين ما وقع من انتكاسات على صعيد حقوق الإنسان في 2023، بل على النقيض تمامًا، انتفض الناس في أرجاء العالم للتنديد بانتكاس الأوضاع، حيث أبدوا تضامنًا عالميًا غير مسبوق. فقد أشعل النزاع بين إسرائيل وحماس فتيل مئات المظاهرات حول العالم، مع خروج الملايين للاحتجاج على مقتل المدنيين والدعوة إلى إطلاق سراح الرهائن والمطالبة بوقف إطلاق النار. واتخذ الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء الوكالات التابعة لها والمنظمات الإنسانية خطوات غير مسبوقة لإدانة جرائم الحرب المرتكبة في جنوب إسرائيل وغزة ودعوة إسرائيل إلى احترام القانون الدولي. واعتمدت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخيرة في 2023 بتأييد الأغلبية الكاسحة، والتي دعت فيها إلى وقف إطلاق النار، بينما تقدمت جنوب أفريقيا بعريضة دعوى أمام محكمة العدل الدولية، زاعمة أن ممارسات إسرائيل

في غزة تنتهك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948، ومشددة على الأهمية المركزية التي يحظى بها النظام الدولي القائم على قواعد ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وشهد عام 2023 تصاعد الزخم تجاه تطبيق نظام ضريبي عالمي أكثر عدلاً، للمساعدة في منع التهرب والتجنب الضريبيين وحشد الموارد للبلدان منخفضة الدخل. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، على خلاف رغبة البلدان الأكثر ثراءً، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار طرحته المجموعة الأفريقية لتأسيس لجنة دولية تعنى بصياغة اتفاقية للضرائب برعاية الأمم المتحدة بحلول يونيو/حزيران 2025.

وفي عام 2023، كان العديد من الأشخاص يقاومون ويوقفون قوى تعيد العالم إلى ما كان عليه الوضع عام 1985 وما قبل عام 1948؛ وكان أولئك هم الذين خرجوا في مسيرات ومظاهرات لمناهضة القوى التي تدفع بنا جميعاً إلى مستقبل لا يد لنا في صنعه. وقد تشكلت ملامح عام 2023 بفضلهم، على الرغم من الصعاب.

وإنني لأمل أن يرى الدبلوماسيون والنشطاء في عام 2048، بل حتى في عام 3048، عندما يسترجعون ما وقع خلال العام الماضي، أنه كان يوجد الكثير والكثير من الأختار حول العالم الذين بذلوا كل ما في وسعهم، واتخذوا موقفاً ورفعوا صوتهم من أجل إنسانيتنا المشتركة.

**أنياس كالامار، الأمينة العامة**



حالة حقوق

الإنسان

في العالم

التحليل العالمي والنظرات العامة على المناطق



# التحليل العالمي

النظام الدولي الحالي يوجه عام عن اتخاذ إجراءات فورية وناجعة لحمايتهم، وشملت حركتها أحيانا ازدواجية المعايير العنصرية والمنافسات بين الدول القوية.

## انتهاكات القانون الدولي الإنساني

وأدت مخالفة القانون الدولي الإنساني، المعروف أيضا بقوانين الحرب، والتخايل عليه إلى عواقب جسيمة على المدنيين. وفي كثير من الصراعات، اعتمدت القوات الحكومية على شن هجمات برية وجوية بعيدة المدى على مناطق مأهولة بالسكان، مستخدمة في ذلك أسلحة تمتد آثارها على مساحة واسعة. وساهم ذلك إلى حد بعيد في إيقاع خسائر فادحة في صفوف المدنيين، وإلحاق دمار واسع بالمنازل والبنية التحتية.

وتصرفت بعض أطراف الصراعات وكأن احترام القانون الدولي الإنساني أمرا اختياريا؛ فقد أتهم عدوان روسيا على أوكرانيا بارتكاب جرائم حرب مستمرة؛ وشنت القوات الروسية هجمات عشوائية على مناطق مأهولة بالسكان وعلى البنية التحتية المدنية للطاقة وتصدير الحبوب، وأخضعت أسرى الحرب للتعذيب أو لضروب أخرى من المعاملة السيئة، وارتكبت من الأفعال ما أفضى إلى تلوث بيئي هائل، بما في ذلك التدمير المتعمد، حسيما يبدو، لسد كاخوكا. وفي ميانمار، شنت قوات الجيش والميليشيات الموالية لها هجمات استهدفت المدنيين، فضلا عن الهجمات العشوائية، مما أسفر عن مقتل أكثر من 1,000 مدني خلال عام 2023. ورغم ذلك، فلم تستجيب الحكومتان الروسية والميانمارية للقرارات التي تتحدث عن انتهاكات صارخة إلا نادرا، ولم تبذل أي التزام بإجراء تحقيقات بشأنها. وتلفت كلتا الحكومتين دعما ماليا وعسكريا من الصين.

وفي السودان، لم يكذ الطرفان المتحاربين، وهما القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع - بعبارة اهتماما للقانون الدولي الإنساني وهما يشنان هجمات مستهدفة أدت إلى سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، ويطلقان الأسلحة المتفجرة من وسط أحياء مكتظة بالسكان. ومنذ اندلاع القتال بين الطرفين في أبريل/نيسان 2023 وحتى نهاية العام، قتل أكثر من 12,000 شخص، وصار أكثر من 5.8 مليون شخص آخرين في عداد النازحين داخليا، فيما لاذ نحو 1.4 مليون شخص بالفرار إلى خارج السودان وصاروا في عداد اللاجئين.

وسعت السلطات الإسرائيلية جهودها لتصوير الهجمات التي شنتها على قطاع غزة على أنها متماشية مع القانون الدولي الإنساني؛ وكانت هذه السلطات في واقع الأمر تستهزئ ببعض معاييره الأساسية؛ فقد ضربت عرض الحائط بمبدأي التمييز والتناسب، إذ لم تجد غضاضة في الخسائر البشرية الهائلة في صفوف المدنيين، ولا في التدمير واسع

انتشرت انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع خلال عام 2023. وكثيرا ما ارتكبت الدول والجماعات المسلحة اعتداءات وأعمال قتل غير مشروعة في عدد متزايد من الصراعات المسلحة. وقمعت السلطات المعارضة في مختلف أنحاء العالم عن طريق فرض قيود قمعية على حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي، واستخدام القوة غير المشروعة ضد المتظاهرين، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين للدفاعيين عن حقوق الإنسان، والمعارضين السياسيين، وغيرهم من النشطاء، وإخضاعهم أحيانا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وتفاعست دول كثيرة عن اتخاذ تدابير تكفل للناس المتع بحقوقهم في الغذاء، والصحة، والتعليم، والبيئة الصحية، وتجاهلت المظالم الاقتصادية والأزمة المناخية. وكثيرا ما تعاملت الحكومات مع اللاجئين والمهاجرين بأساليب مسيئة وعنصرية. وأدى التمييز المتجذر ضد النساء، وأفراد مجتمع الميم، والشعوب الأصلية، والمجموعات الدينية بالانتماء إلى عرق معين أو المجتمعات الدينية إلى تهيمش هذه الفئات، وتعريضهم لخطر العنف وانتهاك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية بطريقة غير متناسبة. وكان للشركات متعددة الجنسيات أدوار في بعض هذه الانتهاكات. وتورد الأبواب التالية مزيدا من التفاصيل عن هذه الاتجاهات في مختلف مناطق العالم. ويركز هذا التحليل العالمي على أربع قضايا تسلط الضوء على بعض هذه الاتجاهات السلبية على الصعيد العالمي: معاملة المدنيين وكأنهم بلا قيمة ولا بأس من التضحية بهم في الصراع المسلح، وتنامي ردود الفعل القوية ضد العدالة المتعلقة بالنوع الاجتماعي؛ وما تخلفه الأزمات الاقتصادية وتغير المناخ والتدهور البيئي من آثار غير متناسبة على أكثر المجتمعات تهيمشا من غيرها؛ والأخطار الناجمة عن التقنيات الجديدة والقائمة، بما فيها الذكاء الاصطناعي التوليدي. وتمثل هذه الاتجاهات، من منظور منظمة العفو الدولية، تحديات جسيمة لحقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم خلال عام 2024 وما يليه. ويجب على الدول بذل جهود متضافرة للتصدي لتلك التحديات، والحيلولة دون اندلاع أو تفاقم المزيد من الصراعات والأزمات.

## معاملة المدنيين في الصراع المسلح

لقد تعاملت الدول والجماعات المسلحة مع المدنيين وكأنهم بلا قيمة ولا بأس في فئاتهم أثناء الصراعات المسلحة، وبعض هذه الصراعات تكمن جذورها في التمييز العرقي والإثني؛ وقد عجز

وسواها من الهجمات غير المشروعة التي يُعدّ بعضها بمثابة جرائم حرب. وكان العنف القائم على النوع الاجتماعي سمة رئيسية لبعض هذه الصراعات؛ وفي سياق أعم من العنف الجنسي الذي ارتكبهت قوات الدفاع الإريتريّة، اختطف بعض الجنود ما لا يقل عن 15 امرأة، واحتجزوه قرابة ثلاثة أشهر في معسكر تابع للجيش بأقليم تيغراي الإثيوبي، حيث اغتصبوهن مرارا وتكرارا. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أفادت الأنباء بوقوع أكثر من 38,000 حالة عنف جنسي في إقليم نورد كيفو وحده خلال الربع الأول من عام 2023.

وقمعت الحكومات الأصوات التي توجه سهام النقد إلى أفعال الجيش، وآثارها على المدنيين. وصعدت روسيا الرقابة المفروضة في زمن الحرب إلى ذروة جديدة في عام 2023. وتعرض للاعتداءات المدافعون عن حقوق الإنسان، والنشطاء الإعلاميون والسياسيون الذين يعملون في ظروف الصراع وما بعد الصراع؛ وواجهت المدافعات عن حقوق الإنسان تحديات جسيمة بوجه خاص.<sup>1</sup>

## التمييز العرقي والإثني

تُكمن العنصرية في صميم بعض هذه الصراعات المسلحة وردود الفعل عليها. إن بعض الجذور العميقة للصراع في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة يكمن في شكل متطرف من التمييز العرقي - وهو نظام الأبارتهايد الإسرائيلي المستمر ضد الفلسطينيين - حيث تمارس إسرائيل القمع والهيمنة على الفلسطينيين عن طريق سرقة الأراضي، والفصل، والسيطرة، ونزع ملكية الأراضي والعقارات، والحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وكانت النظرة الإقصائية لبعض على أسس إثنية باعتبارهم ضمن " الآخر " المختلف من السمات السائدة في الصراعات المسلحة في بلدان مثل إثيوبيا، والسودان، وميانمار.

وظهر التمييز العرقي أيضًا في استجابات الدول لهذه الصراعات؛ ولم تتجَلِ المعايير المزدوجة التمييزية في خطاب وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية والكثير من الدول الأوروبية تجاه الصراع الدائر في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة فحسب، بل أيضًا تجاه تداعياته. فقد عمدت حكومات كثيرة إلى فرض قيود غير مشروعة على المظاهرات التي تُنظّم تضامناً مع الفلسطينيين. ورفضت حكومات ألمانيا، وولندا، وسويسرا، وفرنسا، والمجر، والنمسا حظرًا استباقيًا على مثل هذه المظاهرات عام 2023، متذرة بأخطار مبهمة على النظام العام أو الأمان الوطني، أو بسبب صور نمطية عنصرية في بعض الحالات. وكثيرًا ما استخدمت وسائل الإعلام والسياسيون خطابًا يجرّد الفلسطينيين من إنسانيتهم، ويبث صورًا نمطية

النطاق للمنشآت المدنية. وبحلول نهاية العام، كان القصف المستمر بلا هوادة والهجوم البري على القطاع قد أسفر عن مقتل 21,600 فلسطيني، بحسب ما ذكرته وزارة الصحة في غزة، ثلثهم من الأطفال. وتزايدت الأدلة على وقوع جرائم حرب بينما راحت القوات الإسرائيلية تقصف مخيمات اللاجئين المكتظة والمباني السكنية، وتبيد عائلات بأكملها المرة تلو الأخرى، وتدمر المستشفيات، والمدارس التي تديرها الأمم المتحدة، والمخازن، وغيرها من منشآت البنية التحتية الحيوية. وصاغت القوات الإسرائيلية أوامر إخلاء شمال غزة على أنها بمثابة تحذيرات واحتياطات، ولكنها في واقع الأمر هجرت قرابة 1.9 مليون فلسطيني من ديارهم فسرا (83% من إجمالي سكان غزة البالغ تعدادهم 2.3 مليون)، وحرمتهم عمداً من المساعدات الإنسانية في إطار الحصار غير القانوني المستمر لغزة. وكانت هذه العوامل وغيرها، بما في ذلك تصاعد نبرة الخطاب العنصري الذي يجرّد الفلسطينيين من إنسانيتهم من جانب بعض المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، نذرا بوقوع إبادة جماعية.

وفي الوقت ذاته، بررت حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة الهجوم الذي قامت به يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول، قبل القصف والهجوم البري الإسرائيليّين، بأنه جاء في إطار مقاومة الاحتلال العسكري الإسرائيليّ طويلاً لقطاع غزة والضفة الغربية. غير أن تعمد قتل المئات من المدنيين في إسرائيل، وأخذ الرهائن، وإطلاق الصواريخ العشوائية على إسرائيل، وغير ذلك من الجرائم، هي أفعال تضرب عرض الحائط بالقانون الدولي الإنساني وتعدّ بمثابة جرائم حرب. وبالرغم من المستويات المذهلة من سفك دماء المدنيين، والتدمير، والمعاناة في غزة، أعربت الولايات المتحدة الأمريكية والكثير من الدول الأوروبية علناً عن تأييدها لنهج إسرائيل. واستمرت بعض الدول، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، في تزويد إسرائيل بأسلحة تستخدم في اقتراف انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. وبالنظر إلى ما صدر عن هذه الدول من احتجاجات وجميعة على جرائم الحرب المنسوبة لروسيا وحماس، فإنها أبدت ازدواجية ساهرة في المعايير مما يقوض احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين. ورفعت جنوب أفريقيا دعوى على إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بانتهاكاتها لانفاكية منع جرائم الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948 في غزة.

كذلك تجاهلت القوات الحكومية والجماعات المسلحة القانون الدولي الإنساني في الصراعات المسلحة الدائرة في إثيوبيا، وأفغانستان، وبوركينا فاسو، وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسوريا، والصومال، والكاميرون، وليبيا، ومالي، والنيجر، وتنجيريا، والبمن خلال عام 2023. وتتمثل المدنيين القسط الأكبر من ويلات الهجمات العشوائية

عنصرية، ويخلط بين المسلمين والإرهابيين وكأنهم سوا.

وفي السياق نفسه، تصاعدت جرائم الكراهية المعادية للسامية والمسلمين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. كما شهد العام تصاعداً مثيراً للقلق في التمييز وغيره من أشكال المحتوى الضار المنشورة على الإنترنت ضد الجاليات الفلسطينية واليهودية على نطاق أوسع. وترددت أنباء بأن المحتوى الذي نشره الفلسطينيون والمدافعون عن حقوق الفلسطينيين قد أخضعته مختلف منصات التواصل الاجتماعي للضبط على نحو قد ينطوي على التمييز.<sup>2</sup>

ومن جهة أخرى، أظهرت الأبحاث التي نشرت عن إثيوبيا في أكتوبر/تشرين الأول 2023 كيف تقاعست شركة ميتا عن كبح التحريض الشائع على منصة فيسبوك التي تملكها، مما أسهم في وقوع أعمال قتل وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ضد أبناء مجتمع التيفغري.<sup>3</sup>

وتجلت العنصرية كذلك في المعاملة التي يلقاها الفارون من الصراعات وغيرها من الأزمات. ونتيجة لسياسات ردع الهجرة أو إبعاد المهاجرين عن الحدود التي تنتهجها أو تبقى عليها دول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، لم يجد الأشخاص الفارون من الصراعات، وغيرها من الأزمات، مناصاً من تجشم رحلات محفوفة بالمخاطر. وتناقض هذا السلوك تناقضاً صارخاً مع المعاملة الإيجابية عموماً التي أبدتها تلك الدول نفسها تجاه المواطنين الأوكرانيين الذي فروا من بلادهم بحثاً عن ملاذ آمن. وكان من بين التطورات الإيجابية التي شهدتها العام ما اتخذته كل من الدانمرك والسويد وفنلندا من خطوات في مايو/أيار 2023 لمنح الاعتراف بوضع اللاجئين للنساء والفتيات الأفغانيات بصورة بدئية. غير أن البلدان الأوروبية تقاعست بوجه عام عن إتاحة ما يكفي من الممرات الآمنة والمنتظمة لحماية المواطنين الأفغان وغيرهم من الفارين من ويلات الصراع والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

## النظام الدولي

وكثيراً ما عجزت المؤسسات متعددة الأطراف أو امتنعت عن ممارسة الضغوط على أطراف الصراعات المسلحة لحملها على الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ولئن كان ضيق الموارد واحداً من العوامل، فإن الكثير من الأطراف الفاعلة في هذه المؤسسات لم تتحل بالشجاعة أو لم تلتزم التزاماً ثابتاً بمبادئها الخاصة. وفي أسوأ الأحوال، أبدى أعضاؤها تلاعباً ومراوغة تتسم بالاستخفاف والأتانية.

وعجز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن اتخاذ إجراءات فعالة بشأن الصراعات الكبرى. وكعادتها، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية مراراً وتكراراً إلى استخدام حقها في النقض (الفيتو) كسلاح لمنع

المجلس من الدعوة إلى وقف إطلاق النار في غزة<sup>4</sup> ولكن شلل المجلس امتد لقضايا كانت تشكل في الماضي أرضية مشتركة. وفي يوليو/تموز 2023، فشل المجلس في الموافقة على تمديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سوريا. وعجز الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح عن التوصل لإجماع في التراء بشأن الانتهاكات الفادحة ضد الأطفال في أفغانستان، وسوريا، والصومال، وميانمار، على الرغم مما دار حولها من مفاوضات استغرقت أكثر من عام، بل نحو عامين أو أكثر في بعض الحالات.

ولمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة سجل متباين في التصدي لعواقب الصراع المسلح. ففي عام 2023، أنشأ المجلس آلية لرصد حقوق الإنسان بشأن السودان، وقرر تمديد تفويض المقرر الخاص المعني بروسيا، ولكن المجلس تقاعس عن تمديد تفويضات أخرى بالغة الأهمية، من بينها تفويض لجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا، على الرغم من الصراع الدائر هناك الذي حصد أرواح نحو 600,000 مدني، وتحذيرات اللجنة من وجود "خطر شديد لوقوع المزيد من الفظائع". ومن بينها أيضاً تفويض بعثة تقصي الحقائق في ليبيا، الذي لم يقم المجلس بتمديده بالرغم مما خلصت إليه البعثة من استمرار الانتهاكات الجسيمة في البلاد بلا هوادة دون أن ينال مرتكبوها أي عقاب. فقد عارضت بعض الدول بشدة تمديد هذه التفويضات الحاسمة، في حين أن بعض الدول الأخرى التي أبدت إيجاباً عنها من قبل تخلت عن تأييدها لها في مواجهة هذه المعارضة.

وبدت هناك على الأقل مؤشرات على أن الأمم المتحدة على استعداد للتصدي للأخطار المروعة التي يشكلها التطوير غير المنضبط لمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل التي تنذر بخطر ترك عملية صنع القرارات بشأن مسائل تتعلق بالحياة والموت لخوارزميات الذكاء الاصطناعي. وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً حظي بتأييد واسع النطاق، يؤكد على الضرورة الملحة لمعالجة هذه القضية. وحث الأمين العام للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر الدول على إبرام معاهدة ملزمة قانوناً بشأن منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل بحلول عام 2026.

وظل تحقيق المساءلة عما وقع أثناء الصراعات المسلحة من جرائم منصوص عليها في القانون الدولي أمراً بعيد المنال بوجه عام، وأظهر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بصورة متزايدة ازدواجية في المعايير وانتقائية في التعامل مع الحالات الخاضعة لتخصيصه. فقد قرر مكتب المدعي العام إغلاق تحقيقاته في كينيا وأوغندا، وتقاعس عن فتح التحقيق الذي أعلن عنه من قبل في نيجيريا. غير أن تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية استمرت بشأن عدد من الحالات التي وثقت فيها منظمة العفو الدولية جرائم يؤتمها القانون الدولي. ومن الجدير بالذكر أن المحكمة الجنائية الدولية أصدرت

أمراً باعتقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ومفوضة حقوق الطفل ماريا لوفوفا-بيلوفا بدعوى ارتكاب جرائم حرب، مما يلزم جميع الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية باعتقالهما وتسليمهما، على نحو ما أكدته إحدى المحاكم العليا في جنوب أفريقيا. وبعد تأخير، أصدر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بيانات تؤكد أن التحقيقات المستمرة للمحكمة بشأن الوضع في فلسطين سوف تشمل الأفعال المرتكبة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في 7 أكتوبر/تشرين الأول وبعده.

وفضلاً عن ذلك، فقد اعتمدت في مايو/أيار 2023 اتفاقية ليوبليانا-لاهاي بشأن التعاون الدولي في التحقيق والملاحقة القضائية عن جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الدولية (اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة)، الأمر الذي من شأنه أن يتيح الفرص أمام ضحايا الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي للسعي للتعويض وتحقيق العدالة أمام المحاكم الوطنية.<sup>5</sup>

**يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ خطوات لإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحيث لا يكون بإمكان الدول دائمة العضوية في المجلس استخدام حق النقض (الفيتو) بلا ضابط ورباط، ويجب عليها التوقيع والمصادقة على اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة دون أي تحفظات. وينبغي لهذه الدول معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، بما في ذلك التمييز العرقي والإثني، وضمان احترام القانون الدولي الإنساني أثناء الصراعات المسلحة، بما في ذلك حماية المدنيين. ويتعين عليها تعزيز مؤسسات الأمم المتحدة التي تضطلع بدور وقائي، ومن بينها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ونظام الإجراءات الخاصة، والهيئات التي تقوم بالتحقيق في الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي، وإصدار التقارير بشأنها، والحفاظ على الأدلة الخاصة بها.**

## **ردود الفعل القوية ضد العدالة المتعلقة بالنوع الاجتماعي**

بالرغم مما أحرز من تقدم في بعض البلدان، فقد اشتدت ردود الفعل القوية ضد حقوق النساء والفتيات وأفراد مجتمع الميم. وقوضت حكومات كثيرة الحقوق الجنسية والإنجابية، وحقوق مجتمع الميم، وتفاقت عن التصدي للتعنف القائم على النوع الاجتماعي.

## **التمييز والحقوق الجنسية والإنجابية**

خلال السنوات الأخيرة، تمكن المدافعون عن حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني من إحراز تقدم على صعيد احترام حقوق المرأة والحقوق الجنسية

والإنجابية، غير أن تلك المكاسب تتعرض للتقويض. وهدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أن التفاوتات القائمة على النوع الاجتماعي آخذة في التفاقم. وقد رسخت بعض الحكومات التمييز ضد النساء والفتيات، ففي أفغانستان، منعت السلطات النساء والفتيات من مواصلة التعليم بعد المرحلة الابتدائية، والعمل مع مكاتب الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والعمل في معظم المكاتب العمومية. وفي إيران، كُثفت السلطات أعمال القمع لإلزام النساء بارتداء الحجاب. وفي كلا البلدين، واجهت النساء أعمال الانتقام الوحشية من جانب السلطات بسبب ممارستهن لحقوقهن أو مطالبتهن بها. وفي فرنسا، فرضت السلطات خلال عام 2023 المزيد من القيود التي تمنع النساء من ارتداء أي ثياب تعتبر دينية في المدارس والرياضة، ومارست التمييز ضد النساء والفتيات المسلمات.

وشهدت عدة بلدان تقدماً خلال عام 2023 على صعيد الحقوق الجنسية والإنجابية، ففي هندوراس، ألغت الحكومة حظراً ظل سارياً لـ 14 عاماً على استخدام وبيع حبوب منع الحمل الطارئ، على الرغم من أن الإجهاض ظل محظوراً. وفي المكسيك، أعلنت المحكمة العليا عدم دستورية تجريم الإجهاض. وفي إسبانيا وفنلندا، تم تبسيط سبل الحصول على الإجهاض.

ولكن في بلدان أخرى، قوضت السلطات الحقوق الجنسية والإنجابية، بما فيها إمكانية الحصول على الإجهاض. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تأثر السود وغيرهم من الأشخاص المصنفين بالانتماء إلى عرق معين بشكل غير متناسب من تنفيذ حظر مطلق على الإجهاض أو حظره إلا في حالات استثنائية محدودة للغاية في 15 ولاية. وفي بولندا، لقيت امرأة واحدة على الأقل حتفها بسبب حرمانها من خدمات الإجهاض. وحجبت منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وإنستغرام وتيك توك معلومات أساسية عن الحقوق الإنجابية في أعقاب قرار المحكمة العليا الأمريكية عام 2022 الذي أنهى الضمانات الفيدرالية التي تحمي الحق في الإجهاض. وتعرض المدافعون عن حقوق الإجهاض، بمن فيهم النشطاء والعاملون في مجال الرعاية الصحية، للتنشيط والوصم بالعار، والاعتداءات البدنية واللفظية، والتخويف، والتهديد، فضلاً عن تجريمهم من خلال الملاحقات القضائية الجائرة، والتوقيفات، والاعتقالات.<sup>6</sup>

## **العنف القائم على النوع الاجتماعي**

أدى نضال المدافعات عن حقوق الإنسان خلال السنوات الأخيرة إلى استحداث بعض التدابير الجديدة بالاستحسان والترحيب لمنع العنف ضد النساء والفتيات. ومع ذلك، فقد استمر العنف ضد النساء والفتيات على مستوى مثير للقلق. وتم تعزيز سبل الحماية القانونية لمنع ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك

العنف الجنسي والأسري، خلال عام 2023 في بلدان من بينها وأوزبكستان، وسويسرا، ومقدونيا الشمالية، واليابان. غير أن السلطات في مختلف أنحاء العالم تقاعست بصورة مطردة عن التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي المتجذر في المجتمع، وللإفلات من العقاب الذي يتمتع به الجناة في كثير من الأحيان، فضلاً عن تجاهل الاحتياجات طويلة الأمد للضحايا. وفي المكسيك، قتلت تسع نساء تقريباً في المتوسط يومياً خلال 2023. وفي بلدان مثل الجزائر وتونس، وقعت النساء ضحايا لـ "جرائم الشرف". وتمثلت الآثار المدمرة للممارسات الضارة في وفاة فتاة في السادسة عشرة من عمرها عام 2023، أثرت الانتحار على قبول زواج قسري في النيجر، ووفاة طفلة في الثانية من عمرها في سيراليون بعد أن أُجريت لها عملية تشويه لأعضائها التناسلية الأنثوية.

## حقوق أفراد مجتمع الميم

أحرز تقدم محدود في حماية حقوق أفراد مجتمع الميم في بلدان قليلة، ولكن اشتدت الاعتداءات على حقوق مجتمع الميم في بلدان أخرى كثيرة. شهد عام 2023 تغيرات إيجابية في القوانين والسياسات في عدة بلدان؛ ففي لاتفيا، اعترفت السلطات بالشراكات المدنية؛ وفي تايلان، اعترفت السلطات بحق معظم الشركاء المثليين من مختلف الجنسيات في الزواج. وفي ناميبيا، أفتت المحكمة العليا بأن أزواج وزوجات المواطنين الناميبين بمقدورهم ترتيب أوضاع الهجرة الخاصة بهم بناء على زيجات مثلية أبرمت خارج البلاد. وفي إسبانيا، وألمانيا، وفنلندا، سهلت السلطات تحديد الشخص لنوعه الاجتماعي.

غير أن 62 بلداً في مختلف أنحاء العالم لديها قوانين تجرم السلوك الجنسي المثلي، وتعود أصول هذه القوانين إلى الحقبة الاستعمارية. 7 وقد شهد عام 2023 موجة جديدة من الإجراءات أو المقترحات القانونية التي ترمي إلى تقليص حقوق مجتمع الميم. ففي أوغندا، صدر قانون جديد ينص على توقيع عقوبة الإعدام على مرتكبي جريمة "المثلية الجنسية المشددة". وفي غانا، وافق البرلمان على مشروع قانون "مناهض للمثلية"؛ فيما اعتمدت روسيا قانوناً جديداً ينطوي على زهاب العابرين جنسياً، وأنهت بلغاريا الاعتراف القانوني بالنوع الاجتماعي للعابرين جنسياً، ومنعت حكومة المملكة المتحدة صدور قانون إصلاح الاعتراف بالنوع الاجتماعي في إسكتلندا. وفي الهند، رفضت المحكمة العليا منح اعتراف قانوني للزواج المثلي. وتعرض أفراد مجتمع الميم للاعتقالات والملاحقات القضائية في الكثير من المناطق، ورفضت قيود على المنظمات المدافعة عن حقوق مجتمع الميم. وخلال عام 2023، اعتقل العشرات من الأشخاص، بل ورج بهم في السجون في بعض الحالات، بموجب أحكام تجرم العلاقات الجنسية

المثلية بالتراضي في بلدان من بينها بوروندي وتونس وليبيا ومصر، أو بسبب تنظيم أعراس أو حفلات للمثليين في نيجيريا. وفي الصين، أُجريت منظمة مرموقة تعنى بمجتمع الميم للإغلاق تحت وطأة الحملة الحكومية المستمرة ضد مجتمع الميم. وحظرت روسيا فعلياً أي نشاط علني عبر تصنيف "الحركة الكاثية الدولية لمجتمع الميم" التي لم تحدها، ولكنها وصفتها بأنها "متطرفة". واستمرت الجرائم العنيفة ضد أفراد مجتمع الميم في كثير من المناطق، وظل مرتكبوها بنحوه من العقاب؛ ففي غواتيمالا، حيث ظلت الزيجات المثلية غير قانونية، قتل ما لا يقل عن 34 شخصاً بسبب ميوهم الجنسية أو هوية النوع الاجتماعي الخاصة بهم. وفي لبنان، حرّضت السلطات على ارتكاب أعمال العنف ضد أفراد مجتمع الميم. وفي العراق، أصدرت السلطات توجيهات لوسائل الإعلام يقضي باستخدام تعبير "الشذوذ الجنسي" بدلاً من "المثلية الجنسية".

**يجب على الحكومات دعم العدالة المتعلقة بالنوع الاجتماعي والحركات المطالبة به، من أجل التصدي للتمييز ضد النساء، وتعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية، ويجب عليها أن تضع على رأس أولوياتها برامج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتلبية احتياجات الضحايا على المدى البعيد. كما ينبغي للحكومات تأييد إلغاء القوانين والسياسات التي تنطوي على التمييز ضد أفراد مجتمع الميم.**

## آثار الأزمات الاقتصادية وتغير المناخ

كانت آثار الأزمات الاقتصادية، والتغير المناخي، والتدهور البيئي أشد وطأة على المجتمعات المهمشة مقارنة بغيرهم من الفئات. كما استهدفت المدافعون عن حقوق الإنسان المناضلون من أجل حقوق هذه المجتمعات في إطار قمع المعارضة بوجه أعم.

## الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تضارفت الصراعات وتغير المناخ وعواقب جائحة كوفيد-19 لتأجيج طائفة من الأزمات الاقتصادية؛ وفي سياق يقتصر فيه 4.1 مليار من البشر إلى أي آلية للحماية الاجتماعية، سوى الرعاية الصحية، خلفت هذه الأزمات آثاراً عميقة على حقوق الإنسان، بما في ذلك ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وأمن الوجود. كما أنها تشكل خطراً بالغاً يهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وصلت إلى منتصف الطريق عام 2023. وفي أبريل/نيسان 2023، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً جاء فيه أن "من بين نحو 140 هدفاً مصحوباً بالبيانات، لا تسير على المسار الصحيح منها سوى نحو 12%". ومن ثم فإذا استمرت الاتجاهات الحالية على نفس المنوال، فسوف يبرح 575 مليون شخص تحت وطأة

الفقر المدقع عام 2030 بالرغم من أن أحد الأهداف يرمي إلى القضاء على الفقر تماماً. وأدت الصدمات الاقتصادية إلى استفحال المديونية الوطنية في بلدان تواجه أزمات الديون أصلاً؛ فقد أفاد تقرير للبنك الدولي صدر في ديسمبر/كانون الأول 2023 أن نحو 60% من البلدان منخفضة الدخل في العالم إما واقعة في محنة المديونية أو معرضة بشدة للسقوط في هوة المديونية. وكانت بلدان أخرى كثيرة تنفق أموالاً طائلة، هي في ميسس الحاجة إليها لإعمال حقوق الإنسان، على أفساط الديون المتزايدة. وكان من بين البلدان التي ترزح تحت وطأة الديون المرهقة إثيوبيا، وأوكرانيا، وباكستان، وتونس، وزامبيا، وسري لنكا، وغانا، وكينيا، ومصر.

ولكن كانت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة قد أشارت إلى بعض الانخفاضات في أسعار الغذاء العالمية، مقارنة بالذروة التي بلغت عام 2022، فقد ظلت الأسعار مرتفعة للغاية مقارنة بالفترة السابقة للغزو الروسي واسع النطاق لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022، وواصلت الارتفاع في الكثير من الأسواق. وفي أوقات مختلفة من عام 2023، أشارت التقديرات إلى أن 78% من سكان سيراليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و46% من سكان جنوب السودان يعانون من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي، و5 ملايين في الصومال يواجهون أزمة غذائية. وبحلول منتصف ديسمبر/كانون الأول، كان 93% من سكان غزة يقاسون الجوع، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، مما جعلهم عرضة للوفاة بسبب إصابتهم بأمراض يمكن معالجتها، وكانت النساء الحوامل والمرضعات بشكل خاص عرضة للمخاطر.

وتتخذ بعض البلدان خطوات لتغيير الضرائب العالمية وغيرها من أشكال الحوكمة الاقتصادية من أجل تعزيز أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بصورة أفضل. وفي هذا الإطار، تم إقرار تقدم نحو إرساء منظومة عالمية لفرض ضرائب أكثر إنصافاً من شأنها أن تساعد في حشد الموارد لصالح البلدان منخفضة الدخل. وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو إلى عملية من خطوتين للتفاوض على اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الضريبي الدولي بشكل فعال وشامل. وقد اقترحت نيجيريا هذا القرار وحظي بتأييد أغلبية ساحقة، ولو أن عدداً كبيراً من الدول الأعلى دخلًا قد عارضته، من بينها دول الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.<sup>8</sup>

## الحق في بيئة صحية

تضررت البلدان بمختلف مستويات الدخل من الظواهر الجوية الشديدة والأزمات بيئية النشوء التي تصاعدت وتيرتها وشدها بفعل تغير المناخ، ولكن البلدان منخفضة الدخل تضررت بصورة غير متناسبة. وتفاعست الحكومات والأطراف

المؤسسية الفاعلة عن معالجة هذه الأزمات بصورة وافية أو منع التدهور البيئي الحاد. ولم تكد الحكومات - ولا سيما حكومات البلدان ذات الانبعاثات العالية أو التي تتحمل أكبر المسؤولية التاريخية عنها - تفعل شيئاً يذكر للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، وبغيره من العوامل الكامنة وراء تغير المناخ. واستمر العديد منها في توسيع البنية التحتية للوقود الأحفوري، بما في ذلك من خلال التمويل العام.

وكان اختيار دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة مؤتمر تغير المناخ الأخير، كوب 28، مثار جدل، خاصة وأن شركة بترول أبو ظبي الوطنية، التي يرأسها رئيس قمة كوب 28، كانت قد أعلنت عن خططها للتوسع بقوة في إنتاجها للوقود الأحفوري. وكان الاتفاق المنبثق عن مؤتمر كوب 28 "بالتحول عن" الوقود الأحفوري كمصدر للطاقة هو المرة الأولى التي يتم فيها ذكر الوقود الأحفوري في قرارات مؤتمر الأطراف. ولكن هذا الاتفاق كان قاصراً للغاية عن تحقيق المطلوب، إذ ترك من الثغرات ما يسمح للشركات والدول المنتجة للوقود الأحفوري بأن تسير على نهجها المعتاد وكان شيئاً لم يكن.<sup>9</sup> ومن جهة أخرى، فإن إجمالي الأموال التي تعهدت الدول المشاركة في مؤتمر كوب 28 بتقديمها لصدوق الخسائر والأضرار، وقدره 700 مليون دولار أمريكي، بالكاد تكفي لتشغيل هذا الصندوق الذي يهدف إلى مساعدة المجتمعات في البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من طواهر مناخية كئيبة وغيرها من الأضرار الناجمة عن الاحتراز العالمي.<sup>10</sup>

وفي تطورات أكثر إيجابية، أقرت عدة محاكم وطنية وإقليمية، من بينها محاكم قبرص وأيرلندا والمحاكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بحق الجماعات والأفراد في رفع دعاوى على الحكومات لعدم اتخاذها إجراءات كافية للتصدي لتغير المناخ أو التدهور البيئي. ومن شأن هذه الدعاوى محاسبة الحكومات وشركات الوقود الأحفوري عن أضرار محددة، وإرساء الأسس لمزيد من الدعاوى القضائية المتعلقة بتغير المناخ. ومن جهة أخرى، في مارس/ آذار 2023، أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فنانوات وغيرها من دول المحيط الهادئ، فطلبت من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن التزامات الدول ومسؤولياتها فيما يتعلق بتغير المناخ.<sup>11</sup>

## الآثار غير المتناسبة على الفئات المهمشة

عانت الفئات المصنفة بالانتماء إلى عرق معين، بما فيها الشعوب الأصلية وغيرها من الفئات التي تتعرض للتمييز القائم على عوامل متقاطعة، معاناة مفرطة من الأضرار التي حافت بحقوق الإنسان من جراء الأزمات الاقتصادية، وتغير المناخ، والتدهور البيئي. ويتعزى هذا الضرر غير المتناسب إلى عدة عوامل، من بينها الآثار التراكمية للتمييز الهيكلي

والمباشر، الحالي والماضي؛ ومن ثم فإن المجتمعات المهمشة على مختلف بلدان العالم كانت عاجزة أحياناً عن الحصول على الأدوية وغيرها من الضروريات، بما في ذلك ماء الشرب وما يكفي من الغذاء والطاقة، إما لعدم القدرة على تحمل تكاليفها أو لتعذر الوصول إليها.

وكان السبب الرئيسي لارتفاع حصة الضحايا من أبناء طائفة الروهنغيا العرقية الذين حصد إصعاص موكا أرواحهم عندما اجتاحت ميانمار في مايو/أيار 2023 هو الظروف المروعة التي برزجون تحت وطأتها منذ نزوحهم القسري عام 2012. وألحقت موجات الحر الشديدة الناجمة عن تغير المناخ في باكستان أضراراً بالغة بصحة الفقراء والعمالين في قطاع العمالة غير الرسمي بوجه خاص. وتضررت الشعوب الأصلية وغيره من الفئات المهمشة بصورة استثنائية من التدهور البيئي المرتبط بالمشروعات الاستخراجية واسعة النطاق في مناطق من بينها الأمريكية تان وآسيا.

## المدافعون عن حقوق الإنسان

استمرت الحكومات والأطراف الفاعلة غير الحكومية في استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان المناضلين من أجل حقوق الفئات المتضررة من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية، وتغير المناخ، والتدهور البيئي.

وفي بلدان من مصر إلى كوريا الجنوبية، استهدفت النقابات العمالية التي تناضل من أجل حماية العمال الذي يواجهون آثار الأزمات الاقتصادية ومن ينتقدون النهج الذي تتبعه حكوماتهم في معالجة الأزمات الاقتصادية. وفي الغرب وأفريقيا الوسطى، تعرض للتهديد أو السجن أو القتل المدافعون عن حقوق الإنسان ممن يكافحون الفساد الذي يستنزف موارد البلاد إلى حد بعيد<sup>12</sup> ويعد هؤلاء من بين الأعداد الكبيرة للمدافعين عن حقوق الإنسان الذي تعرضوا للملاحقة القضائية أو التخويف، بل حتى القتل في إطار أنماط أوسع من قمع المعارضة. فقد قتل ثلاثة أفراد من مجتمع غوايبنول في هندوراس خلال عام 2023، وكانوا يناضلون ضد إحدى شركات التعدين من أجل حماية نهر يعتمدون عليه في كسب أرزاقهم. كما كان المدافعون عن حقوق الإنسان ضمن المتضررين من القوانين أو اللوائح الجديدة التي تقيد الحق في حرية التعبير أو الحق في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2023 في بلدان من بينها الأردن، وباكستان، وبارابوا غينيا الجديدة، وبنغلاديش، وسنغافورة، والصين، وكوبا، والمجر، والمملكة المتحدة، والهند.

تعرض السكان الأصليون ونشطاء العدالة المناخية والمدافعون عن حقوق الإنسان البيئية للاعتقالات الجماعية والملاحقة القضائية أثناء انخراطهم في أنشطة العصيان المدني السلمية. وأثناء مظاهراتهم، جُرمت أفعالهم، شأنهم شأن

كثيرين آخرين من النشطاء، أو قوبلت بالاستخدام المفرط أو غير الضروري للقوة. وأسفر استخدام مقذوفات التأثير الحركي، وغيرها من أنواع المقذوفات، ضد المتظاهرين عن وقوع الآلاف من الإصابات في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك العاهات المستديمة، والعشرات من الوفيات<sup>13</sup>. وأدى استمرار عسكرة الشرطة إلى تفاقم هذا الخطر. وعلى نحو يتسم بعدم تقدير المسؤولية، قامت كبرى الشركات المنتجة للأسلحة الأقل فتكاً بتوريدها لأجهزة أمنية من المعهود عنها استخدام هذه الأسلحة بصورة غير مشروعة<sup>14</sup>. من المهم إذن تنامي الرزم من أجل إبرام معاهدة ملزمة قانوناً للتحكم في تجارة معدات إنفاذ القانون وإخضاعها للضوابط. وخلال عام 2023، أُعرب كل من المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب - عن تأييدهم لإرساء معاهدة تجارة خالية من التعذيب.

## يجب على الحكومات والمؤسسات المالية

الدولية تنفيذ وسائل تخفيف عبء الديون، بما في ذلك شطب الديون التي تنقل كاهل بلدان تعجز عن الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بسبب أزمات الديون الباهظة. ويجب عليها أن تستثمر في برامج الحماية الاجتماعية الشاملة التي تؤدي إلى إعمال الحق في الأمن الاجتماعي للجميع، وأن تعمل معاً على إرساء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية، وهو صندوق مقترح لدعم البلدان منخفضة الدخل<sup>15</sup>. ويجب على الحكومات التعاون من أجل وضع اتفاقية للضرائب برعاية الأمم المتحدة. ويتعين عليها الالتزام بالتخلص التدريجي الكامل والسريع والمنصف للوقود الأحفوري في إطار حزمة أوسع نطاقاً من تدابير التحول في مجال الطاقة. ويجب على الحكومات السعي لإرساء معاهدة تجارة خالية من التعذيب. وينبغي لها ضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

## الأخطار الناجمة عن التقنيات الجديدة والقائمة

سلط نشوء أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي خلال الأشهر الأخيرة الأضواء على الأخطار التي تشكلها هذه الأدوات والتقنيات القائمة على حقوق الإنسان، وخصوصاً حقوق الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع. ولم تتخذ الدول خطوات كافية لكبح جماح التجارة العالمية في برامج التجسس الإلكتروني أو نموذج عمل قائم على المراقبة تنتهجها شركات التكنولوجيا العملاقة.

## مخاطر الذكاء الاصطناعي

شهد عام 2023 إطلاق برنامج شات جي بي تي-4 (ChatGPT-4) - وهو أداة قادرة على توليف وتوليد النصوص - وقد لفت الأنظار إلى قدرة الذكاء

بعض صناعات السياسات بدأوا في التحرك، بما في ذلك بيان صدر عن 11 دولة في مارس/آذار 2023 يقر بما تنطوي عليه برامج التجسس من أخطار تهدد حقوق الإنسان.

## انتهاكات شركات التكنولوجيا العملاقة

كُشف النقاب مرة أخرى خلال عام 2023 عن أضرار نموذج العمل القائم على المراقبة الذي تنتهجه شركات التكنولوجيا العملاقة، ليس في سياق الصراع المسلح فحسب، وإنما أيضًا من حيث أنها تقوّض حقوق الأطفال وغيرهم من الفئات الشابة. فنظام التوصيات الخاص بالمتنوع على منصة تيك توك وممارساتها المنتهكة للخصوصية في جمع البيانات تشكل خطرًا على المستخدمين الشباب من خلال تضخيم المحتوى المتعلق بالانقلاب والانتحار، ما يخطر بتفاقم التحديات المتعلقة بالصحة العقلية القائمة أصلاً.<sup>20</sup> كما شهد العام تصاعدًا يبعث على القلق في التحريض على أفراد مجتمع الميم على منصة إكس (تويتر سابقًا)<sup>21</sup>، ومن المرجح أن يتزايد انتشار المعلومات الكاذبة والمضللة، وهو احتمال خطير بنوع خاص نظرًا للعدد الكبير من الانتخابات المزمع إجراؤها خلال عام 2024. وقد عمدت قوى القمع السياسي في كثير من أنحاء العالم إلى اتخاذ وسائل التواصل الاجتماعي سلاحًا للنيل من الأقليات، وتآلب المجتمعات ضد بعضها البعض، سعيًا منها لتعزيز احتمالات نجاحها في الانتخابات. ويسهّل ويعزز هذه المساعي ما تستخدمه وسائل التواصل الاجتماعي من خوارزميات والنماذج التجارية لشركات التكنولوجيا العملاقة التي تولي الأولوية "للتفاعل" والأرباح مهما كان الثمن. وأدى ظهور أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى تفاقم هذه المخاطر.

وتبدل بعض الهيئات التنظيمية، من ناحية، والضحايا الذين يسعون للإنصاف، من ناحية أخرى، جهودًا لمنع المزيد من الانتهاكات. ففي يوليو/تموز 2023، أصدرت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي حكمًا رئيسيًا ضد نموذج العمل القائم على المراقبة الذي تقوم عليه شركة ميتا، وهي الشركة المالكة لمنصتي فيسبوك وإنستغرام. وبعد صدور الحكم، أمرت السلطات النرويجية شركة ميتا بالكف عن عرض إعلانات تجارية شخصية يتم اختيارها بناءً على أنشطة المستخدمين على الإنترنت، وموقعهم الجغرافي التقديري في النرويج. وفي الاتحاد الأوروبي، ركز المجتمع المدني جهوده على الدفع نحو التنفيذ القوي لقانون الخدمات الرقمية التاريخي لسنة 2022، وهو أول قانون تنظيمي يحكم شركات التكنولوجيا العملاقة، ويحمل في طياته الوعد باحترام حقوق الإنسان. ولكن ضاعبت بعض الفرض السانحة لمعالجة مخاطر تقنيات الذكاء الاصطناعي، فقد توصل الاتحاد الأوروبي لاتفاق بشأن قانون الذكاء الاصطناعي لدى الاتحاد الأوروبي لسنة 2023، ولكن النص النهائي لم

الاصطناعي التوليدي على إحداث تحولات في الحياة العملية للبشر، وإمكانية حصولهم على الخدمات الحكومية، وتفاعلمهم مع منصات الإنترنت بوجه أعم. وشأنه شأن أي تقنية جديدة، فإن الذكاء الاصطناعي التوليدي قد يخلق فرصًا، ولكنه في غياب تنظيم كافٍ وفعال، قد يفضي كذلك إلى تفاقم المخاطر التي تهدد حقوق الإنسان في مجالات من قبيل إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية، والتعليم، والعمل، والحقوق العمالية، والخصوصية، والاستخدام الآمن للإنترنت. ومن بين هذه المخاطر تعزيز الفوارق العنصرية وغيرها من أشكال اللامساواة، وتزايد المراقبة، وتضخيم المحتوى الذي ينطوي على الكراهية على الإنترنت.<sup>16</sup> ولقد أدت أنظمة الذكاء الاصطناعي القائمة، وغيرها من التقنيات، إلى استفحال اللامساواة بالفعل، وأدقت الضرر بالمجتمعات المهمشة في مجالات مثل الوصول إلى الخدمات الحكومية والاستفادة منها، والشرطة، والأمن، والهجرة.<sup>17</sup> ففي صربيا، أدى نظام الرعاية الاجتماعية شبه الآلي الجديد، الذي يموله البنك الدولي، إلى حرمان ما يُحتمل أن يُقدَّر بألاف الأشخاص من الحصول على المساعدات الاجتماعية الحيوية، وألحق الضرر بشكل غير متناسب بطائفة الروما والأشخاص ذوي الإعاقة. وأدى استخدام إسرائيل لتكنولوجيا التعرف على الوجه في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تعزيز القيود المفروضة على حرية التنقل، وساعد على إبقاء نظام الباتنهاديد. وكشفت إدارة شرطة نيويورك في عام 2023 النقاب عن استخدامها لهذه التكنولوجيا في إخضاع مظاهرات حركة "حياة السود مهمة" في المدينة للمراقبة، ولكن تصاعدت الضغوط على مجلس مدينة نيويورك لحظرها. ومن جهة أخرى، كثيرًا ما تفاعست شركات رؤوس الأموال الاستثمارية المستثمرة في التقنيات الجديدة عن الاصطلاح بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان.<sup>18</sup>

## تجارة برامج التجسس العالمية

تفاعست الدول عن كبح جماح التجارة العالمية في برامج التجسس الإلكتروني، وساهمت الأبحاث التي قامت بها منظمة العفو الدولية خلال عام 2023 في إضاءة النام عن استخدام برنامج بيغاسوس للتجسس ضد الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني في أرمينيا، والجمهورية الدومينيكية، وصربيا، والهند. وكشف تحقيق كبير بشأن ملفات بريديتور أجرته شبكة التعاون الاستقصائي الأوروبي، بالشراكة مع منظمة العفو الدولية، كيف قامت شركة مقرها في الاتحاد الأوروبي وتخضع للوائح التنظيمية ببيع برامج التجسس بحرية لدول في شتى أنحاء العالم.<sup>19</sup> وفي أعقاب كشف النقاب عن هذه الحقائق، اعتمد البرلمان الأوروبي في نوفمبر/تشرين الثاني قرارًا ينتقد عدم اتخاذ أي إجراء لكبح الانتهاكات التي ارتكبتها قطاع برامج التجسس الإلكتروني. وكان هذا مينيًا على مؤشرات أخرى بأن

Anti-Corruption Fight in Peril: Crackdown on Anti-Corruption Human Rights Defenders in West and Central Africa, 11 July	12	يذهب إلى الحد الكافي لدرء الضرر، بل إنه قد يسهم حتى في توسيع وتشريع أنشطة المراقبة التي تقوم بها الشرطة وسلطات الهجرة.
"انفجرت عيني" – إساءة استخدام مقذوفات التأثير الحركي على مستوى العالم، 14 مارس/آذار	13	<b>يجب على الحكومات فرض حظر فوري على استخدام برامج التجسس المنتهكة للخصوصية بشكل كبير وتكنولوجيا التعرف على الوجه. كما يجب عليها اتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية قوية للتصدي للمخاطر والأضرار الناجمة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي. وينبغي لها كبح جماح شركات التكنولوجيا العملاقة، وخصوصًا من خلال معالجة الأضرار الناجمة عن نموذج العمل الخاص بها القائم على المراقبة.</b>
The repression trade", 11 October"	14	
Rising Prices, Growing Protests: The Case for Universal Social Protection, 10 May; Actions Speak Louder than Words: The World Bank Must Promote Universal Social Protection, 10 October	15	
Global: Companies must act now to ensure responsible" development of artificial intelligence", 14 June	16	
Digitally Divided: Technology, Inequality, and Human Rights, 2 October	17	Challenges faced by women human rights defenders" wording in conflict, post-conflict or crisis-affected settings", 5 June
Silicon Shadows: Venture Capital, Human Rights, and the Lack of Due Diligence, 13 December	18	"على شركات وسائل التواصل الاجتماعي توسيع نطاق الاستجابة للأزمات المتعلقة بإسرائيل وفلسطين مع استفحال الكراهية والرقابة على الإنترنت"، 28 أكتوبر/تشرين الأول
The Predator Files: Caught in the Net, 9 October	19	Ethiopia: Meta's failures contributed to abuses against" Tigrayan community during conflict in northern Ethiopia", 31 October
I feel exposed': Caught in TikTok's surveillance web, 7 November; Driven into Darkness: How TikTok's 'For You' Feed Encourages Self-Harm and Suicidal Ideation, 7 November	20	
Hateful and abusive speech towards LGBTQ+ community surging on Twitter surging under Elon Musk", 9 February	21	إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: القيتو الأمريكي على قرار وقف إطلاق النار يظهر استخفافًا قاسيًا بمعاناة المدنيين في مواجهة حصيلة القتلى المروعة، 8 ديسمبر/كانون الأول
		International Justice Day: Harnessing the Rome Statute" and strengthening the system of international justice", 17 July
		An Unstoppable Movement: A Global Call to Recognize and Protect Those Who Defend the Right to Abortion, 24 November
		Colonialism and sexual orientation and gender identity:" Submission to the Independent Expert on protection against violence and discrimination based on sexual orientation and gender identity", 15 June
		Global: Vote in favour of international cooperation on" tax helps advance human rights", 22 November
		"عالميا: اتفاق كوب 28 بالتحول عن استخدام الوقود الأحفوري سابقة لا تفي بحماية حقوق الإنسان"، 13 ديسمبر/كانون الأول
		"عالميا: التعهدات الأولية في مؤتمر المناخ كوب 28 بتمويل صندوق الخسائر والأضرار تقل كثيرا عما هو لازم"، 30 نوفمبر/تشرين الثاني
		Global: UN backs Pacific Island states by asking the" International Court to advance climate justice", 29 March

# نظرة عامة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ

شهد العام تحقق مكاسب متواضعة على صعيد حقوق النساء وأفراد مجتمع الميم في عدة بلدان؛ وصدر قانون جديد يجرم التعذيب والاختفاء القسري في تايلند؛ وألغيت عقوبة الإعدام الإلزامية في ماليزيا. ومع ذلك، فقد ظلت آفاق حقوق الإنسان ملبدة بالغيوم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فقد حصد الصراع المتصاعد في ميانمار المزيد من أرواح المدنيين، وأدى إلى المزيد من النزوح. وفي أفغانستان، كتفت حكومة طالبان ما تمارسه من أعمال القمع، وخصوصًا قمعها للنساء والفتيات. وتنامت درجة عدم التسامح مع المعارضة في كثير من أنحاء المنطقة مع تشديد القيود على الحقوق في حرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها في العديد من البلدان والأقاليم. وتعرض للاعتقال والاحتجاز التعسفي منتقدو سياسات الحكومات وأفعالها، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان، والنشطاء السياسيون، والصحفيون، وكثيرًا ما قوبلت مظاهرات الاحتجاج على الظلم بالقوة غير المشروعة، بل والمميتة أحيانًا.

واستمرت الأنماط الطويلة الأمد من التمييز ضد الأقليات الدينية والعرقية، وما يسمى الطبقات الدنيا، والنساء والفتيات، وأفراد مجتمع الميم، والشعوب الأصلية، وتضرر من هذا التمييز بنوع خاص الأشخاص الذين ينتمون لتلك الفئات المهمشة وغيرها في البلدان التي تعاني من أزمت اقتصادية، وكانوا هم أيضًا أول من كابد العواقب المهلكة في كثير من الأحيان للظواهر الجوية الناجمة عن تغير المناخ؛ غير أن الحكومات في شتى أنحاء المنطقة تقاعست عن اتخاذ إجراءات فعالة لكبح جماح الانبعاثات الكربونية أو إرساء التدابير الفعالة للحماية والتكيف.

## حرية التعبير

ظل الحق في حرية التعبير معرضًا للخطر إذ عمدت حكومات كثيرة إلى تكثيف إجراءاتها القمعية ضد وسائل الإعلام، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وأحزاب المعارضة، ومنتقدي هذه الحكومات وغيرهم. وواصلت عدة بلدان أو شددت ما تفرضه من قيود مفرطة أصلاً؛ ففي أفغانستان، كان الصحفيون وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام ضمن من تعرضوا للمضايقات والاعتقال التعسفي، وأغلقت السلطات المزيد من وسائل الإعلام أو أجبرتها على الإغلاق. وفي ميانمار، كان الصحفيون ضمن من قدموا للقضاء، وفرضت

عليهم عقوبات السجن لمدد طويلة عقب محاكمات جائرة. وفي كوريا الشمالية، لم تخفف الحكومة من سيطرتها الكاملة على حيز المجتمع المدني، واستمرت في إنزال عقوبات غليظة بكل من يتجاسر على انتقاد الحكومة أو ينخرط فيما وصف بالأيديولوجية "الرجعية".

من جهة أخرى، اتخذت محاولات الحكومات لإخراص الأصوات التي تنتقدتها أشكالًا عديدة؛ فقد دخلت حيز التنفيذ قوانين أو لوائح جديدة تقيد الحق في حرية التعبير في بابوا غينيا الجديدة، وباكستان، وبنغلاديش، وسنغافورة، والصين، والهند. وألغت الحكومة الجديدة في فيجي قانونًا يقيد حريات الإعلام، ولكن ظلت قوانين أخرى مقيدة للحريات سارية.

وفي كمبوديا، ألغت السلطات ترخيص واحدة من القلة الغليلة المتبقية من وسائل الإعلام المستقلة. وفي الهند، اتخذت الحكومة من الهيئات المالية والتحقيقية المركزية لمهاجمة وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان وتعليق تراخيصها. أما بوتان، حيث يُمنع موظفو الخدمة المدنية من مشاركة المعلومات ذات المصلحة العامة مع وسائل الإعلام، فقد انزلت إلى مرتبة أدنى في التصنيف العالمي لحرية الصحافة.

وتزايد استخدام تقنيات الرقابة والمراقبة في قمع المعارضين؛ ففي الصين، صدرت مبادئ توجيهية جديدة تفرض المزيد من القيود على مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، في حين ألزمت مؤسسات التواصل الاجتماعي بعض المستخدمين بالكشف عن هوياتهم، مما أثار القلق بشأن الحق في الخصوصية. وفي هونغ كونغ، استخدم قانون الأمن القومي شديد الصرامة والقانون المتعلق بإثارة الفتنة الذي يعود إلى الحقبة الاستعمارية في فرض الرقابة على الكتب، والأغاني، ووسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها من المواد المنشورة داخل أو خارج الإنترنت. وفي فيتنام، تبين لمنظمة العفو الدولية أن موظفين تابعين للدولة، أو أشخاصًا يعملون لصالحها، كانوا على الأرجح يقفون وراء حملة تستهدف العشرات من الحسبات على وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام برنامج بريديتور للتجسس الإلكتروني، في حين تقاعست الحكومة التايوانية عن معالجة بواعث القلق المتعلقة باستخدام برنامج بريديتور للتجسس على المدافعين عن حقوق الإنسان، والسياسيين، ونشطاء المجتمع المدني.

وبات من الشائع أيضًا استخدام المضايقات القضائية كأداة للنيل ممن يتبادلون معلومات أو يعبرون عن آراء تنتقد الحكومات، أو تعتبرها الحكومات حساسة؛ ففي فيتنام، تعرض الصحفيون والنشطاء للملاحقة القضائية أو زج بهم في السجن بتهمة "نشر دعاية مناهضة للدولة". وفي المالديف، اعتقل صحفيون بسبب تقاريرهم الصحفية عن المظاهرات وغيرها من الفعاليات. وفي ماليزيا، لم تنكث الحكومة وعودها بإلغاء

القوانين التي تقيد الحق في حرية التعبير فحسب، بل تمدت في استخدامها للتحقيق مع مرشحي ومنحني الأقاليم ومرحري الكتب، إلى جانب آخرين. وفي تايلند، استمرت السلطات في تطبيق قوانين تقيّد التواصل عبر الإنترنت بهدف الملاحقة القضائية للمنتقدين، في حين ظلّ منتقدو الحكومة في الفلبين يواجهون تهمةً باطلاً. وظلت الدعوات السلمية لاستقلال بابوا جريمة يعاقب عليها بالسجن في إندونيسيا. وفي لاوس، استمرت الأنماط طويلة الأمد من التخويف، والاحتجاز التعسفي، والقتل غير المشروع، والإخفاء القسري للمدافعين عن حقوق الإنسان. وكذلك في باكستان، كان من بين من تعرضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري الصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومنتقدو الحكومة والمؤسسة العسكرية. ولأحد مؤشرات على أن ظاهرة قمع المعارضة عبر الحدود الوطنية تزداد ترسخًا في المنطقة، فقد قامت سلطات الصين وهونغ كونغ بملاحقة النشطاء، بما في ذلك المواطنين الذين فروا إلى الخارج، بإصدار أوامر بالاعتقال، وعرض مكافآت مالية، وممارسة الضغوط على البلدان الأخرى لحملها على إعادتهم إلى وطنهم. وعاد اثنان من المدافعين عن حقوق الإنسان من لاوس ثم احتجزا في الصين. وكان للسلطات الفيتنامية ضلع في اختطاف ناشط بارز على اليوتيوب (يوتيوب) من تايلند، في حين قتل مدافع لاوسي عن حقوق الإنسان بطلق نارٍ في تايلند.

**يجب على الحكومات إلغاء جميع القوانين والأنظمة التي تجرم التعبير المشروع أو تفرض قيودًا أخرى عليه، ووضع حد لجميع التقييدات أو الملاحقة القضائية غير المبررة التي تتعلق بالممارسة المشروعة للحق في حرية التعبير، واحترام الحريات الإعلامية.**

## حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها

فيما عدا فيجي، التي لاحت فيها مؤشرات على مزيد من التسامح، تمدت الحكومات في مختلف أنحاء المنطقة في تقييد الحق في التجمع السلمي. ففي تايلند، وجهت السلطات تهمةً جنائية ضد زهاء 2,000 شخص حتى نهاية العام بسبب مشاركتهم في مظاهرات تنادي بالإصلاح السياسي والاجتماعي الذي بدأ عام 2020. وبدا من المستبعد أن يُعرف على الإطلاق عدد المحتجزين بسبب مشاركتهم في فعاليات إحياء ذكرى ضحايا الحريق الذي شب في بنائية سكنية في أوورمنتشي بالصين عام 2022، وفي المظاهرات المتعلقة بها التي قامت احتجاجًا على القيود المفروضة أثناء جائحة

كوفيد-19، ولكن ترددت أنباء تقييد باستمرار المضايقات لمن شاركوا في المظاهرات، وصدر حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات على طالبة من اللويغور لنشرها تسجيلًا مصوريًا للمظاهرات على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي ماليزيا ومنغوليا، استمرت السلطات في استخدام القوانين القمعية لتقييد الحق في التجمع السلمي. أما في كوريا الجنوبية، فقد ساهم المنحى الآخذ في الصرامة والتشدد الذي انتهجته السلطات ضد المظاهرات "غير القانونية" في تهئية الأجواء لدعاوى التعويضات الباهظة التي رفعتها إحدى الشركات المملوكة للدولة على المناضلين من أجل حقوق ذوي الإعاقة. وفي ميانمار، اعتقلت العشرات من الأشخاص بسبب وضعهم الزهور على رؤوسهم احتفالًا بعيد ميلاد مستشارة الدولة السابقة المسجونة أونغ سان سوتشي.

وظل من الشائع استخدام القوة بصورة غير مشروعة مما أفضى إلى وقوع إصابات ووفيات في بعض الأحيان؛ ففي أفغانستان، ورد أن طالبان استخدمت الأسلحة النارية وخرائط المياه ومسدسات الصق لفض المظاهرات، بما في ذلك المظاهرات المؤيدة لحقوق النساء وغيرها. وسعت السلطات لحظر المظاهرات في كل من باكستان وسري لنكا، وكثيرًا ما لجأت لاستخدام القوة المفرطة وغيرها من أشكال القوة غير المشروعة ضد المتظاهرين، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى كثيرين في كلا البلدين. وفي بنغلاديش، استخدمت الشرطة الرصاص المطاطي، والذخيرة الحية، والغاز المسيل للدموع ضد المظاهرات التي قادتها المعارضة، مما أدى إلى مقتل شخص واحد على الأقل؛ كما اعتقلت السلطات الآلاف من الأشخاص. وفي إندونيسيا والمالديف ونيبال أيضًا استخدمت قوات الأمن القوة غير المشروعة ضد المتظاهرين. وتم تشديد القيود على الحق في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها في عدة بلدان؛ ففي كمبوديا، منعت حزب المعارضة الوحيد في البلاد من المشاركة في الانتخابات، وصدر حكم بالسجن 27 سنة على أحد قادة المعارضة السياسية. وفي الفلبين، كانت المنظمات الحقوقية والإنسانية ضمن من طالتهن تهمة الارتباط بالجماعات الشيوعية المحظورة أو الخاضعين لأسلوب "التصنيف الأحمر"، مما جعل أعضائها نهبًا للتهمة الملققة، والقتل غير المشروع، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي كوريا الجنوبية، واجهت النقابات العمالية بيئة تتسم بالعداء المتزايد، حيث أخضع العشرات من النشطاء العماليين للتحقيق الجنائي.

**يجب على الحكومات احترام وتسهيل ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. ولا بد من إبقاء الاحترام الواجب والحماية الكافية للعمل الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان، وضمان إتاحة البيئة الملائمة التي تمكنهم من ممارسة عملهم.**

## عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية

اعتقل مدافعون عن حقوق الإنسان، ونشطاء سياسيون وبيئيون، وغيرهم، واحتجزوا تعسفيًا بسبب اعتراضهم على سياسات وأفعال الحكومات، أو بسبب هويتهم الإثنية أو الدينية أو غير ذلك.

**ففي الصين، استمرت عمليات الاحتجاز التعسفية والمحاكمات الجائرة ضد أفراد جماعة الأويغور، وغيرها من الجماعات العرقية ذات الأغلبية المسلمة في منطقة شينجيانغ وأويغور ذات الحكم الذاتي.** وفي ميانمار، ظل أكثر من 20,000 شخص قيد الاحتجاز بسبب معارضتهم للانقلاب العسكري الذي شهدته البلاد عام 2021، واستمرت المحاكمات التي تتسم بالجور الفاجح.

وفي باكستان، استخدمت السلطات مرسوم الحفاظ على النظام العام وقانون مكافحة الإرهاب مبهم الصياغة كي تحتجز بصورة تعسفية أكثر من 4,000 شخص ممن شاركوا في مظاهرات اندلعت في أعقاب اعتقال رئيس الوزراء السابق عمران خان في مايو/أيار. وقدّم 103 مدنيين آخرين للمحاكمة أمام القضاء العسكري، من بينهم زعماء سياسيون ونشطاء. وبالرغم من أن المحاكم الهندية قد وافقت على الإفراج بكفالة عن العديد من الصحفيين المحتجزين بصورة تعسفية في ولاية جمو وكشمير، أو إلغاء أوامر احتجازهم، فقد ظل المدافعون عن حقوق الإنسان محتجزين بدون محاكمة في هذه الولاية وغيرها، لسنوات في كثير من الأحيان. وفي منغوليا، أدى غياب الضمانات الإجرائية إلى اعتقال أعداد كبيرة من الأشخاص بدون أوامر قضائية.

**يجب على الحكومات إنهاء جميع عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية لمنتقديها وغيرهم، والإفراج فورًا عن أي محتجز لم يكن لاحتجازه سبب سوى ممارسته حقوقه في حرية التعبير، وحرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، أو أي حق آخر من حقوق الإنسان.**

## الإفلات من العقاب والحق في تحقيق العدالة

ظلت ظاهرة الإفلات من العقاب متفشية على نطاق واسع في بلدان المنطقة، ويات من المعتاد أن يجرم الضحايا من حقوقهم في تحقيق العدالة، ومعرفة الحقيقة، والحصول على التعويض. وعلى الرغم من أن قرار المحكمة الجنائية الدولية باستئناف التحقيقات في الفلبين قد منح بصيصًا من الأمل لعائلات ما لا يعد ولا يحصى من ضحايا أعمال القتل غير المشروع التي وقعت أثناء "الحرب

على المخدرات"، فقد ظل تحقيق المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان مغمطًا عزير المنال. وفي تايلند، ساد الإفلات من العقاب عن أعمال القتل غير المشروع التي قامت بها قوات أمن الدولة. وأخفقت حكومتا سري لنكا ونيبال مرة أخرى في إحراز تقدم ذي شأن نحو تحقيق العدالة، ومعرفة الحقيقة، وتقديم التعويضات لعشرات الآلاف من ضحايا الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وقعت إبان الصراعات المسلحة الداخلية في كلا البلدين.

**يجب على الحكومات التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب بالقيام بتحقيقات شاملة ومستقلة ونزيهة، بشأن الجرائم المنصوص عليها في القانون، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وتقديم المشتبه في ارتكابهم لها إلى القضاء في محاكمات عادلة. ولا بد من إبداء التعاون الكامل مع التحقيقات وإجراءات العدالة الدولية، وما يحكم به من تعويضات عن الانتهاكات التاريخية لحقوق الإنسان.**

## انتهاكات القانون الدولي الإنساني

استمرت انتهاكات القانون الدولي الإنساني في ميانمار، حيث لقي أكثر من 1,000 مدني حتفهم من جراء الهجمات الجوية والبرية العشوائية والمستهدفة التي شنتها قوات الجيش والميليشيات المرتبطة بها على نطاق واسع في مختلف أنحاء البلاد. وترددت أيضًا أنباء عن هجمات شنتها جماعات المعارضة المسلحة على المدنيين المرتبطين بالسلطات العسكرية الميانمارية. وفي سياق المقاومة المسلحة لطالبان المستمرة في ولاية بنجشير، وردت أدلة جديدة عن العقوبات الجماعية التي تفرضها سلطات طالبان على السكان المدنيين، والإعدام خارج نطاق القضاء لمقاتلي جبهة المقاومة الوطنية الذين وقعوا في الأسر، في حين أسفرت هجمات الجماعات المسلحة، وخصوصًا تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية خراسان، عن سقوط الآلاف بين قتيل وجريح.

**يجب على جميع أطراف النزاعات المسلحة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك وقف الهجمات العشوائية أو المباشرة على المدنيين أو منشآت البنية التحتية المدنية.**

## الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ظلت عدة بلدان غارقة في أزمات اقتصادية طاحنة؛ ففي باكستان ولاوس، كانت الفئات الأكثر تعرضًا للتهمة هي الأشد تضرراً من الارتفاع الهائل لمعدلات التضخم، وما نجم عنه من استفحال غلاء المعيشة. وفي سرى لنكا، حيث بات أكثر من ربع السكان مهجرين بتردي مستوى معيشتهم إلى ما دون خط الفقر، أمسى الحصول على الغذاء، والرعاية الصحية، وغيرها من الاحتياجات الأساسية تحدياً يومياً، خصوصاً العاملين المياومين وأبناء طائفة تاميل مالاياها. واشتدت وطأة الأزمة الإنسانية في أفغانستان، مما أثار المخاوف من أن تتصاعد من جديد الأعداد المرتفعة أصلاً للسكان المعتمدين على المساعدات الإنسانية؛ ومع ذلك، فقد ظلت خطة الاستجابة الإنسانية تعاني من نقص شديد في التمويل.

وفي بابوا غينيا الجديدة، أدى النقص المزمن الذي يعاني منه نظام الصحة إلى عدم تيسر الرعاية الصحية الكافية لجزء كبير من السكان. واستمر انعدام الأمن الغذائي في كوريا الشمالية، وأصبحت الرعاية الصحية، بما في ذلك الأدوية الأساسية واللقاحات، غير متوفرة في كثير من الأحيان.

ونتيجة لعمليات الإخلاء القسري وهدم المنازل صار الآلاف من الأشخاص في عداد المشردين والمعدمين، أو معرضين لأن يصبحوا كذلك. ففي كمبوديا، استمرت عملية الإخلاء القسري لـ 10,000 عائلة من موقع أنغكور المدرج على قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي. وأصبح قرابة 300,000 شخص بلا مأوى في الهند في أعقاب هدم التجمعات السكنية غير الرسمية في دلهي استعداداً لانعقاد قمة مجموعة العشرين؛ واستمرت عمليات هدم منازل المسلمين في الغالب، ومحللاتهم التجارية، وأماكن عبادتهم، عقاباً لهم على أعمال العنف المجتمعي. وفي إندونيسيا، لجأت السلطات لاستخدام القوة المفرطة رداً على مظاهرات نظمها الأهالي احتجاجاً على عمليات الإخلاء ومشاريع تنمية البنية التحتية المزمعة في مجتمعاتهم. أما في لاوس، فقد بات الآلاف من القرويين مهجرين بالنزوح بسبب مشروع بناء سد، في غياب أي ترتيبات كافية لتعويضهم.

وأدت السياسات الحكومية إلى تقويض الحقوق الثقافية واللغوية، والحق في التعليم، للأقليات الإثنية في مختلف أنحاء الصين، بما في ذلك السياسات الإدماجية التي تستهدف أطفال التبت والأويغور.

**يجب على الحكومات أن تكفل حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تضمن ألا تؤدي سياساتها إلى تفاقم انتهاكات الحقوق في الغذاء والصحة وسبل العيش.**

## مساءلة الشركات

ظلت مساءلة الشركات عن انتهاكات حقوق الإنسان أمراً صعب المنال في أكثر الأحيان. غير أن أبحاث منظمة العفو الدولية بشأن ميانمار ساهمت في تحقيق تطورات إيجابية؛ إذ قامت عدة شركات لها صلة بتوريد وقود الطائرات الذي يستخدمه جيش ميانمار في غاراته الجوية على المدنيين بوضع حد لدورها في ذلك. كما فرض كل من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان أخرى، عقوبات تستهدف بعض هذه الشركات.

**يجب على الحكومات سن تشريعات تلزم الشركات بتوخي المراجعة الواجبة لحقوق الإنسان بحيث تضمن أن أنشطتها التجارية، وأنشطة شركائها، لا تتسبب أو تسهم في انتهاكات حقوق الإنسان، وأن تكفل جبر أي ضرر ينجم عن أنشطتها.**

## حرية الدين والمعتقد

ظلت حرية الدين أو المعتقد مهددة في المنطقة، وخصوصاً في جنوب آسيا. ففي الهند، سجلت المئات من حوادث العنف والتخويف التي تعرض لها المسلمون. كما كانت أعمال العنف ضد الأقليات الدينية واسعة الشيع في باكستان، حيث تعرضت مقابر الطائفة الأحمدية للتدنيس، واستخدمت مزاعم التجديف لاستهداف الأقليات، ومن أمثلة ذلك اتخاذها مبرراً للاعتداءات على أكثر من 20 كنيسة في يوم واحد. وفي أفغانستان، تعرضت أقليات دينية للتمييز المفرط في ظل حكم طالبان، من بينها الشيعة، والهزارة، والسيخ، والهندوس، والمسيحيون، والأحمديون، والإسماعيليون. وحرصت حكومة طالبان أيضاً على أن يكون التعليم الديني الرسمي في البلاد قائماً حصراً على المذهب السني.

**يتعين على الحكومات اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك الإصلاحات القانونية والسياسية عند الاقتضاء، من أجل توفير الحماية الكاملة لحرية الدين أو المعتقد، وتعزيزها، وضمانها، بدون تمييز.**

## حقوق النساء والفتيات

تم تعزيز الضمانات القانونية الواقية من العنف الجنسي في اليابان، حيث أصبح تعريف الاغتصاب في القانون الجنائي يشمل الجنس بدون تراض. وفي فيجي، أزيلت العقوبات القانونية التي كانت تحول دون مشاركة النساء المتروجات في الانتخابات. غير أن واقع الكثير من النساء والفتيات في المنطقة ظل يغلب عليه التمييز المنهج والعنف.

استمر تواتر الأنباء التي تفيد بارتفاع عدد حالات التحرش والمضايقة والعنف، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وخصوصًا في جنوب آسيا؛ ولم يخضع أحد للمساءلة عن هذه الأفعال إلا نادراً. وفي الهند، كان مما أثار القلق بوجه خاص ارتفاع عدد حالات العنف الجنسي التي تعرضت لها النساء من طوائف الداليت وأديفاسي وكوكي على أيدي أفراد من الطبقات المهيمنة في المجتمع.

وتعددت أشكال التمييز المحجف، ففي أفغانستان، بلغت القيود المفروضة على حقوق النساء والفتيات، بتماديها المطرد في التطرف، وحجم انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضدهن، مستوى جريمة ضد الإنسانية، وهي جريمة الاضطهاد القائم على النوع الاجتماعي. وفي نيبال، استمر حرمان النساء من المساواة في حقوق المواطنة مع الرجال. وفي بوتان، وفيجي، واليابان، وغيرها من البلدان، ظل تمثيل النساء في المناصب العامة والقوى العاملة ناقصاً إلى حد كبير.

**يجب على الحكومات تسريع الجهود المبذولة لإعلاء شأن حقوق النساء والفتيات وتعزيزها، ووضع حد لما تتعرض له النساء والفتيات من التمييز متعدد الجوانب أو التمييز القائم على النوع الاجتماعي، ومقاضاة مرتكبي العنف القائم على النوع الاجتماعي.**

## حقوق مجتمع الميم

شهدت حقوق مجتمع الميم مزيداً من التقدم والانتكاسات خلال العام؛ ففي تايوان، اعترفت السلطات بحق معظم الشركاء المثليين من مختلف الجنسيات في الزواج، وفي 21 ديسمبر/كانون الأول، بدأ المشرعون التايلنديون إجراءات لتقنين الزيجات المثلية. وصدرت أحكام قضائية في هونغ كونغ ونيبال وكوريا الجنوبية تمنح المزيد من الاعتراف بحقوق الشركاء المثليين (أو الأشخاص العابرين جنسياً). ولكن في كوريا الجنوبية، أيدت المحكمة الدستورية تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي داخل الجيش الكوري. وبالإضافة إلى ذلك، دأبت الحكومات كعادتها على الطعن في الأحكام القضائية التي تؤكد على الحقوق، والمماثلة في تنفيذها.

وتجلت الأوضاع المضطربة لأفراد ومنظمات مجتمع الميم أيضاً في الصين، حيث أُجبرت منظمة مرموقة تدعى بمجتمع الميم للإغراق تحت وطأة الحملة الحكومية المستمرة ضد مجتمع الميم. وفي باكستان، قادت الجماعات السياسية والإسلامية حملة تضليل إعلامي تعرض ضمانات الحماية القانونية للأشخاص العابرين جنسياً (خواجه سارا) للخطر، وأسفرت عن تصاعد التحرش وأعمال العنف ضد العابرين جنسياً الأفراد غير معياريين النوع الاجتماعي. وفي الهند، رفضت المحكمة العليا منح

اعتراف قانوني للزواج المثلي. وفي ماليزيا، حظرت السلطات الكتب وغيرها من المطبوعات التي ترى أنها تروج لأنماط حياة مجتمع الميم. وفي مغوليا، منعت مسيرة مؤيدة لمجتمع الميم.

**يجب على الحكومات إلغاء القوانين والسياسات التي تنطوي على تمييز محجف ضد أفراد مجتمع الميم، ومن سبل ذلك إلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي، وبتعيين عليها الاعتراف بالزيجات المثلية، وتعزيز وحماية حقوق أفراد مجتمع الميم، وتمكينهم من أن ينعموا بحياة آمنة وكريمة.**

## التمييز المحجف القائم على العرق والطبقة وحقوق الشعوب الأصلية

ظل التمييز ضد الشعوب الأصلية، والتمييز القائم على العرق والطبقة، منتشرين على نطاق واسع. ففي بلدان مثل إندونيسيا وكومبوديا وماليزيا، تم تجاهل حقوق الشعوب الأصلية في حين استمر الاستغلال التجاري لأراضيهم على نحو يهدد أرواحهم ومصادر رزقهم. وكثيراً ما كانت المشاورات التي أُجريت مع المجتمعات المتضررة، حينما أُجريت، تتمس بالسطحية، وكان نشطاء الشعوب الأصلية عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان. ففي الفلبين، تعرض اثنان من نشطاء حماية البيئة من أبناء السكان الأصليين للاختفاء القسري، ووصم قادة المدافعين عن حقوق الشعوب الأصلية بالإرهاب.

وضاعت فرصة تاريخية لدفع حقوق شعوب الأمم الأولى في أستراليا عندما رُفض في استفتاء وطني اقتراح من شأنه أن يجعل لشعب الأمم الأولى "صوتا" يمثلهم تمثيلاً مباشراً في البرلمان. وفي نيوزيلندا، ظل شعب الماوري يكابد التمييز المحجف والتهميش، بما في ذلك في نظام العدالة الجنائية حيث بقي الماوري يشكلون نسبة مفرطة ممن تظالمهم يد العدالة الجنائية. وفي الهند، استمر بلا هوادة التمييز المحجف القائم على الطبقة الاجتماعية.

**يجب على الحكومات إتاحة سبل فعالة للعدالة أمام ضحايا التمييز المحجف القائم على العرق أو الطبقة، ووضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الداليت، والشعوب الأصلية، وغيرهم من الفئات المعرضة لهذا الخطر، وإبلاء الأولوية للسياسات والبرامج الرامية للقضاء على التمييز الهيكلية، بما في ذلك التمييز السائد في نظام العدالة الجنائية.**

## التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

أكد تجريم التعذيب والاختفاء القسري في تايلند قدرة الحملات المتضامنة التي نظمتها الضحايا والمدافعون عن حقوق الإنسان، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه في هذا البلد وغيره من البلدان لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وتواترت الأنباء في مختلف أنحاء المنطقة عن العديد من حالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وكانت حالات الوفاة في الحجز شائعة للغاية. فخلال العام، لقي ما لا يقل عن 94 محتجزاً حتفهم في الحجز في بنغلاديش، وما لا يقل عن 13 في ماليزيا. وتفاقت السلطات النيبالية عن مساءلة أحد عن الكثير من الادعاءات الجديدة السيئة. وفي أفغانستان، أفادت الأنباء الواردة بانتشار تعذيب المحتجزين على نطاق واسع، وباستخدام العقوبة البدنية على الملأ التي تصل إلى حد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وكان الجيش الإندونيسي مسؤولاً عن الاحتجاز التعسفي لمدنيين من سكان بابوا الأصليين، وتعذيبهم، ووفاتهم في الحجز، من بينهم أطفال. **يجب على الحكومات حظر وتجريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، واتخاذ تدابير فعالة لحماية الفئات المهمشة والمعرضة للخطر ووقايتها من أي انتهاكات. وحينما تنشأ أي ادعاءات بوقوع انتهاكات، يتعين على الدول التحقيق فيها، ومحاسبة المسؤولين عنها، وإتاحة سبل الإنصاف في الوقت المناسب أمام الضحايا.**

## الحق في بيئة صحية

سلطت الفيضانات المدمرة، وارتفاع درجات الحرارة، والأعاصير العاتقة الضوء على مدى قابلية تأثر هذه المناطق بالطواهر الناجمة عن تغير المناخ. غير أن التدابير الرامية للحد من الانبعاثات الكربونية، وتدابير التأهب والتكيف، ظلت قاصرة إلى حد بعيد. وكما هو الحال دائماً، فإن أفقر الفئات وأكثرها تهميشاً هي التي عانت من أخطر عواقب هذه الإخفاقات. وكان ارتفاع حصيلة القتلى في صفوف طائفة الروهينغيا من جراء الإعصار الذي ضرب ميانمار في مايو/أيار يعزى في المقام الأول إلى الظروف المروعة التي ظلوا راحين تحت وطأتها منذ إجبارهم على النزوح عام 2012. وفي الهند، سجلت نحو 200 حالة وفاة بسبب الفيضانات في منطقة الهيمالايا وموجات الحر التي اجتاحت ولايتي أوتار براديش وبيهار. وظلت باكستان تواجه موجات الحر اللاذعة الناجمة عن تغير المناخ التي كانت لها أضرار بالغة

على الصحة، وخصوصاً صحة الفقراء والعاملين في القطاع غير الرسمي.

وظلت جهود التخفيف، بدءاً بأهداف الانبعاثات التي حددتها دول كثيرة من بينها أكبرها إطلاقاً للانبعاثات، غير كافية لحصر الارتفاع في درجات الحرارة العالمية بحيث لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. وكثيراً ما كانت السياسات والأفعال غير منسجمة مع تحقيق الأهداف المنشودة التي كانت الدول قد تعهدت بها. فقد اعتمدت تايوان، على سبيل المثال، تشريعاً يلزم الحكومة بتخفيض الانبعاثات، ولكن لم يكن هناك إطار زمني للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، واستمرت أعمال التنقيب عن النفط. ولم يكد يظهر أي مؤشر على تقليل الاعتماد على الفحم في أنظمة الطاقة بالمنطقة. بل بالعكس، استمرت الحكومات في إصدار تراخيص لإنشاء مصانع جديدة تدار بالفحم وتدشين مشاريع لتعدين الفحم في أستراليا والصين وإندونيسيا وكوريا الجنوبية، بالرغم من المعارضة الداخلية الشديدة في كثير من الأحيان. وكانت اليابان هي الدولة الصناعية الوحيدة في العالم التي لم تلتمز بالتخلص التدريجي من استخدام الفحم في إنتاج الطاقة الكهربائية.

تجاهلت الدول مراراً وتكراراً آثار الصناعات الاستخراجية على البيئة، وعلى الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المتضررة. ففي منغوليا، مثلاً، كانت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لا تزال قاصرة عن معالجة آثار عمليات التعدين في منطقة غوبي على صحة المجتمعات الرعوية وسبل عيشها. وفي بابوا غينيا الجديدة، أصدرت الحكومة ترحيماً باستئناف مشروع لتعدين الذهب كان في السابق قد أقرت بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وبأضرار بيئية، مع أن الشركة المعنية لم تعالج تلك القضايا بصورة وافية.

يجب على البلدان الصناعية وغيرها من البلدان ذات الانبعاثات العالية في المنطقة أن تضطلع بدور ريادي في التخفيف من تغير المناخ، ومن سبل ذلك الإقلاع عن أي خطط للتوسع في إنتاج الوقود الأحفوري وعن تقديم أي إعانات لدعمه، والتحقق من أن سياساتها المناخية تتوافق مع هدف حصص الاحتراز العالمي في حدود 1.5 درجة مئوية. ويتعين على الحكومات زيادة استثمارها في مجال التأهب لمواجهة الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، وإبلاء الأولوية لحماية الفئات المهمشة وغيرها من الفئات الأشد تضرراً من تغير المناخ.

## حقوق اللاجئين والمهاجرين والاتجار بالبشر

حكم القضاء في كل من أستراليا وكوريا الجنوبية بعدم دستورية احتجاز اللاجئين وطالبي اللجوء لأجل

## عقوبة الإعدام

أخذت حكومة ماليزيا خطوة إيجابية بإلغائها عقوبة الإعدام الإلزامية بالنسبة لجميع الجرائم، وألغت هذه العقوبة بالكامل بالنسبة لسبع جرائم. ولكن استمر تطبيق عقوبة الإعدام على نطاق واسع في المنطقة، وكثيراً ما كان هذا التطبيق ينتهك القانون الدولي ويتناقض مع المعايير الدولية. ووردت أنباء عن تنفيذ إعدامات في كل من الصين وفيتنام، ولكن استمر حجب الأرقام المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام إبعاباً عن أسرار الدولة. وفي أفغانستان، وردت أنباء عن تنفيذ أحكام بالإعدام، بعضها نفذ بأساليب مثل الرجم الذي تعده هيئات الأمم المتحدة يرقى إلى المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي سنغافورة، كانت امرأة من بين من أعدموا عقاباً على جرائم تتعلق بالمخدرات، في حين تعرض للمضايقات نشاطاً ومحامون مناهضون لعقوبة الإعدام.

**يجب على الحكومات التي تبقى على عقوبة الإعدام اتخاذ خطوات عاجلة لإلغائها.**

## حقوق الطفل

ظل تجريم الأطفال مبعثاً للقلق في عدة بلدان؛ ففي كل من أستراليا ونيوزيلندا، ظل بالإمكان احتجاز أطفال لا تتجاوز أعمارهم 10 سنوات، كما تبين أن منشآت احتجاز الشباب في كلا البلدين تشكل خطراً على الأطفال. وفي تايلند، كان زهاء 300 طفل ضمن من وُجِّهت إليهم تهم جنائية بسبب مشاركتهم في المظاهرات التي شهدتها السنوات الأخيرة، والتي كانت سلمية في الأعم الأغلب. وكان من بين المتهمين شاب حكم عليه بالحبس لمدة سنة مع وقف التنفيذ لمدة سنتين بسبب مشاركته في عرض أزياء وهمي عام 2020 يسخر من ملك تايلند، وكان هذا الشاب آنذاك في السادسة عشرة من عمره. وفي كوريا الشمالية، استمر تواتر الأنباء عن استخدام العمل القسري على نطاق واسع، بما في ذلك ضد أطفال.

**لا يجوز للحكومات على الإطلاق اعتقال الأطفال أو احتجازهم بسبب ممارستهم حقوقهم، بما فيها حقّهم في حرية التجمع السلمي وحرية التعبير. ويجب على الحكومات رفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية إلى 14 سنة، أو أعلى من ذلك، كما عليها أن تكفل للأطفال المخالفين للقانون معاملة تتماشى مع مبادئ قضاء الأحداث، بما في ذلك التقييد الصارم لاستخدام الاحتجاز.**

غير مسمى، ولكن ظلت ضمانات حماية اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير كافية في شتى بلدان المنطقة، وكانت حقوقهم الإنسانية محل تجاهل على نطاق واسع.

وأودع الكثير من اللاجئين والمهاجرين رهن الاحتجاز التعسفي لأجل غير مسمى، ومنهم من احتجزوا في مراكز رديئة لاحتجاز المهاجرين، أو حرماً من السكن اللائق والخدمات الأساسية ومن حرية التنقل.

وتقاعست السلطات الماليزية عن التحقيق في وفاة 150 شخصاً، من بينهم نساء وأطفال، في مراكز احتجاز المهاجرين عام 2022، وفي غضون ذلك، استمرت بواعث القلق بشأن الأوضاع السائدة في تلك المراكز. وفي بنغلاديش، أدى حريق شب في أحد المخيمات إلى جانب إحصار إلى تشريد الآلاف من اللاجئين من طائفة الروهينغا مرة أخرى. وفي تايلند، أنشئت آلية جديدة لفحص اللاجئين وطالبي اللجوء، ولكن استمر احتجازهم لأجل غير محدد، وأدى سوء ظروف الاحتجاز إلى وفاة رجلين من الأويغور. وفي اليابان، صدر قانون جديد للهجرة يجيز استمرار احتجاز اللاجئين وطالبي اللجوء لأجل غير مسمى، في حين حلت التعديلات الجديدة على قانون الهجرة في تايوان من أي ضمانات للحماية من الإعادة القسرية.

وكانت هناك مخاوف بالغة على مصير المئات من مواطني كوريا الشمالية الذين أعادتهم الحكومة الصينية إلى وطنهم قسراً بالرغم من التحذيرات من أنهم سوف يواجهون عقاباً شديداً على الأرجح. وبعد أن أعلنت الحكومة الباكستانية في أكتوبر/ تشرين الأول أن اللاجئين الأفغان غير المسجلين يجب أن يغادروا البلاد في غضون شهر، أعيد أكثر من 490,000 شخص قسراً إلى أفغانستان التي كان الكثيرون قد فروا منها خوفاً من اضطهاد طالبان لهم. وانتهكت ماليزيا هي الأخرى مبدأ عدم الإعادة القسرية، إذ أعادت اللاجئين قسراً إلى ميانمار حيث تعرضوا لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

ظلت الإجراءات الحكومية للتصدي للتجار بالبشر قاصرة في تايلند وكمبوديا ولادوس وميانمار، حيث يتم توظيف العمال الأجانب بأساليب الخداع والاحتياط، وإجبارهم - تحت التهديد بالعنف في كثير من الأحيان - على العمل في عمليات الاحتجاز السيبرانية وعمليات القمار غير الشرعية.

**يجب على الحكومات التوقف عن احتجاز طالبي اللجوء بسبب وضعهم من حيث الهجرة، والسماح لهم بالتماس الحماية الدولية. ولا يجوز تحت أي ظرف إعادة أي شخص قسراً إلى حيث قد يتعرض للاضطهاد أو غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. ولا بد من تعزيز ضمانات الحماية من التجار بالبشر، وتزويد الضحايا بالدعم القانوني وغيره من أشكال الدعم، بما في ذلك ما يسهل إعادتهم عندما يكون ذلك آمناً.**

## نظرة عامة على أفريقيا

أظهرت أعمال العنف التي تجددت في السودان بيلاء المعاناة الهائلة للمدنيين الذين وقعوا في براثن الصراعات المسلحة في شتى أنحاء المنطقة، والاستخفاف المطلق من جانب أطراف هذه الصراعات بالقانون الدولي الإنساني. وتواترت بكثرة الأنباء المروعة عن الخسائر الهائلة في صفوف المدنيين، خصوصاً بالنظر إلى نطاق الهجمات المستهدفة والعشوائية. وظل العنف الجنسي سمة من سمات الصراع المسلح. وظل انتقاد الحكومات أمراً محفوفاً بالأخطار في الكثير من البلدان الأفريقية. وشاعت على نطاق واسع أعمال القمع الوحشية ضد المحتجين على تجاوزات الحكومات، أو إخفاقاتها، أو مزاعم الفساد، واستهدفت بوجه خاص الصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء، والمعارضين وزعماء المعارضة. فقد شهد أسبوع واحد في بنابر/كانون الثاني مقتل المدافع البارز عن حقوق الإنسان تولاني ماسيكو في إسواتيني، والصحفي مارتن زوغو في الكاميرون، ووفاة الصحفي الاستقصائي الرواندي جون ويليامز إنتوالي في ظروف مريبة، فكانت تلك فترة مظلمة بالنسبة لحركة حقوق الإنسان.

وأدت عدة عوامل مجتمعة، من بينها التضخم والفساد وتغير المناخ والصراع، إلى نشوء ظروف معيشية لا تحتمل. وبات الملايين من البشر لا يجدون سبيلاً للتمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. وتضررت بلدان كثيرة بدرجة مفرطة مقارنة بغيرها من ارتفاع مستوى تضخم أسعار الغذاء، وبلغ انعدام الأمن الغذائي مستويات مذهلة.

وأدت الصراعات المسلحة المتواصلة والظواهر الجوية المتطرفة إلى نزوح الملايين من البشر عن ديارهم، ولكن السلطات في العديد من البلدان ضربت عرض الحائط بالتزاماتها بتوفير الحماية للجئين وطالبي اللجوء.

وظل كل من التمييز القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء والفتيات ضارباً بجذوره في المنطقة، في حين تصاعدت الاعتداءات النابعة من رهاب المثلية وأعمال القمع ضد حقوق أفراد مجتمع الميم في مختلف أنحاء المنطقة.

وظلت الحكومات الأفريقية في الأعم الأغلب لا تعبر اهتماماً للانداءات التي تطالبها بالتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب، مما أوجد لها مرتعاً خصباً لأن تستفحل وتؤجج الانتهاكات والاعتداءات، وازدراء سيادة القانون. وعملت حكومات كثيرة على تقييد مبادرات العدالة والمساءلة، أو سعت علناً لإحباط مساعي التمهيد الدولي لسجلاتها في مجال حقوق الإنسان.

## الهجمات وعمليات القتل غير المشروعة

استمرت معاناة المدنيين من العواقب الوخيمة للصراعات المسلحة في بوركينافاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وبنجيريا والصومال والسودان، وغيرها من بلدان المنطقة. وفي الحالات التي لم يستهدف فيها المدنيون عمداً، بما في ذلك الهجمات التي تحركها دوافع عرقية، تحملوا وطأة الهجمات العشوائية التي شملت أحياناً الغارات الجوية، والقصف بالصواريخ، وقنابل الهاون، وغيرها من الأسلحة المتفجرة ذات الآثار واسعة النطاق، وشكلت بعض هذه الهجمات جرائم حرب. ففي السودان، قتل أكثر من 12,000 شخص عندما اندلع القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وسقط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين من جراء الهجمات المستهدفة في كثير من أنحاء البلاد، بما فيها العاصمة الخرطوم، ولكن في غرب دارفور بوجه خاص، وكذلك من جراء الذخائر المتفجرة التي أطلقتها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من أحياء كيفة السكان.

وفي بوركينافاسو، قتل عناصر جماعة أنصار الإسلام المسلحة ما لا يقل عن 60 مدنياً من أهالي بلدة بارتياغا في فبراير/شباط؛ وبعد ذلك بستة أشهر، قتلت الجماعة 22 شخصاً في بلدة نوهاو. واستهدفت القوات الحكومية المدنيين. وفي إحدى الحالات، قتل الجنود، ومن معهم من عناصر جماعة متطوعي الدفاع عن الوطن، ما لا يقل عن 147 مدنياً في قرية كارما. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قتلت الجماعات المسلحة 4,000 شخص على الأقل، وأصابوا ألقاً آخرين بجروح. وفي محافظة نورد كيفو، قتل المقاتلون من الجماعة المسلحة المعروفة باسم تحالف القوى الديمقراطية نحو 23 شخصاً باستخدام المناجل. وفي محافظة إيتوري، قتل مقاتلون من الجماعة المسلحة المعروفة باسم التعاونية من أجل تنمية الكونغو ما لا يقل عن 46 شخصاً، نصفهم من الأطفال، إما بإطلاق النار عليهم أو بتقطيعهم إرباً. وفي مالي، أدت الهجمات التي شنتها تنظيم الدولة الإسلامية في منطقة الساحل على قريتي غانيا وبوينا، في منطقة غاو، إلى مقتل 17 شخصاً. وبعد ذلك بشهرين، شن عناصر جماعة نصره الإسلام والمسلمين هجوماً على قريتي بوديو وبارو، في منطقة باندياغارا، أسفر عن مقتل 37 مدنياً.

وأدت غارة جوية شنتها القوات الجوية النيجيرية إلى مقتل 21 مدنياً في النيجر، في الوقت الذي اندلع فيه صراع جديد بين قوات الأمن في صوماليلاند والمقاتلين المسلحين مما أسفر عن

مقتل 36 مدنيا، في الصومال، ولقي معظمهم حتفهم بسبب القصف العشوائي الذي شنته قوات أمن صوماليلاند على بلدة لاس أنود.

**يجب على أطراف الصراعات المسلحة حماية المدنيين من خلال وضع حد للهجمات المستهدفة والعشوائية للمدنيين والبنية التحتية المدنية.**

## العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالصراع

استمر على نطاق واسع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالصراع، بما في ذلك الاغتصاب والاعتصاب الجماعي والاختطاف والاستعباد الجنسي، ولم يجد الكثير من الضحايا سبيلا للحصول على ما يحتاجونه من الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي. واحتجز جنود قوات الدفاع الإريتري ما لا يقل عن 15 امرأة أسيرة قرابة ثلاثة أشهر في معسكر حربي بمنطقة تيغراي الإثيوبية، حيث اغتصبوهن مرارا. وفي بوركنيا فاسو، قام مهاجمون زعم أنهم من عناصر جماعة أنصار الإسلام باختطاف 66 من النساء والفتيات والأطفال الرضع بالقرب من قرية ليكي في منطقة الساحل. وأخلي سبيلهم بعد أربعة أيام عند نقطة تفتيش في توغوري. واختطف مقاتلو بوكو حرام أكثر من 40 امرأة في منطقة مافا للحكم المحلي بولاية بورنو في نيجيريا.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أعلنت الأمم المتحدة أنها جمعت أدلة عن الاغتصاب، تثبت ضلوع 11 من أفراد قوات حفظ السلام النزائية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وردت بلاغات عما يزيد عن 38,000 من حالات العنف الجنسي في محافظة نورد كيفو وحدها خلال الربع الأول من عام 2023. وفي مالي، سجلت الأمم المتحدة خلال الفترة نفسها 51 حادثة من حوادث العنف الجنسي المتعلقة بالصراع ضد النساء والفتيات. وفي السودان، تعرضت العشرات من النساء والفتيات للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، الذي ارتكبه جنود الطرفين المتحاربين، وفي الغالب قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معهم. وفي إحدى الحالات، اختطف عناصر قوات الدعم السريع 24 امرأة وفتاة، واحتجزوهن في أحد فنادق نيالا عدة أيام في ظروف تعد من قبيل الاستعباد الجنسي.

**يجب على أطراف الصراع المسلح إصدار أوامر واضحة لعناصرها أو قواتها، تحظر عليها ارتكاب أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ويجب على الحكومات أن تضمن لضحايا مثل هذا العنف كافة السبل للحصول على الرعاية الصحية الطبية والنفسية الاجتماعية.**

## قمع المعارضة

### حرية التجمع السلمي

شهدت شتى بلدان المنطقة مظاهرات حاشدة تدفقت فيها جموع المتظاهرين إلى الشوارع للإعتراب عن قلقهم بشأن مجموعة واسعة من القضايا، من بينها ارتفاع تكلفة المعيشة، وسوء الحوكمة، وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي كثير من الحالات، قامت قوات الأمن بفض المظاهرات باستخدام القوة المفرطة، فسقط العشرات من المتظاهرين والمارة بين قتيل وجريح، كما حدث في إثيوبيا، وأنغولا، والسنگال، والصومال، وكينيا، ومالي، وموزمبيق. وقتلت الشرطة الكينية ما لا يقل عن 57 شخصا أثناء المظاهرات التي شهدتها البلاد بين مارس/آذار ويوليو/تموز. وفي السنغال، قتل ما لا يقل عن 29 شخصا في يونيو/حزيران عندما أطلق أفراد الشرطة ورجال مسلحون يرتدون ثيابا مدنية الذخيرة الحية لتفريق مظاهرات عنيفة في العاصمة، دكار، وفي زيمبابوي. وفي حالات أخرى، حظرت المظاهرات مقدما، كما حدث مثلا في تشاد، والسنغال، وسيراليون، وغينيا. واستهدف هذا الحظر في المقام الأول التجمعات والمظاهرات التي دعت إليها منظمات المجتمع المدني أو مظاهرات المعارضة أو زعمائها. ففي تشاد، كانت مظاهرتان نظمتهما أحزاب المعارضة ضمن المظاهرات التي حظرتها وزارة الأمن العام بدعوى أن تلك الأحزاب ليس لها وجود قانوني، وأنها لم تستوف الشروط اللازمة للتريخس لها بالتظاهر. وفي غينيا، استمر سريان الحظر الشامل الذي فرضته السلطات على جميع التجمعات السياسية منذ مايو/أيار 2022، رغم أنها سمحت بتنظيم العديد من التجمعات الحاشدة المؤيدة لرئيس الدولة.

### حرية التعبير

استمرت الأخطار التي تهدد الحق في حرية التعبير. واعتبر الانتقاد العلني لسياسات الحكومة أو أفعالها أو تقاعسها، أو التبادل العلني لأي معلومات تعد ضارة بالحكومة أمرا محفوفاً بخطر تعرض صاحبه للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي أو الهلاك. فقد اغتيل تولاني ماسيكو، وهو أحد المدافعين عن حقوق الإنسان في منزله في إسواتيني. وعثر على جثة الصحفي مارتينز زوغو مشوهة بعد خمسة أيام من اختطافه في ضواحي العاصمة الكاميرونية ياوندي؛ وكان قبل اختطافه يكتب تقارير صحفية عن الفساد المنسوب لشخصيات مقربة من الحكومة. وفي رواندا، توفي جون ويليامز تنوالي في ظروف مريبة، وهو صحفي استقصائي يتناول قضايا تتعلق بحقوق الإنسان، وكان قبل وفاته يوزميا قد قال لصحفي آخر إنه يخشى أن يصيبه مكروه.

وفي جنوب السودان، احتجزت السلطات سبعة صحفيين بصورة تعسفية في مركز اعتقال تابع لجهاز الأمن الوطني في العاصمة جوبا، بسبب تسجيل مصور تداولته وسائل التواصل الاجتماعي، زعم أنه يظهر الرئيس وهو يتبول على نفسه. وتفاوتت فترات احتجازهم بلغ أقصاها عشرة أسابيع، ثم أُلحى سبيلهم دون توجيه أي تهمة إليهم؛ ويبدو أن أحدهم قد تعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وفي الصومال، أصدرت إحدى المحاكم حكماً بالحبس لمدة شهرين على عبد الله أحمد مؤمن، وهو صحفي يشغل منصب الأمين العام لنقابة الصحفيين الصوماليين، بتهمة "إغفال أوامر الحكومة". وكان من قبل قد أمضى أكثر من شهرين في الحبس على ذمة القضية، ثم أفرج عنه، ولكن السلطات لم تلبث أن اعتقلته مجدداً بعد ذلك بأسبوع، وأودعته رهن الاحتجاز شهراً آخر. وفي تنزانيا، اعتقل ما لا يقل عن 12 شخصاً خلال الفترة بين يونيو/حزيران وديسمبر/كانون الأول بسبب انتقادهم لاتفاقية ميناء دار السلام المبرمة بين تنزانيا والإمارات، ثم أفرج عنهم بلا قيد أو شرط بعد عدة أيام.

وشاعت في بلدان المنطقة المضايقات القضائية ضد المنتقدين. ففي بوروندي، حُكم بالسجن لمدة عشر سنوات على الصحفية فلوريان إيرانغابي بتهمة "تقويض وحدة التراب الوطني". ثم أيدت محكمة الاستئناف قرار إدانتها الذي كان يستند إلى تعليقات أدلت بها في برنامج إذاعي. وفي بنين، صدر حكم بالحبس لمدة 12 شهراً مع وقف التنفيذ على فيرجيل أوهانسي، وهو مدير إخباري في محطة إذاعية على الإنترنت، بتهمة "بث معلومات كاذبة". وكان في عام 2022 قد بث تحقيقاً صحفياً يتضمن أقوال شهود يتهمون الشرطة بارتكاب عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء. وفي النيجر، أدينت سميرة إبراهيم بتهمة "توليد... بيانات... بهدف تعكير صفو النظام العام"، وذلك بعد أن زعمت على حسابها على الفيسبوك أن الجزائر لا تعترف بالنظام العسكري في النيجر.

اضطر العديد من الصحفيين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان في بلدان المنطقة إلى الفرار إلى المنفى، ومن بين هذه البلدان تشاد وتنزانيا وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. ففي توغو، صدر حكم بالسجن ثلاث سنوات وغرامة باهظة على الصحفيين فرديناند أيتي وإزيديوي كووونو اللذين يعملان في صحيفة لالترنايف (L'Alternative) بعد أن نشرتا مقالاً يتهمان فيه اثنين من أعضاء الحكومة بالفساد. ولم يجد الاثنان مناصاً من الفرار إلى خارج البلاد تجنباً لتنفيذ العقوبة المفروضة عليهما. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فر من البلاد صحفي كتب مقالات عن الفساد المزعوم في المجلس الوطني، بعد أن تلقى تهديدات من مصدر مجهول. وفي مالي، أجبرت المدافعة عن حقوق الإنسان أميناتا ديكو على

الفرار إلى المنفى بعد إعرابها عن إدانتها للانتهاكات المنسوبة للقوات المسلحة في تقرير موجز مقدم لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ وفي أعقاب ذلك، استدعاها جهاز الدرك لاستجوابها بشأن ادعاءات بالخيانة العظمى والتشهير. وفي بنين وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو والنيجر، وغيرها من البلدان، أوقفت السلطات وسائل الإعلام، أو دور نشر الصحف، أو المواقع الإخبارية على الإنترنت لفترات مختلفة. وفي مواجهة الاضطرابات الاجتماعية أو السياسية، قامت السلطات في إثيوبيا والسنگال وغينيا وموريتانيا بتعليق أو تعطيل الوصول إلى الإنترنت. ورفضت هيئة البث الوطني في نيجيريا غرامات عقابية على 25 محطة لأسباب تتعلق بتغطيتها للانتخابات العامة عام 2023، ويزعم مخالفتها لمدونة قواعد البث. وذهبت سلطات أخرى لأبعد من هذا، بما في ذلك في بنين حيث تم تعليق المجموعة الصحفية غازيت دو غولف (Gazette du Golfe) لأجل غير مسمى. وفي بوركينا فاسو، طردت السلطات مراسلين أجبيين من البلاد، وفي النيجر أُلغيت صحيفة ليفينمان (L'Évènement) بزعم تخلفها عن سداد الضرائب.

## حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها

شهد العام المنصرم تصاعداً في القيود الشديدة وغير المبررة المفروضة على حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها؛ واستهدفت أحزاب المعارضة، ورفضت قيود خائفة تكبّل قدرتها على تنظيم أنشطتها وممارستها بحرية. ففي بوروندي، علقت السلطات أنشطة حزب المعارضة الرئيسي، "المؤتمر الوطني للحرية"، كلها تقريباً؛ وفي أعقاب الانقلاب الذي شهدتها النيجر في يوليو/تموز، علق الجيش جميع أنشطة الأحزاب السياسية لأجل غير مسمى. وفي أوغندا، علّقت التجمعات الانتخابية وغيرها من أنشطة حزب "منبر الوحدة الوطنية".

وفي تطور إيجابي، أصدر رئيس تنزانيا قراراً بإلغاء حظر مفروض عام 2016 يمنع الأحزاب السياسية من تنظيم التجمعات وممارسة غير ذلك من الأنشطة السياسية. واستمرت السلطات في اتخاذ القوانين سلاخاً لتقييد حقوق الإنسان، بما فيها الحق في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. ففي أنغولا، أقر البرلمان مشروع قانون للمنظمات غير الحكومية من شأنه، وفقاً لمنظمات غير حكومية، أن يقيد الحق في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، ويمنح السلطة التنفيذية سلطات مفرطة للتدخل في أنشطة تلك المنظمات.

## عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

ظل عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية للأفراد واسعة الشبوع في المنطقة. وفي كثير من الحالات، لجأت قوات الأمن للاعتقال والاحتجاز الجماعي أثناء فض المظاهرات أو أثناء تنفيذ حالات الطوارئ. ففي أغسطس/آب، فرضت الحكومة الإثيوبية حالة الطوارئ في طول البلاد وعرضها لمدة ستة أشهر، في أعقاب اشتباكات مسلحة بين الجيش وميليشيا فانو في منطقة أمهرة، مما أوجد ذريعة لاحتجاز المئات من الأشخاص وحرمانهم من الاتصال بمحامين أو اللجوء إلى القضاء. أما في السنغال، فقد اعتقلت السلطات أكثر من 1,000 شخص واحتجزتهم، وكان السبب في الغالب هو المشاركة في المظاهرات، أو بزعم صلتهم بحزب "الوطنيين الأفارقة في السنغال من أجل العمل والأخلاق والأخوة" (باستيف)، وهو حزب معارض في السنغال.

وفي بلدان أخرى، مثل بوتسوانا وبوروندي وزمبابوي والنيجر، اعتقلت شخصيات سياسية بارزة أو احتجزت بصورة تعسفية. ففي بوتسوانا، اعتقل العديد من زعماء حزب جبهة بوتسوانا الوطنية المعارض، وصحفيين، واحتجزوا لمدة يومين بدون توجيه أي تهم إليهم. وفي أعقاب الانقلاب في النيجر، احتجز الرئيس بازوم وأسرت في المجمع الرئاسي؛ كما احتجز العديد من المسؤولين في الحكومة السابقة والحزب الحاكم بدون توجيه أي تهم إليهم. وفي زمبابوي، أصدرت محكمة الاستئناف حكماً ببراءة جاكوب نغاريغومو، زعيم حزب التغيير في زمبابوي، بعد مضي ثمانية أشهر على صدور حكم بحبسه لمدة 48 شهراً (من بينها 12 شهراً مع إيقاف التنفيذ). وكانت السلطات قد اعتقلته في يوليو/تموز 2020 بتهمة قيادة وتنظيم مظاهرات مناهضة للفساد.

كما وردت أنباء عن عمليات اعتقال واحتجاز تعسفية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية ومالي، وغيرها من البلدان. ظل التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في الحجز مبعثاً للقلق البالغ. ووردت أنباء عن وقوع حالات وفاة مريبة في حجز الشرطة في عدة بلدان، من بينها غينيا الاستوائية وليبستوتو، وموريتانيا، ونيجيريا. ففي موريتانيا، توفي المدافع عن حقوق الإنسان الصوفي ولد جيريل ولد الشين في أعقاب استجوابه في أحد مراكز الشرطة، وأُري تشريح رسمي لجثته لمعرفة أسباب الوفاة، خلص إلى أن وفاته نجمت عن الخنق، مما يناقض ما زعمته السلطات من أنه توفي بسبب أزمة قلبية. وأصدر المدعي العام أمراً باعتقال مفوض الشرطة وضباط الشرطة الذين لهم صلة بحادثة الوفاة. وفي نيجيريا، توفي فائز عبد الله أثناء استجوابه في حجز الشرطة. وتوفي طالب في السابعة عشرة من عمره في المستشفى في أعقاب ما تعرض له من التعذيب أثناء استجواب الشرطة له في ولاية أداماوا.

## عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري

في العديد من بلدان المنطقة، استمر استخدام الإعدام خارج نطاق القضاء وغيره من أعمال القتل غير المشروع والاختفاء القسري كأدوات للقمع. ففي بوركينافاسو، اختطفت شخصيات عامة أو اعتقلت وأُخفيت قسراً، ومن بينها الرئيس الوطني لمنظمة تدافع عن مصالح الرعاة. وفي بوروندي، استمر توارث الأبناء واليالات عن حالات الاختفاء القسري، وكان معظم الضحايا من المعارضين السياسيين؛ أما الجناة فقد زعم أن أغلبهم من عناصر دائرة الاستخبارات الوطنية وأعضاء جناح الشبيبة في الحزب الحاكم، المسمى إيمونيراكور (Imbonerakure). وفي إريتريا، ظلّ في طي المجهول مصير ومكان 11 من أعضاء مجموعة الـ 15 (G-15)، وهي مجموعة مؤلفة من 15 من كبار السياسيين الذين جاهاوا بالحديث ضد الرئيس في عام 2001، كما ظلّ في طي المجهول مصير ومكان 16 صحفياً اتهموا بأنهم على صلة بمجموعة الـ 15. يجب على الحكومات وضع حد للمضايقات والتخويف الذي يمارس ضد الصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء، وأعضاء المعارضة وزعمائها، والإفراج فوراً وبلا قيد أو شرط عن أي شخص محتجز بصورة تعسفية، وضمان احترام حرية الإعلام، بما في ذلك السماح لوسائل الإعلام بمزاولة نشاطها على نحو مستقل.

## الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

### الحق في الغذاء

كانت عدة بلدان أفريقية ضمن أشد بلدان العالم تضرراً من التضخم المستفحل في أسعار الغذاء. ووصل عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات مروعة. وتشير تقديرات برنامج الغذاء العالمي إلى أنه بحلول فبراير/ شباط كان 78% من سكان سيراليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وكانت نسبة 20% من الأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد. وفي ديسمبر/كانون الأول، قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إن 5.83 مليون شخص (46% من سكان جنوب السودان) يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي. وفي ناميبيا، تصاعد مستوى انعدام الأمن الغذائي بصورة حادة، وبلغت نسبة من يعانون منه 22% من مجموع السكان.

وأدى تغير المناخ والظواهر الجوية المتطرفة إلى تفاقم أزمة الغذاء؛ ففي مدغشقر، تصاعد مستوى انعدام الأمن الغذائي في أعقاب إعصارين ضربا البلاد في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط، مما أدى

المدارس، مما اضطر القائمين عليها لإغلاقها بسبب انعدام الأمن، أو استخدامها كملجأ للإيواء النازحين.

ومن التطورات الإيجابية انطلاق برنامج التعليم المجاني في زامبيا لتلاميذ المرحلة الابتدائية في يناير/كانون الثاني، وفي إطاره تم توظيف 4,500 مدرس إضافي. وشهدت تنزانيا زيادة إجمالية في معدلات تسجيل التلاميذ ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وانخفاضاً في العوائق التي تحول دون التحاق الأطفال بالمدارس. ولكن على الرغم من رفع الحظر على التحاق الفتيات الحوامل والأمهات المراهقات بالمدارس العادية عام 2022، ظلت معدلات استمرار التلاميذ في الدراسة منخفضة.

## الحق في الصحة

ظل من الصعب الوصول إلى الرعاية الصحية في عدة بلدان. ففي فبراير/شباط، كشفت هيئة الخدمات الصحية في غانا أن 27 امرأة حاملًا في بلدية باوكو توفين بين عامي 2021 و2022 بسبب عجزهن عن الوصول إلى الخدمات الطبية. وفي جنوب أفريقيا، تُنظّم إضراب في مارس/آذار يتعلق بمنازعات حول الأجور، مما أعاق سبل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، وأسفر عن وفاة أربعة أشخاص، وفقاً لما ذكره وزير الصحة. ومن جهة أخرى، أفادت الأنباء بتفشي داء الشيغيلات والكوليرا والتيفود، وغيرها من الأوبئة في جنوب السودان والكونغو وبلدان أخرى.

## الإخلاء القسري

استمرت الحكومات في تنفيذ عمليات الإخلاء القسري باسم مشاريع التطوير. ففي بنين، إن التلاف من الأشخاص الذين تم إخلاؤهم قسراً في إطار مشاريع سياحية بمحاذاة الساحل، بين مدينتي كوتونو وويدا - شكوا من عدم تلقي تعويضات كافية. وفي محافظة لوالابا بجمهورية الكونغو الديمقراطية، تصاعدت عمليات الإخلاء القسري للتلاف من الأشخاص من منازلهم ومزارعهم بسبب التوسع في مناجم الكوبالت والنحاس على نطاق صناعي، لتلبية الطلب العالمي المتنامي على معادن التحول في مجال الطاقة. وفي مقاطعة هويما في أوغندا، لجأت قوات الأمن إلى أساليب العنف لإخلاء زهاء 500 عائلة من أراضيها قسراً للسماح ببناء خط أنابيب النفط الخام في شرق أفريقيا. وفي تنزانيا، اعتقل ما لا يقل عن 67 من شعب الماساي الأصلي، معظمهم في قرية إندولن، لرفضهم الرحيل عن أرض الأجداد في إطار خطط إعادة التوطين القسرية المستمرة لإنشاء منطقة محمية للحياة البرية في منطقة نغورونغورو المحمية.

**يجب على الحكومات اتخاذ إجراءات فورية للتصدي للضغوط الاجتماعية والاقتصادية، وإتاحة الموارد**

إلى تدمير المحاصيل النقدية وحال دون إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة. وفي الصومال، رجز ما يقدر بنحو 5 ملايين شخص تحت وطأة أزمة الغذاء؛ ودمر الجفاف قطاع الزراعة الذي ينتج نحو 90% من صادرات البلاد.

وزادت الصراعات المسلحة من وطأة الأوضاع. ففي بوركينا فاسو، ضربت الجماعات المسلحة حصاراً على 46 بلدة ومدنية على الأقل، مما منع عنها الإمدادات الأساسية، وحال دون وصول الأهالي إلى مزارعهم، وأسفر عن تخريب البنية التحتية للمياه. وعلقت وكالات المعونة الدولية مساعداتها الغذائية إلى منطقة تيغراي في إثيوبيا لمدة ستة أشهر، بعد ظهور أدلة على تحويل الإمدادات عن مقصدها، وعزيت المسؤولية عن ذلك إلى وكالات حكومية والجيش. وتضرر من ذلك أكثر من 4 ملايين شخص يعانون أصلاً من انعدام الأمن الغذائي، وورد أن مئات آخرين قد هلكوا من جراء ذلك.

واتخذت الحكومات تدابير لمكافحة التضخم، وضمان استقرار موارد الإمدادات الغذائية إلى الأسواق المحلية. وكان من بين هذه التدابير اعتماد سيراليون لبرنامج يهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية والاكتفاء الذاتي الغذائي، وتعليق ساحل العاج لصادرات الأرز والسكر. ومن جهة أخرى، كانت الاستجابة الدولية غير كافية؛ فيتحول سيمبر/أيلول، بلغت الأموال الدولية المخصصة للأمن الغذائي في تشاد 96.9 مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ يقصر عن المطلوب لتلبية الاحتياجات بمقدار 128.1 مليون دولار أمريكي. وفي جنوب السودان، أدى النقص في تمويل المشروع الإنساني للأمم المتحدة إلى إعطاء الأولوية للمساعدات الغذائية الطارئة لمن يعانون أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي.

## الحق في التعليم

حزم الناس من حقهم في التعليم أو واجهوا عقبات شديدة تحول دون تمتعهم به في البلدان التي ابتليت بالصراعات، وخصوصاً بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون والنيجر. ففي بوركينا فاسو، كانت 6,549 مدرسة على الأقل مغلقة بحلول أكتوبر/تشرين الأول، وأعيد فتح نحو 539 منها فقط خلال العام، وبلغ عدد الأطفال المتضررين من ذلك أكثر من مليون. وفي الكاميرون، أفادت الأنباء بوقوع ما لا يقل عن 13 حادثة من حوادث العنف ضد المؤسسات التعليمية في منطقتي شمال غرب البلاد وجنوب غربها، خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز، بما في ذلك اختطاف الأطفال والمدرسين، وأغلق ما لا يقل عن 2,245 مدرسة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعطل تعليم نحو 750,000 طفل في اثنتين من أشد المحافظات تضرراً من الصراع في شرق البلاد. ووقعت هجمات على التلاف من

للزامة، للوفاء بالحد الأدنى من التزاماتها الرئيسية، مما يضمن تمتع شعوبها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

## حقوق النازحين داخليًا، واللاجئين، والمهاجرين

قُدِّر عدد النازحين داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية بنحو 7 ملايين شخص، وهو أكبر عدد من النازحين في أفريقيا. واستضافت البلاد 500,000 لاجئ ممن فروا من الصراع المسلح والاضطهاد في دول أفريقية أخرى. وخلال الفترة بين يناير/كانون الثاني وأغسطس/آب، فرَّ زهاء 45,000 شخص من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بلدان مجاورة، من بينها أوغندا التي استضافت أكثر من 1.6 مليون لاجئ، وهو أكبر عدد من اللاجئين في أفريقيا.

نرح داخليًا ما يزيد عن 5.8 مليون نسمة منذ أبريل/نيسان في السوان، مما جعل هذا البلد موضعًا لكثير أزمات النزوح في العالم في 2023؛ وقد نرح أكثر من 4.5 ملايين منهم خلال الفترة بين أبريل/نيسان - وهو الشهر الذي بدأ فيه الصراع - وأكتوبر/تشرين الأول، في حين فرَّ حوالي 1.4 ملايين مواطنين سودانيين ومواطنين من جنسيات أخرى إلى بلدان مجاورة. ولكن بعض البلدان رفضت السماح لطالبي اللجوء السودانيين بالدخول؛ إذ اشتربت السلطات المصرية جميع السودانيين بالحصص على تأشيرة دخول صادرة من مكاتب القنصلية المصرية في السودان، وأضافت شرطًا يتمثل في ضرورة الحصول على تصريح أمني للفتيان والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و50 عامًا.

وفي النيجر وصل نحو 9,000 من اللاجئين والمهاجرين الذين رحتهم السلطات الجزائرية إلى قرية السمكة الحدودية بين يناير/كانون الثاني وأبريل/نيسان. وفي ملاوي، اعتقلت الشرطة المئات من اللاجئين، واقتادتهم من منازلهم ومحلّتهم بالقصاصة إلى مخيم درزا ليكا للاجئين.

**يجب على الحكومات أن تفي بالتزاماتها بتقديم الحماية للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، بما في ذلك مراعاة حقهم في طلب اللجوء وعدم إعادتهم قسرًا.**

## التمييز

### حقوق النساء، والفتيات

تحلت الآثار المدمرة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث عندما لقيت طفلة في عامها الثاني من العمر حتفها بعد إخضاعها لهذه العملية في سيراليون.

واستمرت ظاهرة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في المنطقة؛ إذ كانت حوالي 29% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عامًا في زامبيا قد تزوجن قبل بلوغهن سنة الثامنة عشرة. وجاءت حالة نظيرة البالغة من العمر 16 عامًا، التي انتحرت هربًا من الزواج القسري، لتسلط الضوء على الضرر الناجم عن الزواج المبكر في النيجر. وشهد العالم عدة تطورات تشريعية إيجابية؛ فقد سنت جمهورية الكونغو الديمقراطية قانونًا يحرم التخويف والوصم القائمين على النوع الاجتماعي. وفي سيراليون صدر قانون جديد يقضي بتخصيص 30% من المناصب العامة للمرأة. وفي جنوب أفريقيا طرح مشروع قانون يرمي إلى إنشاء هيئة للإشراف على تنفيذ خطة إستراتيجية بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي على الجمهور للتعليق عليه.

### حقوق أفراد مجتمع الميم

اتخذت بعض البلدان خطوات تشريعية مناهضة للمثلية؛ ففي أوغندا صدر قانون جديد ينص على توقيع عقوبة الإعدام على مرتكبي جريمة "المثلية الجنسية المشددة"، وفي أعقاب ذلك تواترت أنباء عن تزايد أعمال العنف ضد أفراد مجتمع الميم. وفي كينيا تقدم أحد أعضاء البرلمان بمشروع قانون من شأنه أن يزيد من تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي. وفي غانا، وافق البرلمان على مشروع قانون مناهض للمثلية. وفي إسواتيني، رفضت الحكومة طلبًا بتسجيل منظمة لمجتمع الميم، ضاربة عرض الحائط بحكم قضائي بهذا الشأن. شاعت حالات اعتقال واحتجاز أفراد مجتمع الميم؛ ففي بوروندي، اعتقلت السلطات 24 شخصًا في فبراير/نيسان في مدينة غيتيغا، أثناء ورشة عمل حول الشمولية الاقتصادية. وأحيلوا، إلى جانب اثنين آخرين أضيفا إلى القضية لاحقًا، للقضاء بتهمة "المثلية الجنسية" و"التحريض على الفجور"؛ وفي أغسطس/آب، أدين سبعة منهم، ولم يطلق على الفور سراح تسعة ممن تمت تبرئتهم، وتوفي أحدهم في الحجز. وفي نيجيريا، مثل 69 رجلًا أمام القضاء في محاكمة جنائية بتهمة تنظيم عرس مثلي في ولاية دلتا، في حين اعتقلت مجموعة أخرى تتألف من 59 رجلًا و17 امرأة في ولاية غومبي بزعم إقامة حفل عيد ميلاد "مثلي".

وتصاعد الخطاب المناهض للمثلية في إثيوبيا وبوتسوانا وتنزانيا والكاميرون وكينيا وملاوي؛ ففي بوتسوانا وملاوي، تظاهر المئات من الأشخاص، بتأييد من جماعات دينية ومسؤولين حكوميين، احتجاجًا على إلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي. وفي الكاميرون، هددت السلطات بتعليق وسائل الإعلام إذا بتت "برامج تروج للممارسات الجنسية المثلية". أما في إثيوبيا، فقد أطلق مؤثرون على وسائل التواصل الاجتماعي وزعماء دينيون وفتانون شعبيون حملة ضد أفراد مجتمع

# الحق في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على التعويض

في أعقاب حملة الحكومة الإثيوبية، التي تتم عن الازدراء والاستخفاف، لإحباط مبادرات العدالة والمساءلة، أنهت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قبل الأوان ولاية لجنة التحقيق التابعة لها المكلفة بالتحقيق في الأوضاع في إقليم تيغري دون نشر أي نتائج. كما استهدفت الحكومة لجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا، مما أسفر عن فشل الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تقديم قرار بتجديد ولاية لجنة الخبراء المذكورة. ومن جهة أخرى، انسحبت بوروندي من الجلسة التي عقدها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لاستعراض سجلها في مجال حقوق الإنسان، احتجاجاً على حضور مدافع عن حقوق الإنسان أدين غيابياً بتهمة باطلة، هي المشاركة في محاولة الانقلاب عام 2015، في حين منعت تنزانيا وفداً أرسلته اليونسكو لتقصي الحقائق من زيارة نغورونغورو للتحقيق في عمليات الإخلاء القسري العنيف ضد شعب الماساي.

واستحدثت عدة بلدان، أو نظرت في استحداث، عمليات لتقصي الحقائق والمصالحة، ولو أنها جاءت على حساب تحقيق العدالة والمساءلة من أجل ضحايا الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات والاعتداءات الخطيرة على حقوق الإنسان. فقد اعتمدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مسودة السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية، وبدأت الحكومة الإثيوبية مشاورات من أجل اعتماد سياسة مماثلة.

وفي جنوب السودان أقر مجلس الوزراء على مشروع قانونين لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة وتصميم الجراح، وهيئة التعويض وجبر الضرر ولم يتم طرحهما للنقاش في البرلمان بحلول نهاية العام. ولكن ما برح مجلس الوزراء يعرقل إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان. ووافقت السلطات في غامبيا على إنشاء محكمة مختلطة لملاحقة الجناة المشتبه في ارتكابهم انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في عهد الرئيس يحيى جامع.

اعتقل العديد من الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم ينص عليها القانون الدولي؛ فقد أعلنت المحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن اعتقال أربعة أشخاص متهمين بجرائم حرب وأو جرائم ضد الإنسانية. واتخذت خطوات لمحاسنة اثنين من المشتبه في ضلوعهم في جريمة الإبادة الجماعية، وهما: فولجنس كايشيما الذي اعتقل مجدداً بموجب أمر جديد بالاعتقال من شأنه أن يسمح بتسليمه إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين

الميم عبر شبكة الإنترنت وخارجها. وفي تنزانيا، أصدر وزير التعليم قراراً يحظر تداول أي كتب تحتوي على مواد تتعلق بمجتمع الميم في المدارس. وفي تطور إيجابي، أصدرت المحكمة العليا في ناميبيا حكماً يقضي بأن أزواج وزوجات المواطنين الناميبيين بمقدورهم ترتيب أوضاع الهجرة الخاصة بهم بناء على زيجات مثلية أبرمت خارج البلاد؛ وأكدت المحكمة العليا الكينية على حق أفراد مجتمع الميم في تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها.

## الأشخاص المصابون بالمهق

تزايدت في ملاوي الجرائم المرتكبة ضد الأفراد المصابين بالمهق، بما في ذلك أبناء عن محاولات الاختطاف، والاعتداءات البدنية، وتدنيس القبور. وفي أنغولا، اعتمدت خطة العمل الوطني من أجل حماية وتعزيز الحقوق الإنسانية للأشخاص المصابين بالمهق.

**يجب على الحكومات السعي بصورة عاجلة لمكافحة كافة أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء والفتيات، ومن سبل ذلك معالجة الأسباب الجذرية، وتصعيد الجهود للقضاء على الممارسات الضارة. ويتعين على الحكومات تعزيز ضمانات حماية حقوق أفراد مجتمع الميم، ومن سبل تحقيق ذلك إصدار التشريعات الملائمة، والتحقيق الفعال فيما يرد من أبناء وبنات إلى الانتهاكات، وتقديم المشتبه في ارتكابهم لها إلى القضاء.**

## الحق في بيئة صحية

تضررت عدة بلدان من الظواهر الجوية المتطرفة، التي قد تعزى شدتها وتواترها إلى تغير المناخ. غير أن الحكومات لم تكن مستعدة للتصدي للظواهر الجوية بطيئة وسريعة الظهور في شتى أنحاء المنطقة. وفي فبراير/شباط ومارس/آذار، تضرر الملايين من الأشخاص من إعصار فريدي في ملاوي وموزمبيق، مما أودى بحياة 679 شخصاً في ملاوي و453 شخصاً في موزمبيق. وحصدت الفيضانات أرواح الكثيرين في عدة بلدان أخرى، من بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وفي سبتمبر/أيلول، انعقدت أول قمة مناخية أفريقية في نيروبي لبلورة موقف أفريقي موحد قبل انطلاق المفاوضات في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (كوب 28).

**يجب على الحكومات اتخاذ تدابير فورية لحماية الناس من مخاطر وآثار الأزمة المناخية، وتعزيز تأهبها للتصدي للظواهر الجوية المتطرفة، ومن سبل ذلك طلب المساعدة الدولية والتمويل المناخي من البلدان المتقدمة بغية اعتماد سياسات فعالة للتخفيف والتكيف، ومعالجة الخسائر والأضرار التي تكبدها الفئات الأكثر تهميشاً.**

الجنائيتين في تنزانيا؛ وثيونيسستي نيونغيرا الذي تم ترحيله من ملاوي إلى رواندا.

يجب على الحكومات تعزيز جهودها لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب بالمسارعة إلى إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ومحايدة وفعالة وشفافة بشأن الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي، وغيرها من الانتهاكات والاعتداءات الخطيرة على حقوق الإنسان، وتقديم الجناة المشتبه فيهم إلى القضاء، وضمان تيسير سبل التعويض والإنصاف الفعال أمام الضحايا.

# نظرة عامة على منطقة الأمريكيتين

استمر حيز المجتمع المدني في الانكماش في مختلف بلدان الأمريكيتين، مما يهدد التقدم المحرز في العقود الأخيرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وتعزز المدافعون عن حقوق الإنسان - ولا سيما نشطاء العدالة المناخية، والمناضلون من أجل حماية أراضيهم والبيئة، والصحفيون - للمضايقة، والتجريم، والاعتداءات، والقتل، وبالتالي، ظلت المنطقة واحدة من أخطر الأماكن لممارسة هذه الأنشطة. وكانت معظم بلدان الأمريكيتين تفتقر إلى أنظمة قوية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وتصدت قوات الأمن للمظاهرات السلمية بالقوة المفرطة. واستمرت السلطات في انتهاك حقوق الناس في الحياة، والحرية، والمحاكمة العادلة، والسلامة الجسدية، وانتشرت عمليات الاحتجاز التعسفية على نطاق واسع. وظل العنف القائم على النوع الاجتماعي ضارباً بجذوره في مختلف أنحاء المنطقة، وتفاقت السلطات عن وضع حد لإفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب، وحماية النساء والفتيات وغيرهن من الفئات المعرضة للتمييز المجحف والعنف. ومثني التقدم الذي شهدته السنوات الأخيرة في التوسع في إتاحة الإجهاض الآمن بانتكاسة ملحوظة في شتى أنحاء المنطقة، بل حتى في بلدان ألغى فيها تجريم الإجهاض. وظل أفراد مجتمع الميم يتعرضون للاضطهاد على نطاق واسع، فضلاً عن العقوبات التي تحول دون نيلهم الاعتراف القانوني. وظلت الشعوب الأصلية من أشد الفئات معاناة من انتهاكات حقوق الإنسان، وتعرضت للتمييز المجحف. وفي بعض البلدان، حرم السكان الأصليون من حقهم في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، خصوصاً فيما يتعلق بالمشاريع واسعة النطاق. وأدت الأزمات الاقتصادية والإنسانية والسياسية المدمرة التي اجتاحت الأمريكيتين إلى زيادة هائلة في عدد الذين رحلوا عن أوطانهم بحثاً عن الأمان. وتفاقت السلطات في عدة بلدان عن مراعاة وحماية حقوق اللاجئين والمهاجرين؛ وللتحكم في أعدادهم المتنامية، عمدت بلدان المنطقة لاستخدام القوة العسكرية بصورة متزايدة. واستمر تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي، حيث ما زالت بلدان كثيرة تتصلص من التدقيق الدولي. وكانت البرازيل وكندا والولايات المتحدة الأمريكية من بين أكبر البلدان إسهماً في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية. وبات التوسع في استخراج وإنتاج الوقود الأحفوري في المنطقة يهدد أهداف المناخ العالمي. وتفاقت الحكومات عن الالتزام بالتخلص التدريجي السريع والمنصف من استخدام وإنتاج جميع أنواع الوقود

الأحفوري وإعانات الوقود الأحفوري. ولكن لا تزال هناك فسخة للأمل، فبالرغم مما يبدو من قمامة المشهد، ما فتئ المدافعون عن حقوق الإنسان، وغيرهم ممن يرفعون أصواتهم دفاعاً عن حقوق الإنسان في الأمريكيتين، يناضلون في مواجهة الشدائد والصعاب المتزايدة من أجل إحداث التغييرات الهيكلية اللازمة لجعل هذه المنطقة أكثر عدلاً ومساواة للجميع.

## حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها وحرية التجمع السلمي

استمر حيز المجتمع المدني في التقلص بوتيرة مثيرة للقلق في الأمريكيتين؛ ففي بلدان مثل السلفادور وفنزويلا ونيكاراغوا، حيث كان الحق في حرية التعبير مهدداً أصلاً، فرضت الحكومات مزيداً من التدابير القانونية والمؤسسية ضد منظمات المجتمع المدني بهدف تكميم أمواه منتقديها. وخلال الفترة بين أغسطس/آب 2022 وسبتمبر/أيلول 2023، ألغت نيكاراغوا الترخيص القانوني لأكثر من 2,000 منظمة غير حكومية، ليصل عدد المنظمات غير الحكومية المغلقة منذ عام 2018 إلى 3,394. وفي أغسطس/آب، أغلقت جامعة أمريكا الوسطى في نيكاراغوا، بعد اتهامها بأنها "مركز إرهاب"، وصودرت ممتلكات تابعة لهيئات من بينها الصليب الأحمر. وفي كوبا، صدر قانون جديد في مايو/أيار يمنح الحكومة سلطة إصدار الأمر لشركات تقديم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية بقطع الخدمة عن المستخدمين الذين ينشرون معلومات تعدها السلطات مضرة بالنظام العام أو الأخلاق. وشهدت السلفادور تزايداً في المظاهرات خلال عام 2023، بينما استمر الأوضاع في البلاد في التدهور في ظل حالة الطوارئ التي فرضت في مارس/آذار 2022. وكان رد السلطات المعوق لهذه التغييرات المشروعة عن السخط الاجتماعي يشمل التشهير والتهديد والمراقبة المفرطة للمنتظمين وفرض القيود على حركتهم، الأمر الذي ينتهك حقّ الناس في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها وفي حرية التجمع السلمي. لجأت السلطات إلى أساليب القمع للتمسك بالمظاهرات العامة في بلدان مثل الأرجنتين، وباراغواي، وبورتو ريكو، وبوليفيا، وبيرو، والسلفادور، وفنزويلا، وكوبا، وهائيتي. ففي بوليفيا، أشار مكتب موظف المظالم إلى عدة حوادث استخدمت فيها الشرطة القوة المفرطة للتصدي لسلسلة من الاحتجاجات التي اندلعت في يناير/كانون الثاني في أعقاب اعتقال محافظ سانتا كروز. وفي الأرجنتين، وبورتو ريكو، وكندا، وكوبا، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية، قامت

الحكومات بتوجيه تهم جنائية لمظاهرين سلميين. وصدرت في شيلي قوانين تخفف الالتزامات القانونية بشأن استخدام القوة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تقدمت 16 ولاية بمشاريع قوانين تقيد الحق في التظاهر. وشذدت ولاية كارولينا الشمالية العقوبات على جرائم "الشغب" القائمة، وعلى التظاهر بالقرب من خطوط الأنابيب. ولا تزال الأمريكيتان من المناطق الخطيرة بالنسبة للصحفيين؛ فقد تعرض الإعلاميون للتهديد والمضايقة والقتل، وأخضعوا للمراقبة غير المشروعة، في الأرجنتين، وباراغواي، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وفنزويلا، وكوبا، وكولومبيا، والمكسيك. وفي الجمهورية الدومينيكية، ظهرت أدلة على أن الصحافة المرموقة نوريا بيررا، التي تناولت في تقاريرها أبناء الفساد والإفلات من العقاب، تعرضت خلال عامي 2020 و2021 للتجسس الإلكتروني باستخدام برنامج بيغاسوس الذي تنتجه مجموعة إن إس أو (NSO)، والذي يجعل بالإمكان اختراق جهاز الضحية بلا قيود؛ ونفت السلطات ضلوعها في المراقبة. وفي المكسيك، قتل ما لا يقل عن خمسة صحفيين بسبب عملهم الصحفي، وفقاً لتقارير منظمة المادة 19.

يجب على الدول إلغاء القوانين والممارسات التي تعوق تمتع بالحقوق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي. كما يجب على الدول اتخاذ تدابير إضافية من أجل الحماية الفعالة لحق الناس في التعبير عن آرائهم، وحماية عمل الصحفيين.

## المدافعون عن حقوق الإنسان

لا تزال الأمريكيتان من أخطر مناطق العالم بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان؛ فقد واجه المدافعون الذين يناضلون من أجل حماية الأراضي والبيئة مخاطر متزايدة في بلدان مثل الإكوادور، والبرازيل، وبوليفيا، والسلفادور، وكندا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس. وظل المدافعون عن حقوق الإنسان من السود والسكان الأصليين والنساء عرضة لخطر الانتهاكات بوجه خاص. واستخدمت الحكومات والأطراف الفاعلة غير الدول طائفة متنوعة من الأدوات مثل المضايقة، والتشهير، والتنشيع، والتجريم، والقتل لمنع نشطاء حقوق الإنسان من القيام بنشاطهم الضروري والمشروع في بلدان مثل الإكوادور، والبرازيل، وبيرو، والسلفادور، وغواتيمالا، وفنزويلا، وكندا، وكوبا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهائتي، وهندوراس. وفي البرازيل، قتل في المتوسط ثلاثة مدافعين في البرازيل في كل شهر طوال السنوات الأربع الماضية، وفقاً لمنظمة منظمة جوستيسا غلوبال (Justiça Global).

وبحسب بيانات غلوبال ويتنس (Global Witness)، كانت نسبة القتلى من المدافعين عن حقوق الإنسان من إجمالي السكان في هندوراس هي الأعلى في العالم كله. وفي يوليو/تموز، قتل أحد أفراد مجتمع غوايينول في هندوراس بطلق ناري في وضوح النهار، بعد ستة أشهر من مقتل اثنين من أفراد أسرته، وكانوا يناضلون ضد إحدى شركات التعدين من أجل حماية النهر الذي تتوقف عليه أسباب معيشتهم. وفي نهاية العام، ظل مرتكبو أعمال القتل بأمان من أي مساءلة أو عقاب. وعلى الرغم من أن أغلبية بلدان الأمريكيتين تفتقر إلى أنظمة قوية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، فقد تجلت بعض ملامح التحسن في كولومبيا، حيث أعلنت وزارة الداخلية عن تعزيز برنامج الحماية الجماعية للمدافعين عن حقوق الإنسان من المنظمات الشعبية والمجموعات المحلية، واستهدف هذا البرنامج المدافعين عن الأراضي والأقاليم. **يجب على الدول أن تضمن للمدافعين عن حقوق الإنسان القدرة على القيام بأنشطتهم في أمان عن طريق إنشاء برامج للحماية الفعالة، أو بتحسين البرامج القائمة، فضلاً عن ضمان تقديم المشتبه في اعتدائهم على النشطاء إلى ساحة العدالة.**

## الاحتجاز التعسفي والمحاكمات الجائرة

ظل الاحتجاز التعسفي متفشياً على نطاق واسع في مختلف بلدان المنطقة؛ ففي بلدان مثل السلفادور وفنزويلا وكوبا ونيكاراغوا، استمرت السلطات في انتهاك حقوق الناس في الحرية والمحاكمة العادلة والسلامة الجسدية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كانت الكثير من حالات الاحتجاز مشوباً بالتمييز المستمر. وفي السلفادور، سجن أكثر من 73,000 حالة احتجاز تعسفي منذ إعلان حالة الطوارئ في مارس/ آذار 2022. وكان معظم المحتجزين قد وجهت إليهم تهمة الانتماء لـ "جماعات غير مشروعة"، وهي جريمة ترتبط بأنشطة وعضوية العصابات. وندتوي حالات الاحتجاز المذكورة على الإخلال بضمان التزام الأصول والإجراءات القانونية، من خلال غياب الأوامر القضائية وإفشاء هوية القضاة الذين تعرض قضايا المحتجزين عليهم. وفي بلدان مثل السلفادور، وفنزويلا، والمكسيك ونيكاراغوا، كثيراً ما تعرض المحتجزون للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، والاختفاء القسري في بعض الحالات. وفي فنزويلا، بلغ عدد الاعتقالات التعسفية خلال الفترة بين 2014 و2013 قرابة 15,700، وظل نحو 280 شخصاً رهن الاعتقال لأسباب سياسية، وفقاً لمنظمات المجتمع المدني. وفي 30 أغسطس/آب، احتجز الطالب الناشط والموسيقي جون ألفاريز

بمعزل عن العالم الخارجي لأكثر من 24 ساعة. وتعرض للتعذيب وأجبر على تجريم زعيم نقابي وصحفي في مقطع فيديو سجله ضباط الشرطة؛ وأُفرج عنه في ديسمبر/كانون الأول. ولم تتراع حقوق المحاكمة العادلة في عدد من البلدان، منها بوليفيا، والسلفادور، وفنزويلا، وكوبا، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة الأمريكية. وظل 30 رجلاً مسلحاً محتجزين احتجازاً تعسفياً لأجل غير مسمى في مركز الاعتقال بالقاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتانامو بكوبا، مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وظل هؤلاء الرجال محرومين من حقهم في المحاكمة بالرغم من الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية عام 2008 الذي يقر بحقهم في الملول أمام القضاء.

**يجب على السلطات أن تكفل الحق في محاكمة عادلة، وأن تمتنع عن إساءة استخدام نظام العدالة، وينبغي للدول الوفاء بحق من قاسوا الاحتجاز التعسفي في التعويض.**

استخدام القوة أثناء المظاهرات. وحتى نهاية العام لم يتحقق بعد الإصلاح الشامل في الشرطة. واستمرت ظاهرة عسكرة الأمن في عدد من بلدان المنطقة، من بينها السلفادور وهندوراس؛ وفي كلا هذين البلدين ظلت حالة الطوارئ سارية خلال العام. أما الإكوادور والمكسيك فقد قامت كل منهما بتوسيع إظهارها القانوني بحيث يبيح استخدام القوات المسلحة في مهام الأمن العام.

**يجب على السلطات أن تضمن التزام أجهزة إنفاذ القانون لديها بالقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها تلك المتعلقة باستخدام القوة، ويتعين عليها أيضاً ضمان تقديم المشتبه في ارتكابهم انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة.**

## حقوق النساء والفتيات

ظل العنف المتجذر القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك قتل الإناث، بمثابة القاعدة السارية في مختلف أنحاء المنطقة، وتفاقت السلطات بصفة معتادة عن التصدي لظاهرة إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب. ففي المكسيك، قُتلت تسع نساء تقريباً في المتوسط يومياً، وفقاً لما ذكرته الأمانة التنفيذية للجهاز الوطني للأمن العام، ولم يتم حل معظم هذه الجرائم على نحو فعال. وفي كندا، أفادت الأمم المتحدة بزيادة عدد النساء والفتيات اللواتي أصبحن في عداد المفقودات أو قتلن عمداً، وبارتفاع معدلات الاعتداء الجنسي والاستغلال بين السكان الأصليين من النساء والفتيات ومجتمع الميم - ذوي الروحيتين والمثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، والعابرين جنسياً، وأحرار الجنس (كوير)، والمتشككين في النوع الاجتماعي، وثنائيين الجنس، واللاجسيين- الذين يعيشون بالقرب من مواقع بناء خطوط الأنابيب.

وظل تمتع بالحقوق الجنسية والإنجابية محفوفاً بصعوبات وتحديات جسيمة في شتى أنحاء المنطقة، بل حتى في بلدان مثل الأرجنتين حيث يجيز القانون الإجهاض منذ عام 2020، وفي كولومبيا حيث أُلغى تجريم الإجهاض عام 2022. وفي السلفادور، ظل الخطر التام على الإجهاض قائماً، وكانت 21 امرأة على الأقل يواجهن تهماً تتعلق بحالات توليدية طارئة. ولم تحرز شيلي أي تقدم على صعيد اعتماد إطار قانوني يلغي تجريم الإجهاض بالكامل، ويكفل تيسر خدمات الإجهاض الآمن على نحو يتسم بالمساواة ويخلو من العوائق. وفي البرازيل، ظل الإجهاض جريمة جنائية، ووفقاً لبيانات وزارة الصحة، لقيت 19 امرأة على الأقل حتفها بسبب الإجهاض غير الآمن بحلول يوليو/تموز. وفي سبتمبر/أيلول، أُحيلت إلى المحكمة العليا الاتحادية دعوى قضائية تطالب بإلغاء تجريم الإجهاض في الأسابيع الثماني عشر الأول من الحمل، ولكن تم تعليق التصويت على قرار المحكمة.

## الاستخدام المفرط وغير الضروري للقوة

ساد في المنطقة استخدام القوة المفرطة وغير الضرورية من جانب أجهزة إنفاذ القانون، بما في ذلك القوة المميته، ولا سيما في الأرجنتين، والبرازيل، وبورتو ريكو، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والمكسيك، وكندا، وكوبا، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي كثير من الأحيان، استخدمت القوة على نحو مفرط مدفوع بالتحيز العنصري. وفي البرازيل، لقي ما لا يقل عن 394 شخصاً حتفهم في عمليات قامت بها الشرطة في ولايات باهيا، وريو دي جانيرو، وساو باولو خلال الفترة بين يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول، بينما استمرت الحكومة في تجاهل التدابير التي من شأنها أن تقلل من عنف الشرطة، بما في ذلك استخدام الكاميرات الجسدية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، قُتلت الشرطة 1,153 شخصاً خلال عام 2023، وفقاً لمصادر إعلامية. وفي بيرو، تصدت الشرطة للمظاهرات في مختلف أنحاء البلاد باستخدام القوة المميته والإفراط في استخدام القوة الأقل فتكاً، على نحو يتسم بالتحيز العنصري ولا سيما تجاه الشعوب الأصلية. وبلغ عدد من لُفوا حتفهم أثناء المظاهرات 49 مدنياً، وشرطياً واحداً، فضلاً عن إصابة المئات بجروح، في أقل من شهرين. ويمكن اعتبار ما لا يقل عن 20 من هذه الوفيات بمثابة إعدام خارج نطاق القضاء.

ومضى إصلاح الشرطة قدماً في شيلي وكولومبيا، وإن كانت نتائجه متيانية؛ ففي كولومبيا، أطلقت السلطات مبادرات تنظيمية تهدف إلى إحداث تغيير هيكلية وتشغيلية في بعض جوانب قوة الشرطة، بما في ذلك إصدار دليل جديد بشأن

وقفي بعض البلدان، اتسع نطاق التراجع في تيسير خدمات الإجهاض لتصبح أصعب منالآن؛ ففي أعقاب قرار المحكمة العليا الأمريكية عام 2022 بإنهاء الضمانات الفيدرالية التي تحمي الحق في الإجهاض، عمدت 15 ولاية إلى تنفيذ حظر مطلق على الإجهاض أو حظره إلا في حالات استثنائية محدودة للغاية. وظلت هذه الإجراءات تؤثر بدرجة مفرطة نسبيًا على السود وغيرهم من الفئات المصنفة بالانتماء إلى عرق معين.

ومع ذلك، شهدت المنطقة بعض التقدم؛ ففي هندوراس، ظل الإجهاض محظورًا، ولكن الحكومة ألغت حظرًا ظل ساريًا لـ 14 عامًا على استخدام وبيع حبوب منع الحمل الطارئ. وفي المكسيك، أعلنت المحكمة العليا عدم دستورية تجريم الإجهاض، وكذلك إيقاف العاملين في المجال الطبي عن العمل لإجرائهم عمليات إجهاض أو مساعدتهم في إجرائها.

**يجب على السلطات القضاء على ظاهرة إفلات مرتكبتي جرائم العنف ضد النساء والفتيات من العقاب، كما يجب عليها ضمان الحق في الحصول على خدمات الإجهاض الآمن، وغيره من الحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك التربية الجنسية الشاملة.**

## حقوق أفراد مجتمع الميم

ظل أفراد مجتمع الميم يواجهون المضايقات، والتمييز، والتهديدات، والاعتداءات العنيفة، وأعمال القتل على نطاق واسع، فضلًا عن العوائق التي تحول دون الاعتراف القانوني، في بلدان مثل الأرجنتين، وباراغواي، والبرازيل، وبورتو ريكو، وبيرو، وغواتيمالا، وكندا، وكولومبيا، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية؛ وكان الإفلات من العقاب هو القاعدة السارية في معظم الأحوال.

وفي غواتيمالا، حيث ظلت الزيجات المثلية غير قانونية، قتل ما لا يقل عن 34 شخصًا بسبب ميولهم الجنسية أو هوية النوع الاجتماعي الخاصة بهم، وفقًا لبيانات المرصد الوطني للحقوق الإنسان لمجتمع الميم. وللسنة الرابعة عشرة على التوالي، كان عدد القتلى من العابرين جنسيًا في البرازيل خلال العام يفوق نظيره في أي مكان آخر في العالم. وفي بيرو، ترددت عدة أبناء عن أعمال عنف وقتل استهدفت أفراد مجتمع الميم، ومع ذلك استمر غياب سجل رسمي لجرائم الكراهية. وفي باراغواي، رفض القضاء خمس دعاوى قضائية تقدم بها أفراد من العابرين جنسيًا للمطالبة بالاعتراف القانوني بأسمائهم وفقًا لهوية النوع الاجتماعي الخاصة بهم. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تزايدت بدرجة ملحوظة إصدار القوانين المناهضة لمجتمع الميم على مستوى الولايات. وكان 54% فقط من البالغين من أفراد مجتمع الميم في الولايات المتحدة الأمريكية يعيشون في ولايات

لديها قوانين لمكافحة جرائم الكراهية تغطي الميول الجنسية وهوية النوع الاجتماعي والتعبير عن النوع الاجتماعي.

وفي الأرجنتين، عثرت على صوفيا إينس فرنانديز، وهي امرأة عابرة جنسيًا في الأربعين من عمرها، ميتة في زجاجة بأحد مراكز الشرطة في بلدة دركي، بمحافظة بوينس آيرس، حيث كانت محتجزة بتهمة مفرطة نسبيًا على الرغم من عدم إثبات الشرطة المتهمون أنها انتحرت، ولكن التشريع الأولي للجثة أظهر أن سبب الوفاة هو الاختناق.

وبالرغم من قنامة المشهد، لم يخل العام من بعض التقدم؛ ففي كولومبيا، نال شخص شهادة جامعية تطابق هويته غير الثنائية لأول مرة في أبريل/ نيسان.

**يجب على السلطات تعزيز حماية أفراد مجتمع الميم، ومن سبل ذلك التحقيق الفعال في بلاغات الانتهاكات، وتقديم الجناة إلى العدالة.**

## حقوق الشعوب الأصلية

ظلت الشعوب الأصلية، التي طالما كابدت التمييز العنصري والتمييز على مر التاريخ، تعاني من انتهاكات حقوق الإنسان بدرجة مفرطة مقارنة بغيرها؛ ففي كولومبيا، كان 45% من جميع ضحايا النزوح خلال عام 2023 من ذوي الأصول الأفريقية، و32% من أبناء الشعوب الأصلية، وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وفي البرازيل، أصبحت سونيا غواهاهارا، وهي امرأة من السكان الأصليين، أول وزيرة للشعوب الأصلية. وأعلنت وزارة الصحة البرازيلية حالة طوارئ وطنية على صعيد الصحة العامة بسبب عدم توفر المساعدة لشعب يانوماي الذي كان أبنائه يعانون سوء التغذية، والتلوث، والعنف الجنسي، الناجم إلى حد كبير عن وجود أنشطة التعدين غير القانونية التي تجري في أراضيهم بمنطقة الأمازون.

وفي عدة بلدان، من بينها الأرجنتين، والإكوادور، وفنزويلا، وكندا، حُرّم السكان الأصليون من حقهم في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وخصوصًا فيما يتعلق بالمشاريع الاقتصادية واسعة النطاق؛ ففي كندا، لم تتضمن خطة العمل الوطني الكندية، بخصوص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، التي أصدرتها الحكومة في يونيو/حزيران، آليات للمسائلة، ولم تضع آليات للحصول على موافقة حرة مسبقة مبنية على علم بالمواقب من جانب السكان الأصليين عبر التشاور. وقدم للمحاكمة بضعة من المدافعين عن الأراضي من شعب ويتسويتين الأصلي، في مايو/أيار وأكتوبر/تشرين الأول، بسبب حمايتهم أراضيهم في بناء خط للأنابيب. وصدر الحكم ببراءة أحدهم في نوفمبر/تشرين الثاني، في حين ظل الآخرون في الحبس ريثما تفصل المحكمة في قضاياهم، وقد يواجهون عقوبة السجن إذا أدينوا.

واستمرت المشاكل المتعلقة بحيازة وملكية الأراضي في عدد من البلدان؛ ففي باراغواي، كان مجتمع نيكوها سوس للسكان الأصليين من شعب أما غواراني بارانينسي لا يزالون في انتظار استرداد ملكية أراضي أجدادهم التي استولت عليها شركة الطاقة الهيدروكهربائية إيتايبو بيناتسيونال. وطعنت الشركة في قرار المحكمة الذي رفض أمراً بالإخلاء يقضي بإبعاد المجتمع من منطقة أخرى من أراضي الأجداد.

**يجب على الدول ضمان حق الشعوب الأصلية في ملكية أراضيهم ومواردها والتحكم فيها. كما يجب عليها تنفيذ السياسات الرامية لإنهاء العنف ضد الشعوب الأصلية، وضمان تحقيق العدالة، والكشف عن الحقيقة، وتقديم تعويضات عما قاسوه من انتهاكات حقوق الإنسان.**

## حقوق اللاجئ والمهاجرين

اعتورت الأزمات السياسية والإنسانية والاقتصادية الطاحنة منطقة الأمريكيتين، فأسهمت في التصاعد المطرد في عدد النازحين عن أوطانهم بحثاً عن الأمان، وما يقاسونه في غضون ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. فلم تحل نهاية العام حتى كان أكثر من 7.72 مليون مواطن فنزويلي قد رحلوا عن وطنهم، وفقاً للأرقام الواردة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشتؤون اللاجئين. وأفادت السلطات في بنما أن 520,000 شخص قد عبروا الحدود بين كولومبيا وبنما عبر منطقة دارين، وهو عدد يربو على ضعف نظيره عام 2022. وشهد العام أيضاً زيادة هائلة في عدد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين الذين وصلوا إلى المكسيك بهدف الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

وتقاعست السلطات في عدد من البلدان، من بينها الإكوادور، وبيرو، والمكسيك، وكولومبيا، والولايات المتحدة الأمريكية، عن احترام وحماية حقوق المهاجرين واللاجئين، وكان من بين أشكال هذا التقاعس حرمانهم من حقهم في طلب اللجوء. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، في أعقاب انتهاء العمل بسياسة الهجرة في إطار المادة 42. نفذت الدولة تدابير جديدة للهجرة استمرت من خلالها في الحد بصورة صارمة من إمكانية طلب اللجوء على الحدود الأمريكية المكسيكية؛ وكان من بين هذه التدابير افتراض عدم أهلية طلب اللجوء في أغلبية الحالات، وإلزام المهاجرين وطالبي اللجوء باستخدام تطبيق على المحمول لا يسمح إلا بمواعيد محددة. ونتيجة لهذا، ظل الكثيرون من طالبي اللجوء عالقين على الحدود في ظروف غير إنسانية، ومعرضين للعنف وغيره من الانتهاكات.

وقامت الإدارة الأمريكية بتمديد وضع الحماية المؤقتة لمواطني أوكرانيا، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، وفنزويلا، ونيبال، ونيكاراغوا، وهائتي، وهندوراس، واليمن، مما

يسمح لهم بالعمل، ويتيح لهم حماية من الإبعاد من الولايات المتحدة الأمريكية. واستحدثت إجراءات للسماح بالدخول المؤقت لمواطني فنزويلا، وكوبا، ونيكاراغوا، وهائتي، مما يمنح تصريحاً لما يصل إلى 30,000 من مواطني هذه البلدان بدخول الولايات المتحدة الأمريكية كل شهر تحت إشراف جهات راعية تتخذ مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية.

واستمرت السلطات الأمريكية في الاحتجاز الجماعي التعسفي للمهاجرين باستخدام سجون خاصة، تحتجز فيها أناساً قصدوا الولايات المتحدة الأمريكية بحثاً عن الأمان. وفي كندا، أعلنت مقاطعات أونتاريو، وكيبك، وساسكاتشوان، ونيو برونزويك وضع حد لتدابيرها لاحتجاز المهاجرين مع وكالة خدمات الحدود الكندية، لتتخذ بذلك حذو مقاطعات كولومبيا البريطانية، وألبرتا، ومانيتوبا، ونوفا سكوتيا في التزامها بعدم احتجاز الأفراد لأسباب الهجرة فحسب بحلول يوليو/تموز 2024.

وفي المكسيك، حيث كانت ظروف احتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء بالغة السوء بوجه خاص، أصدرت المحكمة العليا حكماً تاريخياً في مارس/آذار، يقضي بأن تكون المدة القصوى للاحتجاز في مراكز احتجاز المهاجرين 36 ساعة، بعد انقضائها تصبح السلطات ملزمة بإخلاء سبيل المهاجرين وطالبي اللجوء.

وتوسعت مختلف بلدان المنطقة في نشر قوات الجيش لتتحكم في الأعداد المتزايدة من المهاجرين وطالبي اللجوء الذين يصلون إلى أراضيها؛ ففي شيلي، نشرت الحكومة القوات العسكرية على امتداد حدودها مع بوليفيا وبيرو في فبراير/شباط، لمنع الدخول غير المنظم لهؤلاء الأشخاص الذين قدموا إلى الحدود بحثاً عن الأمان، وكان أغلبهم من الفنزويليين.

وواجه المواطنون الفنزويليون في الإكوادور، وبيرو، وشيلي، وكولومبيا عقبات جسيمة تحول بينهم وبين إجراءات طلب اللجوء، وغيرها من برامج الحماية المؤقتة أو المكلمة؛ ومن ثم، فلم يتسن للكثيرين منهم تصحيح أوضاعهم، والاستفادة من الخدمات الأساسية، بما فيها الخدمات الصحية.

واستمرت السلطات في تقاعسها عن حماية النساء الفنزويليات اللواتي يواجهن العنف القائم على النوع الاجتماعي، واللواتي كن معرضات للخطر بوجه خاص. وأجتمعت الكثيرون منهن عن الإبلاغ عما تعرضن له من العنف خوفاً من العواقب، أو بسبب عدم الثقة أو المعلومات المغلوطة، ولم يمكن بمقدورهن الحصول على الخدمات بسبب وضعهن غير النظامي.

وفي الجمهورية الدومينيكية، استمر التمييز المحجف ضد المواطنين الهايتيين أو المنحدرين من أصل هايتي، والعنصرية ضد السود، مما عرّض المهاجرين، وطالبي اللجوء، واللاجئين، والنساء، والفتيات، وأفراد مجتمع الميم للخطر بوجه خاص. وداهمت سلطات الهجرة وأجهزة إنفاذ القانون المستشفيات، للقيام بعمليات تفتيش تنسم

بالتمييز بحثاً عن النساء والفتيات الهياتيات بغية اعتقالهن وترحيلهن بصورة تعسفية.  
**يجب على السلطات التوقف فوراً عن عمليات الترحيل غير المشروعة، واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، والامتناع عن احتجاز اللاجئين والمهاجرين. ويتعين على الدول أيضاً أن تيسر للجميع إمكانية التقدم بطلب اللجوء، وتتيح إجراءات طلب اللجوء المنصفة والفعالة، وخصوصاً للفارين من الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان، ويجب عليها أن تكفل للاجئين الحماية التي يستحقونها. وينبغي أن تكافح الدول العنصرية وكراهية الأجانب التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء.**

## الحق في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على التعويض

ظلت ظاهرة إفلات الجناة الذين ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي، هي القاعدة السارية في بلدان مثل الإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وبوليفيا، وبيرو، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهاتي، ولو أن عدة بلدان شهدت بعض التقدم.

وفي بوليفيا، أفاد فريق الخبراء المستقلين متعدد التخصصات المعنى ببوليفيا في أكتوبر/ تشرين الأول أنه لم يكذب بحز أي تقدم في التحقيقات الجارية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق الأزمة السياسية عام 2019، التي قتل فيها قوات الأمن 37 شخصاً، وأصبحت مئات آخرين يبرح. وحتى نهاية العام، لم يتقدم للمحاكمة بعد أفراد الشرطة الثلاثة الذين وجهت إليهم تهمة قتل الناشط بيدرو أنريك عمداً عام 2018 في بلدة توكانا بولاية باهيا؛ وظلت والدته أنا ماريا تتعرض للتهديدات والتخويف. وفي شيلي، ظل مرتكبوا معظم انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أبان الاضطرابات الاجتماعية عام 2019 بمأمن من أي مساءلة أو عقاب، فقد ذكر مكتب النائب العام في شيلي أنه لم يتم تحريك دعاوى قضائية إلا بشأن 127 من الشكاوى التي تقدم بها ضحايا الانتهاكات التي ارتكبت آنذاك، والبالغ مجموعها 10,124 شكوى؛ وانتهت هذه الدعاوى بإدانة 38 متهمًا، وبتبرئة 17 آخرين.

وفي الإكوادور، ظل بنجوة من العقاب أفراد قوات الأمن الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان في سياق المظاهرات التي شهدتها البلاد عامي 2019 و2022. وفي يونيو/حزيران، صدر المرسوم التنفيذي رقم 755 الذي ينص على أن المسؤولين عن إنفاذ القانون الذين يشبهه في مسؤوليتهم عن إلحاق أذى أو ضرر بشخص ما، أو التسبب فيهم

وفاته، لا يجوز القبض عليهم أو عزلهم إلا بعد إدانتهم. وفي كولومبيا، لم يكذب بحز أي تقدم بحلول يونيو/حزيران في تنفيذ اتفاقية السلام المبرمة عام 2016.

ومع ذلك، فقد أحرز بعض التقدم في عمليات تحقيق العدالة، والكشف عن الحقيقة، وتقديم التعويضات للضحايا في بعض الأقاليم ذات الولاية القضائية، من بينها الأرجنتين وشيلي؛ ففي الأرجنتين، استمرت المحاكمات أمام القضاء المدني العادي على الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت أثناء فترة الحكم العسكري بين عامي 1976 و1983. وفي شيلي، قدمت الخطة الوطنية للبحث عن الأشخاص الذين اختفوا في عهد أوغستو بينوشيه (1973-1990)، ولم يبدأ تنفيذ هذه الخطة بعد. كما أعلنت الحكومة عن تدشين سياسة وطنية للذاكرة والتراث من أجل حماية المواقع التذكارية المتعلقة بتلك الحقبة.

وفي يونيو/حزيران، سمحت الدائرة التمهيدية بالمحكمة الجنائية الدولية لمكتب المدعي العام بالمحكمة باستئناف التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية في فنزويلا؛ وفتح مدع عام فيدرالي في الأرجنتين تحقيقاً بشأن الجرائم ضد الإنسانية في فنزويلا عملاً بمبدأ الولاية القضائية العالمية.  
**يجب على الدول الالتزام بمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، وضمان الكشف عن الحقيقة، وتحقيق العدالة، وتقديم التعويضات.**

## الحق في بيئة صحية

تقاعست الدول في شتى أنحاء منطقة الأمريكتين عن اتخاذ إجراءات كافية وفعالة لضمان حقوق النساء في بيئة صحية، وتخفيف آثار أزمة المناخ على حقوق الإنسان؛ ومن بين هذه الدول على وجه الخصوص الأرجنتين، والإكوادور، والبرازيل، وبوليفيا، وبيرو، وكندا، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تجلّى هذا بوجه خاص في سياق المشروعات الاستخراجية واسعة النطاق التي تضررت منها بدرجة مفرطة الشعوب الأصلية، والمجتمعات المتاخمة التي تعيش بالقرب من هذه المشروعات، وغيرها من الفئات المهمشة الشديدة التأثير بالتدهور المناخي. وبالرغم من تعهد بوليفيا بالحفاظ على غطائها الرحي، فقد سلط المدافعون عن حقوق الإنسان الضوء على قصور التدابير المتخذة لتجنب البلاد موسم حرائق الغابات المكثفة - الذي تقامم بسبب تغير المناخ - قرب نهاية العام.

وقامت دول كثيرة بتجريم الأشخاص، بما في ذلك الشعوب الأصلية، الذين احتجوا بنشاط على مشروعات التنمية الاستخراجية التي كانت لها آثار سلبية على البيئة والمناطق الشديدة التأثير التي تعد بمثابة بالوعات للمناخ.

وفي عام 2023، ارتفعت درجات الحرارة العالمية وانبعاثات غازات الدفيئة حتى بلغت مستويات لم

## وتيسر سبل الحصول على الخدمات والسلع الأساسية.

يسبق لها مثيل؛ وبالرغم من التباين الواسع في مساهمات بلدان الأمريكيتين في هذا الارتفاع، فقد كانت البرازيل وكندا والولايات المتحدة الأمريكية ضمن أكبر البلدان إسهامًا في انبعاثات غازات الدفيئة في المنطقة والعالم. وأصبحت الأهداف المناخية العالمية المحددة في اتفاق باريس في مهب الريح بسبب التوسع في استخراج الوقود الأحفوري والمشروعات التي تشمل حرق الغاز المرتبط باستخراج النفط الخام (إشعال الغاز) في المنطقة، فضلًا عن استبقاء إعانات دعم الوقود الأحفوري. وتفاعست حكومات المنطقة عن الالتزام بالتخلص التدريجي السريع والمنصف من استخدام وإنتاج أنواع الوقود الأحفوري، وجميع أنواع الإعانات المقدمة لدعم الوقود الأحفوري.

**يجب على السلطات معالجة آثار الأزمة المناخية على حقوق الإنسان بصورة ملحة من خلال تطوير العمل المناخي على صعيد المنطقة. ويجب على البلدان الصناعية وغيرها من البلدان ذات الانبعاثات العالية في المنطقة الأخذ بزمام المبادرة في مجال تخفيف آثار المناخ، ومن سبل ذلك التوقف عن التوسع في إنتاج وإعانات الوقود الأحفوري. ويتعين على الحكومات كذلك أن تكفل الحماية للشعوب الأصلية والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يناضلون من أجل العدالة المناخية والحقوق البيئية. ويجب على البلدان المتقدمة في المنطقة أيضًا الإسراع في زيادة التمويل المناخي باعتبار ذلك أمرًا ملحقًا لدعم إستراتيجيات التخفيف والتكيف للبلدان النامية الأقل دخلًا، والالتزام برصد تمويل إضافي مكرس لمعالجة الخسائر والأضرار.**

## الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

عادت معدلات الفقر والفقر المدقع في المنطقة، التي تصاعدت إلى حد كبير أثناء جائحة كوفيد-19، إلى مستوياتها قبل الجائحة عام 2023، ولكن بلدان المنطقة ظلت متقاعسة عن اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر بحلول عام 2030. وظل نحو 30% من سكان أمريكا اللاتينية (183 مليون نسمة) يرزحون تحت وطأة الفقر، و11.4% (72 مليون نسمة) يعيشون في فقر مدقع. وما زالت اللامساواة هي التحدي الرئيسي المائل أمام البلدان في سعيها لأن تكون قادرة على تعزيز النمو والتطوير الشامل للجميع، حيث يتركز 34% من الدخل الإجمالي في أمريكا اللاتينية في يد أغنى 10% من السكان.

**يجب على الدول اتخاذ إجراءات قوية – تتعلق بالضرائب والموازنات – للتصدي للفقر واللامساواة، وضمان الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالحق في الصحة، والتعليم، والسكن، والضمان الاجتماعي،**

# نظرة عامة على منطقة أوروبا وآسيا الوسطى

## أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

ظلت حقوق الإنسان وحرياته تتعرض لاعتداء عميق ومستمر، تُوّجّه الحرب الروسية المستمرة ضد أوكرانيا التي غدت موجات الاستبداد المتشدد في مختلف أنحاء المنطقة. وجرّت الحكومات المدافعين عن حقوق الإنسان إلى المحاكم، وقمعت المعارضة، بل وكثيراً ما عمدت فعلياً إلى تجريم الحق في حرية التعبير، ونشر أي معلومات مستقلة عن حقوق الإنسان باعتبارها "أخباراً كاذبة"، ومحاولات "للتشكيك" في السياسات أو "النيل من سمعة" المؤسسات. وبدت آفاق التعزيز الفعال لحقوق الإنسان وحمايتها قاتمة.

وأصبحت الحرب بمثابة "وضع اعتيادي جديد" في المنطقة. وأدى إغلاق آذربيجان لأحد الطرق الرئيسية المؤدية إلى إقليم ناغورنو قره باغ الانفصالي إلى نشوء أزمة إنسانية تهدد أرواح الآلاف من الناس، وفي أعقاب هجومها العسكري، نزح أكثر من 100,000 شخص إلى أرمينيا بين عشية وضحاها. وتحول العدوان الروسي المتواصل على أوكرانيا إلى حرب استنزاف، في الوقت الذي أخذت فيه قائمة الجرائم الحرب وغيرها من الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي تزداد بصفة مطردة. وتحمل المدنيون، حتى الأطفال، ومعاناة فظيعة من الخسائر في الأرواح، والإصابات، وتدمير المنازل ومنشآت البنية التحتية الأساسية، والنزوح الجماعي المستمر، والأخطار التي تهدم البيئة والدمار الذي حاق بها. وباعت بالفشل الجهود المبذولة لإرساء آليات العدالة الدولية التي استوجبتها الحرب في أوكرانيا، بما في ذلك ما يتعلق منها بجريمة العدوان. وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية أمراً باعتقال الرئيس فلاديمير بوتين، ورغم ذلك كانت كازاخستان وفرغيزستان والمملكة العربية السعودية من بين الدول غير الأطراف في المحكمة التي استقبلته في زيارات رسمية.

وبعيداً عن الصراعات العسكرية، كان التمييز المحفّف وأعمال الانتقام ضد الأقليات الدينية شائعة في المنطقة. وظل التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة مستوطنة في المنطقة، وكان الأشخاص المشتبه في ضلوعهم فيها بأمن من العقاب. واستمر العنف ضد النساء والفتيات على مستويات عالية. وتراجعت الحقوق المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وتكثبت صحة الإنسان في مختلف بلدان المنطقة بالأضرار الناجمة عن تلوث الهواء، وخصوصاً التلوث الناجم عن احتراق الوقود الأحفوري.

## حرية التعبير

شهدت حرية التعبير تراجعاً شديداً بينما استخدمت الحكومات طائفة من الأعمال الانتقامية ضد منتقديها، شملت توجيه تهمة "التطرف"، و"تبرير الإرهاب"، و"بث معلومات كاذبة عن قصد"، و"الدعاية" لمجتمع الميم.

وبلغت روسيا مستويات غير مسبوقة من الرقابة في زمن الحرب؛ فلم تترك أي صوت من الأصوات المعارضة إلا وكتمته. وعاقبت السلطات التلاف، ولاحقت المثات في قضايا جنائية لا تقوم على سند قانوني، وكان من بينهم الناشط المعارض فلاديمير كارا-مورزا الذي صدر عليه حكم بالسجن 25 سنة بتهمة "خيانة الدولة".

وكانت آذربيجان، وبيلاروس، وكازاخستان، وطاجيكستان من بين الدول التي زجت بالعشرات من منتقدي الحكومة في السجن. وفي فرغيزستان، طرحت مسودة لقانون الإعلام تحظر نشر أي "مواد من شأنها الإضرار بصحة الناس وأخلاقيهم". وفي تركمنستان، استمر خنق حرية الإعلام مما أدى إلى التعتيم على نقص السلع الغذائية الأساسية والسخرة.

## حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها

فرضت قيود على منظمات المجتمع المدني أو أغلقت في شتى بلدان المنطقة، وفي مقدمتها روسيا التي مازالت تقدم نموذجاً شرساً لمثل هذه القيود، حيث ظل يتزايد بصورة مطردة عدد الأفراد ومنظمات المجتمع المدني التي تدرج في عداد "العملاء الأجانب" أو "المنظمات غير المرغوب فيها"، مما يقلص مشاركتها في الحياة العامة. كما تم تعديل القانون الجنائي لمعاقبة "القيام بأنشطة" المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي ليس لها مكاتب مسجلة في روسيا، مما جزم فعلياً جميع أشكال التعاون مع معظم منظمات المجتمع المدني خارج البلاد. وأغلقت منظمات رائدة معنية بحقوق الإنسان، ومن بينها مجموعة موسكو هلسنكي (Moscow Helsinki Group) ومركز ساخاروف (Sakharov Centre) ومركز سوفي (Sova Centre).

وأغلّت بيلاروس منظمة حقوق الإنسان المرموقة فياسنا (Viasna)، ضمن عشرات من منظمات المجتمع المدني المستقلة، وسجنت عدداً من أبرز أعضائها لسنوات. أما فرغيزستان فقد تردت أوضاع حقوق الإنسان فيها إلى درك جديد عندما بدت السلطات موشكة على اعتماد مسودة قانون "بشأن الوكلاء الأجانب"، صيغ على غرار قانون "العملاء الأجانب" في روسيا، ويحمل في طياته نذر إغلاق العديد من المنظمات غير الحكومية. وفي مولدوفا، حرم أعضاء حزب شانسنا بصورة تعسفية من الترشح لخوض الانتخابات المحلية.

وكان من بين قصص النجاح النادرة في المنطقة اضطراب السلطات في جورجيا سحب مسودة قانون بشأن شفافية النفوذ الأجنبي في أعقاب ما شهدته

البلد من مظاهرات حاشدة واسعة النطاق احتجاجاً على القانون.

## حرية التجمع السلمي

فرضت السلطات في مختلف بلدان المنطقة قيوداً شديدة على المظاهرات السلمية في الشوارع، رغم أنها نادرة الحدوث أو لا وجود لها أصلاً في الكثير من البلدان، في حين نظّمت تجمعات كبيرة مؤيدة للحكومة في روسيا وغيرها من البلدان. وبات الاستخدام غير المشروع للقوة من جانب أجهزة إنفاذ القانون أمراً معتاداً في المنطقة. وفرضت قيرغيزستان حظراً شبه شامل على المظاهرات السلمية في العاصمة بيشكك، وفي بعض المناطق. واستمرت السلطات في بيلاروس وكازاخستان في تحديد هوية المشاركين في المظاهرات السابقة والزج بهم في السجن. واستخدمت الشرطة في جورجيا الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه لفض مظاهرة سلمية في معظمها في مارس/آذار، وفي تركمنستان، استخدمت الشرطة القوة غير الضرورية وغير المتناسبة لإيقاف مظاهرات الاحتجاج على نقص الخبز.

يجب على السلطات أن تكف عن انتحال الذرائع لقمع المعارضة، ومنع أي نقاش لسجلاتها في حقوق الإنسان. ويتعين عليها وضع حد لمضايقة المنتقدين وملحقهم قضائياً، ومنع قوات الأمن من استخدام القوة غير المشروعة أثناء المظاهرات، وإلغاء أو تعديل القوانين التي تنتهك الحق في التجمع السلمي.

## حرية الدين والمعتقد

شاع التمييز وأعمال الانتقام ضد الأقليات الدينية في مختلف بلدان المنطقة؛ فقد استمرت طاجيكستان في ممارساتها القمعية ضد أتباع الطائفة الإسماعيلية، بما في ذلك معاقبتهم على إقامة صلوات الجماعة في منازل خاصة. وسُجن أتباع طائفة شهود يهوه في روسيا والمناطق التي تحتلها في أوكرانيا بسبب ممارستهم شعائر عقيدتهم، واستهدفت سلطات إنفاذ القانون القساوسة الكاثوليك في بيلاروس، وقساوسة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية (الخاصة في الواقع النقلي للكنيسة الأرثوذكسية الروسية) في أوكرانيا. وظل المسلمون المتدينون في أوزبكستان يخضعون للملاحقات القضائية بتهم فضفاضة للغاية ومبهمة الصياغة تتعلق بالتطرف. يجب على الحكومات اتخاذ إجراءات فعالة لتنفيذ إصلاحيات القوانين والسياسات التي تكفل حماية وتعزيز وضمأن حرية الدين أو المعتقد بصورة كاملة، وبدون تمييز.

## التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

ظلت ممارسات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة مستوطنة في كثير من البلدان، وظل المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عنها ينعمون بالإفلات من العقاب. وفي بيلاروس، رزح السجناء المحكوم عليهم بالسجن بموجب تهم ذات دوافع سياسية تحت وطأة ظروف غير إنسانية في السجن، من بينها الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، والحرمان من الرعاية الصحية الكافية. وفي كازاخستان، وصلت إلى القضاء بطول نهاية عام 2022 خمس من ست حالات وفاة في الحجز بسبب التعذيب اعترفت بها السلطات رسمياً، في حين حُفظ التحقيق في معظم الحالات الأخرى بزعم عدم كفاية الأدلة. وفي مولدوفا، ظل المحتجزون يعانون من الاضطراب وسوء الأوضاع الصحية، ورداءة الرعاية الصحية. وفي جورجيا، حُرم الرئيس السابق ميخائيل ساكاشفيلي من الإفراج عنه لأسباب إنسانية رغم التدهور الشديد في حالته الصحية، وغياب الرعاية الصحية الكافية، بحسب ما ورد. وفي روسيا، تعرض أليكسي نافالني للاختفاء القسري، وأودع مراراً رهن الحبس الانفرادي.

**يجب على الحكومات العمل فوراً على وضع حد للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وتقديم جميع المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عن هذه الأفعال إلى العدالة في محاكمات عادلة.**

## التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي

تم تجريم العنف الأسري في أوزبكستان لأول مرة؛ غير أن الحرب والقوانين التي ترسخ القيم "التقليدية" و"الأسرية" شكلت إطاراً لتصاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة في المنطقة؛ ففي أوكرانيا، بلغت حالات العنف الأسري المسجلة في سياق الحرب المستعرة مستوى لم تشهد البلاد مثيلاً له من قبل، وشهدت قيرغيزستان الاعتداءات وحالات العنف الجنسي واسعة النطاق ضد أطفال من ذوي الإعاقة، بمن فيهم بنات. وفي جورجيا، تصاعد على نحو مطرد استخدام الخطاب الذي ينضح بالتحيز الجنسي وكراهية المرأة ضد المعارضين السياسيين، ولا سيما من جانب الحزب الحاكم؛ في حين قاست النساء في آذربيجان مختلف أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك استهدافهن كأدوات للانتقام السياسي. **يجب على الحكومات تنفيذ سياسات شاملة لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يمارس ضد النساء والفتيات، ومن سبل ذلك التصدي للتمييز القائم على النوع الاجتماعي المتخذ في المجتمع والصور النمطية الضارة السائدة، وضمان تيسر سبل الحماية والدعم للضحايا، ووضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم ذات الصلة من العقاب.**

## انتهاكات القانون الدولي الإنساني

اتسم العدوان الروسي على أوكرانيا بارتكاب جرائم حرب متكررة، فقد شاعت الهجمات العشوائية التي تشنها القوات الروسية على المناطق المأهولة بالسكان، ومنشآت البنية التحتية المدنية للطاقة وتصدير الحبوب. واستخدمت كل من القوات الروسية والأوكرانية الذخائر العنقودية بالرغم من طبيعتها العشوائية وما يقترن بها من مخاطر طويلة الأمد على المدنيين. وأشارت التقديرات إلى أن أوكرانيا أصبحت أكثر دول العالم امتلاءً بالألغام. وشاع على نطاق واسع تعذيب أسرى الحرب وإخضاعهم لغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة في روسيا والمناطق التي تحتلها في أوكرانيا. أُتتدت محكمة في موسكو حكماً بالسجن لمدة 13 سنة على مكسيم بوتكيفيتش، وهو مدافع أوكراني عن حقوق الإنسان بزعم ارتكابه جريمة حرب لم يكن بإمكانه ارتكابها.

وبالإضافة إلى استيلاء الجيش الأذربيجاني على إقليم ناغورنو قره باغ، لم يرد ما يفيد بإجراز أي تقدم في التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني المنسوبة إلى القوات الأذربيجانية أو الأرمنية، بما في ذلك الهجمات المفرطة والعشوائية، وما ورد من أنباء عن تعذيب وقتل الأسرى خلال السنوات الماضية في هذا الإقليم. **يجب إجراء تحقيقات نزيهة ومستقلة بشأن جميع ادعاءات جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، مع تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية.**

## المحاكمات الجائرة

استخدمت الأنظمة القضائية في الكثير من بلدان المنطقة في قمع حقوق الإنسان بدلاً من حمايتها. ففي روسيا، أظهرت المحاكم تحيزاً عميقاً ضد المدعى عليهم، وجرت العادة ألا يُسمح لعامة الناس بحضور جلسات المحاكمات في قضايا الإرهاب والتطرف والخيانة العظمى.

واستمرت السلطات البيلاروسية في اتخاذ القضاء سلاحاً لقمع جميع أشكال المعارضة، وشمل ذلك من طرف المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان. فقد حكم غيابياً بالسجن لمدد طويلة، وبتهم ملفقة، ضد سفياتلانا تسبخونوسكايا، وبافل لاتوشكا، وماريا ماروز، وفولها كفالكوفا، وشارهي دايلوسكي، في حين حكم بالسجن لمدة سبع سنوات على ناستا لويكا. وفي كازاخستان، صدر حكم بالسجن سبع سنوات على الرياضي الشهير مارات جيلينايبف بسبب معارضته السلمية. وفرضت وزارة الخارجية الأمريكية عقوبات على أربعة من القضاة الجورجيين بتهمة الفساد لاستغلالهم مناصبهم وتقويض نظام القضاء.

وأعربت الأمم المتحدة عن قلقها بشأن التعريف الفضفاض للمنظمات الإرهابية في طاجيكستان الذي يجعل بالإمكان تطبيق إجراءات الطوارئ والقيود على الإجراءات القانونية الواجبة. وبعد أن قامت

ألمانيا بترحيل طالب اللجوء عبد الله شمس الدين إلى طاجيكستان، تعرض للإخفاء القسري، ثم حكم عليه بالسجن سبع سنوات. وفي أوزبكستان، أُدين العشرات من الأشخاص ممن كانت لهم صلة بالمظاهرات الحاشدة في كازاخستان، عام 2022 في محاكمات جائرة بتهم ذات دوافع سياسية.

## حقوق الأطفال وكبار السن

أدت الحرب الروسية في أوكرانيا إلى معاناة وحرمان شديدين لجميع المواطنين الأوكرانيين، وأصبح الأطفال وكبار السن أكثر عرضة للانتهاكات من ذي قبل.

وأشارت بيانات الأمم المتحدة الصادرة في نوفمبر/تشرين الثاني إلى أن ما لا يقل عن 569 طفلاً قد قتلوا، وأصيب أكثر من 1,229 بجروح منذ فبراير/شباط 2022. وقُذرت بالمئات، إن لم تكن بالآلاف، أعداد الأطفال الذين نقلتهم سلطات الاحتلال الروسية من أوكرانيا إلى روسيا؛ وفي مارس/آذار، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر باعتقال الرئيس فلاديمير بوتين ومفوضة حقوق الطفل ماريا لوفوفا-بيلوفا، بسبب دورهما في جريمة الحرب تلك.

وكان الممنون من أشد الفئات تضرراً من الصراع، إذ سقط من بينهم القتلى والرحص بمعدلات تفوق نظيرها في أي فئة أخرى من المدنيين. ووجد النازحون مشقة بالغة في الحصول على مساكن خاصة بصورة مستقلة؛ وظلت الملاجئ المؤقتة في الأغلب الأعم بعيدة المنال بالنسبة للمسنين، وخصوصاً ذوي الإعاقات منهم.

## الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

استمرت الصراع العسكري في المنطقة في التأثير على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ فقد استمر إغلاق آذربيجان لممر لاتشين، وهو طريق يربط بين إقليم ناغورنو قره باغ وأرمينيا، لمدة تسعة أشهر حتى الهجوم الذي شنته في سبتمبر/أيلول، مما أسفر عن نقص شديد في الضروريات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والدواء والوقود، مما فجّر أزمة إنسانية في الإقليم الانفصالي.

وفي سبتمبر/أيلول، وفي محاولة خطيرة لتلقين أطفال المدارس بصورة غير قانونية، أصدرت كتب تاريخ مدرسية جديدة "موحدة" لطلبة المدارس الثانوية في سائر أنحاء البلاد وفي الأراضي المحتلة في أوكرانيا بهدف تلميع سجل حقوق الإنسان التاريخي للسلطات الروسية والسوفييتية. واضطر الأطفال في الأراضي التي تحتلها روسيا لدراسة المنهج الدراسي الأوكراني "في الخفاء" خوفاً من الانتقام.

**يجب على الحكومات ضمان حق الجميع في مستوى معيشي لائق، وفي الحصول على تعليم جيد.**

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

استمرت معاناة النازحين واللاجئين والمهاجرين في شتى أنحاء المنطقة؛ فقد أُجبرت السلطات

البيلاروسية المهاجرين على عبور حدود الاتحاد الأوروبي باستخدام العنف، إلى حيث يتعرضون لخطر دهم على أعقابهم؛ وفي روسيا، استخدمت السلطات أساليب الخداع والضغط لحمل المهاجرين على الانخراط في الخدمة العسكرية. وواجه أكثر من 100,000 شخص من أصل أرمني من النازحين من إقليم ناغورنو قره باغ إلى أرمينيا صعوبات اقتصادية، وتنازعتهم الشكوك في أن يتسنى لهم العودة إلى الإقليم في المستقبل.

**يجب على الحكومات أن تكفل لجميع الغارين من النضهاد وانتهاكات حقوق الإنسان إمكانية الوصول إلى بر الأمان، والتمتع بالحماية الدولية، وتضمن عدم إعادة أحد إلى حيث يتعرض للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.**

## الحق في بيئة صحية

أسفر القتال العسكري الدائر على غرار الحرب العالمية الثانية في أوكرانيا وأكبر البلدان المنتجة للوقود الأحفوري وللانبعاثات في المنطقة عن دمار وتلوث هائل للبيئة.

وأدى العدوان الروسي على أوكرانيا إلى تلوث شديد للهواء والماء والأرض، وخلف كميات لا سبيل للتحكم فيها من النفايات الخطرة، ودمر سد كاخوفكا، فيما بدا أنه عمل عسكري متعمد، يُعتقد على نطاق واسع أن القوات الروسية قد نفذته، مما أسفر عن تلوث بالنفايات له عواقب بيئية طويلة الأمد تتخطى حدود أوكرانيا.

وألحق تلوث الهواء أضرارًا بصحة الإنسان، وكان السبب الرئيسي لهذا التلوث هو حرق الوقود الأحفوري. وتشير التقديرات إلى أن هذا التلوث أفضى إلى زيادة معدل الوفيات في كازاخستان بما يربو على 10,000 سنويًا؛ كما تسبب في 18% من الوفيات الناجمة عن السكتة الدماغية ومرض القلب الإقفاري في بيلاروس. وعُدّت عاصمة قرغيزستان واحدة من أشد العواصم تلوثًا في العالم.

وفي مختلف بلدان المنطقة، تعرض المناضلون لحماية البيئة بأنفسهم للانتقام الشديد؛ ففي أرمينيا، واجه النشطاء المعارضون لأحد مشاريع تعدين الذهب عداوى قضائية تطالبهم بدفع تعويضات مالية باهظة عن أضرار افتترض أن الشركات المعنية قد تكبدتها من جراء الانتقادات البيئية لهؤلاء النشطاء. وفي روسيا، صنفت السلطات اثنتين من كبريات المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة بأنهما "غير مرغوب فيهما"، وحظرت وجودهما في البلاد.

**يجب على الحكومات اتخاذ تدابير فورية لحماية الأفراد والمجتمعات من مخاطر وآثار تغير المناخ، والأحوال الجوية القاسية، ومن بين هذه التدابير طلب**

المساعدة والتعاون الدولي لاتخاذ إجراءات كافية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

## حقوق أفراد مجتمع الميم

سُجِّل في أوكرانيا مشروع قانون بشأن الشركات المدنية، بما في ذلك الشركاء المثليون، في مارس/ آذار، ولكنه لم يتطرق إلى الحظر المفروض على تبني الشركاء المثليين للأطفال.

غير أن روسيا اعتمدت قانونًا جديدًا يتسم برهاب العبور الجنسي، ويحظر فعليًا أي نشاط علني يتعلق بحقوق أفراد مجتمع الميم عبر تصنيف "الحركة العامة الدولية لمجتمع الميم" التي لم يحددها ولكنه وصفها بأنها "منطرفة". وفي آسيا الوسطى وما وراءها، تراجعت الحقوق المتعلقة بالنوع الاجتماعي، إذ اقترحت قرغيزستان تعديلات تشريعية تقضي بحظر أي معلومات "تنكر القيم الأسرية"، وتروج "للعلاقات الجنسية غير التقليدية"، في حين ظلت العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي جريمة في كل من تركمنستان وأوزبكستان.

**يجب على الحكومات إلغاء القوانين والسياسات والقضاء على الممارسات التي تنطوي على التمييز ضد أفراد مجتمع الميم، ويشمل ذلك إلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي، وإزالة العرافيل القانونية التي تمنع الزيجات المثلية.**

## أوروبا الغربية والوسطى وجنوب شرق أوروبا

عمد سياسيون في كثير من البلدان الأوروبية خلال عام 2023 إلى إثارة الاستقطاب الاجتماعي بشأن حقوق المرأة ومجتمع الميم، والهجرة، والعدالة المناخية، والأحداث المروعة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. واتخذت حكومات كثيرة حقوق الإنسان أداة لوصم مجموعات مختلفة بالعار، وفرضت قيودًا مفرطة على حيز المجتمع المدني، مستهدفة المتظاهرين من أجل المناخ، وكل من يعربون عن آراء معارضة فيما يتعلق بالتضامن مع الفلسطينيين، والمسلمين، وغيرهم من الفئات المصنفة بالانتماء إلى عرق معين.

ظلت العنصرية المؤسسية تهدر حقوق الإنسان، وتؤدي إلى إزهاق الأرواح؛ واستمرت الدول في انتهاج سياسات الإقصاء العنصري تجاه الأفراد من أفريقيا، والأشخاص الأوسط، وآسيا، مما جلب الموت والأذى للأشخاص في عرض البحر وعلى الحدود البرية بين الدول. ولم تفعل الحكومات شيئًا ذا بال للقضاء على ما يكابده أبناء طائفة الروما من التمييز والفصل المستمرّين. وكان تقاعس الدول عن تنفيذ تدابير مناهضة للعنصرية، والاستغلال السياسي للعنصرية بمثابة خلعة لتصاعد حاد في بلاغات معاداة السامية والعنصرية ضد المسلمين.

وشهد العام مزيحًا من التقدم والانتكاس بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي، والحقوق الجنسية والإنجابية. وعانت من نقص الحماية الاجتماعية أضعف الفئات وأحوجها للحماية، ومن بينها ذوو الإعاقة. تلت ازدواجية المعايير في خطاب وسياسات الكثير من الدول: تجاه إسرائيل في مقابل القيود المتزامنة المفروضة على التضامن مع الحقوق الإنسانية للفلسطينيين؛ وترديد الكلمات المعسولة في مؤتمر المناخ كوب 28، ثم الإمعان في استخدام وإنتاج الوعود الأحفوري وجمع المحتجين، والتهاون واللامبالاة إزاء تردي حقوق الإنسان داخل أوروبا، ثم انتقاد الدول خارجها.

### حقوق اللاجئين والمهاجرين

استمرت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في انتهاك سياساتها المفضية إلى عواقب مهلكة، والتمثلة في الإقصاء القائم على التصنيف العرقي، والإبعاد عن العالم الخارجي، ولم تحرز تقدما يُذكر فيما يتصل بتقاسم المسؤولية داخل الاتحاد الأوروبي. وجمعت المفاوضات الجارية بشأن إصلاح نظام اللجوء لدى الاتحاد الأوروبي إلى تسوية من شأنها تقليل الضمانات وزيادة المعاناة لمن يرحلون عن أوطانهم بحثًا عن ملاذ آمن. وتقاعدت الدول عن إرساء طرق آمنة وقانونية، بدلًا من تعريض الأشخاص للأذى والأخطار بدون داع على الحدود البرية والبحرية. ولقي أكثر من 600 شخص من المصنفين بالانتماء إلى عرق معين، بمن فيهم من الأطفال، مصرعهم عندما غرقت سفينتهم قبالة سواحل بيلوس في اليونان في حادثة واحدة فقط من هذا النوع، فيما تعرض مئات آخرون من أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا لسنوف الإساءة والعنف على مدى العام، في الوقت الذي ظلت فيه عمليات الإعادة القسرية والموجزة وغير المشروعة حدثًا يتكرر يوميًا على الحدود في مختلف أنحاء أوروبا.

وتقاعدت المفوضية الأوروبية عن أعمال إجراءات حرق لوائحها ضد لاتقيا وليثوانيا بعد أن أدرجت إمكانية الإعادة الفورية في صلب تشريعاتهما الوطنية. واستمرت ظاهرة الإفلات من العقاب لمرتكبي الانتهاكات على الحدود؛ فقد تقاعدت إسبانيا عن إجراء تحقيق فعال بشأن ما شهده عام 2022 من حالات الوفاة، والتعذيب، والإبعاد غير القانوني بين مليلية والمغرب. وأخفقت بعض البلدان الأوروبية في ضمان حقوق المواطنين الأفغان في التماس ملاذ آمن؛ ففي ألمانيا، لم يستفد سوى أقل من 100 شخص من المواطنين الأفغان من برنامج إنساني كان المقصد منه إدخال 1,000 مواطن أفغاني إلى ألمانيا كل شهر. واتخذت كل من الدانمرك والسويد وفنلندا خطوات إجباية لمنح الاعتراف بصورة ديهية بوضع اللاجئين للنساء والفتيات الأفغانيات.

وتعرض اللاجئين والمهاجرون لاعتداءات في ألمانيا والجمهورية التشيكية وقبرص واليونان. وانخرط الكثير من السياسيين في خطاب تمييزي وعنصري يستهدف مجتمعات اللاجئين والمهاجرين، مثلما حدث في تركيا في سياق الانتخابات. استمرت الدول الأوروبية في إبعاد عمليات مراقبة الحدود إلى خارج حدودها الإقليمية ضاربة عرض الحائط بحقوق الإنسان؛ إذ سعت المزيد من البلدان إلى إبرام اتفاقات بشأن النظر في طلبات اللجوء خارج حدودها، مثلما فعلت إيطاليا مع البانيا، في حين مضى الاتحاد الأوروبي قدمًا في صفقة مع تونس تحمل في طياتها خطر انتهاك حقوق الإنسان. واستمر التعاون مع تركيا حيث أخضع التلاف من الأشخاص للإعادة القسرية. أما في المملكة المتحدة، فبالرغم مما خسرت الحكومة من الطعون القضائية، فإنها بدت عازمة على تنفيذ خطتها التي تقضي بنقل طالبي اللجوء إلى رواندا للنظر في طلبات لجوئهم هناك. **يجب على الحكومات وضع حد لسياسات الإقصاء القائم على التصنيف العرقي، وبدلًا من ذلك، يجرى بها أن تتحقق من أن سياساتها وممارساتها تكفل حماية واحترام وإعمال حق اللاجئين والمهاجرين في الحياة، وإنشاء طرق آمنة وقانونية، وتعزيز حق الأشخاص في طلب اللجوء على الحدود.**

### حقوق النساء، والفتيات

صادقت لاتقيا على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري، في حين عدلت مقدونيا الشمالية قوانينها لتصبح منسجمة مع أحكام المعاهدة. وأعلنت كرواتيا أن جريمة قتل الإناث سوف تصبح جريمة منفصلة؛ واعتمدت سويسرا تعريفًا لاتغتصاب يستند إلى مبدأ التراضي، وأقرت هولندا تقدمًا نحو اعتماد مثل هذا التعريف. غير أن الكثير من البلدان سجلت أعدادًا مرتفعة لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات في ظل قصور الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتتصدى لها. ورصد المراقبون في إسبانيا وألبانيا وإيطاليا وتركيا وصربيا والنمسا واليونان العشرات، إن لم يكن المئات من حالات قتل الإناث. وأدى البث المباشر لجريمة قتل في اليوسنة والهرسك إلى اندلاع المظاهرات، مثلما فعل توقيع عقوبة خفيفة على أحد الجناة في بلغاريا. ودخل حيز التنفيذ في فنلندا قانون يبيح الإجهاض خلال الأسابيع الاثني عشر الأولى من الحمل، وأقرت إسبانيا مشروع قانون يبيح الإجهاض للفتيات البالغات من العمر 16 و 17 عامًا بدون موافقة الأهل؛ غير أن عدة بلدان احتفظت بما تفرضه من قيود على الإجهاض. وفي بولندا، لقيت امرأة واحدة على الأقل حتفها بسبب حرمانها من خدمات الإجهاض. وفي أيرلندا، وأيرلندا الشمالية، وإيطاليا، وكرواتيا، كثيرًا ما استشهد العاملون في

مجال الصحة بنود الاستنكاف الضميري. وفي بعض المناطق المتساوية، استثنيت عمليات الإجهاض من نظام الرعاية الصحية، في حين امتنعت السلطات الصحية في الجمهورية التشيكية عن تقديم الرعاية لمواطني الاتحاد الأوروبي غير التشيكيين. وفي مالطا، تم تعديل القوانين التي تحظر الإجهاض، ولكن استمرت القيود الشديدة التي تحد من إمكانية الإجهاض. وكانت أندورا هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تفرض حظرًا كاملًا على الإجهاض.

**يجب على الحكومات اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة كافة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومعالجة أسبابه الجذرية.**

## الحق في الخصوصية

تتبع عدة مدن وكاتونات في سويسرا حظرًا على استخدام تقنية التعرف على الوجه في الأماكن العامة. ولكن في فرنسا صدر قانون جديد يبيع استخدام تقنية المراقبة البيومترية الجماعية خلال أولمبياد 2024.

وكشفت منظمة العفو الدولية النقاب عن أن تحالف إنتلكسا (Intellexa) للشركات سوق برنامج بريديتور للتجسس الإلكتروني للكثير من البلدان، من بينها ألمانيا وسويسرا والنمسا؛ كما كشفت عن استخدام بريديتور ضد موقع إخباري في برلين، ومؤسسات أوروبية، وبعض الباحثين. وفي إسبانيا، استخدم برنامج بيجاسوس للتجسس الإلكتروني على ما لا يقل عن 65 شخصًا، معظمهم في كاتالونيا.

## الحق في محاكمة عادلة وتآكل استقلال القضاء

استمرت بولندا وتركيا والمجر في تقويض استقلال القضاء؛ فقد اتخذت المجر خطوات لتقليص سلطات القضاء؛ وفي بولندا، استهدفت الحكومة القضاء الذين ينتقدونها. وفي تركيا، رفضت محكمة النقض تنفيذ حكم للمحكمة الدستورية، متهمه قضاتها بتجاوز صلاحياتهم.

**يجب على الحكومات أن توقف الانزلاق إلى مجتمعات المراقبة، وتحترم الحق في محاكمة عادلة، وتضع حدًا لتآكل استقلال القضاء.**

## حرية التعبير

سجلت اعتداءات على الصحفيين في مختلف بلدان المنطقة. واستمرت تركيا في اعتقال الصحفيين واحتجازهم بتهم ملفقة تتعلق بالإرهاب. ولجأ السياسيون والشركات إلى الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة بهدف تكميم أفواه الصحفيين أو النشطاء في بلغاريا وصربيا وكرواتيا ومقدونيا الشمالية والنمسا واليونان. وفي حين قامت جمهورية صربسكا في

البوسنة والهرسك بتجريم التشهير، خفضت بلغاريا الغرامات المفروضة على مرتكبي جريمة التشهير بمسؤولين عموميين، واعتمدت كرواتيا خطة تهدف إلى الرد المبكر للدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة.

وفيما عدا استثناءات قليلة، قامت دول المنطقة باقتراح أو اعتماد تدابير تستهدف فرض قيود مفرطة على التعبير عن آراء تنتقد حملة القصف الإسرائيلية في غزة، وتدافع عن الحقوق الإنسانية للفلسطينيين، بما في ذلك الآراء المنشورة على الإنترنت.

## حرية التجمع

مع تفاقم حالة الطوارئ المناخية، تزايدت المظاهرات السلمية، مما دفع السلطات لاستخدام أساليب قاسية للتصدي لها. وتعرض المتظاهرون من أجل المناخ المشاركون في أعمال سلمية من العصيان المدني، للاعتقالات الجماعية، والملاحقات القضائية بتهمة التورط في جرائم قاسية، وحملات لتشويه سمعتهم.

وفرضت الكثير من البلدان قيودًا مفرطة على التجمعات؛ ففي هولندا، لجأت الشرطة إلى عمليات التحقق من الهوية بصورة غير مشروعة باعتبارها أداة لمراقبة المتظاهرين. وفي إيطاليا وصربيا وفرنسا وتركيا، إلى جانب بلدان أخرى، كثيرًا ما لجأت قوات إنفاذ القانون إلى الاستخدام غير القانوني للقوة، فضلًا عن ممارسة أساليب تنطوي على التمييز في حفظ الأمن.

وفرضت حكومات كثيرة قيودًا غير مشروعة على المظاهرات التي نظمت أو المزمع تنظيمها تضامنتًا مع الفلسطينيين؛ ففي ألمانيا وبولندا وسويسرا وفرنسا والمجر والنمسا، وغيرها من البلدان، بادرت السلطات إلى منع تلك المظاهرات بصورة استباقية، متذرعًا بأخطار مبهمة تهدد النظام أو الأمن الوطني. وكثيرًا ما استخدمت وسائل الإعلام والسياسيون خطابًا يجرّد الفلسطينيين من إنسانيتهم، ويبعث صورًا نمطية عنصرية، ويخلط بين المسلمين والإرهابيين وكأنهم سواء.

وتذرعّت فرنسا بقوانين مكافحة الإرهاب لحظر المظاهرات السلمية، وقامت باعتقالات تعسفية. وأثناء مسيرات الفخر، فرضت الشرطة التركية حظرًا شاملًا على تلك المسيرات، واستخدمت القوة بلا ضرورة، واعتقلت 224 شخصًا. أما المملكة المتحدة، فقد أصدرت مشروع قانون يوسع من سلطات الشرطة، ويستحدث أوامر بمنع التظاهر، ويتيح استصدار أوامر قضائية مدنية.

## حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها

واصلت فرنسا سعيها لحل عدة منظمات غير حكومية دون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. وكثفت تركيا استخدام إجراءات التدقيق التطفلي في حسابات

المنظمات غير الحكومية. وفي البوسنة والهرسك، أصدرت جمهورية صربسكا قانونا يقضي بإنشاء سجل للمنظمات غير الحكومية التي تتلقى تمويلاً من جهات أجنبية. وفي المجر، سنت الحكومة قانوناً جديداً يحد من التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية.

**يجب حماية الحيز الذي يمارس فيه جميع الناس حقوقهم في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي، من تغول الدولة عليه.**

## المدافعون عن حقوق الإنسان

كثيراً ما وجد المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يذودون عن حقوق النساء والمهاجرين أنفسهم هدفاً للقمع؛ ففي أندورا، فرضت غرامات باهظة على إحدى الناشطات بعد انتقادها لحظر الإجهاض. وفي بولندا، حكم على جوستينا ويدرزينسكا بأداء الخدمة المدنية لمدة ثمانية أشهر عقاباً لها على مساعدة امرأة في الحصول على حبوب الإجهاض. وفي اليونان، وجهت الاتهام إلى سارة مارديني وشون بايندر، وهما من المدافعين عن حقوق المهاجرين، بارتكاب أربع تهم جنائية. وحركت السلطات اللاتفية دعاوى جنائية ضد اثنتين من المدافعين عن العمل الإنساني على حدود بيلاروس. وأيدت تركيا قرار إدانة عثمان كافالا، في تحد للأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

**يجب على الحكومات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والاعتراف بدورهم الحاسم، بدلاً من وصمهم بالعار وتجريم أنشطتهم.**

## التمييز العنصري

ظل التصنيف العرقي أمراً شائعاً تمارسه أجهزة إنفاذ القانون؛ فقد أقر مجلس الدولة في فرنسا بممارسة الشرطة لعمليات التفتيش التمييزية ولكنه لم يقترح أي إجراء بهذا الشأن. وأدبنت شرطة الحدود الهولندية بممارسة التصنيف العرقي. وفي المملكة المتحدة، أشار تقرير إلى التمييز المؤسسي في شرطة العاصمة لندن.

أشارت تقارير المانيا إلى ارتفاع معدلات جرائم الكراهية؛ ومرة أخرى، أدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان البوسنة والهرسك بسبب الفواعد الانتخائية التي تنطوي على التمييز. وفي لاتفيا وليتوانيا، فقد بعض المواطنين الروس تصاريح إقامتهم.

عانت طائفة الروما من التمييز والفصل والإقصاء الاجتماعي؛ وخلصت اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية إلى أن إيطاليا انتهكت حقوق أبناء طائفة الروما في السكن، في حين قضت محاكم سلوفاكيا بأن تخصيص فصول دراسية منفصلة لتلاميذ طائفة الروما ينتطوي على التمييز ضدهم. وحققت الهيئة البلغارية المعنية بالمساواة في

حرمان أبناء طائفة الروما من دخول أحواض السباحة. وفي مقدونيا الشمالية، توفي مريض من أفراد الروما بعد حرمانه من العلاج الطبي بسبب عدم حيازته لبطاقة هوية؛ وفي رومانيا، حرمت سيدة صماء حامل من طائفة الروما من الرعاية الطبية في أحد المستشفيات، واضطرت للولادة على قارعة الطريق.

وفي فرنسا، واجهت النساء المسلمات بوجه خاص قيوداً في الرياضة والتعليم. وبلغ الخطاب التمييزي المعادي للسامية والمسلمين وجرأتم الكراهية ذروتها في مختلف بلدان المنطقة بالتزامن مع تتابع الأحداث المروعة في إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي أعقاب الزلزالين اللذين ضربا تركيا في فبراير/شباط، أبدى مدنيون وجهات التابعة للدولة نفقتهم على المهاجرين واللجئين الذين يساعدون في عمليات البحث والإنقاذ، وتعرضوا لهم بإساءات عنصرية.

## حقوق أفراد مجتمع الميم

اعترفت لاتفيا بالشركات المدنية بين الأفراد، على خلاف ليتوانيا التي تقاعست عن ذلك. وأدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بلغاريا ورومانيا لعدم اعترافهما بالشرقاء المثليين.

واستمر التمييز ضد أفراد مجتمع الميم؛ ففي كرواتيا ومقدونيا الشمالية، واجهت مسيرات الفخر تهديدات وخطاباً تمييزياً من المسؤولين الحكوميين وعامة الناس على السواء. ووجدت الشرطة النرويجية أن الأماكن التي تعقد فيها اجتماعات مجتمع الميم تكون دائماً عرضة لخطر الاعتداءات العنيفة. وفي تركيا، استخدم السياسيون الخطاب التمييزي ضد أفراد مجتمع الميم.

وعلى الرغم من أن المجر واجهت دعوى قضائية أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بسبب قانون الدعاية لديها، فقد فرضت السلطات غرامة على مكتبة عقاباً لها على مخالفة هذا القانون، ومنع مجلس الإعلام بث إعلان تلفزيوني حول الفخر.

وأدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ليتوانيا بسبب الرقابة التي فرضتها على كتاب يصور العلاقات الجنسية المثلية.

وشهد القانون الخاص بالعابرين جنسياً مزيجاً من التقدم والانتكاس؛ فقد ألغت ألمانيا الإقصاء القائم على التمييز للعابرين جنسياً، وغيرهم من أفراد مجتمع الميم، عن التبرع بالدم. وناقش البرلمان قانون جديد لتتديد الشخص نوعه الاجتماعي يمكن العابرين جنسياً ولا ثنائيي النوع الاجتماعي وثنائيي الجنس من الحصول على الاعتراف القانوني بنوعهم الاجتماعي من خلال إعلان بسيط في مكتب السجل المدني. وفي فنلندا، أصبح مثل هذا الاعتراف متاحاً لمن يتقدم بطلب لذلك من البالغين. وفي إسبانيا، صدر قانون جديد يكفل الحصول على الخدمات الصحية وتحديد الشخص لنوعه الاجتماعي.

غير أن بلغاريا أنهت الاعتراف القانوني بالنوع الاجتماعي للعاشرين جنسيًا، ومنعت حكومة المملكة المتحدة صدور قانون إصلاح الاعتراف بالنوع الاجتماعي في إسكتلندا.

**يجب على الحكومات التصدي بصورة مجددة للتمييز المؤسسي، بما في ذلك التمييز ضد اليهود والمسلمين، والسود، وطائفة الروما، ومجتمع الميم.**

### **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**

في فنلندا، أعلنت الحكومة عن خطط لتخفيض الرعاية الصحية العامة، ورفع الأسعار والضرائب المفروضة على العقاقير، ما من شأنه أن يضر بأضعف الفئات على نحو غير متناسب. وقبيل اللجنة الاجتماعية الأوروبية شكوى ضد اليونان بشأن التخفيضات التقشفية في الرعاية الصحية. وأصدرت سلوفينيا قانونًا للرعاية طويلة الأجل، ولكنها واجهت نقصًا في الأطباء.

وأعلنت الدانمرك وفنلندا عن تخفيضات في المساعدة الاجتماعية. وشهدت أيرلندا والبرتغال وفرنسا مستويات غير مسبقة من التشرد؛ واعتمدت إسبانيا قانونًا لحقوق السكن، ولكنها تفادعت عن توفير الحماية الاقتصادية للفئات الفقيرة من الإخلاء. وفي صربيا، أدى استحداث النظام الجديد شبه الآلي للرعاية الاجتماعية إلى حرمان أعداد ربما تفقد بالآلاف من الأشخاص من الوصول إلى المساعدة الاجتماعية الحيوية، وكان له أسوأ الضرر على طائفة الروما والأشخاص ذوي الإعاقة.

وكانت استجابة الحكومة التركية في أعقاب الزلازل اللذين وقعوا في فبراير/شباط قاصرة عن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة.

**يجب على الحكومات اتخاذ إجراءات فورية لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجميع الأشخاص، بلا تمييز، ومن سبل ذلك تخصيص موارد كافية، وضمان الحماية الاجتماعية العالمية والشاملة.**

### **الحق في بيئة صحية**

شهدت المنطقة خطوات إيجابية تمثلت في اعتراف حكومة قبرص بحق إحدى المنظمات غير الحكومية البيئية في رفع دعاوى تخدم المصلحة العامة، وفي الدعوى القضائية التي رفعتها منظمات غير حكومية في أيرلندا احتجاجًا على الإخفاق في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بالقدر الكافي، وفي دعوى قضائية رفعتها الشباب في البرتغال ضد 33 بلدًا أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بسبب قصور ما اتخذته من إجراءات حيال تغير المناخ. واعترف مجلس أوروبا سياسيًا بالحق في بيئة صحية، ولكنه تفادعت عن اعتماد وثيقة قانونية ملزمة بشأن هذا الحق.

غير أن الكثير من الحكومات استمرت في استخدام الوقود الأحفوري؛ وكانت بلغاريا ورومانيا تخططان للتعقيب عن الغاز في البحر الأسود، وخططن اليونان وسلوفاكيا لبناء محطات للغاز الطبيعي المسيل، فيما أيدت مالطا مد خط أنابيب رئيسي للغاز، وقدمت النرويج حوافز ضريبية لحقول النفط والغاز، ووافقت ألمانيا على تقديم تمويل لمشاريع الوقود الأحفوري. وكانت البنوك الفرنسية من بين أكبر الممولين لاستخراج الوقود الأحفوري.

**يجب على الحكومات التخلي التدريجي عن استخدام الوقود الأحفوري وإنتاجه من خلال عملية انتقالية عادلة. كما يجب عليها بصفة عاجلة رفع مستوى التمويل المناخي للبلدان الأقل دخلًا، والالتزام بتقديم تمويل إضافي مخصص للخسائر والأضرار.**

# نظرة عامة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كان للتصاعد المدمر للعنف في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تداعياته العميقة في مختلف أرجاء المنطقة، وفي جميع أنحاء العالم. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول، قتلت القوات الإسرائيلية أكثر من 21,000 من سكان غزة، أغلبهم من المدنيين، وكثيرون منهم قتلوا بصورة غير مشروعة، في حين قتلت حماس مدنيين عمداً في إسرائيل واحتجزت رهائن وأسرى. وتكمن الجذور العميقة للصراع في ما قامت به إسرائيل عام 1948 من التهجير القسري للفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم، والاحتلال العسكري لقطاع غزة والضفة الغربية عام 1967، ونظام الأبارتهايد الإسرائيلي المستمر ضد الفلسطينيين، والحصار غير القانوني الذي تفرضه على قطاع غزة المحتل منذ 16 عاماً.

وظلت تأثيرات الصراعات الأخرى طويلة الأمد في العراق وليبيا وسوريا واليمن تجلب الشقاء للملايين من الناس، وخصوصاً أفراد المجتمعات المهمشة، ومن بينهم النازحون داخلياً وللاجئون والمهاجرون والأقليات الإثنية، وقد حرم الكثيرون منهم من أبسط حقوقهم الأساسية في الغذاء، والماء، والسكن اللائق، والرعاية الصحية، والأمن. واستمرت الهجمات العشوائية، وتدمير البنية التحتية، والنزوح القسري، والحكم التعسفي الذي تمارسه قوات الأمن، والميليشيات، والجماعات المسلحة، مع الإفلات من العقاب.

وتقاعست حكومات المنطقة عن اتخاذ إجراءات كافية للتصدي للارتفاع الحاد في تكلفة المعيشة، والأزمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية والكوارث المرتبطة بتغير المناخ، وكلها تؤثر على الحقوق الإنسانية الأساسية للملايين من البشر. وأخضع الأشخاص الذين أُعربوا عن مطالبهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية إجراءات عقابية تهدف إلى إسكات المعارضة، واحتجزت السلطات المعارضين والمنتقدين وعرضتهم للتعذيب ولاحقتهم قضايا ظلماً، وفرضت عليهم عقوبات قاسية، بما في ذلك عقوبة الإعدام، والمنع من السفر، والتهديدات، وغير ذلك من المضايقات. وكان من بين أولئك المعرّضين صحافيون، ومعلقون على الإنترنت، ومدافعون عن حقوق الإنسان - بما في ذلك مناضلون من أجل حقوق المرأة، وأفراد من مجتمع الميم، ومجموعات مهمشة - ونشطاء من نقابات عمالية. وفي الأردن وإيران ومصر، سعت قوات الأمن لقمع المظاهرات باستخدام القوة غير المشروعة، بل والفتاكة أحياناً، إلى جانب الاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية الجماعية. وظل

معظم مرتكبي تلك الانتهاكات لحقوق الإنسان ينعمون بحصانة من العقاب على جرائمهم. وظل التمييز المحجف متفشياً في المنطقة، على أساس النوع الاجتماعي، والعرق، والجنسية، والوضع القانوني، والإثنية، والميول الجنسية، وهوية النوع الاجتماعي أو التعبير عن النوع الاجتماعي، والدين، والطبقة الاقتصادية. وفي بعض البلدان، كان هذا التمييز مرسخاً في القانون. ورغم أن الظروف الجوية المتطرفة، مثل الجفاف والحرارة الشديدة، جلبت الموت والدمار على بعض أنحاء المنطقة، فقد تقاعست الحكومات عن اتخاذ الإجراءات الضرورية للتصدي للتغير المناخي والتدهور البيئي، وأعلنت عدة بلدان عن خطط للتوسع في إنتاج الوقود الأحفوري، من بينها قطر، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة التي استضافت مؤتمر المناخ كوب 28.

## الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

في أكتوبر/تشرين الأول، انفجر الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني طويل الأمد، وطلت تبعاته الأوضاع السياسية في المنطقة والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وترددت تداعياتها في مختلف أرجاء المنطقة والعالم.

ففي 7 أكتوبر/تشرين الأول، ارتكبت حركة حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة جرائم حرب، من بينهما قتل آلاف الأشخاص عمداً في إسرائيل، وأخذ رهائن، وإطلاق صواريخ عشوائية على إسرائيل. وفي أعقاب ذلك، شنت القوات الإسرائيلية غارات جوية مكثفة على قطاع غزة المكتظ بالسكان، وارتكبت جرائم حرب من بينها قتل وإصابة المدنيين، وتدمير المنازل وغيرها من الأعيان المدنية وإلحاق أضرار جسيمة بها، في هجمات عشوائية وأخرى غير قانونية؛ وفرضت حصاراً تاماً بشكل غير قانوني على السكان المدنيين الذين يرزحون تحت وطأة الفقر أصلاً، وهجرت قرابة 1.9 مليون فلسطيني من ديارهم قسراً.

وعلى مدى الأسابيع الـ 12 التالية، أسفرت عمليات القصف الجوي والهجمات البرية الإسرائيلية عن مقتل 21,600 فلسطيني، ثلثهم من الأطفال، وفقاً لبيانات وزارة الصحة في غزة، وإصابة كثيرين آخرين بجروح، وتدمير جانباً كبيراً من المناطق العمرانية في غزة. وإن الأدلة المتزايدة - المدعومة بما جمعته منظمة العفو الدولية وغيرها من الشهادات المتعددة، وصور الأقمار الاصطناعية، والصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو التي تم التحقق منها - أظهرت كيف قصفت القوات الإسرائيلية مخيمات مكتظة باللاجئين ومبان سكنية، فأبادت عائلات بأكملها مراراً وتكراراً، ودمرت المستشفيات، والكنائس، والمساجد، والمدارس

التي تدبرها الأمم المتحدة، والمخازير، والطرق وغيرها من منشآت البنية التحتية الأساسية. أما التحذيرات المهمة التي أصدرتها إسرائيل بـ "إخلاء" شمال غزة - رغم استمرارها في قصف مناطق من المفترض أن تكون آمنة في الجنوب - فقد ارتقت إلى التهجير القسري للسكان المدنيين، ما يشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني.

ولقي آلاف آخرون من الفلسطينيين حتفهم بلا داع من جراء الحصار الإسرائيلي والهجمات التي شنتها إسرائيل على المستشفيات، مما حرم 2.2 مليون من سكان غزة من سبل الحصول على ما يكفي من الماء والغذاء والإمدادات الطبية والوقود، والانهيار الفعلي للنظام الصحي.

وبينما كان الالتزام الدولي منصبًا على غزة، كثفت القوات المسلحة الإسرائيلية والمستوطنون اليهود المسلحون المدعمون من الدولة الهجمات العنيفة على الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، مما أسفر عن مقتل 511 شخصًا، وإرغام الآلاف على الرحيل عن ديارهم؛ وأملت مرتكبو هذه الهجمات من العقاب. كما قامت السلطات الإسرائيلية بهدم المئات من المباني الفلسطينية بلا مبررات عسكرية، مما أدى إلى نزوح 2,249 شخصًا، وأكثر من استخدام الاعتقال الإداري إلى حد بعيد.

## الاستجابة الدولية

بالرغم من المستويات المذهلة التي بلغها سفك دماء المدنيين، وما كابدوه من دمار في غزة وإسرائيل، فقد تقاعس المجتمع الدولي عن الاستجابة بصورة مجدبة، بل استمرت بعض الدول، وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية، في تزويد طرفي الصراع بالأسلحة في انتهاك صريح لحقوق الإنسان. واستخدمت الولايات المتحدة حق النقض لمنع مجلس الأمن الدولي من اتخاذ إجراء فعال أو الدعوة لوقف إطلاق النار.

وأبدت دول قوية تصرفات إسرائيل علنًا، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية والكثير من دول أوروبا الغربية، مما قوّض احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين. وكان لإحجام المجتمع الدولي عن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الأثر في تشجيع إسرائيل على الاستمرار في هجومها العسكري دونما اعتبار لما خلفته من خسائر فادحة في صفوف المدنيين في غزة.

وفي 16 نوفمبر/تشرين الثاني، حذرت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة علنًا من أن العالم يشهد "وقوع إبادة جماعية" في غزة.

وعلى النقيض من تقاعس المجتمع الدولي عن الاستجابة بصورة مجدبة، نظم مئات الملايين من الناس حول العالم مظاهرات أسبوعية حاشدة تضامنت مع أهالي غزة، وللمطالبة بوقف إطلاق النار، وإنهاء الحصار المفروض على القطاع.

واجتاحت مثل هذه المظاهرات بلدان المنطقة أيضًا، بما فيها بلدان طُبعتت علاقاتها مع إسرائيل، يحدّ فيها تنظيم المظاهرات العامة محظورًا أو خطرًا. ففي مصر، نزل عشرات الآلاف من المتظاهرين إلى الشوارع في مختلف أنحاء البلاد، واعتقلت السلطات العشرات منهم تعسفيًا. وفي البحرين، تظاهر نحو 1,000 شخص. ونظمت مظاهرات كبيرة أيضا في الأردن وإيران والجزائر وتونس وسوريا والعراق ولبنان وليبيا والمغرب واليمن، فضلًا عن الضفة الغربية.

وفي قمة مشتركة غير مسبوقه للجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في 11 نوفمبر/تشرين الثاني، أدان الزعماء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وجرّأت الحرب و "المجازر الهمجية... واللانسانية" التي ترتكبها حكومة الاحتلال الاستعماري. وفي ديسمبر/كانون الأول، تقدمت جنوب أفريقيا بطلب إلى محكمة العدل الدولية لبدء الإجراءات القانونية ضد إسرائيل فيما يتعلق بانتهاكاتها للاتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948 في غزة.

من جهة أخرى، تزايدت المخاوف من اتساع دائرة الصراع. فمنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، أسفرت الأعمال القتالية عبر الحدود بين إسرائيل وحزب الله وغيره من الجماعات المسلحة في جنوب لبنان عن مقتل ما لا يقل عن أربعة مدنيين إسرائيليين، وما لا يقل عن 20 مدنيًا في لبنان. وخلال الفترة بين 10 و16 أكتوبر/تشرين الأول، أطلقت القوات الإسرائيلية قذائف مدفعية تحتوي على الفوسفور الأبيض في عمليات عسكرية على طول حدود لبنان الجنوبية.

وطالبت منظمة العفو الدولية بالتحقيق في هجوم على بلدة الضهيره باعتباره جريمة حرب محتملة. وفي 13 أكتوبر/تشرين الأول، أدت قذائف المدفعية الإسرائيلية التي أطلقت على جنوب لبنان إلى مقتل صحفي وإصابة ستة صحفيين آخرين. وفي الشهر نفسه، أدت الهجمات الإسرائيلية في سوريا إلى مقتل ثمانية جنود، وقصفت القوات الإسرائيلية مطار حلب أربع مرات. ومنذ 9 أكتوبر/تشرين الأول، قصف الجيش الإسرائيلي معبر رفح الحدودي بين مصر وقطاع غزة مرات عديدة، وأدى القصف في إحدى المرات إلى إصابة أفراد حرس الحدود المصري.

وعلى مستوى العالم، تصاعدت الكراهية والعنصرية ضد الجاليات الفلسطينية واليهودية، بما في ذلك التمييز على العنف، والعداء، والتمييز، كما قمعت بعض الحكومات الحقيقتين في حرية التعبير وحرية التجمع، بهدف كبح المظاهرات والشعارات المؤيدة للفلسطينيين.

**يتعين على جميع أطراف النزاع حماية المدنيين والأعيان المدنية بموجب القانون الدولي الإنساني. وتدعو منظمة العفو الدولية إلى وقف فوري لإطلاق النار لمنع وقوع المزيد من الخسائر في أرواح المدنيين، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية اللازمة المنقذة للحياة لمن هم في أمس الحاجة إليها في غزة. وإجراء تحقيقات دولية مستقلة بشأن**

ما ارتكبه جميع الأطراف من جرائم بموجب القانوني الدولي. وتدعو المنظمة إلى الإفراج عن جميع الرهائن المدنيين الذين تحتجزهم حماس، وجميع الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل تعسفاً. ويجب على المجتمع الدولي فرض حظر شامل على توريد الأسلحة لجميع أطراف الصراع.

## الانتهاكات الأخرى للقانون الدولي الإنساني

خلفت الصراعات الإقليمية المسلحة طويلة الأمد الأخرى، وتداعياتها، عواقب وخيمة على حياة الملايين من البشر، حيث عمدت أطراف هذه الصراعات - التي يحظى بعضها بدعم من حكومات أجنبية - إلى ارتكاب جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

وفي السنة الثانية عشرة من الصراع الدائر في سوريا، شنت جميع الأطراف وحلفاؤها هجمات غير مشروعة، مما أسفر عن مقتل مدنيين وتدمير منشآت البنية التحتية الحيوية. وشنت قوات الحكومة السورية، المدعومة من القوات الحكومية الروسية، العديد من الهجمات البرية غير المشروعة على المدنيين والأعيان المدنية في شمال غرب سوريا، مما أدى إلى سقوط العشرات من القتلى في صفوف المدنيين ونزوح عشرات الآلاف.

وفي ليبيا، نفذت الميليشيات والجماعات المسلحة هجمات غير مشروعة، باستخدام أسلحة ذات آثار واسعة النطاق في أحياء سكنية، مما أدى إلى مقتل مدنيين وإصابة آخرين بجروح، وتدمير منشآت البنية التحتية المدنية أثناء الأعمال العدائية المسلحة. وظل الآلاف من الأشخاص رهن الاحتجاز التعسفي لأسباب تتعلق بالصراع أو بسبب انتماءاتهم القبلية أو السياسية. وفي اليمن، بالرغم من تراجع الصراع المسلح والهجمات التي تشن عبر الحدود، ارتكبت جميع أطراف الصراع هجمات وأعمال قتل غير مشروع بلا عاقب.

**يجب على جميع أطراف الصراعات المسلحة احترام القانون الدولي الإنساني، وخصوصاً إنها الهجمات المباشرة على المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويتعين على الحكومات وقف عمليات نقل الأسلحة عند تجلّي خطر كبير في استخدام الأسلحة لارتكاب أو لتسهيل ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو للقانون الدولي الإنساني.**

## قمع المعارضة

استمرت السلطات في مختلف بلدان المنطقة في انتهاك حقوق الناس الذين يعبرون عن آراء انتقادية

أو معارضة، بما في ذلك على الإنترنت، سواء كانت تتعلق بحكوماتهم أو قوات الأمن، أو حقوق الإنسان، أو السياسات الاقتصادية، أو الشؤون الدولية، أو قضايا اجتماعية تعتبر "منافية للأخلاق". وفي أعقاب انتفاضة "المرأة الحياة الحرة" عام 2022، كتفت السلطات قمعها للنساء والفتيات اللواتي يتحذرن قوانين الحجاب الإلزامي،

والمضايقات ضد من يسعون وراء الحقيقة والعدالة من أقارب المتظاهرين والمارة الذين قتلوا بصورة غير مشروعة. واعتقلت السلطات أيضاً العشرات من الصحفيين، والمحامين، والمدافعين عن حقوق الإنسان. وعطلت السلطات شبكات الإنترنت والهاتف المحمول خلال الاحتجاجات، وسعت من خلال الاعتقالات إلى منع الاحتجاجات الحاشدة التي عمّت البلاد في سبتمبر/أيلول لإحياء الذكرى السنوية لانتفاضة 2022، وسحقت المظاهرات المحلية الأصغر حجماً باستخدام القوة غير المشروعة والاعتقالات الجماعية.

وقبل انطلاق الانتخابات الرئاسية في مصر في ديسمبر/كانون الأول، التي منعت من حوضها مرشحون معارضون حقيقيون، كتفت السلطات استهدافها للسياسيين المعارضين والمؤيدين لهم؛ وأقارب لمعارضين في الخارج؛ وتقابيين؛ ومحامين؛ وأشخاص ينتقدون سجل السلطات في مجال حقوق الإنسان، وتعاملها مع الأزمة الاقتصادية، ودور القوات المسلحة. واستمرت السلطات في ممارسة الاختفاء القسري، والتعذيب، والملاحقات القضائية الجائرة، والاحتجاز التعسفي ضد المعارضين. ولجأت بعض الدول إلى استخدام قوانين مكافحة الإرهاب أو التهم الزائفة لإسكات المعارضة وإنزال عقوبات قاسية بمنتقديها.

ففي الجزائر، قامت السلطات بملاحقة النشطاء والصحفيين أمام القضاء بسبب تعبيرهم عن آرائهم الانتقادية، بشكل أساسي على الإنترنت، وأغلقت بعض وسائل الإعلام. أما السلطات العراقية فقد اعتدت على الحق في حرية التعبير، وسعت لسن قوانين ولوائح لتقييد هذا الحق.

وفي تونس، صعّدت السلطات قمعها للمعارضة، وتمادت في استخدام تهمتي التآمر والإرهاب، اللتين لا أساس لهما، ضد شخصيات بارزة في المعارضة ومنتقدين آخرين؛ وكثيراً ما لجأت إلى استخدام قانون قمعي جديد، وهو المرسوم المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال. واستهدفت أعضاء حركة النهضة المعارضة بوجه خاص، إذ أودع الكثيرون من قادة الحركة قيد الإيقاف التحفظي لفترات طويلة. وخضع أكثر من 50 ناشطاً سياسياً للتحقيق بتهمة "التآمر" الملققة، في حين رفعت النيابة وتعرّض عشرات المشاركين في احتجاجات تتعلق بالعدالة الاجتماعية والبيئة للمقاضاة ظلماً.

وفي السعودية، استهدفت السلطات بلا هوادة معارضين مفترضين. فقد أدانت المحكمة الجزائرية المتخصصة، التي أنشئت لمحاكمة مرتكبي

أو عنف أو ملاحقة قضائية، والإفراج عن الأفراد الذين احتجزوا بسبب ممارستهم لتلك الحقوق.

## الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ظل تصاعد التضخم، وإخفاقات الحكومات، وغيرها من العوامل - على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي - يولد ضغوطاً شديدة على أسعار مصادرات الطاقة والسلع الغذائية في المنطقة، وكانت أشد البلدان تضرراً من ذلك هي الأشد افتقاراً للموارد والأكثر سكاناً، وكان بعضها لا يزال يتعافى من العواقب الاقتصادية وغيرها لجائحة كوفيد-19. ونتيجة لهذا، صار الملايين من البشر في المنطقة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وتعرضت حقوقهم في الماء والصحة وفي مستوى معيشي لائق للتقييد. وكان الأشخاص الذين يعانون من أشكال عدة من التمييز هم الفئات الأشد تضرراً، بمن فيهم النساء، والعمال ذوو الأجور المنخفضة، واللادجون، والمهاجرون، والنازحون داخلياً.

ففي لبنان، استفحلت الأزمة الاقتصادية حيث بلغت معدلات التضخم أرقاماً ثلاثية، وتجاوز معدل تضخم أسعار الغذاء 300%. ولم يكن بمقدور الكثير من الناس، وخصوصاً من ينتمون إلى فئات مهمشة، الحصول على أو تحمل تكلفة الأدوية وغيرها من الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك المياه الصالحة للشرب وما يكفي من الغذاء ومصادر الطاقة والسلع الأساسية والخدمات الحيوية الأخرى. وفي مصر، كانت للأزمة الاقتصادية آثاراً مدمرة على تمتع الأشخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فقد خصصت الحكومة ما يقرب من نصف موازنه لسداد الديون، بينما تقاعست عن الوفاء بالحد الأدنى الذي يقضي الدستور بتخصيصه للصحة والتعليم، أو تعديل برامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية بالقدر الكافي. ودفع هذا كله - بالإضافة إلى زيادة التضخم - ملايين آخرين من المصريين إلى هوة الفقر.

وفي كثير من بلدان المنطقة، بما فيها تلك التي تتمتع باقتصادات مزدهرة غنية بالنفط والغاز، تقاعست الحكومات عن حماية العمال ذوي الأجور المنخفضة من انتهاكات حقوق العمل، وحرمت العمال من حقهم في الانضمام لنقابات عمالية مستقلة، وحقهم في الإضراب عن العمل. ففي دول الخليج، ظل العمال المهاجرون ذوو الأجور المنخفضة يواجهون الاستغلال الشديد، والتمييز، والسكن غير اللائق بتاتاً، وصنوف الإيذاء البدني والنفسي، ونهب أصحاب العمل لأجورهم، وسبل محدودة للحصول على الرعاية الصحية.

وفي قطر، بالرغم من الحملات البارزة من أجل حقوق العمال الأجانب في إطار كأس العالم لكرة القدم 2022 الذي استضافته قطر، ظل العمال

الجرائم المتعلقة بالإرهاب، بعض الأفراد وحكمت عليهم بالسجن مدداً طويلة إثر محاكمات فادحة الجور بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها وحرية التعبير، بما في ذلك التعبير السلمي على الإنترنت. وأيدت دائرة الاستئناف بالمحكمة الجزائية المتخصصة الحكم بإدانته سلمى الشهاب بتهم تتعلق بالإرهاب، من بينها نشر تغريدات " بهدف الإخلال بالنظام العام وزعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة"، وذلك بسبب ما نشرته على وسائل التواصل الاجتماعي من تغريدات تدعم فيها حقوق المرأة. وحكمت عليها المحكمة بالسجن لمدة 27 عاماً، يعقبها المنع من السفر لمدة مماثلة.

وأثناء انعقاد المؤتمر السنوي العالمي الثامن والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 28)، الذي استضافته الإمارات، بدأت محاكمة جماعية لأكثر من 80 إمارتياً، من بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان وسجناء رأي سجنوا أصلاً لمدة عقد من الزمن، بتهم ملفقة تتعلق بالإرهاب. وواصلت السلطات احتجاز ما لا يقل عن 26 من سجناء الرأي بسبب تعبيرهم السلمي عن معتقداتهم.

إلى جانب المسيرات المؤيدة للفلسطينيين، أدى القمع المستمر أو المشدد في الكثير من أنحاء المنطقة إلى إعاقة المظاهرات الحاشدة؛ أما المظاهرات القليلة التي مضت قدماً فقد كانت في العادة تواجه بالاستخدام غير المشروع للقوة والاعتقالات.

فقد تظاهر مئات الآلاف من الإسرائيليين احتجاجاً على الإصلاحات القضائية المقترحة، وتعرض المتظاهرون في بعض الحالات للاعتقالات التعسفية، واستخدام الشرطة للقوة المفرطة. من جهة أخرى، ظل الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 101 يقمع حق الفلسطينيين في التظاهر والتجمع السلمي في الضفة الغربية.

وفي الأردن، صعّدت السلطات قمعها لما يمارسه النشطاء السياسيون، والصحفيون، والعمال، وأعضاء الأحزاب السياسية، وأفراد مجتمع الميم، وغيرهم من أنشطة سلمية باستخدام قوانين مسيئة ومبهمه الصياغة. وتم التصديق على قانون جديد خاص بالجرائم الإلكترونية، ينص على المزيد من قمع حق الأفراد في التعبير عن رأيهم بحرية على الإنترنت. وأخضع ما لا يقل عن 43 شخصاً للتحقيق أو المقاضاة بسبب التعبير عن آرائهم على الإنترنت بموجب قوانين تعسفية ومبهمه. وحكمت تسعة أفراد أمام محكمة أمن الدولة، وهي محكمة عسكرية.

**يجب على الحكومات احترام الحق في حرية التعبير، والحق في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والحق في التجمع السلمي، ومن سبل ذلك ضمان تمتع الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء الحقوقيين بهذه الحقوق بدون أي مضايقة**

الأجانب يتعرضون لانتهاكات من بينها سرقة الأجر، والعمل القسري، والقيود المفروضة على تغيير الوظائف، وعدم تيسر سبل كافية للوصول إلى آليات التظلم والانتصاف. وظل انخفاض الحد الأدنى للأجور يمنع العمال من التمتع بمستوى معيشي لائق، أو التخلص من ريقة الديون التي تنقل كاهلهم بسبب سداد رسوم الاستقدام والتوظيف غير القانونية. وفي قطر وبعض الدول الأخرى، ظل عمال المنازل، وأغلبهم من النساء، يكابدون ظروفًا معيشية قاسية، ويتعرضون لخطر كبير من الإيذاء الجسدي والنفسي، بما في ذلك الاعتداء الجنسي. وتعرض عشرات العمال النيباليين، المتعاقدين للعمل في مستودعات أمازون في السعودية، لانتهاكات حقوق الإنسان، من بينها معاملتهم بطريقة قد تصل إلى الاتجار في البشر لأغراض استغلال العمالة. ووقع هؤلاء العمال ضحية للخداع بشأن وظائفهم، وتحجبت رواتبهم، وتم إيوأؤهم في مساكن بالغة السوء. وتعرض بعضهم لإساءات شفهوية أو جسدية، خصوصًا عندما كانوا يشتكون من أوضاعهم.

**يجب على الحكومات المسارعة إلى اتخاذ تدابير للحماية الاجتماعية الشاملة للجميع، بما في ذلك الفئات المهمشة، من الآثار السلبية للأزمات، والحدوة لبذل جهود دولية منسقة لضمان الحقوق في الصحة، والغذاء، والمستوى المعيشي اللائق. ويتعين على الحكومات حماية حق العمال في التظاهر وفي تنظيم نقابات عمالية مستقلة، وتوسيع مظلة ضمانات الحماية في قانون العمل لتشمل العمال المهاجرين.**

## التمييز المجحف

### النساء والفتيات

واجهت النساء والفتيات في شتى أنحاء المنطقة التمييز المجحف في القانون والممارسة الفعلية، بما في ذلك التمييز فيما يتعلق بالحق في حرية التنقل، والتعبير، والاستقلال الجسدي، والmirاث، والطلاق، والمناصب السياسية، وفرص العمل. وظل العنف القائم على النوع الاجتماعي شائعًا، كما ظل مرتكبوه بأمن من العقاب. وفي بعض البلدان، تصاعدت وتيرة مثل هذا العنف، فيما ضعفت الضمانات الكفيلة بحماية المرأة منه؛ ففي الجزائر والعراق، يبيح القانون للمغتصب الإفلات من الملاحقة القضائية إذا تزوج ضحيته. أما المغرب، فقد رفض توصيات الاستعراض الدوري الشامل بتجريم الاعتصاب الزوجي. واستمرت جرائم الشرف، وغيرها من جرائم قتل الإناث في بعض البلدان، من بينها الجزائر وتونس. وفي إقليم كردستان العراق، سمحت الحكومة الإقليمية لمرتكبي جرائم العنف الأسري بالإفلات

من الملاحقة القضائية، وتفاعست عن توفير الحماية الكافية للضحايا. وفي إيران كثفت السلطات حملتها القمعية على النساء والفتيات اللواتي يرفضن الالتزام بارتداء الحجاب الإيجاري، بفرض سياسات جديدة تنتهك بشدة حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدينة والسياسية. وكان من بين التدابير العقابية التي لجأت إليها السلطات إرسال تحذيرات في رسائل نصية إلى مليون امرأة تهددهن بمصادرة سيارتهن، وإحالة الآلاف من النساء إلى القضاء. وفي اليمن، فرضت السلطات الحوثية بحكم الأمر الواقع والجماعات المسلحة قيودًا على حرية المرأة في التنقل، ومنعهن من السفر بدون محرم من الذكور أو بدون دليل مكتوب على موافقة المحرم. وفي مصر، وتفاعست السلطات عن بذل ما يكفي لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي على أيدي جهات حكومية وجهات غير تابعة للدولة، وسط انتشار أبناء في وسائل الإعلام المصرية عن تعرض نساء للقتل على أيدي أفراد من أسرهن أو أشخاص تقدموا لخطبتهن ورفضوا. كما تعرضت نساء للمقاضاة لمجاهرتهن بالحديث ضد العنف الجنسي أو لأسباب تتعلق بـ"الآداب".

### أفراد مجتمع الميم

في مختلف بلدان المنطقة، تعرض أشخاص للاعتقال والملاحقة القضائية بسبب ميولهم الجنسية أو هوية النوع الاجتماعي الخاصة بهم، وصدرت أحكام قاسية على الكثير منهم بعد إدانتهم بالانحراف في علاقات جنسية مثلية بالتراضي. واشتدت الاعتداءات على حقوق أفراد مجتمع الميم في الأردن، وتونس، والعراق، ولبنان، وليبيا. ففي لبنان، حرضت السلطات على ارتكاب أعمال عنف ضد المثليين والمثليات؛ وردًا على ذلك، أصدرت 18 مؤسسة إعلامية بيانًا مشتركًا تندد فيه بقمع الحريات؛ وحث تحالف يضم 15 منظمة لبنانية ودولية لبنان على إلغاء اقتراحات القوانين المعادية لأفراد مجتمع الميم. وفي ليبيا، اعتقل جهاز الأمن الداخلي في طرابلس، والمليشيات والجماعات المسلحة الأخرى، بعض الأفراد تعسفياً بسبب ميولهم الجنسية الفعلية أو المفترضة، وأو هوية النوع الاجتماعي الخاصة بهم؛ وبنوا "اعترافات" لهم تشوبها شبهات بأنها انتزعت تحت وطأة التعذيب. وأصدرت السلطات العراقية توجيهًا لوسائل الإعلام يقضي باستخدام تعبير "الشذوذ الجنسي" بدلًا من "المثلية الجنسية". وفي تونس، أصدرت المحاكم أحكامًا بالحبس لمدة سنتين بموجب أحكام قانونية ترمم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي بين البالغين. وفي الأردن، قاد بعض أعضاء البرلمان حملة مناهضة لمجتمع الميم، مطالبين بتجريم العلاقات الجنسية المثلية، مما أشعل فتيل موجة

من خطاب الكراهية والتهديدات ضد أفراد مجتمع الميم وداعميهم.

## المجتمعات العرقية والإثنية والقومية والدينية

في مختلف أنحاء المنطقة، تعرض الأفراد الذين ينتمون لمجتمعات وأقليات عرقية وإثنية وقومية ودينية للتمييز المحجف في القانون والممارسة الفعلية، بما في ذلك التمييز المتعلق بحقوقهم في العبادة، والتمتع بالمساواة في فرص العمل والرعاية الصحية، وفي حياة تخلو من الاضطهاد وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فقد استمرت إسرائيل في ترسيخ التمييز المتطرف الذي تنتهجه - أي نظام الأبارتهايد - من خلال قمع الفلسطينيين والهيمنة عليهم عن طريق شرذمة الأراضي، والفصل، والسيطرة، ونزع ملكية الأراضي والعقارات، والحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد تأتى لها ذلك عن طريق الارتكاب المنهج لمجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان، من بينها النقل القسري، والاعتقال الإداري، والتعذيب، والقتل غير المشروع، والحرمان من الحقوق والحريات الأساسية، والاضطهاد.

وفي إيران، تعرض أفراد الأقليات العرقية، ومن بينهم عرب الأهواز، والأترك الأذربيجانيون، والبلوشيون، والأكراد، والتركمانيون لتمييز محجف يحذ من سبب حصولهم على التعليم، والعمل، والسكن الملائم، والمناصب السياسية. كما عانى المسيحيون، و دراويش غنابادي، واليهود، والبارسان، والمسلمون السنة من التمييز المحجف في القانون والممارسة الفعلية. وتعرضت الأقلية البهائية بوجه خاص لانتهاكات ممنهجة واسعة النطاق. ويحرم القانون التمييزي في الكويت طائفة البدون (وهي فئة عديمة الجنسية من سكان الكويت) من الاستفادة من الخدمات الحكومية المجانية التي يتمتع بها المواطنون، بما في ذلك التعليم. وفي مصر، تعرض للاعتقال والملاحقة القضائية أفراد من الأقليات الدينية، وآخرون يعتقدون معتقدات لا تقرها الدولة. وفي ليبيا، وجد أفراد جماعتي التبو والميلطوريق - ممن ليست لديهم بطاقات هوية بسبب القوانين واللوائح المنظمة للجنسية الليبية التي تنطوي على التمييز المحجف - عقبات في الحصول على الخدمات الأساسية، وسط تصاعد موجة العنصرية وكراهية الأجانب.

**يجب على الحكومات اتخاذ إجراءات عاجلة للقضاء على التمييز القائم على النوع الاجتماعي، والعنف ضد النساء والفتيات، وأفراد مجتمع الميم، وتقديم المسؤولين عن تلك الجرائم إلى القضاء. ويجب على الحكومات أيضاً إلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي. ويتعين على الحكومات القضاء على التمييز القائم على العرق، أو الأصل القومي، أو الإثنية، أو الدين، أو النوع الاجتماعي، أو الميول الجنسية، أو هوية النوع الاجتماعي والتعبير عن النوع**

الاجتماعي، وتنفيذ الإصلاحات اللازمة في القوانين والسياسات من أجل تحقيق المساواة بين الجميع في الحقوق دولياً، وتميز، وحماية وتعزيز وضمان الحقوق في حرية الفكر والضمير والدين والمعتقد.

## حقوق النازحين داخلياً، والمهاجرين، واللاجئين

أسفرت الصراعات طويلة الأمد في سوريا والعراق وليبيا واليمن عن نزوح أعداد هائلة من الأشخاص داخلياً، وصاروا يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة. وواجه أغلبهم عقبات تحول دون الحصول على الخدمات، فضلاً عن التمييز، والعوائق التي تحرمهم من حق العودة إلى أوطانهم أو التعرض للانتقام إذا حاولوا العودة دون إذن، والقيود على المعونات الإنسانية الحيوية والنقص فيها.

ففي العراق، ظل ما لا يقل عن 1.1 مليون شخص نازحين داخل وطنهم بسبب الصراع الدائر مع تنظيم الدولة الإسلامية المسلح، وما زال أغلبهم يعيشون في أوضاع محفوفة بالمخاطر بعد مرور ما يقرب من ست سنوات على اندلاع الصراع. وفي أبريل/نيسان، أغلقت السلطات العراقية آخر مخيم كان لا يزال يعمل للنازحين داخلياً بدون إنذار مسبق أو تنسيق مع جهات الإغاثة الإنسانية.

وفي سوريا، ظل نحو 2.9 مليون من النازحين داخلياً في شمال غرب البلاد يعتمدون على المساعدات الإنسانية التي تقدم بالتنسيق من الأمم المتحدة، وفي عام 2023 أدت الاشتباكات المسلحة إلى نزوح ما لا يقل عن 118,000 شخص عن ديارهم. وفرضت الحكومة السورية قيوداً تمنع وصول الإمدادات الأساسية إلى المدنيين، ومن بينهم الكثير من النازحين داخلياً ممن يعيشون في مناطق أغلب سكانها من الأكراد في شمال منطقة حلب، وكانوا أصلاً يواجهون نقصاً شديداً في الوقود والمساعدات.

وأدت الكوارث الطبيعية - التي زاد من وطأتها سوء إدارة الحكومة وإفلات الجناة من العقاب وحكم الميليشيات - إلى تفاقم المشكلات التي يعاني منها النازحون، فخلق بهم مزيد من النازحين تفرد أعدادهم بمئات الآلاف. فقد أسفر الزلزالان اللذان ضربا جنوب شرق تركيا وشمال سوريا في 6 فبراير/ شباط عن نزوح نحو 400,000 أسرة في سوريا، وأصبح قرابة 9 ملايين شخص في حاجة ماسة لمساعدات إنسانية فورية. وفقدت الكثير من الأسر منازلها، فلم تجد مئاصراً من التماس المأوى في ملاجئ ومخيمات مؤقتة. كما أدى الزلزالان إلى ازدياد الاحتياجات الإنسانية لجميع النازحين أصلاً في شمال غرب سوريا، بما في ذلك الأعداد المتزايدة من النازحين الذين يعيشون في خيام تكاد تنعدم فيها سبل الحصول على الماء ومرافق الصرف الصحي والرعاية الصحية.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في  
الحجز، ومن الإعادة القسرية والطرده الجماعي.

## عقوبة الإعدام

أبقت معظم دول المنطقة على عقوبة الإعدام،  
وصدرت في بعضها أحكام بالإعدام عقاباً على جرائم  
أو أفعال يكفلها القانون الدولي، مثل العلاقات  
الجنسية المثلية بالتراضي، والردة، وبتهمة زائفة أو  
فضفاضة للغاية وجهت إليهم بهدف إسكات  
المعارضة. ونفذت أحكام الإعدام في إيران  
والسعودية ومصر والعراق. وفي مصر، انخفض  
عدد أحكام الإعدام التي تم تنفيذها، ولكنه ارتفع في  
إيران. وفي ليبيا، كانت هناك تهديدات باستئناف  
تنفيذ أحكام الإعدام الذي توقف منذ عام 2011.  
وأصدرت محكمة سعودية لأول مرة حكماً بالإعدام  
عقاباً على نشاط عبر وسائل التواصل الاجتماعي.  
**يجب على الحكومات إصدار أمر رسمي بوقف تنفيذ  
أحكام الإعدام فوراً بهدف إلغاء عقوبة الإعدام في  
نهاية المطاف.**

## أزمة المناخ

تجلت خلال عام 2023 العواقب الوخيمة لتغير المناخ  
على الصعيد الإقليمي، ومن بينها نقص الماء  
والظروف الجوية المتطرفة التي تضررت منها بصورة  
متزايدة المناطق والتجمعات السكانية الضعيفة، كما  
تكشفت سوء استعداد الكثير من البلدان للتصدي  
لتلك العواقب.

فقد تسبب إعصار دانيال في انهيار سدّين في  
حالة سيئة بسبب سوء الصيانة في مدينة درنة  
الليبية، مما أسفر عن فيضانات عارمة أدت إلى  
مصرع 4,540 شخصاً، وفقدان 8,500 آخرين، ونزوح  
أكثر من 44,000 شخص. وشهدت الجزائر موجات حر  
لم يسبق لها مثيل، أدت إلى اندلاع ما لا يقل عن  
140 من الحرائق التي أودت بحياة نحو 34 شخصاً،  
وأدت إلى نزوح 1,500 شخص. وسجلت ارتفاعات  
غير مسبوقة في درجات الحرارة في المغرب، حيث  
تجاوزت تلك درجات الحرارة 50 درجة مئوية في أقاليم.

وعانت سوريا والعراق من الجفاف المتواصل.  
من جهة أخرى، سارت دول المنطقة بوجه عام  
على نهجها المعتاد إزاء إنتاج الوقود الأحفوري وكان  
شيئاً لم يكن، الأمر الذي بات من المرجح معه أن  
تخفق تلك الدول في بلوغ الهدف المرصود المتمثل  
في إبقاء الاحتياط العالمي دون 1.5 درجة مئوية؛  
وتقاعست هذه الدول عن الاستجابة بصورة كافية  
للتدهور البيئي. وأفاد العراق بتحقيق إبرادات قياسية  
من مبيعات النفط، وأعلن عن خطط لحفر آبار جديدة  
وزيادة إنتاج النفط. وأعلنت السعودية عن خط لزيادة  
إنتاجها من النفط بنحو مليون برميل يومياً بحلول  
عام 2027، وزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي بنسبة

ومنتيت حقوق المهاجرين واللاجئين بانتكاسات  
في مختلف بلدان المنطقة. ففي لبنان، الذي  
يستضيف ما يقدر بنحو 1.5 مليون لاجئ سوري -  
وأكثر من 200,000 لاجئ آخرين - أدى تقاعس  
الحكومة عن التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية التي  
تعاني منها البلاد إلى وقوع قرابة 90% من  
اللاجئين السوريين في هوة الفقر المدقع، بدون  
توفر سبل الوصول إلى الغذاء الكافي والخدمات  
الأساسية. وساهم تصاعد الخطاب المعادي للاجئين،  
الذي يذكي نيرانه المسؤولون والسياسيون  
المحليون، في تقادم المناخ المعادي للاجئين. وفي  
أبريل/نيسان ومايو/أيار، داهم الجيش اللبناني منازل  
لاجئين سوريين، وبادر إلى ترحيل معظمهم. وفي  
سبتمبر/أيلول، داهم الجيش مخيمات اللاجئين في  
منطقة البقاع وبلدة عرسال وصادر ممتلكاتهم. وفي  
الأردن، واجه مليونان من اللاجئين الفلسطينيين  
ونحو 750,000 من اللاجئين الآخرين الفقر وتردي  
أوضاع المعيشة، وكان من أسباب ذلك تقليص  
المساعدات الدولية.

وبدءاً من يوليو/تموز، أبعدت السلطات  
التونسية قسراً آلاف من طالبي اللجوء واللاجئين  
والمهاجرين السود، بما في ذلك الأطفال، إلى  
الصحراء على امتداد الحدود الليبية والجزائرية،  
وتركتهم بلا غذاء ولا ماء، مما أدى إلى هلاك ما لا  
يقل عن 28 منهم. وأثار المسؤولون، بما في ذلك  
الرئيس سعيد، موجة غير مسبوقة من العنف  
العنصري ضد المهاجرين السود. واستخدمت  
الشرطة الغاز المسيل للدموع ضد بعض المهاجرين،  
وطالبي اللجوء، واللاجئين الذين اعتصموا خارج  
مكاتب الأمم المتحدة في تونس العاصمة، وعرضت  
المتظاهرين للتعذيب في الحجز. وفي ليبيا، تعرّض  
لاجئون ومهاجرون، بمن فيهم من اعترضتهم في  
البحر قوات حرس السواحل الليبية، المدعومة من  
الاتحاد الأوروبي، والجماعات المسلحة، للتعذيب  
وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وللابتزاز والعمل  
القسري، بينما أبعده أكثر من 22,000 منهم قسراً  
دون اتباع الإجراءات الواجبة وإجراءات موجزة إلى  
تشاد والسودان ومصر والنيجر.

وأعادت السعودية مئات الآلاف من الأشخاص  
إلى بلدانهم قسراً في إطار حملة على المهاجرين  
الذين لا يحملون وثائق قانونية. وفي إيران، تعرّض  
الأفغان، الذين يقدر عددهم بحوالي 5 ملايين  
شخص، للتمييز المُجحّف عميق الجذور، من بينها  
عقوبات تعرّض سبيل حصولهم على الخدمات  
الأساسية. وهددت السلطات بترحيل المواطنين  
الأفغان الذين دخلوا إيران بصورة غير نظامية،  
ومنعتهم من الإقامة و/أو العمل في بعض  
المحافظات.

**يجب على الحكومات اتخاذ خطوات ملموسة لضمان  
العودة الطوعية والأمنة والكريمة للنازحين داخل  
أوطانهم إلى مناطقهم الأصلية، ويتعين عليها أيضاً  
وضع حد للاحتجاز التعسفي للاجئين والمهاجرين  
على أساس وضع الهجرة الخاص بهم، وحمايتهم من**

50% بحلول عام 2030. وظلت السعودية تقوم بدور المعرقل في المفاوضات الدولية بشأن التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، فأعاقت مبادرة من مجموعة العشرين ترمي إلى خفض استخدام الوقود الأحفوري، وكانت واحدة من أشد الدول معارضة لإدراج التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري في قرار مؤتمر كوب 28. وأبقت الكويت على خطتها الرامية لزيادة إنتاج الوقود الأحفوري حتى عام 2035 على أقل تقدير، وأعلنت شركة نفط الكويت، المملوكة للدولة، أنها تعزز إنفاق أكثر من 40 مليار دولار أمريكي حتى عام 2028 للتوسع في إنتاج النفط. وتوسعت قطر هي الأخرى في إنتاج الغاز الطبيعي المسيل، في حين أطلقت عمان برنامجاً للحد من الانبعاثات الكربونية، مع التركيز على الأهداف المتعلقة بأهداف الجهاد الكربوني للأعوام 2030، و2040، و2050، ولو أنها استمرت في الاعتماد على مصادر الطاقة غير المتجددة وإنتاجها.

وأثناء مؤتمر كوب 28، في ديسمبر/كانون الأول، انتقدت الدول لأول مرة على قرار يأتي على ذكر الوقود الأحفوري، ولكنه أبعد ما يكون عن تحقيق المطلوب. ومن جوانب هذا القصور الفاحش أنه يترك ثغرات تسمح لمنتجات الوقود الأحفوري والدول بالتمادي في نهجها الحالي. كذلك تقاعست الدول، بما فيها تلك التي تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن أزمة المناخ، عن تقديم تعهدات كافية بشأن التمويل، سواء من أجل التمويل المناخي الذي يساعد الدول الأخرى في الانتقال إلى الطاقة النظيفة، أو من أجل التكيف مع الآثار الصارمة للأزمة المناخ؛ ولم تك هذه الدول تقدم ما يكفي لتفعيل صندوق الخسائر والأضرار الجديد.

**يجب على الحكومات اتخاذ خطوات عاجلة للتخفيف من أزمة المناخ، وإبقاء الحترار العالمي دون 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، ومن سبل تحقيق ذلك الحد من انبعاثاتها الكربونية (وينطبق هذا بوجه خاص على البلدان التي تتحمل القدر الأكبر من المسؤولية عن الانبعاثات التاريخية)، ووضع حد لتمويل عمليات استخراج الوقود الأحفوري. ويجب على جميع الدول التي تمتلك الموارد الضرورية أن تزيد إلى حد كبير تمويلها للبلدان التي تحتاج إلى المساعدة في اتخاذ تدابير التخفيف والتكيف المنسجمة مع حقوق الإنسان.**

## التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

استمر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية، وبلغ تفشي التعذيب والمعاملة السيئة مستويات مرتفعة في إيران والسعودية وسوريا وليبيا ومصر، وأدت في بعض الأحيان إلى وقوع وفيات في الحجز، وأملت المسؤولون عنها من العقاب؛ واستمر

ورود تقارير عن استخدام التعذيب من إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، والإمارات، والجزائر، والعراق، و(دولة) فلسطين، ولبنان، والمغرب، وكثيراً ما استخدم التعذيب لانتزاع "الاعترافات"، وكان من بين الأساليب المستخدمة الضرب، والصدمة الكهربائية، والإعدامات الوهمية، والتعليق في أوضاع ملتوية، والاعتصاب وغيره من العنف الجنسي، والحرمان من الرعاية الصحية، والحبس الانفرادي المطول.

وفي مصر، ظل التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أمراً روتينياً في السجون، وأقسام الشرطة، والمنشآت التي يديرها قطاع الأمن الوطني؛ وشمل التعذيب والمعاملة السيئة عمدة الحرمان من الرعاية الصحية، والحبس الانفرادي المطول، وتسليط أضواء ساطعة على المحتجزين، والمراقبة بالكاميرات على مدار الساعة، والحرمان من الزيارات العائلية. وفي إيران وليبيا، ظل التعذيب الممنهج متفشياً على نطاق واسع، حيث انتزعت "الاعترافات" المسجلة تحت وطأة التعذيب، وتم بثها علناً. وفي جميع الحالات تقريباً التي تم توثيقها في مختلف بلدان المنطقة، تقاعست السلطات عن إجراء تحقيقات وافية في ادعاءات التعذيب وحالات الوفاة المريبة في الحجز. فخلال جلسة محاكمة بالجزائر في يوليو/تموز، قال محمد بن حليمة - وهو كاشف عن المخالفات - لهيئة المحكمة إن أفراد أجهزة إنفاذ القانون عذبوه، بتجريد من ثيابه بالكامل، وتقييد ساقيه وبديده، وضرب الماء البارد عليه، وقال إنه تعرض أيضاً للتحرش الجنسي، والضرب، والتهديد. ولم يأمر القاضي بفتح تحقيق بشأن هذه الادعاءات، وحكم عليه بالسجن سبع سنوات.

**يجب على الحكومات إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وفعالة بشأن ادعاءات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع هذه الجرائم.**

## الإفلات من العقاب

استمرت بلدان المنطقة في تيسير سبل الإفلات من العقاب أمام مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، مما يسهل الضوء على إخفاقات الأنظمة القضائية المحلية المعيبة للغاية.

ففي مصر، ساد إفلات الجناة من العقاب على ما ارتكبه من جرائم يؤتمها القانون الدولي، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في عام 2023 أو خلال العقد الماضي، ومن بينها أعمال القتل غير المشروع لما لا يقل عن 900 شخص أثناء الفض العنيف لاعتصامات مؤيدي الرئيس المخلوع محمد مرسي في أغسطس/آب 2013. كذلك، فإن التحقيق في انفجار مرفأ بيروت عام 2020، الذي أودى بحياة ما لا يقل عن 236 شخصاً، ظل معلقاً منذ ديسمبر/كانون الأول 2021 بسبب شكاوى قانونية ضد قاضي التحقيق قدامها

سياسيون من المشتبه في تورطهم في هذه الفاجعة. وفي إيران، لم يحاسب أي مسؤول حكومي على جرائم القتل غير المشروع، والاختفاء القسري، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والجرائم الأخرى التي يؤتمها القانون الدولي، أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال عام 2023 أو الأعوام السابقة.

تعاكس المجتمع الدولي عن ضمان تحقيق المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. ففي مارس/ آذار، أصدرت بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا تقريرها النهائي الذي خلص إلى "وجود أسباب معقولة للاعتقاد بارتكاب الدولة والقوات الأمنية والمليشيات المسلحة مجموعة واسعة من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب". غير أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لم يقرر تمديد تفويض البعثة. واستمرت بواعث القلق بشأن نزاهة واستقلال وشفافية وفعالية التحقيقات التي أعلن عنها النائب العام في طرابلس بشأن الخسائر في الأرواح والدمار الذي أعقب إعصار دانيال، بما في ذلك تبيان ما إذا كانت السلطات الليبية ومن يتولون زمام الأمور بحكم الأمر الواقع قد أخفقوا في حماية حق السكان في الحياة.

**يجب على الحكومات مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب من خلال إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ونزيهة وفعالة وشفافة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي، وتقديم المشتبه في ارتكابهم لها إلى القضاء في محاكمات عادلة أمام القضاء المدني.**



حالة حقوق

الإنسان

في العالم

أبواب البلدان



تشيرين الثاني وديسمبر/كانون الأول عن اعتزامهما استئناف توزيع الأغذية، أشارت التقارير الواردة من المنطقة إلى أنهما لم يستأنفا التوزيع بالكامل بعد. وقد أُرث وقف المساعدات على أكثر من 4 ملايين شخص كانوا يعانون أصلاً من انعدام الأمن الغذائي. وأشارت أُنباة من مهنيين طبيين محليين ومن السلطات الحكومية إلى أن مئات الأشخاص توفوا جراء الجوع في أعقاب توقف المساعدات.

### عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية

فرضت الحكومة، في 4 أغسطس/آب، حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر في عموم البلاد، وذلك في أعقاب اندلاع اشتباكات مسلحة واسعة النطاق بين قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية وميليشيا فانو في منطقة أمهرة. ومنع قانون الطوارئ صلاحيات واسعة لقوات الأمن، مما أسفر عن احتجاز مئات الأشخاص وحرمانهم من الاتصال بمحاميين ومن الممثل أمام محاكم. وفي حين توفرت أدلة على مزيد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أثناء الاشتباكات، فإن تدهور الوضع حال دون التواصل الفعال مع الناس في المنطقة، مما يجعل من الصعب تحديد مدى الانتهاكات (انظر أدناه، القسم المعنون: حرية التعبير والتجمع).

### عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء

استمر جنود من قوة الدفاع الإريتريّة في تنفيذ عمليات إعدام خارج نطاق القضاء ضد مدنيين في إقليم تيغراي، وذلك على مدى شهور بعد توقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية. فخلال الفترة من نوفمبر/تشرين الأول 2022 إلى يناير/كانون الثاني 2023، أعدم هؤلاء الجنود ما لا يقل عن 24 مدنياً في منطقة كوكب تسبيه. وفي عام 2023، تحققت منظمة العفو الدولية من وقوع عمليات إعدام خارج نطاق القضاء لما لا يقل عن 20 مدنياً، خلال الفترة من 25 أكتوبر/تشرين الأول إلى 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، في منطقة مريم شويتو. إلا أن عاملين اجتماعيين في المنطقة لديهم قائمة بأكثر من 100 مدني أعدموا خلال الفترة نفسها على أيدي قوة الدفاع الإريتريّة.<sup>1</sup>

### العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي

ارتكبت قوة الدفاع الإريتريّة أعمال عنف جنسي ضد نساء، من نوفمبر/تشرين الثاني 2022 إلى أواخر يناير/كانون الثاني 2023 في منطقة كوكب تسبيه بإقليم تيغراي. وخلال هذه الفترة، احتجز جنود من قوة الدفاع الإريتريّة في قاعدتهم العسكرية ما لا يقل عن 15 امرأة كأسيرات، لما يقرب من ثلاثة أشهر، حتى 19 يناير/كانون الثاني 2023. وتعرضت النساء للاغتصاب مراراً على أيدي الجنود، في ظروف ترقى إلى الاستعباد الجنسي. وبالإضافة

بعد توقيع اتفاق لإنهاء الأعمال القتالية، كان من شأن ظهور أدلة عن حرق وجهه الإمدادات الإنسانية أن يدفع الهيئات الإنسانية إلى وقف المساعدات الإنسانية إلى إقليم تيغراي بشكل مؤقت. واندلعت اشتباكات جديدة بين الجيش الاتحادي وميليشيات فانو الأمهرية في إقليم أمهرة، وارتكبت في هذا السياق انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الاعتقال والاحتجاز بشكل تعسفي، وتقيّدت عمليات قتل خارج نطاق القضاء في إقليم تيغراي. وتعرضت نساء في تيغراي للعنف الجنسي. وسنّت الجماعات والشخصيات ذات النفوذ حملة بلغت ذروتها بحملة قمع للحكومة ضد الأفراد من مجتمع الميم، وقطعت خدمة الإنترنت في إقليم أمهرة، وفرضت قيود على الاتصال بمنصات التواصل الاجتماعي في شتى أنحاء إثيوبيا، وقتل حوالي 30 متظاهراً. ونجحت الحكومة في شن حملة ضد آليات التحقيق الإقليمية والدولية، التي كان يمكن أن تؤدي إلى تحقيق العدالة والمحاسبة لضحايا الانتهاكات المؤتممة بموجب القانون الدولي.

### خلفية

لم يتمكن السكان الذين سُردوا قسراً، في إطار حملة التطهير العرقي ضد أفراد مجتمع التيغراي في منطقة غرب تيغراي، من العودة إلى ديارهم. واستمرت موجات جديدة من النازحين من المنطقة، التي تخضع لإدارة قوات إقليمية أمهرية مدنية وأمنية، في الوصول إلى أجزاء أخرى من تيغراي. وركزت وسائل إعلام محلية أن 47,000 شخص فروا في مارس/آذار، بينما فرّ من المنطقة أكثر من 1,000 شخص في سبتمبر/أيلول، وبينهم فارون من مراكز الاحتجاز الجماعي. وتصاعد القتال في منطقة أورواميا، بعدما فشلت للمرة الثانية محادثات السلام بين جيش تحرير أوروامو والحكومة، مما أثار على المدنيين في المنطقة.

### الحق في الغذاء

في أيار/مايو، أي بعد ستة شهور تقريباً من توقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، أعلن برنامج الغذاء العالمي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن إيقاف المساعدات الغذائية إلى إقليم تيغراي مؤقتاً. واتخذ هذا الإجراء بعدما توصلت الهيئتان إلى أدلة عن تحويل وجهه الإمدادات، على أيدي الأجهزة الحكومية والجيش، حسيماً زعم. وعلى الرغم من إعلان الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبرنامج الأغذية العالمي في نوفمبر/

فبراير/شباط، في مدينة شاشامانه في إقليم أوروميا، وفقًا لما ذكرته كنيسة التوحيد الأرثوذكسية الإثيوبية. وفي الوقت نفسه، منعت السلطات أعضاء مجموعات الكنيسة الصالعة في الخلافات من تنظيم مسيرات، كما فرضت قيودًا على الاتصال بوسائل التواصل الاجتماعي، حتى 17 يوليو/تموز.

## الإفلات من العقاب

واصلت الحكومة التفاعس عن التحقيق مع من زعم أنهم ارتكبوا جرائم مؤتممة بموجب القانون الدولي، وعن مقاضاتهم في اجراءات علنية. وفي أعقاب حملة شنتها الحكومة الإثيوبية لمناهضة جهود تحقيق العدالة والمحاسبة، قررت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، في مايو/أيار، إنهاء تفويض لجنة التحقيق بشأن الوضع في إقليم تيغراي. ولم تنشر لجنة التحقيق مطلقًا تقريرًا عن النتائج التي توصلت إليها، ولم تبلغ الضحايا والناجين والجمهور العام بمصير الأدلة التي جمعتها. وفي مارس/آذار، حاولت الحكومة حشد الدعم لإنهاء تفويض لجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا التابعة للأمم المتحدة، قبل موعد انتهائه. إلا أن اللجنة نشرت، في سبتمبر/أيلول، تقريرها الذي خلاص، من ضمن أمور أخرى، إلى أن "الوضع الحالي في شتى أنحاء إثيوبيا... يولّد مخاطر واضحة لمزيد من الجرائم الفظيعة في المستقبل". على الرغم من النتائج التي عرضها التقرير، لم يطرح مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرارًا بتجديد تفويض لجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا التابعة للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، عقدت الحكومة جلسات مشاور بشأن مقترح سياسات للعدالة الانتقالية، وهي عملية تركز على المصالحة، وليس على تحقيق العدالة والمحاسبة للضحايا والناجين.

إلى ذلك، تعرّضت النساء لإساءات أخرى بدينية ونفسية، وللحرمان من الموارد الأساسية، مثل الغذاء، والماء، والخدمات الصحية.

كما أضعفت قوة الدفاع الإبرترية نساءً احتجزن أسرى في بيوتهن في المنطقة نفسها للاغتصاب والاعتصاب الجماعي. وقال ضحايا وعاملون اجتماعيون ومسؤولون محليون إن قوة الدفاع الإبرترية استهدفت أولئك النساء للاشتباه في أن أزواجهن، أو أبنائهن أو أقارب ذكور آخرين لهن على صلة بقوات التيغراي.

وأوردت بعض منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية أنباءً عن حالات متعددة من اختطاف نساء بغرض الزواج بالإكراه. وكان اختطاف تسيغا بيلاشو، وهي محاسبة في أحد المصارف، من بين تلك الحالات التي حظيت باهتمام وطني، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد اختطفت يوم 23 مايو/أيار على أيدي حارس شخصي لرئيس بلدية هواسا في منطقة سيداما، واحتجزت لمدة تسعة أيام ثم أطلق سراحها.

## حقوق أفراد مجتمع الميم

شن مؤثرون على وسائل التواصل الاجتماعي، وزعماء دينيون، وفنانون شعبيون، حملة عبر الإنترنت وخارجه ضد أفراد مجتمع الميم. وبلغت الحملة ذروتها، في أغسطس/آب، عندما داهمت السلطات في العاصمة أديس أبابا فنادق وجاناات ترفيه زعم أنها تتيح تنظيم "أنشطة المثلية الجنسية". وذكر أفراد من مجتمع الميم في أديس أبابا أنهم تعرّضوا للضرب بعدما جرى تداول منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تحدد هويتهم. ووجّه مدافعون عن حقوق مجتمع الميم اتهامات لمنصات التواصل الاجتماعي، وخاصة منصة تيك توك، بالتفاعس عن اتخاذ اجراءات ضد المحتوى الذي يحرض على العنف ضد الأشخاص استنادًا إلى ميولهم الجنسية أو هوية النوع الاجتماعي الخاصة بهم.

وظلّت العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي مجرّمة ويعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات.

## حرية التعبير والتجمع

استمر للعام الثالث حجب خدمات الاتصالات، الذي فرضته السلطات الاتحادية في منطقة غرب تيغراي. ونتيجة للاشتباكات في إقليم امهرة، أوقفت السلطات خدمة الإنترنت هناك، في 3 أغسطس/آب، بينما تعرّضت مناطق أخرى لحجب خدمات الاتصالات بشكل كامل. واستمر ذلك حتى نهاية العام.

وفي أعقاب توترات نجمت عن خلافات في أوساط الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية، قتل ما لا يقل عن 30 متظاهرًا على أيدي قوات الأمن، يوم 9

1 Ethiopia: "Today or Tomorrow, They Should Be Brought Before Justice": Rape, Sexual Slavery, Extrajudicial Executions, and Pillage by Eritrean Defence Forces, 4 September

## الأرجنتين

### جمهورية الأرجنتين

استمرت أعمال القتل القائمة على النوع الاجتماعي بلا هوادة خلال عام 2023، واستمرت معها ظاهرة الإفلات من العقاب. وظلت سبل الحصول على الإجهاض متفاوتة في العديد من أنحاء البلاد، بالرغم من إلغاء تجريمه. وتفشى استخدام القوة في

صغوف قوات الأمن، وكان مشوبًا بتحيز عنصري. وظل تقييد وتجرير المظاهر ساكدا. وكانت التدابير المتعلقة بتغير المناخ قاصرة عن تحقيق الأهداف اللازمة للحد من الانبعاثات العالمية.

## خلفية

ظلت البلاد غارقة في أزمة اقتصادية واجتماعية. وحتى يونيو/حزيران، كان 40% من السكان يرزحون تحت وطأة الفقر، في حين بلغ معدل البطالة 6.2%. وأجريت الانتخابات الوطنية في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني، وانتهت بفوز حزب لا ليرتاد أمانا بنسبة 55.65% من الأصوات. في ديسمبر/كانون الأول، أصدر الرئيس مرسومًا رئاسيًا بشأن الضرورة والإلحاح، يقضي بإلغاء أو تعديل أكثر من 70 قانونًا، وعرض على الكونغرس مشروع قانون بشأن أسس ونقاط انطلاق لحرية الأرجنتينيين، وأعلن حالة الطوارئ العامة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، وفرض تغييرات رجعية في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، والإسكان، وحرية التعبير، وحرية التجمع، والنوع الاجتماعي، وغيرها.

وأثناء الاستعراض الدوري الشامل، تلقت الأرجنتين 287 توصية، بعضها يتعلق بسبل الحصول على الإجهاض، وقانون الطوارئ الخاص بأراضي السكان الأصليين، واستمرار العنف المؤسسي. وأوصت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري بإنشاء هيئة فيدرالية تتولى تنسيق عمليات البحث عن المفقودين. وتفاعس الكونغرس عن تعيين موظف للمظالم منذ عام 2009. وظلت هناك وظيفة شاغرة في المحكمة العليا، التي تتألف حصراً من الرجال، منذ عام 2021.

## العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي

وفقاً للأرقام التي جمعتها المنظمات غير الحكومية، فقد سجلت 308 حالة من أعمال القتل القائمة على النوع الاجتماعي خلال عام 2023، وقعت 62% منها في سياق أسرى. وأظهرت أحدث البيانات الرسمية تضاعف عدد جرائم الكراهية القائمة على هوية النوع الاجتماعي أو الميول الجنسية إلى 129 في عام 2022.

وفي نهاية العام، اثبتت نتائج محدودة عن التحقيق المستمر في اختفاء سيسيليا سترزبروفسكي البالغة من العمر 28 عاماً واحتمال جريمة قتلها القائمة على نوعها الاجتماعي، في مدينة زريستنسبا بمقاطعة تشاكو<sup>1</sup>. وعُثر على صوفيا إينيس فرنانديز، وهي امرأة عابرة جنسياً في الأربعين من عمرها، ميتة في زنزانة بأحد مراكز الشرطة في بلدة دركي، حيث كانت محتجزة بتهمة السرقة. وزعم أفراد الشرطة المتهمون أنها انتحرت، ولكن التشريح الأولي للجثة

أظهر أن سبب الوفاة هو الاختناق. وبحلول نهاية العام، لم توجه تهمة لأي شخص على خلفية وفاتها.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، وافق الكونغرس على مشروع قانون يقضي بإدراج العنف في البيئات الرقمية ضمن تعريف العنف ضد المرأة؛ وينص القانون على تدابير وقائية احتياطية، من بينها سلطة القضاة في إجبار المنصات الرقمية على حذف أي محتوى عنيف.

وحتى نهاية العام، لم يكن القضاء قد بت بعد في قضيتي صحفيين تقدمتا بشكاوى لما تعرضتا له من المضايقات والعنف على الإنترنت. وبين عامي 2020 و2021، سُجِّلَت 3,219 حالة اعتداء جنسي على الأطفال، كانت 74.2% منها للأطفال تعرضوا للاعتداء على يد شخص في محيطهم القريب.

## الحقوق الجنسية والإنجابية

ظلت هناك عقبات تحول دون الوصول إلى خدمات الإجهاض، بالرغم من القانون الصادر عام 2020 الذي يشرع الإجهاض خلال الأسابيع الأربعة عشر الأولى من الحمل. ووفقاً لبيانات وزارة الصحة الوطنية، فمُنذ صدور القانون حتى أكتوبر/تشرين الأول 2023، سجل قطاع الصحة العامة 245,015 عملية إجهاض. ولم تتوفر أي بيانات رسمية حول عدد عمليات الإجهاض في القطاع الخاص، علماً أن 57% من السكان يستخدمون الرعاية الصحية الخاصة. ووفقاً للبيانات الرسمية المنشورة عام 2023، فقد بلغ عدد الأشخاص الحوامل دون الخامسة عشرة من العمر الذين أنجبوا خلال عام 2021 ما لا يقل عن 1,394 شخصاً. وبالرغم من تناقص عدد الأشخاص الحوامل من الأطفال والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و19 عاماً خلال الفترة بين عامي 2016 و2021، فإن أكثر من 46,236 شخصاً في هذه الفئة العمرية قد أنجبوا خلال عام 2021.

## الاستخدام المفرط للقوة

في مايو/أيار، سلطت لجنة القضاء على التمييز العنصري الضوء على استمرار التصنيف العرقي في الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن، وخصوصاً ضد الشعوب الأصلية، والمهاجرين، واللادجيين، والفئات المهمشة.

ولم يحرز أي تقدم يذكر في التحقيق بشأن تعذيب ووفاة ماورو كورونل في حجز الشرطة عام 2022 بمقاطعة ستياغو ديل إستيرو؛ ولم يوجّه الاتهام لأحد بالتنسب في وفاته<sup>2</sup>.

وفي أغسطس/آب، أصدرت إحدى محاكم مدينة كروث دل إيخي بمقاطعة قرطبة حكماً بالسجن المؤبد على شرطي من بين ستة من أفراد الشرطة متهمين بقتل خواكين باريديس البالغ من العمر 16 عاماً. وكان خواكين وستة من أصدقائه يحتفلون بعيد

ميلاد في الشارع أثناء إجراءات العزل الخاصة بكوفيد-19 عندما أطلقت الشرطة النار عليه.

## الحق في الخصوصية

تعاكست منصة التواصل الاجتماعي تيك توك، التي بلغ عدد مستخدميها في البلاد أكثر من 16.5 مليون شخص عام 2023، عن ضمان حقوق الأطفال في الخصوصية والصحة؛ إذ لم توقف المنصة استخراج البيانات الشخصية للمستخدمين، واستخدمت خاصية تحديد الموقع الجغرافي بدون إذن المستخدمين.

## حرية التعبير والتجمع

ورد أن الشرطة استخدمت القوة المفرطة وغير القانونية لفض المظاهرات التي اندلعت احتجاجًا على إصلاح دستور مقاطعة خوخوي الذي اعتمد في 15 يونيو/حزيران<sup>3</sup> وعانى خويل بارديس من فقدان عينه اليمنى نتيجة رصاصة مطاطية أطلقتها شرطة خوخوي. ويفرض الإصلاح الدستوري قيودًا على الحق في التظاهر، وعلى ممارسة الشعوب الأصلية للتشاور والمشاركة وملكية الأراضي. واحتجز العشرات من المتظاهرين بصورة تعسفية وتم تجريدهم، من بينهم المحامي المدافع عن حقوق الإنسان ألبرتو ناجار، الذي وجهت إليه تهمة إثارة الفتنة، وغيرها من الجرائم. وتستخدم تهمة الفتنة بصورة غير قانونية لتجريم المعارضة. في 15 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت وزارة الأمن "بروتوكول حفظ النظام العام في حالة حواجز الطرق" (القرار 943/2023). وينص البروتوكول على أن أي مظاهرة تنطوي على إغلاق الشوارع أو الطرق تشكل "جرم مشهود" ويمكن قوات الأمن من فض الاحتجاج أو تفريقه. كما يتضمن أحكامًا لجمع المعلومات حول قادة المظاهرات العامة والمشاركين فيها وتجردهم ووصمهم.

## الإفلات من العقاب

استمرت المحاكمات أمام القضاء المدني العادي على الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت أثناء فترة الحكم العسكري بين عامي 1976 و1983. وصدر 307 أحكام خلال الفترة بين 2006 وسبتمبر/أيلول 2023، مما يرفع العدد الإجمالي لقرارات الإدانة إلى 1,159 قرارًا وأحكام البراءة إلى 178 حكمًا. وفي نهاية العام، لم تكن محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان قد أصدرت حكمها بعد بشأن إفلات الجناة المتورطين في تفجير المركز اليهودي التابع للرابطة الأرجنتينية الإسرائيلية المشتركة (AMIA) عام 1994 من العقاب.

## الحق في بيئة صحية

بالرغم من أن الأرجنتين اتخذت تدابير لتخفيض انبعاثاتها في قطاعات مثل النقل والبناء، فقد ركزت إستراتيجيتها في مجال الطاقة على الوقود الأحفوري مما منع البلاد من بلوغ أهدافها المناخية بسبب تزايد الانبعاثات.

1 "Argentina: Woman disappeared amid possible femicide", 3 July

2 "One dead, three years, no arrests: no justice for Mauro Coronel", 1 September (Spanish only)

3 "Argentina: Violent repression and criminalization in response to protests in July", 5 October

# الأردن

## المملكة الأردنية الهاشمية

صعدت السلطات عمليات قمع حرية التعبير وتكوير الجمعيات أو الانضمام إليها، التي استهدفت النشطاء السياسيين والصحفيين والعمال وأعضاء الأحزاب السياسية وأفراد مجتمع الميم وغيرهم باستخدام القوانين الصارمة والمصوغة بعبارة مبهمة. واستمر سجن الأشخاص بسبب الديون، وهو ما يشكل انتهاكًا للقانون الدولي. واستمرت محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية. وصدر قانون جديد متحت بموجبه المرأة الأردنية المتزوجة من رجل غير أردني الحق في الاحتفاظ بحسبتيها، لكنها ظلت غير قادرة على منحها لزوجها وأطفالها. وتعرض أفراد مجتمع الميم للمضايقات والانتهاكات التي عزّزتها الأحكام المتعلقة بالأفعال " المنافية للحياة " في قانون العقوبات الأردني، وحملة مناهضة لمجتمع الميم قاذها بعض أعضاء البرلمان.

## خلفية

في مايو/أيار، أعلن الملك عبدالله الثاني وقف العمل بحالة الطوارئ التي كانت قد أعلنت في مارس/آذار 2020 في بداية تفشي جائحة كوفيد-19 في الأردن، والتي منحت السلطات صلاحيات تقييد حقوق الإنسان، ومنها حرية التعبير والتجمع السلمي. ووفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استضاف الأردن 655,283 لاجئًا سوريًا و66,686 عراقيًا و12,882 يمنيًا و7,578 سودانيًا وصوماليًا في عام 2023. كما استضاف 2 مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين فلسطين في الشرق الأدنى (أونروا). وفي مارس/آذار، ذكرت المفوضية السامية

للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي أن معدلات الفقر في أوساط اللاجئين السوريين وصلت إلى 66%، وفي يوليوتوموز، أعلن برنامج الغذاء العالمي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين عن تقليص المساعدات بسبب نقص التمويل.

## الاحتجاز التعسفي

واصل المحافظون المحليون استخدام قانون منع الجرائم لسنة 1954 لاحتجاز أي شخص يُعتبر أنه "يشكل خطرًا على الناس"، إداريًا بدون توجيه تهمة له وبدون سبل الوصول إلى ضمانات العملية الواجبة. ففي فبراير/شباط ومارس/آذار، مثلًا، احتجز محافظ مادبا ناشطين على الأقل تعسفيًا بموجب هذا القانون لمجرد ممارسة حقهما في حرية التعبير والتجمع على التوالي بصورة سلمية. وفي يونيو/حزيران، أمر وزير الداخلية السلطات المحلية بإطلاق سراح 503 أشخاص من الحزب الإداري ممن كانوا محتجزين بموجب قانون منع الجرائم. غير أنه لم يُطلق سراحهم بحسب ما ذكره محامون.

في 7 مايو/أيار، وبناءً على طلب من الإمارات العربية المتحدة، احتجز مسؤولو الأمن في المطار في العاصمة عمان المواطن التركي - الإماراتي خلف الريمثي. وقد أُطلق سراحه بكفالة وسُمح له بدخول الأردن، لكنه اعتقل مجددًا، في 8 مايو/أيار، قبل ترحيله إلى الإمارات العربية المتحدة سراً، ما شكّل خرقًا للأمر صادر عن محكمة أردنية.<sup>1</sup> وكان خلف الريمثي يعيش في المنفى في تركيا لمدة عشر سنوات عقب الحكم عليه غيابيًا بالسجن لمدة 15 سنة في الإمارات العربية المتحدة إثر محاكمة جائرة بشكل صارخ لـ 94 معارضًا.

## السجن بسبب الدين

كان لتنامي معدلات البطالة، وارتفاع تكاليف المعيشة، تأثير كبير على إمكانية حصول الناس على السلع والخدمات الأساسية، بما فيها الغذاء والماء والوقود. ونظرًا لغياب برنامج حماية اجتماعية كافية، وقع مئات آلاف الأشخاص في ربكة الدين كي يتدبروا أمر معيشتهم. وواجه ما لا يقل عن 158,000 شخص السجن بموجب قانون التنفيذ، الذي ينص على الحكم عليه المدين بالسجن لمدة ستة أشهر بسبب عدم تسديد الدين الذي يزيد على 5,000 دينار أردني (7,049 دولار أميركي). إن السجن بسبب الديون هكذا يشكل انتهاكًا للقانون الدولي.

قالت امرأة، عمرها 24 عامًا، لمنظمة العفو الدولية إنها كُفّلت والدها البالغ من العمر 60 عامًا للحصول على قرض لتغطية نفقات المعيشة. لكن والدها لم يستطع تسديد القرض، مما عرضهما معًا لخطر السجن لأن قيمة الدين تجاوزت 5,000 دينار أردني.

## حرية التعبير

قامت السلطات بالتحقيق مع ما لا يقل عن 43 شخصًا أو مقاضاتهم بسبب تعبيرهم عن آرائهم على الإنترنت، ومن بينهم ثمانية نشطاء سياسيين وصحفي، باستخدام قوانين صارمة ومبهمّة العبارات، من قبيل قانون الجرائم الإلكترونية، وقانون مكافحة الإرهاب، وقانون العقوبات. وقد حوكم تسعة منهم أمام محكمة أمن الدولة، وهي محكمة عسكرية، بتهم ملفقة أو متهمّة العبارات، منها "تقويض نظام الحكم"، و "إذاعة أخبار كاذبة"، من شأنها أن تنال من هيبة الدولة، و "إثارة النعرات الدينية أو الطائفية".

ففي يناير/كانون الثاني، وجهت محكمة أمن الدولة إلى سفيان التل، وعبد طواهيّة، وعمر أبو رصاع، تهمة "تقويض نظام الحكم"، التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تصل إلى 20 سنة. وكان قد قبّض على هؤلاء النشطاء السياسيين، في ديسمبر/كانون الأول 2022، بسبب التخطيط لانققاد خطاب العرش السنوي علنًا.

في 9 أغسطس/آب، قضت محكمة بداية عمان بصفتها الاستثنائية، بزيادة مدة الحكم بحبس الصحفي أحمد حسن الزعبي من ثلاثة أشهر إلى سنة. وكان قد أُدين بتهمة "إثارة النعرات المذهبية والعنصرية أو الحز على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة"، بسبب منشور على فيسبوك انتقد فيه أحد المسؤولين أثناء إضراب السائقين احتجاجًا على رفع أسعار الوقود. وفي 21 أغسطس/آب، رفض وزير العدل طلب أحمد الزعبي استئناف الحكم أمام محكمة التمييز.

في 12 أغسطس/آب، صدّق الملك على قانون جديد خاص بالجرائم الإلكترونية، ينص على المزيد من قمع حق الأفراد في التعبير عن رأيهم بحرية على الإنترنت. ويتضمن القانون أحكامًا أشد من ذي قبل، بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة تصل إلى 32,000 دينار أردني (45,115 دولارًا أميركيًا).<sup>2</sup> وقالت منصفان إخباريتان مستقلتان لمنظمة العفو الدولية إنهما أزلتا قسم التعليقات على فيسبوك لأن المادة 33 من القانون "تسمح للمدعي العام أو المحكمة المختصة بإصدار أوامر بإزالة أو حظر المحتوى الذي يعتبر أنه ينتهك القانون لأي موقع ويب أو منصة وسائل تواصل اجتماعية أو شخص مسؤول عن حساب عام، وحظر المستخدم أو الناشر مؤقتًا، وتسليم المعلومات ذات الصلة، بما فيها البيانات الشخصية للمستخدمين".

في نوفمبر/تشرين الثاني، اعتقلت قوات الأمن ثلاثة أشخاص على الأقل بموجب قانون الجرائم الإلكترونية الجديد بسبب آرائهم على الإنترنت حول الصراع في غزة في فلسطين، بما في ذلك آراء تدافع عن حقوق الفلسطينيين. ووجه المدعي العام لهم تهم "التحريض على الفتن والنعرات وبث خطاب الكراهية"، و "إرسال أو إعادة إرسال أو نشر بيانات أو معلومات، تنطوي على أخبار كاذبة أو ذم أو قح أو

تحقير"، و"ذم هيئة رسمية" و"نشر أسماء أو معلومات أو أخبار تتعلق بمسؤولي إنفاذ القانون".

## حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها

في مايو/أيار، قامت السلطات بترهيب عشرات الأعضاء في حزب الشراكة والإنقاذ لحملهم على الاستقالة من مناصبهم الحزبية بهدف خفض عدد الأعضاء المؤسسين إلى ما دون 1,000 عضو، وهو الحد الأدنى لعدد الأعضاء المسجلين المطلوب للتريخيص بموجب قانون الأحزاب السياسية لسنة 2022. وقال محام وعضو في البرلمان لمنظمة العفو الدولية إن الحزب أوفى بجميع شروط التسجيل، بما فيها شرط الحد الأدنى لعدد الأعضاء المؤسسين ممن لم تتم إدانتهم بارتكاب أي جريمة مخلة "بالشرف والأخلاق والأمن". بيد أنه بعد مرور أسبوع على عقد المؤتمر السنوي الأول، قررت الهيئة المستقلة للانتخابات حل الحزب زاعمة أن 130 عضوا كانوا قد أدبوا بارتكاب جرائم تشكل انتهاكا لقانون الأحزاب السياسية. وقد رفع الحزب دعوى قانونية أمام المحكمة الإدارية بعد أن قدم الأعضاء المتهمون إثباتات على براءتهم إلى هيئة الانتخابات. لم تدع السلطات إلى انتخاب مجلس جديد لنقابة المعلمين بعد أن تم حل المجلس السابق بأمر محكمة في عام 2020. وقال أحد المحامين لمنظمة العفو الدولية إن السلطات أجبرت عددا من أعضاء المجلس السابق على التقاعد المبكر في محاولة لمنعهم من المشاركة في الانتخابات.

## حقوق المرأة

في يناير/كانون الثاني، أقر البرلمان قانونا يمنح المرأة الأردنية المتزوجة من رجل غير أردني الحق في الاحتفاظ بجنسيتها. وفي السابق كان يتعين على المرأة التخلي عن جنسيتها في حال زواجها من رجل غير أردني، ولا يمكنها استعادتها إلا في حالات الترتل أو الطلاق. وظلت المرأة غير قادرة على منح جنسيتها إلى زوجها وأطفالها.

في مارس/آذار، أقر البرلمان تعديلات على قانون العمل تضمنت فرض غرامات قيمتها 2,000-5,000 دينار أردني (7,049-2,820 دولارا أميركيا) على الأفراد الذين تثبت مسؤوليتهم عن ارتكاب التحرش الجنسي في مكان العمل.

## حقوق أفراد مجتمع الميم

واصلت السلطات استخدام الأحكام المتعلقة بالأفعال "المنافية للحياء" في قانون العقوبات مع أن القانون لا يحرم العلاقات الجنسية المثلية. في يوليو/تموز، قاد بعض أعضاء البرلمان حملة مناهضة لمجتمع الميم على وسائل التواصل الاجتماعي، وطالبوا بتجريم العلاقات الجنسية المثلية، مما أشعل فتيل موجة من خطاب الكراهية

والتهديدات من قبل أفراد الجمهور العام ضد أفراد مجتمع الميم وداعميهم. وقال ناشطان لمنظمة العفو الدولية إن الأجهزة الأمنية قامت بترهيب ومضايقة منظمي عرض فيلم يتعلق بمجتمع الميم وحملتهم على إلغائه.

## الحق في بيئة صحية

ظل الأردن يعتبر أحد البلدان الأشد شحنا في المياه في العالم. وذكرت السلطات أن البلاد تستهلك من الموارد المائية أكثر من كميات المياه المتجددة، وأن التغيرات المناخية ستنتسب بانخفاض كبير في كمية الموارد المائية المتوفرة. في سبتمبر/أيلول، أعلن الأردن عن تقليص الدعم للأسر التي تستهلك أكثر من 6 متر مكعب من المياه شهريا.

لم تعلن الحكومة عن مساهمة جديدة محددة وطنيا. وكانت في عام 2021 قد رفعت هدفها بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى الاقتصاد الكلي من 14% إلى 31% بحلول عام 2030. وقالت السلطات إنها لن تتمكن من الإيفاء بهذا الهدف، ولا من تنفيذ إجراءات التكيف المطلوبة بدون الحصول على دعم مالي كبير.

1 "الإمارات العربية المتحدة: يبنغي على السلطات أن تكفل سلامة الرجل الذي رختل قسرا وتمنحه حقوق المحاكمة العادلة"، 18 مايو/أيار

2 "Jordan's new proposed cybercrimes law will strongly undermine digital rights"، 27 July

## إريتريا

### جمهورية إريتريا

لم تطرأ أي بادرة تحسنت على وضع حقوق الإنسان في إريتريا. وواصلت السلطات تعريض معارضين سياسيين، وأعضاء في جماعات دينية، وصحفيين، وأفراد من جماعات السكان الأصليين للاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري. وفرضت قيود شديدة على الحق في ممارسة المعتقدات الدينية، وتؤوفي زعيم ديني في السجن بعدما ظل محتجزا طيلة 10 سنوات. وعانى أفراد جماعة العفر، وهي إحدى جماعات السكان الأصليين، من التمييز المحف وغيره من صور الاضطهاد. وتزايد استعمال الخدمة العسكرية الإلزامية لمدد غير محددة، وعانت المُنجندات من العنف الجنسي في معسكرات التدريب.

## خلفية

واصلت قوة الدفاع الإريتريّة ارتكاب أعمال العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، بشكل منهجي على نطاق واسع ضد نساء في منطقة تيغراي المجاورة في إيثيوبيا، رغم مرور شهرين على توقيع اتفاق وقف الأعمال القتالية في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 (انظر باب إيثيوبيا). وتفاقمّت الحكومة عن إجراء أي تحقيق في هذه الأعمال وغيرها من الجرائم المؤثّمة بموجب القانون الدولي التي ارتكبت في تيغراي. ونفى الرئيس الدعايات المؤثّقة عن مسلك الجيش الإريتري، واصفاً إياها بأنها محض "خيال". واستمرت إريتريا في رفض التعاون مع الآليات الدولية، بما في ذلك مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا. واستمر الحظر الذي فرض على وسائل الإعلام المستقلة في عام 2001.

## عمليات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري

واصلت الحكومة سياستها المستمرة منذ 22 عاماً في تنفيذ عمليات احتجاز تعسفي، وفي بعض الأحيان تنفيذ عمليات اختفاء قسري بحق صحفيين، ومعارضين فعليين أو متصوّرين، وأفراد ينتمون إلى جماعات دينية (انظر أدناه القسم المعنون: حرية الدين والمعتقد)، وذلك كإداة للقمع. وحُرم المحتجزون من حقهم في إجراء مراجعة قضائية لحالاتهم وفي الاستعانة بمحاميين. وظلّ في طي المجهول مصير ومكان 11 من أعضاء مجموعة الـ 15 (G-15)، وهي مجموعة مؤلفة من 15 من كبار السياسيين الذين جاھروا بالحديث ضد الرئيس في عام 2001، كما ظلّ في طي المجهول مصير ومكان 16 صحفياً اتهموا بأنهم على صلة بمجموعة الـ 15.

## حرية الدين والمعتقد

مارست السلطات التمييز المتخفّض ضد أشخاص على أساس معتقداتهم الدينية، وحرمت بذلك من ينتمون إلى أديان غير مسجّلة من حقهم في ممارسة معتقداتهم. وظلّ مئات الأشخاص رهن الاحتجاز التعسفي المطوّل، وتعرّض البعض للاختفاء القسري، بسبب انتمائهم إلى جماعات دينية غير مُعترف بها.

وكانت كنيسة التوحيد الأثروذكسية الإريتريّة، والإسلام السني، والكنيسة الكاثوليكية، والكنيسة اللوثرية الإنجيلية الإريتريّة، هي وحدها الأديان المُعترف بها، بينما كانت العقيدة البهائية مُعترفًا بها بحكم الواقع الفعلي.

وفي 9 أبريل/نيسان، توفي القس تسفاي سيوم، مؤسس وزعيم كنيسة ميسريت كريستوس، في سجن ماي سروا، حيث كان محتجزاً منذ 10 سنوات، بتهمة الانتماء إلى ديانة محظورة. ولم تسمح السلطات لعائلته بدفنه طيلة 10 أيام، ثم

أجبرتها على دفنه في العاصمة أسمرة، وليس في مسقط رأسه.

## حقوق السكان الأصليين

ظلت جماعة العفر، وهي إحدى جماعات السكان الأصليين، تتعرّض لمحاولات متعددة من الحكومة للتدخل على أسلوب حياتهم التقليدي، بما في ذلك عن طريق منعهم من الصيد، وهو مصدرهم الأساسي لكسب الرزق. ووفقاً لما ذكره مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا، فإن أفراد هذه الجماعة "تعرّضوا للتمييز المتخفّض، والمضايقة، والاعتقالات التعسفية، والاختفاء، والعنف، والاضطهاد على نطاق واسع"؛ وبحلول مايو/أيار، كان ما لا يقل عن 57,000 منهم قد سجّلوا كلاجئين في إيثيوبيا، بعد أن فروا من ديارهم.

## العمل القسري

استمر تطبيق الخدمة الوطنية العسكرية الإلزامية لمدة غير محدّدة، كما استمر العمل القسري المرتبط بها، والذي يصل أحياناً إلى حد العبودية. وقال مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا، في تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، في يونيو/حزيران- يوليو/تموز، إنه تلقى معلومات عن "جولات مكثّمة" من عمليات التجنيد في أغسطس/آب 2022. وحتى نوفمبر/تشرين الأول 2022، استخدم الجيش "أساليب الإكراه لإجبار الأفراد على المشاركة في العملية العسكرية في إيثيوبيا"، كما أُجبرت عائلات على تسليم أقرانها، بما في ذلك أطفال. واستمر ورود أنباء عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وعن العنف الجنسي في معسكرات التدريب. وذكر مقرر الأمم المتحدة الخاص أن نساءً من المجنّدات السابقات في معسكر التدريب ساوا قالوا إن مسؤولي المعسكر ارتكبوا أعمال اغتصاب، وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المجنّدات. وأرغم كثير من الشبان على قضاء السنة النهائية من دراستهم بالمدرسة الثانوية في معسكر التدريب ساوا، مما جعل من الصعب عليهم إكمال تعليمهم.

## إسبانيا

### مملكة إسبانيا

ظل رد السلطات العنيف على محاولات عبور الحدود بين ملييلة والمغرب عام 2022 بدون تحقيق فعال. ولم يحرز أي تقدم في التحقيقات الجارية بشأن استخدام برامج التجسس الإلكتروني لاستهداف

## الحق في الخصوصية

في مايو/أيار، أكد تحقيق أجراه البرلمان الأوروبي أن ما لا يقل عن 65 شخصًا، من بينهم صحفيون وسياسيون وأفراد من المجتمع المدني الكتلوني، كانوا هدفًا للتجسس الإلكتروني باستخدام برنامج بيغاسوس (Pegasus). ولم يحرز أي تقدم في التحقيقات المتعلقة بما لا يقل عن 13 دعوى قضائية رفعت أمام العديد من المحاكم الإسبانية بشأن استخدام برامج التجسس الإلكتروني. وفي يوليو/تموز، قررت المحكمة العليا إغلاق التحقيق مؤقتًا في استخدام برنامج بيغاسوس في التجسس الإلكتروني على رئيس الوزراء ووزيرة الدفاع ووزير الداخلية بسبب عدم تعاون السلطات الإسرائيلية.

## العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي

استمرت حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات، حيث شهد العام مقتل 58 امرأة على أيدي شركائهن الحاليين أو السابقين، ومقتل 13 أخريات على أيدي أفراد آخرين. ومنذ عام 2013، عندما بدأ العمل بالسجلات، قُتل 50 طفلًا في سياق ما تعرضت له أمهاتهم من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وكان من بينهما طفلتان في الخامسة والثامنة من عمرهما عام 2023. وبحلول نهاية العام، لم تكن هناك سوى خمسة من مراكز الأزمات لضحايا العنف الجنسي في طول البلاد وعرضها.

## الحقوق الجنسية والإنجابية

في فبراير/شباط، أقر قانون يسمح للفتيات البالغات من العمر 16 و17 عامًا بالحصول على خدمات الإجهاض داخل نظام الصحة العامة، وبدون الحاجة لموافقة الوالدين.

## الحق في السكن

في مايو/أيار، أقر البرلمان قانون الحق في السكن الذي يحدد سقفًا للإيجارات، ويطيل الفترة التي يمكن خلالها تعليق عمليات إخلاء المستأجرين، ويضمن توفر المساكن الاجتماعية. وعلى الرغم من أن القانون جدير بالترحيب، فإنه لم يتضمن عقوبات تضمن ضبط أسعار الإيجارات، أو يحظر عمليات الإخلاء بحق المستأجرين الذين يواجهون خطر التشرد، أو يحدد أهدافًا سنوية لزيادة رصيد المساكن الاجتماعية. تم تمديد العمل بالتدابير المؤقتة لتعليق عمليات إخلاء السكان من الفئات التي تواجه أوضاعًا اقتصادية هشة حتى نهاية العام. ولكن، على الرغم من ذلك، سجلت بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول 19,332 عملية إخلاء تضرر منها الآلاف من

سياسيين وأفراد من المجتمع المدني. واستمر العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات. وأقر قانون جديد يقضي بإزالة بعض العوائق أمام الإجهاض. كما كان التشريع الجديد لحماية الحق في السكن إيجابيًا، لكنه أخفق في حماية الفئات الضعيفة من عمليات الإخلاء. وأسبب استخدام جرائم مبهمة الصياغة في تقييد الحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي. وبدأ النظر في أول قضية في إسبانيا تتعلق بالتعذيب في عهد الرئيس فرانكو. واعتمدت بعض التدابير الإيجابية للتصدي للزمنة المناخ، ولكنها ظلت غير كافية.

## خلفية

في يوليو/تموز، أقرت الحكومة خطة وطنية لحقوق الإنسان.

وظل بيدرو سانشيز رئيسًا للوزراء في أعقاب الانتخابات العامة في يوليو/تموز، بعد التوصل لاتفاق برلماني على قانون عفو قد تكون له آثار على المئات من الأشخاص، من أمثال جوردي سانشيز وجوردي كوكسارت، وآخرين ممن لوحقوا قضائيًا بسبب تورطهم في حركة استقلال كتالونيا. وبحلول نهاية العام، كان القانون قيد النظر أمام البرلمان. وحكمت المحكمة الدستورية لصالح قانون صدر عام 2010 يوسع إمكانية الحصول على الإجهاض القانوني.

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

في يوليو/تموز، حثت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة السلطات على إجراء تحقيق شامل ومستقل في استخدام الشرطة للقوة غير المشروعة لقمع محاولة قامت بها مجموعة كبيرة من الأشخاص في يونيو/حزيران 2022 لدخول ملبية طلبًا للحماية، وهي جيب إسباني في شمال المغرب. ولقي ما لا يقل عن 37 شخصًا حتفهم، وأبعدت السلطات المئات بصورة غير قانونية. وكان المدعي العام قد أمر بإغلاق التحقيق الجاري في القضية في ديسمبر/كانون الأول 2022، بحجة أن ضباط الشرطة قد تصرفوا بناءً على القوانين الوطنية. ولم يتمكن أحد من اجتياز حدود ملبية لطلب اللجوء خلال عام 2023، وفقًا لمصادر رسمية. وفي أبريل/نيسان، ذكر تقرير، حول زيارة مفوضة مجلس أوروبا لحقوق الإنسان إلى إسبانيا، عدم تيسر سبل الوصول إلى إجراءات طلب اللجوء السريعة والفعالة في شتى أنحاء إسبانيا؛ إذ انتظر الكثير من طالبي اللجوء ستة أشهر على الأقل قبل أول مقابلة، وواجهوا خطرًا بالترحيل خلال تلك الفترة. واحتجز الأطفال غير المصحوبين بذويهم الذين وصلوا إلى جزر الكناري مع البالغين، وحزموا من الحماية الكافية.<sup>1</sup>

الأشخاص غير المشمولين بالمعايير المحدودة لتدابير تعليق عمليات الإخلاء.  
وفي حي كانيادا ريال في العاصمة مدريد، ظل 4,500 شخص، من بينهم 1,800 طفل، يعيشون بدون كهرباء منذ قطعها عام 2020.

## حقوق أفراد مجتمع الميم

في مارس/آذار، دخل قانون يحمي حقوق أفراد مجتمع الميم حيز التنفيذ. وهو يكفل للعابرين جنسيًا الحصول على الخدمات الصحية، والاعتراف القانوني بنوعهم الاجتماعي بناءً على تحديد الشخص لنوعه الاجتماعي، ويحظر وسائل العلاج التنويري.  
وفي ديسمبر/كانون الأول، أقر البرلمان الإقليمي لمدرية قانونًا رجعيًا يحظر الاعتراف بالنوع الاجتماعي بناءً على تحديد الشخص لنوعه الاجتماعي، وألغى المبادرات التعليمية التي تروج لحقوق مجتمع الميم، ضمن تدابير أخرى.

## الحق في الصحة

وفقًا للبيانات الرسمية المنشورة في عام 2023، تقلص الإنفاق في قطاع الصحة العامة في عام 2021 بنسبة 1.5% مقارنة بعام 2020. كما خفضت ثمانية من الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي من استثمارها في الرعاية الصحية الأولية، مما قلل من إمكانية الحصول عليها. وفي تقريرها عن الزيارة التي قامت بها عام 2022، أشارت مفوضة مجلس أوروبا لحقوق الإنسان إلى أن مرافق الرعاية الصحية العامة ظلت تعاني من نقص شديد في الموظفين، حاثت السلطات على تخصيص مزيد من الاستثمار المالي في الرعاية الصحية الأولية.

### كبار السن

لم يجر حتى الآن تحقيق فعال بشأن حالات الوفاة، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في دور رعاية المسنين خلال جائحة كوفيد-19، فيما عدا حالات استثنائية قليلة شهدت بعض التقدم الذي أحرزته النيابة العامة الإقليمية<sup>2</sup>.

## الاستخدام المفرط للقوة

استمرت بواعث القلق بشأن استخدام الأسلحة الأقل فتكًا من جانب مختلف قوات الشرطة في البلاد. ففي يونيو/حزيران ويوليو/تموز، على سبيل المثال، استخدمت الشرطة الوطنية الرصاص المطاطي لفض مظاهرة في مدينة فيغو، مما أدى إلى إصابة أحد المتظاهرين بجروح.  
وحتى نهاية العام، لم تكن قد وُجِّهت التهم لأحد بعد فيما يتعلق بوفاة رجل في برشلونة، في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، بعد أن صعقه أفراد الشرطة الإقليمية عدة مرات باستخدام مسدس صاعق، بما في ذلك بعد تقييده.

## حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع

استمرت السلطات في إساءة استخدام قانون الأمن العام للحد بصورة مفرطة من حرية المتظاهرين والصحفيين في التعبير. وظلت السلطات تفرض غرامات على جرائم إدارية مبهمة الصياغة مثل "إظهار عدم الاحترام تجاه موظف مكلف بإنفاذ القانون" أو "عصيان أو مقاومة السلطات أو وكلائها"، وإن كان عدد هذه الغرامات كان أقل من نظيره عام 2022.

حتى نهاية العام، كان ثمانية من النشطاء المدافعين عن الحق في السكن لا يزالون على ذمة المحاكمة بسبب اعتصامهم السلمى في فرع لأحد البنوك بهدف منع تنفيذ أمر بالإخلاء عام 2017؛ وكان كل منهم يواجه عقوبة السجن لمدة تصل إلى 38 شهرًا، وغرامة قدرها 3,600 يورو.

ولم يفتح أي تحقيق في أعقاب ما نقلته وسائل الإعلام من أن بعض أفراد الشرطة السرية تسللوا إلى داخل الحركات الاجتماعية تحت ستار من العلاقات الحنسية والحميمة. وقالت وزارة الداخلية إن هذه العمليات عمل استخباراتي مرخص به من قبل الحكومة، وظل محاطًا بالسرية بموجب قانون أسرار الدولة.

وفتح تحقيقان جنائيان منفصلان مع صحفي وممثل كوميدى بتهمة إهانة المشاعر الدينية بسبب محتوى ينطوي على السخرية السياسية أو محتوى فكاهي، على التوالي.

## عمليات نقل الأسلحة غير المسؤولة

في ديسمبر/كانون الأول، أعلنت الحكومة التوقف عن إصدار تراخيص جديدة لتصدير الأسلحة والعتاد العسكري إلى إسرائيل منذ أكتوبر/تشرين الأول. ووفقًا للبيانات المتاحة للعامة خلال النصف الأول من العام، أصدرت إسبانيا 22 ترخيصًا لتصدير الأسلحة إلى إسرائيل فاقت قيمتها 44 مليون يورو.

## التمييز المجحف

تفيد البيانات الرسمية المنشورة خلال العام أن حوادث جرائم الكراهية المبلغ عنها خلال عام 2022 بلغت 2040، وأن 45.3% منها وقعت بدافع العنصرية وكراهية الأجانب.

## الإفلات من العقاب

في سبتمبر/أيلول، ولأول مرة فيما يتعلق بضحايا التعذيب في عهد الحكم الديكتاتوري للرئيس فرانكو، أدلى خوليو باتشيكو بشهادته باعتباره صاحب شكوى أمام قاض إسباني. وقدم باتشيكو تفاصيل عن احتجازه وتعذيبه في مقر المديرية العامة للأمن السابقة في مدريد عام 1975. ومثلت زوجته روزا

# إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة

دولة إسرائيل

في مايو/أيار، شنت إسرائيل هجوماً دام خمسة أيام على قطاع غزة المحتل والمحاصر، أسفر عن مقتل 11 مدنياً فلسطينياً. وعقب الهجوم الذي قاده حركة حماس في جنوب إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول، والذي قتل فيه ما لا يقل عن 1,000 شخص، بينهم 36 طفلاً، واحتجز حوالي 245 شخصاً كرهائن أو أسرى، شنت إسرائيل عمليات عسكرية مكثفة أسفرت عن مقتل 21,600 فلسطيني في غزة، ثلثهم من الأطفال، ودمرت 60% من المنازل. وفي أكتوبر/تشرين الأول، شددت إسرائيل حصارها على غزة القائم منذ 16 عاماً، وقطعت عنها جميع الإمدادات، ومنها الغذاء والماء والكهرباء والوقود والأدوية، مما أدى إلى تفاقم الكارثة الإنسانية. وبعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، شددت السلطات الإسرائيلية القيود على حرية التنقل في أرياء الضفة الغربية. وعمتقت السلطات الإسرائيلية نظام الأباتهايد بقمع الفلسطينيين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك عبر تطبيق قوانين وسياسات الفصل والحرمان والتهجير القسري. وفي غزة وحدها تم تهجير 1.9 مليون فلسطيني قسراً نتيجة للهجمات الإسرائيلية، من أصل مجموع السكان البالغ 2.2 مليون نسمة. وازداد عنف المستوطنين المدعومين من قبل الدولة. وفي النقب، بجنوب إسرائيل، استمرت القوات الإسرائيلية في هدم منازل البدو، وقرى بأكمها، ومنها قرية هُدمت للمرة 222. وفي الضفة الغربية كانت عمليات حفظ الأمن الأشد فتكاً منذ عام 2005، حيث كان بين القتلى 110 أطفال فلسطينيين. ووصل عدد المحتجزين الفلسطينيين بدون تهمة أو محاكمة إلى مستويات قياسية. وفي داخل إسرائيل استخدمت الشرطة أحيانا العنف المفرط، والاعتقالات التعسفية ضد المتظاهرين المناهضين للحكومة، وفرضت حظراً على الاحتجاجات المناهضة للحرب في المجتمعات الفلسطينية. واستمر أفراد مجتمع الميم في التعرض للتمييز في القانون وفي الواقع الفعلي.

## خلفية

أنطت حكومة بنيامين نتنياهو مسؤوليات عسكرية وأمنية بالسياسيين الذين أثاروا الكراهية العرقية واقتروحا ضم الأراضي الفلسطينية وترحيل الفلسطينيين قسرياً. فقد أصبح وزير المالية بتسليئيل سموتريتش محافظاً للضفة الغربية المحتلة في فبراير/شباط، وأنشأ وزير الأمن إيتمار

غارسيا ليكون أيضاً أمام القاضي باعتبارها شاهدة، وكانت هي الأخرى قد تعرضت للاحتجاز والتعذيب. وفي أكتوبر/تشرين الأول، قرر أمد القضاة إغلاق التحقيق في شكوى قدمها كارلوس فايخو مفادها أنه تعرض للتعذيب في مركز شرطة في لايتانا في برشلونه بين عامي 1979 و1980؛ وقدم طعن في هذا القرار.

تضمن مشروع قانون عفو مقترح بعض الأحكام المثيرة للقلق، من بينها أنه قد ينطبق على حالات الاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة، ولا يوفر قدرًا كافيًا من الحماية لحقوق ضحايا الجرائم.<sup>3</sup>

## الحق في بيئة صحية

سجلت إسبانيا ثالث أدمًا صيف في تاريخها المسجل، وأشارت تقديرات معهد كارلوس الثالث للصحة (Instituto de Salud Carlos III) إلى أن 6,799 من الوفيات التي وقعت بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول تعزى إلى ارتفاع درجات الحرارة. وأدت موجات الحر الشديد، بالإضافة إلى ظروف الجفاف طويلة الأمد التي زاد من وطأتها الاحتراز العالمي، إلى زيادة شدة حرائق الغابات وانتشارها، مما أسفر عن احتراق 84,939 هكتارًا من الأراضي. وتضمنت مسودة محدثة من الخطة الوطنية المتكاملة للمناخ والطاقة تخفيضًا مزمعًا لانبعاثات غازات الدفيئة بما يصل إلى 32% بحلول عام 2030، مقارنة بنظيرها عام 1990. ويعد هذا التخفيض المزمع أقل بكثير من نسبة التخفيض التي أعلنت عنها الحكومة من قبل، وقدرها 43%. وفي يونيو/حزيران، حكمت المحكمة الدستورية لصالح الحكومة في قضية رفعت عليها عام 2021 لتفاعسها عن اتخاذ إجراءات كافية بشأن تغير المناخ. ولم يأخذ الحكم بالاعتبار الالتزامات الدولية الواقعة على عاتق إسبانيا بشأن حقوق الإنسان، والضرورة الملحة لاتخاذ مزيد من الإجراءات تصديًا لتغير المناخ.

Spain: Canary Islands/ New investigation: Boys and girls<sup>1</sup> travelling alone detained with adults and with their belongings confiscated", 3 November (Spanish only)

Spain: Care homes: After the deaths of 35,000 elderly<sup>2</sup> people, victims and relatives have only received opacity from the Prosecutor's Office and absence of justice in the courts", 25 January (Spanish only)

Spain: Amnesty International calls for the rights of<sup>3</sup> victims of human rights violations and crimes to be guaranteed in the Amnesty Law and for it to comply with international law", 28 December (Spanish only)

بن-غفير "حرساً وطنياً" تطوعياً في أبريل/نيسان. وأصبحت نغرات التفوق العرقي اليهودي هي التيار السائد، بعد هجوم حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول (انظر باب فلسطين).

في 25 يوليو/تموز، تسلمت محكمة العدل الدولية اقتراحات تتعلق بشرعية الاحتلال الإسرائيلي للضواحي الفلسطينية المحتلة. استمعت المحكمة العليا ومنذ سبتمبر/أيلول، استمعت المحكمة العليا الإسرائيلية إلى التماسات ضد تعديل قانون أساس: القضاء. وقد فوض التعديل المقترح من قبل الحكومة استقلالية القضاء وقدرته على صون الحقوق المدنية للمواطنين اليهود.<sup>1</sup> كانت معارضة الحكومة جليئة في الاحتجاجات الجماهيرية الأسبوعية، التي توقفت بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول. وفي 11 أكتوبر/تشرين الأول، انضم حزب الوسط الذي ينتمي إليه بيني غانتس إلى الحكومة وإلى حكومة الحرب. ودعمت وزارة الدفاع عملية إخلاء 54 مستوطنة في جنوب إسرائيل و43 أخرى في شمال إسرائيل بعد الهجمات التي شنت من قطاع غزة ولبنان.

## انتهاكات القانون الدولي الإنساني قطاع غزة

أسفر الهجوم الإسرائيلي الأول الذي وقع في العام المنصرم على قطاع غزة المحتل والمحصار في الفترة من 9 إلى 13 مايو/أيار، عن مقتل 11 مدنيا فلسطينياً، من بينهم أربعة أطفال، وتدمير 103 منازل. وقتل في الضربة الجوية الأولى خليل البيهيني، العضو القيادي في سرايا القدس (وهي الجناح العسكري التابع لحركة الجهاد الإسلامي) وزوجته وابنته الصغيرة، بالإضافة إلى جارتهم دانيا وإيمان عدس.<sup>2</sup> وأطلقت سرايا القدس مئات الصواريخ العشوائية باتجاه البلدات الإسرائيلية (انظر باب فلسطين).

وشهدت الجولة الثانية للأعمال الحربية، بعواقبها الإنسانية الكارثية على غزة، وقوع أعداد غير مسبوقة من الخسائر في صفوف المدنيين. ففي 7 أكتوبر/تشرين الأول، ووسط إطلاق آلاف الصواريخ العشوائية، قام مقاتلون ينتمون إلى جماعات مسلحة فلسطينية بمهاجمة جنوب إسرائيل؛ وقتل ما لا يقل عن 1,000 شخص وأصيب 3,300 آخرون، بينما احتجز حوالي 245 شخصاً كرهائن وأسرى (انظر باب فلسطين). وفي الأسابيع الـ 12 التالية أسفرت عمليات القصف الجوي والهجمات البرية الإسرائيلية عن مقتل 21,600 فلسطيني، ثلثهم من الأطفال، وفقاً لبيانات وزارة الصحة في غزة.

توصل التحقيق الميداني المعمق الذي أجرته منظمة العفو الدولية في مقتل 229 شخصاً نتيجة لتسع ضربات جوية غير مشروعة، إلى أن إسرائيل انتهكت القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عن طريق عدم توخي الاحتياطات الممكنة لدرء الخطر عن المدنيين أو من خلال شن هجمات عشوائية أخفقت

في التمييز بين المدنيين والأهداف العسكرية، أو من خلال تنفيذ هجمات ربما كانت موجهة مباشرة ضد الأعيان المدنية.<sup>3</sup>

في 19 أكتوبر/تشرين الأول، أسفرت غارة جوية إسرائيلية عن تدمير جزء من مجمع كنيسة القديس يورغوريوس في مدينة غزة، التي كان مئات النازحين يلجؤون إليها، وقتل 18 مدنياً. فقد قتل هناك أطفال راضع الصوري الثلاثة و10 أشخاص آخرين من أقاربه، بينهم أطفال رضع. وفي 22 أكتوبر/تشرين الأول، ألقت القوات الإسرائيلية ذخائر الهجوم المباشر المشترك أمريكية الصنع، ما أدى إلى مقتل 19 مدنياً في منزل عائلة أبو معليق في دير البلح بجنوب غزة، وهي منطقة أعلنت منطقة آمنة بأوامر إسرائيلية.<sup>5</sup>

وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كان قد تم تدمير 65,000 منزل بحلول نهاية العام، مما أدى إلى نزوح 1.9 مليون فلسطيني قسراً. إضافة إلى ذلك، كان قد تم تدمير أو إلحاق أضرار جسيمة بـ 76 مرفقاً للرعاية الصحية، و370 مدرسة، و115 مسجدًا، وثلاث كنائس.

وفي 7 أكتوبر/تشرين الأول، كذلك قطعت الحكومة الكهرباء المباشرة إلى غزة. وفي 9 أكتوبر/تشرين الأول، فرضت حصاراً كاملاً عليها، حيث قطعت جميع الإمدادات، ومنها الغذاء والماء والوقود والدوية.

كما تعرّض العاملون في وسائل الإعلام للهجمات. فقد ذكرت لجنة حماية الصحفيين أن 70 صحفياً قتلوا. وفي 22 أكتوبر/تشرين الأول، قتل المصور الصحفي رشدي سراج في ضربة جوية استهدفت منزله في مدينة غزة.

كما تعرضت الطواقم الطبية للهجمات في المنطقة. وبحلول ديسمبر/كانون الأول، كان 23 مستشفى من أصل 36 قد أُرغمت على الإغلاق بسبب الأضرار التي لحقت بها وانقطاع الكهرباء. وكدت منظمة الصحة العالمية أن 600 شخص، بين مرضى وعاملين في المجال الطبي، قتلوا نتيجة للهجمات على المرافق الطبية، ومن بينها 76 سيارة إسعاف. وفي جنوب غزة كان مستشفى الأهلي والشفاء يعملان بطاقة 5% فقط، بينما كانا مكتظين بالمرضى والمرضى. ووصلت نسبة إشغال الأسرة إلى 310% وفقاً لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وفي 24 ديسمبر/كانون الأول، استهدف مستشفى الأمل في خان يونس بمسيرة، قتل صبيًا في الثالثة عشرة من العمر.

### لبنان

أطلق حزب الله، وهو حزب سياسي له جناح مسلح، وجماعات مسلحة أخرى في لبنان، صواريخ على شمال إسرائيل (انظر باب لبنان). وفي 16 أكتوبر/تشرين الأول، استخدمت المدفعية الإسرائيلية قذائف الفسفور الأبيض لقصف بلدة الظهرية بجنوب لبنان. وتسببت الضربات الإسرائيلية عبر الحدود بمقتل 120 شخصاً تقريباً في لبنان، وأكثر من 10 أشخاص في إسرائيل. وفي 13 أكتوبر/

تشرين الأول، تسببت ضربات إسرائيلية على مجموعة من سبعة صحفيين في جنوب لبنان بمقتل الصحفي في وكالة رويترز عصام عبداله.

## الابارتهايد

حافظت السلطات الإسرائيلية على نظام الابارتهايد الذي تمارسه، وأقرت قوانين أدت إلى تعميق فصل الفلسطينيين عن الإسرائيليين، وحصر الفلسطينيين في أماكن محرومة، وتطبيق سياسات أدت إلى المزيد من الاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم بصورة منهجة. كما أن كل ما يمارسه المستوطنون بدعم من الدولة من عنف وتدمير هائل، وهدم للمنازل، وحرمان من الحصول على سبل العيش، أدى إلى زيادة حدة النزوح القسري.

وأدى التعديل الذي أجري على قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل، الذي أقر في 15 فبراير/ شباط، إلى تسهيل عمليات تجريد الفلسطينيين من الجنسية والإقامة الدائمة، مما جعل بعضهم بلا جنسية. وفي 25 يوليو/تموز، أقر الكنيست تعديلاً على قانون الجمعيات التعاونية الذي نص على توسيع لجان القبول في 437 بلدة يهودية، تتمتع بصلاحيات إقصاء الفلسطينيين بذيعة مئهم، وهي "عدم الملاءمة الاجتماعية"، بحسب منظمة عدالة، وهي منظمة لحماية حقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

## النزوح القسري

سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عمليات هدم 1,128 مبنى بدون مبررات عسكرية، مما أدى إلى نزوح 2,249 فلسطينياً قسراً في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك وافقت محكمة العدل العليا الإسرائيلية على هدم ستة منازل تعود لأقرباء مهاجمين مشتبه بهم، على الرغم من اعتراض منظمة الحقوق المدنية الإسرائيلية هموكيد بأن ذلك يشكل عبوة جماعية. من جانبها، وافقت السلطات الإسرائيلية على إنشاء 18,500 منزل للمستوطنين في القدس الشرقية وحدها، وفقاً لمؤسسة التخطيط العمراني الإسرائيلي غير عميم. كما استمرت المستوطنات في بنية أنحاء الضفة الغربية في التوسع، على الرغم من أنها تعتبر غير شرعية بموجب القانون الدولي.

انتشر العنف على نطاق واسع وازداد بشكل كبير بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، مع انضمام السياسيين، الذين يحرضون على العنف العنصري، للحكومة. ومقتل المستوطنون الإسرائيليين 18 فلسطينياً وأصابوا 107 آخرين، وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

خلقت أفعال الجيش والمستوطنين ظروفاً قهرياً أدت إلى نزوح جميع سكان 16 تجمعاً رعيياً، وعددهم 1,009 أشخاص، بحسب منظمة حقوق الإنسان بتسليم. وفي 11 أكتوبر/تشرين الأول، قتل مستوطنون إسرائيليون ثلاثة فلسطينيين في منزل

العائلة في قرية قصرة بالقرب من حوارة. وأردى الرابع بالرصاص عندما حضر الجنود لحماية المستوطنين. وفي 30 أكتوبر/تشرين الأول، أضرم عشرات المستوطنين النار بمزليين في إصفى التحتا في مسافر يطا بجنوب الضفة الغربية. وكان العديد من المستوطنين مسلحين، وبعضهم ارتدى زيّاً عسكرياً. وتمتّع المستوطنون الأشد تطرفاً بالحصانة على جرائمهم.<sup>6</sup>

واصلت السلطات رفض الاعتراف بالمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في 35 قرية بدوية في التقب بجنوب إسرائيل، وهدم المنازل هناك. وفي يوليو/تموز، وافقت المحاكم على الإخلاء القسري لجميع السكان في راس جرابة، البالغ عددهم 500 شخص. وكان السكان قد طلبوا إدماجهم كحق في المدينة اليهودية المجاورة ديمونة، لكن السلطات رفضت الطلب بدون إجراء عملية التشاور الواجبة. وفي 27 سبتمبر/أيلول، هدمت السلطات الإسرائيلية قرية العرايق للمرة 222.

في غزة، في 12 أكتوبر/تشرين الأول، أصدر الجيش الإسرائيلي "أمر إخلاء" جماعي مئهم لجميع سكان شمال غزة، وعددهم 1.1 مليون نسمة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول، أصرت القوات الإسرائيلية بإجلاء المدنيين في المناطق الجنوبية، ومنها دير البلح وخان يونس. وبحلول مطلع ديسمبر/كانون الأول، كان 1.9 مليون فلسطيني قد نزحوا قسراً داخل غزة.

## عمليات القتل غير المشروعة الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية

كان العام المنصرم هو الأشد فتكاً على الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ عام 2005، لأن عمليات حفظ الأمن الإسرائيلية أصبحت أشد فتكاً، وسط حالة من الإفلات من العقاب على عمليات القتل على أيدي الشرطة، والتدريب من قبل القادة. وذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن القوات الإسرائيلية قتلت 493 فلسطينياً، معظمهم مدنيون، خلال عملياتها ضد الجماعات المسلحة في جنين ونابلس. وأصيب أكثر من 12,500 شخص بجروح.

أوردت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فلسطين أن القوات الإسرائيلية قتلت 110 أطفال في الضفة الغربية، بما فيها القدس، في عام 2023. ففي 5 يونيو/حزيران، توفي الطفل محمد التميمي، البالغ من العمر ثلاث سنوات، متأثراً بجروحه بعد أن أطلقت النار عليه القوات الإسرائيلية في قرية النبي صالح بشمال رام الله، بينما كان والده يوصله بسيارته إلى حفل عيد ميلاده. ولم يُفتح أي تحقيق جنائي في الحادثة.

خلال العام، واجه مخيم جنين للاجئين في الشمال عمليات القوات المكلفة بتنفيذ القانون التي قتلت ما لا يقل عن 23 فلسطينياً في الفترة بين يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز. وأسفرت الهجمات

الانتقامية لمسلحين فلسطينيين ضد المدنيين الإسرائيليين عن مقتل أربعة أشخاص بالقرب من مستوطنة إيلي في 20 يونيو/حزيران. وفي 21 يونيو/حزيران، هاجم مئات المستوطنين قرية ترمسعا الفلسطينية جنوب مستوطنة عيلي، وقتلوا أحد السكان، وأضرموا النار في 15 منزلاً. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول، داهمت القوات الإسرائيلية جنين على نحو متكرر، وقتلت ما لا يقل عن 116 شخصاً بحسب بيانات وزارة الصحة الفلسطينية، من بينهم من قتلوا نتيجة لغارة جوية على مسجد الأنصار في 22 أكتوبر/تشرين الأول.

## الحق في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على التعويض

تقاعست السلطات الإسرائيلية عن إجراء تحقيقات عاجلة وواضحة ومستقلة في الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي، ومنها عمليات القتل غير المشروعة في الضفة الغربية، وجرائم الحرب في غزة. واستمرت إسرائيل في رفض التعاون مع لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة، ومنع دخول المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي نهاية أكتوبر/تشرين الأول، زار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إسرائيل والضفة الغربية ومعبر رفح على الحدود المصرية مع غزة. وفي 29 ديسمبر/ كانون الأول، تقدمت جنوب أفريقيا بطلب إلى محكمة العدل الدولية لبدء الإجراءات القانونية ضد إسرائيل فيما يتعلق بانتهاكاتها لاتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948 في غزة.

## حرية التنقل

بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، تم تشديد القيود التعسفية على حرية تنقل الفلسطينيين، حتى وصلت إلى حد العقوبة الجماعية في بعض الحالات. وتمتعت عمليات الإغلاق نقل المرضى إلى المستشفيات.

في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وتحت مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجود 645 نقطة تفتيش وإغلاق طرق وحوازر، منها 80 نقطة في الخليل بجنوب الضفة، حيث يعيش 600 مستوطن بصورة غير مشروعة في وسط المدينة الأشد اكتظاظاً بالسكان في الضفة الغربية. وبعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، فرض الجيش الإسرائيلي حظراً للتنجول لما مجموعه 14 يوماً على حوالي 750 عائلة في 11 حياً وسط مدينة الخليل، بحسب ما ذكرت منظمة بتسليم. واستخدمت نقطة التفتيش رقم 54 في الخليل، المدججة بتكنولوجيا التعرّف على الوجه، لفرض الإقصاء الترقمي للفلسطينيين. كما استخدمت تكنولوجيا التعرّف على الوجه في القدس الشرقية لتقييد حرية وصول الفلسطينيين إليها.<sup>7</sup>

وفرض الجيش إغلاقات على القرى ومخيمات اللاجئين، وقيوداً على الوصول إلى الأراضي الزراعية.

وجد آلاف العمال من غزة في إسرائيل والضفة الغربية أن تصاريح عملهم أُلغيت بدون إنذار في 11 أكتوبر/تشرين الأول، عندما احتجزتهم السلطات الإسرائيلية. وقد احتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ثلاثة أسابيع على الأقل في قواعد عسكرية، حيث توفي اثنان منهم؛ ولم يجر التحقيق في الوفيات على نحو سليم. وأطلقت القوات الإسرائيلية النار على ما لا يقل عن ثمانية صيادين في عرض البحر وأصابتهم بجروح دائمة. وعاش 90% من عائلات الصيادين تحت نير الفقر، وفقاً لاتحاد لجان الصيادين بغزة، وذلك بسبب القيود المفروضة على مناطق الصيد والصادرات.

## الحق في الصحة

تدهورت الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يناير/كانون الثاني، عندما حجبت إسرائيل عائدات الضرائب التي تجمعها نيابة عن السلطات الفلسطينية، مما نتج عنه نقص الأدوية. وبسبب الحصار الإسرائيلي حزم حوالي 400 طفل في غزة من الحصول على المعالجة الضرورية في النصف الأول من العام، بحسب ما ذكرت مؤسسة إنقاذ الطفل.

ودمرت المرافق الصحية في غزة نتيجة للهجمات التي وقعت منذ أكتوبر/تشرين الأول وما بعده. واستخدمت الاحتياطات الطبية لمعالجة نحو 55,000 جريح. ونظراً لأن الحدود كانت مغلقة، لم يستطع حتى الأشخاص المصابون بجروح بالغة تلقي العلاج خارج غزة. كما أن حالة الاكتظاظ في المأوى المؤقتة، التي تحتوي على مرحاض واحد لكل 486 شخصاً، ولا تتوفر فيها مياه نظيفة أو مرافق صرف صحي، تسببت بموجة من الأمراض التنفسية والمعدية والجلدية. وبترت أرجل ألف طفل جريح في ظروف طبية غير ملائمة، بحسب ما ذكرت منظمة يونيسيف. وبحلول أواسط ديسمبر/كانون الأول، كان 93% من سكان غزة يقاسون الجوع، بحسب معلومات منظمة الصحة العالمية، مما جعلهم عرضة للوفاة بسبب إصابتهم بأمراض يمكن معالجتها، وكانت النساء الحوامل والمرضعات بشكل خاص عرضة للمخاطر.

## الاحتجاز التعسفي

اعتقلت القوات الإسرائيلية 2,200 فلسطيني في الشهر الذي أعقب 7 أكتوبر/تشرين الأول، وفقاً لبيانات نادي الأسير الفلسطيني.<sup>8</sup> واستخدمت السلطات الإسرائيلية قانون "المقاتلين غير الشرعيين"، وهو تصنيف غير موجود في القانون الدولي الإنساني، لاحتجاز 661 فلسطينياً من غزة بدون تهمة أو محاكمة. واحتجز حوالي 3,291

فلسطينيًا بموجب أوامر الاعتقال الإداري بدون تهمة أو محاكمة بحسب منظمة هموكيد.  
أُتتدّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن السجناء الفلسطينيين حُرّموا من الاتصال بعائلاتهم ومهامهم بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول بموجب أوامر "حالة الطوارئ" التي جرى تمديدتها في 31 أكتوبر/تشرين الأول، حتى نهاية العام.  
ورفضت السلطات الإسرائيلية مشاركة أدلتها ومحاكمتها في إدانة سجين الرأي محمد الحلبي، وهو عامل في المجال الإنساني من غزة.

## التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

في 5 و6 أبريل/نيسان، انهالت القوات الإسرائيلية بالضرب على الرجال والنساء والأطفال الذين كانوا يصلّون في المسجد الأقصى في القدس، مما أشعل فتيل التوترات الدينية. واعتقلت ما لا يقل عن 450 فلسطينيًا في باحات المسجد، وأطلقت أسلحتهم في وقت لاحق وهم حفاة، وقد تعرضوا للضرب.

ازدادت حالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، حيث قضى ما لا يقل عن ستة سجناء نحبهم في ظروف لم توضح وفقاً للجنة العامة لمناهضة التعذيب. واعدت الجنود الإسرائيليون بالضرب على الفلسطينيين أثناء اعتقالهم في شوارع غزة، وهم معصوبو الأعين ومجذّون من ملابسهم ومقيّدو الأيدي في حادثتين.<sup>9</sup>

في مارس/آذار، مدّدت إحدى المحاكم فترة الحبس الانفرادي المطول لأحمد مناصرة، الذي عانى من أزمات متكررة في صحته العقلية.<sup>10</sup> وفي مايو/أيار، توفي السجين خضر عدنان بعد إضراب عن الطعام دام ثلاثة أشهر بدون تلقي عناية طبية كافية، ما جعله السجين الفلسطيني الأول الذي يقضى نحبه نتيجة للإضراب عن الطعام منذ 30 عاماً.

## حرية التعبير والتجمع

بعد إعلان الحكومة عن خطط الإصلاح القضائي في يناير/كانون الأول، تظاهر مئات آلاف الإسرائيليين احتجاجاً عليها. وردت الشرطة في بعض الحالات باستخدام القوة المفرطة، واعتقلت عشرات الأشخاص تعسفيًا.

ظل الأمر العسكري رقم 101 يقيم حق الفلسطينيين في التظاهر والتجمع السلميتين في الضفة الغربية. ففي سبتمبر/أيلول، قامت القوات الإسرائيلية بتخريب مبنى مجلس الطلبة في جامعة بيرزيت. وفي 8 نوفمبر/تشرين الثاني، رفضت محكمة العدل العليا التماسًا يطلب إذنا من الشرطة بتنظيم مظاهرات مناهضة للحرب في المدن الفلسطينية بشمال إسرائيل. وقد سمح للمواطنين اليهود في إسرائيل بذلك.

## الحق في بيئة صحية

في سبتمبر/أيلول، وافقت الحكومة على مشروع قانون بشأن تغير المناخ، يضمن على الالتزام بتقليص الانبعاثات بنسبة 30% بحلول عام 2030، لكنه يفتقر إلى آليات التنفيذ.  
وتعاسبت إسرائيل، وهي بلد مرتفع الدخل، عن اتخاذ خطوات للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري. وبدلاً من ذلك، بدأت وزارة الطاقة، في 29 أكتوبر/تشرين الأول، عملية تنقيب جديدة عن الغاز.

وبحسب المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان والبيئة، إن القصف الكثيف على غزة تسبب بإطلاق غازات الدفيئة والكلوث، مما يلحق الضرر بالبيئة والصحة لسنوات قادمة.

## حقوق مجتمع الميم

حرّض وزراء في الحكومة على التمييز ضد أفراد مجتمع الميم والنساء، الذين استمر تنظيم أحوالهم الشخصية بموجب القوانين الدينية. وفي 28 ديسمبر/كانون الأول، قضت المحكمة العليا الإسرائيلية بأن الدولة لا يمكنها الاستمرار في ممارسة التمييز ضد الشركاء المثليين الذي يرغبون في تبني أطفال.

## المعترضون بدافع الضمير

سجّن ثمانية مجندين – من المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل – بسبب رفضهم تأدية الخدمة العسكرية لأن مبادئهم تمنعهم من قمع الفلسطينيين. وقد سجّن يوفال داغ أربع مرات في الفترة بين مارس/آذار ويونيو/حزيران.

1 "إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: بين الدفاع عن السيادة وفرض نظام الأبارتهايد: الجهاز القضائي الإسرائيلي وازدواجيته"، 13 سبتمبر/أيلول

2 "إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: مقتل مدنيين ودمار واسع النطاق في الهجوم الأخير على غزة يبرز الخسائر البشرية الناجمة عن نظام الفصل العنصري"، 13 يونيو/حزيران

3 "إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: أدلة دامغة على ارتكاب جرائم حرب في هجمات إسرائيلية قضت على أسر بأكملها في غزة"، 20 أكتوبر/تشرين الأول

4 "إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: "ما من مكان آمن في غزة": الغارات الإسرائيلية غير القانونية تكشف الاستهتار الصارخ بحياة الفلسطينيين"، 20 نوفمبر/تشرين الثاني

5 "إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: الذخائر أمريكية الصنع قتلت 43 مدنيًا في غارتين جويتين إسرائيليتين موثقتين في غزة – تحقيق جديد"، 5 ديسمبر/كانون الأول

- 6 "إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: الإفلات من العقاب هو النمط السائد لمرتكبي العنف من المستوطنين"، 3 مارس/آذار
- 7 إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: الأبارتهويد الرقمي: تكنولوجيات التعرف على الوجه وترسيخ الهيمنة الإسرائيلية، 2 مايو/أيار
- 8 "إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة تعزز المعتقلين الفلسطينيين لحالات مروعة من التعذيب والمعاملة المهينة في ظل تصاعد الاعتقالات التعسفية"، 8 نوفمبر/تشرين الثاني
- 9 "إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: يجب التحقيق بشكل عاجل في المعاملة اللاإنسانية والإخفاء القسري لمحتجزين فلسطينيين من غزة"، 20 ديسمبر/كانون الأول
- 10 "إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: تعزز حضور أحمد مناصرة جلسة محاكمته بسبب اغتلال صحته بعد نحو عامين في الحبس الانفرادي"، 21 سبتمبر/أيلول

## أفغانستان

### جمهورية أفغانستان الإسلامية

في خضم تدهور الأزمة الإنسانية والاضطرابات الاقتصادية، عانى الشعب في أفغانستان من القمع المفرط وانتهاكات حقوق الإنسان. وفضت حركة طالبان قيودًا متزايدة على النساء والفتيات، كان الهدف منها على ما يبدو إزاحتهم كليًا من الفضاءات العامة. وصدرت دعوات دولية إلى التحقيق في هذا الاضطهاد على أساس النوع الاجتماعي باعتباره جريمة ضد الإنسانية. وجرى تقويض حرية التعبير، وتعزز الأشخاص الذين عبروا عن آرائهم النقدية السلمية لحركة طالبان للاختفاء القسري والاحتجاز غير القانوني والاعتقال التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. واستمرت ثقافة الإفلات من العقاب، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتقلصت الحرية الدينية تحت حكم طالبان. وتعرضت الجماعات الإثنية، ومنها الأفليات الدينية، للتمييز والاحتجاز والإخلاء القسري. ونفذت طالبان عمليات إعدام على الملأ وعقوبات بدنية، من قبيل الرجم والجلد.

### الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تعمقت أزمة إنسانية مدمرة خلال العام، وتفاقت بسبب سيطرة طالبان على مقاليد السلطة في عام 2021 وبأثر الكوارث كالزلازل والفيضانات وسنوات الجفاف المتعاقبة. وبحسب تقديرات وكالات الأمم المتحدة، فإن عدد الذين يحتاجون مساعدات ارتفع من 18.4 مليون شخص في عام 2022 إلى حوالي 29 مليون بحلول أغسطس/آب 2023. وحذرت

منظمة الصحة العالمية من أن ملايين الأشخاص عرضة لخطر سوء التغذية والأمراض، مع سبل الحصول المحدودة أو المعدومة على الرعاية الصحية والغذاء، ومن بين هؤلاء 2.3 مليون طفل معرضون لسوء التغذية الحاد. وبالإضافة إلى العزلة الدولية والعقوبات المالية رداً على استيلاء طالبان على السلطة، لم يتسلم برنامج الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية سوى 34.8% من تمويله بحلول نوفمبر/تشرين الثاني. وكان من المتوقع أن تزداد التحديات الإنسانية في خضم عمليات الترحيل الجماعي للاجئين الأفغان. واستمرت إيران وتركيا في ترحيل اللاجئين الأفغان كذلك. واستمر نظام الرعاية الصحية في الاعتماد على المساعدات الدولية، وظل هشاً بسبب عدم توفر البنية التحتية والموارد الكافية.

### حقوق النساء والفتيات

وجدت منظمة العفو الدولية ولجنة الحقوقيين الدولية أن ما تفرضه طالبان من قيود قمعية على حقوق النساء والفتيات، إلى جانب عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والاختفاء القسري، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ربما يصل إلى حد الجريمة ضد الإنسانية التي يمثلها الاضطهاد على أساس النوع الاجتماعي.<sup>1</sup>

في أبريل/نيسان، وسعت طالبان نطاق الحظر المفروض على عمل النساء خارج المنزل ليشمل الوظائف لدى الأمم المتحدة، ما خلق تحديات إضافية أمام إيصال المساعدات الإنسانية. وظل الحظر مفروضاً على النساء اللواتي يعملن في القطاع العام، باستثناء مجالات من قبيل الرعاية الصحية أو التعليم الأساسي أو مؤسسات أمنية محددة، كالمطارات أو سجون النساء. وحظر على النساء الظهور على الملأ بمفردهن، أو السفر مسافة تزيد على 72 كيلومترًا بدون محرم ذكر. وتم إغلاق صالونات التجميل قسرًا منذ يوليو/تموز، ما ألحق ضررًا بنحو 60,000 محل مملوك لنساء، وفقًا لتقارير الأمم المتحدة.

وظلّ محظورًا على النساء المشاركة في الأنشطة الرياضية وزيارة المتنزهات العامة. وفي بعض الولايات، ومنها ولاية هرات، كذرت سلطات طالبان أنها فرضت قيودًا محلية إضافية من قبيل حظر ذهاب النساء إلى المطاعم بمفردهن.

اتسعت نطاق القيود المفروضة على تعليم الفتيات، وبالإضافة إلى حظر التحاق الفتيات بالمدراس بعد التعليم الأساسي، فإن بعض المنظمات غير الحكومية الدولية، كالبرامج التي تتولاها منظمة يونيسف، منعت من توفير التعليم المجتمعي في يونيو/حزيران، وطلب منها نقل البرامج إلى منظمات محلية. وفي يونيو/حزيران ويوليو/تموز، ورد أن قرابة 4,500 امرأة طردن من وظائفهن في سلك التعليم.

وتحدثت وكالات متعددة تابعة للأمم المتحدة عن ازدياد حالات زواج الأطفال والزواج بالإكراه، بالإضافة إلى حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وجرائم قتل الإناث، مع الإفلات من العقاب على ارتكابها. وعمدت طالبان إلى حل الأثر المؤسسية لدعم ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، التي كانت تعمل في ظل الحكومة السابقة، بشكل تدريجي، مما حدا بهم إلى الاعتماد على الشريعة الإسلامية وتركهن عرضة لمزيد من الانتهاكات. وشاعت أنباء على نطاق واسع بشأن نساء وقتيات يعانين من الكآبة، التي أدت إلى الانتحار في بعض الحالات.

## التمييز المجحف

تعرض أفراد من مجموعات الهزارة والأوزبك والتركمان والطاجيك الإثنية للتهمة والاختلاف القسري من منازلهم وأراضيهم على نحو متزايد. ووردت أنباء عن احتجاز أفراد من مجتمع البلوش واختفائهم قسراً.

قامت طالبان بتسوية نزاعات على الأرض والماشية لمصلحة مجتمعات الكوشي، التي تنتمي إثنياً إلى البشتون وتنتقل موسمياً، وأرغمت مجتمعات الهزارة المحلية على دفع تعويضات عن حالات مرتبطة بفقْدان ماشية تعود إلى 20 سنة مضت. ووردت أنباء عن حوادث مهاجمة مجتمعات الكوشي للسكان الهزارة.

بالإضافة إلى ضرب الهزارة وتدمير ممتلكاتهم، بما في ذلك مركباتهم ومنازلهم ومصابيلهم، فقد قُتل ستة رجال منهم في الفترة بين يونيو/حزيران وأغسطس/آب في منطقة خص أروزجان بولاية أروزجان. واستمرت بواعث القلق بشأن الإفلات من العقاب على هذه الجرائم. وهي أكتوبر/تشرين الأول، ورد أن اثنين من الهزارة قُتل على الحدود بين منطقتي لال و سراجنغال ودولت يار في ولاية غور. كما وردت أنباء عن مقتل عدة رجال من الهزارة، ومن بينهم زعماء دينيون في ولاية هرات في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول.

## الهجمات وعمليات القتل غير المشروعة

ظل المدنيون يواجهون هجمات في مختلف أنحاء البلاد على الرغم من انخفاض معدلات العنف ذات الصلة بالنزاع عقب تولي حركة طالبان السلطة. وسجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (يوناما) 3,774 مصاباً بين المدنيين بين أغسطس/آب 2021 ومايو/أيار 2023 (بينهم 1,095 قتيلاً و2,679 جريحاً) عزيت أغلبهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان. وفي 13 أكتوبر/تشرين الأول، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان مسؤوليته عن الهجوم على مسجد للشيعة/الهزارة في ولاية بغلان أسفر عن سقوط ما لا يقل عن 20 قتيلاً وأكثر من 60 جريحاً.

وفي سياق القتال مع جبهة المقاومة الوطنية، ذكرت منظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران أن طالبان فرضت عقوبات جماعية على المدنيين في ولاية بنجشير، شملت عمليات اعتقال تعسفية جماعية أو على مستوى القرى. وأكد التقرير على أنه في الفترة بين 12 و14 سبتمبر/أيلول 2022 وحدها، نفّذت طالبان ما لا يقل عن 14 عملية إعدام خارج نطاق القضاء بحق محتجزين من جبهة المقاومة الوطنية في منطقتي خنج وداره، وعدد إضافي كبير من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في مناطق خنج وداره وروخا. ويقدر عدد الأشخاص الذين قتلوا خارج نطاق القضاء خلال هذه الفترة بما لا يقل عن 48 شخصاً، وربما أكثر بكثير.<sup>2</sup>

استمر نمط عمليات الإعدام الجماعية خارج نطاق القضاء المرتبط بالحكومة السابقة وأفراد الجماعات المسلحة التي تقاوم طالبان، مع الإفلات من العقاب، وشكلت جرائم حرب. وسجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ما لا يقل عن 218 عملية إعدام خارج نطاق القضاء للأفراد في الحكومة السابقة وعناصر الأمن السابقين بين أغسطس/آب 2021 ويونيو/حزيران 2023.

## عقوبة الإعدام والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

تعرض أشخاص للاعتقال والاحتجاز التعسفيين والاختفاء القسري، وظلوا عرضة لخطر الإعدام والموت في الحجز والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وسجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان 1,600 حالة انتهاك لحقوق الإنسان ذات صلة بالاحتجاز بين يناير/كانون الثاني 2022 ويوليو/تموز 2023. وشكلت نصف تلك الحالات شكلاً من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. في يونيو/حزيران، وجدت منظمة العفو الدولية أدلة على أن ما لا يقل عن ثلاثة مدنيين تعرضوا للتعذيب حتى الموت على أيدي طالبان، إثر اتهامهم بالولاء لجبهة المقاومة الوطنية في ولاية بنجشير في عام 2022. ولم ترد أنباء عن إجراء أي تحقيق في هذه الحالة أو غيرها من حالات التعذيب.

في مايو/أيار، أعربت الأمم المتحدة عن قلقها بشأن استمرار طالبان في تنفيذ عمليات الإعدام والعقوبات الجسدية على الملأ. فقد وردت أنباء عن تنفيذ عملية إعدام علنية واحدة على الأقل بحلول يونيو/حزيران. وذكرت المحكمة العليا في أفغانستان بحكم الأمر الواقع أن مئات الأشخاص حكم عليهم بالقصاص، بما في ذلك الرجم. واستمر استخدام العقوبة البدنية على الملأ، التي تصل إلى حد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ووثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان توقيع عقوبة الجلد على الملأ بحق 274 رجلاً و58 امرأة وصبيتين بين نوفمبر/تشرين الثاني

## حرية التجمع السلمي

استخدمت القوة غير القانونية والمفرطة في الهجوم على الاحتجاجات السلمية، التي كان العديد منها بقيادة نساء. وذكرت مصادر الأمم المتحدة أنه تم توثيق 95 احتجاجاً بقيادة نساء في مختلف أنحاء أفغانستان بين مارس/آذار ويونيو/حزيران. وورد أن طالبان استخدمت الأسلحة النارية وخراطيم المياه ومسدسات الصعق لتفريق الاحتجاجات، ومنها احتجاج بقيادة نساء ضد الإغلاق القسري لصالونات التجميل في العاصمة كابول في 18 يوليو/تموز. استمرت عمليات الاعتقال التعسفية والاختفاء القسري للمحتجين، ونتيجة لذلك، نقل العديد من الاحتجاجات إلى المنصات الإلكترونية.

## المدافعون عن حقوق الإنسان

ظل النشاط والمدافعون عن حقوق الإنسان وأفراد المجتمع المدني يواجهون العنف والترهيب والرقابة، وتعرض العديد منهم للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والاحتجاز غير القانوني. وذكرت تقارير الأمم المتحدة أن المحتجزين عانوا من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما فيها إساءة المعاملة الجنسية.

فقد اعتقلت الناشطين في مجال حقوق الإنسان نداء برفاني وجوليا بارسلي في 19 و 27 سبتمبر/أيلول على التوالي، مع أفراد عائلتهما، وأطلق سراحهم في ديسمبر/كانون الأول. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أطلق سراح الناشط في مجال حقوق التعليم مطيع الله ويسا بعد قضاء سبعة أشهر في السجن. واعتقلت طالبان تعسفيًا نرجس سادات وباريسا آزادا موباريز، وأطلق سراحهما بعد قضاء فترة في السجن، بينما ظل العديد من الناشطين والصحفيين في السجن.

## حقوق اللاجئين

أدى تفشي الخوف من الاضطهاد على أيدي طالبان إلى مغادرة آلاف الأشخاص بلادهم. وخشي العديد من الأشخاص من التعرض لهجمات الجهات غير التابعة للدولة، كتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان. وكان ما يزيد على 1.4 مليون لاجئ أفغاني في باكستان عرضة للعودة القسرية.<sup>3</sup> وورد أن ما يربو على 490,891 لاجئًا أفغانيًا أُعيدوا إلى أفغانستان من قبل الحكومة الباكستانية بحلول ديسمبر/كانون الأول. وواجه العديد من الأشخاص الترحيل أو التهديد بالترحيل من إيران وتركيا.

## حقوق الأشخاص النازحين داخليًا

نتيجة لنزاعات دامت سنوات طويلة، أصبحت أفغانستان إحدى الدول التي تضم أكبر عدد من السكان النازحين داخليًا في العالم. وواجه الأشخاص الذين أُعيدوا من باكستان وغيرها من الدول ظروفًا

## حرية الدين والمعتقد

ظلت الأقليات الدينية من الشيعة والسيخ والهندوس والمسيحيين والأحمديين والإسماعيليين تتعرض للتمييز والتمييز. فرضت قيود على الفعاليات والاحتفالات الدينية بذرائع أمنية، ومن بينها تلك التي فرضت على إقامة ذكرى عاشوراء في يوليو/تموز، التي يحييها الشيعة بشكل رئيسي. ففي 28 يوليو/تموز، قُتل أربعة أشخاص من الهزارة الشيعة في ولاية غزني، بينهم طفل وامرأة، وجرح ستة آخرون على أيدي قوات طالبان التي أطلق أفرادها النار لتفريق فعاليات ذكرى عاشوراء.

أُصغت طالبان الفقه القانوني الشيعي عن النظام التربوي كي يقوم التعليم الديني على المذهب السني حصراً.

## حرية التعبير

استمر حيز حرية التعبير والإعلام في التقلص الشديد. ففي مارس/آذار، ورد أن صحفيين على الأقل قُتلا في تفجير. واعتقل عشرات آخرون وتعرضوا للمضايقة بسبب انتقاداتهم لطالبان أو انتهاك قواعدها. وبين أغسطس/آب 2021 وأغسطس/آب 2023، احتجز ما لا يقل عن 64 صحفياً على أيدي طالبان لفترات مختلفة. وأطلق سراح مرتضى بهودي، وهو صحفي فرنسي - أفغاني، بعد احتجازه لمدة تسعة أشهر. توقفت أكثر من 80% من الصحف عن العمل بين أغسطس/آب 2021 وأغسطس/آب 2023 بسبب القيود المتزايدة. وتضمنت القيود الأخرى عدم السماح بظهور النساء على شاشات التلفزيون من دون تغطية وجوههن.

أغلقت طالبان راديو وتلفزيون همشة بهار في ولاية ننگرهار بالقوة لمدة 20 يوماً بسبب عقد صفوف مختلطة في مجال الصحافة.

في الفترة منذ تولي طالبان زمام السلطة في أغسطس/آب 2021، حتى أغسطس/آب 2023، تم إغلاق ما يزيد على نصف وسائل الإعلام المسجلة، وغادر ثلث الصحفيين ووظائفهم.

استمر قمع الأشخاص الذين عبروا عن وجهات نظرهم النقدية لطالبان، بمن فيهم الأشخاص الذين عبروا عن انتقاداتهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وكان بينهم رسول بارسلي، وهو أستاذ جامعي اعتقل في مارس/آذار، وظل في الحجز بحلول نهاية العام.

قاسية في الشتاء بدون توفير موارد كافية، بما فيها السكن والحصول على العمل والرعاية الصحية وسبل العيش الكافية.

### حقوق أفراد مجتمع الميم

ظلت العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي غير قانونية ويعاقب عليها بالإعدام. وظل أفراد مجتمع الميم يواجهون مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها طالبان، ومن بينها التمييز والعنف المستهدف والتهديدات والاحتجاز التعسفي. وظل العديد منهم يعيشون في الخفاء خشية تعرض حياتهم للخطر، بينما وردت أنباء عن بعض حالات الزواج القسري لأفراد من مجتمع الميم.

### الإفلات من العقاب

ظلت ثقافة الإفلات من العقاب سائدة، لاسيما على الجرائم التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي. ولم يُعلن عن نتائج التحقيقات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية بحلول نهاية العام. ودعت منظمة العفو الدولية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى إنشاء آلية مساءلة دولية مستقلة لجمع وحفظ الأدلة لغايات الإجراءات الجنائية المحتملة، بالإضافة إلى ولاية المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان. وفي يوليو/تموز، صرح المقرر الخاص أن التمييز الحاد ضد النساء والفتيات وصل إلى حد الجريمة ضد الإنسانية المتعلقة بالاضطهاد على أساس النوع الاجتماعي. وأضاف المقرر الخاص أن هدف طالبان المتعلق بالهيمنة المطلقة على النساء والفتيات عن طريق استخدام التمييز الممنهج في الحكم يمكن أن "يوصف بأنه فصل عنصري على أساس النوع الاجتماعي".

قُوِّضت سبل تحقيق العدالة لشعب أفغانستان عندما علقت طالبان أو ألغت القوانين التي كانت قائمة سابقاً، وأدخلت بدلاً منها تفسيرات ضيقة للشريعة، واستبدلت المسؤولين القضائيين والقانونيين بمرشحيها المفضّلين.

شكل غياب آليات مستقلة لتقديم الشكاوى عائقاً يحول دون تحقيق المساءلة بشأن الانتهاكات التمييزية التي ارتكبتها الشرطة. وفرض حظر استباقي على عدة مظاهرات تضامنية مع حقوق الفلسطينيين، وأثارت قضايا الاحتجاز الإداري ضد النشطاء المعنيين بالمناخ العديد من بواعت القلق بشأن حقوق الإنسان. وشهدت مراكز استقبال اللاجئين تصاعداً كبيراً في المداهمات ذات الدوافع السياسية والاعتداءات البدنية. وخلصت إحدى المحاكم إلى أن الحكومة انتهكت قانون حماية المناخ.

### التمييز المجحف

في مايو/أيار، أفادت وزارة الداخلية الاتحادية أن جرائم الكراهية خلال عام 2022 قد تصاعدت إلى مستوى لم يسبق له مثيل؛ إذ ارتكبت حوالي سبع جرائم كراهية معادية للسامية يومياً. وشملت هذه الزيادة في جرائم الكراهية الجرائم المرتكبة ضد طائفة الروما (33%)، والجرائم القائمة على الميول الجنسية (15%)، والعنصرية (14%)، وكراهية الأجانب (13%)، و"العداية ضد الأجانب" (9%)، وما زالت هذه الفئات الثلاث الأخيرة هي الأكثر شيوعاً على الإطلاق. ووفقاً للتقرير الذي قدمته "مجموعة الخبراء المستقلين المعنيين بالعداء للمسلمين" في يونيو/حزيران، فقد تفتشت العنصرية المعادية للمسلمين على نطاق واسع في المجتمع الألماني. وفي أعقاب الهجمات التي شنتها حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول، وما تلاها من القصف والغزو البري الإسرائيليّين لغزة، أشارت منظمات المجتمع المدني إلى تصاعد الهجمات المعادية للسامية ضد اليهود والمؤسسات اليهودية، فضلاً عن الهجمات العنصرية ضد المسلمين.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، انتهت دراسة قامت بها وكالة الحقوق الأساسية إلى أن ألمانيا هي واحدة من بلدين يتصدران بلدان الاتحاد الأوروبي من حيث حجم تعرض الأشخاص المنحدرين من أصول أفريقية إلى التمييز العرقي. وخلص مشروع بحثي تموله مؤسسة الأبحاث الألمانية إلى أن 33% من المشاركين يشعرون بأنهم تعرضوا للتمييز للمجحف أثناء تعاملاتهم مع الشرطة. وكانت الجماعات المهمشة بوجه خاص - مثل الأشخاص المصنفين بالانتماء إلى عرق معين، وأفراد مجتمع الميم، ومن لا مأوى لهم - هي الأكثر عرضة للتمييز والأقل ميلاً لتقديم الشكاوى.

وقرر مجلس أوروبا استخدام الإشراف المعزز فيما يخص الحكم في قضية *باسو ضد ألمانيا*، بشأن

- 1 Afghanistan: The Taliban's War on Women: The Crime against Humanity of Gender Persecution in Afghanistan, 25 May
- 2 Afghanistan: "Your sons are in the mountains": The collective punishment of civilians in Panjshir by the Taliban, 7 June
- 3 Pakistan: Halt mass detentions and deportations of "Afghan refugees", 10 November
- 4 Afghanistan: ICC justice should match victims' demands", 6 December

قصور التحقيقات في ادعاءات التصنيف العرقي. وظل غياب آليات فعالة ومستقلة للشكاوى، وبطاقات التعريف الإلزامية للأفراد الشرطة على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، يعوق التحقيقات الجارية بشأن ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة للشرطة.

### مجتمع الميم

في مارس/آذار، أقر البرلمان تعديلًا لقانون نفل الدم، يقضي بإلغاء الإقصاء القائم على التمييز للرجال المثليين ومزدوجي الميول الجنسية، والعاشرين جنسيًا، عن التبرع بالدم. وناقش البرلمان قانونًا جديدًا لتحديد هوية النوع الاجتماعي يمكن العاشرين جنسيًا ولا ثنائيي النوع الاجتماعي وثنائيي الجنس من الحصول على الاعتراف القانوني بنوعهم الاجتماعي من خلال إعلان بسيط في مكتب السجل المدني.

### العنف القائم على النوع الاجتماعي

تشير الأرقام التي قدمها مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في يوليو/تموز إلى أن عدد حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي التي سجلت عام 2022 يفوق نظيره في الأعوام الخمسة الماضية. وقعت النساء ضحايا للعنف على أيدي شركائهن بمعدل يزيد على 14 امرأة في الساعة الواحدة. في كل يوم تقريبًا، تعرضت امرأة لمحاولة قتل على يد شريك حالي أو سابق.

واعتبارًا من 1 أكتوبر/تشرين الأول، أدرجت الدوافع القائمة على النوع الاجتماعي أو الميول الجنسية بشكل صريح في نص قانون العقوبات كعوامل تقاوم جميع الجرائم.

### حرية التجمع

في مايو/أيار، عمدت السلطات المعنية بالتجمعات في برلين إلى فرض حظر استباقي شامل على تنظيم أي مظاهرات تضامنتًا مع حقوق الفلسطينيين بمناسبة إحياء الذكرى السنوية للكنية، مما يشكل انتهاكًا للحق في التجمع السلمي. فضلًا عن ذلك، شكلت قرارات قرارات الحظر انتهاكًا للحق في عدم التمييز باعتبارها تستند إلى صور نمطية مشيئة وعنصرية للأشخاص الذين يُعتدّون من العرب أو المسلمين. كما فرض، بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، حظر استباقي على عدة مظاهرات تضامنية مع الفلسطينيين، وناقلت وسائل الإعلام أنباء عن الاستخدام المفرط وغير الضروري للقوة من جانب الشرطة، والمئات من الاعتقالات، وتزايد التصنيف العرقي للأشخاص المحسوبين من العرب أو المسلمين في سياق تلك المظاهرات. وقيل انطلاق المعرض الدولي للسيارات في سبتمبر/أيلول، احتج ما لا يقل عن 27 من النشطاء المعنيين بالمناخ رهن الحبس الاحتياطي لمدة لا تتجاوز 30 يومًا بموجب المادة 17 من قانون مهام الشرطة البافارية التي تسمح للشرطة بأن تطلب احتجاز أي شخص في غياب أي أدلة ملموسة

للاشتباه في ضلوعه في جريمة ما أو تحريك دعوى جنائية.

ووردت عدة تقارير إعلامية عن الاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة أثناء عمليات حفظ الأمن خلال مظاهرات سلمية، بما في ذلك استخدام أساليب التقييد المؤلمة للإجبار على الامتثال باعتبارها وسيلة لتفريق النشطاء المعنيين بالمناخ الذين يقطعون الطرق.

وقام مكتب المدعي العام في ولايتين اتحاديتين بالتحقيق مع مجموعات نشطاء المناخ بموجب المادة 129 من قانون العقوبات بتهمة تشكيل تنظيم إجرامي. وشملت التحقيقات عمليات تفتيش مكثفة وتدابير للمراقبة، بما في ذلك حجب الاتصالات على هاتف صحفي، ومصادرة بيانات شخصية من مجموعات مؤيدة، مما يحدث أثرًا مثبطًا على التظاهر السلمي.

### حرية التعبير

بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، فرض عدد من القيود المختلفة على حرية التعبير، وخصوصًا ضد من يعربون عن تضامنهم مع الفلسطينيين. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، حظرت وزارة الداخلية الاتحادية استخدام العبارة "من النهر إلى البحر" باعتبارها شعارًا لخاص، مع أن هذا الشعار استخدم على مر التاريخ بدلالات مختلفة، واستخدمته مختلف الأطراف الفاعلة.

### الحق في معرفة الحقيقة، وتحقيق العدالة، والحصول على التعويض

في فبراير/شباط، أعرب سبعة من المقررين الخاصين للأمم المتحدة عن بالغ قلقهم بشأن ما زعم من "نقص التدابير التعويضية الفعالة الممنوحة" لشعبية أوفاهيريرو وناما في المستعمرة الألمانية السابقة "جنوب غرب أفريقيا" (ناميبيا الآن)، بما في ذلك عدم الاعتراف المطلق بالإبادة الجماعية المرتكبة "ضدهم أثناء حقبة الاستعمار بين عامي 1904 و1908".

### حقوق اللاجئين والمهاجرين

كان نحو 1.1 مليون شخص من أوكرانيا يقيمون في ألمانيا خلال العام، من بينهم نحو 900,000 لديهم تصاريح إقامة بموجب الأمر التوجيهي المتعلق بالحماية المؤقتة. وأطلقت ألمانيا في أكتوبر/تشرين الأول 2022 برنامجًا للسماح بدخول المواطنين الأفغان المعرضين للخطر لأسباب إنسانية، وكان الهدف الأصلي منه هو السماح بدخول 1,000 شخص كل شهر؛ ولكن حتى نهاية العام لم ينتقل إلى ألمانيا سوى 94 مواطنًا أفغانيًا. في شهد العام تصاعدًا كبيرًا، مقارنة بعام 2022، في المدهامات ذات الدوافع السياسية، والاعتداءات،

ورغم ما فرضته ألمانيا على نفسها من الالتزام بإنهاء الدعم المالي الدولي لمشاريع الوقود الأحفوري بحلول عام 2022، فقد وافقت المصارف الإنمائية المملوكة للدولة على التمويل الدولي لثلاثة مشاريع على الأقل خلال عام 2023.

## الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

في أبريل/نيسان، صادقت ألمانيا على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونتيجة لذلك، أصبح بإمكان الأفراد، اعتباراً من 20 يوليو/تموز، تقديم الشكاوى إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

## عمليات نقل الأسلحة غير المسؤولة

استحدثت الحكومة "تراخيص عامة" لتصدير أنواع معينة من العتاد العسكري والسلع ذات الاستخدام المزدوج. وحثت هذه التراخيص محل أسلوب البيت في كل حالة على حدة، ما أدى إلى تقليص الشفافية بشكل أكبر، واحتمال تسهيل التصدير غير المسؤول للأسلحة. وبالرغم من الأدلة المتنامية على ارتكاب الجيش الإسرائيلي لجرائم حرب في قطاع غزة المحتل، استمرت ألمانيا في منح تراخيص لتصدير العتاد العسكري إلى إسرائيل. كما أصدرت ألمانيا تراخيص توريد أسلحة تشكل خطراً كبيراً على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى السعودية والإمارات.

## الإمارات العربية المتحدة

### الإمارات العربية المتحدة

واصلت السلطات فرض قيود لا مبرر لها على الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي. وتفاقت الإمارات العربية المتحدة عن الوفاء بتعهداتها بشأن سياسات مكافحة تغير المناخ. وظن العمال الأجانب، الذين يعملون في الهواء الطلق، يفتقرون إلى الحماية الكافية من الحر الشديد في فصل الصيف. وما زالت السلطات تحتجز تعسفاً 26 سجناء الرأي، ومنعت، أو قيدت بشدة، اتصال بعض السجناء بعائلاتهم. وبدأت السلطات محاكمة جماعية جديدة شملت أكثر من 80 إماراتياً.

### خلفية

استضافت الإمارات، في فبراير/شباط، معرض ومؤتمر الدفاع الدولي، الذي جمع عدة دول، من

وأعمال التخريب، والهجمات على مراكز استقبال اللاجئين. وزعم أن معظم هذه الاعتداءات ارتكبتها مشتبته بهم من اليمين المتطرف. وظلت إجراءات لم شمل عائلات اللاجئين في ألمانيا تسير ببطء، مما اضطر الكثير من العائلات لأن تظل منفصلة منذ سنوات.

وكان لم يشمل عائلات الأفراد الذين يتمتعون بوضع الحماية الفرعية خاضعاً لنظام الحصص ولتقدير الإدارة.

## الحق في الخصوصية

في فبراير/شباط، حددت المحكمة الدستورية الاتحادية عتبات عالية لاستخدام التحليل الآلي للبيانات في عمليات الشرطة، إذ أفتت بأن ذلك يخل بحق الأفراد في اتخاذ قراراتهم بناء على الموافقة المستنيرة فيما يتعلق بمشاركة البيانات الشخصية مع الآخرين.

## مسؤولية الشركات

في 1 يناير/كانون الثاني، دخل حيز التنفيذ قانون التزامات العناية الواجبة للشركات في سلاسل التوريد، مما أنشأ التزامات ملزمة للمؤسسات باحترام حقوق الإنسان. ولم ينطبق القانون إلا على المؤسسات التي لا يقل عدد العاملين فيها عن 3,000 عامل، ومن المزمع توسيع نطاقه اعتباراً من عام 2024 ليشمل المؤسسات التي يبلغ عدد موظفيها 1,000 عامل. ولم ينشئ القانون أي مسؤولية مدنية عن الانتهاكات.

## الحقوق الجنسية والإنجابية

أنشئت في مارس/آذار لجنة لمناقشة "تقرير المصير الإنجابي والطب الإنجابي"، ولكن بالرغم مما دعت إليه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، لم تقترح أي تغييرات بهدف الإلغاء الكامل لتجريم الإجهاض، كي يصبح القانون متوافقاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية الجديدة لمنظمة الصحة العالمية.

## الحق في بيئة صحية

في يونيو/حزيران، وافق مجلس الوزراء على اقتراح تشريعي بتعديل القانون الاتحادي لحماية المناخ. ويقضي هذا التعديل بإلغاء الأهداف الملزمة فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات لكل قطاع اقتصادي، وضرورة اعتماد برامج للطوارئ إن لم يتم بلوغ تلك الأهداف. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أصدرت المحكمة الإدارية الإقليمية العليا في برلين - براندنبورغ حكماً يؤكد أن أهداف الانبعاثات في قطاعي النقل والبناء لم يتم تحقيقها في عام 2021 ولا في عام 2022.

بينها إسرائيل وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، لبيع أسلحة. وخلال الفترة من 30 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 12 ديسمبر/كانون الأول، استضافت الإمارات المؤتمر السنوي العالمي الثامن والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمعروف باسم "كوب 28"، في دبي. وعيّنت الإمارات رئيس شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، لرئاسة مؤتمر كوب 28، مما يمثل تضاربا للمصالح.

## حرية التعبير والتجمع

واصلت السلطات احتجاز ما لا يقل عن 26 من سجناء الرأي، لمجرد تعبيرهم عن معتقداتهم. وعلى مدار العام، نظمت دائرة القضاء في أبو ظبي حملة على وسائل التواصل الاجتماعي حملت شعار "حريتك تقف عند حدود القانون". ويفرض القانون الإماراتي عقوبة السجن وجوبا لمدة لا تقل عن 15 سنة على كل من "أضرّ بسمعة أو هبة رئيس الدولة"، كما يفرض عقوبة السجن المؤبد على الاشتراك في مظاهرة "بقصد... الإخلال بالأمن العام".

وفي أبريل/نيسان، قالت الحكومة الإماراتية إنه ستكون هناك "مساحات آمنة تتيح للجميع إسماع أصواتهم" خلال مؤتمر كوب 28، إلا أنها لم تتخذ أي خطوات لتعديل قوانينها وسياساتها القمعية. ولم تنشر أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ولا السلطات الإماراتية اتفاق الدولة المضيفة، وهو الإطار القانوني المنظم لمؤتمر كوب 28، مما جعل من المستحيل على النشطاء الحاضرين معرفة أشكال الحماية الموجودة للتحركات والتعليقات التي تتم في المنطقة الزرقاء، الخاضعة لإدارة الأمم المتحدة، بمجرد مغادرتهم هذه المنطقة<sup>1</sup> وفي داخل المنطقة الزرقاء، كانت القيود على المجتمع المدني مقيدة بشكل غير معتاد، بينما استمر، خارج المنطقة الزرقاء، سريان ما تفرضه الإمارات من أشكال الخطر والتجريم لأي معارضة، مما خلق مناخا من الترهيب<sup>2</sup>.

وفي مايو/أيار، حذرت النيابة العامة الاتحادية من أن أي شخص يستخدم "السب" أو "القذف" بحق العاملين في القطاع العام، وهي جريمة يعاقب عليها بالسجن بموجب قانون الجرائم والعقوبات الإماراتي، سوف يخضع للملاحقة القضائية.

## الحق في بيئة صحية

في يوليو/تموز، أعلنت الحكومة عن نسخة معدلة من مساهمتها المحددة وطنيا، التي تحسّن هدفها السابق لخفض الانبعاثات الكربونية. ومع ذلك، ظلت أعمال الإمارات وسياساتها متنافية مع تعهداتها المعلن بالإبقاء على التغير المناخي عند الحد المتفق عليه دوليا، وهو 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما

قبل الثورة الصناعية. فعلى سبيل المثال، أعلنت أدنوك، وهي واحدة من أكبر منتجي الهيدروكربونات في العالم، عن خطط للتوسع بقوة في إنتاجها من الوقود الأحفوري<sup>3</sup>. وظلت الإمارات معرّضة بشدة لتأثيرات تغير المناخ، بما في ذلك تزايد ندرة المياه والحرارة الشديدة. ووفقا لما ذكره الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ، التابع للأمم المتحدة، من المتوقع لدرجات حرارة البصيلة الرطبة القصوى (وهي مقياس للحرارة أوسع من درجة حرارة الهواء) أن تقارب أو تتجاوز عتبات القدرة البشرية على التكيف جسديا مع المناخ في الإقليم الفرعي الذي تنتمي إليه الإمارات.

## حقوق العمال

يشكّل غير المواطنين، ومعظمهم عمال، ما يزيد على 85% ممن يعيشون في الإمارات العربية المتحدة.

وبالرغم من ظروف الحر الشديد في فصل الصيف، استمرت الإمارات في تطبيق أكثر معايير السلامة تساهلا للعمل في الهواء الطلق في منطقة الخليج العربي. وظلت الحكومة الإماراتية تقصر إجراءاتها للحماية على حظر العمل البدني في الهواء الطلق لمدة ساعتين ونصف الساعة فقط يوميا خلال ذروة شهور الصيف الثلاثة، على الرغم من أن بيانات الطقس أظهرت أن العاملين في الهواء الطلق واجهوا أخطارا صحية كبيرة على مدى نصف العام على الأقل، ولفترات تزيد عن ساعتين ونصف الساعة يوميا.

واعتبارا من أكتوبر/تشرين الأول، ألزمت الإمارات جميع العمال في القطاع الخاص بدفع اشتراكات في نظام التأمين ضد التعطل عن العمل. ومن ثم، أصبح يحق لكثير من العمال الأجانب، الذين يشكلون الغالبية العظمى من القوى العاملة في القطاع الخاص، أن يحصلوا على إعانات البطالة. ومع ذلك، استبعد عمال المنازل من إعانات البطالة. ولم توفر الإمارات بعد الحماية المتمثلة في حد أدنى للأجور بالنسبة لعمال المنازل والقطاع الخاص.

## الاحتجاز التعسفي

بالرغم من أن 23 شخصا من بين 26 من سجناء الرأي الذين احتجزوا لمجرد ممارستهم لحقوقهم الإنسانية، قد أموا مدد أحكام السجن الصادرة ضدهم بحلول نهاية العام، ظلت السلطات تحتجزهم في السجن بموجب قانون يجيز الاحتجاز إلى أجل غير محدد لتقديم "المناصحة لمكافحة الفكر المتطرف".

وفي مايو/أيار، طلبت السلطات من الأردن اعتقال خلف عبد الرحمن الرميثي، وهو إماراتي يحمل الجنسية التركية، وترحيله إلى الإمارات. وكان خلف الرميثي، وهو أحد ضحايا المحاكمة الجماعية لقضية

وحكم عليها بالإعدام بتهمة حيازة مخدرات في عام 2022. وواصلت المحاكم فرض أحكام بالإعدام.

- 1 "عالمياً: التعهد بالسماح بـ"التجمع السلمي" في مؤتمر المناخ كوب 28 يسلط الضوء على افتقار دولة الإمارات للحريات"، 3 أغسطس/آب
- 2 "عالمياً: ماذا حدث في مؤتمر كوب 28؟ معلومات أساسية يجب معرفتها"، 14 ديسمبر/كانون الأول
- 3 "المناخ: خطط توسع شركة النفط الحكومية الإماراتية تثبت أن الرئيس التنفيذي غير مؤهل لقيادة مبادرات المناخ في كوب 28"، 13 فبراير/شباط
- 4 "الإمارات العربية المتحدة: ينبغي على السلطات أن تكفل سلامة الرجل الذي رُتل قسراً وتمنحه حقوق المحاكمة العادلة"، 18 مايو/أيار

## أوكرانيا

### أوكرانيا

واصلت القوات الروسية شن هجمات عشوائية، مما أسفر عن مقتل وإصابة آلاف المدنيين، وتدمير مرافق للبنية الأساسية، وسط ظهور أدلة على وقوع جرائم أخرى مؤتممة بموجب القانون الدولي الإنساني، واستمرار الانتفاص من الحق في حرية التعبير وحرية الدين في ظل قانون الأحكام العرفية. وتزايدت بشكل كبير حالات العنف الأسري المستجلة. وطرح مشروع قانون جديد بشأن الشركات المدنية شمل العلاقات بين أفراد من الجنس نفسه. وظلت الحرب تؤثر تأثيراً مدمراً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة بالنسبة للأطفال وكبار السن، وكذلك على البيئة. واستمرت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الأراضي التي تحتلها روسيا.

### خلفية

استمرت الحرب العدوانية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا، مما أسفر عن وفيات بين المدنيين، وعن تدمير مرافق للبنية الأساسية، فضلاً عن مستويات مرتفعة بشكل متواصل من النازحين داخلياً واللاجئين. فبطول نوفمبر/تشرين الثاني، سجّلت الأمم المتحدة وقوع 28,711 حالة وفاة وإصابة بين المدنيين منذ الغزو الروسي الشامل في فبراير/ شباط 2022، من بينها 10,058 حالة وفاة. ولم يحقق الهجوم الأوكراني المضاد سوى مكاسب ضئيلة من حيث السيطرة على أراضٍ، مما فتح الباب لتوقعات باستمرار حرب استنزاف لأمد طويل، كما

"الإمارات 94" التي شملت 94 متهماً في عامي 2012 و2013، يعيش منذ عقد في المنفى في تركيا، التي منحتة حق اللجوء والجنسية. وفي 7 مايو/أيار، سافر إلى الأردن للبحث عن مدرسة عربية لابنه، واعتقل لدى وصوله. وبعد 10 أيام، رحلته الأجهزة الأمنية الأردنية، بينما لم يكن قد صدر بعد حكم قضائي بشأن طلب الترحيل (انظر باب الأردن).<sup>4</sup> وقد سجن لدى وصوله، وكان لا يزال رهن الاحتجاز بحلول نهاية العام.

وفي 5 يونيو/حزيران، اعتقل ضباط من جهاز أمن الدولة منصور الأحمد، وهو أحد السجينين فقط اللذين أفرج عنهما في قضية الإمارات 94 في عام 2021. وقد ظل محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي في مكان مجهول إلى أن ظهر في المحكمة، في المحاكمة الجماعية الجديدة، يوم 7 ديسمبر/كانون الأول. وقد سبق له أن احتجز لنحو سنة ونصف السنة بعد انقضاء مدة الحكم الصادر ضده بالسجن، لتقدير "المناصحة" له، ولكن أفرج عنه بعدما سجّلت له السلطات مقطع فيديو غير منشور يتضمن "اعترافات".

وفي 7 ديسمبر/كانون الأول، أثناء انعقاد مؤتمر كوب 28، بدأت الإمارات محاكمة جماعية جديدة شملت 84 متهماً، وبينهم مدافعون عن حقوق الإنسان وسجناء رأي، بما في ذلك أحمد منصور ومحمد الركن، وهما مسجونان منذ سنوات بتهم "الإرهاب".

### التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

للعام السابع على التوالي، ظلت السلطات تحتجز أحمد منصور رهن الحبس الانفرادي المطول إلى أجل غير محدد، بدون ما يكفي من أدوات النظافة الشخصية، وبدون السماح له إلا بزيارتين إلى ثلاث زيارات سنوياً من أفراد العائلة المقربين، مما يتنافى مع الحظر المطلق المفروض على التعذيب بموجب القانون الدولي.

### حقوق المحتجزين

استمرت السلطات في حرمان السجناء في قضية الإمارات 94 من أي تواصل مع أفراد عائلاتهم الذين يعيشون في المنفى. واعتباراً من نهاية يونيو/حزيران، أوقفت السلطات إجراء جميع المكالمات مع أفراد العائلة، حتى الذين يقيمون داخل الإمارات، بالنسبة لما لا يقل عن 11 من السجناء في قضية الإمارات 94. كما فرضت السلطات قيوداً مشددة على اتصال سبعة سجناء لبنانيين بعائلاتهم في لبنان، وقصرت المكالمات، أحياناً، على دقيقتين.

### عقوبة الإعدام

في مارس/آذار، أصدرت الحكومة الإماراتية عقوفاً عن فداء كيوان، وهي عربية من مواطني إسرائيل،

أثار مخاوف بشأن استدامة الدعم العسكري من حلفاء أوكرانيا. واستمر الاقتصاد في الانكماش بصورة كبيرة، مع اعتماد متزايد على المنح والقروض الأجنبية. وفي يوليو/تموز، انسحبت روسيا من مبادرة نقل الحبوب عبر البحر الأسود، التي تهدف إلى ضمان استقرار أسعار المواد الغذائية، وتفاخي خطر المجاعة في البلدان ذات الدخل المنخفض. وفي 14 ديسمبر/كانون الأول، دخل مجلس أوروبا فتح مفاوضات مع أوكرانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

## انتهاكات القانون الدولي الإنساني الهجمات العشوائية

واصلت روسيا شنّ هجمات عشوائية على مناطق أهلة بالسكان، مما أسفر عن وقوع خسائر واسعة النطاق بين المدنيين. وفي بعض الحالات، كانت التعليقات الروسية الرسمية بشأن الضربات توحى بأنها استهدفت بشكل متعمّد على الأرجح. ففي 5 أكتوبر/تشرين الأول، قتل 59 شخصاً على الأقل في ضربة بصاروخ واحد على مقهى في قرية هروزا بمنطقة خاركيف، أثناء مراسم تأبين جندي أوكراني. وتحدث ممثل لروسيا في الأمم المتحدة عن الحاضرين في العزاء بوصفهم "متعاونين نازيين"، في إشارة لتبرير روسيا الرسمي لحربها العدوانية. واستهدفت مرافق البنية الأساسية المدنية بشكل منهجي، فيما يبدو. فخلال شهر الشتاء، سعت القوات الروسية إلى تدمير مزيد من مرافق البنية الأساسية للطاقة في أوكرانيا، في أسلوب يهدف إلى إلحاق أكبر قدر ممكن من المعاناة للمدنيين. وترافق انسحاب روسيا من مبادرة نقل الحبوب عبر البحر الأسود مع ضربات على مرافق أخرى حيوية للبنية الأساسية، بما في ذلك منشآت لتخزين وتصدير الحبوب في ميناء أوديسا وغيره من الموانئ.

## الذخائر العنقودية والألغام

استخدمت كل من القوات الروسية والأوكرانية ذخائر عنقودية، ولم تظهر أي منهما نية لإنهاء هذه الممارسة، بالرغم من الطبيعة العشوائية لهذه الأسلحة ومخاطرها المستديمة على السكان المدنيين. وعقب قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد أوكرانيا بذخائر عنقودية، ورد أن السلطات تعهدت بعدم استخدامها في المناطق المبنية، وتوثيق مواقعها تمهيداً لإزالة الألغام لاحقاً<sup>1</sup>. كما استخدمت على نطاق واسع ألغام أرضية مضادة للفراد وألغام مضادة للدبابات، مما أدى إلى تقديرات بأن أوكرانيا أصبحت أكثر دول العالم امتلاءً بالألغام.

## أسرى الحرب

دابّت روسيا بشكل مستمر على منع منظمات الإغاثة من مقابلة أسرى الحرب الأوكرانيين في الأراضي الأوكرانية التي تحتلها. وساد على نطاق واسع تعريض أولئك الأسرى للتعذيب وغيره من ضروب

المعاملة السيئة، بما في ذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، والإيهام بالإعدام، والضرب، والصق الكهربائي. وأحيل بعض أسرى الحرب الأوكرانيين للمحاكمة بزعم ارتكاب جرائم حرب، وسط مخاوف بأنهم لوحقوا قضائياً لمجرد مشاركتهم في الأعمال القتالية. فقد احتجز سجين الحرب مكسيم بوتكيفيتش، وهو من المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان في أوكرانيا، بمعزل عن العالم الخارجي في منطقة لوهانسك المحتلة، ثم حكم عليه بالسجن 13 سنة بتهمة ارتكاب جرائم حرب مزعومة لا يمكن أن يكون قد ارتكبها، ولكنه أرغم على "الاعتراف" بها في تسجيل مصوّر<sup>2</sup>. وقد اختفى قسرياً بعد جلسة استئناف في أحد محاكم موسكو، حيث ظهر من خلال رابط فيديو عبر الإنترنت<sup>3</sup>. تم أفادت الأنباء بأنه يقضي مدة الحكم الصادر ضده في منطقة لوهانسك، في أوائل ديسمبر/كانون الأول. وستسمح لمراقبين دوليين بزيارة أماكن احتجاز تديرها أوكرانيا، وستسمح لهم بإجراء مقابلات على انفراد مع سجناء حرب روس. وكان هناك انخفاض ملحوظ في عدد أبناء الإساءات لأولئك الأسرى. فوفقاً للأمم المتحدة، اشتكى 12 من أسرى الحرب الروس المحتجزين في أوكرانيا من التعذيب خلال التحقيقات وعمليات الإجلاء قبل وصولهم إلى الأماكن الرسمية للاحتجاز.

## حرية التعبير

استمر الانقاص من الحق في حرية التعبير، إلى جانب حقوق أخرى. وذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أنه بحلول يوليو/تموز، كانت إجراءات جنائية قد بدأت فيما يزيد عن 2,000 قضية بموجب المادة 2-436 من القانون الجنائي الأوكراني، التي تجرم "تبرير العدوان المسلح الذي شنته روسيا الاتحادية ضد أوكرانيا، أو الاعتراف به باعتباره عملاً مشروعاً، أو إنكاره، أو تمجيد المشاركين فيه". وأدى هذا القيد غير المتناسب على الحق في حرية التعبير إلى صدور 433 حكماً بالإدانة خلال الفترة من مارس/آذار 2022 حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2023، وفقاً لوسائل إعلام أوكرانية، وأسفر كثير من هذه الأحكام عن عقوبات غير سبالة للحرية. ومن الأمثلة على تلك التهمة وصف الحرب بأنها "نزاع أهلي داخلي". وفي أغسطس/آب، بدأت إجراءات جنائية بموجب المادة 2-436 ضد يوري شيلبارينكو، وهو زعيم حركة السلم الأوكرانية ومن مؤسسيها، كما إنه من دعاة الحق في الاعتراض على الخدمة العسكرية بدافع الضمير. وقد وجهت إليه تهمة "تبرير العدوان الروسي ضد أوكرانيا"، وتم تفتيش منزله، وفرض عليه حظر التجول ليلاً لحين المحاكمة.

## حرية الدين والمعتقد

تعرّضت الكنيسة الروسية الأرثوذكسية الأوكرانية (التي ظلت تتبعها الكنيسة للكنيسة الأرثوذكسية الروسية موضع خلاف) لاتهامات بصفة منتظمة من السلطات الحكومية بأنها ما زالت عميلة لروسيا في حربها العدوانية. وفي مارس/آذار، أخلت فساوسة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية ورجالها غير الكهنوتيين من دير بيتشريسك لفرار المملوك للدولة في كييف. وفي إبريل/نيسان، وضع رئيس الدير، المطران بافلو لبيد، رهن الإقامة الجبرية في منزله، ووجهت إليه تهمة ("انتهاك مبدأ المساواة بين المواطنين" استنادًا لأسباب عنصرية وعرقية ودينية وغيرها) بموجب المادة 2-436 والمادة 161 من القانون الجنائي. وواجه الرهبان الإخلاء من الدير ما لم ينضموا إلى كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية (التابعة للسلطات الدينية في أوكرانيا).

وفي أكتوبر/تشرين الأول، أقر البرلمان في قراءته الأولى مشروع قانون يحظر عمل المنظمات الدينية التابعة "لجماعات يقع مركز نفوذها في الدولة التي شنت عدوانًا مسلحًا ضد أوكرانيا".

## العنف ضد النساء والفتيات

أمدت جماعات لحقوق الإنسان وبيانات رسمية للشرطة بأن العنف الأسري بلغ أعلى مستوى مسجّل، بعد أن كان قد انخفض خلال الشهر الأولي للغزو الروسي الشامل، حسيما ورد. فقد سجّلت الشرطة 349,355 حالة عنف أسري خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مايو/أيار، بينما سجّلت 231,244 حالة خلال الفترة نفسها من عام 2022، و190,277 حالة خلال الشهر الخمسة الأولي من عام 2021. وكان أعلى عدد من قتل قد سجّل خلال إجراءات الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-19 في عام 2020.

## حقوق كبار السن

تضرر كبار السن من النزاع بشكل غير متناسب، حيث كانت معدلات القتلى والمصابين بينهم أعلى من أي مدينين آخرين. وعانى المشردون من ديارهم للحصول على سكن خاص بشكل مستقل. وعادة ما كان من غير الميسور جسديًا بالنسبة لكبار السن، وخاصة من لديهم إعاقات، الوصول إلى دور الإيواء المؤقتة. ووضع كثير من كبار السن في مؤسسات إسكان متخصصة أو في منشآت طبية، وكانوا يعانون من العزلة والفصل. ولم تكن العمليات القتالية هي السبب الوحيد في تشريد أولئك الأشخاص؛ حيث فرّ كثير من كبار السن من ديارهم بسبب أزمة الرعاية القائمة بحكم الواقع الفعلي في مجتمعاتهم المحلية، مع انتقال أفراد عائلاتهم إلى أماكن أخرى وعدم قدرة الخدمات الاجتماعية على تلبية الاحتياجات المتزايدة بسبب افتقارها إلى العدد الكافي من الموظفين.

## حقوق الطفل

أمدت بيانات الأمم المتحدة بأنه بحلول نوفمبر/تشرين الثاني، كان 569 طفلًا قد قتلوا وأصيب 1,229 طفلًا، على الأقل، منذ 24 فبراير/شباط 2022. ولم تتوفر بيانات موثوقة عن عدد الأطفال الأوكرانيين الذين نقلتهم سلطات الاحتلال الروسية بشكل غير مشروع إلى مناطق أخرى محتلة أو إلى روسيا، ولكن أعدادهم تقدر بالمئات وربما بالآلاف. ومن بين هؤلاء أطفال أيتام أو فقدوا الاتصال مع عائلاتهم، وأطفال كانوا في مؤسسات للأطفال، وأطفال سافروا بعيدًا عن ديارهم بموافقة الوالدين لأغراض الترفيه، ولكنهم واجهوا صعوبات في لم شملهم بعائلاتهم بعد أن فصل بينهم خط المواجهة المتغيّر. وفي 17 مارس/آذار، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرتين باعتقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ومفوضة حقوق الطفل لرئيس روسيا، ماريا ليفوفا، بزعم ارتكابهما جريمة الحرب المتمثلة في ترحيل ونقل أطفال بشكل غير مشروع من المناطق المحتلة إلى روسيا.<sup>4</sup>

وظلت الحرب المستمرة تؤثر على حصول الأطفال على التعليم، وخاصة التعليم حصرًا في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة. وكان تلاميذ المدارس التي لا توجد بها ملاجئ من القنابل والمدارس القريبة من خط المواجهة يتلقون تعليمهم عبر الإنترنت فقط. ووفرت مدارس أخرى خليطًا من التعليم عبر الإنترنت والتعليم حصرًا. وأدى التعليم عبر الإنترنت إلى جعل الطلاب معتمدين على الاتصال بالإنترنت، الذي لا يمكن الارتكان إليه في أحيان كثيرة بسبب انقطاع الكهرباء والافتقار إلى تقنيات المعلومات ذات الصلة، مما أدى إلى تزايد أعباء العمل على كاهل المعلمين، الذين كان يتعيّن عليهم أيضًا التكيف مع الصدمات المتصلة بالحرب بالنسبة لهم وللأطفال.

## حقوق أفراد مجتمع الميم

في مارس/آذار، نشر مشروع قانون بشأن تسجيل الشراكات المدنية، بما في ذلك للشركاء المثليين. وعلى الرغم من معارضة كثير من المنظمات الدينية، فقد حظي المشروع بدعم وزراء أساسيين. ومن شأن المشروع أن يتيح للشركاء المدنيين، بما في ذلك الشركاء المثليون، التمتع بنفس حقوق الملكية والميراث والحماية الاجتماعية شأنهم شأن الأزواج. ولن يتم إلغاء الحظر المفروض حاليًا على تبني الأطفال من جانب الشركاء المثليين.

## الحق في بيئة صحية

تسبب العدوان الروسي المستمر في أضرار بالغة للبيئة، بما في ذلك تلوث الهواء والمياه والأراضي، وتدهور طبيعتها، وكذلك تفويض آفاق العمل المناخي وطنيًّا وعلى مستوى الأطراف المتعددة. وكانت مرافق البنية الأساسية لتصريف النفايات

مثقلة بالطعام والنفايات الخطرة. وأفادت الأمم المتحدة بأنه خلال الفترة من فبراير/شباط 2022 إلى مارس/آذار 2023، كانت هناك أكثر من 1,800 ضرراً من أضرار الحرب، التي ربما تسببت في أضرار للبيئة.

وفي 6 يونيو/حزيران، دُمِر سد كاخوكفا في منطقة خرسون، فيما بدأ أنه عمل عسكري متعمد، يُعتقد على نطاق واسع أن القوات الروسية قد نفذته. وأدى ذلك إلى غمر أراضٍ، تُقدر بمئات الكيلومترات المربعة، بمياه الفيضانات، بينما جفّ خزان السد وجفّت أراضٍ رطبة، تُقدر بالآلاف الكيلومترات المربعة. وشرد آلاف الأشخاص من ديارهم، واعتُبر العشرات في عداد المفقودين أو المفقودين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، ولم تعرف الخسائر في الضفة اليسرى التي تسيطر عليها روسيا، وربما تكون قد زادت كثيراً عن العدد الفعلي للقتلى. ورفضت سلطات الاحتلال الروسية مساعدات إنسانية من الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف ذات المصلحة، وتفاعت عن القيام بعمليات إجلاء منظمة أو تقديم الدعم الإنساني الضروري للمدنيين، كما أعاق عمل المتطوعين، بينما واصلت القوات الروسية شن هجمات عشوائية على الضفة اليمنى، الخاضعة لسيطرة أوكرانيا، أثناء العمليات المستمرة لإجلاء المدنيين.<sup>5</sup> وتسبب هذا الدتتياك في أضرار بالغة للتنوع الحيوي في المنطقة، وأدى إلى تلوث كيميائي وتلوث بالنفايات، بما في ذلك تسرب مئات الأطنان من زيوت التلات، وهو الأمر الذي يتوقع أن يتسبب في عواقب بيئية طويلة المدى خارج الحدود الأوكرانية. كما تأثرت إمدادات المياه لنحو مليون شخص.

## الأراضي التي تحتلها روسيا

تصاعدت حملة القمع على الحقوق والحريات داخل الأراضي التي تحتلها روسيا. وبحلول سبتمبر/أيلول، كان الذين ليست لديهم جوازات سفر لا يستطيعون دخول الأراضي المحتلة إلا من خارج روسيا عبر مطار شيرميتيوفو في موسكو. واضطر أشخاص إلى الانتظار حوالي 24 ساعة لإتمام إجراءات التحقق، دون توفر الطعام ومرافق النظافة الشخصية، كما خضعوا لعمليات تفتيش تتسم بالتطفل. وللإستجواب عما إذا كانوا يؤيدون "العملية العسكرية الخاصة" التي تشنتها روسيا ضد أوكرانيا.

## الحرمان التعسفي من الجنسية

أجبرت سلطات الاحتلال السكان على نيل جوازات سفر روسية أو الحرمان من الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، والدعم الإنساني والاجتماعي، والتوظيف، والحق في حرية التنقل.

## حرية التعبير

تزايد قمع الحق في حرية التعبير. وكانت أي بادرة على عدم الولاء لروسيا، بما في ذلك حيازة أي محتوى يتصل بأوكرانيا على الأجهزة الإلكترونية الشخصية، من قبيل تبادل رسائل مع أفراد العائلة

في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في أوكرانيا، تخضع للمراقبة والمعاقبة، بما في ذلك من خلال الاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، وسوء المعاملة، والتهديد بالترحيل. وتعرض ممثلو السلطات المحلية الأوكرانية للترهيب لإجبارهم على حضور تجمعات عامة تؤيد الاحتلال، وذلك من خلال العنف والتهديدات ضد أقاربهم.

## عمليات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري

سجّلت السلطات الأوكرانية رسمياً أكثر من 20,000 مدني في عداد المفقودين بسبب الحرب وبسبب "ظروف خاصة" أخرى متصلة بالحرب. وكان عديد من المدنيين، الذين أُبلغ عنهم أول الأمر بأنهم مفقودين قد ثبت لاحقاً أنهم محتجزون تعسفاً على أيدي القوات الروسية في الأراضي المحتلة، بسبب تأييدهم لأوكرانيا، أو بزعم انتمائهم إلى السلطات الأوكرانية أو قواتها المسلحة، أو رفضهم التعاون مع إدارات الاحتلال. واحتجز كثيرون منهم بمعزل عن العالم الخارجي، رهن احتجاز لم يتم الإقرار به في كثير من الأحيان، داخل الأراضي المحتلة أو في روسيا، وهو أسلوب يُعد بمثابة اختفاء قسري.

## التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

كان من بين الأشكال الأكثر شيوعاً فيما ورد من أبناء التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة ضد المحتجزين في الأراضي المحتلة: الضرب، والحرمان من النوم، وعدم كفاية ما يُقدم من الماء والغذاء، والإبقاء لفترات طويلة في أوضاع مؤلمة، والحرمان من الرعاية الصحية الكافية ومرافق النظافة الشخصية.

## الحق في التعليم

أجبرت جميع المدارس المحلية في الأراضي التي تحتلها روسيا على تدريس المناهج الروسية. وكان الحضور في المدارس محفوظاً بالمخاطر، حيث هدد الآباء بفصل أطفالهم عن عائلاتهم إذا لم يحضروا إلى المدرسة أو إذا ضبط على الأجهزة الإلكترونية استخدام منصات الإنترنت للحصول على المناهج المدرسية الأوكرانية.<sup>6</sup> وفي سبتمبر/أيلول، صدر كتاب دراسي جديد في مادة التاريخ يمثل محاولة صارخة لتلقين تلاميذ المدارس بصورة غير قانونية، مما يُعد انتهاكاً لحق الأطفال في الحصول على تعليم ملائم وجيد.<sup>7</sup> وأجبر الآباء والتلاميذ على حضور ندوات دعائية في المدارس، وعلى كتابة رسائل تأييد لأفراد القوات الروسية.

## المحاكمات الجائرة

مثل أشخاص اعتقلوا في الأراضي التي تحتلها روسيا في جلسات أمام محاكم غير معترف بها، وعرضوا لانتهاكات حقوقهم في نيل محاكمة عادلة بأشكال أخرى. وشاع حرمان الأشخاص من الاستعانة بمحاميين من اختيارهم، وخاصة في القضايا ذات الدوافع السياسية. وكان الأقارب يُحرمون من تلقي أخبار عن ذويهم المحتجزين، وكثيراً ما تعيّن عليهم الاعتماد على محامين محليين، ودفع رسوم باهظة لهم، من أجل زيارة منشآت الاحتجاز للحصول على معلومات عن المحتجزين. وشاع أسلوب استخدام

الأوكرانية التي تحتلها روسيا بصورة غير قانونية"، 1 سبتمبر/ أيلول

8 "Russian Federation/Ukraine: Further information: Human rights lawyer disbarred in Crimea: Lilia Hemedzhy", 24 April

## إيران

### جمهورية إيران الإسلامية

في أعقاب انتفاضة " المرأة الحياة الحرة "، شددت السلطات قمعها للحق في حرية التعبير، أو تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي، وكثفت قمعها للنساء والفتيات اللواتي يتحدّين قوانين الحجاب الإلزامي. وسحقت قوات الأمن الاحتجاجات باستخدام القوة غير المشروعة وعمليات الاعتقال الجماعي، وأخضع الآلاف للاستجواب والاحتجاز التعسفي والملاحقة القضائية الجائرة والسجن بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، وانتشرت على نطاق واسع، وبشكل ممنهج، حالات الاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وتعرضت النساء والفتيات، وكذلك أفراد مجتمع الميم، وأفراد الأقليات العرقية والدينية للتمييز المجحف والعنف، بشكل ممنهج. وفرضت وتنفّذت عقوبات قاسية ولإلإنسانية، مثل الجلد. وزاد استخدام عقوبة الإعدام كأداة للقمع السياسي، وارتفع عدد عمليات الإعدام. وظلت المحاكمات جائرة بشكل ممنهج. وساد الإفلات الممنهج من العقاب على الجرائم ضد الإنسانية السابقة والحالية المتعلقة بالمذابح التي وقعت في السجون في عام 1988، وغيرها من الجرائم المؤتممة بموجب القانون الدولي.

### خلفية

في مارس/آذار، جدد مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة تكليف المقرر الخاص المعني بإيران. وكان المقرر، في تقريره لشهر فبراير/شباط، قد أشار إلى " احتمال ارتكاب جرائم دولية، لا سيما جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القتل والسجن والاختفاء القسري والتعذيب والاعتصاب والعنف الجنسي والاضطهاد " خلال انتفاضة " المرأة الحياة الحرة " في عام 2022.

ومنعت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في إيران، التابعة للأمم المتحدة، وغيرها من خبراء الأمم المتحدة ومراقبي حقوق الإنسان الدوليين المستقلين، من دخول إيران.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، دعت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع بشأن إيران، السلطات إلى تعديل أو إلغاء قوانين الحجاب

المحامين المعيّنين من المحكمة، والذين لم يتصرفوا بما فيه مصلحة موكلهم الفضلى. وكان القضاة يقبلون أدلة لا يمكن الاعتماد بها، بما في ذلك " اعترافات " منتزعة بالإكراه، عند إدانة أشخاص بتهم ذات دوافع سياسية. وتقل عديد من الأفراد، بعد إدانتهم، بشكل غير مشروع إلى روسيا لقضاء مدد الأحكام الصادرة ضدهم. ولم تتوفر أي معلومات عن مكانهم طيلة أشهر أثناء نقلهم، وكثيراً ما كان مستقرهم النهائي في أماكن نائية.

### القرم

استهدفت أراضي شبه جزيرة القرم المحتلة بشكل منتظم بضربات أوكرانية ضد ما زعم أنها أهداف عسكرية. ففي يوليو/تموز، أدى انفجار إلى تدمير الجسر الذي يربط القرم بروسيا، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة طفل، حسيما ورد. وواصلت سلطات الاحتلال قمع الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. وكان ممثلو جماعة تثار القرم، وأفراد الأقليات الدينية، والأشخاص الذين يعارضون الحرب، يتعرضون للفصل من العمل، ولغرامات، وعمليات تفتيش للمنازل بشكل متكرر ومتطفل ومدمر عن عمد، فضلاً عن الاعتقال التعسفي، والسجن. واستمر اضطهاد المحامين المدافعين عن حقوق الإنسان، ففي أبريل/نيسان، سُطبت ليليا قميحي مرة أخرى من نقابة المحامين، انتقاماً منها لدفاعها عن أفراد من تثار القرم.<sup>8</sup>

1 Ukraine: US transfer of cluster munitions to Ukraine " undermines international efforts to safeguard civilians from indiscriminate weapons", 7 July

2 Ukraine: Russia's reprisals against prominent Ukrainian human rights defender who joined the Armed Forces of Ukraine", 17 August

3 Russian Federation: Authorities must disclose whereabouts of Maksym Butkevych following enforced disappearance", 7 November

4 Russia: ICC's arrest warrant against Putin a step towards justice for victims of war crimes in Ukraine", 17 March

5 Ukraine: 'Callous disregard for human life' of Russian forces' response to Kakhovka dam destruction compounded by its disastrous effects upstream", 15 June

6 Ukraine/Russia: Children's futures under attack as Russian aggression in Ukraine continues to restrict schooling", 11 December

7 أوكرانيا/روسيا: كتاب دراسي جديد في مادة التاريخ يُعد محاولة صارخة لتلقين تلاميذ المدارس في روسيا والأراضي

الإلزامي وحل شرطة الآداب. كما عبرت عن قلقها بشأن الإفلات من العقاب على نمط القوة المميّنة التي استخدمت خلال الاحتجاجات السلمية بمعظمها، ودعت السلطات إلى إجراء تحقيقات مبادئة ومستقلة في عمليات القتل والتعذيب، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال الاحتجاجات المتعاقبة، وذلك لضمان تقديم مذكرتها إلى العدالة وتعرض الضحايا.

وفي مايو/أيار، أفرج عن المواطن البلجيكي أوليفييه فاندكاستيل الذي سجن ظلماً وسمح له بمغادرة إيران بموجب اتفاق بين بلجيكا وإيران سمح بالإفراج المبكر عن ضابط المخابرات الإيراني، أسد الله أسدي، وعودته إلى إيران، بعد أن كان يقضي حكماً بالسجن 20 عاماً في بلجيكا فيما يتعلق بتفجير استهدف معارضين إيرانيين في فرنسا وأحبط قبل تنفيذه. وساهم الاتفاق في الإفلات المستمر من العقاب على ارتكاب جريمة احتجاز رهائن وغيرها من الجرائم المؤتممة بموجب القانون الدولي على أيدي السلطات الإيرانية (انظر باب بلجيكا، غير متوفر في هذه النسخة العربية).<sup>1</sup>

واستمرت إيران في تقديم دعم عسكري للقوات الحكومية في النزاع المسلح في سوريا (انظر باب سوريا).

وواصلت إيران تزويد روسيا بطائرات مُسيّرة استخدمت في استهداف وتدمير البنية الأساسية المدنية في أوكرانيا، كما نقلت إلى روسيا التقنية وخبرة التصنيع للسماح لها بصنع الطائرات المُسيّرة نفسها.

ونفت إيران ضلوعها أو علمها المسبق بهجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول، الذي شنته حركة حماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى على إسرائيل.

## حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها وحرية التّجمع

مارست السلطات الرقابة على وسائل الإعلام، والتشويش على محطات تلفزيونية فضائية، واستمرت في حجب و/أو حجب أجزاء من محتوى تطبيقات للهاتف المحمول ومنصات للتواصل الاجتماعي، بما في ذلك فيسبوك، وتوغل بلاي، وإنستغرام، وسيفنال، وتلغرام، وواتساب، وX (تويتر سابقاً)، ويوتيوب.

وظلّ مشروع قانون حماية مستخدمي الإنترنت، الذي من شأنه أن ينتهك الحق في الخصوصية ويزيد من تقييد الحريات على الإنترنت وإمكانية الاتصال بالشبكة العالمية قيد النظر أمام البرلمان. وعُطلت شبكات الإنترنت والهاتف المحمول خلال الاحتجاجات، وقبيل احتجاجات متوقعة. ولجأت السلطات إلى أساليب قمعية لمنع الاحتجاجات الحاشدة، بينما سحقّت قوات الأمن الاحتجاجات المحلية الأصغر مستخدمة القوة غير المشروعة والاعتقالات الجماعية.

وفي مايو/أيار، استخدمت قوات الأمن القوة غير المشروعة ضد قرويين يحتجون على هدم بيت في قرية عوجاج بإقليم هرمغان، مما أدى إلى وقوع إصابات بينهم.

وخلال الذكرى السنوية لانتفاضة "المرأة الحياة الحرة" التي حلت في سبتمبر/أيلول، وقبيل موعد حلولها، قمعت السلطات الاحتجاجات وأنشطة إحياء الذكرى بعدة أساليب شملت الاعتقال التعسفي لأقارب الضحايا، وإرغام آلاف من طلاب الجامعات على توقيع تعهدات بعدم التظاهر.<sup>2</sup>

وبلغت الاعتداءات على الاحتجاجات الأسبوعية أيام الجمعة، في مدينة زاهدان بمحافظة سيستان وبلوشستان، ذروتها يوم 20 أكتوبر/تشرين الأول، حيث استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع، وطلقات الخرطوش، ومدافع المياه بشكل غير مشروع ضد آلاف المحتجين والمصلين، بما في ذلك الأطفال، ونفذت اعتقالات جماعية تعسفية.<sup>3</sup>

وتعرض آلاف الأشخاص، من بينهم أطفال، للاعتقال بأشكال مسيئة، وللاحتجاز التعسفي، والملاحقة القضائية الجائرة، والوقف أو الفصل من التعليم أو العمل، لممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية. وكان من بين الضحايا محتجون، ونساء، خلغن غطاء الرأس الإلزامي علناً، وصحفيون، وممثلون، وموسيقيون، وكتّاب، وأكاديميون، وطلاب جامعيين، وأفراد من مجتمع الميم، ومدافعون عن حقوق الإنسان من بينهم نشطاء معنيون بحقوق المرأة، ومناضلون ضد عقوبة الإعدام، ومحامون، واعتلات تسعى لمعرفة الحقيقة وتحقيق العدالة لضحايا عمليات القتل غير المشروع. وواصلت السلطات حظر الأحزاب السياسية المستقلة، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات العمالية، وأخضعت العمال والنشطاء المعنيين بحقوق العمال لإجراءات انتقامية لقيامهم بالإضراب وعقد تجمعات سلمية، بما ذلك في يوم العمال العالمي.

## الاحتجاز التعسفي والمحاكمات الجائرة

كانت المحاكمات جائرة بشكل ممنهج، مما أسفر عن احتجاز آلاف الأشخاص تعسفيًا. وكان من بين أشكال الانتهاكات الممنهجة للإجراءات الواجبة: الحرمان من الحق في الاستعانة بمحام من وقت الاعتقال، وقبول "اعتراقات" شابهة التعذيب كأدلة، والمحاكمات بإجراءات موجزة، مما أدى إلى أحكام بالسجن، وكذلك أحكام بالجلد والإعدام. وأدت السلطة القضائية دورًا جوهريًا في ترسيخ الإفلات من العقاب على عمليات التعذيب والاختفاء القسري، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، حيث إنها افتقرت إلى الاستقلالية وضمت بين كبار مسؤوليها أفرادًا ينبغي التحقيق معهم بشأن جرائم مؤتممة بموجب القانون الدولي.

## التمييز المُجحف والعنف ضد النساء والفتيات

واصلت السلطات معاملة النساء كمواطنات من الدرجة الثانية فيما يتعلق بأمور شتى، من بينها الزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، والتوظيف، والميراث، والمناصب السياسية.

وظلت السن القانونية لزواج الفتيات 13 عاماً، ويمكن للآباء الحصول على إذن قضائي لتزويج بناتهم قسراً في سن أصغر.

وشددت السلطات حملتها القمعية في شتى

أنحاء البلاد على النساء والفتيات اللاتي يتحدین

ارتداء الحجاب الإلزامي، ووظيقت سياسات تنتهك

بشدة حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

والمدينة والسياسية، وتقيّد حريتهن في التنقل.<sup>5</sup>

وكان من بين السياسات العقابية: إرسال تحذيرات

في رسائل نصية إلى أكثر من مليون امرأة تهدهن

بمصادرة مركباتهن؛ وتعطيل سيارات نساء، وحرمان

نساء من العمل، وأو التعليم، وأو الرعاية الصحية،

وأو الخدمات المصرفية وأو وسائل النقل العام؛

وإجالة نساء إلى القضاء، الذي فرض عقوبات

بالسجن، وغرامات، وعقوبات مهينة، مثل غسل

جثث الموتى. ووفقاً للبيانات الرسمية، أُغلق قسراً

ما يزيد عن 1,800 مؤسسة تجارية لعدم الالتزام

بفرض الحجاب الإلزامي.

وعادت ممارسات ضبط "الأداب"، مما أسفر عن

تكثيف المضايقات والعنف ضد النساء والفتيات في

الأماكن العامة.

وفي ديسمبر/كانون الأول، تدخلت مجلس

تشخيص مصلحة النظام من أجل الموافقة على

مشروع القانون القمعي بشأن دعم الأسرة من خلال

تعزيز ثقافة العفة والحجاب، وأحاله إلى مجلس

صيانة الدستور لموافقته النهائية، فأعاد مجلس

صيانة الدستور مشروع القانون إلى البرلمان مرة

أخرى لإجراء تعديلات إضافية عليه. وبفضي

المشروع بالسجن مدة تصل إلى 10 سنوات لكل من

يتحدى ارتداء الحجاب الإلزامي، ويجزّم الجهات غير

الرسمية، بما في ذلك الأعمال التجارية، التي ترفض

الحجاب الإلزامي

وفي 28 أكتوبر/تشرين الأول، توفيت أرميتا

غراوند، البالغة من العمر 16 عاماً، بعد غيبوبة

استمرت 28 يوماً، وسط أنباء بأن أحد أفراد إنقاذ

قوانين الحجاب الإلزامي اعتدى عليها. واعتقلت

السلطات صحفياً يتقصى الحادث، ووزعت مقاطع

فيديو دعائية تتنصل فيها من المسؤولية، وأخضعت

من حضوراً مراسم تأييدها للتحجّج التعسفي، وأو

الضرب، وأو لأشكال أخرى من المضايقات.

وفي الفترة بين يناير/كانون الثاني وأبريل/نيسان،

أصيبت آلاف من تلميذات المدارس بالتسمم

وتلقين العلاج في المستشفيات، نتيجة هجمات

كيمياوية منعمّدة استهدفت مدارس البنات بشتى

أنحاء البلاد، فيما يبدو أنه حملة منسّقة لمعاينة

تلميذات المدارس على خلع الحجاب خلال انتفاضة

2022. وأخضعت السلطات بعض الأهالي والتلاميذ

والمدرسين والصحفيين وغيرهم للعنف والترهيب

وسعت السلطات إلى المزيد من تقيوض

استقلال نقابة المحامين الإيرانيين، من خلال

تغييرات تشريعية وإجراءات قمعية أخرى.

وساد الإفلات من العقاب على الممارسة

المستمرة لاحتجاز أفراد من الأجانب ومزدوجي

الجنسية، بشكل تعسفي، لاستخدامهم كورقة

ضغط، ما شكّل في بعض الحالات جريمة احتجاز

رهائن.

ودخل احتجاز المعارضين مهدي كروي، ومير

حسين موسوي، وزهرة رهنورد رهن الإقامة الجبرية

التعسفية عامه الثالث عشر.

## عمليات الاختفاء، القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

دأبت السلطات على إخضاع المحتجزين للاختفاء

القسري والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، وكثيراً

ما جرى ذلك في منشآت تسيطر عليها وزارة

المخابرات، والحرس الثوري، وهيئات مختلفة من

الشرطة الإيرانية.<sup>4</sup>

وتفشى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة

السيئة على نطاق واسع وبصورة منهجية، بما في

ذلك الضرب، والجلد، والصعق بالكهرباء، والإعدامات

الهمجية، والحرمان من الطعام والماء، والحبس

الانفرادي لفترات طويلة. وبيّت قنوات التلفزيون

الحكومية "اعتراقات" يشوبها التعذيب.

وتعرّض سجناء للاحتجاز في ظروف قاسية

ولاد إنسانية، بما في ذلك الاكتظاظ الشديد،

والظروف غير الصحية، وسوء التهوية، وتفشى

العثران والحشرات، ونقص أو غياب الأسرة، ومرافق

الصرف الصحي واللاغتسال.

وحرّم مسؤولو السجون وسلطات الادعاء

السجناء، عمدًا في أحيان كثيرة، من الرعاية الصحية

الكافية، بما في ذلك في حالات الإصابة المرتبطة

بالتعذيب. ووقعت حالات وفاة مريبة في الحجز،

وزرت بشأنها أنباء موثوقة بخصوص التعذيب وغيره

من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الضرب

والحرمان من الرعاية الصحية، دون أن تتصدى لها

السلطات ودون أن يعاقب المسؤولون عنها. ومن

بين من توفوا في ظروف مريبة إبراهيم ريجي

وجواد روجي اللذان احتجزا فيما يتصل بانتفاضة عام

2022.

وأبقى قانون العقوبات الإسلامي على عقوبات

تعد من قبيل التعذيب وغيره من ضروب المعاملة

السيئة، من بينها الجلد، والإعماء، والبنز، والصلب،

والرجم.

وأصدرت المحاكم ما لا يقل عن 188 حكمًا بالجلد،

وتنفّذ تسعة منها على الأقل؛ ونفّذ كما بتراً؛

وأيدت المحكمة العليا حكم إعماء واحد، وفقاً لمركز

عبد الرحمن برومند لحقوق الإنسان في إيران.

والاعتقال التعسفي، لانتقادهم تقاعس السلطات عن وقف الهجمات وسعيهم إلى إظهار الحقيقة والمحاسبة.

وفي أبريل/نيسان، أمر البرلمان العامة لمشروع قانون الوقاية من الإضرار بالنساء وتحسين أمنهن في مواجهة سوء السلوك. وأحيلت بعض بنود المشروع إلى اللجان البرلمانية المعنية للمزيد من الدراسة. وكان المشروع قد قدم إلى البرلمان قبل أكثر من 10 سنوات للتصدي للعنف ضد المرأة، لكن النص خُفِّفَ لحدف أي ذكر " للعنف ". ولم يتضمن المشروع تعريف العنف الأسري كجريمة، وتجريم الاغتصاب في إطار الزواج، وزواج الأطفال، ولم يكفل فرض عقوبات متناسبة على الرجال الذين يقتلون زوجاتهم أو بناتهم.

وتقاعست السلطات عن توفير الرعاية الصحية الكافية الخاصة بالبنوع الاجتماعي للسجينات.

## التمييز المُجحف الأقليات العرقية

تعرّض أفراد الأقليات العرقية، بما في ذلك عرب الأهواز، والتركمان الأذربيجانيون، والبلوشيون، والأكراد، والتركمان لتمييز مُجحف واسع النطاق يحذ من سبل حصولهم على التعليم، والعمل، والسكن الملائم، والمناصب السياسية. وأدى استمرار تدني الاستثمار في المناطق التي تقطنها الأقليات إلى تفاقم الفقر والتهميش.

وظلت الفارسية هي اللغة الوحيدة المستخدمة في التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية، برغم الدعوات المتكررة إلى التنوع اللغوي.

وقتلت قوات الأمن بشكل غير مشروع، مع إفلاتها من العقاب، عشرات من الأكراد العزل الذين يعملون في نقل البضائع عبر الحدود بين منطقتي كردستان في إيران والعراق (ويطلق عليهم اسم كولير)، وكذلك من ناقلي البضائع البلوشيين (ويطلق عليهم اسم سوختير) في محافظة سيستان وبلوشستان.

## الأقليات الدينية

عانى أفراد الأقليات الدينية، بما في ذلك البهائيون، والمسيحيون، وجماعة دراويش غنايادي، واليهود، والمسلمون السنة، واليارسان، من التمييز المُجحف في القانون والممارسة الفعلية، بما في ذلك في الحصول على التعليم، والعمل، وتبتي الأطفال، والمناصب السياسية، وأماكن العبادة. وتعرّض مئات للاحتجاز التعسفي، والملاحقة القضائية الجائرة، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة بسبب اعتناقهم أو ممارستهم لعقائدهم.

وكان الأشخاص الذين ولدوا لآباء مُتصنفين لدى السلطات على أنهم مسلمون عرضة لخطر الاحتجاز التعسفي، أو التعذيب، أو عقوبة الإعدام بتهمة "الردة" إذا اعتنقوا ديناً آخر أو معتقدات إلهادية.

وتعرّض أفراد الأقلية البهائية لانتهاكات منهجية واسعة النطاق، من بينها الحرمان من التعليم العالي، والإغلاق القسري لأعمالهم التجارية أو صادرة ممتلكاتهم، فضلاً عن عمليات الاحتجاز الجماعية التعسفية. ومنعت السلطات دفن البهائيين في مقبرة استخدمها لعقود في طهران، ودفنت بعض الموتى البهائيين قسرًا، دون علم عائلاتهم مسبقًا. وفي انتهاك لشعائر الدفن البهائية، في مقابر خاوران الجماعية القريبة حيث يُعتقد أن رفات ضحايا مذابح السجون التي وقعت عام 1988 قد دفنت.

وداهمت السلطات كنائس مقامة داخل منازل وأخضعت المتحولين إلى المسيحية للاعتقال التعسفي ولعقوبات مثل السجن و"النفي" الداخلي.

## أفراد مجتمع الميم

عانى أفراد مجتمع الميم من التمييز الممنهج والعنف. واستمر تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي، ومعاقبة أطرافها بعقوبات تتراوح بين الجلد والإعدام.

واستمر شيوع "وسائل العلاج التحولي" التي أقرتها الدولة، وترفض إلى مستوى التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك للأطفال. وكان العلاج الهرموني والخضوع لإجراءات جراحية، من بينها التعقيم، إلزاميًا للاعتراف بالبنوع الاجتماعي قانونيًا.

وكان الأفراد غير المطابقين للتصنيف العرقي للبنوع الاجتماعي عرضة لخطر التجريم والحرمان من سبل الحصول على التعليم والتوظيف.

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

تعرّض الأفغان في إيران، الذين يُقدّر عددهم بحوالي 5 ملايين شخص، للتمييز المُجحف على نطاق واسع بأشكال شتى، من بينها عقوبات تعترض سبل حصولهم على التعليم، والسكن، والتوظيف، والرعاية الصحية، والخدمات المصرفية، كما تقيّد حريتهم في التنقل.

وتندد الإعلام الرسمي وبعض المسؤولين بطالبي اللجوء الأفغان، مُوجِّحين بذلك خطاب الكراهية وجرائم الكراهية ضد الأفغان في إيران. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت السلطات أن عملية إعادة المهاجرين الأفغان "غير القانونيين" إلى بلدهم بدأت في أغسطس/آب، وأن 450,000 شخص عادوا "طوعًا" إلى أفغانستان منذ ذلك الحين.

## عقوبة الإعدام

زادت عمليات الإعدام مقارنة بعام 2022 وتضاعف تقريبًا عدد حالات الإعدام المتصلة بالمخدرات. وفقرت عقوبة الإعدام بعد محاكمات فادحة الجور وعقابًا على جرائم لا تفي بمعيار "الجرائم الأخطر

خطورة" المنطوية على القتل العمد. ومن بين هذه الجرائم تهريب المخدرات، والفساد المالي، والتخريب، وجرائم متهمه الصياغة مثل "محاربة الله"، و"الإفساد في الأرض". كما جرى تطبيق عقوبة الإعدام كذلك على أفعال تحميها الحقوق في الخصوصية وحرية التعبير، أو الدين، أو الاعتقاد، مثل "إهانة النبي"، وشرب الكحول، والعلاقات الجنسية المثلية بالتراضي بين أفراد بالغين أو خارج إطار الزواج. وظل الزنا جريمة يعاقب عليها بالرجم. واستخدمت السلطات عقوبة الإعدام كأداة للقمع السياسي ضد المحتجين، والمعارضين، والأقليات العرقية.<sup>6</sup>

وأعدم رجلان بتهمة "الردة" لمجرد ممارستهما السلمية لحقهما في حرية الدين من خلال أنشطتهما على وسائل التواصل الاجتماعي. وأعدم ستة شبان تسعياً فيما يتصل بانتفاضة عام 2022، بعد محاكمات صورية جائرة تستند إلى "اعترافات" يشوبها التعذيب. وكان عدد أفراد الأقلية البلوشية المضطهدة بين من أعدموا غير متناسب.<sup>7</sup> وأعدم عدة أشخاص كانت أعمارهم أقل من 18 عاماً وقت وقوع الجريمة، ومن بينهم حميد رضا آذري، الذي كان عمره 17 عاماً وقت إعدامه. وظل عشرات آخرون في انتظار تنفيذ أحكام بالإعدام.

## الإفلات من العقاب

في مايو/أيار، أعلن الرئيس تشكيل اللجنة الخاصة لدراسة اضطرابات 2022، وهي هيئة غير قضائية، وذلك وسط بواعت قلق بخصوص حياذ أعضائها واستقلالهم. ولم تجر اللجنة تحقيقات تتماشى مع المعايير الدولية، ولم تعلن النتائج التي توصلت إليها.

ولم يحاسب أي مسؤول عام عن عمليات القتل غير المشروعة والتعذيب والاختفاء القسري وغيرها من الجرائم المؤتممة بموجب القانون الدولي، أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في عام 2023 أو الأعوام السابقة.

واصلت السلطات التستّر على عمليات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، التي ارتكبتها مسؤولون رسميون ضد المحتجين الذين احتجزوا خلال انتفاضة 2022، ومارست ضغوطاً على الضحايا لسحب شكاوهم وإلّا تعرضوا لإجراءات انتقامية. كما عرّضت عائلات الضحايا الذين قتلوا بشكل غير مشروع خلال الانتفاضة للمضايقات والترهيب والاحتجاز التعسفي، ومنع مراسم إحياء ذكرى أحيائهم وتدمير قبورهم. واستمرت السلطات في إنكار المسؤولية عن وفاة جينا/مهسا أميني في الحجز عام 2022، وفي مضايقة أسرته.

وواصلت السلطات إخفاء الحقيقة وراء الهجوم الصاروخي الذي أسقط طائرة الخطوط الدولية الأوكرانية في الرحلة رقم 752، في يناير/كانون

الثاني 2020، وأودى بحياة 176 شخصاً. وفي أبريل/نيسان، قضت محكمة عسكرية، إثر محاكمة أحيطت بالسرية، بسجن أحد القادة 13 عاماً وتسعة أشخاص آخرين مدداً تتراوح بين سنة وثلاث سنوات. وفي أغسطس/آب، أحيل الحكم للاستئناف أمام المحكمة العليا.

وساد الإفلات من العقاب على الجرائم ضد الإنسانية المستمرة المتعلقة بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري التي راح ضحيتها عدة آلاف من المعارضين السياسيين عام 1988، مع تولي كثيرين من الضالعين فيها مناصب رسمية عليا، ومن بينهم الرئيس.

## الحق في بيئة صحية

انتقد خبراء البيئة تقاعس السلطات عن التصدي لأزمة البيئة في إيران التي كان من أبرز تجلياتها زوال البحيرات والأنهار والأراضي الرطبة؛ وإزالة الغابات؛ وتلوث الهواء؛ وتلوث الماء بسبب ضخ مياه الصرف الصحي في موارد المياه الحضرية؛ وانخساف الأرض.

وأبقت إيران على مستويات عالية لإنتاج الوقود الأحفوري وما يتصل به من إعاقات.

1 Iran/Belgium: Iran must be held accountable for "hostage-taking after overdue release of Olivier Vandecasteele in prisoner swap", 26 May

2 "إيران: بعد عام من اندلاع الانتفاضة يجب على المجتمع الدولي مكافحة الإفلات من العقاب على القمع الوحشي"، 13 سبتمبر/أيلول

3 "إيران: موجة جديدة من الهجمات الوحشية ضد المتظاهرين والمصلين البلوشيين، 26 أكتوبر/تشرين الأول

4 Iran: Further information: Activist forcibly disappeared for over a year: Ebrahim Babaei", 14 March

5 "إيران: يجب على المجتمع الدولي الوقوف إلى جانب النساء والفتيات اللواتي يعانين من تصاعد القمع"، 26 يوليو/تموز

6 "إيران: إعدام السلطات لمحتجين تعرضوا للتعذيب يتطلب رد فعل مؤثر من المجتمع الدولي"، 19 مايو/أيار

7 "إيران: موجة مروعة من عمليات الإعدام تنال من الأقليات العرقية المضطهدة مع تصعيد استخدام عقوبة الإعدام ضدها"، 2 مارس/آذار

## إيطاليا

### الجمهورية الإيطالية

واستخدمت الشرطة القوة المفرطة مع المتظاهرين في بعض الحالات. ففي يوليو/تموز، عمدت الشرطة إلى استخدام الغاز المسيل للدموع بلا ضرورة، وبصورة عشوائية، أثناء مظاهرة سلمية في مجملها في منطقة بيدمونت.

## العنف ضد النساء والفتيات

لقيت 97 امرأة حتفهن في حالات عنف أسري، من بينهن 64 قتلهن شركاؤهن أو شركاؤهن السابقون. واقتحرت تدابير وقائية معززة لمنع الاعتداءات، جاء بعضها استجابة لمقتل شابة على يد رفيق سابق لها، في نوفمبر/تشرين الثاني، ببلدة بوردينوني في منطقة فريولي فينيتسيا جوليا. وفي ديسمبر/كانون الأول، انتقدت مفوضة مجلس أوروبا لحقوق الإنسان نقص ملاحجتي إيواء النساء اللواتي وقعن ضحايا للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وندرة الموارد المالية المتاحة لمقدمي تلك الخدمات، وجاء هذا الانتقاد بعد زيارة قامت بها المفوضة للبلاد في يونيو/حزيران.

وأخفق البرلمان في مواءمة قوانين الاعتصاب مع اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافئتهما (اتفاقية إسطنبول).

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

ظل طريق وسط البحر المتوسط أخطر طرق الهجرة في العالم، حيث هلك 2,498 شخصاً غرقاً أو بانوا في عداد المفقودين خلال العام أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا، وهي زيادة هائلة في عددهم الذي بلغ 1,417 عام 2022؛ وكان معظم هؤلاء قد رحلوا عن ليبيا وتونس. ووصل أكثر من 157,600 شخص بصورة غير نظامية عن طريق البحر، من بينهم أكثر من 17,300 طفل بلا مرافق، مقارنة بـ 105,000 عام 2022.

وكان التلّف من الأشخاص الذين تم إنزالهم من القوارب في إيطاليا قد أفتّتهم السلطات الإيطالية، ولكن كان ثمة بواعث قلق من أن إيطاليا لا تفي دائماً بالتزاماتها فيما يتعلق بالبحث والإنقاذ؛ ففي فبراير/شباط، غرق ما لا يقل عن 94 شخصاً، من بينهم 34 طفلاً، قرب سواطيغ فرية ستاتكو دي كوترو كالديريا، في المياه الإقليمية الإيطالية. وقبل غرق القارب الذي كان يقلهم بست ساعات، أرسلت الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونكس) معلومات عن القارب إلى السلطات الإيطالية، ولكن هذه الأخيرة لم تبدأ عملية إنقاذ على الفور. وكانت التحقيقات الجنائية لا تزال جارية لتحديد المسؤوليات.

وظلت المنظمات غير الحكومية التي تجري عمليات الإنقاذ في عرض البحر خاضعة لشروط غير ضرورية، من بينها الإزامها بأن تطلب ميناء لإنزال الأشخاص وأن تشق طريقها إليه على الفور بعد كل عملية إنقاذ، مما يحد من إمكانية إنقاذ المزيد من

ترددت أنباء جديدة عن ممارسة ضباط السجون والشرطة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وواجه نشطاء العدالة المناخية قيوداً مفرطة مقارنة بغيرهم على حقهم في التجمع السلمي. وظلت مستويات العنف القائم على النوع الاجتماعي مرتفعة بدرجة غير مقبولة. وفرضت قيود تحدّ بدرجة بالغة من إمكانية طلب اللجوء، بما في ذلك اتخاذ تدابير غير قانونية. واستمر القلق بشأن خطاب الكراهية وجرائم الكراهية، واتسمت الضمانات المناهضة للتمييز بالقصور. وظل الحصول على الإجهاض صعب المئال في بعض أنحاء البلاد. وبدأ من المحتمل أن تفشل إيطاليا في بلوغ أهداف الحد من الانبعاثات الكربونية.

## التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

في يونيو/حزيران، وضع خمسة من ضباط الشرطة رهن الإقامة الجبرية في إطار تحقيق بشأن أعمال تعذيب تفاقمت بسبب الكراهية العرقية، واستهدف معظمها مواطنين أجانب. وجرى التحقيق مع آخرين أيضاً بشأن جرائم عنيفة، في حين نقل كثيرون آخرون إلى أماكن أخرى لتفاسعهم عن الإبلاغ عن انتهاكات زملائهم، من بينهم رئيسة شرطة المدينة. وفي مارس/آذار، أوقف عن العمل أكثر من 20 من ضباط السجون الذين قدموا للتحقيق بدعوى ضلوعهم في أعمال التعذيب في سجن بيللا.

واستمرت محاكمة 105 من ضباط السجون وغيرهم من المسؤولين المتهمين بجرائم متعددة، من بينها التعذيب، في أعقاب قمع احتجاج في سجن سانتا ماريا كابوا فيتيري في أبريل/نيسان 2020. وصدر في يونيو/حزيران الحكم ببراءة ضابطين آخرين كانا قد اختارا تسريع وتيرة الإجراءات القضائية في قضيتهما.

وأثار مشروع قانون يقضي بإلغاء جريمة التعذيب بواعث قلق من أن تكون إيطاليا تستعد للترافع عن الوفاء بالتزاماتها الدولية بضمان عدم التعرض للتعذيب.<sup>1</sup>

## حرية التعبير والتجمع

كان مشروع قانون تؤيده الحكومة، ويقضي بتجريم تشويه أو تلاف المياني الأثرية أثناء المظاهرات، لا يزال قيد المناقشة في البرلمان. وفي أبريل/نيسان، انتقد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن البيئة، بموجب اتفاقية آرهوس، مشروع القانون، وحث السلطات على الامتناع عن فرض قيود مفرطة على الأنشطة السلمية التي تأتي في إطار العصيان المدني من جانب المتظاهرين من أجل العدالة المناخية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، طرح مشروع قانون آخر تؤيده الحكومة، ويقضي برفض عقوبات أعطل على المتظاهرين المشاركين في التخطيط لإقامة الحواجز على الطرق في ظروف معينة.

الأشخاص في عملية واحدة. وفي بعض الحالات، أرغمت السلطات سفن الإنقاذ التابعة للمنظمات غير الحكومية على الإبحار مسافة تزيد على 1,000 كم للوصول إلى الموانئ المخصصة للإنزال، رغم وجود موانئ أخرى مناسبة أقرب إليها. وفي يناير/كانون الثاني، تم في ديسمبر/كانون الأول، طلبت مفوضة مجلس أوروبا لحقوق الإنسان من الحكومة التراجع عن هذه التدابير<sup>2</sup>.

وفي مارس/آذار، حدثت الحكومة قائمة "بلدان المنشأ الآمنة"، فأضافت إليها نيجيريا وأكدت إدراج تونس ضمنها، على الرغم من توفر أدلة على ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في كلا هذين البلدين. وفي مايو/أيار، ألقى البرلمان تصاريح الحماية الخاصة، وهي شكل تكميلي من أشكال حماية طالبي اللجوء وغيرهم ممن يكونون عرضة للخطر في حال إعادتهم إلى أوطانهم، وقلل إلى حد كبير التصاريح التي تعطى استنادًا إلى أسس أخرى. واستحدث البرلمان أيضًا إجراءات حدودية معجلة لفحص طلبات اللجوء المقدمة من أشخاص قادمين من بلدان تعتبر في عداد البلدان "الآمنة"؛ وكان بعض هذه الأحكام الجديدة مخالفًا للمعايير الدولية. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أمرت المحاكم بالإفراج عن عدة أشخاص محتجزين بموجب الإجراءات الحدودية المعجلة الجديدة، إذ قضت بأن طالبي اللجوء لا يجوز حرمانهم من حريتهم استنادًا فقط لأنهم من بلدان من المفترض أنها آمنة. وطعننت الحكومة في هذه الأحكام القضائية. وفي أكتوبر/تشرين الأول، وافق البرلمان على المزيد من التدابير التي ترمي إلى تقييد سبل الوصول إلى إجراءات طلب اللجوء، وتوسيع إمكانية طرد الأشخاص.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، اتفق رئيسا وزراء إيطاليا وألمانيا على إنشاء مركزين لاحتجاز طالبي اللجوء والمهاجرين على الأراضي الألمانية، بزعم أنهما سوف يكونان خاضعين للولاية القضائية الإيطالية، مما أثار القلق بشأن الاحتجاز التعسفي، والإعادة القسرية، وسبل الوصول الفعالة إلى إجراءات اللجوء.

### التعاون مع ليبيا

واصلت الحكومة الإيطالية تقديم الدعم للسلطات الليبية لاستبقاء الأشخاص في ليبيا، من خلال تجديد مذكرة التفاهم المبرمة بين البلدين، بغض الطرف عن الأدلة الدامغة على ما يتعرض له اللاجئون والمهاجرون الذين يتم إنزالهم في ليبيا من الانتهاكات الخطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان. وفي مارس/آذار، لقي أكثر من 30 شخصًا حتفهم عندما غرق قارب في منطقة البحث والإنقاذ الليبية، فكان الحادث بمثابة دليل آخر يظهر بجلء عجز السلطات الليبية عن تحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بالبحث والإنقاذ. وعلى الرغم من ذلك، قدم البرلمان في يونيو/حزيران دعمًا لخفر السواحل الليبي بهدف تعزيز قدرته على القيام بعمليات الاعتراض في عرض البحر<sup>3</sup>.

### تجريم التضامن

لم تنته بحلول نهاية العام الدعوى المرفوعة على طواقم سفينة إيوفنتا، وغيرها من سفن الإنقاذ التابعة لمنظمات غير حكومية أمام محكمة تراباني في صقلية بتهمة تيسير الهجرة غير النظامية في إطار عمليات الإنقاذ عامي 2016 و2017، وكانت قد استغرقت هذه الجلسة الأولية حتى نهاية العام 18 شهرًا.

### التمييز المجحف

في أغسطس/آب، أعربت لجنة القضاء على فلقها بشأن خطاب الكراهية العنصرية؛ والخطاب السياسي العنصري، بما في ذلك الخطاب الصادر عن أعضاء الحكومة؛ وانتشار حوادث الكراهية العنصرية؛ وكثرة حالات الإساءة والمعاملة السيئة العنصرية ضد الأقليات العرقية والمهاجرين من جانب المسؤولين عن إنفاذ القانون.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أفاد مركز رصد يهودي بأن الحوادث المعادية للسامية قد شهدت زيادة كبيرة في شهر أكتوبر/تشرين الأول في أعقاب اندلاع النزاع الجديد في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولم يوسع نطاق القوانين المناهضة لخطاب الكراهية وجرائم الكراهية لمنح أفراد مجتمع الميم والنساء وذوي الإعاقة ضمانات الحماية نفسها المتاحة لصحباي جرائم الكراهية المرتكبة بدوافع عنصرية ودينية وإثنية وقومية.

وظل أطفال الأجانب الذين ولدوا وأو نشأوا في إيطاليا محرومين من سبل الحصول الفعالة على الجنسية، ومن ثم واجه أكثر من 1.5 مليون طفل من التمييز المجحف في التمتع بحقوقهم.

### الحقوق الجنسية والإنجابية

استمرت العوائق التي تحول دون الحصول على الإجهاض في العديد من المناطق، وذلك في الأعم الأغلب بسبب ارتفاع عدد الأطباء وغيرهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية ممن يرفضون تقديم الرعاية الخاصة بالإجهاض. وكان هناك قلق من كثرة مشاريع القوانين الوطنية والإقليمية التي ينصب اهتمامها على حماية الجنين.

### الحق في بيئة صحية

بلغت درجات الحرارة في يوليو/تموز مستويات غير مسبوقة، باتت أكثر احتمالًا بسبب تغير المناخ، مما أدى إلى زيادة معدلات الوفيات بنسبة 7% فوق المتوسط في جنوب إيطاليا. وفي يونيو/حزيران، نشرت الحكومة خطة جديدة للطاقة والمناخ، قال بعض الخبراء إنها تظهر عدم انخفاض الانبعاثات بالفقر الكافي، وقد تسمح بتأجيل التخلص التدريجي من الفحم لعام 2028، وأظهرت أن إيطاليا تصارع

لبلوغ الهدف الذي حدده الاتحاد الأوروبي لتخفيض الانبعاثات الكربونية بحلول عام 2030. واستمرت الحكومة في الاستثمار في مشاريع الوقود الأحفوري في الخارج، ناقضة بذلك ما تعهدت به عام 2021، وقدمت إعانات طائلة لدعم استخدام الوقود الأحفوري.

## عمليات نقل الأسلحة غير المسؤولة

في نوفمبر/تشرين الثاني، توقفت الحكومة عن إصدار تراخيص جديدة لتصدير الأسلحة والعتاد العسكري إلى إسرائيل؛ ولكن استمرت الصادرات التي تتم بموجب تصاريح سابقة بالرغم من تصاعد الأدلة على ما تشتهه إسرائيل من هجمات غير مشروعة على المدنيين والأعيان المدنية في قطاع غزة المحتل.

Italy: Backtracking on guaranteeing freedom from torture", 3 November

Italy: Withdraw measures that hinder the work of search and rescue NGOs and increase the risk of drownings", 1 February

Italy: Avoidable loss of life at sea calls for swift review of search and rescue procedures and visa policies", 17 March

## البحرين

### مملكة البحرين

انتهكت حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم، وإن كانت أنباء التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة قد انخفضت مقارنة بالسنوات السابقة. واستمرت السلطات في مضايقة منتقديها ومقاضاتهم، وقمعت بعض المظاهرات السلمية، كما منعت مرتين الشيعة من الوصول إلى المسجد الشيعي الرئيسي في البحرين.

### خلفية

استضافت البحرين، في مارس/آذار، اجتماع الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وهو هيئة تجمع أعضاء مجالس تشريعية منتخبين من مختلف أنحاء العالم. وفي أواخر أغسطس/آب، دعت البحرين أعضاء مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لزيارة البلاد، ثم ألغت الزيارة يوم 13 سبتمبر/أيلول، وهو اليوم السابق للموعود المقرر للزيارة. وفي اليوم نفسه، وقعت البحرين اتفاقاً

جديداً لتعزيز العلاقات العسكرية والتجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي 15 سبتمبر/أيلول، منعت السلطات البحرينية، في أحد المطارات البريطانية، وفداً يضم مريم الخواجة، وهي ناشطة حقوقية تقيم خارج البحرين؛ وقادة من منظمة العفو الدولية ومنظمة فرونت لاين ديفنדרز (Front Line Defenders) والفرع الدنماركي لمنظمة أكشن إيد (ActionAid)، من الصعود على متن طائرة متجهة إلى البحرين.<sup>1</sup>

### حقوق المحتجزين

حتى سبتمبر/أيلول، كانت السلطات في سجن جو تحتجز النزلاء في زنازينهم لمدة 23 ساعة يومياً، وتمنع مئات السجناء الشيعة، ممن أدينوا بتهم تتعلق بالمعارضة العنيفة أو غير العنيفة للحكومة، من أداء الصلاة جماعة في غرفة الصلاة بالسجن، وهو قيد لم يُطبّق على السجناء الآخرين. وواصلت إدارة السجن أحياناً إلغاء المكالمات الهاتفية والزيارات للسجناء بشكل تعسفي وعقابي. وخلال الفترة من 7 أغسطس/آب إلى 11 سبتمبر/أيلول، نظمت مئات السجناء الشيعة إضراباً عن الطعام احتجاجاً على هذه الأشكال من المعاملة السيئة، التي تتنافى مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. وفيما بعد وافقت سلطات السجن على السماح للسجناء بالخروج من زنازينهم ساعتين يومياً، وبأداء الصلاة جماعة مرتين يومياً في مجموعات لا تزيد عن 50 سجيناً في غرفة الصلاة، وكذلك على السماح بمزيد من المكالمات والزيارات في ظل ظروف أفضل.

### التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

انخفضت الأنباء عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة مقارنة بالسنوات السابقة. وفي 15 أغسطس/آب، تعرّض السجين أحمد جعفر للرش برداذ الفلفل، وللضرب على أيدي الحراس في سجن جو، وذلك لمطالبته بمقابلة ضابط أعلى رتبة لمناقشة مطالب المضربين عن الطعام. وخلال معظم السنة، منعت سلطات السجن توفير العلاج الطبي الكافي للمدافع عن حقوق الإنسان السجين عبدالهادي الخواجة، وذلك بإلغاء المواعيد المحددة لعلاج بالمستشفى تعسفاً، أو جعله ينتظر المواعيد لعدة ساعات وهو مكبل داخل سيارة بلا نوافذ وبلا تهوية وبلا تكييف.<sup>2</sup>

### المحاكمات الجائرة

في 26 سبتمبر/أيلول، أدانت محكمة 13 من بين 65 متهمًا في محاكمة جماعية لسجناء، بسبب اعتدائهم على الحراس في سجن جو، بحسب ما زعم، يوم 17 أبريل/نيسان 2021. وأفادت تسريبات لأقوال

متزامنة لخمسة على الأقل من السجناء، وأقوال أربعة، على الأقل، من السجناء خلال الاستجواب، بأن الحراس هم الذين اعتدوا على السجناء، وليس العكس.

## حقوق العمال

في يوليو/تموز، اقترح مجلس الشورى البحريني الذي يعين الملك أعضاءه، وضع حد أقصى قانوني لأجور العمالة المنزلية، يبلغ 120 دينار بحريني (320 دولار أمريكي). وظل عمال المنازل، شأنهم شأن غيرهم من العمال المهاجرين، يفتقرون إلى الحماية المتمثلة في وضع حد أدنى للأجور. وعلى الرغم من أن آثار تغير المناخ بدأت تصبح محسوسة، حيث كان شهر أغسطس/آب في البحرين هو الأشد حرارة منذ أكثر من 100 عام، لم تراجع الحكومة قواعدها القاصرة للحماية من الحرارة، مما زاد من المخاطر الصحية بالنسبة للعمال الذين يعملون في الهواء الطلق ويتعرضون للضغوط الناتجة عن الحرارة.

## الحق في بيئة صحية

ظلت البحرين إحدى أكثر خمس دول في العالم تسيبًا بالانبعاثات ثاني أكسيد الكربون قياسًا بعدد سكانها، وذلك وفقًا لبيانات البنك الدولي. ولم تتضمن خطة البحرين الحالية للمساهمة المحددة وطنيًا، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي وضعتها في أكتوبر/تشرين الأول 2021، أي إشارة إلى تحقيق هدف صافي الانبعاثات الصفري لغازات الدفيئة، واكتفى بذكر تحقيق "هدف الطاقة المتجددة" بنسبة 10% بحلول عام 2025".

## حرية التعبير

واصلت السلطات البحرينية مضايقة منتقديها ومقاضاتهم ظلماً.

ففي 30 مارس/آذار، أدانت إحدى المحاكم ثلاثة من أعضاء جمعية التجديد، وهي جمعية دينية غير تقليدية، بنهم "إهانة" رموز إسلامية، وحكمت عليهم بالسجن لمدة سنة. وبعد أن أبتدت إحدى محاكم الاستئناف هذا الحكم، يوم 21 مايو/أيار، قبضت السلطات على اثنين من المتهمين كانا لا يزالان يعيشان في البحرين.

وفي 22 مايو/أيار، استدعت الشرطة الإمام الشيعي محمد صنفور، لأنه ألقى خطبة انتقد فيها ما وصفه بأنه معاملة غير إنسانية للسجناء. وحققت معه السلطات لمدة ثلاثة أيام، ثم أفرجت عنه بدون توجيه تهمة إليه، يوم 25 مايو/أيار.

في 20 ديسمبر/كانون الأول، احتجزت السلطات الناشط المعارض إبراهيم شريف بسبب تغريدات له تدین سياسة الحكومة بشأن إسرائيل وفلسطين

والولايات المتحدة الأمريكية والبحر الأحمر. وأطلقت السلطات سراحه في 27 ديسمبر/كانون الأول، وعلقت محاكمته دون إسقاط التهم الموجهة إليه.

## حرية الدين والمعتقد

في يونيو/حزيران، منعت قوات الأمن مرتين مواطنين بحريين شيعة من الوصول إلى جامع الإمام الصادق، في منطقة الدراز، لأداء صلاة الجمعة، إذا كانوا من غير سكان البلدة. ويعتبر هذا المسجد أشهر مكان شيعي للعبادة. وقد أغلقت الشرطة الشوارع المؤدية إلى منطقة الدراز، وحولت مسار السيارات التي يستقلها شيعة إلى طرق أخرى، بينما سمحت للمسافرين غير الشيعة بالمرور، وذلك يومي 9 و16 يونيو/حزيران، أي بعد ثلاثة أسابيع من القبض على الإمام محمد صنفور (انظر أعلاه).

## حرية التجمع السلمي

ردت الحكومة بشكل غير متنسّق على المظاهرات السلمية، فقمعت بعضها ولم تتعرض للبعض الآخر.

فلم تتخذ السلطات أي إجراءات لمنع أو تفريق المسيرات الدورية وغيرها من مظاهرات الشوارع في الضواحي ذات الأغلبية الشيعية في غرب العاصمة، المنامة. واقتربت بعض تلك المسيرات، خلال إضراب السجناء عن الطعام في شهري أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول، من طريق البديع السريع دون أن تتعرض للقمع. وكان هذا الطريق محورًا مهمًا خلال المظاهرات الواسعة في عام 2011.

ومع ذلك، لجأت الحكومة في حالات أخرى إلى استدعاء وتحذير وترهيب واعتقال متظاهرين فعليين أو محتلمين. ففي فبراير/شباط، على سبيل المثال، استدعت الحكومة عددًا من أفراد عائلات بحريين مسجونين أو قتلوا في الماضي على أيدي القوات الحكومية، وحذرتهم من التظاهر في الذكرى السنوية لانتفاضة عام 2011. وفي 21 فبراير/شباط، استدعى مركز الشرطة في السنابس، وهي إحدى ضواحي المنامة التي يقطنها الشيعة، جميل طاهر السميع، وهو والد شاب أعدم في عام 2017، وأجبرته على التوقيع على تعهد بعدم الاشتراك في أي مظاهرات. وفي 5 مارس/آذار، قبضت الشرطة على كل من هاجر منصور؛ وعلي منها؛ ومير مشيمع؛ ونجاح يوسف، وجميعهم إما سجناء سابقون أو من أقرباء سجناء، وذلك لتظاههم سلميًا قرب حلبة سباق فورملا 1 في البحرين. وقد أفرج عنهم بعد عدة ساعات دون توجيه تهم لهم.

## حقوق النساء، والفتيات

في خطوة إيجابية، ألغت البحرين في يونيو/حزيران المادة 353 من قانون العقوبات البحريني، التي

كانت تجيز إعفاء مرتكب الاغتصاب من الملاحقة القضائية إذا تزوج ضحيته. ولم يطرأ أي تعديل على المادة 4 من قانون الجنسية البرينية، التي لا تجيز إلا للرجال منح جنسيتهم البرينية لأطفالهم.

- 1 "البرين: منع مريم الخواجة من السفر على طائرة متوجهة إلى بلدها للمطالبة بالإفراج عن والدها"، 15 سبتمبر/أيلول
- 2 "البرين: سجين رأي يضرب عن الطعام: عبدالهادي الخواجة"، 17 أغسطس/آب

## البرازيل

### جمهورية البرازيل الاتحادية

ظل لدى البرازيل أحد أعلى مستويات اللامساواة في العالم. واستمرت العنصرية الممنهجة في التأثير في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمدنية لسكان السود. وبقيت النساء - لاسيما النساء السود - يواجهن عقبات أمام الحصول على حقوقهن. وظلت حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 مرتفعة وتجاوزت الوفيات المفرطة التوقعات بمراحل. وظل الأمن الغذائي واسع الانتشار، وظل ثلث السكان دون خط الفقر. واستمر انخفاض الحضور في المدارس وازداد العنف فيها. وظل عنف الشرطة مصدر قلق عميق، وأدى إلى عمليات قتل غير قانونية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وسادت ظاهرة الإفلات من العقاب. وظل المدافعون والنشطاء الحقوقيون معرضين لخطر ملموس. وتسببت الأحوال الجوية القاسية بحدوث وفيات، وتدمير ممتلكات، ونزوح. وحزمت الشعوب الأصلية من التمتع الكامل بحقوقها، وانسم التقدم المحقق في ترسيم حدود الأراضي بالبطء. وظل العنف القائم على النوع الاجتماعي متفشياً على نحو يثير الذعر، مع تعرض العابرين جنسياً لخطر ملموس. وبقي الإجهاد غير قانوني، ما عزّض الأشخاص الحوامل للخطر.

### خلفية

تسلمت لويس إيناسيو لولا دا سيلفا مهام منصبه كرئيس للبلاد في يناير/كانون الثاني، عقب فوزه في الانتخابات في عام 2022 للمرة الثالثة. وفي 8 يناير/كانون الثاني، طعن 3900 محتج بنتائج الانتخابات في العاصمة برازيليا. وبحلول ديسمبر/كانون الأول، وجهت تهم إلى 1,345 شخصاً، وأدين 30 شخصاً بارتكاب جرائم، من ضمنها "إبطال سيادة القانون الديمقراطية باستخدام العنف" و"القيام بمحاولة انقلاب".

وقد منعت محكمة الانتخابات العليا الرئيس السابق جايير بولسونارو من الترشح لمنصب سياسي حتى عام 2030. وجرى التحقيق معه بتهمة ارتكاب جرائم مختلفة، من بينها برامج احتيال تتعلق بسجلات التلقيح ضد فيروس كوفيد-19. وبحلول ديسمبر/كانون الأول، سيجل مكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان ما يفوق 3.4 مليون زعم بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في البرازيل، من ضمنها العنصرية، والعنف البدني والنفسي، والتحرش الجنسي. وشكل هذا زيادة قدرها 41% مقارنة بعام 2022 بكامله.

### الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

استمر انتهاك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وظلت حالات اللامساواة القائمة على العرق والنوع الاجتماعي عاملاً هاماً. وكان لدى البرازيل أحد أعلى مستويات اللامساواة في العالم، ووجدت الفجوات الكبرى بين الأشخاص السود والبيض - وبخاصة النساء - على صعيد الدخل ومعدلات العمالة. ما زالت نسبة الـ 1% من السكان الأكثر ثراء تملك قرابة نصف ثروة البلاد، بحسب البنك الدولي، على الرغم من الزيادة الطفيفة في الحد الأدنى للأجور فوق معدل التضخم، وتوسيع برنامج *بولسا فاميليا* (*Bolsa Família*)، وهو برنامج الرفاه الاجتماعي في البرازيل الذي يعدّ من أكبر برامج تحويل المبالغ النقدية في العالم.

### الحق في الصحة

وصل عدد الوفيات المفرطة الذي سجّل بين يناير/كانون الثاني ومنتصف يوليو/تموز إلى 48,515 حالة (أعلى من المتوقع بنسبة 18%). وعزّي ذلك إلى التقصير في الإبلاغ عن حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19، وأثاره طويلة الأجل، وإلى الكنظاظ في المستشفيات والمراكز الصحية، وعدم سعي الأشخاص الذين يصابون بفاة بالمرض أو الذين يعانون من مرض مزمن للحصول على الرعاية بسبب خوفهم من الإصابة بفيروس كوفيد-19.

وبحسب وزارة الصحة أدت وفيات الأمومة إلى 477 حالة وفاة بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار، مع تأثر النساء السود والنساء من السكان الأصليين بذلك على نحو غير متناسب؛ إذ وصل معدل وفيات الأمومة بين النساء السود إلى ضعف معدله بين النساء البيض.

### الحق في الغذاء

أثر انعدام الأمن الغذائي تأثيراً غير متناسب في الأسر السوداء؛ وواجهت الجوع نسبة 22% من الأسر التي تعولها نساء سود. وعانى أكثر من 70 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، وواجه الجوع 21.1 مليون شخص (10% من مجموع السكان). واستهدفت خطة البرازيل بدون جوع التي أعدتها الحكومة خفض الفقر بنسبة 2.5% وإزالة البلاد من خريطة الجوع لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بحلول عام 2030.

## الحقن في السكن والعمل

استمرت العنصرية والتمييز الجنسي المنهجان في تنفيذ الحقتين في السكن الوافى والعمل اللدق. ومن أصل الأسر التي ترأسها نساء سود، كانت نسبة 63% دون خط الفقر.

في عام 2022، كانت نسبة 33% من السكان لا تزال تحت خط الفقر مع وجود نسبة 6.4% تعيش في فقر مدقع؛ وما زال 100 مليون نسمة يفتقرون إلى الصرف الصحي والحصول الميسر على الماء. وأظهرت البيانات الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية أن 3 ملايين أسرة مستفيدة من برنامج *بولسا فاميليا* ارتفعت فوق خط الفقر بين مارس/آذار وسبتمبر/أيلول. وقد ساعد البرنامج 21.4 مليون أسرة في عام 2023.

وظل النقص في عدد المساكن شديداً؛ إذ تعرّض 215,000 شخص على الأقل للتشرد وفق جامعة ميناغ غيرابيس الاتحادية. ولدى البرازيل 11,403 مدينة من مدن أكواخ الصفيح (وهي الأحياء الفقيرة في المدن الكبرى)، حيث يعيش زهاء 16 مليون شخص (12% من سكان البرازيل) في 6.6 مليون منزل أسري.

ولم تتمكن نسبة كبيرة من السكان من الحصول على الحد الأدنى للأجور. وبحسب أبرينك فاوندیشن (Abrinq Foundation)، تعيش نسبة 50.8% من الأطفال لغاية سن الرابعة عشرة (22.3 مليون) في أسر لديها متوسط دخل يصل إلى نصف الحد الأدنى للأجور، بزيادة قدرها 2.7 مليون مقارنة بعام 2022. ومن أصل هؤلاء، يعيش 10.6 مليون (24.1%) في أسر لديها متوسط دخل يصل إلى ربع الحد الأدنى للأجور.

انخفض معدل البطالة من 9.2% في 2022 إلى 7.7% في الربع الثالث من العام (8.3 ملايين شخص). وهناك 39 مليون شخص يعملون في القطاع غير النظامي. وخلال العام، تلقى مكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان شكاوى حول 3,422 حالة عمل مماثل للرق، و3,925 حالة استغلال في العمل، و1,443 ممارسة مؤسسية انتهكت حقوق الإنسان.

## الحق في التعليم

بينت دراسة لليونيسف أن مليوني طفل ومراهق (10%) لم يلتحقوا بالمدارس في البرازيل في 2023. وكانت الأسباب الرئيسية هي عمالة الأطفال (48%)، وصعوبات في التعلم (30%)، واشتملت العوامل الأخرى على حمل المراهقات (14%) والعنصرية (6%). ومن أصل الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس، كانت نسبة 63% من السود. وقد مدد الكونغرس حتى عام 2033 نظام الحصص الذي وضعه، وهو خطوة إيجابية للقبول في الجامعات، وشمل تحديداً مجتمعات *الكويلومبولو* (انظر أدناه، القسم المعنون: مجتمعات *الكويلومبولو*) من جملة مستفيدين آخرين.

ازداد العنف في المدارس. وبحلول نهاية أكتوبر/ تشرين الأول، وقعت 13 حادثة من الهجمات العنيفة بالسلسلة في المدارس (30% من كافة الحوادث التي وقعت في الـ 20 سنة الماضية)، بما في ذلك إطلاق النار الذي أسفر عن مصرع تسعة أشخاص. وكان جميع الجناة من الذكور؛ ومعظم الضحايا من الإناث.

## الاستخدام غير القانوني للقوة

استمر استخدام العنف، وعمليات القتل غير المشروعة، وعمليات الاحتجاز التعسفية من جانب الشرطة. وبسبب العنصرية المنهجية، تأثر الأشخاص السود على نحو غير متناسب. وبين يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول، قتل 394 شخصاً على الأقل في عمليات الشرطة في ولايات باهيا، وريو دي جانيرو، وساو باولو. وعلى الرغم من نطاق الأزمة، ورد أن السكرتير التنفيذي لوزارة العدل والمدن العام علق في معرض إشارته إلى باهيا، قائلاً: "لا تكافح الجريمة المنظمة ببنديقية مزدانة بورود".

واستمر تجاهل قرار أصدرته المحكمة العليا الاتحادية عام 2019 وضع تدابير لخفض عنف الشرطة. وأسفرت عمليات الشرطة المدججة بالسلاح الموجهة نحو "الحرب على المخدرات" في مدن أكواخ الصفيح الفقيرة (*فاميلياس*) والأحياء المهمشة عن عمليات إطلاق نار كثيف، وعمليات قتل غير مشروع، وعمليات إعدام خارج نطاق القضاء، والدخول إلى الممتلكات وتدميرها بصورة غير قانونية، وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وفرض قيود على حرية التنقل، وحالات اختفاء قسري، ووقف تقديم الخدمات الضرورية مثل المدارس والعيادات الصحية. وفي أكتوبر/تشرين الأول، تأثر ما يزيد على 120,000 من سكان مدن أكواخ الصفيح في كومبليكسو دا ماري في مدينة ريو دي جانيرو بعمليات الشرطة التي دامت ستة أيام. وخلال هذه الفترة، لم يتمكن أكثر من 17,000 طالب من الذهاب إلى المدارس، وألغى ما يفوق 3,000 موعد للحصول على خدمات طبية.

وفي منطقة بايكسادا سانتيسستا في ولاية ساو باولو، أسفرت عملية للشرطة أطلقت في 28 يوليو/تموز رداً على وفاة شرطي عن اعتقال 958 شخصاً، ووفاء 30 آخرين، ومدهامات غير قانونية. وقد وتفت منظمة العفو الدولية بالشاركة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان 11 حالة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ارتكبها موظفو الدولة، من بينها عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، ودخول غير مشروع إلى المنازل، وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وفي ولاية ريو دي جانيرو، أدت عملية نفذتها الشرطة في حي فيلا كروزيرو في 2 أغسطس/آب إلى سقوط 10 قتلى وأربعة جرحى. وظل تدخل الشرطة يتسبب في وفاة أطفال ومراهقين؛ ففي 7 أغسطس/آب، قتلت الشرطة

بصورة غير قانونية تباعو منيزيس (13 عامًا) بينما كان يركب دراجة نارية. وفي 4 سبتمبر/أيلول، أمرت محكمة ولاية ريو دي جانيرو بالاحتجاز الوقائي لأربعة شرطيين متورطين في عملية القتل. وفي 12 أغسطس/آب، أصيبت إلهاء باسوس البالغة من العمر خمس سنوات برصاصة طائشة بينما كانت تلعب داخل منزلها. وفي 16 أغسطس/آب، توفيت هيلوبسا سانتوس البالغة من العمر ثلاث سنوات بعدما أطلق شرطي النار عليها بينما كانت في سيارة مع أسرته.

## الإفلات من العقاب

استمر عدم التحقيق بسرعة أو فعالية في الاستخدام غير القانوني للقوة من جانب الشرطة. لم تحل مسألة الاختفاء القسري لدافني فويزا - الذي كان عمره 16 عامًا حينئذ - خلال مراهمة قامت بها الشرطة في مدينة سلفادور بولاية باهيا في عام 2014. ولم يكن الثلاثة عناصر من الشرطة وجهت إليهم اتهامات رسمية بقتل الناشط بيدرو هنريكي كروز في عام 2018 في توكانو بولاية باهيا قد قُدموا إلى المحكمة، وظلت والدته آنا ماريا تتعرض للتهديدات والترهيب.

وفي 26 سبتمبر/أيلول، أعادت النيابة العامة في ولاية ريو دي جانيرو فتح التحقيق في مقتل إدواردو دي جيسوس البالغ من العمر 10 سنوات، الذي أوردته الشرطة العسكرية بالبرصاص في كوميليكسو دو ألبماو بمدينة ريو دي جانيرو في عام 2015 بينما كان يلعب خارج منزله. واتهم ثلاثة شرطيين رسميًا بقتل جواو بيدرو البالغ من العمر 14 عامًا في عام 2020 بينما كان يلعب داخل منزله. وفي نهاية عام 2023، لم يكونوا قد قُدموا للمحاكمة واستمروا بالمشاركة في عمليات الشرطة.

وفي ولاية سيارا، جرت بين يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول محاكمة عشرين عنصرًا من الشرطة من أصل 33 وجهت إليهم اتهامات على خلفية مشاركتهم في مجزرة كوربو عام 2015. وأدين ستة منهم بتهمة القتل والتعذيب، وبرزت ساحة 14. ولم يكن 13 عنصرًا آخرين قد قُدموا للمحاكمة بعد.

وفي 24 يوليو/تموز، اعتقلت الشرطة الاتحادية عامل الإطفاء السابق ماكسويل سيمويس كوريا بوصفه متهمًا ثالثًا في التحقيق الجاري منذ وقت طويل في جريمة قتل عضوة المجلس البلدي والمدافعة عن حقوق الإنسان مارييل فرانكو وسائقها أندرسون غوميز في عام 2018. وظل هو والمتهمان الآخران - العنصران السابقان في الشرطة العسكرية روني ليسا وإلسيو دي كوييرو - رهن الاعتقال، ويواجهون تهمة.

## المدافعون عن حقوق الإنسان

تقاعست البرازيل عن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وبحسب منظمة جوستيسا غلوبال (Justiça

Global)، قتل في المتوسط ثلاثة مدافعين في البرازيل في كل شهر طوال السنوات الأربع الماضية.

ظل برنامج حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذي وضع بموجب مرسوم في عام 2007 - غير مدعوم بالتشريع وافترق إلى مقاربات متميزة للنوع الاجتماعي، والعرق، والإثنية، والتنوع الجنسي، والحيز الجغرافي. وقد افتقرت 16 ولاية إلى برامج خاصة بها، ما قلل من فعالية تدابير الحماية. وبحسب وزارة حقوق الإنسان، فإنه من أصل الحالات الـ 269 التي كانت قيد التحليل في أغسطس/آب، كان لنسبة 30% منها صلة باضطهاد المدافعين من السكان الأصليين وبنسبة 44% منها صلة باضطهاد المدافعين السود.

منحت لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان تدبيرين احترازيين لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان: أحدهما يتعلق بسكان باتاكسو الأصليين في ولاية باهيا والآخر ببوا هورا الثالثة في أراضي مجتمع الكولومبولا بولاية مارانهاو.

بعد مرور أكثر من ستة على جريمتي قتل الناشطين البيئيين برونو بيريرا ودوم فيليبس، قرر القضاء الاتحادي محاكمة المتهمين بتهمة ارتكاب جريمة قتل وإخفاء جثة. وزعمت الشرطة الاتحادية أن روبنز فيلار كويلو - المعروف باسم "كولومبيا" - قد أمر بارتكاب جريمتي القتل، لكن التحقيق لم يكن قد اختتم بحلول نهاية العام.

وظلت قضية مقتل ريمونديو نوناتي - وهو ناشط من حركة عمال الأرياف غير المالكين للأراضي - على أيدي ثلاثة رجال ملثمين في عام 2022 بدون حل. وفي أغسطس/آب، قُتلت بالوريكسا ماريا برناديت باسيفيكو ("مايي برناديت")، وهي زعيمة منطقة بيتانغا دوس بالماريس كويلومبو البالغة من العمر 72 عامًا في مدينة سيمويس فيلهو، بولاية باهيا. وكانت تناضل منذ عام 2017 من أجل تحقيق العدالة بشأن مقتل ابنها المعروف باسم "بينهو دو كويلومبو". وكانت مايي برناديت قد تقدمت بعدة شكاوى حول تعريضها للتهديد، وأدخلت في برنامج الحماية.

## الحق في بيئة صحية

لم تصدق البرازيل بعد على اتفاقية الاتفاقية الإقليمية بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (إسكارو). وقد تسببت الأحوال الجوية القاسية بحدوث فيضانات، ودمار للممتلكات، ونزوح، طال على نحو متناسب الأشخاص السود الذين كانوا على الأرجح يعيشون في مناطق عالية المخاطر لا تتوفر فيها تدابير وقائية أو حماة.

حدّد الدفاع المدني الوطني على الخريطة قرابة 14,000 منطقة تتطوي على خطر شديد جدًا بوقوع كارثة جغرافية، يُحتمل أن تؤثر في منازل 4 ملايين

شخص. ولم تعالج ردود الحكومة معالجة صحيحة هذه المخاطر والحقوق في السكن، والماء، والأمن، وتعرضت حياة ألف الأشخاص لخطر شديد. وفي 16 فبراير/شباط، تسبب هطول الأمطار الغزيرة على ساحل ولاية ساو باولو بوفاة 49 شخصًا، وإصابة 23 بجروح، وتشرد 2,251 شخصًا، ونزوح 1,815 شخصًا. وتضررت خدمات المياه، والكهرباء، والهاتف. وفي يونيو/حزيران، أثرت الأمطار الغزيرة في 31,000 أسرة في ولاية مارانهاو، متسببة بوفاة ستة أشخاص، وتشريد 1,920 ونزوح 3,923 شخصًا. وفي ولاية آري، تضرر نحو 32,000 شخص؛ وفي ولاية بارا، اضطر 1,800 شخص على الأقل على مغادرة منازلهم، وفي مدينة ماناوس خسرت 172 عائلة منازلها.

وفي سبتمبر/أيلول، أسفر الإعصار الثالث في عام 2023 عن مصرع 21 شخصًا، وتشرد اللائف في ولاية ريو غراندي دو سول. وشهدت عشرات البلديات فيضانات، وانقطعت الكهرباء فيها وانجرفت المنازل. وبحسب برنامج تعقب الإجراءات المناخية، كانت سياسات الحكومة المتعلقة بالتكيف والتخفيف من الآثار "غير كافية إلى حد بعيد"، وافترقت كافة المواجهات إلى التخطيط والتنسيق الاتحادي. وسجلت مناطق ولاية أماروناس أدنى هطول للأمطار في السنوات الأربعين الأخيرة ما تسبب بحدوث جفاف شديد.

ووفقًا للبيانات الرسمية، فإن تدمير الغابات في الأمازون - وهي إحدى أهم مصارف الكربون في العالم - انخفض إلى أدنى معدل له في السنوات الخمس الأخيرة، لكنه ظل يوازي 1,300 ملعب كرة قدم في اليوم. وخلال مؤتمر المناخ كوب 28، أعلن الرئيس لولا بأن البرازيل ستتنضم إلى تحالف أوبك+ (منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك وحلفائها)، وشدد في كلمته على أن البرازيل ستأخذ زمام المبادرة في سياسات المناخ لضمان انتقال عادل إلى الاقتصاد الأخضر. وأكد مؤتمر الأطراف أيضًا أن البرازيل ستستضيف مؤتمر كوب 30 في بيليم دو بارا بمنطقة الأمازون في عام 2025.

## حقوق السكان الأصليين

أصبحت سونيا غواهاهارا، وهي امرأة من السكان الأصليين، أول وزيرة للشعوب الأصلية. حازت الشعوب الأصلية من التمتع الكامل بحقوقها في أراضيها ومناطقها، وفي الصحة، والأمن الغذائي، وحق تقرير المصير، وطرائق الحياة التقليدية. وفي 20 يناير/كانون الثاني، أعلنت وزارة الصحة حالة طوارئ وطنية على صعيد الصحة العامة بسبب عدم توفر المساعدة لشعب يانومامي الذي كان أبناءه يعانون سوء التغذية، والتلوث، والعنف الجنسي، الناجم إلى حد كبير عن وجود أنشطة التعدين غير القانونية. ومع ذلك، بقي هناك 263,000 هكتار من بفاع التعدين غير القانوني، كانت نسبة 90% منها تقريبًا في منطقة الأمازون.

وافقت الحكومة على ترسيم حدود ثماني أراضٍ للسكان الأصليين، لكن 134 إجراء كان لا يزال في مرحلة الدراسة، بحسب المؤسسة الوطنية للسكان الأصليين. وأصدر الكونغرس قانونًا بتضيق الإطار الزمني لترسيم حدود أراضي السكان الأصليين في بداية شهر أكتوبر/تشرين الأول، فمارس الرئيس حق النقض جزئيًا ضد القضية، وفي نهاية المطاف رفض الكونغرس فيتو الرئيس.

ونتيجة للنزاع والعنف المرتبطين بترسيم حدود الأراضي، قتل في يناير/كانون الثاني شابان من جماعة الباتاكسو هما ناوير بريتو دي جيسوس وصامويل كريستيانو دو أمور ديفينو، في ولاية باهيا. وفي يونيو/حزيران، قتل مراهق من جماعة الباتاكسو عمره 16 عامًا في منزلها نفسها. وفي أبريل/نيسان، قتل رجل من شعب يانومامي الأصلي عقب هجوم شنه عمال المناجم في ولاية رورايما. وفي سبتمبر/أيلول، عثر على زوجين من غواراني كايووا، هما سيبستيانا غاوتو وروفينو فيلاسكوي، ميتين في منزلهما في ولاية ماتو غروسو دو سول، حيث أحرقا حتى الموت. ووفقًا لوزارة حقوق الإنسان، أدخل 11 شخصًا من شعب غواراني كايووا في برنامج حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

## مجتمعات الكويلومبول

بحسب إحصاء عام 2022، عرّف 1,327,802 أشخاص أنفسهم بأنهم من الكويلومبول (السكان التقليديين المنحدرين من الأفارقة الذين هربوا من العبودية)، ويمثلون نسبة 0.65% من تعداد سكان البرازيل. ولم يحرز تقدم يذكر بشأن سندات الملكية العائدة لمجتمعات الكويلومبول. ولاحظ مرصد أراضي الكويلومبول بحلول أكتوبر/تشرين الأول (Quilombola Lands Observatory) أن هناك 1,787 عملية إصدار سندات ملكية قيد التنفيذ. وقد منحت خمسة سندات ملكية جديدة لمجتمعات الكويلومبول في 2023، استفادت منها 960 أسرة.

## العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي

ظل نطاق العنف القائم على النوع الاجتماعي يثير الذعر. فمن يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران، وقعت 599 جريمة قتل إناث و263 محاولة قتل إناث. ولغاية أكتوبر/تشرين الأول، سجل 86,593 بلاغًا عن العنف ضد نساء.

ولم تضع الدولة بعد موضع التنفيذ سياسات عامة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي تعالج التقاطعات بين النوع الاجتماعي والعرق.

وظل الأشخاص العابرون جنسيًا يواجهون عنفًا شديدًا وانتهاكات لحقوق الإنسان. وللأسفة الرابعة عشرة على التوالي قتل عدد من العابرين جنسيًا في البرازيل يفوق ما قتل منهم في أي مكان آخر في العالم. وبحلول أكتوبر/تشرين الأول، سجل مكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان 3,873

انتهاكًا لحقوق الإنسان طال العابرين جنسيًا، مثل العنف البدني، والتمييز، والعنصرية مقارنة بـ 3,309 حالات في عام 2022.

## الحقوق الجنسية والإنجابية

ظل الإجهاض جرمًا جنائيًا. ولغاية يوليو/تموز، توفي ما لا يقل عن 19 شخصًا بسبب عمليات الإجهاض غير الآمنة، وفقًا لوزارة الصحة. وفي سبتمبر/أيلول، رُفعت إلى المحكمة العليا الاتحادية دعوى قضائية تطالب بنزع صفة الجريمة عن الإجهاض في الأساسيات الـ 12 الأولى من الحمل، لكن جرى تعليق التصويت.

## تركيا

### جمهورية تركيا

استمرت التحقيقات والملاحقات القضائية وقرارات الإدانة للمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، والسياسيين المعارضين، وغيرهم. واستخدمت قوانين مكافحة الإرهاب والتضليل الإعلامي في تقييد حرية التعبير. وفرضت قيود غير مشروعة على حرية التجمع السلمي. وأخفق توزيع المعونات في أعقاب الزلازل اللذين ضربا تركيا في فبراير/شباط في تلبية حقوق واحتياجات ذوي الإعاقة بالقر الكافي. وظل العنف ضد النساء والفتيات متفشياً على نطاق واسع. وتساعد الخطاب التمييزي الذي يضم بالعار أفراد مجتمع الميم واللاجئين والمهاجرين خلال الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية والتشريعية في مايو/أيار. واستمرت البلاد في استضافة أكبر عدد من اللاجئين في العالم، وظل بعضهم معرضين لخطر إعادتهم بصورة غير مشروعة. وظل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ثقافة الإفلات من مسؤولي حكوميون يواجهون ثقافة الإفلات من العقاب. وترددت ادعاءات خطيرة وجديرة بالتصديق عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. واستفاد من برنامج للدعم الحكومي الملايين من الأشخاص الذين يرحلون تحت وطأة الفقر.

### خلفية

في 6 فبراير/شباط، دمر زلزالان كارثيان 11 محافظة، وتضرر إثرهما أكثر من 15 مليون شخص في جنوب شرق تركيا، عانوا مما خلفه الزلزالان وراعهما من دمار ونزوح وضحايا للممتلكات على نطاق واسع. وأمدت وزارة الداخلية أن ما لا يقل عن 50,000 شخص قد لفوا حتفهم، من بينهم 7,302 من اللاجئين والمهاجرين. وصار مئات الآلاف في عداد المشردين بلا مأوى ولا غذاء ولا ماء، ولا رعاية طبية.

وانتهت الانتخابات الرئاسية التي جرت في مايو/أيار بفوز الرئيس رجب طيب أردوغان بولاية رئاسية ثالثة.

وفي 1 أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت مجموعة تنتسب إلى حزب العمال الكردستاني مسؤوليتها عن تفجير انتحاري في العاصمة أنقرة، أدى إلى إصابة عنصرين من الشرطة بجروح. وبدافع الانتقام، شنت تركيا هجمات جوية على المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية شمال شرقي سوريا، في 5 و6 أكتوبر/تشرين الأول، مما أسفر عن مقتل 11 مدنيًا، وتدمير منشآت البنية التحتية الحيوية.

### حرية التعبير

في أعقاب زلزالتي فبراير/شباط مباشرة، فرضت السلطات قيودًا تحد من استخدام منصتي تويتر وتيك توك. واحتجزت ما لا يقل عن 257 شخصًا بسبب انتقاداتهم لاستجابة الحكومة للزلزالين، وكان من بينهم صحفيون وآخرون احتجزوا فقط بسبب منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي فبراير/شباط، صدر حكم بالحبس لمدة 10 شهور على الصحفي سنان أيغول بسبب مشاركته تغريدة وردت فيها ادعاءات غير مؤكدة عن واقعة اعتداء جنسي، وكان سنان أيغول أول شخص يودع في الحبس الاحتياطي عام 2022 بتهمة جنائية هي "نشر معلومات مضللة علنًا". وفي 1 نوفمبر/تشرين الثاني، احتجز تولغا شاردان لمدة ستة أيام بالتهمة نفسها بسبب مقال تناول فيع الفساد في نظام القضاء. وفي مايو/أيار، صدر حكم بالحبس لمدة 10 شهور مع وقف التنفيذ على مغنية البوب غولشان بتهمة "تحريض الجمهور على الكراهية وإثارة روح العداء" على خلفية فيديو انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي يصور حوارًا مازحًا بينها وبين أحد أعضاء الفرقة في عام 2022. واستمرت الملاحقة القضائية لـ 5 صحفيًا من بينهم الرئيس المشارك لجمعية صحفيّ دجلة والفرات بتهمة "عضوية تنظيم إرهابي". وفي يوليو/تموز، أفرج عنهم إفراجًا مشروطًا بعد أن قضاوا 13 شهرًا في الحبس الاحتياطي في مدينة ديار بكر.

وفي يوليو/تموز، احتجزت السلطات محررة موقع تي 24 (T24) الإخباري سيبيل يوكليمر، ومراسلي وكالة ميزوبوتاميا (Mezopotamya Agency) دلال أكيوز وفرات جان أرسلان، ومحررة وكالة بيانيت (Bianet) إفريم كيبينك، والصحفية المستقلة إفريم نيز، بتهمة "استهداف موظف عمومي يؤدي واجبه في مكافحة الإرهاب". وكانت التهمة تتعلق بمنشورات لهم على وسائل التواصل الاجتماعي تتعلق بنقل وكيل نيابة وزوجته القاضية بعد تكليفهما بتولي مقاضاة 15 صحفيًا في ديار بكر (انظر ما تقدم). وأصبح فرات جان أرسلان أول صحفي يتم حسمه احتياطيًا متهمًا بموجب المادة 6 من قانون مكافحة

البرهابة؛ وصدر الحكم ببراءته والإفراج عنه في أول جلسة للمحاكمة في 31 أكتوبر/تشرين الأول. وفي سبتمبر/أيلول، بدأ رئيس نيابة أنقرة تحقيقًا جنائيًا مع النائب المعارض سيزغين تانريكولو بتهمة "إهانة دولة تركيا وأمتها" و"تحريض الجمهور على الكراهية وإثارة روح العداة"، وذلك في أعقاب إدلائته بتعليقات أثناء برنامج تلفزيوني انتقد فيها القوات المسلحة التركية.

وفي سبتمبر/أيلول، أصدر رئيس بلدية أنطاليا قرارًا بإلغاء مهرجان البرتقالة الذهبية السينمائي السنين في أنطاليا، وإقالة مدير المهرجان بسبب خلافات حول عرض فيلم وثائقي عنوانه "المرسوم"؛ وهو فيلم يسلط الضوء على العاملين في القطاع العام الذين فصلوا من أعمالهم في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016.

## حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها

ظلت تركيا على "القائمة الرمادية" لمجموعة العمل المالي الحكومية الدولية، في الوقت الذي لا تزال فيه تتخذ من توصياتها بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسيلة لذر الرماد في العيون حتى يتسنى لها تسهيل مضايقه المنظمات غير الحكومية. وكثفت السلطات استخدام عمليات التدقيق التطفلية في حسابات المنظمات غير الحكومية بموجب قانون منع تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي سبتمبر/أيلول، رفضت إحدى المحاكم دعوى قضائية تطالب بإغلاق منصة سنوفاقتل النساء، وهي منظمة غير حكومية، بدعوى أنها تمارس "أنشطة غير قانونية وغير أخلاقية... تقوض بنية الأسرة التركية تحت ستار الدفاع عن حقوق المرأة". وحتى نهاية العام، كانت الملاحة القضائية لما لا يقل عن 15 من أعضاء جمعية مراقبة الهجرة بتهمة "العضوية في منظمة إرهابية" مستمرة، كما كانت الإجراءات القانونية الرامية لإغلاق الجمعية بزعم أنها "تعمل وفقًا لغايات وأهداف جماعة إرهابية مسلحة" مستمرة.

وحتى نهاية العام، لم يكن القضاء قد بت بعد في الدعوى المرفوعة في 2021 لإغلاق حزب الشعوب الديمقراطي، ثاني أكبر أحزاب المعارضة، وفرض حظر سياسي على 451 من أعضائه الحاليين والسابقين.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أصدرت محكمة مدنية في أنقرة قرارًا بفصل الأعضاء الأحد عشر في المجلس المركزي لنقابة الأطباء التركية بسبب "إتيانهم سلوكًا خارجيًا عن نطاق الأهداف التأسيسية للنقابة". وكان القرار قيد الاستئناف في نهاية العام.

## المدافعون عن حقوق الإنسان

في يناير/كانون الثاني، أدين شينيم كورور فينجانجي بتهمة "الدعاية لمنظمة إرهابية"، وحُكم عليها بالحبس 32 شهرًا بسبب مطالباتها بإجراء تحقيق مستقل بشأن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في إقليم كردستان العراق عام 2022. وأفرج عنها لحين البت في الطعن المقدم في الحكم.

وفي يونيو/حزيران، ألغت محكمة العقوبات المشددة رقم 35 في اسطنبول أحكام الإدانة الصادرة عام 2020 بحق أربعة من المدافعين عن

حرية التجمع السلمي

في 11 نوفمبر/تشرين الثاني، سمحت السلطات لمجموعة أمهات السبت (Saturday Mothers/People)، وهي مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان تشمل أقارب ضحايا الاختفاء القسري، بتلاوة بيان قصير بالقرب من ساحة غلطة سراي في مدينة اسطنبول، وهو موقع يُكتسب أهمية رمزية للمجموعة، بعد أن ظلت ممنوعة من ذلك طيلة أكثر من خمس سنوات.<sup>1</sup> غير أن هذا التطور الإيجابي لا يرقى لتنفيذ قرارات المحكمة الدستورية التي تضي بضرورة مراعاة حق المجموعة في حرية التجمع، وخلال الفترة بين أبريل/نيسان ونوفمبر/تشرين الثاني، كان المسؤولون عن إنفاذ القانون قد ظلوا يستخدمون القوة بصورة غير مشروعة لتفريق المتظاهرين، واحتجاز المشاركين فيها، وملاحقتهم قضائيًا.

نظم عدد من مسيرات الفخر السلمية على الرغم من حظر الشامل المفروض عليها في ما لا يقل عن ست محافظات وأربع مقاطعات في مختلف أنحاء البلاد. واحتج ما لا يقل عن 224 شخصًا بصورة تعسفية أثناء موسم مسيرات الفخر، بما في ذلك أشخاص من المارة وأطفال ومحامون وصحفيون وطلاب جامعات ومدافعون عن حقوق الإنسان ومواطنون أجانب.

وفي 20 يوليو/تموز، منع الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون تنظيم العديد من فعاليات إحياء ذكرى مقتل 33 شخصًا عام 2015 في تفجير نفذته تنظيم الدولة الإسلامية في بلدة سوروتش جنوب شرق البلاد. واحتج بصورة تعسفية ما لا يقل عن 187 متظاهرًا في اسطنبول وإزمير وأنقرة. وفي اسطنبول، حاصرت السلطات المتظاهرين، مستخدمة رذاذ الفلفل والطلاقات البلاستيكية والقوة غير المشروعة.

وخلال الفترة بين يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول، استخدمت الشرطة القوة غير المشروعة، وخراطيم المياه، ورذاذ الفلفل، من مسافة قريبة ضد نشطاء

## العنف ضد النساء والفتيات

وفقاً لمنصة سنووقف قتل النساء، قتل رجال 315 امرأة المرأة لربغاء القرار الرئاسي الصادر عام 2021 عثر على جثث 248 امرأة لقبين حتفنهن في ظروف مريبة.

واستمر مجلس الدولة، وهو أعلى محكمة إدارية في تركيا، في سماع الطلبات المقدمة من منظمات حقوق المرأة لربغاء القرار الرئاسي الصادر عام 2021 بانسحاب تركيا من اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري (اتفاقية اسطنبول). وحتى نهاية العام، لم تكن المحكمة قد أصدرت قرارها بعد.

## حقوق مجتمع الميم

في أعقاب الزلزالين، تجنب الكثير من أفراد مجتمع الميم ملاحج الإيواء، أو التماس الرعاية الطبية، أو غيرها من المساعدات خوفاً على سلامتهم. وواجه أفراد مجتمع الميم خطراً يتسم بالتمييز والوصم بالعار، تصاعدت حدته وتوترته في الفترة السابقة للانتخابات مايو/أيار. وفي مايو/أيار، قال الرئيس: "مجتمع الميم هو سم يُحقن في مؤسسة الأسرة. ولا يمكننا قبول هذا السم، خاصةً وإننا في بلد 99% من سكانه مسلمون". وفي سبتمبر/أيلول، ولعالم الثاني على التوالي، وافق المجلس التركي الأعلى للإذاعة والتلفزيون (RTUK) على إعلان يروج لمظاهرة مناهضة لحقوق مجتمع الميم في اسطنبول تستهدف ما وصف بأنه "دعاية لمجتمع الميم".

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

في أعقاب زلزالتي فبراير/شباط، تعرض المدنيون والجهات التابعة للدولة للاجئين السوريين بالإساءة البدنية في اعتداءات عنصرية، و/أو بمضايقات لفظية من خلال خطاب الكراهية. وطرد اللاجئون السوريون من مخيمات الطوارئ لإفساح المجال للاجئين الأتراك من الزلزالين.<sup>6</sup> وكانت الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية مشوبة بالخطاب العنصري المعادي للاجئين من جانب المرشحين الرئيسيين.

وظل اللاجئون في تركيا عرضة لخطر إعادتهم بصورة غير قانونية إلى بلدان مثل سوريا وأفغانستان، مما يعد بمثابة إعادة قسرية. وأعلنت وزارة الداخلية أن 28,734 مواطناً أفغانياً قد أُعيدوا إلى أفغانستان خلال الشهور العشرة الأولى من العام.

وفي 30 مدينة، أعلنت رئاسة إدارة الهجرة عن تنفيذ برنامج "نقاط الهجرة المتنقلة" لتحديد المهاجرين غير النظاميين من خلال فحص أوراق الهوية وبصمات الأصابع. وبشارك في عمليات التحقق المسؤولون المكلفون بإنفاذ القانون وخبراء من موظفي إدارة الهجرة.

حقوق الإنسان فيما يعرف بمحاكمة بوبوكادا، وهم أوليم دالكران، وإيديل إيسر، وتانر كيليش، وغونل كورشون، وذلك بسبب "عدم كفاية الأدلة" تماشياً مع حكم سابق لمحكمة النقض. وقدم الادعاء العام طعناً في الحكم ببراءة تانر كيليش، ولم يتم البت فيه حتى نهاية العام.<sup>2</sup>

ومرة أخرى، تقاعست المحاكم عن تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضيتي عثمان كافالا وصلاح الدين ديمرتاش، بالرغم من اتخاذ إجراءات المخالفة ضد تركيا لامتناعها عن الإفراج عن عثمان كافالا. بالإضافة إلى ذلك، أيدت أعلى محكمة استئنافية في تركيا، في سبتمبر/أيلول، حكم السجن المؤبد الصادر بحق عثمان كافالا، وعقوبة تشديدي ماتر، وجان أتالاي، وميني أوزيردين، وطيغون كهرمان، بالرغم من أن سلطات الادعاء فشلت المرة تلو الأخرى في تقديم أي أدلة ضد المتهمين. وألغيت قرارات الإدانة الصادرة بحق مويجلا يابيش، وهاكان ألتيناي، وبيت علي كيميكيشي.<sup>3</sup>

وانتخب جان أتالاي، الذي احتجز عام 2022 في إطار مظاهرات منتزه غيزي، نائياً في البرلمان عن مقاطعة هاتاي الجنوبية في الانتخابات البرلمانية في مايو/أيار، ولكن محكمة النقض رفضت في يوليو/تموز الدعوى التي رفعها من أجل الإفراج عنه. وفي أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول، قضت المحكمة الدستورية مرتين بأن استمرار احتجازه يشكل انتهاكاً لحقوقه.<sup>4</sup> ورفضت محكمة النقض تنفيذ الأحكام الملزمة الصادرة عن المحكمة الدستورية بدعوى أن قضاة المحكمة الدستورية الذين حكموا لصالح الإفراج عن جان أتالاي "تصرفوا بصورة غير قانونية".

وفي أغسطس/آب، بدأ جلال الدين جان تنفيذ حكم بالحبس لمدة 15 شهراً؛ وكان من المشاركين في حملة عام 2016 للتضامن مع الصحفية الكردية اليومية أوزغور غوندم، والمعلقة الآن، وظل في السجن إلى أن أُفراج عنه إفراجاً مشروطاً في 19 ديسمبر/كانون الأول.

## حقوق ذوي الإعاقة

كان لأثر الزلزالين اللذين ضربا البلاد في فبراير/ شباط، والظروف السائدة في مواقع إيواء النازحين وطأة غير متناسبة على الأشخاص ذوي الإعاقة. فخلال الاستجابة الطارئة للزلزالين، لم تؤخذ حقوقهم واحتياجاتهم الخاصة بالاعتبار بالقدر الكافي عند توزيع الماء والغذاء وغيرهما من مواد الإغاثة.<sup>5</sup> ووجد الأشخاص ذوو الإعاقة مشقة بالغة في الوصول على الأطراف الاصطناعية والأجهزة المساعدة ذات النوعية الجيدة. وتشير الأرقام الحكومية إلى أن 70% من المصابين في الزلزالين، البالغ عددهم 100,000، سيكون لديهم إعاقة طول حياتهم على الأرجح.

## الإفلات من العقاب

وفي يناير/كانون الثاني، أصدرت محكمة ديار بكر للعقوبات المشددة رقم 7 حكماً ببراءة عنصر من الشرطة كان قد قتل كمال كوركوت بعبار ناري أثناء دخول هذا الأخير منطقة نظمت فيها احتفالات عيد النوروز في ديار بكر عام 2017.

وفي مايو/أيار، صدرت في أنقرة أحكام ببراءة 19 شخصاً ممن اتهموا بالشلوع في جرائم الاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء خلال الفترة بين عامي 1993 و1996 "في إطار أنشطة تنظيم مسلح أنشئ لارتكاب الجرائم". واستمرت الملاحقة القضائية لثلاثة من عناصر الشرطة وعضو مزعوم في حزب العمال الكردستاني، بتهمة قتل المحامي المدافع عن حقوق الإنسان طاهر إلتشي عام 2015.

## التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

تعرض المحتجزون بزعم ضلوعهم في أعمال النهب في أعقاب الزلزالين اللذين ضربا تركيا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. ولقي شخص واحد على الأقل حتفه في الحجز في أعقاب ما قاساه من التعذيب؛ ونتيجة لذلك، تم إيقاف ثلاثة من أفراد الدرك عن العمل في 15 فبراير/شباط. وفي يونيو/حزيران، بعد فض مسيرة الفخر للعابرين جنسياً في اسطنبول، عمد المسؤولون المكلفون بإنفاذ القانون إلى استخدام القوة غير المشروعة التي ترقى إلى التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء احتجاز خمسة متظاهرين على الأقل.

## الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

واجهت تركيا تصاعداً في أزمة غلاء المعيشة، حيث تجاوز التضخم في أسعار الغذاء 72% بحلول شهر أكتوبر/تشرين الأول، وبلغت معدلات التضخم العام أكثر من 64% بنهاية العام. وبحلول شهر يوليو/تموز، كانت 3.7 ملايين من الأسر التي تعيش في حالة فقر لها الحق في الاستفادة من برنامج دعم الأسرة الحكومي.

## الحق في بيئة صحية

ظلت تركيا عرضة لتأثر تغير المناخ، بما في ذلك الجفاف والحرارة الشديدة، وسجلت درجات الحرارة أقصى ارتفاع لها في شهر أغسطس/آب، إذ بلغت 49.5 درجة مئوية. وظل قطاع الطاقة في البلاد يعتمد إلى حد كبير على الواردات من النفط والفحم والغاز الأحفوري. ويستند التقدير المنقح للمساهمة المحددة وطنياً المقدم في أبريل/نيسان إلى الالتزام بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 41% بحلول عام 2030، وبتحقيق صافي الانبعاثات

الصفري بحلول عام 2053. ولكن وفقاً لبرنامج تعقب الإجراءات المناخية، فإن هذا من شأنه أن يفضي إلى زيادة الانبعاثات، ولا يتوافق مع هدف الحد من الارتفاع في درجات الحرارة العالمية بحيث لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية. وقد عارضت تركيا إدراج التزام بالتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري في مؤتمر المناخ كوب 28. ومع أن خطة الطاقة الوطنية تضمنت أهدافاً لزيادة الطاقة المتجددة، فقد خلت من خريطة طريق لبلوغ تلك الأهداف، وتتصور الخطة زيادة استخدام الفحم بدلاً من التخلص التدريجي منه.

- 1 "Türkiye: Further information: Fully open Galatasaray Square: Saturday Mothers/People", 17 November
- 2 تركيا: العدالة تنتصر مع التبرئة التي طال انتظارها لاربعة مدافعين عن حقوق الإنسان"، 6 يونيو/حزيران
- 3 "Türkiye: Upholding sentence against Osman Kavala and four other Gezi defendants a "devastating politically motivated blow", 29 September
- 4 "Türkiye: Court ruling for release of Can Atalay 'long' overdue", 25 October
- 5 "Türkiye: "We All Need Dignity" – The Exclusion of Persons With Disabilities in Türkiye's Earthquake Response, 26 April
- 6 تركيا/سوريا: استجابة لزلزال 6 فبراير/شباط من منظور حقوق الإنسان، 23 فبراير/شباط
- 7 "Türkiye: Police and gendarmerie commit abuses in "earthquake zone", 5 April

## تشاد

### جمهورية تشاد

كانت عائلات الضحايا لا تزال في انتظار تحقيق العدالة إزاء عمليات القتل غير القانوني المزعومة على يد قوات الأمن أثناء المظاهرات في أكتوبر/تشرين الأول 2022. واستمرت القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي. وأدت الاشتباكات التي شهدتها جنوب البلاد إلى مقتل أكثر من 100 قروي. وبات الحق في الأمن الغذائي عرضة للخطر بسبب ارتفاع الأسعار، وشح الأمطار، وتدفق جموع اللاجئين من السودان، ونقص المساعدات الإنسانية. واستمرت الزيجات المبكرة وأعمال العنف القائمة على النوع الاجتماعي بمستويات مرتفعة.

## خلفية

في مارس/آذار، أصدر رئيسي نظام الحكم الانتقالي عفواً عن 380 شخصاً زعم أنهم من أعضاء الجماعة المتمردة المسماة "جبهة التغيير والوفاق في تشاد" ممن صدرت بحقهم أحكام بالسجن لمدد مختلفة عام 2022. في 17 ديسمبر/كانون الأول، شهدت البلاد استفتاءً على مشروع دستور جديد، قبل انعقاد الانتخابات الرئاسية التي وعدت الحكومة الانتقالية بإجرائها عام 2024. ورجّح البنك الدولي أن يرتفع معدل التضخم في البلاد من 5.8% عام 2022 إلى 13.2% عام 2023، وبات من المتوقع أن يبلغ تضخم أسعار المواد الغذائية 13.9%.

## الحق في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على التعويض

في نهاية العام، لم يكن قد أُحرز تقدم ملموس في تحقيق إعلان عنه وزير العدل في أعقاب مظاهرات 20 أكتوبر/تشرين الأول 2022 التي سقط فيها ما لا يقل عن 128 قتيلًا، ووفقًا لما ذكرته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وقال أهالي الضحايا، الذين لا يزالون في انتظار أجوبة بشأن ما حدث لذويهم، إنهم يخشون أن يطلبوا من السلطات تفسير غياب أي تقدم في القضية. وفي 20 أكتوبر/تشرين الأول 2023، نددت عدة منظمات حقوقية تشادية بعدم تحريك أي دعاوى قضائية ضد أي من أفراد قوات الدفاع والأمن بشأن ما زعم ارتكابه من أعمال القتل غير المشروع.

## حرية التجمع السلمي

صدر في أبريل/نيسان عفو عن نحو 259 شخصاً ممن اعتقلوا بسبب مشاركتهم في المظاهرات المحظورة في أكتوبر/تشرين الأول 2022؛ وحوكموا خلف أبواب مغلقة في كورو تورو؛ وصدر عفو عن 119 آخرين في يوليو/تموز.

وفي يوليو/تموز، حظرت وزارة الأمن العام مظاهرات كان من المقرر القيام بهما في التاريخ نفسه، إحداهما نظمها التجمع من أجل العدالة والإنصاف، والأخرى نظمها حزب الديمقراطيين من أجل التغيير. وأفادت الوزارة أن هذين الحزبين السياسيين ليس لهما وجود قانوني، ولم يستوفيا الشروط اللازمة للحصول على ترخيص بالتظاهر، وهو زعم طعن فيه زعماء الحزبين. وفي أغسطس/آب، حظرت مظاهرة أخرى كانت تعتزم القيام بها الحركة الثورية من أجل الديمقراطية والسلام، بدعوى أن من شأنها تكبير صفو النظام العام.

وفي 1 أغسطس/آب، صرحت السلطات بأن منظمي المظاهرات المحظورة معرضون لعقوبة السجن لمدة تتراوح بين ستة أشهر وستين، الأمر الذي يتنافى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

## حرية التعبير

في 25 أغسطس/آب، أصدرت الهيئة العليا للإعلام المرئي والمسموع أمرًا بحجب الموقع الإخباري الشهير الوحده إنفو لمدة ثمانية أيام بسبب مقالتين نشرهما، الأولى تدور حول عزل عقيد انتهم "بتقويض التماسك والانضباط" في الجيش، والأخرى قيل إنها تتناول على الرئيس "بعبارات مهينة". وفي 26 أغسطس/آب، زعم أن محرر الموقع تعرض لمطاردة بسيارة يقودها عناصر الأمن، مما اضطره للجوء إلى غرباء ليضع ساعات. ومنع صحفي آخر يعمل بالموقع الإخباري ذاته من تغطية فعالية نظمها وزارة النقل في شمال البلاد في اليوم نفسه.

وفي مايو/أيار، أخرجت السلطات عن صحفي يعمل في قناة توماي التلفزيونية، كان قد اعتقل بسبب روايته لما شهده خلال مظاهرات أكتوبر/تشرين الأول 2022. غير أنه تلقى تهديدات عبر الهاتف، واضطر للرحيل عن البلاد خوفًا على أمنه وسلامته بعد أن تحدث إلى وسائل الإعلام عما تعرض له من ضروب المعاملة السيئة أثناء اعتقاله واحتجازه في سجن كورو تورو.

## الحق في الحياة والأمن الشخصي

وفقًا لما ذكره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فقد قتل ما لا يقل عن 135 شخصاً، وأصيب 359 آخرون بجروح، ونزح أكثر من 26,000 شخص خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران، أثناء الاشتباكات التي أفادت الأنباء بوقوعها في المقاطعات الجنوبية المتاخمة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأفاد الناجون بأن المهاجمين كانوا في بعض الأحيان من عناصر الجماعات المسلحة الموجودة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي أحيان أخرى جماعات من رعاة المواشي الذين يتقاتلون على المراعي. وشكا الناجون من قلة الحماية التي يلقاها السكان من قوات الأمن في الوقت المناسب عقب صدور التحذيرات، وضعف الاستجابة القضائية في الحالات التي تم فيها التعرف على الجناة المشتبه بهم، حسبما زعم.

## الحق في الغذاء

تفاقمت حالة انعدام الأمن الغذائي بسبب عوامل من بينها تضخم أسعار النفط، واندلاع أزمة إنسانية في شرق البلاد، حيث استضافت تشاد أكثر من 400,000 لاجئ فروا من الصراع الدائر في السودان.

أشارت تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في أكتوبر/تشرين الأول إلى أن زهاء 5.7 مليون شخص في تشاد واجهوا انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وكان 2.1 مليون منهم في وضع حرج. ورجّحت شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات أن يؤدي شح الأمطار والصراع

المستمر إلى مزيد من التدهور في حالة الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلاد. وقد ثبت أن إجراءات الاستجابة اللازمة لم تكن كافية. وأشارت شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات إلى تقلص الإمدادات الغذائية والتحويلات النقدية، في حين أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنه لم يتم تأمين سوى 31.8% من التمويل الإنساني الدولي اللزوم. وبحلول سبتمبر/أيلول، بلغ مجموع الأموال الدولية المخصصة للأمن الغذائي في تشاد 96.9 مليون دولار أمريكي، على الرغم من أن الاحتياجات المحددة تبلغ 225 مليون دولار أمريكي.

## حقوق النساء والفتيات

أشار تقرير أصدرته مجموعة تنمية إعادة التأهيل في حالات الطوارئ في فبراير/شباط، إلى قلة سبل الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية للشباب، حيث اتسمت بسلسلة من القيود الاقتصادية، والاعتداءات، والأسرية، والسياسية. وأشار التقرير إلى أن 24.2% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة قد تزوجن قبل بلوغ الخامسة عشرة من العمر. وبلغت هذه النسبة 25% في المناطق الريفية، و21% في المناطق الحضرية.

## العنف القائم على النوع الاجتماعي

ظل ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي يعيشون في خوف من الإبلاغ عما يتعرضون له من اعتداءات لأسباب اجتماعية أو لنقص الدعم من سلطات إنفاذ القانون أو السلطات التقليدية. ووفقًا لنظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي، فقد تم الإبلاغ عن 1,879 حالة عنف قائم على النوع الاجتماعي بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران. وكانت 34% من هذه الحالات تنطوي على اعتداءات بدنية، و27% تشمل العنف النفسي، و24% تنطوي على الحرمان من الفرص أو الموارد وأو الخدمات، ومن أمثلة ذلك حرمان النساء من نصيبهن في الميراث أو منع الفتيات الصغيرات من الذهاب إلى المدرسة.

## تونس

### الجمهورية التونسية

صعدت السلطات قمعها للمعارضة من خلال توجيه تهمة لـ أساس لها إلى شخصيات بارزة في المعارضة ومثقفين آخرين. واقترح بعض أعضاء البرلمان تشريعًا معينًا يهدد منظمات المجتمع المدني المستقلة. وتعزز عشرات المشاركين في احتجاجات تتعلق بالعدالة الاجتماعية والبيئة للملاحقة

## خلفية

في أعقاب انتخابات، أجريت في الفترة ما بين ديسمبر/كانون الأول 2022 ويناير/كانون الثاني 2023، وشهدت انخفاضًا قياسيًّا في نسبة المشاركة التي بلغت 11%، بدأت دورة برلمانية جديدة في 13 مارس/آذار، وهي أول دورة برلمانية منذ علق الرئيس قيس سعيد المجلس التشريعي في يوليو/تموز 2021. وفي 8 مارس/آذار، حلّ الرئيس جميع المجالس البلدية المنتخبة. وفي 9 مايو/أيار، هاجم ضابط في الحرس الوطني كنيس الغربية بجرية قتل خمسة أشخاص. وفي 16 يوليو/تموز، وقّعت المفوضية الأوروبية وتونس مذكرة تفاهم، تقدم المفوضية بموجبه دعمًا ماليًّا لتونس لمكافحة الهجرة غير النظامية. وقد تم التفاوض على الاتفاق بدون إسهام المجتمع المدني، ومع غياب ضمانات حاسمة بشأن حقوق الإنسان<sup>1</sup>. وتعززت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بشأن حزمة إنقاذ قدرها 1.9 مليار دولار أمريكي يعارضها الرئيس قيس سعيد.

## حرية التعبير

كثفت السلطات استهدافها للأفراد الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير، ولجأت في كثير من الأحيان إلى استخدام المرسوم القمعي الجديد، عدد 54 لسنة 2022 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال. واستدعي ما لا يقل عن 22 شخصًا، من بينهم محامون، وصحفيون، ومدونون، ونشطاء سياسيون للاستجواب، أو لوجهاوا قضائيًا، أو صدرت ضدهم أحكام فيما يتصل بتعليقات علنية اعتبر أنها تنتقد السلطات. وفي 13 على الأقل من هذه الحالات، استهدف الأشخاص استنادًا إلى المرسوم المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، وجاء الاستهداف في أغلب الحالات إثر شكوى حكومية. وفي مارس/آذار وأبريل/نيسان، منع البرلمان وسائل الإعلام الخاصة والأجنبية مرتين من حضور

## حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها

واصل الرئيس فيس سعيد اتهام منظمات المجتمع المدني بالتدخل في شؤون تونس والفساد المالي.

وفي 18 أبريل/نيسان، أمرت الشرطة جميع الموجودين في مقر حركة النهضة في تونس العاصمة بالخروج منه بدون أن تقدم أي وثائق قانونية، وأغلقت المقر ومنعت أي شخص من العودة إليه. وفي رسالة داخلية مسزّرة، وجهت وزارة الداخلية الشرطة إلى منع الاجتماعات والتجمعات في مكاتب حركة النهضة وجبهة الخلاص الوطني.

وفي 10 أكتوبر/تشرين الأول، قدمت مجموعة من أعضاء البرلمان مشروع قانون بشأن الجمعيات شأنه أن يفوض استقلال المجتمع المدني، كي يحل محل المرسوم عدد 88 لسنة 2011 بشأن الجمعيات.<sup>7</sup> وفي 11 ديسمبر/كانون الأول، أعلن رئيس الوزراء أن لجنة من عدة قطاعات ستعمل على صياغة قانون جديد.

## حرية التجمع

نظم 3,016 احتجاجاً في عام 2023 حتى نوفمبر/تشرين الثاني، وفقاً للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وسمحت الشرطة لأغلب المظاهرات بالمضي قدماً، لكنها فضت بعض الاحتجاجات. فعلى سبيل المثال، احتجز عدد من عمال المزارع الذين كانوا يحتجون في ساحة القصبية في تونس العاصمة، يوم 9 فبراير/شباط، وفتشت هواتفهم.

وفي مارس/آذار، لاحقت النيابة العمومية في بلدة سليانة بشمال تونس قضائياً 28 شخصاً فيما يتصل باحتجاجات تدعو لحقهم في المياه. وفي 8 يونيو/حزيران، قضت محكمة في مدينة صفاقس بجنوب شرق البلاد بسجن ما لا يقل عن أربعة من الناشطاء العيبين لمدة ثمانية أشهر بتهمة تعطيل حرية العمل.

## الحق في محاكمة عادلة

استمر حرمان القضاة، الذين عزلوا من وظائفهم بإجراءات موزجة بموجب مرسوم رئاسي في يونيو/حزيران 2022، من الحصول على تعويضات. ولم يتخذ أي إجراء قضائي بعد أن قدم 37 منهم، في 23 يناير/كانون الثاني، شكوى فردية ضد وزير العدل للطعن في عدم تنفيذ أمر من المحكمة الإدارية في تونس العاصمة بإعادة 49 من القضاة والمدعين المعزولين، وعددهم 57، إلى عملهم. وقوضت تصريحات علنية للرئيس، يحدّ فيها على محاكمة منتقدي الحكومة، استقلال القضاء والحق في محاكمة عادلة.

وجددت السلطات القضائية تعسفياً أوامر الإيقاف التحفظي ضد ما لا يقل عن 20 من المعارضين البارزين، والشخصيات العامة، ومنتقدي

الجلسات البرلمانية، وفي يونيو/حزيران، منع الصحفيين من المتابعة الصحفية لاجتماعات اللجان البرلمانية.

وفي 16 مايو/أيار، قضت محكمة الاستئناف بتونس العاصمة بسجن الصحفي خليفة القاسمي لمدة خمس سنوات بسبب نشره أنباء حول عمليات أمنية.

وفي 13 ديسمبر/كانون الأول، قضت محكمة عسكرية بتونس العاصمة بسجن الناشطة السياسية شيماء عيسى لمدة 12 شهراً مع وقف التنفيذ لإدلائها بتعليقات تنتقد فيها السلطات.

وأمدت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بعشرات من حوادث مضايقة الصحفيين وعرقلة عملهم أثناء تغطيتهم للانتخابات البرلمانية.

## قمع المعارضة

صعدت السلطات قمعها للمعارضة باستهداف مجموعة أوسع من الشخصيات المعارضة، عبر استخدام تهم تتعلق بالتعبير، فضلاً عن تهم التآمر والإرهاب لاحتجازهم، والتحقق معهم، وإصدار أحكام ضدهم.

واستهدفت السلطات القضائية بوجه خاص أعضاء حركة النهضة، وهي أكبر حزب معارض في البلاد. وبدأت تحقيقات جنائية مع 21 شخصاً، على الأقل، من قيادي الحركة وأعضائها، واحتجزت ما لا يقل عن 12 منهم. وفي 30 أكتوبر/تشرين الأول، قضت محكمة الاستئناف بتونس العاصمة بسجن راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة والرئيس السابق للبرلمان المنحل، لمدة 15 شهراً بموجب القانون المتعلق بمكافحة الإرهاب لسنة 2015 بسبب تصريحاته العلنية.<sup>2</sup> وفي 13 فبراير/شباط، اعتقلت قوات الأمن وزير العدل الأسبق والقيادي في حركة النهضة نور الدين البحيري. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أخلته دائرة اتهام إلى دائرة جنائية في إحدى المحاكم. وظل رهن الإيقاف التحفظي بتهم يُعاقب عليها بالإعدام على خلفية تعليقات انتقادية أدلى بها عبر الإنترنت.

واعتباراً من فبراير/شباط، كان ما لا يقل عن 50 شخصاً، من بينهم شخصيات معارضة،<sup>3</sup> ومدافعون عن حقوق الإنسان، ومحامون، وأصحاب أعمال، قيد التحقيق فيما يسمّى قضية التآمر،<sup>4</sup> حيث وجهت إليهم تهم ملفقة يُعاقب عليها بالسجن مدداً طويلة وبالإعدام.<sup>5</sup> وفي 3 أكتوبر/تشرين الأول، اعتقلت الشرطة عيبر موسي، رئيسة الحزب الدستوري الحر المعارض، عندما كانت تحاول التقدم بطعن ضد المراسيم الرئاسية الصادرة فيما يتعلق بالانتخابات المحلية المقبلة.<sup>6</sup> وظلت قيد الإيقاف التحفظي بتهم يُعاقب عليها بالإعدام على خلفية ممارستها لحقها في حرية التعبير والتجمع.

الرئيس قيس سعيد المفترضين، الذين احتجزوا ما بين خمسة أشهر وستين بتهم عدّة، من بينها تهمة التآمر والإرهاب اللتان لا أساس لهما.<sup>8</sup> واستمرت المحاكم العسكرية في محاكمة المدنيين. ففي 20 يناير/كانون الثاني، قضت محكمة استئناف عسكرية بسجن ستة مدنيين، من بينهم أربعة سياسيين معارضين من ائتلاف الكرامة ومحام بارز، لمدد تتراوح بين خمسة أشهر و14 شهرًا بتهم مختلفة، من بينها هضم جانب موظف عمومي وتهديد موظف عمومي.<sup>9</sup>

## الإفلات من العقاب

تقاعست السلطات عن محاسبة أفراد من قوات الأمن وممثلين سياسيين وجهت إليهم اتهامات موثوقة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وقضت محكمة في تونس العاصمة بتغريم ستة أفراد لتصويرهم الشرطة وهي تنهال على رجل بالضرب في منطقة الكبارية بجنوب المدينة، في يناير/كانون الثاني، ونشرهم المقاطع المصورة على الإنترنت. ومن بين الأفراد الذين لوحقوا قضائيًا أعضاء في جمعية جيل ضد التهميش، بالإضافة إلى الضحية. وفي 2 مارس/آذار، وجّه أحد قضاة التحقيق إلى سهام بن سدري، الرئيسة السابقة لهيئة الحقيقة والكرامة، تهمة ملفقة تتعلق برئاستها لهيئة وأصدر أمرًا بمنعها من السفر.

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

شهد العام تدهورًا واضحًا في حماية حقوق المهاجرين واللاجئين. وفي 21 فبراير/شباط، أدلى الرئيس قيس سعيد بتعليقات تتسم بالتمييز والكراهية، مما أثار موجة من العنف العنصري المناهض للسود من جانب المواطنين والشرطة وأدى إلى اعتقال المئات تعسفيًا.<sup>10</sup>

وفي 11 أبريل/نيسان، استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع بشكل مفرط ضد بعض المهاجرين، وطالبي اللجوء، واللاجئين الذين نظموا اعتصامًا أمام مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تونس العاصمة، واعتقلت الكثير منهم، واعتدت عليهم بالضرب في الحجز.

واعتبارًا من يوليو/تموز، قبضت سلطات الأمن على عدة آلاف من المهاجرين، وطالبي اللجوء، واللاجئين، من بينهم أطفال، ورحلتهم بشكل جماعي وتعسفي إلى ليبيا والجزائر. وتوفي ما لا يقل عن 28 شخصًا في المنطقة الصحراوية على الحدود الليبية في الفترة ما بين يوليو/تموز وأغسطس/آب، ووفقًا لما ذكرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتعدّدت عمليات الترحيل الجماعي بدون تقييم حالة كل فرد على حدة، وبدون اتخاذ أي إجراءات قضائية. ووقعت كثير من

حالات الترحيل الجماعي عقب عمليات اعتراض الزوارق في البحر التي زادت بشكل هائل اعتبارًا من يوليو/تموز، وشملت في كثير من الأحيان مناورات تتسم بالتهور أدت إلى إصابة مهاجرين. وعرضت الشرطة والحرس الوطني أفرادًا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة خلال الإنزال من الزوارق، والترحيل، والاحتجاز.

## حقوق النساء، والفتيات

تبددت المكاسب التي تحققت على صعيد التكافؤ بين فئات النوع الاجتماعي عند انتخاب البرلمان الجديد الذي ضم 25 امرأة فقط بين أعضائه البالغ عددهم 161 عضوًا، بعد حذف البنود المتعلقة بالتكافؤ بين فئات النوع الاجتماعي من قانون الانتخابات.

ووثقت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ما لا يقل عن 21 جريمة قتل إناث وقالت إنها دعمت ما يزيد عن 600 امرأة أبلغن عن تعرضهن للعنف. وفي مارس/آذار، دعا تجمع وطني لعاملات المزارع إلى إجراء إصلاحات تشريعية لضمان حصولهن على تأمين صحي، ووسائل نقل آمنة، ومعيشة لائقة، وبحسب دراسة أجراها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لم تستفد 92% من عاملات المزارع، اللواتي أُجريت معهن مقابلات، من الحماية الاجتماعية.

## حقوق أفراد مجتمع الميم

سجلت حملات الكراهية والمضايقات ضد المدافعين عن أفراد مجتمع الميم زيادة كبيرة. ففي يوليو/تموز، أفادت الجمعية التونسية للعدالة والمساواة (دمج) بأن أفرادًا من قوات الأمن هددوا بإغلاق مقرها. وفي 8 أغسطس/آب، قدمت جمعية دمج شكوى بعد حملة كراهية وتشهير على الإنترنت. واستمرت المحاكم في إصدار أحكام بسجن أشخاص مدة تصل إلى سنتين بموجب الفصل 230 من المجلة الجزائية الذي يجرم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي بين البالغين.

## الحق في الغذاء

تفاقمت أزمة غلاء المعيشة والأزمة الاقتصادية في تونس، مما زاد من تهديد سبل الحصول على مجموعة من الحقوق الاقتصادية الاجتماعية، بما في ذلك الحق في الغذاء. ووفقًا للمعهد الوطني للإحصاء، بلغ معدل تضخم أسعار المواد الغذائية بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 14.5% مقارنة بعام 2022. وبات نقص المواد الغذائية الأساسية مزمناً. وخفّضت الحكومة إنفاقها على دعم الغذاء بنسبة 19% في النصف

الأول من العام مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022.

## الحق في المياه

عانت تونس من أشد موجات الجفاف المسجلة. وفي 31 مارس/آذار، أعلنت شركة المياه الحكومية أنها ستقطع المياه عن بعض المناطق ليلاً، وأعلنت وزارة الزراعة فرض قيود على استخدام مياه الصنبور، وجمدت هذه القيود للأجل غير محدد في 28 سبتمبر/أيلول. ولم يذكر البيان بوضوح المناطق التي ستأثر بقطع المياه، والفروق بين المناطق التي لا تقطع فيها المياه، وتلك التي تقطع فيها لفترات أطول، بما في ذلك خلال النهار. وفي 20 نوفمبر/تشرين الثاني، قال رئيس شركة المياه الحكومية إن الفروق ترجع إلى اختلافات في الارتفاع تؤثر على المياه المتاحة. وفي تقرير صدر في يوليو/تموز، أوضح مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي أن الحكومة منحت الأولوية بشكل متكرر لاستخدام المياه في القطاعات القوية اقتصادياً، بما في ذلك قطاعات الزراعة الكبيرة والتعدين، على حساب المياه المطلوبة للشرب والاستخدام المنزلي.

## الحق في بيئة صحية

عانت تونس بشكل متزايد من الآثار المعاكسة للتغير المناخي وتعرضت للجفاف، والموجات الحارة، وحرائق الغابات بمستويات قياسية. وفي 14 يونيو/حزيران، قدمت وزارة البيئة مشروع مجلة بشأن البيئة يتضمن قسماً بشأن مكافحة تغير المناخ، ويقترح إنشاء هيئة عليا تكون مسؤولة عن "الانتقال البيولوجي".

1 "الاتحاد الأوروبي/تونس: اتفاقية الهجرة "تجعل الاتحاد الأوروبي متواطئاً" في الانتهاكات ضد طالبتي اللجوء والمهاجرين واللجئين"، 17 يوليو/تموز

2 "تونس: الحكم على الغنوشي بسلط الضوء على حملة قمع تصعيدية ضد معارضي سعيد"، 18 مايو/أيار

3 "تونس: احتجاز نشطاء سياسيين ظلماً: شيما عيسى وجوهر بن مبارك وخيام التركي"، 26 مايو/أيار

4 "تونس: السلطات تضيق محامين حقوقيين إلى قضية التأمير" الملققة"، 9 مايو/أيار

5 "تونس: يجب إسقاط التهم الملققة الموجهة إلى معارضي سياسيين محتجزين تعسفاً"، 10 أكتوبر/تشرين الأول

6 "تونس: معارضة تتعرض للاحتجاز التعسفي: عبير موسي"، 7 ديسمبر/كانون الأول

7 "تونس: مشروع قانون الجمعيات قمعوي ويهدد استقلالية المجتمع المدني"، 21 أكتوبر/تشرين الأول

8 "تونس: إساءة استخدام الإيقاف التحفظي لإسكات أصوات المعارضين السياسيين، السلطات التونسية تستهدف المعارضة السياسية بقوانين الإيقاف التحفظي المنهمة"، 22 سبتمبر/أيلول

9 "تونس: يجب إسقاط أحكام الإدانة الصادرة بحق ستة مدنيين أمام محاكم عسكرية"، 2 فبراير/شباط

10 "تونس: الخطاب العنصري للرئيس يحرض على موجة عنف ضد الأفارقة السود"، 10 مارس/آذار

## الجزائر

### الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

صعدت السلطات إغلاقها للحيز المدني بإدانة ما لا يقل عن ناشط واحد، وخمسة صحفيين، وبحث على خلفية ممارستهم لحقهم في حرية التعبير. وأغلقت السلطات ما لا يقل عن منصتين على الإنترنت وجهتين تابعيتين للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وأمرت بإغلاق مجموعتين حقوقيتين، وعلقت عمل حزب سياسي واحد على الأقل. كذلك أغلقت السلطات القضائية كنيستين على الأقل. ووردت أنباء عن 36 جريمة قتل إرهابية، وطُرد ما لا يقل عن 18,302 مهاجر بإجراءات موجزة من الجزائر بين يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول.

### خلفية

في فبراير/شباط استدعت الجزائر سفيرها في فرنسا عقب هروب الناشطة الجزائرية أميرة بوراوي إلى فرنسا. ثم قاضت السلطات ستة أفراد، من بينهم أميرة بوراوي والادتها بتهمة ملفقة، من بينها "تهريب مهاجرين" وتكوين "جمعية أشرار". وفي مارس/آذار، اختتم الاستعراض الدوري الشامل مراجعته لسجل الجزائر. وقبلت الجزائر التوصيات بتعديل قانونها القومي بشأن الاجتماعات العامة والمظاهرات، والنص الذي يعفي المغتصبين الذين يتزوجون ضحاياهم. ورفضت التوصية بتعديل أحكام فضفاضة للغاية في قانون العقوبات تجرّم أولئك الذين يمارسون سلمياً حقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي. وفي سبتمبر/أيلول، زار المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات الجزائر لتقييم الوضع في البلاد، كذلك فعلت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في ديسمبر/كانون الأول.

## حرية التعبير

حققت السلطات مع صحفيين، وناشط واحد على الأقل، وبحث في شؤون الجغرافيا السياسية، وقاضتهم وأدانتهم بشأن آراء انتقادية كانوا قد أدلوا بها، بشكل أساسي على الإنترنت. وفي أبريل/ نيسان، أغلقت السلطات ما لا يقل عن اثنتين من الصحف الإلكترونية والمحطات الإذاعية.<sup>2</sup> وفي 2 أبريل/نيسان، أمرت محكمة في الجزائر العاصمة بحل الشركة الإعلامية إترفييس ميديا (Interface Media) والمحطتين الإذاعيتين الإخباريتين التابعتين لها وهما راديو إم (Radio M) ومغرب أمروجون (Maghreb Emergent)، برئاسة الصحفي إحسان القاضي، وبدفع غرامة قدرها 10 ملايين دينار جزائري (حوالي 73,862 دولارًا أمريكيًا) إلى سلطة ضبط السمعي البصري. وفي يونيو/حزيران، حكمت محكمة استئناف على إحسان القاضي بالسجن سبع سنوات، منها سنتان مع وقف التنفيذ، بسبب عمله الصحفي، بما في ذلك ما يتعلق بتقاريره لصحيفة لاكروا (La Croix) الفرنسية. وفي 4 يوليو/تموز، حكمت محكمة في الجزائر العاصمة على الناشط الأمازيغي سليمان بوفحص بالسجن ثلاث سنوات وبغرامة بناءً على تهمة زائفة هي "المساس بسلامة وحدة الوطن" من خلال منشوراته على الإنترنت.<sup>3</sup> وفي 13 أغسطس/آب، أوردت وسائل الإعلام منع عرض فيلم *باربي* في دور السينما الجزائرية بسبب "المس بالثقاق". وفي أغسطس/آب، أصدرت السلطات القانون 23-14 بشأن المعلومات والذي يفرض أنظمة ترخيص وملكية غير مبررة، مثل اشتراط أن تكون ملكية المؤسسات الإعلامية محصورة بالمواطنين الجزائريين. ويتضمن القانون نصوصًا غامضة وعمومية تحظر على الصحفيين - من جملة أمور - نشر "أخبار كاذبة" أو معلومات قد تتضمن "تمجيد الاستعمار والإساءة للذاكرة الوطنية ورموز الثورة التحريرية"، وينص على غرامات كبيرة ومصادرة أملاك أي وسيلة إعلامية تتلقى أموالًا أجنبية ليست مخصصة للاشتراكات أو الإعلانات. وفي 26 أكتوبر/تشرين الأول، حكمت محكمة استئناف في مدينة قسنطينة بشرقي البلاد على الصحفي مصطفى بن جامع بالسجن 20 شهرًا، منها 12 شهرًا مع وقف التنفيذ، بسبب تلقيه أموالًا من الخارج "يمكن أن تمس بالنظام العام" و "نشر معلومات أو وثائق مصنفة على شبكة إلكترونية"، فيما يتعلق بعمله الصحفي. كذلك أصدرت المحكمة الحكم نفسه على الباحث رؤوف فراح بناءً على نفس التهمتين بسبب جمع أموال للأشخاص في الحجز وبسبب عمله كباحث.

## حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها

صعدت السلطات قمعها للمجموعات المستقلة، فأمرت بإغلاق مجموعتين حقوقيين وتعليق عمل حزب سياسي واحد على الأقل. وفي 23 يناير/كانون الثاني، أقدمت السلطات في بجاية في شرقي الجزائر على ختم مركز التوثيق والإعلام في حقوق الإنسان التابع للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بالشمع الأحمر، مستشهدة بحكم صادر في 2022 بحل الرابطة المذكورة. ولم يعرف قادة الرابطة إلا في ذلك الشهر بأمر حلها الذي صدر في يونيو/حزيران 2022 في أعقاب شكوى تقدمت بها وزارة الداخلية. وفي 30 يناير/كانون الثاني، ختمت السلطات في تيزي وزو بشرقي الجزائر دار حقوق الإنسان والمواطن بالشمع الأحمر وأغلقتها، وهي تابعة للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان منذ عام 1990 وكانت تضم مكتبة ومركز توثيق.<sup>4</sup> وفي فبراير/شباط، عمد عبد الرحمن زيطوط - الذي ينتمي لشقيقه العربي إلى رشاد، وهي مجموعة سياسية صنفتها السلطات تعسفًا بأنها "إرهابية" في فبراير/شباط 2022 - إلى الإضراب عن الطعام للمرة الثالثة احتجاجًا على حبسه الاحتياطي المطول المتعلق بنشاط شقيقه.<sup>5</sup> وفي 23 فبراير/شباط، علق مجلس الدولة - وهو أعلى هيئة إدارية في الجزائر - نشاط الحركة الديمقراطية والاجتماعية، وهي حزب سياسي، وأمر بإغلاق مقرها الرئيسي. وفي سبتمبر/أيلول، منعت السلطات تعسفًا للسنة الثانية على التوالي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وهو حزب سياسي، من تنظيم مخيمه الصيفي المزمع إقامته من 28 سبتمبر/أيلول إلى 1 أكتوبر/تشرين الأول في باتنة.

## حرية التجمع السلمي

واصلت السلطات تقييد الحق في حرية التجمع السلمي بدون وجه حق، بما في ذلك باعتقال الأشخاص قبل موعد الاحتجاجات المزمعة. وفي 20 أغسطس/آب، فيجبسب اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين، اعتقل 40 ناشطًا على الأقل، من ضمنهم صهيب داغي، ومحمد تجاديت، والمحامي سفيان وعلي، لمنع تجمع سلمي في إفرى بشرقي الجزائر لإحياء ذكرى مؤتمر الصومام لعام 1956 - وهو حدث تاريخي في كفاح البلاد من أجل الاستقلال. وقد أطلق سراحهم في فترة لاحقة من ذلك اليوم. وفي 8 سبتمبر/أيلول، وضع قاض في إحدى المحاكم في دائرة أميزور بشمالي الجزائر الناشط السياسي خالد ترغارت قيد الرقابة القضائية وصادر جواز سفره ومنعه من السفر، بناءً على تهم ملفقة "بنشر أخبار كاذبة" عقب نشره على فيسبوك دعوات للتجمع السلمي لإحياء ذكرى ضحايا حرائق الغابات التي اندلعت في الجزائر.

## التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

استمرت السلطات القضائية في تجاهل شهادات التعذيب التي أدلى بها في المحكمة. وفي يوليو/تموز، حكمت إحدى المحاكم في الجزائر العاصمة على محمد بن حليلة، وهو عسكري سابق وكاشف عن المخالفات، بالسجن سبع سنوات وبغرامة. وكان محمد بن حليلة قد طلب اللجوء في إسبانيا عام 2019 قبل تسليمه إلى الجزائر عام 2021. وخلال جلسة محاكمة عُقدت في 12 يوليو/تموز، أخبر القاضي بأن الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون عذبوه بتجريده من ملابسه، وتقييد ساقيه ويديه، وصب الماء البارد عليه. وقال إنه تعرّض أيضا للتحرش الجنسي، والضرب والتهديد. ولم يأمر القاضي بإجراء تحقيق في هذه المزاعم.

## حرية الدين والمعتقد

واصلت السلطات استخدام المرسوم 06-3 الذي يحظر ديانات غير الإسلام السنّي. وقد أُغلقت كنيسةتين على الأقل، ما رفع عدد تلك التي أُغلقت إلى 31 منذ عام 2018.

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

لم تعذل السلطات القانون رقم 08-11 الصادر في 25 يونيو/حزيران 2008 لكي يحظر صراحة عمليات الطرد الجماعية، ولم تتبن تشريعا لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الاختياري الملحق بها. وبحسب مديرية مراقبة التراب الوطني، وهي هيئة شرطية رسمية في النيجر، طردت الجزائر بإجراءات موجزة ما لا يقل عن 18,302 مهاجر - معظمهم من غرب أفريقيا - إلى النيجر بين يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول.

## حقوق النساء

استمر التمييز غير المشروع ضد النساء في شؤون الإرث، والزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، والوصاية، وذلك بموجب قانون العقوبات وقانون الأسرة.

وفي مايو/أيار، أصدرت السلطات القانون 04-23 لمكافحة الاتجار بالبشر الذي يذكر في تعريفه "الدعارة" والاستغلال الجنسي، والزواج القسري. وجعل هذا مرتكبي الجرائم يعاقبون بالسجن مدداً تصل إلى 30 عاماً وغرامات، وبالسجن المؤبد إذا تعرّضت الضحية للتعذيب أو العنف الجنسي. وسجلت المجموعة الناشطة المسماة لا قتل النساء - الجزائر (Féminicides Algérie) 36 جريمة قتل إناث على الأقل. وواصلت مجموعات حقوق المرأة المطالبة بالاعتراف بقتل الإناث كجريمة.

## حقوق أفراد مجتمع الميم

ظل قانون العقوبات يجرم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي بين البالغين، التي يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى سنتين وبغرامة. وفي يناير/كانون الثاني، أطلقت وزارة التجارة حملة ضد كافة المنتجات التي تحوي "رموزاً وألواناً تمس بالأخلاق"، في إشارة إلى ألوان قوس قزح التي ترمز إلى مجتمع الميم. وفي 10 أغسطس/آب، أوقفت سلطة ضبط السمعي البصري بث قناة السلام - وهي قناة تلفزيونية جزائرية خاصة - لمدة 20 يوماً على خلفية عرضها فيلماً أظهر حفلة زفاف بين رجلين، ما عدت لقطات "تتناهى والدين الإسلامي وأخلق المجتمع الجزائري".

## حقوق العمال

في مايو/أيار، أصدرت السلطات القانون 23-02 الذي يقيد الحق في تكوين نقابات عمالية، ما يسمح للسلطات برفض الطلبات مستخدمة أحكام غامضة الصياغة تتعلق بـ "الوحدة الوطنية" و "القيم والتوابت الوطنية". كذلك يجيز هذه القانون للسلطات حل نقابة عمالية استناداً إلى أسس متعددة، من بينها الإصرار في اللجوء إلى إضرابات "غير قانونية"، وتغريم أي نقابة عمالية تنضم إلى اتحاد عمالي دولي، أو قاري، أو إقليمي بدون إبلاغ السلطات. إضافة إلى ذلك، ينص القانون على عقوبات بالسجن لمدة تصل إلى سنة واحدة وغرامة لأي شخص يتلقى تبرعات وتركات بدون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات.

## الحق في بيئة صحية

في أبريل/نيسان، شهدت الجزائر موجة حر مفرط تبين لشبكة وورلد ويذر أتریبوشن (World Weather Attribution) أن "حدوثها شبه مستحيل بدون تغيّر المناخ". وفي يوليو/تموز، انتشر 140 حريقاً في الغابات على الأقل عبر 17 منطقة، ما أودى بحياة ما لا يقل عن 34 شخصاً ونزوح 1,500 شخصاً.<sup>6</sup>

## عقوبة الإعدام

واصلت المحاكم إصدار أحكام بالإعدام. وقد نفذت آخر عملية إعدام في عام 1993.

1 "الجزائر/المغرب: استمرار الانتهاكات المتجددة على الرغم من الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان"، 6 أبريل/نيسان

2 "الجزائر: الإدانة الصادرة بحق صحفي هي أحدث تصعيد في حملة القمع ضد وسائل الإعلام"، 3 أبريل/نيسان

- 3 "الحكم بسجن ناشط بعد إعادته القسرية: سليمان بوحفص"، 29 أغسطس/آب
- 4 "الجزائر: ينغي التراجع عن قرار حل مجموعة حقوقية بارزة"، 8 فبراير/شباط
- 5 "الجزائر: شقيق أحد النشطاء يضرب عن الطعام في السجن: عبد الرحمن زيطوط"، 20 فبراير/شباط
- 6 "عالمياً: دعوة رؤساء خمس دول في جنوب أوروبا لمعالجة أزمة المناخ تؤكد الحاجة الملحة للتدخل التدريجي من الوفود الألفية"، 3 أغسطس/آب

## جنوب السودان

### جمهورية جنوب السودان

قُمع الحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي، وحرية التنقل. وتعرض صحفيون، ونشطاء، ومثقفون، وأعضاء في المعارضة السياسية للاعتقال والاحتجاز بشكل تعسفي، وللتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وأُعيد أحد منتقدي الحكومة قسراً من كينيا، واحتجز رهن الاحتجاز المطول على أيدي جهاز الأمن الوطني. وارتكبت قوات الحكومة والجماعات المسلحة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وعمليات القتل غير المشروعة، وأعمال العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي المرتبطة بالنزاع؛ وتجنيد واستخدام الأطفال. وسلّطت إحدى هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان الضوء على الحصانة التي يتمتع بها كبار المسؤولين الضالعين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وأقرّ مجلس الوزراء مشروعات قوانين تتعلق بالانتهاكات التي وقعت في الماضي والتعويضات. وظل الوضع الإنساني مزرئياً، وأشارت تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن حوالي 76% من السكان احتاجوا إلى مساعدات إنسانية خلال العام. وواجه الملايين مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي. وكانت الخدمات الصحية تقدم بالأساس من جانب الجهات الدولية المانحة. وكان هناك مليوناً نازح داخلياً، بينما لجأ 2.23 مليون شخص تقريباً إلى بلدان مجاورة. وأدت الأحداث الناجمة عن تغير المناخ، مثل الفيضانات والجفاف، إلى ترك حوالي مليوني شخص بدون غذاء أو أرض زراعية.

### خلفية

في أبريل/نيسان، جدد مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ولاية لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان.

وفي مايو/أيار، قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تمديد حظر الأسلحة المفروض على جنوب السودان عامًا آخر، حتى 30 مايو/أيار 2024. واستمرت الاستعدادات لإجراء أول انتخابات في جنوب السودان، في ديسمبر/كانون الأول 2024، وإن كان يتقدم بطيء، في استكمال الشروط الأساسية الواردة في اتفاق السلام المبرم عام 2018، بخصوص إجراء الانتخابات. وفي 4 يوليو/تموز، رشّحت الحركة الشعبية لتحرير السودان الرئيس سلفا كير ليكون حامل راية الحركة في الانتخابات.

وقالت الأمم المتحدة إن 20 شخصًا على الأقل توفوا عندما اندلع قتال عرقي، في يونيو/حزيران، في موقع حماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في مدينة ملكال بولاية أعالي النيل. كما اندلع القتال في مقاطعة بانتشيللا، في منطقة بيبور الإدارية، مما أسفر عن وفاة ما لا يقل عن 87 شخصًا.

### حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها وحرية التجمع السلمي

في يومي 3 و4 يناير/كانون الثاني، احتجز تعسفيًا سبعة صحفيين يعملون في هيئة إذاعة جنوب السودان، في مركز احتجاز يديره جهاز الأمن الوطني في العاصمة جوبا. فقد قبض على كل من جوفال تومبي، وجوزيف أوليفر، ومصطفى عثمان، وفيكاتور لادو، وشيريك رودن، وجاكوب بنجامين، وجون قرني، فيما يتصل بفيديو مسرّب جرى تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي، وزعم أنه يُظهر الرئيس سلفا كير وهو يتبول على نفسه خلال احتفال رسمي. وقد أفرج عن جميع الصحفيين، بدون توجيه تهم لهم، خلال الفترة من 19 يناير/كانون الثاني إلى 18 مارس/آذار. ويبدو أن جون قرني، الذي ظل محتجزًا حتى 18 مارس/آذار، قد تعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وخلال مؤتمر صحفي في أبريل/نيسان، هدد وزير الإعلام والمتحدث باسم الحكومة مايكل ماكوي لويث بالقبض على الصحفيين الذين يعملون في محطة إذاعة مرايا، التي تديرها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وذلك على ما يبدو بسبب عدم انصياعهم لأوامره إلى دور الإعلام بالتسجيل لدى سلطة الإعلام. وفي أكتوبر/تشرين الأول، اعترف الوزير بأن الحكومة تراقب وسائل الإعلام وتزبل المقالات التي ترى أنها تحرض على الكراهية. وفي مايو/أيار، أعلن المعلق السياسي ووجا إمانويل، عبر حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي، أنه ترك مهنة الصحافة خوفًا على حياته. ووفقًا لتقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان، الصادر في 5 أكتوبر/تشرين الأول، فإن قرار الصحفي يمكن أن يعزى إلى تعرض الصحفيين لمضايقات من جانب السلطات، وما تسفر عنه من صدمة.

وفي 18 سبتمبر/أيلول، فُرق جهاز الأمن الوطني تجمعتا في جوبا نظمتها تحالف المعارضة في جنوب السودان، للترحيب بعودة أمينه العام، لام أكون، إلى جنوب السودان، بعدما أمضى سنوات في الخارج.

## حرية التنقل

في 19 إبريل/نيسان، منع مسؤولون في مطار جوبا الدولي كويل أغوير كويل، وهو معتقل سياسي سابق وعضو الائتلاف الشعبي للعمل المدني، من مغادرة البلاد، بسبب "عدم حصوله على تصريح بالسفر"، بحسب قولهم. وقد صودر جواز سفره في المطار، بناءً على أوامر من مكتب الرئيس، فيما يبدو. وكان أكويل يعزتم السفر إلى الهنند لتلقي علاج طبي.

وفي 18 سبتمبر/أيلول، أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة أن السلطات لم تسمح لزعيم الحركة والنائب الأول لرئيس الجمهورية، ريك مشار تيني دورغون، بالسفر خارج جوبا.

## عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية

لم تعذل الحكومة بعد قانون جهاز الأمن الوطني، الصادر عام 2014، بالرغم من أنها ملتزمة بذلك بموجب اتفاقي السلام لعامي 2015 و2018. ويمنح القانون ضباط جهاز الأمن الوطني صلاحيات مماثلة لصلاحيات الشرطة في القبض على الأشخاص واحتجازهم، في انتهاك للولاية الدستورية للجهاز المتمثلة في جمع معلومات استخبارية.

وفي 4 فبراير/شباط، قبضت قوات الأمن الكينية في نيروبي تعسفيًا على موريس مبيور أويكجوك باك، وهو مواطن من جنوب السودان ومن منتقدي الحكومة، وأُعيد قسراً إلى جوبا في اليوم التالي. وبحلول نهاية العام، كان لا يزال محتجزاً في مركز احتجاز تابع لجهاز الأمن الوطني، ويعرف باسم البيت الأزرق، في جوبا حيث خضع للاستجواب مرارًا. ولم يُسمح له برؤية محام، ولم يمثل أمام محكمة. وفي سبتمبر/أيلول، ثبت أن صحته تتدهور، ولكن لم يُسمح له بزيارة طبيب، ولم تعط له أي أدوية. وفي 11 سبتمبر/أيلول، عقد المكتب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة اجتماعاً في جوبا، وأُعرب عن قلقه بشأن استمرار تعرض أعضائه للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وللتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وللالتقاء القسري.

## عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء

قالت الأمم المتحدة إنها وثقت 25 عملية إعدام خارج نطاق القضاء تُعدت خلال الفترة ما بين يناير/كانون الثاني ونوفمبر/تشرين الثاني. ومن بين هذه العمليات، أُعدم 17 شخصاً، بينهم امرأة، في ولاية

واراب، بينما أُعدم ثمانية في ولاية البحيرات. ووفقاً للأمم المتحدة، فقد ارتكبت عمليات الإعدام هذه على أيدي أفراد من جهاز الأمن لجنوب السودان، حسبما زعم.

## العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي

أصدرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان تقريراً، في أبريل/نيسان، سلط الضوء على استمرار حلقات العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي، المرتبط بالزراع، في أجزاء من البلاد. وارتكبت معظم الانتهاكات على أيدي أفراد من قوات الأمن في جنوب السودان، والجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، وجماعات شبابية مسلحة تابعة للحكومة، وقوات المعارضة، بالإضافة إلى عناصر أخرى مسلحة.

## حقوق الطفل

وفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2023 بشأن الوضع في جنوب السودان، فقد ارتكبت انتهاكات جسيمة ضد 181 طفلاً (154 فتى و 27 فتاة) خلال الفترة من يونيو/حزيران إلى نوفمبر/تشرين الثاني، بما في ذلك تجنيد واستخدام 103 أطفال (102 من الفتيان وفتاة واحدة)؛ وقتل 24 فتى وفتاة وتشويه أربعة فتيان وفتيات أو التسبب لهم بعاهات؛ واغتصاب فتاة واحدة. وارتكبت هذه الانتهاكات على أيدي القوات الحكومية والجماعات المسلحة على حد سواء.

## الإفلات من العقاب

في التقرير الصادر في أبريل/نيسان عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان، سلط الضوء على تقاعس القيادة المحلية عن معالجة بيئة الإفلات من العقاب الراسخة. وأوضح التقرير أن عدداً من كبار المسؤولين العموميين والعسكريين، المشتبه في مسؤوليتهم عن انتهاكات لحقوق الإنسان، ما زالوا في وظائفهم، بل وكوّفوا بترقيتهم أو تعيينهم في وظائف أخرى، مما يشجعهم، إلى جانب غيرهم، على ارتكاب مزيد من جرائم حقوق الإنسان. وحدد التقرير ثلاثة من كبار المسؤولين قال إنهم يجب أن يُحاسَبوا على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

## الحق في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على التعويض

وجّهت إحدى ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالزراع رسالة إلى مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، خلال دورته في مارس/آذار، حثت فيها المجلس

على تحقيق العدالة للضحايا عن الجرائم التي ارتكبت ضدّهم في جنوب السودان.

وخلال الفترة من 15 إلى 17 مايو/أيار، عقدت الحكومة مؤتمر آليات العدالة الانتقالية، في جوبا. وكان من بين أهداف المؤتمر مراجعة التقدم في إنشاء آليات العدالة الانتقالية، بموجب الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان؛ والتعلم من الخبرات الإقليمية؛ والتوصل إلى إجماع بشأن محتوى وتنفيذ مشاريع القوانين لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة وتضميد الجراح، وهيئة التعويض وجبر الضرر. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أقرّ مجلس الوزراء مشروع القانونين بشأن لجنة الحقيقة والمصالحة وتضميد الجراح وهيئة التعويض وجبر الضرر، ومن المقرر طرحهما للنقاش في البرلمان قبل إجلتهما إلى الرئيس للتصديق عليهما ليصبحا قانونين نافذين.

## منع وصول المساعدات والهيئات الإنسانية

ظلّ جنوب السودان هو المكان الأشدّ دموية في العالم بالنسبة لموظفي وموظفات الإغاثة، حيث قتل ما لا يقل عن 25 منهم وقتًا لما ذكره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وفي 23 سبتمبر/أيلول، تعرّضت شاحنتان متعاقدتان مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لهجوم أثناء عودتهما إلى جوبا، بعدما سلّما مساعدات حيوية للأطفال وعائلاتهم في مقاطعة يي بولاية الاستوائية الوسطى. كما قتل سائقان وأصيب ثالث.

وأفادت تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن 76% من السكان، أي 9.4 مليون نسمة، بينهم 4.9 مليون طفل، احتاجوا إلى المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية خلال عام 2023. وأدى اندلاع القتال في السودان، في أبريل/نيسان، إلى تفاقم الوضع الإنساني الخطير أصلاً، بعدما فز 456,974 شخصاً من السودان للجوء إلى جنوب السودان بحلول نهاية العام (انظر أدناه، الجزء المتعنون: الحق في الغذاء)؛ وكان 80% من الفارين من مواطني جنوب السودان العائدين إلى بلدهم. وبحلول نهاية العام، كانت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، التي أطلقتها الأمم المتحدة، قد تلقت 53% فقط من مبلغ 1.7 مليار أمريكي المطلوب وللزم لإمداد ملايين الأشخاص بمساعدات إنقاذ الحياة وخدمات الحماية.

## الحق في الغذاء

في ديسمبر/كانون الأول، ذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن 5.83 مليون نسمة (أي 46% من مجموع السكان) يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي. وعانى ما يقدر بنحو 35,000 شخص، من بينهم 6,000 شخص في مقاطعتي دوك ونيرول بولاية جونقلي؛ و15,000

في مقاطعة روبوكنا بولاية الوحدة؛ وحوالي 14,000 من مواطني جنوب السودان العائدين إلى بلدهم الذين فرّوا من النزاع الجاري في السودان، من مستويات جوع كارثية. وأدى النقص في تمويل المشروع الإنساني للأمم المتحدة إلى الحد من الموارد، مما عنى ضرورة إعطاء الأولوية للمساعدات الغذائية الطارئة لـ 3.2 مليون شخص يعانون أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي.

## الحق في الصحة

كانت الخدمات الصحية تتقدم أساساً من جانب الجهات الدولية المانحة. وأكدت وزارة الصحة تفشي مرض الحصبة في ولاية أعالي النيل، في 6 يونيو/حزيران، وفي ولايتي الاستوائية الوسطى وواراب، في 20 يوليو/تموز. وفي أعقاب تفشي المرض، زادت الحكومة والجهات المشاركة معها من استجابتها، عن طريق خدمات العيادات المتنقلة للاستشارات، والتطعيم، وإحالة المرضى إلى المستشفيات، وتسليم المستلزمات الطبية لحالات الطوارئ. وفي 16 يونيو/حزيران، ذكرت الأمم المتحدة أنه أبلغ عن أكثر من 150 حالة إصابة بمرض غير محدد، مما أسفر عن وقوع 23 حالة وفاة، في وحدة الرعاية الصحية الأولية في دارجو، بمقاطعة لونغوشوك بولاية أعالي النيل.

## حقوق النازحين داخلياً واللاجئين والمهاجرين

عانى جنوب السودان أكبر أزمة لاجئين في أفريقيا، إذ يعيش 2.23 مليون شخص تقريباً كلاجئين في بلدان مجاورة، وأغلبهم في أوغندا، بينما كان هناك في البلد مليوناً تازح داخلياً. وفي 8 أكتوبر/تشرين الأول، قررت الحكومة تأجيل زيارة مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً إلى البلد، التي كان مقرراً أن تتم من 9 إلى 20 أكتوبر/تشرين الأول. وكانت المقررة الخاصة تعترض، خلال هذه الزيارة، جمع معلومات مباشرة عن محنة النازحين داخلياً؛ ومناقشة الأسباب الجذرية للنزوح الداخلي، وسبل منعه، مع الحكومة والأطراف الأخرى؛ والنظر في احتياجات النازحين وحقوقهم الإنسانية، واستكشاف حلول دائمة. وبحلول نهاية العام، لم تكن الحكومة قد اقترحت مواعيد جديدة لزيارة المقررة الخاصة.

## الحق في بيئة صحية

ظلّ جنوب السودان يواجه المخاطر الناجمة عن تغيّر المناخ، بما في ذلك الفيضانات والجفاف. فللعام الرابع على التوالي تعرّض جنوب السودان لفيضانات، غطت ثلثي البلاد، وتركزت ملايين السكان بدون غذاء أو أراض زراعية، خاصة في ولايتي الوحدة وجونقلي. وأدت الفيضانات إلى

الحاق أضرار بملجئ ومدارس، وإلى تدمير المحاصيل والأغراض المنزلية، فضلاً عن الحد من سبل الحصول على المياه النظيفة وإعاقعة وصول المساعدات الإنسانية. وخلال القمة الأفريقية للمناخ، التي عقدت في نيروبي في سبتمبر/أيلول، قال الرئيس إن تغيّر المناخ جعل ما لا يقل عن مليوني شخص في جنوب السودان يفقدون سبل عيشهم.

## روسيا

### روسيا الاتحادية

استمرت روسيا في حربها العدوانية ضد أوكرانيا، وسمحت لقواتها بارتكاب جرائم حرب مع الإفلات من العقاب، وفي الوقت نفسه، استمرت حالة حقوق الإنسان في الداخل بالتدهور. وقرّرت قيود مشددة على حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وواجه منتقدو الحكومة ملاقات قضائية تعسفية، وأحكاماً بالسجن لمدد طويلة، وهجمات عنيفة مع إفلات مرتكبيها من العقاب، وغيرها من الأعمال الانتقامية. واستخدمت السلطات قوانين مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف على نطاق واسع ضد المعارضة والجماعات الدينية والمنتقدين الأفراد والمهاجرين، وتفشّت التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في الحجز مع الإفلات من العقاب إلى حد كبير. وكانت المحاكمات جائرة، ولاسيما في القضايا السياسية والقضايا التي تتعلق بأسرى الحرب الأوكرانيين. واعتمد قانون جديد ينطوي على زهاب العارين جنسياً، وصنّفت ما تسمى بـ "حركة مجتمع الميم" بأنها "متطرفة". ورفضت روسيا التعاون مع المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان. وبعد أن أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال الرئيس فلاديمير بوتين، أعلنت تجريم تقديم المساعدة للمحكمة، وفشلت السلطات في منع العنف المعادي للسامية ولللاجئين. وكانت التدابير التي اتخذت لمعالجة أزمة المناخ غير كافية. وحظرت المنظمات غير الحكومية المدافعة عن البيئة في البلاد.

### خلفية

ارتكبت روسيا العديد من الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني في أوكرانيا (انظر باب أوكرانيا)، في الوقت الذي توقّف فيه الغزو إلى حد كبير. ووصلت الهجمات العسكرية الأوكرانية إلى عمق الأراضي الروسية، وأعلنت السلطات الروسية عن وقوع عشرات الخسائر في صفوف المدنيين. واستمرت الحكومة في تشديد السيطرة على المعلومات المتعلقة بالحرب والتلاعب بها. وتقدّر الخسائر العسكرية الروسية بمئات الآلاف بين قتيل وجريح.

ووردت أنباء عن عشرات الهجمات بإضرار النار عمداً في مراكز التجنيد وغيرها من المبانى الحكومية في مختلف أنحاء البلاد. وفي 24-23 يونيو/حزيران، قاد إغنيي بريغوجن مجموعة فاغنر، وهي شركة عسكرية خاصة كان قد أسّسها، في محاولة انقلاب فاشلة. وقد تفادى الملاحقة القضائية، لكنه قتل في حادثة تحطم طائرة مربية في 25 أغسطس/آب. ظلت روسيا تواجه عزلة دولية. ففي سبتمبر/أيلول، تحدّث المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بأوضاع حقوق الإنسان في روسيا الاتحادية عن "تزايد قمع الممارسة السلمية لحقوق الإنسان". ورفضت السلطات الاعتراف بولايته أو السماح له بزيارة البلاد. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، انسحبت روسيا من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

على الرغم من رفضها التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، سعت روسيا إلى العودة إلى مجلس حقوق الإنسان، لكنها خسرت التصويت في أكتوبر/تشرين الأول. واستمرت السلطات في تجاهل قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المتعلقة بانتهاكات روسيا للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي ارتكبت عندما كانت روسيا دولة طرفاً فيها.

### حرية التعبير

لقد قوبل أي شكل من أشكال الانتقاد للسلطات بالقمع الشديد<sup>1</sup>. وقرّرت على منصات وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والأفراد غرامات باهظة، وحجب تعسفي، وملاحقات قضائية وغيرها من أشكال الانتقام بموجب مجموعة واسعة من القواعد القانونية العقابية، ومنها: تصنيف "عميل أجنبي"، و"مزامم" التطرف"، و"تبرير الإرهاب"، و"نشر معلومات كاذبة قصدًا"، و"تشويه السمعة"، و"إثارة الكراهية"، و"الدعاية" لمجتمع الميم.

في 29 مارس/آذار، اعتقلت السلطات الصحفي الأمريكي إيفان غيرشكوفيتش بتهمة التيسيس المشكوك فيها. وظل بانتظار محاكمته بحلول نهاية العام.

في 4 مايو/أيار، قبض على المخرجة المسرحية إيفغينيا بيروكوفيتش، والكاتبة المسرحية سفيتلانا بريتيتشوك بتهمة ملفقة، وهي "تبرير الإرهاب" بسبب مسرحيتهما التي حصلت على جائزة، وتودر حول نساء تزوّجن أعضاء في الجماعات المسلحة في سوريا. وكانت قيد الاحتجاز بانتظار المحاكمة بحلول نهاية العام.

وتعرّض الأشخاص الذين يعبرون عن معارضتهم لغزو أوكرانيا، أو لانتهاكات روسيا هناك، أو للحرب بوجه عام، لاضطهاد قاس بشكل خاص<sup>2</sup>. وحكّم على ما لا يقل عن 140 شخصاً بالسجن بسبب بياناتهم أو احتجاجاتهم أو غيرها من الأنشطة المناهضة للحرب، وذلك مقارنة بـ 22 شخصاً في عام 2022.

## حرية التجمع السلمي

استمر قمع حرية التعبير. واستخدمت التشريعات ذات الصلة التقييدية بشكل غير مبرر عبارات مبهمه تسمح بتفسيرات تعسفية. وحظرت قوانين محلية التجمعات والاحتجاجات العفوية بالقرب من المباني الحكومية وفي العديد من الأماكن الأخرى، وتضمنت فرض قيود عديدة أخرى على الأماكن والمنظمين. واستخدمت السلطات صلاحياتها الواسعة لرفض منح التراخيص، ولم تظهر الشرطة أدنى تسامح مع التجمعات "غير المرخصة"، مهما كانت صغيرة وغير متكررة.

وفي بعض أنحاء البلاد ظلت التجمعات السلمية محظورة بذريعة بروتوكولات كوفيد-19. وغالبا ما كانت القيود تمييزية، فعلى سبيل المثال، في 29 سبتمبر/أيلول، حظرت سلطات مدينة موسكو وقفة لإحياء ذكرى ضحايا القمع في الحقبة السوفيتية، بينما سمحت لتجمع كبير مؤيد للحكومة بالمضي قدما في اليوم نفسه.

## حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها

استمرت السلطات في استهداف منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات حقوق الإنسان، باستخدام القوانين القمعية الروسية على نطاق واسع. وفي عام 2023، تم تصنيف 54 منظمة و172 شخصا بأنهم "عملاء أجانب"، وصنفت 56 منظمة بأنها "منظمات غير مرغوب فيها".

تم حل مجموعات رائدة معنية بحقوق الإنسان، ومن بينها مجموعة موسكو هلسنكي (MOSCOW Sakharov) (Helsinki) ومركز سخاروف (Sakharov Centre) ومركز سوفي (Sova Centre)، بذريعة انتهاك الأنظمة المتعلقة بـ "العملاء الأجانب" أو لأسباب تقنية.

بدأ تحريك قضايا جنائية ذات دوافع سياسية ضد أعضاء منظمة ميموريال (Memorial)، وهي أقدم منظمة لحقوق الإنسان، وكانت قد حلت في عام 2022. ومن بين تلك التهم "الإساءة لسمعة القوات المسلحة" و "إعادة تأهيل النازية". وفي 5 مايو/أيار، اعتقل عضو منظمة ميموريال أليكساندر تشيرنيشوف ووجهت له تهمة "تهريب مواد ذات قيمة ثقافية" بزعم محاولة نقل أرشيف منظمة ميموريال خارج البلاد. وقد ظل مسجونًا بحلول نهاية العام.

في 17 أغسطس/آب، اعتقل غريغوري ميلكونياتس، الرئيس المشارك في منظمة غولوس (Golos) الرائدة لمراقبة الانتخابات في روسيا، بسبب تعاونه مع ائتلاف دولي لمراقبي الانتخابات. اعتبر "منظمة غير مرغوب فيها". وقد أودع في الحبس الاحتياطي.

واستخدمت تهمة التطرف ضد المجموعات والأفراد الذين ينتقدون السلطات. ففي 17 مايو/أيار، أُبِتدِ إحدى المحاكم التصنيف التعسفي لحركة الشبيبة المؤيدة للديمقراطية فيسنا (Vesna)

في أبريل/نيسان، حكّم على الناشط في مجال حقوق الإنسان والمعارض فلاديمير كارا-مورزا بالسجن لمدة 25 سنة بتهمة ملفقة، وهي: خيانة الدولة، ونشر "معلومات كاذبة" حول القوات المسلحة، والاشتراك في "منظمة غير مرغوب فيها".

في 27 فبراير/شباط، اعتقل أليكسي موسكاليوف، وهو رجل أعمال وأب أعزب في منطقة تولا، بتهمة "إساءة سمعة القوات المسلحة" بسبب انتقاده الحرب على أوكرانيا عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ووضعت السلطات ابنته البالغة من العمر 13 سنة في دار للإيتام، وعقب تنظيم حملة من أجلها، سلمتها إلى أفراد عائلة آخرين. وفي ديسمبر/كانون الأول، تم إلغاء الحكم الصادر على أليكسي موسكاليوف بالسجن سنتين.

في 13 أبريل/نيسان، أُبِتدِ إحدى المحاكم الحكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات الذي كان قد صدر بحق فلاديمير روميانتسيف، وهو وقاد فحم من مدينة فولوغدا، بتهمة "نشر معلومات كاذبة قصداً حول القوات المسلحة الروسية". وكان فلاديمير روميانتسيف قد استخدم استوديو إذاعي منزلي لإعادة بث ما تورده وسائل الإعلام المحظورة من معلومات حول الحرب. وكان أوليغ أورلوف، وهو مدافع معروف عن حقوق الإنسان، يُحاكم بسبب نشره مقالاً انتقد فيه غزو روسيا لأوكرانيا.

وقيل إن العديد من أساتذة الجامعات ومعلمي المدارس فقدوا وظائفهم بسبب انتقاد السلطات أو انتقاد غزو أوكرانيا. ففي 11 أكتوبر/تشرين الأول، تم فصل سفيتلانا دروغوفيكو - دولزهاينسكايا من جامعة سانت بطرسبرغ الحكومية بعد أن أدلت بشهادتها كخبيرة في اللغويات لصالح سجينه الرأبي أليكساندرا سكوشيلينكو.

وواجه بعض السجناء تهمة جديدة إضافية أثناء قضاء مدد أحكامهم في السجن. فعلى سبيل المثال، في أكتوبر/تشرين الأول، وُجّهت تهمة "تبرير الإرهاب" لسجين الرأي وعضو المجلس البلدي السابق المعارض أليكسي غورنوف، الذي كان قد حكّم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات في عام 2022 بسبب إلقاء كلمة مناهضة للحرب في اجتماع المجلس البلدي.

في نوفمبر/تشرين الثاني، وُجّهت إلى سجينه رأبي أخرى، وهي الصحفية ماريا بونومارينكو، التي كانت محكومة بالسجن لمدة ست سنوات بسبب مشاركة فيديو حول قصف روسيا للمسرح في ماريوبول بأوكرانيا، تهمة جديدة مشكوك في صحتها حول "التسبب بأذى جسدي" لموظفي المستعمرات العقابية.

واعتبرتها منظمة " متطرفة "، وحظرت أنشطتها. وظل ستة أشخاص في الحجز في نهاية العام بتهمة المشاركة في حركة فيسنا.

واجه المعارض البارز أليكسي نافالني وشركاؤه مزيدًا من التهم المتعلقة بالتطرف بسبب مشاركتهم في المنظمات غير الحكومية التي كان قد أنشأها. وفي 4 أغسطس/آب، صدر حكم آخر على أليكسي نافالني، الذي كان قد حُرم من حريته تعسفيًا منذ عام 2021، بالسجن بدوافع سياسية، مما زاد عدد سنوات سجنه إلى 19 سنة. وكان زملؤه ليليا تشاينيشيفا وكسينيا فاديفا ودانيال خولودني وفاديم أوستاينين قد اعتقلوا وقدموا للمحاكمة وحُكم عليهم بالسجن، أو كانوا يقضون أحكامًا بالسجن في نهاية العام. كما أن الأشخاص الذين تبرعوا بمبالغ مالية، مهما كانت صغيرة، وواجهوا ملاحقات قضائية، ومنهم غليب كالينيشيف، الذي كان بانتظار المحاكمة في الحجز بسبب تبرعه المزعوم بثلاثين دولارًا أمريكيًا إلى مؤسسة أليكسي نافالني المناهضة للفساد.

في أغسطس/آب، تم تعديل القانون الجنائي لمعاقبة " القيام بأنشطة " المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي ليس لها مكاتب مسجلة في روسيا. وقد جُرم التعديل، فعليًا، جميع أشكال التعاون مع معظم منظمات المجتمع المدني خارج البلاد.

## حرية الدين والمعتقد

واصلت السلطات الملاحقات القضائية لشهود يهوه بلا أساس تستند إليه منذ حظر كنيتهم تعسفيًا في عام 2017. وبحلول ديسمبر/كانون الأول، كان أكثر من 100 عضو من هذه الجماعة لا يزال رهن الاحتجاز.

واجه أعضاء في جماعات إسلامية، من بينها حزب التحرير، ملاحقات قضائية ومحاكمات جائرة بتهم التطرف والإرهاب بسبب آرائهم الدينية.

## حقوق المعارضين على تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية بوازع الضمير

في سابقة نادرة في 16 مارس/آذار، سمحت إحدى المحاكم لمؤمن مسيحي كان اسمه مدرجًا في قائمة المشاركين في حرب روسيا ضد أوكرانيا، بتأدية خدمة مدنية بديلة. بيد أن هذا الخيار ظل بعيد المنال بالنسبة لجميع المعارضين على تأدية الخدمة العسكرية بوازع الضمير.

## التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

ظل التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في الحجز متفشيًا على نطاق واسع. وظل مرتكبوه يتمتعون بالإفلات من العقاب، أو تلقوا أحكامًا مخففة. وانتهت قضية واحدة فقط بحكم الإذانة

بموجب المادة التي تعاقب على التعذيب في القانون الجنائي التي أدخلت في عام 2022.

استهدفت السلطات سجناء معينين، من قبيل أليكسي نافالني، بأشكال متنوعة من المعاملة السيئة، ومنها الحرمان من الرعاية الطبية الكافية، والحجز التعسفي في زنازين العقوبات (غالبًا لمدد متعاقبة عديدة)، والضغط النفسي، والتهديدات، واستخدام القوة الجسدية.

في 14 يونيو/حزيران، توفي في أحد مراكز الاحتجاز في مدينة روستوف على نهر الدون، الناشط المناهض للحرب أناتولي بريزيكوف حيث كان قد احتجز فيه إثر إجراءات إدارية مشكوك فيها، قبل يوم واحد من إطلاق سراحه. وقيل ذلك بوقت قصير، كان قد أبلغ محاميه والمحكمة بأنه يخشى على حياته، لأن ضباطًا من جهاز الأمن الفدرالي كانوا قد هددوه وتعذبوه باستخدام الصعق الكهربائي. وقد تجاهلت السلطات تلك المزاعم، وأعلنت الشرطة أن سبب وفاته هو الانتحار، واضطر محاميه وأحد المدافعين عن حقوق الإنسان الذي كان يساعده، إلى مغادرة البلاد بعد أن فتشت الشرطة منزلهم.

## المحاكمات الجائرة

أظهرت المحاكم الجنائية تحيزًا شديدًا ضد المتهمين. إذ بلغت نسبة المتهمين الذين تمت تبرئة ساحتهم أو إلغاء مقاضاتهم بقرار من المحاكم 0.4% فقط. وقبيل القضاة أدلة الادعاء العام بشكل اعتيادي وبلا سؤال، بما فيها الشهادات التي قُدمت تحت وطأة التعذيب، ورفضوا الأدلة القوية على البراءة. وغالبًا ما كانت المحاكمات، ولا سيما تلك التي تتضمن تهمًا تتصل بالإرهاب أو التطرف أو الخيانة العظمى، تعقد خلف أبواب موصدة.

وتعترض المحامون الذين يعملون في مجال القضايا السياسية البارزة، وخاصة تلك التي تتضمن تهمًا تتعلق بالإرهاب أو التطرف، للضغط والمضايقة. ففي 13 أكتوبر/تشرين الأول، اعتقلت السلطات ثلاثة من محامي أليكسي نافالني، واتتهمهم " بالمشاركة في جمعية متطرفة " بسبب أنشطتهم المهنية. وكانوا بانتظار المحاكمة في الحجز في نهاية العام.<sup>3</sup>

في 4 يوليو/تموز، قام أشخاص مجهولو الهوية بمهاجمة الصحفية إلينا ميلاشينا والمحامي أليكساندر نيموف، وأمانوهما وأصابوهما بجروح بينما كانا في الطريق لحضور جلسة استماع في جمهورية الشيشان. ولم يُجر أي تحقيق سليم في ذلك الهجوم.

قُدمت السلطات أسرى حرب أوكرانيين ومدنيين إلى محاكمات جائرة. ففي 22 أغسطس/آب، أُدعت محكمة في موسكو حكمًا بالسجن لمدة 13 سنة على مكسيم بوتكوفيتش، وهو أسير حرب أوكراني ومدافع عن حقوق الإنسان بزعم ارتكابه جرائم حرب لم يكن بإمكانه ارتكابها استنادًا إلى دليل مكان

تواجده في ذلك الوقت. ويحتمل أنه كان قد أرغم على " الاعتراف " بارتكاب تلك الجرائم أمام عدسة الكاميرا.<sup>4</sup>

كما استخدمت المحاكمات الجائرة ضد النشطاء والمعارضين. ففي 12 سبتمبر/أيلول، حكم على الصحفي الداغستاني عبد المؤمن غادجيف بالسجن لمدة 17 سنة بتهمة ملفقة تتعلق بالإرهاب. وفي اليوم نفسه حكم على زارنما موساييفا، والدة المدافع عن حقوق الإنسان أبو بكر يانغولبايف، بالسجن لمدة خمس سنوات ونصف بتهمة ملفقة، وهي استخدام العنف ضد أحد أفراد الشرطة.

## حقوق أفراد مجتمع الميم

في 24 يوليو/تموز، صدق الرئيس بوتين على مشروع قانون يتسم برهاب العيوب الجنسي، ويتضمن حظر علاج تأكيد النوع الاجتماعي والاعتراف القانوني بالنوع الاجتماعي للعابرين جنسياً. كما أغضى القانون زيجات مسجلة في السابق وحظر تبني الأطفال من قبل العابرين جنسياً. في 30 نوفمبر/تشرين الثاني، صدقت المحكمة العليا ما أسماها " الحركة العامة الدولية لمجتمع الميم " بأنها " منظمة متطرفة "، وحظرت نشاطاتها. واضطر العديد من منظمات مجتمع الميم ونشطاؤها إلى وقف العمل أو مغادرة روسيا في أعقاب صدور الحكم. وفي غضون أيام، داهمت الشرطة النوادي الصديقة لمجتمع الميم في مدن مختلفة، وصورت وثائق رعايتها وقامت بترهيبهم. وفرضت السلطات عشرات الغرامات على منصات بث الفيديوها بسبب استضافة " دعابة مجتمع الميم ". وأغضع العديد من الأفلام والبرامج التلفزيونية للرقابة بغية إزالة أي إشارات إلى العلاقات المثلية.

## الحق في التعليم

في 1 سبتمبر/أيلول، وفي مثال واضح على التعليم التلقيني الذي يشكل انتهاكاً للحق في التعليم النوعي، أصدرت كتب تاريخ مدرسية جديدة "موتدة" لطلبة المدارس الثانوية في سائر أنحاء البلاد وفي الأراضي المحتلة في أوكرانيا. وقد سعت تلك الكتب المدرسية إلى تلميع سجل حقوق الإنسان التاريخي للسلطات الروسية والسوفييتية وسياساتهما الاستعمارية، بينما تثير، خطأً، الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا بأنها عملية دفاع عن النفس.

## الإفلات من العقاب

في 17 مارس/آذار، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق الرئيس بوتين ومفوضة حقوق الطفل ماريا لوفوما-بيلوفا بتهمة ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة بترحيل ونقل الأطفال الأوكرانيين من

الأراضي المحتلة بصورة غير قانونية.<sup>5</sup> وقد رفضت روسيا التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وفرضت مسؤولية جنائية على مساعدة المنظمات الدولية أو الحكومات الأجنبية في مقاضاة المسؤولين أو العسكريين الروس. ورفعت لجنة التحقيق دعوى جنائية ضد قضاة المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام للمحكمة واتهمتهم بمقاضاة " أشخاص أبرياء بشكل واضح ". وفي يوليو/تموز، قرر الرئيس بوتين عدم حضور قمة بريكس في جنوب أفريقيا قبل أن تقرر إحدى المحاكم هناك بوقت قصير أنه سيتم اعتقاله عند وصوله.

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

ظل التمييز والعنف ضد المهاجرين، بما في ذلك على أيدي الشرطة، متفشيان على نطاق واسع. واعتقلت الشرطة مئات المهاجرين الذين زعم أنهم لا يحملون وثائق قانونية، في مدامات قامت بها في شتى أنحاء البلاد في مايو/أيار. وأبلغ العديد من الأشخاص عن حالات إساءة المعاملة الجسدية والنفسية في الحجز. استخدمت السلطات الخداع والضغط من أجل تجنيد مهاجرين أجانب في الخدمة العسكرية.

## التمييز المجحف

في 29 أكتوبر/تشرين الأول، هاجم مئات الأشخاص مطار خاتسكالكا في داغستان، بشمال القوقاز، في محاولة لاستهداف الأشخاص اليهود الذين اعتقدوا أنهم وصلوا مؤخرًا من إسرائيل. وتدخلت الشرطة بعد ساعات من أجل استعادة النظام. ووقعت حوادث مشابهة تتصل بمعاداة السامية في أنحاء أخرى من شمال القوقاز.

## الحق في بيئة صحية

ظلت روسيا في طليعة الدول المنتجة والمصدرة للوقود الأحفوري، كما ظلت واحدة من أكثر الدول تسيبًا في انبعاثات غازات الدفيئة، ولم تتخذ أي خطوات فعالة لتقليل آثارها البيئية. وبدلاً من ذلك خططت لزيادة إنتاج وتصدير الفحم والغاز بكميات ضخمة، واستمرت في الاستثمار في عمليات إنتاج جديدة خارج البلاد. ووصف برنامج تعقّب الإجراءات المناخية انبعاثات روسيا من حيث الأهداف والسياسات والتمويل بأنها " غير كافية على إحدٍ خطير ".

بين مايو/أيار وسبتمبر/أيلول، أدت حرائق الغابات، التي تفاقمت بفعل الاحترار العالمي، والتي غالبًا ما تستمر لأسابيع بدون مراقبة، إلى زيادة انبعاثات الكربون وتقليص امتصاص ثاني أكسيد الكربون. في مايو/أيار ويوليو/تموز، صدقت السلطات منطقتين بيئيتين كبيرتين، وهما منظمة غربنيس، والمؤسسة العالمية للحياة البرية (World Wildlife)

(Foundation)، بأنهما "غير مرغوب فيهما"، وبذلك حظرت وجودهما في البلاد. وكانت منظمة غرينبيس قد لعبت دورًا مهمًا في التعامل مع حرائق الغابات في روسيا.

**خلفية**  
عقدت المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي حوارهما الثالث بشأن حقوق الإنسان في بروكسل ببلجيكا في 28 نوفمبر/تشرين الثاني. وأثار الاتحاد الأوروبي بواعث قلق حول استمرار السعودية في تطبيق عقوبة الإعدام، بما في ذلك على خلفية الجرائم المتعلقة بالمخدرات والجرائم غير الميمنة، فضلا عن فرض عقوبات بالسجن لمدة طويلة على خلفية الأنشطة على وسائل التواصل الاجتماعي. واستمر ضلوع التحالف، الذي تقوده السعودية، في ارتكاب جرائم حرب وانتهاكات أخرى جسيمة للقانون الدولي في النزاع المسلح الدائر منذ أمد طويل في اليمن (انظر باب اليمن).

## حرية التعبير

أدانت المحكمة الجزائرية المتخصصة، التي أنشئت لمحاكمة مرتكبي الجرائم المتعلقة بالإرهاب، بعض الأفراد وحكمت عليهم بالسجن مدداً طويلة إثر محاكمات فادحة الجور لمجرد ممارستهم لحقوقهم في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها وحرية التعبير، بما في ذلك التعبير على الإنترنت من خلال منصة X (تويتر سابقاً).

## المحاكمات الجائرة

واصلت السلطات احتجاز بعض الأشخاص تعسفياً دون منحهم أي فرصة للطعن في قانونية احتجازهم، وحكمت عليهم، في كثير من الحالات، بالسجن مدداً طويلة أو بالإعدام بتهم مبهمة "فضفاضة" تجرّم المعارضة السلمية على أنها "إرهاب"، في انتهاك لحقهم في محاكمة عادلة.

ففي يناير/كانون الثاني، أعادت المحكمة الجزائرية المتخصصة الحكم على سلمى الشهاب، وهي طالبة دكتوراه في جامعة ليزر بالمملكة المتحدة وأم لطفلين، بالسجن لمدة 27 عاماً بعقبها منع من السفر لمدة مماثلة، بعد أن أحالت المحكمة العليا في الرياض الحكم السابق عليها بالسجن 34 عاماً إلى دائرة الاستئناف في المحكمة الجزائرية المتخصصة. وأيدت المحكمة الجزائرية المتخصصة إدانتها بجرائم تتعلق بالإرهاب، من بينها "تقديمها الإغاثة لمن يسعون إلى الإخلال بالنظام العام وزعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة"، ونشر تغريدات "بهدف الإخلال بالنظام العام وزعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة". وترجع التهم إلى تغريدات نشرتها على منصة X دعماً لحقوق المرأة.<sup>1</sup> وفي مايو/أيار، أيدت المحكمة العليا الحكم بالسجن 10 سنوات على الطبيب المصري صبري شلبي.<sup>2</sup> وكانت المحكمة الجزائرية المتخصصة قد أدانتها، في أغسطس/آب 2022 عقب محاكمة فادحة الجور لدعمه وانضمامه لجماعة الإخوان المسلمين المنصتفة كمنظمة إرهابية في السعودية. وقد وضع رهن الحبس الانفرادي طوال أول 10 أشهر من احتجازه، وأثناء هذه الفترة احتجز ثلاثة أشهر بمعزل عن العالم الخارجي. وقد طلب مراراً على مدى فترة

- 1 Russian Federation: Dark Times for Human Rights. Amnesty International Submission to the 44th Session of the UPR Working Group, 13 November 2023, 3 May
- 2 Russia: 20,000 activists subject to heavy reprisals as "Russia continues to crack down on anti-war movement at home", 20 July
- 3 Russian Federation/Ukraine (Crimea): Human rights "lawyers must be immediately and unconditionally released", 27 October
- 4 Ukraine: Russia's reprisals against prominent Ukrainian human rights defender who joined the Armed Forces of Ukraine", 17 August
- 5 Russia: ICC's arrest warrant against Putin a step "towards justice for victims of war crimes in Ukraine", 17 March

# السعودية

## المملكة العربية السعودية

استهدفت السلطات أشخاصاً لممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير أو حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحكّم على بعضهم بالسجن مدداً طويلة أو بالإعدام إثر محاكمات فادحة الجور. واستمر تعرّض المدافعين عن حقوق الإنسان للاحتجاز التعسفي أو لقرارات المنع من السفر بعد الإفراج المشروط عنهم من السجن. وأصدرت المحاكم أحكاماً بالإعدام إثر محاكمات فادحة الجور، بما في ذلك في حالات أشخاص كانوا أطفالاً وقت وقوع الجرائم المزعومة، وأعدم أشخاص عقاباً على مجموعة واسعة من الجرائم. وتعرّض المهاجرون لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من بينها أعمال القتل عند الحدود مع اليمن، ومعاملتهم بطريقة قد تعد من قبيل الاتجار في البشر لأغراض استغلال العمالة. وأعيد آلاف الأشخاص إلى بلدانهم بصورة غير طوعية في إطار حملة في شتى أنحاء البلاد على المهاجرين الذين لا يحملون وثائق قانونية. واستمر تعرّض النساء للتمييز في القانون والممارسة الفعلية.

احتجازه عرضه على طبيب أعصاب بشأن مضاعفات صحية نشأت عن جراحة في العمود الفقري، لكن طلباته رفضت. بالإضافة إلى ذلك، لم يتلق علاجًا كافيًا للربو وإعتماد عدسة العين الناجمين عن مشاكل صحية كاملة يعاني منها.

واستمرت للسنة الخامسة محاكمة رجل الدين سلمان العودة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة. وقد وجهت إليه 37 تهمة، من بينها الانتماء لجماعة الإخوان المسلمين، فضلًا عن تهمة أخرى تتعلق بدعوته إلى إصلاح الحكومة و"تغيير النظام" في المنطقة العربية.

### الدفاعون عن حقوق الإنسان

استمر تعرض الدفاعيين عن حقوق الإنسان للاحتجاز التعسفي، بما في ذلك استمرار احتجازهم بعد انتهاء مدة سجنهم، وإخضاعهم لوائح قضائية باليمن من السفر.

وظل محمد القطاني، العضو المؤسس في جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، محتجزًا قسرًا؛ وكانت مدة سجنه قد انتهت في نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

واستمر المنع من السفر المفروض على المدافعة البارزة عن حقوق الإنسان لجين الهذلول، التي أفرج عنها في فبراير/شباط 2021 بعد قضاء سنتين ونصف السنة في السجن.

### عقوبة الإعدام

أصدرت المحاكم وأيدت أحكامًا بالإعدام عقابًا على مجموعة واسعة من الجرائم، بما في ذلك في حالات أشخاص كانت أعمارهم أقل من 18 عامًا وقت وقوع الجريمة. وعلى مدى العام، نفذت السلطات عمليات إعدام على خلفية مجموعة واسعة من الجرائم.

ففي 12 مارس/آذار، أعدم حسين أبو الخير، وهو أردني وأب لثمانية أبناء، وكان قد حُكم عليه بالإعدام بتهمة تهريب المخدرات إثر محاكمة فادحة الجور. وكان قد احتجز بمعزل عن العالم الخارجي، خلال احتجازه السابق للمحاكمة، وحُزم من التمثيل القانوني، وتعرض للتعذيب لإجباره على الإدلاء "باعتراف". وفشلت السلطات في تسليم جثمانه إلى عائلته بعد الإعدام.<sup>4</sup>

وفي مايو/أيار، أكتدت هيئة حقوق الإنسان السعودية في رسالة إلى منظمة العفو الدولية أن "تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث في جرائم التعزير قد ألغى نهائيًا". وجرائم التعزير هي تلك التي لا تفرض فيها عقوبة الإعدام وجوبًا بمقتضى الشريعة الإسلامية. وخلافًا لمثل هذه التأكيدات، ظل سبعة على الأقل من مرتكبي الجرائم الأطفال عرضة لخطر الإعدام الوشيك، ومن بينهم عبد الله الدرازي وجلال لباد. وقد أيدت المحكمة العليا أحكام إعدامهم في عام 2023 دون إبلاغ أسرهم أو محاميهم.<sup>5</sup>

وفي يوليو/تموز، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة بالإعدام على المدرس المتقاعد محمد بن ناصر الغامدي، البالغ من العمر 54 عامًا، لمجرد ممارسة نشاطه السلمي على الإنترنت باستخدام منصتي تويتر (المعروفة حاليًا بمنصة X) ويوتيوب.<sup>6</sup> وقد أُدين بموجب المواد 30 و34 و43 و44 من نظام مكافحة جرائم الإرهاب السعودي بجرائم من بينها، "خلع البيعة لولادة الأمر"، و"تأييد فكر إرهابي [جماعة الإخوان المسلمين]"، و"استخدام حساباته على تويتر ويوتيوب لمتابعة وتأييد الأفراد الذين يسعون إلى زعزعة النظام العام"، و"التعاطف مع موقوفين في قضايا إرهابية". واستشهدت لائحة اتهام محمد الغامدي بعدة تعريجات أُدين على أساسها، من بينها منشورات انتقد فيها الملك وولي العهد والسياسة الخارجية السعودية، ودعا إلى الإفراج عن رجال دين محتجزين، واحتج على زيادة الأسعار. ولم يتهم بارتكاب أي جريمة عنيفة.

### حقوق المهاجرين

واصلت السلطات حملتها على الأفراد المتهمين بمخالفة أنظمة الإقامة، وأمن الحدود، والعمل، بما في ذلك من خلال عمليات الاعتقال والترحيل التعسفيين للأشخاص أجانب، دونما سبب سوى أوضاعهم غير النظامية المتعلقة بالهجرة.

ووفقًا لما ذكرته وزارة الداخلية، فقد شهدت الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول إعادة ما لا يقل عن 468,000 أجنبي إلى بلدانهم من بين ما يزيد عن 777,000 اعتقلوا بسبب "مخالفة أنظمة العمل والإقامة وأمن الحدود". وخلال الفترة نفسها، اعتقل أكثر من 40,000 أجنبي، وأغلِبهم إثيوبيون وبنميون، لعبورهم الحدود بطريقة غير نظامية من اليمن إلى السعودية.

وتعرض عشرات العمال النيباليين، المتعاقدين للعمل في مستودعات أمازون، لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من بينها معاملتهم بطريقة قد تصل إلى الاتجار في البشر لأغراض استغلال العمالة. ووقع العمال ضحية للخداع على أيدي وكالات استقدام العمالة في السعودية بشأن طبيعة أرباب العمل وشروط وظروف وظائهم قبل مغادرة بلدهم. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض هؤلاء العمال لاحتجاز رواتبهم على أيدي طرف ثالث من المقاولين، وأسكنوا في مساكن غير ملائمة إطلاقًا. وتعرض بعضهم لإساءات شفهية أو جسدية أو للتهديد بتعريضهم لمثل هذه الإساءات، وخصوصًا عندما كانوا يشكون من ظروف معيشتهم وعملهم. وبانتهاء عمل هؤلاء العمال لدى أمازون، تفاعس الطرف الثالث من المقاولين في كثير من الأحيان عن إيجاد وظائف بديلة لهم، وكفّوا عن دفع المرتبات المتعاقد عليها عندما أصبح العمال "عاطلين عن العمل". ولم يقدم المقاولون أيضًا دعمًا يُذكر لأولئك العمال، أو لم يقدموا لهم أي دعم على الإطلاق، وامتنعوا عن منحهم الوثائق

المطلوبة للسماح لهم بتغيير أرياب عملهم أو مغادرة البلاد، ومن ثم قُيدوا حريتهم في التنقل وتغيير العمل.<sup>7</sup>

وفي غضون العام، قتل حرس الحدود السعودي مهاجرين وطالبي لجوء إثيوبيين من الرجال والنساء والأطفال حاولوا دخول السعودية عبر الحدود مع اليمن. ووثقت منظمة هيومن رايتس ووتش استخدام حرس الحدود للأسلحة متفجرة ضد المهاجرين وإطلاق النار على بعضهم، ومن بينهم أطفال، من مسافة قريبة، مما أدى إلى قتل المئات على الأقل منهم خلال الفترة من مارس/آذار 2022 إلى يونيو/حزيران 2023.

## حقوق النساء، والفتيات

استمر تعرُّض النساء للتمييز في القانون والممارسة الفعلية، بما في ذلك التمييز في أمور الزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، والميراث. فموجب نظام الأحوال الشخصية في البلاد يُعتبر الآباء تلقائيًا الأوصياء القانونيين على أبنائهم. وبينما تمنح الأم تلقائيًا حضانة الأطفال في حالة الانفصال، يُعتبر الأب وصيًا قانونيًا على الأطفال دون اعتبار لمصلحتهم الفضلى.

وفي فبراير/شباط، أُلغيت إحدى محاكم الاستئناف حكماً سابقاً يمنح المواطنة الأمريكية كارلي موريس حضانة ابنتها. واستند الحكم على المادة 128 من نظام الأحوال الشخصية التي تقضي بأن حق الحضانة يسقط إذا انتقل الحاضن إلى مكان يقصد الإقامة تفوت معه مصلحة المحضون. ولم تبلغ كارلي موريس بجلسات المحكمة التي عُقدت في غيابها، ولم يسمح لها زوجها السابق بالاتصال بابنتها منذ ذلك الحين.

وفي مايو/أيار، اتهمت مدربة اللياقة البدنية السعودية مناهل العتيبي بـ "تشويه سمعة المملكة في الداخل والخارج، والدعوة للتمرد على المجتمع والنظام العام وقيمه ووثابته وتقاليده وعاداته وتطعن بالقضاء وعدالته"، وذلك لتحديها العادات والتقاليد السعودية على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك دعوتها لحرية اللباس للمرأة، ومشاركة صور ومقاطع على وسائل التواصل الاجتماعي تظهر فيها وهي ترتدي ما قالت السلطات إنها ملابس غير محتشمة، فضلاً عن الدعوة إلى إلغاء قوانين ولاية الرجل.

## الحق في بيئة صحية

طلت السعودية، وهي منتج كبير للوقود الأحفوري، من بين أعلى 10 دول في العالم من حيث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد من السكان. وفي يوليو/تموز، ذكرت صحيفة فاينانشال تايمز أن السعودية كانت قد عرقلت مبادرة لمجموعة العشرين لخفض استخدام الوقود الأحفوري.

وفي عام 2023، أنتجت شركة أرامكو السعودية المملوكة للدولة ما يزيد عن 12 مليون برميل من النفط يوميًا في المتوسط. وهي تهدف إلى زيادة إنتاجها بما يقرب من مليون برميل يوميًا بحلول عام 2027 وزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي بنسبة 50% بحلول عام 2030. وتفيد تقديرات بأن إنتاج شركة أرامكو من النفط والغاز سيُتَبَّح ما يربو على 4% من انبعاثات غاز الدفيئة العالمية منذ عام 1965، كما سيُتَبَّح، وفقًا لإحدى الدراسات، حوالي 4.8% من انبعاثات غاز الدفيئة العالمية في عام 2018، وهي أكبر نسبة انبعاثات منسوبة إلى أي شركة للنفط والغاز.

- 1 "السعودية: معلومات إضافية: أفرجوا عن امرأة حكيم عليها بالسجن لـ 27 عامًا بسبب تغريدات: سلمى الشهاب"، 3 أبريل/نيسان
- 2 "تحرك عاجل: يجب الإفراج عن الطبيب المصري المسجون (صبري شلبي)"، 21 يوليو/تموز
- 3 "السعودية: يجب على السلطات السعودية الإفراج عن المدافع عن حقوق الإنسان محمد القحطاني وأعضاء آخرين في حسم مُحْتَجَرِينَ تعسفيًا"، 24 أبريل/نيسان
- 4 "السعودية: إعدام أردني يظهر 'استخفافًا منسبًا حياة الإنسان'"، 13 مارس/آذار
- 5 "السعودية: الإعدام الوشيك لسبعة شبان ينتهك وعد المملكة بإلغاء عقوبة الإعدام للتحديث"، 15 يونيو/حزيران
- 6 "السعودية: أسقطوا الإدانة وحكم الإعدام "المثيرين للسخرية" بحق رجل أدين بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي"، 31 أغسطس/آب
- 7 Saudi Arabia: 'Don't Worry, It's a Branch of Amazon': Exploitation of Migrant Workers Contracted to Amazon in Saudi Arabia, 10 October

# السودان

## جمهورية السودان

تسبب النزاع المسلح، بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها، في خسائر فادحة بين المدنيين جراء الهجمات المتعمدة والعشوائية. وارتكبت جميع أطراف النزاع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وتعرضت النساء والفتيات للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وظلت ظاهرة الإفلات من العقاب في صميم الانتهاكات المتعلقة بالنزاع، وأصبح ملايين السكان في عداد النازحين داخليًا،

## بينما فرّ حوالي 1.4 ملايين شخص إلى بلدان مجاورة، حيث يعيشون في ظروف مزرية.

### خلفية

في أبريل/نيسان، اندلع نزاع عسكري مكثف بين القوات المسلحة السودانية، بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع شبه العسكرية، بقيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو (حيدتي)، في العاصمة الخرطوم. وسرعان ما امتدت الاشتباكات إلى مناطق أخرى، بما في ذلك دارفور وشمال كردفان. وجاء القتال بعد شهور من التوتر بين الطرفين على خلفية إصلاحات قوات الأمن اقتُرحت كجزء من المفاوضات لتشكيل حكومة انتقالية جديدة، ضمن مسائل أخرى.

واشتدت حدة القتال بالرغم من الإعلانات المتكررة عن وقف إطلاق النار. ووفقًا للأمم المتحدة، قتل أكثر من 12,000 شخص، خلال الفترة من أبريل/نيسان إلى ديسمبر/كانون الأول، في شتى أنحاء البلاد. وفي أكتوبر/تشرين الأول، وردت أنباء تفيد بأن ما يقرب من 15 مليون نسمة، أي حوالي 31% من السكان، يعانون من انعدام الأمن الغذائي. واشترك مقاتلون، معظمهم من قوات الدعم السريع، في عمليات نهب واسعة النطاق للمنازل والمتاجر والمؤسسات العامة، بما في ذلك المستشفيات، ومستودعات المنظمات الإنسانية، والمصارف، في الخرطوم وفي منطقة دارفور. وفي الوقت نفسه، ظلّ النزاع الدائر منذ 20 عامًا في دارفور يتسبب في معاناة شديدة في المنطقة.

### الهجمات العشوائية

وقع كثير من المدنيين في مرمى النيران، حيث شن أفراد القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، الذين يستخدمون في كثير من الأحيان أسلحة متفجرة ذات تأثير واسع المدى، هجمات متكررة داخل أحياء مكتظة بالسكان المدنيين وانطلاقًا منها. ونتيجة لذلك، قتل أشخاص داخل منازلهم، أو وهم يجهدون في البحث عن الغذاء وغيره من الضروريات، بينما قُتل وأصيب آخرون أثناء فرارهم من العنف وفي الأماكن التي قصدوها بحثًا عن الأمان. وفي معظم الحالات، كان من الصعب تحديد الطرف الذي أطلق الذخائر وقتل وأصاب المدنيين.<sup>1</sup>

وفي 15 أبريل/نيسان، وهو اليوم الذي اندلعت فيه الاشتباكات، قتلت الطبيبة آلاء فوزي المرضي، وأصيب والدتها، زينب أحمد عثمان، برصاصة طائشة داخل منزلها في حي المارة في أم درمان. وفي 24 أبريل/نيسان، قتلت المحامية سهير عبد الله البشير، وشقيقا زوجها، محمد وعمر الرايح، بذخيرة متفجرة. وسقطت تلك الذخيرة قرب مركبتهم

وهم يرجون من منزلهم في وسط الخرطوم، بالقرب من وزارة الخارجية.

وفي 18 مايو/أيار، قتلت خديجة مصطفى عثمان سيد، وابناها، حيدر حامد جمعة خاطر، وحמיד حامد جمعة خاطر، وجارهم مصطفى علي حمدان، عندما سقطت قذيفة في منزلهم في حي الامتداد، بالقرب من وسط مدينة نيالا، في جنوب دارفور. وفي 21 مايو/أيار، قتل ما لا يقل عن سبعة أشخاص وأصيب 12 شخصًا في غارة واحدة على وزارة الزراعة، الواقعة في الجزء الشمالي من حي الجمارك، بمدينة الجنية في غرب دارفور، والذي كان كثير من السكان قد لجأوا إليه بعد مغادرتهم منازلهم. وفي 14 يونيو/حزيران، قتل وأصيب عشرات المدنيين، من بينهم جمره مصطفى، التي أصيبت برصاصتين بينما كانت داخل منزلها في حي المدارس بمدينة الجنية. وفي اليوم نفسه، في حي الرياض المجاور، قتل عدنان إسحاق، البالغ من العمر سبع سنوات، داخل منزله، برصاصة طائشة أصابته بصدره.

### الهجمات وعمليات القتل غير المشروعة

قتل وأصيب مدنيون في هجمات مستهدفة في كثير من أجزاء البلاد، من بينها الخرطوم، ولكن بالأخص في غرب دارفور.

ففي 13 مايو/أيار، اقتحم أفراد من قوات الدعم السريع مجمع كنيسة مار جرجس القبطية في منطقة الخرطوم بحري، وأطلقوا النار فأصابوا خمسة من القساوسة، وسرقوا مبالغ من المال بالإضافة إلى صليب ذهبي.

وفي 19 مايو/أيار، قتل بيتر كيانو، البالغ من العمر 60 عامًا، وهو أستاذ للرياضيات والهندسة من جنوب السودان، وكان يعيش ويعمل في الخرطوم لسنوات عديدة، عندما أطلق جنود من قوات الدعم السريع النار عليه، خارج مطعم، وذلك في الضواحي الجنوبية للخرطوم.

وتزايدت التوترات في دارفور، وتعززت بلدات ومدن وقرى في غرب دارفور، بما في ذلك الجنية، ومسترّي، وتندلتي، لهجمات شنتها الميليشيات العربية المسلحة تسليحًا ثقيلًا والمدعومة من مقاتلي قوات الدعم السريع. وقتل وأصيب عددًا كثيرًا من جماعة المساليت الإثنية، ومعظمهم من الرجال وكبار القتيان، في هجمات ذات دوافع إثنية. وفي 25 أبريل/نيسان، أصيب إبراهيم آدم محمد وشقيقه محمد بجروح جراء إطلاق النار عليهم من جانب أفراد الميليشيات العربية، بينما كانا يجلسان خارج منزلهما في حي البحيرة بمدينة الجنية.

وفي 14 مايو/أيار، قتل آدم زكريا إسحاق، وهو طبيب ومدافع عن حقوق الإنسان كان يعمل مع شبكة دارفور لحقوق الإنسان، وقتل معه 13 شخصًا آخرين في مركز الإنقاذ الطبي، وهو عيادة صحية في حي الجمارك في الجنية.

وفي 28 مايو/أيار، أطلق مقاتلون من الميليشيات العربية النار عمدًا فقتلوا المزارعين عبد الرحمن إبراهيم أحمد وعلي إسحاق علي بشرف في مدينة تندلتي، الواقعة شمال غرب الجنية، قرب الحدود التشادية. كما قتل في الحادثة نفسها خمسة مدنيين آخرين، من بينهم مريم محمد أحمد وابن عمها حسن إبراهيم.

وفي 18 مايو/أيار، قتل عشرات المدنيين في بلدة مستري، الواقعة جنوب غرب الجنية، عندما اندلعت اشتباكات بين قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها، من جهة، وجماعات مسلحة من المساليت، من جهة أخرى. وقتل أفراد قوات الدعم السريع خمسة أشقاء داخل منزلهم. وفي 14 يونيو/حزيران، قتل في مدينة الجنية والي غرب دارفور، خميس أ بكر، الذي كان يتولى أيضًا قيادة الجماعة المسلحة المعروفة باسم التحالف السوداني. وكان قد اقتيد إلى الحجز على أيدي مقاتلين من قوات الدعم السريع في وقت سابق من ذلك اليوم.

## العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي

تعرّضت عشرات النساء والفتيات، وبعضهن لا تزيد أعمارهن عن 12 عامًا، للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب، على أيدي أفراد الأطراف المتحاربة، وبالأساس أفراد قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها. وكانت معظم الضحايا سودانيات، وكان بعضهن من مواطني بلدان أخرى. وقد تعرّضن للاختطاف والعنف الجنسي داخل منازلهن أو أثناء خروجهن بحثًا عن الطعام أو غيره من الضروريات الأساسية. وفي إحدى الحالات، اختطف أفراد من قوات الدعم السريع 24 امرأة وفتاة واقتادوهن إلى فندق في نيالا، حيث احتجزن في ظروف ترقى إلى الاستعباد الجنسي لعدة أيام تعرّضن خلالها للاغتصاب على أيدي عدة أفراد من قوات الدعم السريع.

وفي حالة أخرى، في 22 يونيو/حزيران، اعتدى ثلاثة رجال عرب مسلحين يرتدون ملابس مدنية على امرأة تبلغ من العمر 25 عامًا، وأجبروها على دخول مبنى مكتب السجل المدني في حي الجمارك، في مدينة الجنية، حيث تناوبوا على اغتصابها.

ولم تكن لدى الكثير من الضحايا سبل للحصول على ما يلزم من الرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي، بسبب القدر المحدود المتاح لهن من خدمات الحماية وإعادة التأهيل وسبل كسب الرزق. فقد ذمرت تنهيت الكثير من المنشآت الصحية أثناء النزاع، كما فرّ العاملون في المجال الطبي. وكانت الرعاية اللازمة في أعقاب الاغتصاب، والتي ينبغي أن يراعى فيها عامل الوقت، إما محدودة أو غير متوفرة؛ وكانت الضحايا إما غير قادرات على الإبلاغ عن الاعتداءات وطلب الرعاية الطبية أو يشعرن بالخوف الشديد من ذلك. بالإضافة إلى ذلك، كانت شبكات الاتصالات ضعيفة أو مقطوعة كليًا في

بعض المناطق، كما خضع التنقل لقيود شديدة بسبب النزاع.

## الحق في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على التعويض

في يوليو/تموز، أعلن المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية أن مكتب الادعاء بدأ في إجراء تحقيقات بشأن الهجمات الأخيرة في دارفور. ولم يُسلم بعد ثلاثة أشخاص للمحكمة الجنائية الدولية للمثول للمحاكمة، ومن بينهم الرئيس السابق عمر البشير، الذين يواجهون تهم من قبل المحكمة. وفي 11 أكتوبر/تشرين الأول، اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرارًا يقضي بإنشاء بعثة دولية مستقلة لتقصّي الحقائق في السودان. وكُلِّمَت هذه الآلية بالتحقيق وتحديد الحقائق والملايسات والأسباب الجذرية المتعلقة بجميع ما زعم وقوعه من انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الانتهاكات التي ارتكبت ضد اللاجئين، والجرائم المتصلة في سياق النزاع المسلح الجاري.

## حقوق النازحين داخليًا

كان الوضع مدمرًا للمدنيين، واستمر الوضع في التدهور. فقد نزح داخليًا ما يزيد عن 5.8 مليون نسمة منذ أبريل/نيسان، مما جعل السودان موضعًا لأكثر أزمات النزوح في العالم. وقد نزح ما يزيد عن 4.5 مليون من هؤلاء خلال الفترة من 15 أبريل/نيسان إلى 19 أكتوبر/تشرين الأول فقط، وفقًا لما ذكرته الأمم المتحدة. وكان من بين من نزحوا لاجئون من بلدان أخرى، وخاصة إثيوبيا وإريتريا وجنوب السودان، كانوا قد لجأوا إلى السودان. وتفاقمت الأزمة الإنسانية التي يواجهها النازحون داخليًا من جراء النقص الشديد في الغذاء والماء والدواء والوقود. وارتفعت أسعار السلع الأساسية بشكل هائل بسبب اضطراب طرق التجارة، ومحدودية سبل الحصول عليها، مما جعلها تفوق مقدرة السكان.

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

منذ 15 أبريل/نيسان، فرّ حوالي 1.4 مليون شخص إلى بلدان مجاورة، هي إثيوبيا، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ومصر، حيث عاشوا في ظروف مزرية. وتفاقم الوضع بالنسبة لبعض طالبي اللجوء، عندما منعوا من دخول بعض البلدان، مما عرّضهم لخطر العودة إلى المخاطر نفسها التي حاولوا الهرب منها. واشترطت السلطات المصرية جميع السودانيين بالحصول على تأشيرة دخول صادرة من مكاتب القنصلية المصرية في مدينتي وادي حلفا وبورتسودان السودانيتين.<sup>2</sup> وفي 29 مايو/أيار، أضافت السلطات المصرية أيضًا شرطًا إضافيًا يتمثل في ضرورة الحصول على

تصريح أمني للفتيان والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و50 عاماً حتى يُسمح لهم بدخول مصر (انظر باب مصر).

- 1 السودان: "جاء الموت إلى بيتنا": جرائم الحرب ومعاناة المدنيين في السودان، 3 أغسطس/آب
- 2 "السودان: يجب على الدول المجاورة توفير ممرات آمنة للفرارين من النزاع"، 5 يوليو/تموز

## سوريا

### الجمهورية العربية السورية

واصلت جميع أطراف النزاع المستمر منذ فترة طويلة، والقوى المتحالفة معها، شن هجمات غير مشروعة، وقتل مدنيين، وتدمير مرافق البنية الأساسية الحيوية، وقتلت الجماعات المسلحة التي تساندها تركيا أربعة مدنيين بشكل غير مشروع. ووصلت الحكومة والجماعات المسلحة مدنيين من الوصول إلى المساعدات والهيئات الإنسانية. واستمرت الحكومة في إخضاع عشرات الآلاف من الأشخاص للاختفاء القسري، وأنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤسسة دولية لإيضاح مصير المفقودين، وتقديم تعويضات لعائلات الضحايا. واحتجزت الحكومة والجماعات المسلحة بشكل قسري أشخاصاً بسبب التعبير عن آرائهم. وظل اللاجئون عرضة لخطر للاعتقال لدى عودتهم إلى سوريا. وواصلت الحكومة منع السكان والنازحين داخلياً في شمال غرب سوريا من الحصول على الخدمات الأساسية، مما يُعد انتهاكاً لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. كما انتهكت الحكومة الحق في السكن بالنسبة للسكان في مدينة حلب، الذين تضررت منازلهم من جراء زلزالين قويتين وقعا يوم 6 فبراير/ شباط، وأُخذ الجيش الإسرائيلي بعنف مظاهرات تحث على إقامة توربينات في مرتفعات الجولان، وهي منطقة سورية تحتلها إسرائيل منذ 56 عاماً.

### خلفية

خلصت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في 72 يناير/كانون الثاني، إلى وجود "أسباب معقولة للاعتقاد" بأن الحكومة السورية استخدمت أسلحة كيميائية في هجمات شنتها، في 7 أبريل/نيسان 2018، في مدينة دوما، بمحافظة ريف دمشق. وفي 6 فبراير/شباط، ضرب زلزالن منطقتي جنوب شرق تركيا وشمال سوريا بقوة 7.8 و7.5 درجة بمقياس ريختر، على التوالي. وأشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى مقتل ما لا يقل عن 6,000 شخص في سوريا، كما نزحت 400,000 أسرة، وأمسى ما يزيد

عن 8.8 مليون شخص في حاجة ماسة لمساعدات. وضاعف الزلزالان من الظروف الاقتصادية القاسية، حيث كان أكثر من نصف السكان يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي.

وفي 7 مايو/أيار، قررت الجامعة العربية إعادة عضوية سوريا في الجامعة، والتي كانت قد جمّدت في نوفمبر/تشرين الأول 2011، عقب حملة القمع الوحشية التي شنتها السلطات على المظاهرات السلمية.

وفي 27 أغسطس/آب، قبضت قوات سوريا الديمقراطية، وهي القوات العسكرية للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، على أحمد الخليل، رئيس المجلس العسكري لمدينة دير الزور، لما زعم عن تواصله مع الحكومة السورية. وأدى اعتقاله إلى نشوب اشتباكات مسلحة بين قوات سوريا الديمقراطية والقائيل العربية الموالية لأحمد الخليل، مما أسفر عن نزوح ما لا يقل عن 50,000 شخص إلى مناطق تسيطر عليها الحكومة.

وفي سبتمبر/أيلول، تظاهر آلاف الأشخاص في مدينة السويداء، ذات الأغلبية الدرزية في جنوب غرب سوريا، احتجاجاً على الظروف الاقتصادية المتدهورة، وطلبوا بتغيير "النظام".

وواصلت إسرائيل شن ضربات جوية على قوات الحكومة، والقوات الإيرانية، وقوات حزب الله (اللبناني) في سوريا. ففي 12 أكتوبر/تشرين الأول، وفي سياق النزاع المسلح في قطاع غزة (انظر باب إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وباب فلسطين)، شنت إسرائيل هجمات بشكل متزامن على مطاري حلب ودمشق الدوليتين. وبعد ثلاثة أيام، أطلقت القوات الموالية للحكومة صواريخ على مرتفعات الجولان المحتلة. وبحلول نهاية عام 2023، كان 5.6 مليون سوري قد طلبوا اللجوء خارج البلاد، منذ بدء النزاع في عام 2011.

### هجمات غير مشروعة

استمرت جميع أطراف النزاع والقوى المتحالفة معها في شن هجمات برية وجوية غير مشروعة على المدنيين والأعيان المدنية في شمال سوريا، مما أسفر عن مقتل وإصابة عشرات المدنيين، وتدمير مرافق حيوية للبنية التحتية الأساسية لبقائهم على قيد الحياة.

### الحكومة السورية وحليفها روسيا

صعدت الحكومة السورية، المدعومة من القوات الحكومية الروسية، من هجماتها الجوية على المدنيين والأعيان المدنية في شمال غرب سوريا، وهي منطقة تخضع لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة، وذلك خلال الفترة من أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول. ووفقاً لما ذكرته الأمم المتحدة، فكلنت قد أسفرت هذه الهجمات، بحلول 21 ديسمبر/كانون الأول، عن مقتل 99 مدنياً وإصابة

أكثر من 400 آخرين. وأضافت الأمم المتحدة أن 23 منشأة صحية و17 مدرسة قد تضررت.

وقبل هذا التصعيد، كانت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة) قد ذكرت أن الحكومة السورية شنّت العديد من الهجمات البرية غير المشروعة في شمال غرب سوريا. وفي 9 أبريل/ نيسان، قصفت قوات الحكومة ووسط بلدة سرمين المكتظ بالسكان، وهي تقع شرق مدينة إدلب على بعد حوالي 5 كيلومترات من أقرب الخطوط الأمامية للقتال، مما أسفر عن مقتل صبي عمره 13 عامًا، وإصابة ثلاثة أطفال آخرين كانوا يلعبون خارج منازلهم. وفي 22 يونيو/حزيران، أطلقت قوات

الحكومة صاروخين غير موجّهين على بلدة سرمين، مما أدى إلى مقتل امرأة وإصابة صبي وأربع نساء. كما وتقت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة ضربة جوية نفذتها القوات المسلحة الروسية، في الساعة 10 من صباح يوم 25 يونيو/حزيران، على بناية سكنية، قالت اللجنة إنها يتحتم أن تكون مستخدمة من جانب جماعة مسلحة، وهي ملاصقة لسوق للخضروات في مدينة جسر الشغور، بمحافظة إدلب، مما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين، وإصابة 34 آخرين.

### تركيا

وفقًا لما ذكرته لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، "فمن المحتمل أن صاروخًا تركيًا موجّهًا أرض جو" قد أطلق من طائرة مسيّرة، يوم 18 يناير/كانون الثاني، فضرب شاحنة صغيرة كانت تسير بالقرب من متجر على طريق القامشلي - المالكية في محافظة الحسكة، شمال شرق سوريا، وهي منطقة تخضع لسيطرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وهي خصم قوي لتركيا، وللجيش الوطني السوري، وهو تحالف لجماعات مسلحة تدعمها تركيا. وأدى الهجوم إلى مقتل رجل وصبي يبلغ من العمر 11 عامًا، وإصابة عدة أشخاص كانوا في المتجر.

وزادت تركيا من تكثيف هجماتها الجوية على شمال شرق سوريا، بعدما شنّ حزب العمال الكردستاني هجومًا بالقنابل في العاصمة التركية أنقرة، يوم 1 أكتوبر/تشرين الأول، مما أسفر عن إصابة اثنين من أفراد الشرطة. وفي 7 أكتوبر/تشرين الأول، قالت السلطات التركية إن 58 مقاتلًا كرديًا في شمال شرق سوريا قد قتلوا في غارات جوية منذ الهجوم بالقنابل. وذكرت السلطات الكردية، التي تحكّم شمال شرق سوريا، إن الضربات التركية، التي تفتّدت يومي 5 و6 أكتوبر/تشرين الأول، بالقرب من مخيم للنازحين وعدة قرى، قد أسفرت عن مقتل 11 مدنيًا، واستهدفت ما لا يقل عن ثلاثة حقول للنفط، ومحطتين للطاقة، ومستشفين، ومدرسة. وقالت السلطات المحلية إن الضربات الجوية تسببت أيضًا في انقطاع التيار الكهربائي، مما أضرّ على عشرات الألوف من السكان في مدينتي الحسكة والقامشلي.

### أعمال القتل غير المشروع

في 20 مارس/أذار، أطلق أفراد من الجيش الوطني السوري النار على أفراد عائلة كردية في بلدة جيندريس، كانوا يحتفلون بعيد النوروز، وهو رأس السنة الكردية الجديدة، فقتلوا أربعة مدنيين وأصابوا ثلاثة آخرين. وفي اليوم التالي، قبض الجيش الوطني السوري على أربعة مقاتلين مسلحين، زعم أنهم مسؤولون عن الهجوم، ولكنه لم يُفصح عن نتائج محاكمتهم، وما إذا كانت عائلات الضحايا قد حصلت على تعويض.

### منع وصول المساعدات والهيئات الإنسانية

منعت الحكومة السورية وقوات الجيش الوطني السوري الوصول إلى المساعدات والهيئات الإنسانية، بما في ذلك المساعدات المتعلقة بالزلازل، في محافظة حلب.

### الحكومة السورية

واصلت السلطات فرض قيود على وصول الوفود وغيره من الإمدادات الأساسية، بما في ذلك الطحين والدواء، إلى عشرات الآلاف من المدنيين، من بينهم النازحون داخليًا، ممن يعيشون في مناطق أغلب سكانها من الأكراد في شمال منطقة حلب، التي تخضع لسيطرة المجلس المدني الكردي، التابع للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وخلال البرد القارس، كان الناس يحرقون الأغراض المنزلية والمواد البلاستيكية من أجل التدفئة.

في أعقاب الزلزالين اللذين وقعا يوم 6 فبراير/ شباط، أحرّت السلطات تسليم المساعدات إلى الشيخ مقصود والأشرفية، وهما من الأحياء ذات الأغلبية الكردية في شمال مدينة حلب، مما فاقم الأزمة الإنسانية. وقال عامل في المجال الإنساني وممثل محلي في شمال شرق سوريا لمنظمة العفو الدولية إن الأمر استغرق سبعة أيام من المفاوضات مع الحكومة من أجل السماح بدخول 100 شاحنة تحمل وقودًا ومساعدات إنسانية، أرسلتها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، إلى حي الشيخ مقصود وحي الأشرفية، يوم 16 فبراير/ شباط، وذلك مع اشتراط تحويل أكثر من نصف المساعدات إلى الحكومة، وأن تكون الحكومة هي وحدها المسؤولة عن توزيع المساعدات في هذين الحيّتين.

وواصلت الحكومة منع دخول المساعدات إلى 8,000 شخص يعيشون في مخيم الركباني، وهو مخيم غير رسمي يقع في منطقة معزولة ووعرة بين الحدود السورية والأردنية تعرف باسم "الساتر الترايبي". وكان السكان يفتقرون إلى سبل الحصول على الرعاية الطبية، والمرافق الصحية، والمياه النظيفة. وفي 20 يونيو/حزيران، سلمت قوات الجيش الأمريكي، المتمركزة بالقرب من مخيم الركباني، مساعدات أساسية أرسلتها منظمات إنسانية مقرها في الولايات المتحدة.

## الجيش الوطني السوري

أعادت الجماعات المسلحة، المنضوية في الجيش الوطني السوري والمعمومة من تركيا، وصول المساعدات إلى أشخاص تضرروا من الزلزالين في منطقة عفرين، بمحافظة حلب، حيث أطلقت النار في الهواء لتفريق حشود كانت تحاول الحصول على مساعدات من شاحنات الإغاثة، وحولت المساعدات

الخاصة بالزلزال إلى أقارب أفراد الجماعات المسلحة.<sup>1</sup> وأكد أربعة أشخاص، في مقابلات مع منظمة العفو الدولية، أن الجيش الوطني السوري أعاق وصول ما لا يقل عن 30 شاحنة تحمل وقودًا وشاحنات أخرى تحمل مساعدات إنسانية، أرسلتها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، إلى مناطق خاضعة لسيطرة الجيش الوطني السوري. وانتظرت الشاحنات على الحدود التي تفصل بين شمال شرق سوريا وشمال حلب لمدة سبعة أيام، ثم استردتها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال رجل ذم منزله في أحد القرى بمنطقة عفرين من جراء الزلزالين إن الناس كانوا بحاجة إلى واسطة مع الجماعات المسلحة للحصول على أي مساعدات، وإن أحدًا لم يصل لمساعدتهم.

## عمليات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري الحكومة السورية

استمرت الحكومة في إخضاع عشرات الآلاف من الأشخاص، بما في ذلك صحفيون، ومدافعون عن حقوق الإنسان، ومحامون، ونشطاء سياسيون، للاختفاء القسري، وظلّ كثيرون منهم مختفين لأكثر من 10 سنوات.

ووفقًا لما ذكرته لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، فقد واصلت قوات الحكومة اعتقال واحتجاز أشخاص بشكل تعسفي، بما في ذلك "بطرق منها تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية لقمع انتفاض الخدمات أو السياسات الحكومية".

ففي 23 مارس/آذار، اعتقلت قوات الأمن الناشط رامي فيتالي، في محافظة اللاذقية. وقالت مصادر محلية إنه يُعتقد أن اعتقاله جاء ردًا على منشور له على موقع فيسبوك، يوم 12 مارس/آذار، طالب فيه السلطات بحاسبة مرتكبي التعذيب. وفي 5 سبتمبر/أيلول، اعتقلت السلطات الناشطة السياسية لمى عباس، بدون مذكرة اعتقال. وكانت الناشطة، قبل يومين من اعتقالها، قد استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي لدعوة السكان الذين يعيشون في اللاذقية إلى عدم بيع أراضيهم.

وفي أبريل/نيسان، اعتقلت قوات الأمن السورية ما لا يقل عن ستة لاجئين، كانت السلطات اللبنانية قد رحلتهم. وقال اثنان من المحتجزين السابقين لمنظمة العفو الدولية إن قوات الأمن السورية احتجزتهما في منشأة احتجاز قرب الحدود اللبنانية، وإنهما لم يُطلق سراحهما إلا بعد دفع رشوة.

وأضاف الاثنان أن قوات الأمن نقلت اثنين من اللاجئين المعتقلين إلى فرع فلسطين، التابع للمخابرات العسكرية السورية في دمشق، لانشقاقهما عن الجيش.

## هيئة تحرير الشام

استمرت هيئة تحرير الشام، وهي جماعة مسلحة تتبع تنظيم القاعدة وتسيطر على أجزاء كبيرة من محافظة إدلب، في إخضاع صحفيين، ونشطاء، وكل من يعارض حكمها، للاحتجاز التعسفي بدون السماح لهم بالاتصال بمحاميين أو بأفراد عائلاتهم. وذكرت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة أن هيئة تحرير الشام احتجزت رجلًا لمدة أسبوع في إدلب، في يناير/كانون الثاني، بعدما انتقد خطبًا دينية.

## الحق في معرفة الحقيقة، وتحقيق العدالة، والحصول على التعويض

في 29 يونيو/حزيران، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء مؤسسة دولية مستقلة لإيضاح مصير ومكان عشرات الآلاف من المفقودين والمختفين قسرًا في سوريا منذ عام 2011، وتقديم تعويضات لعائلاتهم.

وفي 8 سبتمبر/أيلول، أعلنت محكمة جنائية في العاصمة الفرنسية باريس أنها سوف تحاكم غيابيًا ثلاثة من كبار المسؤولين العسكريين السوريين المتهمين بالصلوع في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وسوف تعقد المحاكمات في مايو/أيار 2024.

وفي 10 أكتوبر/تشرين الأول، عقدت محكمة العدل الدولية (وتعرف أيضًا باسم المحكمة العالمية) أول جلسة علنية في القضية التي رفعتها كندا وهولندا، وتدعيان فيها أن الحكومة السورية تنتهك اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وفي 16 نوفمبر/تشرين الثاني، أصدرت المحكمة قرارًا يطالب السلطات السورية باتخاذ كل التدابير لمنع أعمال التعذيب وغيره من الانتهاكات المتصلة بالاحتجاز.

وفي 15 نوفمبر/تشرين الثاني، أصدر قضاة فرنسيون مذكرات دولية باعتقال الرئيس السوري بشار الأسد، وشقيقه ماهر الأسد، ومسؤولين كبيرين آخرين، بتهم الضلوع في جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، من خلال استخدام أسلحة كيميائية محظورة ضد مدنيين في منطقة الغوطة الشرقية بريف دمشق، في أغسطس/آب 2013، مما أسفر عن مقتل 1,000 شخص.

## الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ظلّ حوالي 4.4 مليون شخص في شمال غرب سوريا، من بينهم 2.9 مليون من النازحين داخليًا، يعتمدون بشكل كامل في بقائهم أحيانًا على المساعدات الإنسانية التي تقدم بتنسيق من الأمم

المتحدة، عبر آلية إيصال المساعدات عبر الحدود. وقد أنهت روسيا صلاحيات آلية إيصال المساعدات عبر الحدود، في 11 يوليو/تموز، بعدما استخدمت حق النقض (الفيتو) للاعتراض على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتمديدتها. وفي 9 أغسطس/ آب، توصلت الحكومة السورية إلى اتفاق مع الأمم المتحدة لاستمرار إيصال المساعدات عبر الحدود حتى منتصف يناير/كانون الثاني 2024.

وأدى الزلزالان، اللذان وقعا في 6 فبراير/شباط، إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية للسكان في شمال غرب سوريا، بما في ذلك زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في خيام لا توفر سوى الحد الأدنى من الخصوصية، أو الحماية من الدرجات القصوى للحرارة أو البرودة أو الأمطار، مع محدودية أو انعدام سبل الحصول على المياه، والمرافق الصحية، والرعاية الصحية.

### الحق في السكن

ذكر بعض السكان والعاملين في المجال الإنساني في مدينة حلب أن تقييمات اللجان الهندسية، التي شكلتها السلطات لتقييم مدى السلامة الإنشائية للمباني، ربما لم تتم بشكل دقيق، وأن عمليات الهدم، التي نفذت عقب زلزالتي يوم 6 فبراير/شباط، لم تلتزم بمتطلبات الإجراءات الواجبة وبالضمانات ضد الإخلاء القسري، حسبما وصفت في المعايير الدولية لحقوق الإنسان.<sup>2</sup> ولم يقدر السكان على الطعن في قرارات اللجان، وفي كثير من الأحيان لم يتح لهم وقت كاف لنقل أغراضهم قبل عمليات الهدم. وفي بعض الحالات، لم تقدم مساكن بديلة أو تعويضات للسكان الذين هُدمت منازلهم لأنها اعتُبرت غير آمنة للسكن. بالإضافة إلى ذلك، واجه السكان، الذين يسعون لترميم منازلهم المتضررة من الزلزالين، عقبات بيروقراطية.

### مرتفعات الجولان المحتلة

ظلت مرتفعات الجولان خاضعة للاحتلال الإسرائيلي وللضم غير القانوني. وفي 22 يونيو/حزيران، ردت القوات الإسرائيلية بعنف لإخماد مظاهرات لطائفة الدرز السوريين، الذين يشكلون أقلية دينية، احتجاجاً على بناء توريينات للرياح في المنطقة. وأفادت مصادر إعلامية بإصابة 20 متظاهراً.

### الحق في بيئة صحية

ظلت سوريا تواجه الجفاف المستمر منذ عدة سنوات بسبب ارتفاع درجات الحرارة، الناتج عن التغيّر المناخي، والذي يتفاقم بفعل عوامل أخرى، بما في ذلك أوجه القصور في إدارة موارد المياه. وكان من شأن الإهمال والأضرار والدمار اللاحقة بالمواقع الأساسية للمياه ومرافق البنية التحتية على أيدي الأطراف المتحاربة خلال النزاع، فضلاً عن

استمرار إعاقه وصول المساعدات، أن يزيد من تفاقم آثار موجات الجفاف على السكان في سوريا.

- 1 "سوريا: منع المساعدات الحيوية لمواجهة الزلزال أو تحويل وجهتها في ذروة الحاجة الماسة إليها في حلب"، 6 مارس/آذار
- 2 "سوريا: يتعيّن على السلطات في حلب الحرص على تقييد عمليات الإخلاء القسري والتشريد بسبب تدابير سلامة المياني"، 4 سبتمبر/أيلول

## الصين

### جمهورية الصين الشعبية

استمر استخدام الأمن القومي ذريعة للحيلولة دون ممارسة عدة حقوق، مثل حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي. وكانت مناقشة موضوعات شتى، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، خاضعة لرقابة صارمة. وكان مدافعون عن حقوق الإنسان من بين الذين تعرضوا للاحتجاز التعسفي والمحاكمات الجائرة. وظل وضع حقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ أوبغور ذات الحكم الذاتي (شينجيانغ) خطيراً، ويتسم بالغياب التام للمحاسبة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الأويغور، والكاراخ، وغيرهم من أبناء الأقليات العرقية ذات الأغلبية المسلمة في المنطقة. وأثار خبراء بالأمن المتحدة بواعت قلق جديدة بشأن مساهمة السياسات والبرامج الحكومية في محو لغات وثقافات الجماعات العرقية، بما في ذلك أبناء التبت. وتعرض النشطاء المعنيون بحقوق المرأة للمضايقات، والترهيب، والاحتجاز التعسفي، والمحاكمات الجائرة. وأصبح الحيز المدني في هونغ كونغ أضيق من أي وقت مضى، مع استمرار السلطات في حظر مجموعة واسعة من أشكال الاحتجاج السلمي وسجن نشطاء مؤيدين للديمقراطية، وصحفيين، ومدافعين عن حقوق الإنسان، وغيرهم بتهم تتعلق بالأمن القومي. كما سعت السلطات لتعتقل نشطاء المعارضة الذين فرّوا إلى الخارج. وأصدرت محاكم هونغ كونغ أحكاماً مؤيدة لبعض حقوق أفراد مجتمع الميم في عدة قضايا بارزة.

### خلفية

شهدت الصين تراجعاً اقتصادياً خطيراً، ووصلت البطالة بين الشباب إلى مستوى قياسي بلغ 21.3% لدى أفراد الفئة العمرية ما بين 16 و24 عاماً. كما بلغ عدد الإضرابات العمالية أعلى مستوى خلال السنوات الأخيرة، حيث أدى إغلاق بعض

المصانع وتخفيضات الأجور إلى اندلاع احتجاجات عمالية.

وتحتل افتقار الحزب الشيوعي الصيني والحكومة المستمر للشفافية في الغياب المفاجئ من الحياة العامة لوزير الخارجية تشين غانغ ووزير الدفاع الوطني لي شانغفو، والوفاء المفاجئة لرئيس الوزراء السابق لي كه تشيانغ.

## حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها وحرية التجمع

واصلت السلطات الصينية فرض قيود شديدة على ممارسة الحق في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي بأشكال شتى، من بينها التطبيق المسيء للقوانين، بذريعة الحفاظ على الأمن القومي في أغلب الأحيان.

واستمرت المضايقات للأفراد الذين شاركوا في أنشطة لإحياء ذكرى ضحايا حريق شب في مبنى سكني في أورومتشي، عاصمة منطقة شينجيانغ، في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 وما صاحبه من احتجاجات على السياسات المقيدة المتعلقة بكوفيد-19 (المعروفة باحتجاجات A4 أو ثورة الورقة البيضاء لأن المحتجين كانوا يمسكون في أيديهم أوراقاً فارغة). وكان من بين عشرات المحتجين الذين يُعتقد أنهم احتجزوا، وأغلبهم شبان، كاو جيتشن، ولي يوانجنغ، وجاي دنغروي، ولي سيتشي، اللواتي أفرج عنهن بكفالة في أبريل/نيسان بعد أن احتجزن قرابة أربعة أشهر.

وفي يونيو/حزيران، أكد متحدث باسم وزارة الخارجية أن كامل وايت، وهي طالبة جامعية من الأويغور، أدين في مارس/آذار بتهمة "الترويج للتطرف"، وذلك على ما يبدو بسبب نشرها مقطع فيديو عن احتجاجات الورقة البيضاء على منصة التواصل الاجتماعي الصينية، ويتشات (WeChat). وحُكم على كامل وايت، التي ورد أنها تعاني من الاكتئاب ومشاكل صحية أخرى، بالسجن ثلاث سنوات.<sup>1</sup>

وفي أغسطس/آب، أعلن المجلس التشريعي الصيني تعديلات مقترحة للقانون الإداري للأمن العام لحظر الأفعال، والملابس، والكلمات "الضارة بالروح الوطنية الصينية، أو التي تؤذي مشاعر الشعب الصيني". وأثار خبراء قانونيون صينيون مخاوف بشأن افتقار بعض التعديلات المقترحة إلى التعريف أو التحديد لنطاقها، وأن من شأن ذلك أن يمنح السلطات صلاحيات مفرطة لتقييد الحريات. وأخضع مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي لنظم إضافية، مع قيام الهيئة المسؤولة عن تنظيم الفضاء الإلكتروني في الصين، في يوليو/تموز، بإدخال مبادئ توجيهية جديدة لتنظيم "الإعلام الذاتي" من المدونات والحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي، تجعل أصحاب الحسابات مسؤولين عن ضمان صحة ما تحويه المنشورات من معلومات وتحديد مصادرها عند النشر بشأن الشؤون

الجارية أو السياسة الدولية. وفي أعقاب ذلك، طبقت شركات التواصل الاجتماعي سياسات جديدة تلزم المؤثرين وغيرهم، ممن لديهم أعداد كبيرة من المتابعين، بالكشف عن أسمائهم الحقيقية، وهو ما أثار مخاوف بشأن الحق في الخصوصية.

واستمر استهداف الصحفيين لأسباب مختلفة، من بينها ما يتعلق بالتوترات الجغرافية السياسية. ففي يونيو/حزيران، انتهى وجود الإعلام الرسمي الهندي في الصين مع طرد صحفي لصحيفة هندوستان تايمز (Hindustan Times)، وسط أجواء من التوتر بين الحكومتين الصينية والهندية. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أفرج عن الصحفية الأسترالية تشنغ لي، التي كانت تعمل في شبكة تلفزيون الصين الدولية (CGTN) المملوكة للدولة. وكافحت احتجزت في أغسطس/آب 2020 بزعم أنها "نقلت أسرار الدولة إلى الخارج".

## المدافعون عن حقوق الإنسان

واصلت الحكومة استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان بطريقة ممنهجة في سياق جهود لسحق المعارضة وتضييق الحيز المدني. وشهد عام 2023 العديد من الملاحقات القضائية شملت محامين وباحثين وصحفيين ونشطاء وعاملين في منظمات غير حكومية، بتهم مبهمة الصياغة تتعلق بالأمن القومي.

وحُكم على نشطاء بارزين بالسجن مدداً طويلة، ومن بينهم أستاذ القانون شو زيونغ، والمحامي الحقوقي دنغ جياكسي اللذان حُكم عليهما في أبريل/نيسان بالسجن 14 و12 عاماً على التوالي، بعد إدانتهم في عام 2022 بتهمة "تقويض سلطة الدولة". وكان الاثنان من بين عشرات الأشخاص الذين استشهدوا بعد حضور تجمع غير رسمي في عام 2019 توقيشت فيه حالة المجتمع المدني والشؤون الجارية في الصين.<sup>2</sup>

وفي يونيو/حزيران، حُكم على المحامي الحقوقي تشانغ ويبنغ بالسجن ثلاث سنوات ونصف السنة بتهمة "تقويض سلطة الدولة"، بعد أن تداول تفاصيل التعذيب الذي قال إنه تعرض له أثناء احتجازه في عام 2020 فيما يتعلق بالتجمع نفسه. وصدر الحكم عليه بعد ستة تقريباً من إدانته في محاكمة مغلقة.<sup>3</sup>

وفي أبريل/نيسان، احتجزت الشرطة المحامي الحقوقي يو ون شنغ، وزوجته شو يان، وهما في طريقهما لمقابلة دبلوماسيين في مقر بعثة الاتحاد الأوروبي في العاصمة بكين. وفي أكتوبر/تشرين الأول، وجهت إليهما تهمة "افتعال مشاجرات" و"التحريض على تقويض سلطة الدولة". وكان يو ون شنغ قد سُجن سابقاً بسبب عمله في مجال حقوق الإنسان.

وتنقلت الصحفية المواطنة تشانغ زان إلى مستشفى أحد السجون في شنغهاي، في يوليو/تموز، بسبب تأثيرات إضرابها المستمر عن الطعام.

وكانت قد احتجزت في مايو/أيار 2020، وحكم عليها لاحقًا بالسجن أربع سنوات. وفي سبتمبر/أيلول، بدأت محاكمة الصحفية والناشطة البارزة في حركة #أنا أيضًا Me\_too صوفيا هوانغ خويتشين، والناشط العمالي وانغ جيانبنغ. وكان اللتان قد اعتقلتا في سبتمبر/أيلول 2021 ووجهت إليهما تهمة "التحريض على تفويض سلطة الدولة" فيما يتصل بمشاركتهما في التدريب على الاحتجاج غير العنيف ومشاركتهما في تجمعات خاصة في منزل وانغ جيانبنغ لمناقشة تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني.<sup>4</sup>

وفي أكتوبر/تشرين الأول، حكم على المحامية الحقوقية المخضمة لي يوهان بالسجن ست سنوات ونصف السنة بتهمة "افتعال مشاجرات وإثارة المشاكل" و"الاحتفال". وكانت لي يوهان، وهي في السبعينيات من عمرها وتعالى من ضعف صحتها، محتجزة منذ أواخر عام 2017، وحزمت خلال هذه المدة من الاتصال المنتظم بمحاميين ومن العلاج الطبي، كما تعرضت لأشكال أخرى من المعاملة السيئة، حسبما زعم.<sup>5</sup> وتارت بواعث قلق بخصوص تعديلات قانونية من شأنها أن تسهّل بدرجة أكبر استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان. فقد عدل قانون مكافحة التجسس، الذي كان قد استخدم في الماضي ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، في أبريل/نيسان، لكي يشمل نطاقًا موسعًا من أنشطة التجسس، ويتيح مزيدًا من الصلاحيات للتحقيق في الأمور المتعلقة بالتجسس.

## حقوق المرأة

في مايو/أيار، أثارت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بواعث قلق بشأن الأبناء عن تعرض بعض المدافعات عن حقوق الإنسان للترهيب والمضايقات والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، فضلًا عن التحرش، لتواصلهن مع اللجنة.

وفي فبراير/شباط، سمحت السلطات للمدافعة عن حقوق المرأة والحق في الصحة، هي فانغمي، بمقابلة محاميتها للمرة الأولى بعد احتجاجها ما يقرب من عامين ونصف العام، وكانت فانغمي بانتظار الحكم في قضيتها بعد أن حوكت في مايو/أيار 2022 بتهمته "تعدد الأزواج" و"افتعال مشاجرات وإثارة المشاكل" فيما يتصل بنضالها من أجل لقاحات آمنة ومن أجل العدالة للأطفال الذين تعتقد أن صحتهم تعرضت للضرر بسبب لقاحات غير آمنة، ومن بينهم ابنتها. وعقب احتجاج هي فانغمي، أودعت السلطات ابنتها الصغيرتين في مستشفى للأمراض النفسية، وابنها في رعاية بديلة، ومنعت أفراد العائلة الآخرين من الاتصال بهم، حسبما ورد.

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

في أكتوبر/تشرين الأول، دعا 18 من خبراء الأمم المتحدة الصين إلى عدم إعادة أشخاص كوريين شماليين قسرًا إلى بلادهم عقب أبناء تفيد بأن الصين أعادت ما يزيد على 500 شخص، أغلبهم نساء، إلى كوريا الشمالية، برغم تحذيرات سابقة من أن العائدين قد يتعرضون لعقوبات قاسية، مثل اللجوء القسري، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، فضلًا عن احتمال تعرضهم للإعدام (انظر باب كوريا الشمالية – غير متوفر في النسخة العربية)

## قمع المعارضة

كانت هناك بواعث قلق مستمرة بشأن قمع المعارضة في الخارج، بما في ذلك ممارسة السلطات الصينية ضغوطًا على بلدان أخرى لإعادة المواطنين الصينيين قسرًا إلى الصين، حيث يكونون عرضة للاحتجاز التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان إذا عادوا. وفي يوليو/تموز، احتجزت الشرطة في لوس الحامامي الحقوقي لو سيوي وأعيد قسرًا إلى الصين، في سبتمبر/أيلول، حيث احتجز عدة أسابيع، وعلى الرغم من الإفراج عن لو سيوي بكفالة، ظلت حريته في التنقل والتعبير مقيّدة بشدة.<sup>6</sup>

وفي يوليو/تموز، أبلغت أسرة يانغ زوي بأنه احتجز في مركز للاحتجاز الأحداث في مدينة هينغبانغ بإقليم هونان. وجاء ذلك بعد أنباء تفيد بأنه اعتقل في لوس، في مايو/أيار، بعد إطلاقه حملة على الإنترنت لوضع حد للرقابة على الإنترنت في الصين.

## مناطق الأقليات العرقية ذات الحكم الذاتي منطقة شينجيانغ أويفغور ذات الحكم الذاتي

لم تجد منظمة العفو الدولية دليلًا على تحقيق أي تقدم في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لعام 2022، الذي وثق جرائم ضد الإنسانية يحتمل أنها ارتكبت ضد أفراد من جماعة الأويغور، وغيرها من الجماعات العرقية ذات الأغلبية المسلمة في منطقة شينجيانغ أويفغور ذات الحكم الذاتي. وفي سبتمبر/أيلول، دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من جديد إلى "عمل إصلاحي فعّال". وفي الوقت نفسه، استمر القمع المنهجي للأويغور، والكازاخ، وغيرهم من أفراد الأقليات العرقية الأخرى ذات الأغلبية المسلمة، وظلّ الإفلات من العقاب مترسخًا. وخلال زيارة لاورومتشي، في أغسطس/آب، دعا الرئيس شي السلطات المحلية إلى تشديد القيود على "الأنشطة الدينية غير المشروعة".

واحتجز ما يقرب من مليون شخص تعسفيًا في معسكرات احتجاز وسجون منذ بدء حملة القمع في

عام 2017، وشهد عام 2023 مزيداً من عمليات الاحتجاز والمحاكمات الجائرة. ففي يونيو/حزيران، قضت محكمة في أوروغواي بسجن الطالب الأوروغوي زولبار ياسين 15 سنة بتهمة تنهين "النزعة الانفصالية". وفي يوليو/تموز، احتجزت الشرطة والدته رجيل جلال الدين بعد أن احتجت على الحكم الصادر ضد ابنها.

وفي فبراير/شباط، احتجزت شرطة أمن الدولة الصحفية والفنانة جنارغول جوماتاي، وهي من العرق الكازاخي، من منزل والدتها في أوروغواي، بعد أن تواصلت مع معارف لها بالخارج وعارضت مصادرة أراض من مجتمعات الرعاة الكازاخيين حول أوروغواي لإنشاء طرق ومشروعات لتوليد الكهرباء من الطاقة المائية. وكانت جنارغول جوماتاي قد احتجزت من قبل ما يزيد عن سنتين في معسكر احتجاز حيث أصيبت بمشاكل في قلبها بسبب نقص الرعاية الطبية، حسيما ورد.

واستمر ورود أنباء من باحثين مستقلين ومصادر إعلامية مستقلة تفيد باستخدام العمل القسري للأوروغواي. وفي سبتمبر/أيلول، زار وفد من منظمة العمل الدولية منطقة شينيانغ لإجراء "مناقشات فنية" بشأن تنفيذ اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقمي 29 و105 المتعلقة بالعمل الجبري واللتين صدقت عليهما الصين في عام 2022.

## التبث

كان من شأن مدى التمييز المتحرف ضد أهالي التبث والقيود المفروضة على حقوقهم أن يفوض هويتهم الثقافية ولغتهم بشكل متزايد. وفي فبراير/شباط، بعث خمسة من خبراء الأمم المتحدة برسالة إلى الحكومة الصينية عارضين بواعث قلق بشأن برامج نقل العمالة التي زعم أن ملايين من أبناء الريف في التبث قد انتزعوا بموجبها من ديارهم وسُبل رزقهم التقليدية ووظفوا في أعمال منخفضة المهارة والأجور في الصناعة. ولاحظ الخبراء أن هذه الممارسة قد تؤثر سلباً على لغات الأقلية التبتية وممارساتها الثقافية ودينها، وقد ترقى إلى الاتجار في البشر بغرض استخدامهم في العمل القسري.

وفي مارس/آذار، أثارَت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة بواعث قلق بشأن التأثير السلبي لخط تخفيف الفقر وإعادة التوطين، التي يزعم أنها تهدف إلى إصلاخ البيئة، على حياة وأرزاق صغار المزارعين والرعاة، بما في ذلك أهالي التبث البدو. ودعت اللجنة إلى الوقف الفوري لإعادة التوطين غير الطوعية لهذه المجتمعات ونقلها إلى أماكن أخرى. كما أثارَت اللجنة بواعث قلق بخصوص أنباء حول حملات لمحو الثقافة واللغة التبتيتين، وإغلاق المدارس التي تعلم باللغة التبتية وغيرها من لغات الأقليات، وبرامج الإدماج، بما في ذلك نظام المدارس الداخلية الإجبارية المفروض على أطفال التبث.

## حقوق أفراد مجتمع الميم

في فبراير/شباط، أقامت طالبتان دعوى قضائية على وزارة التعليم، تسعيان من خلالها إلى إلغاء إجراء تأديبي اتخذ ضدهما "بسبب مخالفة قواعد الجامعة"، بعد أن وزعتا أعلام قوس قزح في حرم جامعة تسينغهاو في عام 2022. وخضعت المعلومات بشأن الدعوى على وسائل التواصل الاجتماعي للرقابة.

كما واصلت السلطات ممارسة ضغوط على جماعات مجتمع الميم. ففي مايو/أيار، أعلن مركز مجتمع الميم في بكين، وهو من أقدم وأكبر منظمات الدعم وكسب التأييد لمجتمع الميم في الصين، إغلاق أبوابه "بسبب قوى خارج سيطرتهم". وفي أغسطس/آب، في يوم تشيشي - وهو عيد الحب في الصين - حظرت منصة ويتشات حسابات العديد من مجموعات مجتمع الميم، ومن بينها مجموعة ترانس براذرهود تشاينا (Trans Brotherhood China)، ومركز بكين للمثليات (Beijing Lesbian Centre)، وفرع بكين لمنظمة ترولسلف (Trueself)، دون إبداء أسباب.

## عقوبة الإعدام

كانت المعلومات بشأن استخدام عقوبة الإعدام محدودة، حيث ظلت الإحصاءات المتعلقة بأعداد ما صدر ونفذ من أحكام الإعدام مُصنفة على أنها سرٌّ من أسرار الدولة. واستمر تطبيق عقوبة الإعدام على 46 جريمة، من بينها جرائم غير مميتة، مثل تهريب المخدرات، لا تفي بمعيار "الجرائم الأكثر خطورة" بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية. وأورد الإعلام الرسمي بعض القضايا التي حكم فيها بالإعدام على أفراد، ومن بينها قضية يو هواينغ، التي قضت المحكمة الشعبية المتوسطة في غويانغ، في سبتمبر/أيلول، بإعدامها بتهمة اختطاف أطفال والاتجار فيهم خلال تسعينيات القرن العشرين. وفي ديسمبر/كانون الأول، أعلنت حكومة الفلبين أن الصين أعدمَت اثنين من الفلبينيين فيما يتصل بجرائم تهريب مخدرات، بعد تجاهل مناشداتها لتخفيف الحكم.

## حقوق العمال

أثارَت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة بواعث قلق بشأن ظروف العمل غير الآمنة والمضايقات واسعة النطاق في أماكن العمل، بما في ذلك التحرش الجنسي بالنساء، وعدم كفاية آليات التفتيش على العمل للتحقيق في الادعاءات عن انتهاك القوانين واللوائح المطبقة. كما أثارَت اللجنة بواعث قلق بخصوص الافتقار إلى التغطية الكافية للحوادث والعلاج الطبي، وخاصة لعمال القطاع غير

الرسمي، وعدم كفاية تغطية التأمين الاجتماعي، بما في ذلك للعمال المهاجرين من الريف إلى المدن.

## الحق في بيئة صحية

توصّل تقرير لمركز مراقبة الطاقة العالمي (Global Energy Monitor) ومركز بحوث الطاقة والهواء النظيف (Centre for Research on Energy and Clean Air)، نُشر في فبراير/شباط، إلى أن إنشاء محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم في الصين في عام 2022 كان أعلى ست مرات من بقية أنحاء العالم مجتمعة. وفي سبتمبر/أيلول، قال المبعوث الصيني بشأن المناخ، شي جينهاو، إن الاستغناء الكامل عن استخدام أنواع الوقود الأحفوري تدريجياً "غير واقعي". واستأنفت الصين بناء محطات الكهرباء المتدارة بالفحم، الذي كان قد أوقف بشكل مؤقت، وسمحت ببناء محطات جديدة محلياً وفي الخارج، برغم توصية اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في فبراير/شباط، بتعليق أدون بناء محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم ووقف التمويل لها مؤقتاً.

## منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة

حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع استمرت سلطات هونغ كونغ في استخدام قانون الأمن القومي الصادر في عام 2020، وكذلك المواد المتعلقة بإثارة الفتنة في قانون الجرائم من الحقبة الاستعمارية، وغير ذلك من القوانين المقيّدة ضد المناضلين المؤيدين للديمقراطية والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم. وفي أكبر ملاحقة قضائية تتعلق بالأمن القومي حتى الآن، بدأت محاكمة 47 من دعاة الديمقراطية في فبراير/شباط. وقد وجهت إليهم جميعاً بموجب قانون الأمن القومي تهمة "التآمر لارتكاب أعمال تخريب" فيما يتصل بمشاركتهم في انتخابات تمهيدية لحزب سياسي غير رسمي لاختيار المرشحين في انتخابات المجلس التشريعي التي كان مقرراً إجراؤها في عام 2020، وأجّلت في نهاية الأمر. وكان أغلبهم محتجزين منذ ما يزيد عن سنتين قبل بداية المحاكمة، وبعضهم معرضون للحكم عليهم بأحكام قد تصل إلى السجن مدى الحياة في حالة إدانتهم.<sup>7</sup>

وبعد تأجيل متكرر، بدأت في ديسمبر/كانون الأول محاكمة جيمي لاي، ناشر ومؤسس صحيفة *آبل ديلي* (Apple Daily) المؤيدة للديمقراطية والمغلقة الآن، بتهم تتعلق بالأمن القومي وإثارة الفتنة، وذلك بعد عام من الموعد الذي كان مقرراً لها أصلاً. وهو محتجز منذ أغسطس/آب 2020. وفي مارس/ آذار، بعث خمسة من خبراء حقوق الإنسان بالأمم المتحدة برسالة إلى الحكومة الصينية أعربوا فيها عن قلقهم العميق بشأن اعتقال جيمي لاي واحتجازه

ومحاكماته المتعددة فيما يتصل، على ما يبدو، بانتقاده للحكومة الصينية وتأييده للديمقراطية في هونغ كونغ.

وفي مارس/آذار، اعتقلت شرطة الأمن القومي رجلين بتهمه "إثارة الفتنة" لحيائتهما كتب أطفال محظورة أُدين مؤلفوها ونشرها بتهمه إثارة الفتنة في عام 2022. وأُمرح عن الرجلين بكفالة لكنهما قد يكونان عرضة للسجن لما يقرب من سنتين. واستمرت الملاحقات القضائية لأعضاء في جماعات مؤيدة للديمقراطية وجماعات لحقوق الإنسان، على الرغم من أن أغلب مثل هذه الجماعات توقفت عن العمل بعد تطبيق قانون الأمن القومي في عام 2020. وفي 4 مارس/آذار، أُدين ثلاثة من أعضاء تحالف هونغ كونغ لدعم الحركات الديمقراطية الوطنية في الصين (تحالف هونغ كونغ)، وهم تشاو هانغ-تونغ، وتانغ نغول-كوآن وتسوي هون-كوونغ بعدم الامتثال لطب الشرطة، بموجب قانون الأمن القومي في عام 2021، بتقديم معلومات بشأن عضوية الجماعة وتمويلها وأنشطتها. ورفضت تشاو هانغ-تونغ، نائب رئيس تحالف هونغ كونغ سابقاً، الامتثال لشروط الكفالة التي تقيّد حقها في حرية التعبير، ومن ثم ظلت رهن الاحتجاز في انتظار نتيجة استئنافها. وقد تعرضت للحبس الانفرادي مرات عدة، ومدد وصل مجموعها إلى 82 يوماً.

وفي 1 مارس/آذار، ألغت سلطات هونغ كونغ العمل بالقيود على التجمعات العامة المتعلقة بجائحة كوفيد-19. غير أن الحق في الاحتجاج ظل مقيّداً بشدة وساد مناخ من الترهيب. وفي مارس/آذار، ألغت جمعية العاملات في هونغ كونغ مسيرة بمناسبة يوم المرأة العالمي، في قرار يرفع، فيما يبدو، إلى بواعث قلق لدى الشرطة بشأن احتمال وجود "جماعات عنيفة" خلال المسيرة وتهديدات باعتقال المشاركين فيها.

وفي يونيو/حزيران، سعت حكومة هونغ كونغ إلى استصدار أمر قضائي بحظر أغنية "المجد لهونغ كونغ"، وهي أغنية مؤيدة للديمقراطية تحظى بشعبية، وهددت بمقاضاة كل من يؤدي الأغنية أو يذيعها أو ينشرها بموجب قانون الأمن القومي أو قوانين إثارة الفتنة.

وفي 4 و5 يونيو/حزيران، احتجزت الشرطة ما لا يقل عن 32 شخصاً قرب حديقة فيكتوريا، حيث كان يُقام سونياً تجمع لحاملي الشموع إحياءً لذكرى قمع احتجاجات ساحة تيانانمن إلى أن حُظر في عام 2020. وادعت الشرطة أن المحتجزين كانوا "يهتفون ويحملون مواد احتجاج حاملة عبارات تنطوي على إثارة الفتنة، ويرتكبون أفعالاً غير مشروعة". وقد أُفرج عنهم جميعاً في وقت لاحق بدون تهمة. وفي يونيو/حزيران، اعتقل 10 من العاملين السابقين وغيرهم من المرتبطين بصندوق دعم الإغاثة الإنسانية 612 (الذي أنشئ لمساعدة المشاركين في احتجاجات عام 2019 المؤيدة للديمقراطية، في دفع الأتعاب القانونية وغيرها من التكاليف والذي أُغلق في عام 2021) وذلك للاشتباه

في ضلوعهم في " مؤامرة للتواطؤ مع دولة أجنبية أو مع عناصر خارجية " بموجب قانون الأمن القومي، وفي قيامهم بال " التحريض على الشغب ". وقد اتهموا بقبول تبرعات من منظمات أجنبية لتوفير المساعدة المالية للأفراد فروا من هونغ كونغ، أو لمنظمات تدعو لرفض عقوبات على مسؤولين في هونغ كونغ.

وفي يوليو/تموز، بعث خمسة من خبراء الأمم المتحدة برسالة إلى حكومتي الصين وهونغ كونغ لعرض بواعث قلق بشأن عواقب التنظيم المقترح لأنشطة الدفع والتمويل الجماعي الذي صدر في ديسمبر/كانون الأول 2022 على حقوق الإنسان. وشدد الخبراء بوجه خاص على المخاطر على حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمى والتعبير التي ينطوي عليها تطبيق دواع منبهة التعريف تتعلق بالأمن القومي ومكافحة الإرهاب كمعيار أساسي لتقييم طبيعة وغرض أنشطة الدفع والتمويل الجماعي.

وفي سبتمبر/أيلول، أقرت زنج يوشوان، وهي صينية من البر الرئيسي الصيني تبلغ من العمر 23 عامًا وطالبة بالدراسات العليا في القانون في الجامعة الصينية في هونغ كونغ، بأنها مذبنة بتهمة إثارة الفتنة، وحُكِمَ عليها بالسجن ستة أشهر لتخطيطها لعرض لافتة تصور منحوتة لفنان ديمقراطي ذكرو القمع في ساحة تيانانمين. وكان من المفترض الإفراج عن زنج يوشوان في أكتوبر/تشرين الأول بعد أن قضت معظم مدة عقوبتها في الحبس الاحتياطي، لكنها رحلت إلى البر الرئيسي للصين حيث يعتقد أنها احتجزت بمعزل عن العالم الخارجي. ويُعتقد أن هذه أول مرة يُرحَّل فيها من هونغ كونغ شخصٌ منحدر من البر الرئيسي الصيني بعد إدانته بتهمة إثارة الفتنة.

وفي ديسمبر/كانون الأول، اعتقلت الشرطة سبعة أشخاص وأصدرت إذنين باعتقال اثنين آخرين يعيشان في الخارج بتهمة " تحريض آخرين على عدم التصويت أو الإبداء بصوت باطل " في انتخابات مجلس المنطقة.

### قمع المعارضة

استمر استهداف منتقدي سلطات هونغ كونغ المقيمين في الخارج. ففي يوليو/تموز، أصدرت الشرطة أدونًا باعتقال ثمانية نشطاء، من بينهم ثلاثة نواب سابقين في المجلس التشريعي يقيمون في أستراليا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية في إطار نفي اختياري. وقد اتهموا بمخالفة قانون الأمن القومي، وعرضت مكافأة قدرها مليون دولار هونغ كونغ (حوالي 128,228 دولار أمريكي) لمن يدلّي بمعلومات تؤدي إلى اعتقالهم. وفي أكتوبر/تشرين الأول، عبّر أربعة من خبراء الأمم المتحدة عن بواعث قلق عميق بشأن إصدار أدون الاعتقال، ودعوا إلى مراجعة قانون الأمن القومي. وفي ديسمبر/كانون الأول، أُضيف خمسة نشطاء آخرين من هونغ كونغ مقيمين في

الخارج إلى قائمة الأشخاص المطلوبين مع عرض المكافأة نفسها.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، حُكِمَ على يوين تشنغ- تنغ، وهي طالبة تبلغ من العمر 23 عامًا، بالسجن شهرين لنشرها رسائل " تثير الفتنة " على وسائل التواصل الاجتماعي أثناء دراستها في جامعة في اليابان. وكانت يوين تشنغ- تنغ، التي أقرت بأنها مذبنة بشأن 13 رسالة تأييدًا لاستقلال هونغ كونغ، قد اعتقلت في مارس/آذار بعد عودتها إلى هونغ كونغ لتجديد بطاقة هويتها.

وفي ديسمبر/كانون الأول، نشرت الناشطة الطلابية البارزة أجنس تشاو منشورًا على إنستغرام تقول فيه إنه طلب منها السفر إلى البر الرئيسي للصين والمشاركة في أنشطة وزيارات " وطنية " حتى يُعاد إليها جواز سفرها لكي تدرس في كندا. وكانت أجنس تشاو قد سُجنت في عام 2020 لكنها ظلت تحت المراقبة بعد الإفراج عنها بكفالة في عام 2021 وصودر جواز سفرها. وقالت في أعقاب وصولها إلى كندا إنها تخشى ألا تتمكن أبداً من العودة إلى هونغ كونغ، وإنها ستكون عرضة لانتهاكات لحقوق الإنسان إذا فعلت.

حقوق أفراد مجتمع الميم جرت تطورات إيجابية فيما يتعلق بحقوق مجتمع الميم نتيجة قرارات قضائية في دعاوى طعن في سياسات وممارسات تتسم بالتمييز المتخف. ففي فبراير/شباط، قضت محكمة الاستئناف النهائي بأن الحكومة انتهكت حقوق شخصين عابرين جنسيًا برفض طلبيهما لتعديل نوعهما الاجتماعي في بطاقتي هويتهم، وذلك لعدم خضوعهما لراحة لتغيير النوع الاجتماعي بالكامل.

وفي أغسطس/آب، أقرت المحكمة العليا قانونًا، في دعوى أقامتها شريكتان مثليتان، بالألم غير الحامل كأم ثانية لطفلهما. وفي حكم بارز آخر، امتنعت محكمة الاستئناف النهائي في سبتمبر/أيلول عن الإقرار بزواج المثليين، لكنها قضت بأن من واجب الحكومة ستوربها أن توفر إطارًا قانونيًا بديلًا حتى يمكن الاعتراف بالعلاقات المثلية. وحددت المحكمة مدى زمنيًا قدره سنتان لتحقيق الحماية لحقوق الشركاء المثليين، بما في ذلك الحصول على خدمات المستشفيات والميراث، على قدم المساواة مع الشركاء متطليفي الجنس.<sup>9</sup> وفي قضيتين أخريين في أكتوبر/تشرين الأول، قضت محكمة الاستئناف بأن رفض الحكومة حقوق الشركاء المثليين المتزوجين في استئجار وامتلاك وحدات الإسكان العام ينطوي على تمييز متخف. كما قضت المحكمة بمنح حقوق متساوية في الميراث.

China: Further information: Uyghur student convicted " 1  
for promoting extremism: Kamile Wayit", 4 July

China: Heavy prison sentences for human rights activists 'disgraceful'", 10 April

China: Jailed sentence for lawyer who reported being tortured 'an outrage'", 8 June

China: #MeToo and labour activists facing 'baseless' trial must be released", 21 September

China: After six years deprived of liberty, human rights lawyer finally sentenced", 25 October

China: Human rights lawyer extradited and detained: "Lu Siwei", 27 October

Hong Kong: Case against 47 pro-democracy figures must be dropped as politically motivated trial begins", 6 February

Hong Kong: Arrests for possession of 'seditious' children's books a new low for human rights", 17 March

Hong Kong: Same-sex marriage ruling a moment of hope for LGBTI rights", 5 September

## العراق

### جمهورية العراق

لم تتخذ السلطات العراقية أي خطوات جادة لكي تقدم إلى ساحة العدالة أفراد قوات الأمن والميليشيات التابعة للدولة الضالعين في القمع العنيف للمظاهرات التي عمّت البلاد في أكتوبر/تشرين الأول 2019. واستمرت قوات الأمن في تعرض رجال وفتيان للاختفاف القسري، وظل في طي المجهول مصير آلاف العراقيين الذين تعرّضوا للاختفاف القسري في السنوات السابقة. واعتدت السلطات العراقية على حرية التعبير، وأعدت قوانين جديدة لفرض مزيد من القيود على هذا الحق. وشدّدت السلطات قمعها لحقوق مجتمع الميم. وما زالت الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي محدودة للغاية في وسط العراق وإقليم كردستان العراق. وظل أغلب الناخبين داخلية في العراق، وبالبالغ عددهم 1.1 مليون نسمة، يعيشون في أوضاع مخوفة بالمخاطر وغير قادرين على الحصول على حقوق أساسية.

### خلفية

في 18 ديسمبر/كانون الأول، أُجريت انتخابات مجالس المحافظات في شتى أنحاء العراق، فيما عدا المحافظات الأربعة في إقليم كردستان العراق، حيث تقرر إجراء الانتخابات في أوائل عام 2024. وعزّي انخفاض نسبة المشاركة في التصويت التي بلغت

41% إلى حد كبير إلى اللامبالاة وعدم الثقة في السلطات.

وعلى مدار العام، أعلنت وزارة الدفاع الوطني التركية شنّ غارات جوية على مواقع لحزب العمال الكردستاني في الجبال وفي إقليم كردستان العراق، بما في ذلك هجوم بطائرة منسيّرة على مخيم للاجئين يأوي ما يربو على 12,000 لاجئ، وقع في أكتوبر/تشرين الأول، وأسفر عن إصابة امرأة وطفلين.

وأدى الجفاف المتفاقم بسبب تغير المناخ إلى انخفاض الإنتاج الزراعي. وعزّيت إلى المياه الملوثة حالات تفشّي لمرض الكوليرا في شتى أنحاء العراق، وأفادت منظمة الصحة العالمية بحدوث ما لا يقل عن 1,302 حالة إصابة بالمرض و7 حالات وفاة على الأقل بحلول منتصف نوفمبر/تشرين الثاني.

وفي يوليو/تموز، قطعت الحكومة العراقية العلاقات الدبلوماسية مع السويد بعد أنباء تفيد بأن مهاجرًا عراقيًا أحرق مصحفًا أمام سفارتها في العاصمة السويدية ستوكهولم. وفي العراق، هاجم أتباع رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر السفارة السويدية في بغداد. وفي سبتمبر/أيلول، أصدرت محكمة في بغداد أحكامًا بسجن 18 من أفراد الشرطة مددًا تتراوح بين 18 شهرًا وثلاث سنوات لتقاعسهم عن منع الهجوم.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، ردّت الأحزاب السياسية العراقية، وقادة فصائل الحشد الشعبي، ورجال الدين على قصص إسرائيل لقطاع غزة بالدعوة إلى مظاهرات حاشدة تأييدًا لفلسطين. وبحلول نهاية العام، أعلن عدد من أكبر وحدات فصائل الحشد الشعبي، أطلق على نفسه فيما بعد اسم المقاومة الإسلامية في العراق، مسؤوليته عن هجمات بطائرات مسيّرة وصواريخ على قواعد أمريكية في محافظة الأنبار بغرب العراق، وكذلك في إقليم كردستان العراق.

### الإفلات من العقاب

لم تتخذ السلطات العراقية أي خطوات جادة لكي تقدم إلى ساحة العدالة أفراد قوات الأمن والميليشيات التابعة للدولة الضالعين في القمع العنيف للمظاهرات التي عمّت البلاد في أكتوبر/تشرين الأول 2019 (والمعروفة أيضًا بتظاهرات تشرين)، على الرغم من إنشاء عدة لجان للتحقيق وتفصي الحقائق<sup>1</sup>. وقد قتل مئات الأشخاص وتعرض آلاف غيرهم لبرر الأطراف وعشرات للاختطاف خلال قمع تلك المظاهرات.

واستمرت جهات مسلحة، من بينها أفراد من فصائل الحشد الشعبي، في مضايقة وترهيب أقارب وأحباء النشطاء الذين اختفوا أو قتلوا في سياق مظاهرات أكتوبر/تشرين الأول 2019. وفي إحدى الحالات الدالة، قال أفراد عائلة سجناء العراقي، وهو ناشط اختفى قسرًا في سبتمبر/أيلول 2020 في مدينة الناصرية وما زال مصيره

مجهولاً، إنهم تعرضوا للعديد من التهديدات والضغط للتخلي عن دعوى قضائية متعلقة باختفاء الناشط، وقالت العائلة إن من وجّهوا التهديدات لهم صلات بالخاطفين وفصائل الحشد الشعبي. وفي أبريل/نيسان، استعرضت رسالة، من مكتب رئيس الوزراء إلى منظمة العفو الدولية، الإجراءات التي اتخذتها لجنة تقصي الحقائق، التي أنشئت في أكتوبر/تشرين الأول 2020 وأعيد تفعيلها في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، لبدء التواصل مع ممثلين لتظاهرات تشرين. وقال المكتب إن اللجنة دققت فيما يزيد عن 215 قضية حصلت عليها من محكمة في بغداد، واطلعت على آلاف التقارير الطبية، واستمارات تشرح المجني عليهم، وتقارير خبراء الأدلة الجنائية. وأضاف المكتب قائلاً إن عائلات القتلى تلقت تعويضات تصل قيمتها إلى حوالي 10 ملايين دينار عراقي (حوالي 7,650 دولاراً أمريكياً) لكل ضحية.<sup>2</sup> إلا أن اللجنة لم تكن قد نشرت بعد أي نتائج بحلول نهاية العام. كما أثار بعض النشطاء والمحتجين وأفراد عائلات القتلى أو الجرحى بواعث قلق بشأن إمكانية الحصول على التعويضات، من بينها اشتراط تقديم وثائق طبية لم يستطع أغلب الجرحى الحصول عليها خلال المظاهرات.

## عمليات الاختفاء، القسري

ظلّ طي المجهول مصير آلاف العراقيين الذين اختفوا قسراً خلال النزاع المسلح لاستعادة السيطرة على أراضٍ من الجماعة المسلحة التي تسمى الدولة الإسلامية، وكذلك خلال المظاهرات التي عمت البلاد في عام 2019. وفي يونيو/حزيران، ردت وزارة الخارجية العراقية على رسالة من منظمة العفو الدولية، بشأن اختفاء ما لا يقل عن 643 رجلاً وصبيًا من محافظة الأنبار منذ عام 2016، قائلة إنه لم يُعثر على أي دليل على ضلوع قوات حكومية، وإن عائلات المختفين لم تقدم أي شكوى جنائية ضد قوات الأمن بشأن حالات الاختطاف.<sup>4</sup>

واستمرت قوات الأمن والمخابرات العراقية، بما في ذلك فصائل الحشد الشعبي، في تعريض رجال وقتيان للاختفاء القسري بعد اقتيادهم من حواجز التفقيش، والمنازل، والشوارع. واستمرت منظمات ونشطاء حقوق الإنسان في عدد من المحافظات، ولاسيما صلاح الدين، والأنبار، ونيوى، والبصرة، في الإبلاغ عن حالات اختفاء قسري على أيدي وحدات من فصائل الحشد الشعبي متواجدة في هذه المحافظات.

وفي أبريل/نيسان، أمدت تقديرات اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، التابعة للأمم المتحدة، بأن ما بين 250,000 شخص ومليون شخص قد اختفوا قسراً في العراق منذ عام 1968، وحتت اللجنة العراق على تجريم هذه الممارسة. ورداً على ذلك، قدمت السلطات العراقية إلى مجلس النواب العراقي، في 6 أغسطس/آب، مشروع قانون بشأن الأشخاص المفقودين، هدفه المعلن هو مساعدة

الأقارب على معرفة مصير أفراد عائلاتهم المفقودين، وأن تتاح لهم سبل الحصول على تعويضات، وذلك عبر إنشاء مفوضية وطنية للمفقودين، من بين طرق أخرى. إلا أن آخر مسودة لمشروع القانون اطلعت عليها منظمة العفو الدولية لا تجرّم عمليات الاختفاء القسري، ولا تحدد عقوبات لمرتكبيها.

## حرية التعبير

نفذت السلطات العراقية سلسلة اعتداءات على حرية التعبير، وحاولت تقديم قوانين ولوائح لتقييد هذا الحق.<sup>5</sup> ففي يناير/كانون الثاني، أطلقت السلطات حملة لقمع "المحتوى الهابط" على الإنترنت. وفي أواسط فبراير/شباط، أعلن قاض في محكمة التحقيق المتخصصة في قضايا الإعلام والنشر في بغداد أن المحاكم اتهمت بالفعل 14 شخصاً بنشر محتوى "هابط" أو "غير أخلاقي" على وسائل التواصل الاجتماعي، وحكمت على ستة منهم بالسجن مدداً تتراوح بين ستة أشهر وستين. وقد اتهموا جميعاً بموجب المادة 403 من قانون العقوبات التي تجرّم المواد المنشورة "المخلّة بالحياة أو الآداب العامة". وبين أبريل/نيسان وديسمبر/كانون الأول، اتهم 13 شخصاً إضافياً، وقد أفرج عن معظمهم بكفالة أو بعد إسقاط التهم الموجهة إليهم، ولكن أدين شخص واحد على الأقل وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر و10 أيام.

وفي يوليو/تموز، أعادت السلطات العراقية تقديم مشروعين قانونيين إلى مجلس النواب - وهما القانون بشأن حرية التعبير والتجمع السلمي، وقانون الجرائم المعلوماتية - ومن شأنهما في حالة إقرارهما أن يقيداً بشدة من الحقتين في حرية التعبير والتجمع السلمي.<sup>6</sup>

وفي إقليم كردستان العراق، ظلّ بعض منتقدي الحكومة، الذين حل موعد الإفراج عنهم، سجناء وراء القضبان بعد أن قدمت السلطات تهماً زائفة جديدة ضدهم، ومن بينهم الصحفيان شيروان شيرواني وكوهدار زيباري المسجونان في إقليم كردستان العراق، منذ أكتوبر/تشرين الأول 2020، إثر محاكمة فادحة الجور. وأبلغ كوهدار زيباري، في 16 أغسطس/آب وهو اليوم الذي كان مقرراً للإفراج عنه، بأنه اتهم بارتكاب جريمة أخرى. وقد ظلّ رهن الاحتجاز في منشأة تابعة لقوات الأسابيش، وهي جهاز الأمن والمخابرات التابع لحكومة إقليم كردستان، حتى محاكمته في 1 أكتوبر/تشرين الأول، حيث حكّم عليه بالسجن ستة أشهر أخرى بتهمة حيازة سلاح غير مرخص. وكان من المقرر الإفراج عن شيروان شيرواني في 9 سبتمبر/أيلول، ولكن قضت محكمة في 20 يوليو/تموز بسجنه أربع سنوات إضافية بتهم تتعلق بتزوير توقيع كوهدار زيباري على عريضة إلى مديرية إصلاح الكبار في أربيل، وهو ما أكد كوهدار زيباري أنه وافق عليه. وفي 1 نوفمبر/تشرين الثاني،

خفّضت محكمة استئناف في أربيل مدة سجن شيروان شيرواني إلى سنتين.<sup>7</sup>

## حقوق أفراد مجتمع الميم

صعدت السلطات حملتها القمعية على حقوق مجتمع الميم.

ففي 9 أغسطس/آب، أصدرت المفوضية العراقية للاتصالات والإعلام توجيهًا يحظر على وسائل الإعلام استخدام كلمة "الجندر"، ويقتضي استخدام تعبير "الشذوذ الجنسي" بدلًا من "المثلية الجنسية" في جميع المواد المنشورة أو المذاعة.<sup>8</sup> وفي 15 أغسطس/آب، أجرى مجلس النواب العراقي القراءة الأولى لمشروع قانون، اقترحه نائب رئيس المجلس، من شأنه أن يفرض عقوبة الإعدام على كل من ثبت أنهم في علاقة جنسية مثلية، وكذلك إجراءات عقابية للأشخاص العابرين جنسيًا الذين يسعون لعلاج لتأكيد النوع الاجتماعي. وسُحب مشروع القانون في سبتمبر/أيلول بعد استنكار محلي ودولي.

وفي إقليم كردستان العراق، قبضت السلطات في مدينة أربيل، في 6 سبتمبر/أيلول، على خيزري تجميل معروفين واحتجزتهما بتهمة ارتداء ملابس الجنس الآخر ونشر صور "غير لائقة" على وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما اعتبره الادعاء "إخلالًا بنظام المجتمع". وأُفرج عنهما في الأسبوع التالي دون أن توجّه إليهما أي تهمة. وأمام نشطاء وموظفون هي منظمات غير حكومية في إقليم كردستان العراق بأنهم تعرضوا للتهديد بمذكرات اعتقال واستدعوا للاستجواب فيما يتصل بعملهم ونشاطهم من أجل حقوق مجتمع الميم.

## العنف ضد النساء والفتيات

تقاسم مجلس النواب العراقي عن تجريم العنف الأسري وتوفير حماية كافية للنساء والفتيات من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. ففي أبريل/نيسان، قضت محكمة في بغداد بسجن والد طيبة علي ستة أشهر بتهمة قتلها في 1 فبراير/ شباط، وهو ما أدى إلى مظاهرات في بغداد احتجاجًا على الحكم المتساهل.<sup>9</sup>

ولم تتخذ السلطات أي خطوات لتعديل بنود قانون العقوبات العراقي التي تسمح للزواج بمعاقبة زوجته، وللآباء بتأديب أطفالهم باستخدام العقاب الجسدي، وتقضي بأحكام مخفّفة عقابًا على جرائم "القتل بدافع الشرف". كما يسمح قانون العقوبات لمركبي جرائم الاعتصاب بتفادي المقاضاة عن طريق الزواج من ضحاياهم.

وأدى تقاسم حكومة إقليم كردستان عن دعم آليات الحماية والخدمات التي أنشأتها الدولة إلى الحد بدرجة كبيرة من قدرة ضحايا العنف الأسري على الفرار من الإساءات التي يتعرضون لها. وكان من

شأن بطء الإجراءات القضائية وصعوبة ظروف المعيشة في مراكز الإيواء ألا يدع للنساء في الكثير من الأحيان أي خيار تقريبًا سوى إسقاط الاتهامات ضد المسيئين بحقهن، وهو ما يديم الإفلات من العقاب أكثر.

وفي أبريل/نيسان، أعلنت السلطات العراقية أنه ينبغي للإيزيديين من ضحايا العنف أن يقدمون شكوى جنائية للتأهل لتلقي التعويض، كما هو محدد في قانون الناجيات الإيزيديات لعام 2021، الذي يقوِّض بشدة المصلحة الفضلى للضحايا ويعيق الوصول إلى تعويض كافٍ وسريع وفعال.<sup>10</sup>

## حقوق النازحين داخليًا

في بداية العام، كان ما لا يقل عن 1.2 مليون نسمة، من الرجال والنساء والأطفال، لا يزالون نازحين داخليًا نتيجة للنزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية، وما زال أغلبهم يعيشون في أوضاع محفوفة بالمخاطر بعد مرور ما يقرب من ست سنوات على إعلان الحكومة الانتصار على الجماعة المسلحة.

وفي أبريل/نيسان، أغلقت الحكومة، دون إنذار مسبق أو تنسيق مع جهات الإغاثة الإنسانية، آخر مخيم كان لا يزال يعمل في محافظة نينوى بشمال غرب العراق للنازحين داخليًا بسبب النزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية. وتقع المخيمات الوحيدة المتبقية في مناطق تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان. وأدى إغلاق مخيم نينوى إلى ترك مئات الأسر عرضة لخطر الزواج مرة ثانية دون أي خطة لغير القادرين على العودة إلى مناطقهم الأصلية. واستمرت أجهزة الأمن والمخابرات العاملة في مديريات الأحوال المدنية في عدة محافظات في تعريض مئات العائلات، وأغلبها عائلات تعولها نساء، لعملية الإدراج في قائمة سوداء بسبب افتراض انتسابها إلى تنظيم الدولة الإسلامية. ومنعت تلك العائلات من الحصول على وثائق الأحوال المدنية الضرورية للحصول على حقوق أساسية، وتركتها عرضة لخطر الاعتقال عند حواجز التفقيش.

وبحلول نهاية العام، كان ما لا يقل عن 1.1 مليون عراقي لا يزالون نازحين، من بينهم 175,000 شخص في مخيمات، والباقيون في أوضاع نزوح للمرة الثانية.

## الحق في بيئة صحية

فيما يتعلق بتغيّر المناخ، استمر ترتيب العراق بين البلدان الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ، والأقل استعدادًا له. ومع ذلك، استمرت عناصر، يُعتقد أنها ضمن الفئات، الحشد الشعبي، في تهريب نشطاء وخبراء البيئة، بل واحتطافهم في بعض الحالات. ففي فبراير/شباط، قام مسلحون مجهولون، من مدينة الحلة بمحافظة بابل، باختطاف خبير حذر مرارًا

- 6 "العراق: مشروعاً قانونين يحددان الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي، 18 يوليو/تموز
- 7 "العراق/كرديستان: صحفیان يواجهان حكماً بالسجن لمدد إضافية: شيوان شيرواني وكدار زيباري"، 24 أغسطس/آب
- 8 "العراق: ينفي على السلطات أن تلغي فوزاً الحظر الإعلاني لمصطلحي "الثقاة" و"الجندر"، 9 أغسطس/آب
- 9 "العراق: مقتل طيبة على يد والدها يشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي"، 3 فبراير/ شباط
- 10 "العراق: بيان مشترك حول تنفيذ قانون النجاة الإلكترونية"، 14 أبريل/نيسان

## عمان

### سلطنة عمان

استمرت الملاحقات القضائية المتعلقة بحرية التعبير وحرية الدين والمعتقد، واستمر تواتر الاستعماعات والاعتقالات لمنتقدي الحكومة. ولم تتخذ عمان أي خطوات محددة لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، أو لإنهاء التمييز القائم على النوع الاجتماعي. وصدر قانون جديد للعمل تضمن تحسينات لبعض حقوق العمال، ولكن أشكالك الحماية أثناء العمل للعمال الأجانب ظلت ضعيفة.

### خلفية

انضمت عمان، في 21 مارس/آذار، إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

### حرية التعبير

شنت السلطات حملة قمع على منتقدي أفعال الحكومة وسياساتها، بما في ذلك ما يتعلق بالفساد وبالتقاعس عن التصدي لغلاء المعيشة. ففي 9 و16 أغسطس/آب، استدعت قوات الأمن، على التوالي، رجل الأعمال هاني السرحاني، ورجل الدين مسعود المقبالي، للتحقيق معهم بشأن انتقاداتهما عبر الإنترنت للفساد الحكومي. وأُفرج عن مسعود المقبالي في 24 أغسطس/آب؛ بينما أصدرت محكمة الابتدائية بمسقط حكماً بالسجن لمدة سنتين على هاني السرحاني، بموجب قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات. وقد أُفرج عنه بكفالة بعد أن دفع غرامة قدرها 600 ريال عماني (1,550 دولار أمريكي)، واستأنف الحكم. وفي 30 سبتمبر/أيلول، استدعى جهاز الأمن الداخلي الناشط طلال السلماني، ثم احتجزه بدون تهمة، وذلك بعد أن ظهر في مقطع فيديو وهو يطلب الحكومة بتوفير مستوى أفضل للمعيشة، بما

من جفاف الأهوار العراقية؛ وظل مصيره مجهولاً طوال أسبوعين. وقد أفاد بعد إطلاق سراحه بأنه تعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ولم يُعلن عن أي تحقيقات أو اعتقالات فيما يتصل بالحادث.

وعلى الرغم من أن الحكومة تلقت دعماً لوضع خطة تكيف وطنية، لم تكن قد نشرت أي معلومات بهذا الصدد بحلول نهاية العام. وأعلن العراق عن خطط لحفر آبار جديدة وزيادة إنتاج النفط، ما يتعارض مع النتيجة التي توصلت إليها الأمم المتحدة ومفادها أنه يجب على البلدان خفض الإنتاج بدرجة كبيرة لإبقاء الاحتراز العالمي عند أقل من 1.5 درجة مئوية. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أفاد العراق بتحقيق إيرادات قياسية من مبيعات النفط منذ بداية عام 2023، تمثل ما يزيد على 90% من إيراداته الإجمالية، لكن هذا الدخل لم يؤد إلى أي خطط لتنويع الاقتصاد.

### الحق في المياه

أصبح العراق، برغم موارده الطبيعية، من بين أشد بلدان العالم معاناة من الشح المائي. وللعام الثاني على التوالي، أعلنت وزارة الموارد المائية العراقية أن مستويات المياه في العراق في أدنى مستوى على الإطلاق. وظلت السلطات العراقية ترجع نقص المياه إلى بناء سدود في دول مجاورة، بينما أرجعت جهات أخرى، من بينها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، الشح المتزايد للمياه إلى مجموعة من العوامل، من بينها سوء إدارة المياه، كما أثارت بواعث قلق بشأن الاستخدام المفرط لموارد المياه غير المتجددة. وبحلول سبتمبر/أيلول، ظلت 21,798 عائلة على الأقل نازحة في شتى أنحاء محافظات جنوب ووسط العراق، بسبب الجفاف وشح المياه المتفاقمين نتيجة لتغير المناخ، وذلك وفقاً لما ذكرته المنظمة الدولية للهجرة.

1 "العراق: غياب العدالة بعد أربع سنوات على تظاهرات تشرين"، 27 سبتمبر/أيلول

2 "العراق: رسالة استجابة من الحكومة العراقية إلى منظمة العفو الدولية في 2 أبريل/نيسان 2023"، 4 مايو/أيار

3 "انتظار ونضال لأكثر من مليون سنة: أسر المخفيين يحيون اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري في بيروت"، 30 أغسطس/آب

4 "العراق: رسالة استجابة من الحكومة العراقية إلى منظمة العفو الدولية في 8 يونيو 2023"، 26 يونيو/حزيران

5 "العراق: بيان مشترك: على السلطات العراقية أن توقف حملتها القمعية على حرية التعبير"، 3 مارس/آذار

في ذلك تحسين الحصول على الكهرباء. وكان مكان وجوده لا يزال مجهولاً بحلول نهاية العام. ولم تتخذ عُمان أي خطوات لتعديل مواد في قانون الجزاء العُماني تمثل انتهاكاً للحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي، وخاصة المادة 269، التي تجرم أفعالاً تعتبرها السلطات معادية للإسلام أو تسيء إلى القيم الإسلامية؛ والمادة 115، التي تجرم إذاعة ونشر مواد من شأنها "النيل من هبة الدولة" أو إضعاف الثقة في مكانتها الاقتصادية.

## حرية الدين والمعتقد

في 21 أغسطس/آب، أبادت مجموعات حقوقية عمانية أن إحدى محاكم الاستئناف أعادت محاكمة أربعة أشخاص في القضية المعروفة باسم "مساحات غيث"، وهي مساحات على موقع تويتر (X حالياً)، مخصصة لمناقشات فكرية. وقد قبض على الأربعة في عام 2021 بتهمة استخدام الإنترنت وتفتية المعلومات من أجل تقديم مواد "من شأنها المساس بالقيم الدينية والنظام العام"، وذلك بسبب مشاركتهم في مناقشات عبر الإنترنت عن حرية المعتقد والدين والإلحاد. وفي يونيو/حزيران 2022، حكمت محكمة ابتدائية على مريم النعيمي وعلي الغافري بالسجن لمدة ثلاث سنوات وخمس سنوات، على التوالي؛ بينما قضت ببراءة غيث الشبلي، وأحالت الدعوى ضد عبد الله حسن إلى المحكمة المتخصصة لمراجعتها. وقد أفرج عن مريم النعيمي، في 20 أبريل/نيسان 2023، بموجب عفو سام من السلطان. ولا يزال علي الغافري في السجن.

## حقوق النساء والفتيات

أعربت جهات فاعلة في المجتمع المدني عن أسفها لاستمرار انتشار ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث)، بالرغم من تجريمه في عام 2019. ورداً على بواعث القلق التي أثارها لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، اكتفت السلطات العمانية بالقول بأنه تم إنشاء قاعدة بيانات بشأن هذه المسألة.

وجددت منظمات المجتمع المدني مطالباتها باعتماد قوانين تجرم العنف الأسري، وتوفّر سبلاً فعالة لحماية الضحايا وتحقيق العدالة لهن. وتفاقت عُمان على اتخاذ خطوات لإنهاء التمييز المتخفّف ضد النساء، على الرغم من تزايد مطالبة المجتمع المدني بحصول المرأة على حقوق متساوية، بما في ذلك ما يتعلق بأمور الزواج، والطلاق، والميراث، والجنسية، وحضانة الأطفال، وكذلك بخصوص القيود على التنقّل وأنواع العمل المسموح بها للمرأة. واستمرّ تجريم الإجهاض.

## حقوق المهاجرين

في 25 يوليو/تموز، بدأ سريان قانون العمل الجديد لعمال القطاع الخاص، الذين يشكل العمال الأجانب 80% منهم. وأدخل القانون عدداً من التعديلات الإيجابية، بما في ذلك خفض الحد الأقصى لساعات العمل أسبوعياً من 45 ساعة إلى 40 ساعة، وزيادة مدة الإجازة المرضية مدفوعة الأجر، والسماح للعمال بترك صاحب العمل إذا لم يدفع هذا الأخير رواتبهم لشهرين متتاليين. إلا أن القانون الجديد لم يشتمل على ضمانات للحماية من التمييز المتخفّف والمضايقات في أماكن العمل، بما في ذلك التحرش الجنسي. وظلّ القانون يستبعد عمال المنازل، الذين ما زالوا يخضعون في تنظيم شؤونهم لقرار وزاري صدر عام 2004، وهو قانون قاصر بشكل كبير عن توفير الضمانات الممنوحة للعمال الآخرين في قانون العمل الجديد.

## الحق في بيئة صحية

في مايو/أيار، أطلقت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات العمانية برنامجاً لخفض انبعاثات الكربون من هذه القطاعات، وذلك بموجب المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية لمعالجة تغيّر المناخ، والتي تركز على أهداف الحياد الكربوني للأعوام 2030، و2040، و2050. ومع ذلك، استمرت عُمان في الاعتماد على الوقود الأحفوري وإنتاجه، بما في ذلك من خلال مصفاة جديدة لإنتاج الديزل، صدرت أول شحنة لها في سبتمبر/أيلول، ولم تلتزم بالتخلص التدريجي منه.

## فرنسا

### الجمهورية الفرنسية

استمرت العنصرية والتمييز الديني الممنهجان، بما في ذلك ضد النساء والفتيات المسلمات. واستمرّ التمييز العرقي مع الإفلات من العقاب. وتواصلت القيود المفرطة المفروضة على الاحتجاجات والاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة. وجرّت احتجاجات جماعية واضطرابات في أعقاب مقتل فتى من أصل جزائري عمره 17 عاماً على يد الشرطة عند نقطة تفتيش مرورية. وتواترت أنباء عن وقوع أعمال تخريب وهجمات عنيفة عنصرية وقائمة على كراهية الأجانب ومعاداة مجتمع الميم. أقر البرلمان قوانين جديدة مثيرة للجدل إلى حد كبير، تميز استخدام تكنولوجيا المراقبة الجماعية بواسطة الفيديو من قبل جهات إنفاذ القانون، وتفرض قيود تمييزية على الهجرة والجنسية واللجوء.

## التمييز المحجف

في يناير/كانون الثاني، أطلقت الحكومة خطة تمتد أربع سنوات لمكافحة العنصرية، ومعاداة السامية، والتمييز المرتبط بالأصل، والتي لم تقر بالعنصرية المؤسسية والممنهجة أو تصد لها.

وفي يونيو/حزيران، حثت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الحكومة على "التعامل بجدية مع القضايا العميقة للعنصرية والتمييز في إنفاذ القانون" وأهابت لجنة القضاء على التمييز العنصري بفرنسا التصدي "للسبب البنيوية والممنهجة للتمييز العرقي، ومن ضمن ذلك في إنفاذ القانون، وبخاصة في الشرطة".

وفي أكتوبر/تشرين الأول، أقر مجلس الدولة، وهو أعلى سلطة إدارية في فرنسا، بممارسة الشرطة لعمليات التفتيش التمييزية ضد الرجال والفتيان السود والعرب، لكنها لم تقترح اتخاذ أي إجراء.

وطوال السنة تعرّضت المساجد، والكنس، والمقابر لهجمات عنصرية، وغالباً ما تعرّضت للتخريب برموز عنصرية ورسائل ترؤخ للجماعات السياسية المتطرفة. وعقب تصاعد العنف في إسرائيل وغزة المحتلة، ازدادت الأنباء الواردة عن الهجمات مع تشويه المدارس والحدود برموز نازية ومعادية للسامية.

وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء القوالب النمطية التمييزية المستمرة ومعدلات البطالة المرتفعة في صفوف النساء المهاجرات اللواتي لا يحملن وثائق قانونية، والنساء المنتميات إلى الأقليات الإثنية أو الدينية، والنساء ذوات الإعاقات، وكثيرات السن.

## النساء والفتيات المسلمات

تجاهل مجلس الدولة توصية المقرر العام وقضى بأنه يمكن لاتحاد كرة القدم الفرنسي الحفاظ على سياسة تمييزية تمنع فعلياً اللادعيات من النساء وإصابات المسلمات اللواتي يرتدين غطاء الرأس الديني من المشاركة في المباريات. وفي أكتوبر/تشرين الأول، دعا 69 فريقاً إلى إلغاء الحظر التمييزي الذي يفرض اتحاد كرة السلة الفرنسي على مشاركة النساء والفتيات اللواتي يرتدين غطاء الرأس الديني.

وفي سبتمبر/أيلول، قال وزير الرياضة في مقابلة أجريت معه إن النساء اللواتي يرتدين غطاء الرأس الديني لا يمكنهن تمثيل فرنسا في الألعاب الأولمبية التي تقام في باريس عام 2024. وقد انتقدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذا القرار قائلة: "لا يجوز لحد أن يفرض على امرأة ما تحتاج إلى ارتدائه أو عدم ارتدائه"، محذرة من العواقب الضارة لهذه الممارسات التمييزية.

وفي أغسطس/آب، بعث وزير التعليم بشرة رسمية إلى مديري المدارس يحظر فيها ارتداء العباة والقمص في كافة المدارس الرسمية. ولم تعرّف النشرة هذين المصطلحين، على الرغم من أنهما

ينطبقان على مجموعة من الملابس الفضفاضة. وقد تركزت الشرطة خارج بعض المدارس، وفي غضون أسبوع من الحظر، رفض السماح لعشرات الفتيات المسلمات بالدخول، ما انتهك حقوقهن في التعليم وعدم التمييز.

## أفراد مجتمع الميم

أشارت مجموعات مجتمع الميم إلى حدوث زيادة في أعمال العنف ضد مجتمعهم؛ إذ تعرضت المراكز الاجتماعية التابعة لهم في كافة أحاء البر الفرنسي وفي الأراضي الخارجية لهجمات وعمليات تخريب.

## الهجمات وعمليات القتل غير المشروعة

لم يستوف الإطار القانوني في فرنسا المتعلق باستخدام القوة المميّة والأسلحة النارية من جانب هيئات إنفاذ القانون، أحكام القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وفي يونيو/حزيران، أطلق شرطي النار على طفل فرنسي من أصل جزائري اسمه نائل م، وعمره 17 عاماً، فأرداه قتيلاً بصورة غير قانونية، وذلك خلال تفتيش مروري. وأثارت عملية القتل غضباً عارماً إزاء استخدام القوة المميّة، والإفلات من العقاب، والعنصرية الممنهجة في عمليات إنفاذ القانون الفرنسية. وأعقب ذلك احتجاجات واضطرابات واسعة النطاق. وفي بعض المناطق نشرت وحدات عسكرية إلى جانب عناصر إنفاذ القانون. وأجرى 32 تحقيقاً على الأقل في حوادث استخدام القوة المفرطة من جانب هيئات إنفاذ القانون خلال الاحتجاجات والاضطرابات اللاحقة. وقتل سائق التوصيل محمد بن إدريس وأصيب عشرات الأشخاص بجروح خطيرة - حيث عانى بعضهم تشوهات دائمة - عقب إصابتهم بأسلحة أقل فتكاً.

لم يحز أي تقدم نحو إقامة العدل بشأن مقتل المواطنة الجزائرية زينب رضوان التي توفيت عقب إصابتها بعبوة غاز مسيل للدموع أطلقتها الشرطة خلال احتجاج جرى خارج شقتها في ديسمبر/كانون الأول 2018.

## حرية التجمع

لجأت السلطات على نحو متكرر إلى فرض القيود المفرطة، وغير المتناسبة، وغير المشروعة على الاحتجاجات. وتعرّض المتجّون على نحو متكرر للاعتقالات التعسفية والغرامات، فضلاً عن مصادرة معدات السلامة، ولافلات الاحتجاج، والآنية، والحلّات، ومكبرات الصوت.

وفي أغلب الأحيان منعت السلطات على نحو استباقي إقامة الاحتجاجات مستشهدة بالمخاطر على "النظام العام"، بدون النظر في خيارات بديلة لتسهيل التجمع السلمي. وفي أبريل/نيسان، نقضت محكمة إدارية في باريس آخر أمر في سلسلة من أوامر الحظر الشاملة، معلنة أنها "بوضوح انتهك غير قانوني للحق في الاحتجاج ...

وليست ضرورة أو متناسبة للحفاظ على النظام العام".

وفي يوليو/تموز، أبدت محكمة سبرجي - بوتنواز الإدارية حظرًا بموجب "النظام العام" على تجمع لإحياء الذكرى السنوية لوفاة أداما تراوري في الحزب. وأجرت الشرطة اعتقالات باستخدام العنف، وتسببت بإصابة بليغة ليوسف تراوري شقيق الراحل أداما. وقد أبدت المحكمة مظهر احتجاج للحق ضد عنف الشرطة والعنصرية الممنهجة، مستشهدًا مرة أخرى بالمخاطر على النظام العام على أثر الاضطرابات واسعة النطاق التي أعقبت مقتل نائل م.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، أصدر وزير الداخلية مذكرة دعت السلطات المحلية إلى فرض الحظر الاستباقي على كافة احتجاجات التضامن مع فلسطين، وهذا هجوم غير متناسب وتمييزي على الحق في التجمع السلمي. وقد جرى الطعن في الحظر أمام مجلس الدولة الذي قرر إنه يتعين على السلطات المحلية تقدير المخاطر على النظام العام على أساس كل حالة على حدة.

وغالبًا ما كان تفريق الاحتجاجات باستخدام القوة - ومن ضمنه الضرب بالهراوات دون تمييز - أول تكتيك يتلجأ إليه. وفي مارس/آذار، أعربت مفوضة حقوق الإنسان في مجلس أوروبا عن قلقها إزاء استخدام القوة المفرطة والاعتقال والاحتجاز التعسفيين للمحتجين والمارة. وشجب المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن البيئة الرد "غير المتناسب" لهيئات إنفاذ القانون على احتجاج يبيئي في سانت سولين، وكان هذا الرد قد أوقع إصابات عديدة. وقد احتاج أحد المتظاهرين إلى علاج عصبى عقب وضعه في غيبوبة مستتحة طوال شهر وقضائه ستة أسابيع في العناية المركزة.

وفي يونيو/حزيران، أعرب خبراء الأمم المتحدة عن قلقهم إزاء الاستخدام المفرط للقوة ضد المحتجين، والصحفيين، والمارة في الاحتجاجات المتعلقة بإصلاح نظام التقاعد وبالمناخ، ومن ضمن ذلك استخدام قنابل الصقق اليدوية والغاز المسيل للدموع، وإطلاق الرصاص المطاطي من مركبات متحركة.

أعربت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عن ذعرها إزاء الإصابات التي تعرض لها المحتجون، وحثت على إصلاح آلية مساءلة هيئات إنفاذ القانون. فتحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تحقيقًا في ما تعرض له لوران ثيرون من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بحسب ما زعم؛ إذ فقد ثيرون البصر في إحدى عينه بسبب قنبلة صعق يدوية ألقتها عليه شرطي في احتجاج جرى عام 2016.

وفي مايو، أطلق الأفراد المكلفون بإنفاذ القانون ذخيرة حية بصورة غير قانونية نحو الأرض لتفريق الحشود خلال الاحتجاجات والاضطرابات التي حدثت ضد طرد المهاجرين الذين لا يحملون وثائق قانونية.

## حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها

ألغى مجلس الدولة قرار الحكومة بحل مجموعة نشطاء البيئة لي سوليفمون دو لا تير (Les Soulèvements de la Terre)، مستشهدًا بالحاجة إلى احترام الحق في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. وقد وصف وزير الداخلية أعضاء المجموعة بأنهم "إرهابيون بيئيون".

نيسان، عقب تنديد الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان بالاستخدام المفرط للقوة من جانب هيئات إنفاذ القانون، اقترح وزير الداخلية وجوب التدقيق في تمويل المجموعة.

## المراقبة الجماعية

بذريعة استضافة الألعاب الأولمبية في باريس عام 2024، أصدر البرلمان قانونًا جديدًا يجيز لهيئات إنفاذ القانون استخدام تكنولوجيا المراقبة الجماعية بواسطة الفيديو التي تشغّل بواسطة الذكاء الاصطناعي<sup>1</sup>. وفي أعقاب الإدانة واسعة النطاق من جانب المجتمع المدني لتهديد الحق في الخصوصية، وفي عدم التمييز، والحقوق الأخرى، قضت المحكمة الدستورية، في نوفمبر/تشرين الثاني، بأن صلاحيات المراقبة الموسعة الممنوحة لوزارة العدل - والتي تمكن من التشغيل عن بعد للأجهزة الإلكترونية التي تلتقط الصوت والصورة - غير قانونية. بيد أنها وافقت على التشغيل عن بعد لتحديد الموقع الجغرافي.

## المحاكمات الجائرة

في أبريل/نيسان، أدين حسن دياب غيابيًا بتفجير كنيس شارع كوبرنيك عام 1980. وقد مضت الإدانة قدمًا على الرغم من الدعوات التي أطلقتها منظمات حقوقية لإسقاط التهم استنادًا إلى أسس المحاكمة العادلة، وبسبب التجاوزات الكبيرة في ملاحقة حسن دياب التي دامت عقودًا من الزمن<sup>2</sup>.

## المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

أعربت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة مجددًا عن قلقها إزاء رفض فرنسا وتأخيرها لإعادة مواطنات وأطفال فرنسيين محتجزين في أوضاع شبيهة بالسجون في مخيمات بنشمال شرقي سوريا إلى الوطن.

## الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

عقب تصويتات أولية مؤيدة في البرلمان، أعاد الرئيس تأكيد دعمه لتكريس "حرية الحصول على الإجهاض" في الدستور في 2024. سلطت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الضوء على حالات

التفاوت الشديد بين المدن الفرنسية و " المقاطعات والأقاليم الفرنسية ما وراء البحار " ، طالبة أن تعالج فرنسا " المشكلة المتكررة للحصول على الماء في مايوت وغوادولوب " .

### حقوق الطفل

أثارت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل في يونيو/ حزيران بواعث قلق إزاء ازدياد عدد الأطفال والأسر التي تعيش في حالة فقر.

### الحق في معرفة الحقيقة، وتحقيق العدالة، والحصول على التعويض

أقرت محكمة النقض بالولاية العالمية في نظام القضاء الفرنسي فيما يتعلق بقضيتين تتعلقان بجرائم حرب ارتكبت في سوريا. وفي أكتوبر/تشرين الأول، تبني البرلمان تعديلًا تشريعيًا يمكن أن يخفف جزئيًا من شروط عمليات المقاضاة على جرائم دولية مثل جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية.

### الحق في بيئة صحية

في يونيو/حزيران، ذكرت الهيئة الاستشارية المستقلة المجلس الأعلى للمناخ أن فرنسا لم تحرز تقدمًا كافيًا باتجاه هدف الحياد الكربوني الذي حددته.

في أكتوبر/تشرين الأول، نشرت صحيفة ذا غارديان تقريرًا خلص إلى أن المصارف الفرنسية هي الممولة الأكثر سخاءً لأكثر مشروعات استخراج الوقود الأحفوري في العالم.

أصدرت الحكومة استراتيجيتها الجديدة للتخطيط البيئي، ومن ضمنها تعهد بوضع حد لاستخدام طاقة الفحم بحلول عام 2027 بعد أن أخفقت في الوفاء بهدفها الأولي لعام 2022.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، غرّم مجلس الدولة الحكومة مجددًا على خلفية تقاعسها عن التصدي الوافي لتلوث الهواء.

### حقوق اللاجئين والمهاجرين

اعتمد البرلمان قانونًا " لضبط الهجرة " قائمًا على التمييز وكراهية الأجانب، ودعت منظمة المدافع عن الحقوق (Défenseur des droits) واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى رفضه استنادًا إلى أسس حقوقية. وقد وسع القانون الصلاحيات الإدارية لاحتجاز وطرد الرعايا الأجانب الذين يُعدون " خطرًا على النظام العام " أو تقاعسوا عن " احترام القيم الجمهورية " ، بصرف النظر عن وضع إقامتهم وبدون معايير دقيقة. كما أنه قوض الحقوق في الحياة الأسرية، والسكن، والصحة، وأعاد تجريم الإقامة " غير النظامية " ، وهي جرم ألغى سابقًا في عام 2012.

جعلت العقوبات أمام تجديد الإقامة وحقي تنظيم الوضع وتقديم استئناف وضع المهاجرين محفوفًا بدرجة أكبر من المخاطر، في حين أن تراجع الخبرة القضائية في محاكم اللجوء قُتل من حصول طالبي اللجوء على العدالة. واستمرت ممارسة الاحتجاز الإداري للأطفال في مايوت. وقدمت إلى المحكمة الدستورية، في ديسمبر/كانون الأول، طعون في نصوص متعددة من القانون الجديد.

أصدرت فرنسا طيلة السنة أوامر طرد إلى دول يمكن أن يرقى فيها الترحيل القسري إلى مستوى الإعادة القسرية، من بينها سوريا، وإيران، والسودان، وأفغانستان، وهاييتي، واحتجزت مواطنين من هذه الدول.

في نوفمبر/تشرين الثاني، أمر وزير الداخلية بترحيل مواطن أوزبكي - " السيد أ " - متجاهلاً قرارًا صادرًا عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يمنع طرده بسبب خطر تعرضه للتعذيب. وفي ديسمبر/ كانون الأول، ندد مجلس الدولة بالترحيل ووجه الحكومة باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لضمان عودة السيد أ إلى فرنسا.

في فبراير/شباط، أعربت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل عن قلقها العميق إزاء احتجاز الأسر التي تطلب اللجوء مع أطفالها، علاوة على الأطفال غير المصحوبين بذويهم. وانتقدت أيضًا السكن اللاإنساني وطرائق اختبار العمر.

1 France: "Intrusive Olympics surveillance technologies" could usher in a dystopian future", 20 March

2 France: Resumption of baseless and flawed Hassan" Diab prosecution undermines effective justice for victims of 1980 synagogue bomb attack", 15 March

## فلسطين (دولة فلسطين)

### دولة فلسطين

بين 10 و13 مايو/أيار أطلقت الجماعات الفلسطينية المسلحة مئات الصواريخ العشوائية باتجاه إسرائيل. وفي 7 أكتوبر/تشرين الأول دخل مقاتلون ينتمون إلى الجناح العسكري لحركة حماس وغيرها من الجماعات المسلحة الفلسطينية جنوب إسرائيل وقتلوا ما لا يقل عن 1,000 شخص، معظمهم من المدنيين، ومن بينهم 36 طفلًا؛ وأخذوا حوالي 245 رهينة وأسيرًا. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول، أُطلق نحو 12,000 صاروخ باتجاه إسرائيل، أسفرت عن مقتل 15 شخصًا. وخلال العام قمعت السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة الحق في

حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. ووردت أدباء عن ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في مراكز الاحتجاز الفلسطينية. وقتل أفراد من الجماعات المسلحة الفلسطينية عدداً من المشتبه بهم بالتخابر بدون محاكمة. وفي غزة صدرت أحكام بالإعدام، وتعدت عمليات إعدام.

## خلفية

ظل الفلسطينيون في سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، فضلاً عن اللاجئين الفلسطينيين، يعانون من وقع تأثير نظام الأبارتهايد. ظلت أقل من 40% من أراضي الضفة الغربية المحتلة تحت إدارة حركة فتح، وهي حزب وطني فلسطيني، بينما كان قطاع غزة المحتل والمحاصر تحت إدارة حماس، وهي حزب وطني إسلامي، في ظل غياب الانتخابات الوطنية منذ عام 2006. وفي يوليو/تموز التقى قادة الفصائل الفلسطينية المتنافسة في مصر بغية إنشاء "لجنة مصالحة"، لكن اللقاء لم يتوصل إلى نتائج. ووفقاً لبيانات البنك الدولي، وصلت معدلات الفقر بين الفلسطينيين إلى 25%، وأثرت بشكل خاص على قطاع غزة، حيث كان 73% من السكان أصلاً قبل أكتوبر/تشرين الأول يعتدمون على المساعدات الإنسانية. وفي يناير/كانون الثاني، حجبت إسرائيل تحويل عائدات الضرائب التي تجمعها السلطات الإسرائيلية نيابة عن السلطات الفلسطينية. وقد أدى العجز في التمويل الناجم عن ذلك إلى تفاقم حالة الفقر، حيث تقاضى موظفو القطاع العام أجوراً أقل وأخضعت الأعمال التجارية للقيود الإسرائيلية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، استؤنف جزئياً تحويل عائدات الضرائب إلى السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية. في أكتوبر/تشرين الأول، انهار الاقتصاد والبنية التحتية لقطاع غزة بفعل الدمار الذي أحدثته العملية العسكرية الإسرائيلية، مقترناً بتشديد الحصار غير المشروع الذي تفرضه إسرائيل على القطاع منذ 16 عاماً. وبعد مرور الشهر الأول على النزاع وجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن 96% من السكان في غزة كانوا بحاجة إلى مساعدات أساسية من أجل البقاء. كما ترك النزاع آثاراً سلبية على الاقتصاد في الضفة الغربية. وفي غزة قتل إسرائيل 21,600 فلسطيني بحسب بيانات وزارة الصحة الفلسطينية (انظر باب إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة)، بينما قتل 493 فلسطينياً في الضفة الغربية، ما جعل سنة 2023 السنة الأشد فتكاً منذ عام 1967 على أقل تقدير. في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني، تفاوضت قطر وغيرها من الوسطاء بشأن إطلاق سراح 109 رهائن إسرائيلييين لدى حركة حماس و240 أسيراً فلسطينياً من السجون الإسرائيلية.

## انتهاكات القانون الدولي الإنساني

### الانتهاكات على أيدي الجماعات المسلحة في غزة

في مايو/أيار أطلقت سرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وجماعات مسلحة أصغر مئات الصواريخ العشوائية باتجاه البلدات الإسرائيلية، أسفرت عن مقتل اثنين من المدنيين في إسرائيل وثلاثة مدنيين فلسطينيين في غزة، بينهم طفلان. وفي 9 مايو/أيار، كانت القوات الإسرائيلية قد قتلت مقاتلين فلسطينيين، بالإضافة إلى 10 مدنيين في غزة في 9 مايو/أيار (انظر باب إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة).

في 7 أكتوبر/تشرين الأول، دخل مقاتلو حماس وأعضاء في جماعات مسلحة فلسطينية أخرى ومسلحون آخرون، إلى جنوب إسرائيل، وهاجموا مناطق عسكرية ومدنية. وأظهرت أدلة بالفيديو مشاهد مقاتلين وهم يطلقون النار على مدنيين ويأخذونهم رهائن. ووفقاً لتسجيلات رسمية إسرائيلية، فإن ما لا يقل عن 1,000 شخص قتلوا، معظمهم مدنيون. وكان أحد المواقف التي هوجمت موقع مهرجان نوحا الموسيقي في مستوطنة رعيم في جنوب غرب إسرائيل، حيث قتل 364 شخصاً بحسب بيانات الشرطة<sup>1</sup>. وكان من بين القتلى عمال فلسطينيون من غزة وعمال مهاجرون من جنوب شرق آسيا.

### أخذ الرهائن

في 7 أكتوبر/تشرين الأول، أخذت الجماعات المسلحة الفلسطينية حوالي 245 رهينة وأسيراً ومن بينهم أطفال ومستتبين. إن أخذ الرهائن يعتبر جريمة حرب بموجب القانون الدولي. ففي 7 أكتوبر/تشرين الأول، اختطف المقاتلون الفلسطينيون الطفلة أفيف أشر، البالغة من العمر سنتين وشقيقتها راز البالغة من العمر أربع سنوات، من مستوطنة نير أوز، وأخذوهما رهينتين حتى 24 نوفمبر/تشرين الثاني. وفي 20 و23 أكتوبر/تشرين الأول أطلقت حماس سراح أربع رهائن مع بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي الفترة بين 24 و30 نوفمبر/تشرين الثاني، أطلقت حماس 105 رهائن آخرين، تحدث بعضهم عن تعرضهم لإساءة المعاملة. ومنعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الاتصال بالمحتجزين.

### الهجمات في القانونية الأخرى

أدى إطلاق نحو 12,000 صاروخ عشوائي في 12 أسبوعاً منذ أكتوبر/تشرين الأول إلى مقتل 15 شخصاً في إسرائيل بحسب السلطات الإسرائيلية، وإلحاق أضرار بثمان في إسرائيل وفلسطين. فقد أدى صاروخ أطلق من غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول إلى مقتل خمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين 11 و14 سنة في قرية كحلة البدوية في النقب بجنوب إسرائيل. ونزح نحو 12,000 إسرائيلي من منازلهم في جنوب إسرائيل بسبب هجمات الجماعات المسلحة الفلسطينية.

## حرية التعبير والتجمع

وفقًا للمركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) ازدادت التعديلات على الصحفيين، وخاصة عندما قاموا بتغطية فعاليات انتقادية للسلطات. وبشكل عام قامت الشرطة الفلسطينية بتفريق الاحتجاجات المستقلة بسرعة باستخدام القوة المفرطة.

## الضفة الغربية

قام أفراد الأمن الفلسطينيون بشكل اعتيادي بمضايقة منظّمي الاحتجاجات والمعارضين بتهديدهم عبر المكالمات الهاتفية والزيارات. وفي 18 يونيو/حزيران قامت قوات جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني بضرب عبدالمجيد حسن، رئيس مجلس طلبة جامعة بيرزيت، ثم احتجزوه مع زميله الطالب يحيى فرح في رام الله لمدة شهر. وذكرت عائلتا الطالبين أنهما تعرّضا للتعذيب.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، استخدمت الشرطة القوة لتفريق المظاهرات التضامنية مع أهل غزة، بتنسيق واضح مع مسؤولين عسكريين إسرائيليين على ما يبدو. وفي 17 أكتوبر/تشرين الأول، وبعد قصف المستشفى الأهلي في مدينة غزة، تجمّعت عدد من المحتجين في رام الله، وهي المركز الإداري للضفة الغربية، احتجاجًا على تقاعس الرئيس الفلسطيني محمود عباس. وتم تفريقهم باستخدام قنابل الصق والغاز المسيل للدموع.

## قطاع غزة

في 30 يوليو/تموز و4 أغسطس/آب طالب آلاف المتظاهرين في مدينة غزة وخان يونس إدارة حماس بتوفير الوقود والكهرباء بصورة متوقفة، ووقف اقتطاع مبلغ من الرواتب الممنوحة إلى الأسر الفقيرة. وتم تفريق المتظاهرين باستخدام العنف؛ واعتقل عشرات الأشخاص. واعتدى أفراد يرتدون ملابس مدنية على صحفي كان يغطي الاحتجاج الذي ينظم في 30 يوليو/تموز في مدينة غزة، بحسب ما ذكر المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية. وفي خان يونس حطّمت الشرطة هواتف المحتجين الذين كانوا قد صوّروا الأحداث. وفقًا للأقوال صحفيين تواجدوا في موقع الحدث.

## حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها الضفة الغربية

بموجب مراسيم رئاسية تم تعيين مسؤولين مفضلين لدى الرئاسة في المؤسسات الحكومية والقضائية في الضفة الغربية، الأمر الذي يقوّض استقلال القضاء.

في 5 يونيو/حزيران، استجوب ضباط مدراء الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، وهو ائتلاف لمنظمات المجتمع المدني، يعمل من أجل مساءلة الحكومة. ووجهت لهم تهمة "القذح والتشهير في مقامات وطنية عليا" بعد نشر التقرير السنوي في 17 مايو/أيار.

## قطاع غزة

في يناير/كانون الثاني، قطع أفراد الشرطة الفلسطينية سير ورشات عمل للصحفيين والطلبة نظّمتهما مجموعة نسائية في مدينة غزة. واستجوبت الشرطة الموظفين بشأن انتهاك القواعد المتعلقة بالفصل القائم على النوع الاجتماعي، وأرغمتهم على توقيع "عهودات" أخلاقية وفقًا لشهادات قدمت إلى لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة.

## الاحتجاز التعسفي

بحسب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التي تعمل كمؤسسة وطنية فلسطينية لحقوق الإنسان، احتجز 235 فلسطينيًا تعسفيًا في الضفة الغربية و61 آخرين في غزة، حيث لا تتوفر أي بيانات منذ أكتوبر/تشرين الأول.

في الضفة الغربية ذكرت مجموعة محامون من أجل العدالة، وهي منظمة فلسطينية تقدم خدمات قانونية، أنه في يونيو/حزيران ويوليو/تموز، اعتقل تعسفيًا ما لا يقل عن 20 صحفيًا وناشطًا سياسيًا ومحاميًا، بتهم الذم الواقع على السلطة الفلسطينية، وإثارة التفرقات العرقية، وإطالة اللسان على الرئيس.

توقفت الإجراءات القانونية المتعلقة بوفاة المعارض نزار بنات في الحجز في عام 2021، في ظل عمليات تأخير بيروقراطية وترهيب الشهود.<sup>2</sup>

## التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

تلقت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 94 شكوى بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في مراكز الاحتجاز الفلسطينية في الضفة الغربية، و86 شكوى في غزة. وفي الخليل، بالضفة الغربية، احتجزت القوات الفلسطينية 22 فلسطينيًا تعسفيًا في 23 مايو/أيار وعذبتهم جميعًا بحسب ما ذكرت مجموعة محامون من أجل العدالة. وقالت عائلات خمسة منهم إنهم كانوا بحاجة إلى إدخالهم المستشفى.

## عمليات القتل غير المشروع

في 8 أبريل/نيسان، قتل أعضاء في جماعة فلسطينية مسلحة في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية رجلًا اشتبهوا بأنه يعمل لمصلحة إسرائيل. وكانت تلك أول عملية قتل "متعاون" مزعوم منذ نحو 20 سنة. وفي 24 نوفمبر/تشرين الثاني، قتل أعضاء في جماعة مسلحة في مخيم طولكرم للاجئين غرب نابلس، علنا، رجلين فلسطينيين زعموا أنهما من "المتعاونين". ولم تعتقل الشرطة الفلسطينية أحدًا في كلتا الحالتين.

وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني، قام رجال مسلحون ينتمون إلى حركة حماس في غزة بتطويق

قراءة عشرة رجال، زاعمين أنهم كانوا يعملون لمصلحة القوات الإسرائيلية، وقتلهم بإجراءات موحدة.

## عقوبة الإعدام

فرضت السلطات الفلسطينية في غزة أحكامًا جديدة بالإعدام بحسب ما ذكر مركز الميزان لحقوق الإنسان. وفي 7 أكتوبر/تشرين الأول نفذت عمليات إعدام بحق سجناء في انتظار تنفيذ حكم الإعدام بتهمة "التواطؤ مع كيان العدو".

## حقوق النساء والفتيات

بقيت المرأة لا تتمتع بحقوق متساوية مع الرجل في قانون الأحوال الشخصية، الذي ظل يقوم على الشريعة. وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعرّض 59% من النساء والفتيات للعنف على أيدي شركائهن. وتوقّعت مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي أن تزداد الأعداد في عام 2030 بسبب النزاع والحرمان. وبلغت نسبة الضحايا اللواتي قدّمن شكاوى إلى الشرطة أقل من 2%، وتم التحقيق في 40% من هذه الحالات، وفقًا لبيانات المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية.

في 5 يناير/كانون الثاني، اعتقلت الشقيقتين وسام الطويل وفاطمة الطويل، بدون توضيح الأسباب، في منزل آمن كانتا قد لادتا بالفرار إليه من منزل والدهما. وقامت أجهزة الأمن في حركة حماس بتسليمهما إلى عمهما الذي أوصلهما إلى منزل والدهما في رفح بجنوب غزة، ولم تصل منهما أي أخبار بعد ذلك لأن والدهما احتجزهما<sup>3</sup>. وفي 25 سبتمبر/أيلول، فتحت الشرطة الفلسطينية ووكالات تابعة للأمم المتحدة مكتبًا للتحقيق في حوادث العنف الأسري ومقاصاة مرتكبيها في الخليل، بعد افتتاح مكتب مشابه في نابلس.

## حقوق أفراد مجتمع الميم

استمر حظر الممارسات الجنسية المثلية بالتراضي في غزة استنادًا إلى قانون الانتداب البريطاني لعام 1936.

في سبتمبر/أيلول، وبعد أن نشرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) توجيهات إلى موظفيها بشأن التعامل مع جميع فئات النوع الاجتماعي، وأفراد مجتمع الميم على قدم المساواة، أدانت سلطات حماس تلك التوجيهات لأنها تشجع على "الشذوذ والانحراف الأخلاقي".

## الحق في بيئة صحية

لم تف السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية بهدفها المتعلق بإعادة تدوير 30% من النفايات الصلبة المحلية، التي ارتفع معدل إنتاجها إلى كيلوغرام واحد لكل شخص يوميًا، وذلك وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وتمت إعادة تدوير أقل من 10% من مادة البلاستيك، وتسيّبت ثلث النفايات الصلبة بتلويث البيئة في مكبات نفايات غير نظامية وفقًا لمؤسسة هنريش بول شتيفتونغ (Heinrich Böll Stiftung)، وهي مؤسسة سياسية تابعة لحزب الخضر الألماني.

- 1 "إسرائيل: يجب محاسبة الجماعات المسلحة الفلسطينية على عمليات القتل المتعمد للمدنيين والاختطاف والهجمات العشوائية"، 12 أكتوبر/تشرين الأول
- 2 "فلسطين: العدالة لا تزال بعيدة المنال بعد عامين على مقتل نزار بنات"، 24 يونيو/حزيران
- 3 "فلسطين: مخاوف جسيمة على حياة شقيقتين في غزة أُعيدتا إلى والدهما المعتف من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية"، 11 يناير/كانون الثاني

## فنزويلا

### جمهورية فنزويلا البوليفارية

ظَلَّ الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يشكل مبعث قلق كبير، حيث تعاني أغلبية السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وكان النظام الصحي العام في حالة انهيار. وفشلت الحكومة في تنفيذ التدابير الإنسانية التي اتفقت عليها في عام 2022 للتصدي لهذه القضايا. وقوبلت الاحتجاجات المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية باستخدام القوة غير القانونية وغيرها من التدابير القمعية من قبل قوات الأمن. وتعرّض منتقدو حكومة الرئيس مادورو للاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، مع صمت النظام القضائي. واعترفت الحكومة بوجود 455 حالة اختفاء قسري منذ عام 2015، ولم يتم حل أغلبيتها. واستمر الإفلات من العقاب على عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء على أيدي قوات الأمن. وعلى الرغم من إطلاق سراح بعض المحتجزين في نهاية العام، استمرت الاعتقالات التعسفية الممنهجة بدوافع سياسية. وكشفت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق المعنية بفنزويلا عن وقوع جرائم ضد الإنسانية، ودعت إلى إجراء تحقيقات في السياسات القمعية للدولة، وأشارت إلى عدم الالتزام بالتوصيات السابقة. وواصلت المحكمة الجنائية الدولية تحقيقاتها في الجرائم ضد الإنسانية في فنزويلا على الرغم من محاولات الحكومة تعليق العملية.

وتدهورت أوضاع السجون، بما فيها الافتقار إلى الماء والغذاء، على نحو أشد. وشكلت عمليات التعدين غير القانونية والعنف تهديدًا لحقوق السكان الأصليين في منطقة قوس أورينوكو للتعدين. واستمرت أعداد ضخمة من الفنزويليين في الفرار من البلاد، وواجه الأشخاص الذين أُعيدوا إلى البلاد الاعتقال التعسفي، وجرى تقييد الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بشكل كبير، واستمر تجريم الإجهاض. كما استمر العنف ضد النساء والفتيات، وظل أفراد مجتمع الميم يواجهون التمييز.

## خلفية

ظل التضخم وضعف القوة الشرائية الحاد لشراء السلع والخدمات الأساسية يؤديان إلى معاناة معظم السكان من أزمة إنسانية عميقة، ولا سيما أولئك الذين يعيشون خارج العاصمة كراكاس. انخرطت الحكومة، وجزء من المعارضة، في مفاوضات سياسية. وبحلول أكتوبر/تشرين الأول، اتفق الطرفان على شروط معينة بشأن انتخابات عام 2024.

قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق تقارير حول القمع الانتقائي للمعارضين السياسيين وهيكلية أجهزة الشرطة المسؤولة عن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء.

أدى تحدي الحكومة المتعلق بالحدود مع غيانا إلى زيادة الوجود العسكري على طول الحدود، مما زاد من مخاطر وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. وواجه متنفذو هذه السياسة تهديدًا أكبر بتجريمهم.

## الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ظل عدم الحصول على ما يكفي من الغذاء والماء والرعاية الصحية يشكل مبعث قلق بالغ. وبحلول نهاية العام، لم يتم تنفيذ الاتفاق الإنساني "ميسا سوسبال" (Mesa Social) الذي تم التوصل إليه بين الحكومة والمعارضة في عام 2022. وقد نصّ الاتفاق على إنشاء صندوق إنساني يُمَوَّل من الأصول الفنزويلية المحتجزة في الخارج، وتديره الأمم المتحدة، بهدف الاهتمام بالقضايا الملحة المتعلقة بالخدمات الصحية والتعليم والكهرباء.

## الحق في العمل

استمر ورود مزاعم بشأن الاضطهاد والترهيب والمضايقة وغيرها من أفعال العنف التي يتعرض لها النقابيون والعمال. وأوردت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 12 حالة تتعلق بتجريم قادة في نقابات العمال في عام 2023، حتى سبتمبر/أيلول.

## الحق في التعليم

ذكرت منظمة المجتمع المدني هوم فنزويلا (HumVenezuela) أن 18% من الأطفال لم يلتحقوا بالمدارس في عام 2023، وأن ما لا يقل عن 44.8%

منهم لم يلتحقوا بالمدارس بصورة منتظمة، بسبب نقص التمويل ونقص الموظفين في المدارس العامة وتدني أجور المعلمين. واستمر المعلمون في المطالبة بتوفير ظروف عمل أفضل في المدارس العامة.

## الحق في الصحة

واجهت ثلاثة أرباع المراكز الصحية العامة (72.4%) نقصًا في الأدوية والأجهزة الطبية والموظفين، وكان 88.9% من الخدمات الصحية العامة غير عامل. في أكتوبر/تشرين الأول، أظهر التقرير نصف السنوي الصادر عن المسح الوطني للمستشفيات أن الماء غير متوفر بصورة منتظمة في حوالي 55% من المرافق الصحية العامة. وفي 90% من الحالات، كان المرضى مضطربين لجلب مستلزماتهم الجراحية الخاصة. وتوصلت المسح إلى أن 127 شخصًا قضوا نهبهم في المستشفيات في الفترة بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول 2023 بسبب انقطاع الكهرباء.

وتحدثت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن تدهور نظام الرعاية الصحية الناجم عن نقص التمويل ونقص الموظفين. وقدرت عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و23 شهرًا ممن لم يتلقوا بعد اللقاح الثلاثي للحصبة والنكاف والحصبة الألمانية (MMR) بحوالي 560,660 طفلًا. ووفقًا لمنظمات المجتمع المدني، فإن العمال الصحيين الذين اعترضوا على أوجه القصور وتدني الرواتب تعرضوا للترهيب من قبل السلطات. وفي أغسطس/آب، أصيب 10 أطفال بالتهاب السحايا بعد تلقيهم العلاج الطبي لسرطان الدم. وكانت مؤسسة الضمان الاجتماعي الفنزويلي في مستشفى الأطفال جيه إم دي لوس ريوس في كراكاس قد استوردت الأدوية المرتبطة بالتهاب السحايا ووزعتها. وفي سبتمبر/أيلول، رفضت السلطات الصحية إجراء تحليل للأدوية. وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني، كانت إحدى الأطفال قد توفيت، ولم تعط أي معلومات رسمية بشأن تحديد المسؤولية عن وفاتها. وذكرت وسائل إعلامية أن الجمعيات الطبية قد طلبت إجراء تحقيق رسمي في هذه الحالة.

## الحق في الغذاء والماء

وفقًا لمركز التوثيق والتحليل الاجتماعي، فإن كلفة السلة الغذائية الشهرية لأسرة مؤلفة من خمسة أفراد في فنزويلا بحلول أكتوبر/تشرين الأول بلغت 494 دولارًا أميركيًا، في حين أن الحد الأدنى للجر الشهرية كان 3.67 دولارًا أميركيًا، الأمر الذي يترك أغلبية السكان في مواجهة حالة انعدام الأمن الغذائي الحادة. ولم يتم تعديل الحد الأدنى للذئور منذ مارس/آذار 2022. وبحلول نهاية عام 2023، كانت الأوضاع قد ازدادت تدهورًا بسبب وصول التضخم إلى الذروة، وانخفاض قيمة العملة. وبحسب بيانات البنك الدولي، فإن فنزويلا حلت في المرتبة الثالثة بين أعلى معدلات التضخم في أسعار المواد الغذائية في العالم.

ووفقاً لمنصة هوم فنزويلا الإنسانية، فإن 25.7% من الأسر تتناول أقل من ثلاث وجبات يوميًا، وأن 22.8% منها قضت أيامًا كاملة بدون تناول الطعام. علاوة على ذلك، فإن 74.5% من الأسر لم تستطع الحصول على مياه شرب آمنة بصورة منتظمة.

## قمع المعارضة

استمرت سياسة القمع التي تنفذها الحكومة. وتعرض المعارضون السياسيون، الفعليون منهم والمتصورون، للهجوم المستمر وخطر الاحتجاز التعسفي والتعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان. وبحسب منظمة حقوق الإنسان، فرورو بينال (Foro Penal)، فإن نحو 9,000 شخص ظلوا خاضعين للقيود المفروضة على حريتهم بسبب الإجراءات القضائية الحالية أو السابقة ذات الدوافع السياسية. واصلت السلطات تقييد المشاركة السياسية. وزعم أن زعيمة المعارضة ماريا كورينا ماتشادو، التي فازت في الانتخابات التمهيدية في أكتوبر/تشرين الأول، غير مؤهلة للترشح للرئاسة في الانتخابات القادمة.

تعرض الفضاء المدني للهجوم باستمرار. ففي يناير/كانون الثاني، بدأ البرلمان مناقشاته حول مشروع قانون لتدقيق وتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية والإشراف على أنشطتها وتمويلها. ومن شأن مشروع القانون المقترح أن يفرض مزيدًا من القيود على أنشطتها، وأن يمتن الحكومة من حل الجمعيات من طرف واحد. ولم يكن مشروع القرار قد أقر بحلول نهاية العام. في أغسطس/آب، قضت المحكمة العليا بإقالة مجلس إدارة جمعية الصليب الأحمر الفنزويلي بأكمله وتعيين مدير جديد لديه تعليمات بإعادة هيكلة المنظمة.

في أكتوبر/تشرين الأول، أعلن مكتب المدعي العام فتح تحقيق جنائي مع أعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات التمهيدية (وهي مبادرة غير حكومية لانتخاب مرشح المعارضة) في محاولة لوقف المشاركة السياسية. وفي ديسمبر/كانون الأول، احتجز تعسفيًا عضو اللجنة ورئيس منظمة سوماتي (Súmate) غير الحكومية روبرتو أدبول، وأطلق سراحه بعد أسبوعين. وفي نهاية عام 2023، ظل الوضع القانوني لأعضاء اللجنة غير واضح.

## حرية التعبير والتجمع

استمرت أساليب السلطات القمعية، بما فيها استخدام النظام القضائي لإسكات المعارضة وتجزيم المدافعين عن حقوق الإنسان.

وفقًا للمرصد الفنزويلي للنزاعات الاجتماعية، تم تنظيم 6,956 احتجاجًا في عام 2023، أي بمعدل 19 احتجاجًا في كل يوم. وكان 80% منها يطالب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقادت التعاونيات

النقابية، التي طالبت بحقوق العمال، العديد من تلك الاحتجاجات. وكثيرًا ما ردت السلطات باستخدام القوة المفرطة غير الضرورية والاحتجازات التعسفية. في يوليو/تموز، تحدث المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن حالات تأخير مطولة وإفلات من العقاب في التحقيقات في الوفيات التي وقعت إبان الاحتجاجات في الأعوام 2014، و2017، و2019.

سجلت منظمة بوبلك سبيس (Public Space) المحلية 349 هجومًا على حرية التعبير على شكل رقابة واعتداءات لفظية وترهيب استهدفت الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى نوفمبر/تشرين الثاني. وفي سبتمبر/أيلول احتجز تعسفيًا الصحفي لويس أليخاندرو أكوستا، وتمت مقاضاته بتهمة التشجيع والتحريض المزعومين على التعيين غير المشروع لأنه في منطقة محمية، والتشجيع المزعوم على ارتكاب أفعال جنائية، بينما كان يغطي أخبار عمليات التنقيب غير المشروع عن الذهب في ولاية أماروناس الجنوبية. وقد أطلق سراحه بعد 14 يومًا.

## الاحتجاز التعسفي والمحاكمات الجائرة

إن استخدام الحكومة للاحتجاز التعسفي ضد المدنيين يمكن أن يشكل جريمة ضد الإنسانية. ووفقًا لمنظمات المجتمع المدني كان هناك حوالي 15,700 حالة احتجاز تعسفي بين عامي 2014 و2023.

في أكتوبر/تشرين الأول، تم التوصل إلى اتفاق بين المنصة الموحدة وممثلي الرئيس مادورو، ودعمته الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى، ما أدى إلى إطلاق سراح 26 محتجزًا بحلول نهاية العام. وظلت شروط الإفراج عنهم غير واضحة. وظل قرابة 280 شخصًا قيد الاحتجاز التعسفي بدوافع سياسية، ووفقًا لمنظمات محلية.

ظلت انتهاكات حقوق الإنسان، من قبيل الاختفاء القسري والتعذيب، تشكل جزءًا من سياسة القمع التي تطبقها الحكومة. وذكرت منظمة العفو الدولية أنه بعد الاعتقال كان الضحايا يقدمون بصورة اعتيادية إلى المحاكمة - التي غالبًا ما كانت ذات ولاية قضائية خاصة بالإرهاب - ويتهمون بالاشتراك الجنائي، وغيرها من التهم المتعلقة بالإرهاب قبل نقلهم إلى مركز للشرطة أو الجيش بانتظار المحاكمة لأشهر أو حتى لسنوات. وأبلغ العديد من الضحايا عن تعرضهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. لقد شكّلت هذه الإجراءات انتهاكًا ل ضمانات المحاكمة العادلة، وغيرها من حقوق الإنسان.<sup>1</sup>

أثناء قيام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بمراجعة سجل فنزويلا، ادعت السلطات الفنزويلية أنه إذا اعتقل شخص ما ولم يتبلغ عائلته بمكان احتجازه بعد ساعات أو أيام، فإن

ذلك لا يشكل اختفاءً قسرياً. وفي سياق المراجعة، اعترفت السلطات بأنه خلال عامي 2015 و2022 كان من بين 455 حالة اختفاء قسري مزعومة 10 حالات فقط لأشخاص قدموا إلى المحاكم بدون إعطاء معلومات حول أماكن الضحايا، ولم يعاقب أحد. في يوليو/تموز، جرت محاكمة النشاط والقادة النقيابين السيديس برانتشو، وغابرييل بلانكو، وإميليو نغرين، والونسو ميلينديز، ونيمستور أستوديو، ورينالكو كورتيس، وحُكم عليهم بالسجن لمدة 16 سنة من قبل محكمة ذات ولاية قضائية خاصة بالإرهاب. وكانوا قد اتُهموا بتعسفياً بالتآمر والاشتراك في أعمال جنائية بسبب مشاركتهم في مظاهرات سلمية. وفي ديسمبر/كانون، الأول اطلق سراحهم بعد مفاوضات سياسية.

في 30 أغسطس/آب، احتجز تعسفياً الطالب والنشط جون أنفاريز. وقالت عائلته إن أفراداً من مديرية مكافحة التجسس العسكري قاموا بتعذيبه وأرغموه على تجريم زعيم نقابي وصحفي. وكان واحداً من مجموعة أشخاص أُطلق سراحهم في ديسمبر/كانون الأول. وفي أكتوبر/نشرين الأول، أُطلق سراح الصحفي والنشط السياسي رولاند كارنيو، الذي كان محتجزاً منذ عام 2020، إثر محادثات جرت بين الحكومة والمعارضة. كما أُطلق سراح النقيب غيريرو زارانا في ديسمبر/كانون الأول. وكان عدد من المحتجزين تعسفياً لأسباب سياسية، ومن بينهم روبرت فرانكو وداريو إيسترادا، ما زالوا بانتظار استئناف محاكمتهم في نهاية العام. وفي يوليو/تموز، تم تأجيل المحاكمات، وفجأة نُقلت الولاية القضائية الخاصة بالإرهاب من محكمة إلى أخرى، ما يعني أنه ينبغي أن تبدأ محاكمتهم من جديد.

## عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء

على الرغم من أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ذكرت في عام 2022 أن السلطات كانت قد حلت قوات العمليات الخاصة للشرطة الوطنية البوليفارية (FAES)، كانت هذه القوات متورطة في عدة مئات من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء المزعومة في عام 2023. ووجدت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق أن قوات العمليات الخاصة قد استبدلت، وحلت محلها مديرية العمليات الاستراتيجية والتكتيكية، وأن عددًا من الموظفين في قوات العمليات الخاصة ظلوا يعملون ضمن الشرطة البوليفارية.

## الحق في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على التعويض

في يونيو/حزيران، فتح المدعي العام الفدرالي الأرجنتيني تحقيقاً جنائياً ضد أفراد الحرس الوطني البوليفاري بشأن حادثة إعدام شخصين خارج نطاق

القضاء كجزء من عملية القمع التي نفذت في فنزويلا خلال عام 2014.

وظلت انتهاكات حقوق الإنسان تترنك بلا عقاب. وأشارت بعثة تقصي الحقائق إلى عدم الالتزام بالتوصيات التي قدمتها البعثة في تقاريرها السابقة، وكيف استخدم النظام القضائي لحماية أجهزة الأمن المتورطة في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

في يونيو/حزيران، فوّضت غرفة ما قبل المحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية المدعي العام باستئناف تحقيقه في الجرائم المزعومة ضد الإنسانية في فنزويلا. وبعد الاستئناف الذي قُدّمته فنزويلا، لم يكن قرار غرفة الاستئناف قد صدر في نهاية العام.

وفي نهاية عام 2023، أعلن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحقوق في الغذاء عن القيام بزيارة البلاد. وكان مقررون خاصون آخرون للأمم المتحدة وهيئات المعاهدات بانتظار تلقي دعوات رسمية على الرغم من التزام الحكومة في عام 2019 بإرسال مثل تلك الدعوات. واستمر عدم السماح لبعثة تقصي الحقائق بزيارة البلاد بحلول نهاية العام.

## أوضاع الاحتجاز اللاإنسانية

استمرت الأوضاع في السجون ومراكز الاحتجاز في التدهور، فقد كانت المراكز مكتظة، ولم يتوفر فيها ما يكفي من الغذاء والماء. وكان السجناء والمحتجزون يعتمدون على أقربائهم في توفير المواد الأساسية الضرورية للبقاء على قيد الحياة. واستمر الاحتجاز لفترات طويلة في مراكز الشرطة، وغيرها من مراكز الاحتجاز غير القانونية.

أدى الافتقار إلى الخدمات الصحية والمعالجة

الطبية في مراكز الاحتجاز إلى تعريض حياة المحتجزين للخطر. فقد واجهت إيميلينديس بنتيز، التي كانت لا تزال محتجزة تعسفياً لأسباب سياسية ظرفاً صحية عصبية، ولم تحصل على الرعاية الطبية.<sup>2</sup> وعانت النساء المحرومات من الحرية من أوضاع لاإنسانية، ولم تتوفر مرافق تراعي منظور النوع الاجتماعي.

وأثناء مراجعة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لسجل فنزويلا، اعترفت الدولة بأنها لم تكن تسيطر على ستة سجون لأن النزلاء هم الذين كانوا يحكمونها. وعقب عملية أمنية في سبتمبر/أيلول، بدأت الحكومة باستعادة السيطرة على المرافق في توكورون، وتوكوييتو بوينتي أبالا، وتروخييو، ولا بيكا، وفيستا هيرموسا وسان فيليبي.

## حقوق السكان الأصليين

ظلت عمليات التعدين في منطقة قوس أوروئيكو للتعدين تلحق أضراراً جسيمة بحقوق الإنسان في ولاية بوليفار بجنوب فنزويلا، وأضرّت بصورة غير

متناسبة بحقوق السكان الأصليين في تقرير مصيرهم، وفي موافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة، وفي بيئة صحية.

بعد أكثر من سنة على مقتل فيرجيليو تروخيو أرانو، المدافع عن الأرض والحقوق الإنسانية للسكان الأصليين، استمر الإفلات من العقاب على تلك الجريمة. وتحدث أربابوؤه عن التعرض للتهديدات من قبل مجهولين.

في سبتمبر/أيلول، ذكر مدافعون عن حقوق الإنسان أن القوات العسكرية سيطرت على متنزه ياباكانا الوطني في جنوب البلاد، وطردت العاملين في المناجم والفلاحين غير القانونيين باستخدام القوة المفرطة بحسب ما ورد. واعترفت وزارة الدفاع بوفاة شخصين، وإصابة ثلاثة آخرين وإخلاء 12,000 شخص من المنطقة، كان العديد منهم من السكان الأصليين. وقالت منظمات المجتمع المدني إن ما لا يقل عن 10 أشخاص قضاوا نحبهم خلال العملية.

## المدافعون عن حقوق الإنسان

ظل المدافع عن حقوق الإنسان وسجين الرأي ومدير منظمة فونداريديس (FUNDAREDES) غير الحكومية، رهن الاحتجاز التعسفي عقب اعتقاله في عام 2021 بتهم تتعلق بالإرهاب.

وذكر مركز المدافعين والعدالة أن 524 تهديداً وصلت إلى المدافعين عن حقوق الإنسان في الفترة بين يناير/كانون الثاني وتوفمبر/تشرين الثاني، ومنها حملات التشهير والوصم من قبل وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة، وعلى وسائل التواصل الاجتماعي.

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

بحلول نهاية العام، كان ما يربو على 7.72 مليون شخص قد غادروا فنزويلا. وفي أكتوبر/تشرين الأول، استؤنفت رحلات الترحيل الجوية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى فنزويلا، وكان قد تم ترحيل 928 شخصاً بحلول نهاية العام. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، تم ترحيل ما لا يقل عن 155 شخصاً من آيسلندا، بعد رفض طلبات لجوئهم، على ما يبدو. ووردت أنباء عن اعتقال أولئك الأشخاص عند وصولهم إلى فنزويلا.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أوصت لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان بأن توفر بلدان المنطقة الحماية، وأن تمنح صفة لاجئ للأشخاص الذين يفرون من فنزويلا.

## حقوق النساء والفتيات

استمرت النساء والفتيات في فنزويلا في مواجهة التحديات المتعلقة بالحصول على ما يكفي من الغذاء والماء والإمدادات الصحية. وقالت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إن الأوضاع

الإنسانية المعقدة منذ عام 2015 كان لها تأثيرات مختلفة على النساء والفتيات، حيث دفعت العديد من النساء إلى التنبية الاقتصادية في إطار علاقات مسيئة، وزادت من مخاطر أن يصبحن ضحايا للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

## الحقوق الجنسية والإنجابية

أشارت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بقلق إلى تجريم الإجهاض؛ والأبناء المتعلقة بالتعقيم القسري؛ ومحدودية الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛ وارتفاع معدلات وفيات الأمهات الناجمة عن الحمل والولادة بسبب محدودية الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

ظل تأثير حالة الطوارئ الإنسانية المستمرة على الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية يعيق إمكانية حصول النساء والفتيات على حقوقهن الجنسية والإنجابية.

## العنف ضد النساء والفتيات

أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها بشأن ارتفاع عدد حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات، بما فيها استمرار جرائم قتل الإناث، والختف القسري، والعنف النفسي والجنسي ضد النساء والفتيات. كما أبرزت اللجنة عدم توفر بروتوكول يراعي النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتحقيق في جرائم قتل الإناث، وحقيقة أنه لا يوجد سوى خمسة مآو لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، وأنه لا تتوفر بيانات إحصائية بشأن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات.

في أكتوبر/تشرين الأول، وأثناء مراجعة لجنة حقوق الإنسان، قال ممثلو فنزويلا إن نتيجة 95% من التحقيقات في جرائم قتل الإناث كانت الإدانة، وإنه تمت المقاضاة فيما يخص حوالي 1,700 تهمة قتل إناث بين عامي 2016 و2023.

وأورد مركز العدالة والسلام (Centre for Justice and Peace)، وهو منظمة مجتمع مدني محلية، 201 جريمة قتل إناث مزعومة بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول.

## حقوق أفراد مجتمع الميم

ظل أفراد مجتمع الميم يواجهون التمييز. ففي يوليو/تموز اعتقل تسعياً 33 رجلاً، وتعرضوا للانتهاكات على أيدي عناصر الشرطة بسبب ميولهم الجنسية. ونشرت هوياتهم في وسائل الإعلام. وأطلق سراح ثلاثين من الضحايا بعد ثلاثة أيام، بينما حُرم الباقي من حريتهم لمدة 10 أيام، وبعد ذلك أُطلق سراحهم تحت إشراف المحكمة، وهم يواجهون تهمتي "خدش الحياء" و"التلوث الصوتي".

## الحق في بيئة صحية

بحلول نهاية العام، لم تكن فنزويلا قد وقعت أو صدقت على الاتفاقية الإقليمية بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (إسكارو). وتناقض طموح الحكومة إلى زيادة إنتاج النفط مع التزاماتها الدولية بتقليص انبعاثات غازات الدفيئة.

## حقوق المهاجرين

ظل العمال الأجانب يتعرضون لانتهاكات جسيمة، من بينها سرقة الأجور، والقيود المفروضة على تغيير العمال لوظائفهم، وقصور آليات التظلم والانتصاف.

ففي مطلع يناير/كانون الثاني، تظاهر المئات من موظفي وحراس الأمن المتعاقدين مع شركة التيسير للخدمات الأمنية، ممن عملوا ساعات مفرطة دون أيام راحة في مواقع مباريات كأس العالم لكرة القدم 2022، قبل أيام من انتهاء عقودهم للمطالبة بسداد كامل مستحقاتهم.<sup>1</sup> وقالوا لمنظمة العفو الدولية إن ممثلي شركة التيسير والحكومة تعهدوا بتعويضهم، ولكنهم لم يوفوا بهذا العهد. وظل الحد الأدنى للأجور الشهرية في قطر شديد الانخفاض بحيث لا يكفل للعاملين مستوى معيشيًا لائقًا، أو يكفي لتخليصهم من ربقة الدين الذي يتحمل كاهلهم بسبب سداد رسوم الاستقدام والتوظيف غير القانونية، وفقًا لتقارير منظمة العمل الدولية.

ويبدو أن السلطات بدأت في تنفيذ القانون الخاص بالإجهاد الدراري للعاملين في العراء في قطاع البناء، ولكنها لم تفعل ذلك في قطاع الأمن. وظل العمال الأجانب يواجهون عقبات بيروقراطية عند سعيهم لتغيير وظائفهم بدون إذن من أصحاب عملهم، على الرغم من أن مثل هذا الإذن لم يعد شرطًا قانونيًا لتغيير الوظائف.

ولا يزال عمال المنازل المقيمون في منازل أصحاب عملهم، وأغلبهم من النساء، يواجهون ظروفًا معيشية وانتهاكات قاسية بشكل خاص بسبب تقاعس الحكومة المستمر عن تنفيذ التدابير التي استحدثتها عام 2017 لحماية هذه الفئة من العمال.

## الحق في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على التعويض

ظل العمال الأجانب يواجهون عقبات تحول دون تلمس سبل الانتصاف، والحصول على تعويض عن طائفة من الانتهاكات، بما في ذلك الانتهاكات التاريخية. ومن بين المشاكل التي واجهتهم: التأخيرات في الإجراءات القانونية التي قد تستغرق عامًا؛ والحوادث اللغوية؛ وعدم سداد المستحقات بعد البت في الدعوى لصالحهم؛ واستثناء بعض التجاوزات مثل دفع رسوم التوظيف غير القانوني؛

Venezuela: Life Detained: Politically Motivated Arbitrary 1  
Detentions Continue in Venezuela, 29 August

Venezuela: Venezuelan detainees' life at risk", 9" 2  
October

## قطر

### دولة قطر

استمرت السلطات في تقييد الحق في حرية التعبير وإسكات أصوات منتقديها، وظل العمال الأجانب يواجهون مجموعة من الانتهاكات، من بينها سرقة الأجور والعمل القسري والاستغلال، ولم تيسر لهم سبل كافية للوصول إلى آليات التظلم والانتصاف. وظلت النساء يواجهن التمييز المجحف في القانون والواقع الفعلي. وعززت القوانين التمييزية أفراد مجتمع الميم لخطر الاحتجاز.

## حرية التعبير

استمرت السلطات في تقييد الحق في حرية التعبير وحرية التجمع، باستخدام أساليب من بينها الاحتجاز التعسفي للأفراد بسبب ممارستهم لحقوقهم الإنسانية.

خلال عام 2023، تلقى النشطاء أنباء موثوقة تؤكد أن محكمة الاستئناف في العاصمة الدوحة أيدت في منتصف عام 2022 أحكام الإدانة الصادرة بحق الشقيفين هزاع وراشد المري، وكلاهما محاميان، بتهمة ارتكاب جرائم تشمل الطعن في قوانين صادق عليها الأمير، و"تهديد" الأمير على وسائل التواصل الاجتماعي، والمساس باستقلال الدولة، وتنظيم اجتماعات عامة بدون ترخيص، و"التعدي" على القيم الاجتماعية عبر شبكة الإنترنت. وكان قد حُكم على كلاهما بالسجن المؤبد بتهم تعلقت بما أدياه من خطب أو ما نشره من قصائد شعر على الإنترنت تنتقد القانون الانتخابي في البلاد الذي ينطوي على التمييز ضد قبيلة المري.

وأفجرت السلطات عن ناشطين كنا مسجونين بسبب منشوراتهما على الإنترنت، بعد أن أمضيا

يحترمون القانون في الأماكن العامة، فسلامة أي أحد ليست موضع شك".

## الحق في بيئة صحية

ظلت قطر واحدة من البلدان الخمسة الأولى في العالم الأكثر إطلاقاً لثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد. كما أنها توسعت في إنتاجها للغاز الطبيعي المسال، ووقعت في يونيو/حزيران اتفاقية مع الصين وشركات النفط الأوروبية لتوريد الغاز إليها لمدة 27 عاماً.

1 "قطر: حرمان مئات العمال الأجانب الذين وظفوا كحراس أمن في كأس العالم من التماس العدالة عن الانتهاكات"، 15 يونيو/حزيران

2 A Legacy in Jeopardy: Continuing Abuses of Migrant Workers in Qatar One Year After the World Cup, 16 November

## كندا

### كندا

استمر تعرّض الأشخاص السود وغيرهم من المصنّفين عرقياً لاضحية المنهجة والتمييز المُجحف. وظلت أراضى شعب ويتسوويتين (Wet'suwet'en) من السكان الأصليين عرضة للخطر من جراء بناء خط أنابيب. واستمر العنف ضد النساء من السكان الأصليين، وظلّ مصير أطفال السكان الأصليين المفقودين دون حل. وانتهكت الحقوق الإنسانية لطالبي اللجوء والمهاجرين، وواجه أفراد مجتمع الميم - الأشخاص من ذوي الروحيتين، والمثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، والعاشرين جنسياً، وأحرار الجنس (كوير)، والمتشكّكين في النوع الاجتماعي، وثنائبي الجنس، واللانجنسيين - التمييز المُجحف والعنف. ولم تفر كندا بتحقيق أهداف خفض الانبعاثات. وارتبطت شركات كندية بانتهاكات لحقوق الإنسان تُعْم وقوعها في الخارج.

## التمييز المُجحف

في مارس/آذار، تم تأييد شكوى ضد اللجنة الكندية لحقوق الإنسان (Canadian Human Rights Commission) تقدّم بها عمال من السود والمصنّفين عرقياً يدعون فيها تعرضهم للعنصرية المنهجة، والتمييز المُجحف، والتحقّز القائم على النوع الاجتماعي.

وعجز العاملين عن التماس سبل الانتصاف عن بُعد بعد رحيلهم من البلاد.

ولم تكشف السلطات عن حجم صندوق تعويضات العمال الذي تديره الدولة لعام 2023، غير أنها قالت لمنظمة العفو الدولية إن الصندوق "زاد مدفوعاته"، ولكنها لم تقدم أي معلومات تؤكد هذا الزعم. ويحدد الصندوق سقفاً للتعويضات المدفوعة قدره 5,500 دولار أمريكي للعامل الواحد، مما يمنع بعض العمال من الحصول على كامل أجورهم.<sup>2</sup>

واستمر تقاعس السلطات عن التحقيق الفعال في وفيات العمال الأجانب، ومساءلة أصحاب العمل أو السلطات عن ذلك، الأمر الذي يحول دون إجراء أي تقييم للثبوت مما إذا كانت تلك الوفيات متصلة بالعمل، ويحرم أهالي المتوفين من الحصول على تعويضات. وتفاغست قطر والاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) عن ضمان سبل الانتصاف التي طال انتظارها، بما في ذلك التعويضات لأعداد هائلة من العمال الذين انتهكت حقوقهم على مدى عقد من الزمن أثناء عملهم في مشروعات تتعلق ببطولة كأس العالم لكرة القدم لعام 2022.

## حقوق النساء

ظلت النساء يواجهن التمييز في القانون وفي الواقع الفعلي. فيموجب نظام الولاية، تحتاج المرأة لإذن ولي أمر ذكر - عادة ما يكون الزوج أو الأب أو الشقيق أو الجد أو العم أو الخال - للزواج، والدراسة في الخارج بمنحة حكومية، والعمل في العديد من الوظائف الحكومية، والسفر إلى الخارج إذا كانت أعمارهن دون الخامسة والعشرين، والحصول على الرعاية الصحية الإنجابية. وبينما ينص قانون الأسرة أنه يتعيّن على الرجل "عدم الإضرار بها [زوجته] مادياً أو معنوياً"، ظلت النساء لا يظنّين بحماية كافية من العنف الأسري في القانون.

## حقوق أفراد مجتمع الميم

تنطوي القوانين القطرية على التمييز ضد أفراد مجتمع الميم، وقد استمرت السلطات في احتجاز الأفراد لمجرد ميولهم الجنسية، أو تعبيرهم عن نوعهم الاجتماعي.

ويجزم قانون العقوبات مجموعة من الأفعال الجنسية المثلية بالتراضي بين البالغين. فالمادة 296(3) تعاقب بالسجن كل من "قاد أو حرّض أو أغرى بأي وسيلة ذكراً لارتكاب فعل اللواط أو الفجور". وتعاقب المادة 296(4) بالسجن كل من "حرّض أو أغرى بأي وسيلة ذكراً أو أنثى لإتيان أفعال منافية للآداب أو غير مشروعة".

وفي مقابلة تلفزيونية، بثّت في سبتمبر/أيلول، قال رئيس الوزراء "هذا [رداً على سؤال عن حقوق مجتمع الميم] أمر غير مقبول في ديننا... ما داموا

وفي يونيو/حزيران، طرحت حكومة كيبك مشروع القانون 32، الذي يلزم مؤسسات الخدمات الصحية والاجتماعية بأن تتبنى "نهج الأمان الثقافي" تجاه السكان الأصليين، ولكن المشروع لم يقر بوجود العنصرية المنهجية والتمييز المتحجف. ولم تكن حكومة كيبك قد اعتمدت بعد مبدأ جويس لضمان حصول السكان الأصليين على خدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية بدون تمييز.<sup>1</sup> وعلى الرغم من أن حكومة كيبك اعتمدت مشروع القانون 14 لمكافحة الاستهداف العنصري على أيدي أفراد الشرطة، فقد أكد وزير الأمان العام في كيبك أنه "لا توجد عنصرية ممنهجة". وأظهر تقرير مستقل بأن احتمال تعرض الأشخاص المصنّفين عرقياً للاستيفاف على أيدي الشرطة أكثر من مثيله بالنسبة للأشخاص من البيض. واستمر النظر في دعوى قضائية رفعها موظفون من السود في الخدمة العامة الاتحادية يدعون فيها تعرضهم للتمييز المنهج. وفي يوليو/تموز، أقرت محكمة حقوق الإنسان الكندية تسوية قيمتها 23.3 مليار دولار كندي كتعويض لما يزيد عن 300,000 من أطفال الأمم الأولى، الذين تعرّضوا للتمييز المتحجف على أيدي الحكومة.

## حقوق أفراد مجتمع الميم

تفشى العنف ضد الأفراد من مجتمع الميم، ووقعت حوادث كراهية تبعث على القلق البالغ، وتراوحت ما بين تخريب أعلام مسيرات الفخر والتظاهرات في فعاليات قراءة قصص للأطفال من جانب أفراد من "الدرع". وفي سبتمبر/أيلول، اندلعت مظاهرات واسعة النطاق تهدف إلى حذف المواد المتعلقة بالميول الجنسية وهوية النوع الاجتماعي من المقررات الدراسية والسياسات في المدارس. وأقرت مقاطعتا ساسكاتشوان ونيو برونزويك تشريعات تمنع الإقرار بهوية النوع الاجتماعي والضمائم المفضلة للمخاطبة بالنسبة للشباب من مجتمع الميم بدون موافقة الوالدين.

## حقوق السكان الأصليين

استمرت شركة كوستال غازلينك (Coastal GasLink) ببناء خط أنابيب الغاز بدون موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة من الزعماء بالوراثة لشعب ويتسويتين. ولجأت شرطة الخيالة الكندية الملكية وضباط من شركات أمن خاصة إلى تهريب ومضايقة أبناء شعب ويتسويتين المدافعين عن الأرض.<sup>2</sup> وأحيل عدد من المدافعين عن الأرض للمحاكمة، في مايو/أيار وأكتوبر/تشرين الأول، بسبب سعيهم إلى حماية أراضي شعب ويتسويتين في مواجهة بناء خط الأنابيب. وقد تم الحكم ببراءة أحدهم في نوفمبر/تشرين الثاني، بينما كان الآخرون لا يزالون ينتظرون

صدور أحكام بحقهم ويمكن أن يواجهوا أحكاماً بالسجن إذا ثبت أنهم مذنبون. وحث مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية سلطات كندا على معالجة "وباء" العنف ضد النساء من السكان الأصليين، مشيراً إلى تزايد حالات اختفاء وقتل نساء وفتيات من السكان الأصليين، وارتفاع معدلات الاعتداءات الجنسية والاستغلال التي تعرّض لها نساء وفتيات وأفراد من مجتمع الميم، من السكان الأصليين، بالقرب من مواقع بناء خط الأنابيب. ولم يتفد سوى مطلبين فقط لتحقيق العدالة، من بين 231 مطلباً، بعد أربع سنوات من صدور التقرير النهائي للجنة التحقيق الوطنية بشأن حوادث اختفاء ومقتل نساء وفتيات من السكان الأصليين.

ولم تتضمن خطة العمل الوطني الكندية، بخصوص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، آليات للمساءلة، ولم تضع آلية للحصول على موافقة حرة مسبقة مبنية على علم بالعواقب من جانب السكان الأصليين عبر المشاور. وأوصى المحاور الخاص المستقل بشأن الأطفال المفقودين والقبور ومواقع الدفن التي لا تحمل علامات بوضع إطار قانوني لحماية القبور التي لا تحمل علامات، ودعم العمليات التي يقودها السكان الأصليون للبحث عن الأطفال المفقودين. وبالرغم من التوصل لاتفاق قانوني، في أبريل/نيسان، ينص على إطار للبحث في مواقع الدفن، فقد واجهت نساء كانيين كيهيا كا كاهنستنسيرا (Kaniien'kehá:ka Kahnistensera) (أمهات الموهوك) صعوبات في الوصول إلى السجلات الضرورية، فضلاً عن عدم التعاون من بعض أصحاب المصلحة.

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

تم توسيع اتفاق البلد الثالث الآمن ليشمل كامل حدود الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بما في ذلك الممرات المائية. ومن ثم، فإن طالبي اللجوء، الذين يعبرون الحدود من نقاط دخول غير رسمية، يُعادون إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يتمكنوا من تجنب اكتشاف أمرهم لمدة 14 يوماً. وفي يونيو/حزيران، قضت المحكمة العليا الكندية بعدم إبطال اتفاق البلد الثالث الآمن. وواصلت وكالة خدمات الحدود الكندية احتجاز طالبي اللجوء والمهاجرين لفترات غير محدّدة لأسباب إدارية. وفي فبراير/شباط، أوصى تحقيق لمحقق الوفيات بإنهاء استخدام السجنون لاحتجاز المهاجرين، وذلك عقب وفاة لاجئ من ذوي الإعاقات الذهنية، بعد أن ظلّ سنواتٍ سجيناً في مركز لاحتجاز المهاجرين. وأعلنت مقاطعات أونتاريو، وكيبك، وساسكاتشوان، ونيو برونزويك وضع حد لترتيباتها لاحتجاز المهاجرين مع وكالة خدمات الحدود الكندية. وبحلول يوليو/تموز 2024، لن يسجن

مليون دولار أمريكي في الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول 2023.

## الحق في بيئة صحية

تأثرت كندا تأثراً كبيراً ببرايق الغابات، التي غطت 18.4 مليون هكتار. وكانت للبرايق تأثيرات خطيرة على حقوق الإنسان، وتصببت في نزوح العديد من جماعات السكان الأصليين، بما في ذلك جماعة فورت تشيبويان (Fort Chipewyan) في مقاطعة ألبرتا، وجماعة أوشات ماك مانويتينام (Uashat mak Maniutenam) في مقاطعة كيبيك.<sup>5</sup> ووفقاً لما ذكره مكتب المراجع العام للحسابات، فإن كندا لن تستطيع بلوغ هدفها المتمثل في تخفيض الانبعاثات بنسبة تتراوح بين 40% و45% بحلول عام 2023، ولا هدف صافي الانبعاثات الصفري للغازات الدفيئة بحلول عام 2050، حيث ما زال قطاع النفط والغاز أكبر مصدر للانبعاثات. وكانت كندا واحدة من خمسة بلدان ستشهد زيادة في إنتاج الوقود الأحفوري ومشتقاته من المشاريع المحلية والخارجية في عام 2024. وكان من المتوقع أن تصل كندا إلى مستويات قياسية من الانبعاثات في عام 2028، مع خطط حفر مزيد من آبار النفط والغاز بنسبة 8% في العام القادم وحده.

الأشخاص في سجون هذه المقاطعات بناءً فقط على أسباب متعلقة بالهجرة.<sup>3</sup> وكان من شأن وضع الهجرة غير المستقر أن يعرض مهاجرين لانتهاكات لحقوق الإنسان. فقد استمرت حكومة كيبيك في استبعاد عائلات طالبي اللجوء من الحصول على خدمات رعاية الأطفال المدعومة من الدولة، وحُرم مهاجرون بأوضاع غير نظامية من الحصول على الرعاية الصحية.

## مسألة الشركات

ارتبطت شركات كندية في الخارج بانتهاكات لحقوق الإنسان زعم وقوعها، بما في ذلك العمل القسري، والتشريد، والانتعادات الجنسية، والإضرار بالبيئة، وعمليات القتل. وفي يوليو/تموز، بدأ مكتب أمين المظالم الكندي المعني بالمشاريع المسؤولة بتحقيقات بشأن ضلوع شركات كندية في انتهاكات لحقوق الإنسان زعم وقوعها ضد طائفة الأويغور في الصين. وظلت عدم فاعلية مكتب أمين المظالم المعني بالشركات المسؤولة مبعث قلق. وحدد مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية عدداً من أوجه القصور في عمل مكتب أمين المظالم، بما في ذلك عدم وجود آلية حماية للأشخاص الذين يتقدمون بشكاوى، وعدم القدرة على إلزام الشركات بتقديم شهود ووثائق. وارتبطت شركة مناجم إيفانهو (Ivanhoe Mines) الكندية بانتهاكات لحقوق الإنسان نتيجة لتوسيع مناجم النحاس في جمهورية الكونغو الديمقراطية.<sup>4</sup> وأصبح مشروع القانون رقم إس-211 قانوناً نافذاً في مايو/أيار، ولكنه لم يعالج على نحو كاف مسألة العمل القسري وعمالة الأطفال في سلاسل الإمداد. وتفاعست كندا عن تقديم تشريعات ملزمة فيما يتعلق بإجراءات العناية الواجبة بحقوق الإنسان والبيئة، التي يجب أن تطبق على عمليات الشركات الكندية داخل البلاد وخارجها.

## عمليات نقل الأسلحة غير المسؤولة

استمرت كندا في تصدير أسلحة إلى بلدان توجد فيها مخاطر كبيرة لاستخدام الأسلحة في ارتكاب، أو تسهيل ارتكاب، انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو للقانون الدولي الإنساني. فقد صنّرت أسلحة بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي إلى المملكة العربية السعودية، ما يمثل 57% من إجمالي صادرات الأسلحة. وبين فبراير/شباط ونهاية العام، أقر تصدير ما قيمته حوالي مليون دولار أمريكي من البضائع العسكرية، بما في ذلك " مواد مكافحة الشغب"، إلى بيرو ووسط قمع للمظاهرات. وأصدرت كندا 315 إذنًا بتصدير أسلحة وتقنيات عسكرية إلى إسرائيل خلال عام 2022 ووافقت على صادرات عسكرية إلى إسرائيل بقيمة أكثر من 21

1 Overview of Human Rights in Canada 2023, 25 September (French only)

2 Canada: "Removed From Our Land for Defending it": Criminalization, Intimidation and Harassment of Wet'suwet'en Land Defenders, 11 December

3 Quebec, New Brunswick to end immigration detention " in provincial jails", 13 June; "Ontario win a 'tipping point' in movement against immigration detention", 16 June

4 DRC: Powering Change or Business as Usual, 11 September

5 Health risks from Canadian wildfires an indictment of " climate change failures", 7 June

## الكويت

### دولة الكويت

استمرت القيود على حرية التعبير بالنسبة لمنتقدي الحكومة. وتمتلك خطط الكويت لزيادة إنتاج الوقود الأحفوري بشكل كبير تحدياً للإجماع العلمي الدولي بشأن كيفية منع تغيير المناخ الشديد. وتعرضت حقوق العمال الأجانب للانتهاك. وظلّ البدون، وهم

## عديمو الجنسية من سكان الكويت، يواجهون التمييز المنحرف.

### خلفية

استقلت الحكومة تحت ضغط مجلس الأمة، في يناير/كانون الثاني. وشكّل رئيس الوزراء حكومة جديدة في يونيو/حزيران.

### حرية التعبير

واصلت السلطات استخدام قوانين قمعية لقمع حرية التعبير عندما وجّه كويتيون انتقادات للسلطات، وخاصة فيما يتعلق بمسألة البدون، وهم كويتيون أصليون عديمو الجنسية. وفي يناير/كانون الثاني، قرر وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية إيقاف المحامي والخطيب أحمد العصفور عن الخطابة في المساجد لمدة ثلاثة شهور، لأنه قال إنه يتعيّن على الدولة أن تكفل للبدون "العيش الكريم".

وفي 10 أغسطس/آب، اعتقلت السلطات فاضل ضاحي، وهو من نشطاء البدون، وسبق أن تمت مقاضاته لمشاركته في مظاهرة مؤيدة للبدون، في أغسطس/آب 2022. ووجّهت له السلطات تهمة ارتكاب "جرائم تقنية المعلومات"، لأنه استخدم منصة X (تويتر سابقًا) لانتقاد معاملة الكويت للبدون. وأفرج عنه بكفالة، في 31 أغسطس/آب، ولكن القضية ضده كانت لا تزال مستمرة بحلول نهاية العام.

وفي أغسطس/آب أيضًا، قدّمت وزارة الإعلام إلى مجلس الأمة مشروع قانون بشأن تنظيم الإعلام، ومن شأنه، مثل القوانين القائمة، أن يجرم انتقاد الأمير، وسيجزم الآن كذلك بشكل صريح انتقاد ولي العهد والرموز الدينية الإسلامية ويقضي الحصول على ترخيص من الدولة لإنشاء شركة للنشر. ومن شأن القانون المقترح أيضًا أن يضيف جريمة جديدة، وهي الخطاب الذي "يؤدي إلى زعزعة الثقة" في عملة البلاد واقتصادها. وخلال الشهر نفسه، حظرت السلطات أي عرض لفيلم أسترالي، لأن أحد المشاركين فيه ممثلٌ عابر جنسيًا.

وفي 3 سبتمبر/أيلول، اعتقلت السلطات محمد البرغش، وهو ناشط مدافع عن الحقوق الإنسانية للبدون، واشتهر على مدى سنوات عدّة بالمجاهرة بالدفاع عن حقوق البدون، سواء على وسائل التواصل الاجتماعي أو في مظاهرات سلمية. ومثل فاضل ضاحي، شارك محمد البرغش في مظاهرة أغسطس/آب 2022، وتمت مقاضاته لدوره فيها. ورفضت السلطات نشر التهم المنسوبة إلى محمد البرغش أو تبادلها مع أي طرف باستثناء محامي الدفاع، لأنّ قضيته تتضمن أسرارًا تسمى "أمن الدولة". ووجّهت له السلطات القضائية تهمة "إضعاف هيبة الدولة واعتبارها" ونشر "أخبار وشائعات كاذبة ومُغرّضة" عنها على منصة X

وخلال مقابلات إعلامية. وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول، برّزت ساحة محمد البرغش وأطلق سراحه، بعد قضاء ما يزيد عن سبعة أسابيع في السجن.

### حرية التجمع السلمي

ظلت المظاهرات العامة في الكويت نادرة، وبقي القانون الكويتي يجزّم أي تجمع لأكثر من 20 شخصًا لم يحصل على ترخيص مسبق من السلطات. ولم يشهد عام 2023 مظاهرات عامة كبيرة العدد.

وفي فبراير/شباط، اختتمت محاكمة 21 كويتيًا، من البدون ومن المواطنين المعترف بهم على حد سواء، ممن تظاهروا سلميًا دفاعًا عن حقوق البدون في عام 2022، بصور قرارات بالإدانة وأحكام تضمنت غرامات، ولم تتضمن أحكامًا بالسجن.

### الحق في بيئة صحية

أبقت الكويت على سياسات ترمي إلى الاستمرار في زيادة إنتاج الوقود الأحفوري حتى عام 2035 على الأقل، مما يتناقض مع الإجماع العلمي الدولي على أنه ينبغي البدء فورًا في التخلّص التدريجي من الوقود الأحفوري للحيلولة دون تغيير المناخ الشديد. وفي يونيو/حزيران، أعلنت شركة نفط الكويت، المملوكة للدولة، أنها سوف تنفق ما يزيد عن 40 مليار دولار أمريكي خلال الفترة من عام 2023 إلى عام 2028 للتوسع في إنتاج النفط، بما في ذلك حفر آبار نفط جديدة.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، دعا هيثم الغيص، وهو مدير أسبق في مؤسسة البترول الكويتية وأيضًا الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، إلى استثمار 12 تريليون دولار أمريكي لزيادة الاستثمار الدولي في صناعة النفط بحلول عام 2045.1

وظلت الكويت واحدة من بين البلدان الخمسة المسؤولة عن أكبر انبعاثات للكربون في العالم قياسًا بعدد السكان، وفقًا لبيانات البنك الدولي. وواجهت الكويت صيفًا شديد الحرارة بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة بسبب تغيّر المناخ، بما في ذلك موجة حارة في يوليو/تموز.

### حقوق العمال الأجانب

ظّل العمال الأجانب، الذين يشكلون الغالبية العظمى من القوى العاملة في القطاع الخاص، ممنوعين من تشكيل نقابات، ولكن يحق لهم، بعد الإقامة لمدة خمس سنوات، أن يلتحقوا بالنقابات القائمة التي أنشأها مواطنون كويتيون.

وخلصت دراسة، نشرها باحثون كويتيون ودوليون في أبريل/نيسان، إلى تزايد معدلات الإصابة بين العمال الأجانب في القطاع الخاص ممن يعملون في الهواء الطلق، واضطروا للعمل في درجات

## عقوبة الإعدام

فرضت الكويت أحكام إعدام جديدة ونفذت عمليات إعدام، وكان عدد عمليات الإعدام أعلى بشكل كبير من المعدل في السنوات الأخيرة.

## حقوق أفراد مجتمع الميم

في يناير/كانون الثاني، قضت محكمة ببراءة متهمين وجهت إليهما تهمة "التشبه بالجنس الآخر"، لأن المحكمة الدستورية أبطلت القانون الذي يجرم ذلك المسلك في عام 2022، استناداً إلى أنه مبهم بصورة غير مقبولة. وكانت هناك جهود في البرلمان لصياغة قانون جديد يجرم العايرين جنسياً بشكل أكثر صراحة.

حرارة مرتفعة خلال السنوات الأخيرة. وأشارت الدراسة إلى أن النهج التنظيمي للحكومة إزاء صحة أولئك العمال وسلامتهم ليس كافياً. ويذكر أن السياسة القائمة، والمتمثلة في حظر بسيط للعمل البدني في الهواء الطلق خلال الفترة من الساعة الحادية عشرة صباحاً حتى الرابعة عصرًا خلال فصل الصيف، لا تضمن عدم ممارستهم العمل في ظل مستويات حرارة خطيرة، لأن درجات الحرارة كثيراً ما تكون خطيرة في أوقات أخرى بخلاف تلك الشهور والساعات. ولم ترد السلطات بأي مبادرات لتعديل هذه السياسة.

وقوّضت الحكومة حماية عمال المنازل الأجانب بإغلاق دار للإيواء تستأجره سفارة الفلبين في الكويت لإيواء العمال الذين يهربون من أرباب عملهم المحليين المنسيين.

وللعام الثاني على التوالي، واصلت الكويت سياسة الامتناع عن إصدار تأشيرات زيارة لأفراد عائلت العمال الأجانب.

## الحق في التعليم

استمرت السلطات في التمييز المتجفف ضد البدون في الحصول على الحق في التعليم.

وكما كان الحال على مدى ثلاثة عقود، لم يكن بمقدور أفراد عائلات البدون، الذين لا يستطيعون الحصول على إعفاء خاص (كأن يكون أحد أفراد العائلة الذكور ممن خدموا في الجيش أو الشرطة)، أن يلتحقوا أطفالهم بالمدارس الحكومية المجانية. وبدلاً من ذلك، تعيّن عليهم تسجيل أطفالهم في مدارس خاصة هادفة للربح. ونظرًا لأن دخل السكان البدون، في المتوسط، أقل كثيراً من مثيله لدى المواطنين المتعترف بهم، فإن المدارس التي يمكن أن تتحمل عائلات البدون تكاليفها كثيراً ما تكون أدنى مستوى من المدارس الحكومية المجانية، وتفتقر إلى معدات أساسية.

ولم تسمح الحكومة لأفراد عائلات البدون، الذين لديهم بطاقات منتهية الصلاحية صادرة من الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية - وهو الهيئة المسؤولة عن شؤون البدون - من تسجيل أطفالهم في المدارس متقدمًا شأنهم شأن المواطنين الكويتيين. وبدلاً من ذلك، لم يعلن عن بدء السماح بالتسجيل في المدارس لأبناء هذه الفئة إلا يوم 12 سبتمبر/أيلول، مما لم يتح لهم سوى يومي عمل فقط للتسجيل قبل بدء الدراسة. ولا يجدد كثير من البدون بطاقاتهم الصادرة من الجهاز المركزي، والتي تنقضي صلاحيتها سنويًا، لأنهم عندما يحاولون تجديدها يكونون عرضة لخطر إثبات جنسية أخرى مغلوطة غير كويتية على بطاقاتهم الجديدة، وهو الأمر الذي يجعل من الصعب عليهم إنهاء وضع انعدام الجنسية المنسوب لهم.<sup>2</sup>

1 "عالمياً: دعوة رئيس أوبك لاستثمارات ضخمة في النفط بمثابة وصفة لكارثة مناخية"، 3 أكتوبر/تشرين الأول

2 الكويت: "ليس لي مستقبل": الكويتيون عديمو الجنسية والحق في التعليم، 17 أغسطس/آب

## لبنان

### الجمهورية اللبنانية

تصاعدت الأعمال العدائية عند الحدود بين قوات حزب الله المسلحة، التي يقع مقرها في لبنان، وبين الجيش الإسرائيلي في أعقاب الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة الفلسطينية في غزة على جنوب إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول. وخلال الأزمة الاقتصادية المستمرة، تقاعست الحكومة اللبنانية عن توفير حماية كافية لحقوق الناس في الصحة، والضمان الاجتماعي، والسكن، ما كانت له آثار مدمرة على الجماعات المهمشة بالتحديد. وظل الإفلات من العقاب سائداً، بما في ذلك عقاب المسؤولين عن انفجار مرفأ بيروت المميت عام 2020. وقد صعّدت السلطات من استخدام قوانين التحقير والقبح والذم الجزائية لخلق حرية التعبير والانتقام من المنتقدين، واستهدفت، على وجه الخصوص الصحفيين، والنقابيين، والنشطاء. وشنت السلطات هجوماً ممنهجاً على أفراد مجتمع الميم. وأثارت بعض السلطات العداء ضد اللاجئيين.

### خلفية

تعمّقت آثار الأزمة الاقتصادية التي بدأت في العام 2019. وأدى تقاعس السلطات عن معالجة الأزمة إلى عجز ملايين الناس عن الحصول على حقوقهم، من بينها حقوقهم في الغذاء، والماء، والتعليم، والصحة. وبحسب اليونيسف، لم تستطع 86% من

الأسر تحمل تكلفة الأساسيات. وفي 15 سبتمبر/أيلول، انتقد صندوق النقد الدولي "تعاوس" السلطات اللبنانية عن إجراء الإصلاحات الاقتصادية الملحة اللازمة للحصول على حزمة مساعدة بقيمة تبلغ مليارات الدولارات.

وأعاق انسداد الأفق السياسي حكومة صنع القرار: إذ واصلت الحكومة العمل بصفتها حكومة تصريف أعمال، ولم ينتخب مجلس النواب رئيساً. واعتباراً من 7 أكتوبر/تشرين الأول، شهدت الأعمال القتالية على الحدود في جنوب لبنان تصعيداً ملموساً، اتسم بعمليات قصف شنتها القوات الإسرائيلية وأودت بحياة 20 مدنياً في لبنان على الأقل، كما أدت عمليات القصف التي نفذها حزب الله وغيره من الجماعات المسلحة الموجودة في لبنان على شمال إسرائيل إلى مصرع أربعة مدنيين إسرائيليين على الأقل.

## انتهاكات القانون الإنساني الدولي الجيش الإسرائيلي

أطلق الجيش الإسرائيلي قذائف مدفعية تحتوي على الفوسفور الأبيض في عمليات عسكرية على طول حدود لبنان الجنوبية بين 10 و16 أكتوبر/تشرين الأول. وطالبت منظمة العفو الدولية بالتحقيق في هجوم على بلدة الضهرة، وقع في 16 أكتوبر/تشرين الأول، باعتباره جريمة حرب محتملة.<sup>1</sup>

قتل ثلاثة صحفيين لبنانيين في جنوب لبنان أثناء تغطيتهم للأعمال العدائية. ففي 13 أكتوبر/تشرين الأول، أدت قذائف المدفعية الإسرائيلية التي أطلقت على جنوب لبنان إلى مقتل الصحفي عصام عبد الله، الذي كان يعمل في وكالة "رويترز"، وإصابة ستة صحفيين آخرين. وقد تحققت منظمة العفو الدولية من صحة ما يزيد على 100 مقطع فيديو وصورة، وطلعت شطابا الأسلحة التي أخذت من الموقع، وأجرت مقابلات مع تسعة شهود. وتشير النتائج إلى أنه كان واضحاً أن المجموعة تضم صحفيين، وأن الجيش الإسرائيلي عرف أو كان يجب أن يعرف أنهم مدنيون، ومع ذلك هاجمهم بغارتين فصلت بينهما 37 ثانية. وقد خلصت منظمة العفو الدولية إلى أنه من المرجح أن تكون كلتا الغارتين هجوماً مباشراً على مدنيين يجب التحقيق فيه كجريمة حرب.<sup>2</sup> وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني، قتلت المراسلة فرح عمر والمصور ربيع المعماري من محطة تلفزيون الميادين، ومرافقهما المواطن حسين عقيل في غارة على قرية طبر حرفا بقضاء صور.

## الحق في الصحة

تعاكست الحكومة عن التخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية على حق الناس في الصحة. فبعد أن رفعت الدعم عن الأدوية في عامي 2021 و2022، شهدت الأسعار ارتفاعاً جنونياً. ونتيجة لذلك، زاد

الطلب على الأدوية المجانية أو منخفضة التكلفة التي تقدمها مراكز الرعاية الصحية الأولية زيادة هائلة، في حين انخفض تمويل الحكومة لهذه المراكز، ما حرم الناس بشكل عام والجماعات المهمشة بشكل خاص من الحصول على الأدوية الضرورية للحياة.

وتبين في تحقيق نشرته منظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران أن ارتفاعاً سريعاً في عدد الوفيات في الحجز بين عامي 2019 و2022 يعزى جزئياً إلى عدم توفر الرعاية الصحية الواافية.<sup>3</sup> ولا يوجد إلا عدد قليل جداً من العاملين في المجال الطبي في السجون التي تفتقر إلى مستلزمات الطبابة الأساسية، وقد تعاكست الحكومة عن دفع الأموال اللازمة إلى المستشفيات الخاصة والعامة لمعالجة السجناء، ما دفع المستشفيات أحياناً إلى رفض استقبال نزلاء السجون حتى عندما احتاجوا إلى علاج طارئ.

## الحق في الضمان الاجتماعي

لم تتبن الحكومة بعد برنامج حماية اجتماعية شاملاً أو تتخذ الخطوات الضرورية لتمويل هكذا برنامج. وليس لدى نسبة ملموسة من السكان، لاسيما العاملون في مهن غير منظمة، أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، وغالباً ما كانت قيمة المساعدة المقدمة لمستحقيها غير كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية. ولم تستطع برامج المساعدة النقدية المحدودة المخصصة لمواجهة الفقر مساعدة عدد كبير من الأشخاص الذين هم بحاجة ماسة للمساعدة.

## الحق في السكن

شعر الناس في شتى أنحاء لبنان بتأثير الزلزال التي وقعت في فبراير/شباط في تركيا وسوريا. ويعيش أصلاً عدد كبير من السكان، لاسيما أولئك في مدينة طرابلس الساحلية اللبنانية، في مبان معرضة لخطر الانهيار. ولم تتحقق وعود الحكومة بتقييم السلامة البنيوية للمباني وتغطية تكلفة المساكن البديلة لمدة ثلاثة أشهر بالنسبة للأشخاص الذين عُدت منازلهم بأنها معرضة للخطر. وفي 16 أكتوبر/تشرين الأول، انهار مبنى على بلدة المنصورة بقضاء المتن في محافظة جبل لبنان، ما أودى بحياة ثمانية أشخاص.

## الإفلات من العقاب

ظلت ظاهرة الإفلات من العقاب واسعة الانتشار. بقي التحقيق في انفجار مرافق بيروت الذي وقع عام 2020 معلقاً منذ ديسمبر/كانون الأول 2021 بسبب الشكاوى القانونية التي قدمها ضد قاضي التحقيق السياسيين الذين استدعوا للاستجواب أو وُجّهت إليهم تهم تتعلق بالقضية.<sup>4</sup> وفي 25 يناير/كانون الثاني، بعد يومين من محاولة المحقق

العديلي القاضي طارق بيطار استئناف التحقيق،  
قدم النائب العام التمييزي شكاوى ضدّه، بما في ذلك "اغتصاب السلطة واستغلال المركز"، وأمر بإطلاق سراح جميع الموقوفين على خلفية التحقيق في الانفجار. وقالت نقابة المحامين في بيروت ونادي قضاة لبنان إن قرار إطلاق سراح جميع المتهمين المتبقين كان غير قانوني. وفي مارس/ آذار، أُلقت أستراليا بياتا مشتركة نيابة عن 38 دولة أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أعربت فيه عن قلقها من أن التحقيق المحلي في الانفجار قد "تعرض لعرقلة منهجية، وتدخل وترهيب، ومأزق سياسي".

لم يحز أي تقدم حقيقي في التحقيق في اغتيال الناشط والمفكر لقمان سليم الذي عثر عليه مقتولاً بالرصاص في 4 فبراير/شباط 2021 داخل سيارته في جنوب لبنان.<sup>5</sup> وفي 2 فبراير/شباط، أعرب خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة عن قلقهم العميق إزاء عدم إحراز تقدم لضمان المساءلة على الجريمة.

## حرية التعبير

استخدمت السلطات على نحو متزايد قوانين التحقيق والقذف والذم الجزائية لخنق الأصوات المنتقدة، والانتقام من منتقديها، أو مضايقتهم، أو ترهيبهم. وثقت منظمة العفو الدولية حالات 10 صحفيين، ونقابيين، ونشطاء استدعوا للاستجواب بموجب دعاوى التحقير والقذف والذم التي رفعها ضدهم أشخاص من ذوي النفوذ بسبب انتقاداتهم. وتفاعست الأجهزة الأمنية والعسكرية التي استدعت أولئك المستهدفين واستجوبتهم عن حماية حقوقهم في الإجراءات القانونية الواجبة، وانخرطت في سلوك تخويفي، كتهديد الأفراد بالاحتجاز أو الضغط عليهم لتوقيع تعهدات يذكرون فيها أنهم سيتوقفون عن انتقاد مقدم الشكاوى. وترد النصوص المتعلقة بالتحقير والقذف والذم في قانون العقوبات، وقانون المطبوعات، وقانون القضاء العسكري، ويعاقب عليها بالحبس مدة تصل إلى ثلاث سنوات.

وفي 11 يوليو/تموز، حكم على الصحفية ديماء صادق بالسجن ستة أشهر واحدة وبغرامة بناءً على تهم جزائية بالتحقير والتخريض بعدما انتقدت على منصة تويتر (X حالياً) أعضاء في حزب سياسي.

## حقوق أفراد مجتمع الميم

سنت السلطات هجوماً ممنهجاً على الحقوق الإنسانية لأفراد مجتمع الميم، وحرّضت على ارتكاب أعمال عنف ضدهم.

وفي يوليو/تموز، قدم تسعة أعضاء في مجلس النواب مشروع قانون لإلغاء المادة 534 من قانون العقوبات التي تعاقب على "كل مجاعة على خلاف الطبيعة" بالحبس مدة تصل إلى سنة واحدة

وبدفع غرامة. ورداً على ذلك، قدم أحد أعضاء مجلس النواب وزير الثقافة مشروعين قانونيين منفصلين يجرّمان صراحة العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي و"الترويج للمثلية".

وفي 23 أغسطس/آب، هاجم أعضاء جماعة جنود الرب، وهي مجموعة متطرفة مسيحية، أشخاصاً كانوا يحضرون عرض "دراغ" في إحدى حانات بيروت، وهددوا بارتكاب مزيد من العنف ضد أفراد مجتمع الميم. وقد وصلت قوى الأمن الداخلي خلال الهجوم، لكنها لم تلتق القبض على أحد.

وفي 25 أغسطس/آب، أصدرت 18 منظمة إعلامية بياناً مشتركاً ضد قمع الحريات، ومن ضمن ذلك استهداف أفراد مجتمع الميم.

وفي 5 سبتمبر/أيلول، خص تحالف الدفاع عن حرية الرأي والتعبير في لبنان، الذي يضم 15 منظمة لبنانية ودولية من بينها منظمة العفو الدولية، السلطات على إلغاء فوزاً اقتراحات القوانين المعادية لأفراد مجتمع الميم وإنهاء الاعتداءات على الحقوق والحريات.<sup>6</sup>

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

استمر لبنان باستضافة أكبر عدد من اللاجئين في العالم بالنسبة لعدد سكانه، بوجود ما يقدر بـ 1.5 مليون لاجئ سوري، من ضمنهم 795,322 شخصاً مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وهي وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، و13,715 لاجئاً من جنسيات أخرى. وبحسب المفوضية المذكورة، كان 90% من اللاجئين السوريين يعيشون في فقر مدقع.

وفي النصف الأول من السنة، تفاقمت البيئة المعادية للاجئين إثر تزايد مرعب في الخطاب المناهض للاجئين، الذي أوجته، في بعض الحالات، السلطات المحلية والسياسيون.

وفي أبريل/نيسان ومايو/أيار، داهم الجيش اللبناني منازل للاجئين سوريين، معظمهم مسجل لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أو معروف لديها، وذلك في مختلف أنحاء لبنان، ومن ضمنها جبل لبنان، وجونية، وقب الياسر، وبرج حمود، وبادر على الفور إلى ترحيل معظمهم. وقد اتخفى بعضهم أو اعتقل لدى عودته إلى سوريا. وقال المرشحون لمنظمة العفو الدولية إنهم حرّموا من الحق في الاعتراض على ترحيلهم أو الدفاع عن حقهم بالحماية.

وفي 11 مايو/أيار، دعت 20 منظمة وطنية ودولية السلطات إلى "وقف عمليات الترحيل بموجب إجراءات موجزة إلى سوريا تنتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية". كذلك أهابت بالمجتمع الدولي زيادة مساعداته للبنان وإعادة توطين المزيد من اللاجئين الذين يعيشون فيه.

وفي سبتمبر/أيلول، داهم الجيش مخيمات اللاجئين في منطقة البقاع وبلدة عرسال وصادر

صناديق إنترنت، وألواح للطاقة الشمسية، وبطاريات.

## الحق في بيئة صحية

أحفظت السلطات اللبنانية في الانتقال التدريجي عن استخدام زيت الوقود الثقيل لتزويد محطاتها بالطاقة بما يتماشى مع خطة كهرباء عام 2022 التي أعدتها الحكومة. وفي هذه الأثناء، أرغمت حالات النقص واسعة النطاق في كهرباء الدولة الناس على الاعتماد على مولدات الديزل الخاصة المكلفة والملوثة جدًا للبيئة.

المسيئة وإدماجها في مؤسسات الدولة، تصاعدت الدعوات إلى المحاسبة في أعقاب الخسائر الفادحة في الأرواح، فضلًا عن الدمار والتشريد القسري من جراء إعصار دانيال. واستمر تفشي التمييز المتجحف، والعنف ضد النساء والفتيات. وظلّ أفراد مجتمع الميم عرضة للاعتقال التعسفي والملاحقات القضائية الجائرة وغيرهما من الانتهاكات. وبقيت الأقليات الإثنية تواجه تمييزًا متجحفًا وعواقب في الحصول على خدمات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات. وتعرّض لاجئون ومهاجرون، بمن فيهم من اعترضتهم في البحر قوات حرس السواحل الليبية، المدسحة من الاتحاد الأوروبي، والجماعات المسلحة، للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وللابتزاز والعمل القسري، بينما أبعث آلاف منهم قسرًا دون اتباع الإجراءات الواجبة.

## خلفية

استمر المأزق السياسي في ليبيا، حيث لم تتفق الفصائل المتنافسة على تشكيل حكومة موحدة جديدة، أو تحديد مواعيد جديدة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي طال تأجيلها. وفي يونيو/حزيران، أشار تقرير مسرّب، صادر عن هيئة الرقابة الإدارية، إلى وقوع 80,000 مخالفة إدارية ومالية في مختلف مؤسسات الدولة التابعة لحكومة الوحدة الوطنية، التي تتخذ من طرابلس مقرًا لها، خلال عام 2022. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أصدر ديوان المحاسبة الليبي تقريره السنوي، كاشفًا عن وقوع عمليات اختلاس واسعة النطاق من الأموال العامة خلال عام 2022.

وفي أغسطس/آب، أعلن مصرف ليبيا المركزي عن إعادة توجيده بعد حوالي عقد من الانقسام. وجاءت الخطوة إثر منازعات للسيطرة عليه، وإغلاق حقول النفط من جانب جهات تنتمي إلى الجماعة المسلحة المعروفة باسم القوات المسلحة العربية الليبية. وفي سبتمبر/أيلول، تسبب إعصار دانيال في انهيار سدّين في مدينة درنة، حيث لم يخضع أي منهما للصيانة على مدى عقود، مما أسفر عن وفاة حوالي 4,540 شخصًا، بينما راح 8,500 في عداد المفقودين، كما تسبب في دمار ونزوح السكان على نطاق واسع.

وفي سبتمبر/أيلول أيضًا، ذكر فريق الخبراء المعني بليبيا، التابع للأمم المتحدة، أن مجموعات المقاتلين الأجانب والشركات العسكرية الخاصة لا تزال تمثل تهديدًا شديدًا للأمن في ليبيا، وأن حظر الأسلحة، المفروض منذ عام 2011، يتعرّض للانتهاك مع إفلات الجناة عن العقاب.

## الاحتجاز التعسفي، والحرمان غير المشروع من الحرية، والمحاكمات الجائرة

احتجز آلاف الأشخاص، وبينهم أطفال، بشكل تعسفي واعتقلوا على أيدي الميليشيات والجماعات

- 1 "لبنان: أدلة على استخدام إسرائيل غير القانوني للفسفور الأبيض في جنوب لبنان وسط تصاعد القتال عند الحدود"، 31 أكتوبر/تشرين الأول.
- 2 "لبنان: يجب التحقيق في الهجوم الإسرائيلي القاتل على الصحفيين كجريمة حرب"، 7 ديسمبر/كانون الأول
- 3 "لبنان: الزيادة الحادة في الوفيات في الحزب يجب أن تكون جرس إنذار للسلطات"، 7 يونيو/حزيران
- 4 "لبنان: غياب غير مقبول للعدالة والحقيقة والتعويض بعد مرور ثلاث سنوات على انفجار مرما ببيروت"، 3 أغسطس/آب
- 5 "لبنان: يجب تقديم قتلة الناشط لقمان سليم إلى ساحة العدالة"، 3 فبراير/شباط
- 6 "لبنان: الهجوم على الحريات يستهدف أفراد مجتمع الميم عيّن، تشريعات قمعية وتضيق غير قانوني"، 5 سبتمبر/أيلول

## ليبيا

### دولة ليبيا

كثفت الميليشيات، والجماعات المسلحة، وقوات الأمن من قمعها للمعارضة، واعتداءتها على المجتمع المدني. وظلّ آلاف الأشخاص رهن الاحتجاز التعسفي، في ظروف تمثل انتهاكًا للحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بينما قيّض على مئات المتظاهرين السلميين والنشطاء والصحفيين وغيرهم لمجرد ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية. وقتلت الميليشيات والجماعات المسلحة وأصابت مدنيين، ودمرت مرافق البنية التحتية المدنية خلال احتدام العمليات القتالية المسلحة. وأجبرت الجماعات المسلحة آلاف الأشخاص على مغادرة ديارهم، بما في ذلك انتقامًا منهم لانتقاماتهم المزعومة، أو للاستيلاء على أراضيهم. ووسط تفشي الإفلات من العقاب واستمرار تمويل الميليشيات والجماعات المسلحة

المسلحة وقوات الأمن، دونما سبب سوى آرائهم و/ أو انتماؤهم السياسية أو القبلية الفعلية أو المفترضة، أو إثر محاكمات فادحة الجور، بما في ذلك أمام محاكم عسكرية، أو بدون أي أساس قانوني. ووفقاً لما ذكرته وزارة العدل في حكومة الوحدة الوطنية، في أكتوبر/تشرين الأول، كان ما يزيد عن 18,000 شخص محتجزين في 31 سجناً في مختلف أرجاء البلاد، وكان ثلثاهم محتجزين بدون محاكمة. وكان هناك آلاف آخرون محتجزين في مرافق احتجاز تخضع لسيطرة الميليشيات والجماعات المسلحة. وفي مايو/أيار، سلمت ليبيا إلى تونس أربع نساء تونسيات وأطفالهن الخمسة، وكُن رهن الاحتجاز التعسفي بدون تهمة أو محاكمة منذ عام 2016، لمجرد أنهن قريبات لقتلى من المقاتلين في صفوف الجماعة المسلحة المعروفة باسم الدولة الإسلامية.

واستمرت الاعتداءات على القضاة ووكلاء النيابة والمحامين. وظلت ميليشيا جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة تحتجز تعسفياً فاروق بن سعيد، وهو وكيل نيابة بمكتب المدعي العسكري، ويندر من طرابلس، واختطف في يونيو/حزيران<sup>1</sup>.

## التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

استمرت ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة بشكل منهجي في السجون وغيرها من مرافق الاحتجاز في شتى أنحاء ليبيا. واستمر بث "اعترافات" مصورة انتزعت تحت وطأة التعذيب على الإنترنت، وقنوات التلفزيون.

وتوفي ما لا يقل عن 15 شخصاً في الحجز، وسط أنباء عن التعرض للتعذيب البدني والحرمان المتعمد من الرعاية الطبية، بما في ذلك داخل منشآت تخضع لسيطرة جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وجهاز الأمن الداخلي في مدينة درنة، وميليشيا جهاز دعم الاستقرار، بالإضافة إلى جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية التابع لوزارة الداخلية. وفي أغسطس/آب، عثر على جثة وليد الترهوني في مشرحة مستشفى أبو سليم في طرابلس، وعليها آثار تعذيب، ووفقاً لما جاء في تقرير الطب الشرعي. وكان أفراد من ميليشيا جهاز دعم الاستقرار قد اختطفوا الترهوني في يوليو/تموز.

واحتجز المعتقلون في ظروف تمثل انتهاكاً لمبدأ الحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الاكتظاظ، والافتقار إلى مرافق النظافة الشخصية والغذاء الكافي والتعرض لأشعة الشمس؛ والحرمان من الزيارات العائلية.

## حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها

زادت الميليشيات والجماعات المسلحة وقوات الأمن في شتى أنحاء ليبيا من خنق الحيز المدني، بما في ذلك من خلال عمليات الاعتقال التعسفي، والاستدعاء للاستجواب، وغير ذلك من أشكال

المضايقة للعاملين في المنظمات غير الحكومية الليبية والأجنبية وللعاملين في المجال الإنساني. فخلال الفترة من مارس/آذار إلى مايو/أيار، أصدرت حكومة الوحدة الوطنية عدة مراسيم تهدد بحل المنظمات غير الحكومية التي لا تلتزم بأحكام القانون القمعي رقم 19 لسنة 2011 بشأن إعادة تنظيم المنظمات غير الحكومية.

وفي أبريل/نيسان، اعتقلت الإدارة العامة للبحث الجنائي، التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، تعسفياً خمسة من أعضاء حزب معاً من أجل الوطن، المؤيد لسيف الإسلام الغدافي، في مدينة سرت، واحتجزتهم بدون تهمة أو محاكمة حتى إطلاق سراحهم في أكتوبر/تشرين الأول. وفي مايو/أيار، اعتقل جهاز الأمن الداخلي في طرابلس عدداً من المتعاقدين الليبيين مع المنظمة الإيطالية غير الحكومية آرا باتشي، وبثت اعتراضات لهم تشوبها شبهات بأنها انتزعت تحت وطأة التعذيب، "يعترفون" فيها بأنهم يعملون على إعادة توطين أشخاص من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى في مناطق جنوب ليبيا، وذلك وسط تزايد حملات التشويه للمنظمات غير الحكومية التي تمارس أنشطة بشأن حقوق اللاجئين والمهاجرين. وقد حظرت أنشطة منظمة آرا باتشي في ليبيا إلى أجل غير مسمى.

## حرية التعبير والتجمع

تعرض مئات النشطاء والصحفيين والمتظاهرين وغيرهم للاعتقال والاحتجاز تعسفياً والتهديد، على أيدي الميليشيات والجماعات المسلحة، دونما سبب سوى ممارستهم لحقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي.

ففي فبراير/شباط، اعتقل جهاز الأمن الداخلي في بنغازي المغنية أحلام اليميني وصانعة المحتوى حنين العبدلي، بتهمة "الإساءة إلى قيم المجتمع الليبي"، حيث اتهمهما بمخالفة القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن مكافحة الجريمة الإلكترونية. وقد أفرج عنهما، في أبريل/نيسان، بدون تهمة أو محاكمة. وخلال العام، اعتقل جهاز الأمن الداخلي في طرابلس تعسفياً طفل واحد على الأقل، وأربع نساء، و22 رجلاً، لمجرد ممارستهم لحقوقهم الإنسانية، كما نشر بعضاً من "الاعترافات" التي أدلوا بها بالإكراه مع ادعاءات بصلووعهم في أنشطة تتنافى مع "القيم الليبية"، بما في ذلك "الردة"، و"المثلية الجنسية"، والتبشير، والنسوية. وظل 18 شخصاً محتجزين في انتظار المحاكمة بتهم، من بينها "الردة"، التي يعاقب عليها بالإعدام. وخلال الفترة من مايو/أيار إلى سبتمبر/أيلول، قامت الميليشيات والجماعات المسلحة، في طرابلس وبنغازي والزواية، بإطلاق الذخيرة الحية بشكل غير مشروع في الهواء لتفريق متظاهرين سلميين يتجون على سيطرتها على السلطة وعلى تدهور الوضع الأمني.

واعتقلت الجماعة المسلحة المعروفة باسم لواء طارق بن زياد ما لا يقل عن تسعة متظاهرين كانوا قد تجمعوا في مسجد الصحابة بدرنة في 18 سبتمبر/أيلول للمطالبة بحماسة سياسيين وباستقالتهم في أعقاب الفيضانات الكارثية. وقد أفرج عن معظمهم في غضون 10 أيام، ولكن أحد منظمي المظاهرة وناشط آخر كانا لا يزالان محتجزين بحلول نهاية العام.<sup>2</sup> وفي أكتوبر/تشرين الأول، كشفت شبكة التعاون الاستقصائي الأوروبي (EIC) الإعلامية أن بعض الشركات المشاركة في "تحالف إنتلوكسا" باعت تقنيات مراقبة للقوات المسلحة العربية الليبية في عام 2020.

## الهجمات غير المشروعة

خلال الاشتباكات المحلية المتفرقة، ارتكبت الميليشيات والجماعات المسلحة انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عن طريق شن هجمات عشوائية، وتدمير منشآت بنية تحتية مدنية، وممتلكات خاصة.

وفي يناير/كانون الثاني، توفي الصبي عبد المعز مسعود عقاب، البالغ من العمر 10 سنوات، إثر انفجار ذخائر غير متفجرة، كانت قد تركت منذ النزاع المسلح الذي دار عام 2019 في منطقة قصر بن غشير في طرابلس.

وفي مايو/أيار، شنت وزارة الدفاع، التي تتخذ من طرابلس مقراً لها، ضربات جوية على أهداف في مدينة الزاوية وعلى مواقع أخرى في غرب ليبيا، وكان هدفها المعلن هو القضاء على الشبكات الإجرامية، مما أدى إلى إصابات بين المدنيين وإلى تدمير منشآت بنية تحتية مدنية، بما في ذلك عيادة طبية. وفي أغسطس/آب، اندلع قتال في أحياء سكنية في طرابلس، من بينها أحياء عين زارة وفرنانج والطبي، بين جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، من جهة، ولواء 444، من جهة أخرى، باستخدام أسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 45 شخصاً، وإصابة أكثر من 164 شخصاً، بينهم مدنيون.

واندلعت اشتباكات من 6 إلى 8 أكتوبر/تشرين الأول بين القوات المسلحة العربية الليبية ومقاتلين مواليين للمهدي البرغثي، وهو وزير دفاع سابق، مما أسفر عن وفاة خمسة أشخاص على الأقل وإصابة عدد أكبر من ذلك، بما في ذلك مدنيون، وسط إغلاق خدمات الإنترنت، الذي فرضته القوات المسلحة العربية الليبية. كما احتجز الممتزمون إلى القوات المسلحة العربية الليبية 36 امرأة و13 طفلاً كرهائن لإجبار المهدي البرغثي وابنه على تسليم نفسيهما. وبحلول نهاية العام، كان مصير المهدي البرغوثي و33 من أقاربه ومؤيديه لا يزال في طي السجور مجهول إثر اختطافهم.

وفي سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول، دمر لواء طارق بن زياد وغيره من الجماعات المسلحة

منازل مدنيين، على سبيل الانتقام، فيما يبدو، بسبب الانتماءات السياسية لمالكيها، وذلك في مناطق من بينها قرية قصر أبو هادي، جنوب سرت، ومدينة بنغازي.

## الإفلات من العقاب

تمتع مسؤولون وقادة الميليشيات والجماعات المسلحة القوية بحماية شبه كاملة من المحاسبة والعقاب عن الجرائم المؤتمتة بموجب القانون الدولي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في عام 2023 والأعوام السابقة.

ففي مارس/آذار، خلص تقرير بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا إلى "وجود أسباب معقولة للاعتقاد بارتكاب الدولة والقوات الأمنية والميليشيات المسلحة مجموعة واسعة من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب". وبالرغم من ذلك، قرر مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة إنهاء تفويض البعثة، واعتمد قراراً بشأن بناء القدرات لا يشمل عنصرَي المراقبة والتحقيق.

وفي مايو/أيار، وقّع رئيس الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية على قرار يقضي بدمج أفراد ميليشيات، من طرابلس ومدينة مصراتة ومناطق أخرى في غرب ليبيا، في قوة أمنية جديدة تسمى الجهاز الوطني للقوى المساندة، وذلك دون أي تدقيق.

وفي مايو/أيار أيضاً، أعلن المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية عن إصدار أربعة أدون جديدة بالقبض فيما يتصل بالوضع في ليبيا، ولكنه لم يحدد أسماء المشتبه بهم. وفي ديسمبر/كانون الأول، أنهى النائب العام في طرابلس التحقيقات فيما يتصل بانتهار سدي درنة، وأحال 16 من المسؤولين متوسطي المستوى إلى غرفة الاتهام بتهمة الإهمال والتقصير، وسط مخاوف بشأن شفافية التحقيقات واستقلالها وتقاعسها عن التعرّض لمسؤولية كبار المسؤولين وقادة الجماعات المسلحة ذوي النفوذ.

## التمييز المُجحف النساء والفتيات

واجهت المرأة التمييز المُجحف في القانون والممارسة الفعلية، بما في ذلك في الأمور المتعلقة بالزواج، والطلاق والميراث، والتوظيف، وحققها في منح جنسيتها لأطفالها، وتولي المناصب السياسية. وواجهت السياسيات والناشطات أعضاء مجالس البلدية تهديدات وإهانات قائمة على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك على الإنترنت. واعتباراً من أبريل/نيسان، أُلزم جهاز الأمن الداخلي في طرابلس النساء اللواتي يسافرن بمفردهن باستيفاء نموذج عن أسباب سفرهن للخارج بمفردهن بدون "محرّم" من الذكور.

وتقاعست السلطات عن حماية النساء والفتيات من العنف على أيدي الجماعات المسلحة، والميليشيات، وأفراد عائلاتهم، وغير ذلك من الجهات غير التابعة للدولة. وفي بعض الحالات، منعت الميليشيات الضحايا من رفع دعاوى قضائية.

### أفراد مجتمع الميم

استمر ترحيم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي. واستمر جهاز الأمن الداخلي في طرابلس وغيره من الجماعات المسلحة في اعتقال أشخاص بسبب ميولهم الجنسية الفعلية أو المفترضة و/أو هوية النوع الاجتماعي الخاصة بهم، وسط أنباء عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وقد ذكرت مفررة الأمن المتحدة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات، في تقريرها الصادر في مايو/ أيار، أن مسؤولي حكومة الوحدة الوطنية قالوا إنه لا وجود لأفراد مجتمع الميم في ليبيا. وفي سبتمبر/أيلول، صادر جهاز الأمن الداخلي في بنغازي من المتاجر ذمى وملابس ومواد أخرى ملوثة بألوان قوس قزح، مدعيًا أنها تشجع على "المثلية الجنسية".

### الأقليات العرقية وجماعات السكان الأصليين

لقد واجه أفراد جماعتي التبو والطوارق - ممن ليست لديهم بطاقات هوية بسبب القوانين واللوائح المنظمة للجنسية الليبية التي تنطوي على التمييز المتحيف - عقبات في الحصول على التعليم والخدمات الصحية.

وفي أغسطس/آب، داهمت الجماعات المسلحة المنضوية في القوات المسلحة العربية الليبية حي "الشركة الصينية" في منطقة أم الأرناب، ونهبت ممتلكات خاصة، واعتقلت تعسفيًا رجالًا من التبو، وذلك وفقًا لما ذكره نشطاء وسياسيون محليون. ووقع الهجوم على خلفية تصاعد الخطاب العنصري وكراهية الجانب ضد جماعة التبو.

### النازحون داخليًا

ظل ما يزيد عن 170,664 شخصًا نازحين داخليًا، وفقًا لما ذكرته المنظمة الدولية للهجرة. وكان من بينهم 44,862 شخصًا فقدوا منازلهم في أعقاب إعصار دانيال، ويقيم معظمهم مع أقارب أو يستأجرون مساكن خاصة، وسط احتياج للخدمات الأساسية ولعدم ما يعد الصدمة. واعتبارًا من مارس/آذار، أحلى لواء طارق بن زياد الآلاف من سكان بنغازي من منازلهم، بما في ذلك من المنطقة التاريخية في وسط المدينة، دون تقديم تعويضات لهم، كما عرض المحتجين لمضايقات.

ولم يتمكن النازحون خلال العمليات القتالية المسلحة السابقة في بنغازي ودرنة وغيرهما من مناطق شرق ليبيا، وكذلك في بلدة مرزق في جنوب غرب ليبيا، من العودة إلى مناطقهم الأصلية، بسبب مخاطر التعرض للاضطهاد أو الانتقام من جانب الجماعات المسلحة.

وفي يناير/كانون الثاني، أجبرت الميليشيات عشرات العائلات من نازحي مدينة تاورغاء منذ النزاع

المسلك في عام 2011، من المناطق العشوائية التي كانوا قد لجأوا إليها حول طرابلس ومدينة بنى وليد. ومنعت القوات المسلحة العربية الليبية، والجماعات المسلحة التابعة لها، المئات من نازحي مدينة تاورغاء من العودة إلى سبع مخيمات للنازحين داخليًا في بنغازي وحولها، والتي ظلوا يعيشون فيها لسنوات، وأبلغوا بضرورة إخلائها، في 10 سبتمبر/أيلول، مع اقتراب إعصار دانيال. واضطر العشرات من هؤلاء النازحين للعودة إلى مدينة تاورغاء، بالرغم من الافتقار إلى الخدمات، وفرص التوظيف هناك.

### حقوق اللاجئين والمهاجرين

ارتكبت قوات الأمن، والجماعات المسلحة، والميليشيات، وجهات غير تابعة للدولة انتهاكات واسعة ومنهجية لحقوق الإنسان ضد لاجئين ومهاجرين، مع إفلات الجناة من العقاب. وذكرت المنظمة الدولية للهجرة أنه بحلول 25 نوفمبر/تشرين الثاني، كان 947 مهاجرًا قد توفوا، بينما راح 1,256 شخصًا في عداد المفقودين في البحر قبالة الشاطئ الليبي خلال عام 2023. بالإضافة إلى ذلك، تعرّض 15,057 شخصًا للاعتراض في البحر وأعيدوا قسرًا إلى ليبيا على أيدي قوات خفر السواحل الليبية المدعومة من الاتحاد الأوروبي، وكذلك القوات الخاصة البحرية الليبية، التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، ولواء طارق بن زياد في شرق ليبيا. وفي 19 أغسطس/آب، اعترض لواء طارق بن زياد، في منطقة البحث والإنقاذ في مالطا، قاربتا يقل حوالي 110 أشخاص، معظمهم مواطنين لبنانيين وسوريين. وكان القارب قد انطلق من عكار في لبنان متوجهًا إلى إيطاليا، وأُنزل الركاب في بنغازي. وقال خمسة من الأشخاص الذين كانوا على القارب إنهم احتجزوا تعسفيًا في خيمة كبيرة في ميناء بنغازي، وإن بعضهم، بما في ذلك الأطفال، تعرّضوا للعمل القسري.

واعتبارًا من أواخر أبريل/نيسان، نفذت الأجهزة الأمنية في شتى أنحاء ليبيا حملات اعتقال واسعة استهدفت آلاف اللاجئين والمهاجرين، بما في ذلك من لديهم تأشيرات صالحة أو من سجلوا أنفسهم لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وبحلول سبتمبر/أيلول، كان هناك 3,913 مواطنًا أجنبيًا محتجزين تعسفيًا في مراكز احتجاز يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، بينما كان هناك آلاف آخرون محتجزين لدى جهاز دعم الاستقرار، وغيره من الميليشيات والجماعات المسلحة. واحتجز هؤلاء في ظروف قاسية وغير إنسانية، وتعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك العنف الجنسي، وللابتزاز بدفع فدية لتأمين الإفراج عنهم، وللحرمان من الرعاية الطبية الكافية.

# مالطا

## جمهورية مالطا

ألغى البرلمان تجريم الإجهاض في حالات محدودة، عندما تكون حياة الحامل في خطر جسيم. واستمرت بواعث القلق بشأن أوجه التقاسم عن مساعدة اللاجئين والمهاجرين في عرض البحر. وخلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى أن نظام احتجاز المهاجرين يعوق حماية حقوق الإنسان. ولم تكن الإصلاحات المقترحة لتعزيز حرية التعبير كافية. وكان خط أنابيب ترانس غاز (TransGas) المقترح مناقضاً لأهداف الاتحاد الأوروبي بالامتناع عن الاستثمار في مشاريع جديدة للوقود الأحفوري.

## الحقوق الجنسية والإنجابية

في يونيو/حزيران، أقرّ البرلمان تعديل القانون الجنائي بما يُجيز قانوناً للأطباء إنهاء الحمل إذا كانت حياة الحامل عرضة لخطر وشيك وقبل ثبوت "قابلية الجنين للحياة". وأجاز التعديل للأطباء إحالة الحوامل اللواتي تتعرض حياتهن لخطر جسيم إلى لجنة طبية لكي يتسبح لهن بالإجهاض. واستبعدت من التعديل حالات الخطر الجسيم التي لا تمثل "تهديداً للحياة"، وظل الإجهاض غير قانوني في جميع الظروف الأخرى.<sup>1</sup>

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

تم إنزال حوالي 380 شخص في مالطا بعد إنقاذهم في عرض البحر. وكان من شأن الافتقار إلى الشفافية بشأن عمليات الإنقاذ والاستجابة لنداءات الإغاثة أن يضاعف بواعث القلق من تقاسم مالطا عن تقديم المساعدة، أو تأخرها في تقديمها، للأشخاص المعرّضين للخطر في عرض البحر في منطقة البحث والإنقاذ المالطية. وفي مايو/أيار، اعترضت الجماعة المسلحة المعروفة باسم لواء طارق بن زياد، التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، سبيل قارب كان ينقل حوالي 500 شخص وأعادته إلى ليبيا. ونفت القوات المسلحة المالطية اشتراكها في عملية النقل القسري هذه. وكانت منظمات غير حكومية معنية بالإنقاذ قد أخطرت سلطات مالطا بموقع القارب في منطقة البحث والإنقاذ المالطية. وقالت القوات المسلحة المالطية إنه لم يُعثَر على أي قارب في الموقع الذي أخطرت به، وإنها لم تنسَق أي عملية إنقاذ. وأفادت وكالات الأمم المتحدة في ليبيا بوصول قارب ينقل حوالي 500 شخص بعد يومين إلى مدينة بنغازي. وخلال جلسة للمحكمة الدستورية، في يوليو/ تموز، للنظر في دعوى رفعها 32 من طالبي اللجوء

واعتباراً من يوليو/تموز، أبعدت السلطات التونسية قسراً آلاف اللاجئين والمهاجرين إلى مناطق غير مأهولة على الحدود بين تونس وليبيا، وتركتهم هناك بدون غذاء أو ماء، مما أدى إلى وقوع وفيات، حسبما ورد (انظر باب تونس). وأبعدت الجماعات المسلحة التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية قسراً أكثر من 22,000 من اللاجئين والمهاجرين نحو تشاد ومصر والنيجر والسودان، دون منحهم الفرصة للطعن في قرارات ترحيلهم أو طلب الحماية الدولية.

## عقوبة الإعدام

أبقى القانون الليبي على عقوبة الإعدام بالنسبة لمجموعة واسعة من الجرائم. وفي يوليو/تموز، أعلن النائب العام الليبي، الصديق الصور، عن تشكيل لجنة للنظر في استئناف تنفيذ أحكام الإعدام، والذي كان قد توقف منذ عام 2011. واستمر صدور أحكام بالإعدام إثر محاكمات فادحة الجور، بما في ذلك من محاكم عسكرية. وفي مايو/أيار، أصدرت محكمة في مصراتة حكماً بالإعدام على 23 شخصاً، لضلوعهم في تنظيم الدولة الإسلامية، وذلك إثر محاكمة شابتها ادعاءات التعذيب وحالات الاختفاء القسري.

## الحق في بيئة صحية

لم تصادق ليبيا بعد على اتفاق باريس، ولم تقدم استراتيجيات للتخفيف أو التكيف، بينما أعلنت عن خطط لمضاعفة إنتاج الوقود الأحفوري بحلول عام 2030. وقد اتضح جلياً سوء استعداد البلاد لتأثيرات تغير المناخ من خلال الحرائق الفادحة في الأرواح عقب إعصار دانيال. وقد وحته مسؤولون في شرق ليبيا إلى سكان درنة تعليمات متضاربة بالإخلاء، من جهة، والالتزام بحظرالتحول قبل الفيضانات، من جهة أخرى. واعتبرت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أنه كان يمكن تجنب الوفيات بتوجيه تحذيرات ملائمة وتنظيم عمليات إجلاء. وذكرت دراسة، نشرها المرصد العالمي للغسق، أن الأحداث الجوية المتطرفة المماثلة أصبحت أكثر احتمالاً بنسبة تصل إلى 50%، وأكثر حدة بنسبة تصل إلى 50%، مقارنة بوضع المناخ في ظل درجة حرارة أقل بمقدار 1.2 درجة مئوية.

1 "ليبيا: وكيل نيابة بمكتب المدعي العسكري يتعرض للاختفاء القسري: فاروق الصديق عبد السلام بن سعيد"، 24 يوليو/ تموز

2 "ليبيا: ارفعوا القيود المفروضة على وسائل الإعلام وسهّلوا جهود الإغاثة في أعقاب الفيضانات الكارثية"، 21 سبتمبر/أيلول

## الحق في بيئة صحية

كانت مالطا عرضة لتأثيرات الاحتراز العالمي، بما في ذلك التأثيرات على الإنتاجية الزراعية، والصحة، وتوفر المياه. وبالنظر إلى أن 92% من الطاقة في مالطا مُستمد من الوقود الأحفوري، فقد ذكر تقرير، صدر في يونيو/حزيران عن منظمة أصدقاء الأرض، وهي منظمة غير حكومية، أن مقترح الحكومة بإنشاء خط أنابيب ميليتا ترانس غاز (Melita TransGas)، الذي يربط بين مالطا وإيطاليا، سوف يجعل مستقبل مالطا محصورًا في استخدام الوقود الأحفوري، ما يتناقض مع أهداف الاتحاد الأوروبي في الامتناع عن الاستثمار في مشاريع جديدة للوقود الأحفوري. وكانت مالطا قد تفاوضت مع المفوضية الأوروبية، وفي عام 2021، بشأن هدف يتمثل في خفض انبعاثات الكربون بنسبة 19% بحلول عام 2030، مقارنة بمستويات عام 2005. وتقل هذه النسبة عن نسبة الخفض التي اقترحتها المفوضية، وهي 36%.

بشأن انتهاك حقوقهم، ادعى رئيس الوزراء أن احتجاز أولئك الأشخاص على متن عبّارات كان في إطار التصدي لائحة كوفيد-19. وكانت سلطات مالطا، خلال الفترة من أواخر أبريل/نيسان إلى أوائل يونيو/حزيران 2020، قد احتجزت تعسفيًا ما يزيد عن 425 شخصًا، أُخذوا من عرض البحر، في ظروف متدنية على متن عبّارات متركزة خارج المياه الإقليمية. وكانت القضية لا تزال قيد النظر بحلول نهاية العام. وفي أكتوبر/تشرين الأول، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في قضية أ. د ضد مالطا، بأن تدفع مالطا تعويضًا قدره 25,000 يورو إلى طالب لجوء من ساحل العاج، عمره 17 عامًا، واحتجز تعسفيًا في ظروف مهيبة وللاإنسانية دون أن تتوفر له سبل الإنصاف الفعّال. وأشارت المحكمة إلى أن نظام احتجاز المهاجرين في مالطا يعوق حماية حقوق الإنسان في تلك المجالات، وأنه يلزم اتخاذ تدابير على المستوى المحلي تنفيذًا للحكم.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، وجهت تهم، من بينها ارتكاب أعمال إرهاب، إلى ثلاثة من طالبي اللجوء، عرفوا باسم "ثلاثة إل هيلو"، كانوا قد عارضوا محاولات إعادتهم بصورة غير قانونية إلى ليبيا في عام 2019، وكان اثنان منهم لا يزالان طفلين آنذاك. ويواجه الرجال الثلاثة عقوبة السجن مدى الحياة.<sup>2</sup>

## الحق في معرفة الحقيقة، وتحقيق العدالة، والحصول على التعويض

لم تكن قد بدأت محاكمة رجل أعمال متهم بأنه أمر بقتل الصحفية دافني كاروانا غاليزيا في عام 2017. وفي سبتمبر/أيلول، أعربت مفوضة مجلس أوروبا لحقوق الإنسان (مفوضة مجلس أوروبا) عن قلقها بشأن التأخير في ضمان تقديم جميع المسؤولين عن عملية القتل إلى ساحة العدالة.

## حرية التعبير

في سبتمبر/أيلول، أشارت مفوضة مجلس أوروبا إلى أن التشريعات المقترحة لتعزيز حرية التعبير غير كافية، وأنه لم يتم التشاور مع المجتمع المدني ومجتمع الإعلام بشأن التعديلات. بالإضافة إلى ذلك، ظل حصول الصحفيين على المعلومات مبعث قلق.

وفي يوليو/تموز، انتقد تقرير صادر عن المفوضية الأوروبية مراجعة قانون حرية المعلومات والعقبات التي تعترض وسائل الإعلام والمواطنين عند طلب الاطلاع على معلومات محفوظة لدى السلطات العامة.

## مالي

### جمهورية مالي

#### تعرّض الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي

للقمع. وتعرّض صحفيون ومدافع عن حقوق الإنسان للاختفاء القسري، كما خضع بعض منتقدي الحكومة للاحتجاز التعسفي. وارتكبت القوات الحكومية، وعناصر عسكرية أجنبية، والجماعات المسلحة انتهاكات جسيمة، بما في ذلك عمليات إعدام خارج نطاق القضاء وعمليات قتل غير مشروعة. وسجّلت الأمم المتحدة مئات من حالات العنف الجنسي ضد نساء وفتيات. وصدرت أحكام بالإدانة نتيجة بعض القضايا المتعلقة بالعنف والتمييز المتجذّر القائم على طبيعة العمل والنسب.

#### خلفية

استمر النزاع المسلح بين الجيش وجماعات مسلحة. وكانت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الساحل يتقاتلان من أجل السيطرة على منطقة غاو.

تم اعتماد دستور جديد بعد التصويت عليه عبر استفتاء.

وفي يونيو/حزيران، أقرّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول. وفي سياق الرحيل التدريجي لقوات الأمم المتحدة وانهايار اتفاق السلام والمصالحة المبرم عام 2015، اندلع قتال، في أغسطس/آب، بين القوات الحكومية وقوات الإطار الاستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية، وهو ائتلاف لجماعات مسلحة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، استعادت القوات الحكومية السيطرة على بلدة كيدال من قوات الإطار الاستراتيجي.

## حرية التعبير

في يناير/كانون الثاني، اضطرت المدافعة عن حقوق الإنسان، أميناتا ديكو، إلى العيش في المنفى في مدينتي جنيف وباريس، بعدما نذرت بالانتهاكات على أيدي القوات المسلحة، في سياق تقرير موجز إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث استدعتها قوات الدرك في أعقاب ذلك للتحقيق معها فيما يتصل بمزاعم عن الخيانة العظمى والتشهير.

وشنّط كل من شيخ محمد شريف كوني ودراماني ديارا، وهما قاضيان ومن أعضاء حركة نداء 20 فبراير المؤيدة للديمقراطية، من سجل القضاة، في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول على التوالي. وكان شيخ كوني قد عزّل من منصب كبير المحامين العامين في المحكمة العليا، في عام 2021، بعدما انتقد تحقيقات قضائية، بما في ذلك التحقيقات في قضية رئيس الوزراء الأسبق سوميلو بوبي مايجا، الذي توفي أثناء حبسه الاحتياطي في عام 2022.

## حرية التجمع السلمي

في أغسطس/آب، قتلت قوات الأمن شخصاً واحداً وأصاب سبعة آخرين، في دائرة باندياغارا بمنطقة موبتي، عندما فتحت النار على أشخاص كانوا يتظاهرون احتجاجاً على عمليات القتل على أيدي الجماعات المسلحة.

## عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية

في مارس/آذار، قبض على الصحفي محمد يوسف باتيلي، المعروف أيضاً باسم راس باث، ووجهت إليه تهمة ترويح ادعاءات لا أساس لها وتشويه سمعة الدولة، وذلك بعدما أعلن عبر الإذاعة أن سوميلو بوبي مايجا قد "اعتيل" (انظر أعلاه الجزء المعنون: حرية التعبير). وفي يوليو/تموز، برّئ باتيلي من التهمة الأولى ولكنه ظل محتجزاً.

وخلال الشهر نفسه، اعتقلت روكياتو دومبيا، المعروفة أيضاً باسم روز في شير، لانتقادها الأداء الاقتصادي للحكومة وسياساتها الأمنية عبر تطبيق تيك توك. وقد وجهت إليها تهمة "التحريض على التمرد"، و"الإخلال بالنظام العام"، وحُكّم عليها بالسجن لمدة سنة ودفعت غرامة قدرها مليون فرنك غرب أفريقي (حوالي 1,636 دولار أمريكي)، في أغسطس/آب.

وفي سبتمبر/أيلول، اعتقل عضو المجلس الوطني الانتقالي أداما بن ديارا، المعروف أيضاً بلقب بن العبقري (Ben le Cerveau)، عندما قال عبر الإذاعة إنه يتعيّن على الحكومة أن تنظم الانتخابات الرئاسية في فبراير/شباط بما يتماشى مع برنامجها. وقد حُكّم عليه بالسجن لمدة سنتين (منهما سنة مع وقف التنفيذ) بتهمة "تشويه سمعة الدولة"، كما فصل من عضوية المجلس الوطني الانتقالي.

## عمليات الاختفاء القسري

في 26 يناير/كانون الثاني، اختطف سوري كوني، مدير البرامج في إذاعة دانايا (DANAYA)، في مدينة سوبا بمنطقة سيغو، من منزله على أيدي أشخاص مجهولين يشتبه أنهم عناصر من قوات الأمن. وظلّ مكانه ومصيره في طي المجهول.

وخلال أبريل/نيسان، احتجز الصحفيان أليو توري وإدريس مارتنيز كونييو، على أيدي عناصر من قوات الأمن على ما يبدو، في أماكن مجهولة لمدة خمسة أيام وثلاثة أيام، على التوالي.

ولا يزال مصير ومكان المدافع عن حقوق الإنسان حمادون ديكو، الذي اختطفه مجهولون في ديسمبر/كانون الأول في العاصمة باماكو، في طي المجهول.

## انتهاكات القانون الدولي الإنساني الجماعات المسلحة

في 22 أبريل/نيسان، شنّت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين هجوماً على قواعد للجيش في مدينة سيفاري، بمنطقة موبتي، بجانب المطار ومخيم للأمم المتحدة. وقالت الحكومة إن 10 مدنيين قتلوا وأصيب 61 شخصاً آخرين. ودمر خلال الهجوم 20 منزلاً وملاجئ للإيواء النازحين داخلياً.

وخلال يومي 27 و28 يونيو/حزيران، شنّ مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية في الساحل هجوماً على قريتي غابنا وبوينا في منطقة غاو، مما أسفر عن مقتل 17 قروياً. وبعد الهجوم، سرق المقاتلون بعض الماشية، واختطفوا أربعة قرويين على الأقل من قرية بوينا.

وفي يوليو/تموز، شنّ مهاجمون مسلحون هجوماً على قرية دجانكويين بمنطقة سيغو، مما أسفر عن مقتل 10 مدنيين على الأقل، وفقاً لمصادر محلية وإعلامية.

وخلال عملية اللجيش، في 5 أكتوبر/تشرين الأول، أقدم جنود بصحية عسكريين أجانب على إعدام 17 قروياً خارج نطاق القضاء في قرية إرسان بدائرة بوريم التابعة لمنطقة غاو. وقالت مصادر إعلامية ومحلية إن جميع الضحايا قتلوا بقطع رؤوسهم، وإن 15 جثة تركت ملغمة.

## العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي

في أبريل/نيسان، قالت الأمم المتحدة إنها سجلت 470 حادثة عنف جنسي، ارتكبتها الجماعات المسلحة، والقوات الحكومية وحلفاؤها، خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار، من بينها 11 حادثة متصلة بالزواج، وكانت جميع الضحايا من النساء، وكانت 11 منهن فتيات لا تزيد أعمارهن عن 12 عاماً.

## التمييز المُجحف

استمر تفشي العنف والتمييز المُجحف ضد أشخاص بسبب طبيعة العمل أو النسب. وفي مايو/أيار، دعا اثنان من خبراء الأمم المتحدة السلطات في مالي إلى تجريم العبودية، وأشارا إلى أن العبودية القائمة على النسب لا تزال منتشرة على نطاق واسع. وخلال الفترة من فبراير/شباط إلى مارس/آذار، قضت محكمة الجنابات في مدينة كايس بإدانة 56 شخصاً، فيما يتصل بهجمات وقعت في بلدة ديانديومي في عام 2020 وبلدة بافولاب في عام 2021، بما في ذلك عمليات قتل لبعض ضحايا التمييز المُجحف القائم على طبيعة العمل والنسب.

Mali: Amnesty International condemns attack on 1  
Timbuktu boat, calls for protection of civilians", 8  
September (French only)

## مصر

### جمهورية مصر العربية

أجريت الانتخابات الرئاسية في أجواء من القمع، حيث مُنع بعض المرشحين المعارضين الفعليين من الترشح، وقمّع بشدة الحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي. وأُفجرت السلطات عن 834 سجيناً ممن احتجزوا لأسباب سياسية، ولكنها قبضت على أكثر من ثلاثة أضعاف هذا العدد خلال عام 2023. وظل الآلاف من منتقدي الحكومة الفعليين أو المُنقريين رهن الاحتجاز التعسفي، و/أو تعرّضوا لملاحقات قضائية جارئة. واستمر تفشي حالات الاختفاء القسري والتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة

وأفادت وسائل إعلام بأن مقاتلي جماعة نصرة الإسلام والمسلمين شتوا هجمات، خلال أغسطس/آب، في دائرة باندياغارا، مما أسفر عن مقتل 15 مدنياً في بلدة بوديو، و22 آخرين في بلدة يارو.

واعتباراً من أغسطس/آب، فرضت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين قيوداً على دخول مدينة تمبكتو، بعد أن عاود الجيش احتلال مخيمات عسكرية في بلدتي غوندام وبيير بمنطقة تمبكتو، عقب انسحاب قوات الأمم المتحدة من المنطقة. وذكر مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية التابع للأمم المتحدة أن ما لا يقل عن 33,100 شخص من تمبكتو انتقلوا إلى دول مجاورة منذ بدء الحصار. وفي 7 سبتمبر/أيلول، هاجم مقاتلون مسلحون قارباً للركاب المدنيين، كان قد غادر منطقة غاو متجهاً إلى موبتي، بالقرب من قرية زارھوي، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 49 مدنياً و15 جندياً.

## القوات الحكومية وحلفاؤها

في مايو/أيار، نشرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان النتائج التي توصلت إليها بشأن عملية عسكرية نفذت في منطقة مورا، في مارس/آذار 2022، وخلصت إلى أن 500 شخص تقريباً قد أُعدموا بإجراءات موجزة، وأن ما لا يقل عن 58 امرأة تعرّضن للاغتصاب على أيدي جنود من مالي وأفراد عسكريين أجانب في عملية استمرت خمسة أيام. ولم يحاسب أي شخص على أعمال القتل، وواصلت القوات المسلحة وحلفاؤها من العسكريين الأجانب المنتشرين في مالي ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

ووفقاً لما ذكرته منظمة هيومن رايتس ووتش، قبض جنود وعسكريون أجانب، في 6 مارس/آذار، على حوالي 200 رجل في قرية سوسوبي، واقتادوهم إلى المسجد خلال دورية مشتركة. وأفاد شهود عيان بأنه عثر لاحقاً على جثث خمسة من هؤلاء الرجال في أطراف سوسوبي، بينما ظل في طي المجهول مصري و21 شخصاً آخرين كانوا مكتّلين بأصفاذ الديدن ومعضوبي الأعين، واقتيدوا في طائرات مروحية. أما الباقون فأطلق سراحهم. وفي عملية عسكرية أخرى مشتركة، في وقت لاحق من مارس/آذار، وشارك فيها أيضاً بعض الصيادين التقليديين المعروفين باسم الدوزو، قتل 26 شخصاً، من بينهم صبي يبلغ من العمر ستة أعوام، في قرية أوبنكورو، وفقاً لما ذكرته تقارير إعلامية. وجمع الجنود الهواتف الذكية من الناس في السوق المحلي لمنعهم من تداول الأدلة على الانتهاكات.

وذكر شهود عيان أن أفراداً عسكريين أجانب شتوا هجوماً، يوم 9 مايو/أيار، على مخيم مؤقت لراعاة الماشية في بلدة غوغورو بمنطقة دويتنزا، وقتلوا 11 مدنياً. وظل في طي المجهول مكان، ومصير أربعة أشخاص، بينهم صبي يبلغ من العمر 10 أعوام، كان العسكريون قد اختطفوهم.

السبئية، وصدرت أحكام بالإعدام بعد محاكمات فادحة الجور، ولكن معدل تنفيذ أحكام الإعدام انخفض. وساد الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في عام 2023 والأعوام السابقة، وعرضت نساء وفتيات، وأفراد من أقليات دينية، وأفراد من مجتمع الميم، للتمييز المضحف والعنف والمحاكمة بسبب ممارسة حقوقهم الإنسانية. وتفاقمت السلطات من معالجة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي تأثرت بالأزمة الاقتصادية المتدهورة، وكذلك عن حماية العمال من الفصل التعسفي في الشركات الخاصة. واستمرت عمليات الإخلاء القسري من مناطق عشوائية، ومنع عشرات الألاف من سكان شمال سيناء من العودة إلى بلادهم، واحتجز للجنون والطبول لوجه تعسفيًا لدخولهم مصر أو الإقامة فيها بصورة غير نظامية، وتعدت عمليات طرد قسري.

## خلفية

بدأ "الحوار الوطني" في مايو/أيار، ولكن سياسيين معارضين ومدافعين عن حقوق الإنسان علقوا مشاركتهم فيه بعد تجدد عمليات اعتقال معارضين للحكومة. وتوقف الحوار في سبتمبر/أيلول، عشية الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ديسمبر/كانون الأول، وسط أزمة مالية واقتصادية متفاقمة. وفاز الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي في الانتخابات، التي منع مرشحون معارضون حقيقيون من خوضها. أعلن الرئيس، في يناير/كانون الثاني، عن احتفالات بمناسبة "نهاية الإرهاب"، بينما استمرت هجمات متفرقة في شمال سيناء. وفي أغسطس/ آب، أقادت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، وهي منظمة حقوقية، باستخدام جنود أطفال في العمليات العسكرية في شمال سيناء. وفي تقرير إلى اللجنة المعنية بحقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، صدر في مارس/آذار، أكدت مصر أن الحد الأدنى لسن التطوع في القوات المسلحة هو 16 عامًا.

واعتبارًا من 9 أكتوبر/تشرين الأول، شنت إسرائيل مرارًا هجمات على معبر رفح الحدودي بين مصر وقطاع غزة، وفرضت قيودًا شديدة على دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة المتحاصر. حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع واصلت السلطات سحق المعارضة وخنق المجتمع المدني. وكان من بين الذين استهدفوا سياسيون معارضون ومؤيدون لهم، وأقارب لمعارضين في الخارج، ونقابيون، ومحامون، وأشخاص ينتقدون سجل السلطات في مجال حقوق الإنسان، وتعاملها مع الأزمة الاقتصادية، ودور القوات المسلحة. وفي أعقاب محاكمة فادحة الجور، حكمت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ، في يناير/كانون الثاني، على 82 شخصًا من السويس، بينهم 23 كانوا أطفالًا وقت ارتكاب الجرائم المزعومة، بالسجن لمدة

تتراوح بين خمس سنوات والسجن المؤبد، فيما يتصل بمظاهرات مناهضة للحكومة في سبتمبر/أيلول 2019.<sup>1</sup>

واعتقلت قوات الأمن أربعة صحفيين، على الأقل، بسبب أنشطتهم أو آرائهم. ومن بينهم هشام قاسم، وهو ناشر ورئيس التيار الحر، وهي ائتلاف للأحزاب ليبرالية معارضة، حيث حكم عليه، في سبتمبر/أيلول، بالحبس ستة أشهر وبغرامة بتهمة "السب والقذف"، وذلك بسبب انتقاده عبر الإنترنت لما زعم عن فساد وزير حكومي سابق، وكذلك "إهانة" مسؤولين عموميين.<sup>2</sup>

وظل ما لا يقل عن 21 صحفيًا رهن الحبس بعد إدانتهم، أو على ذمة التحقيقات في تهم "نشر أخبار كاذبة"، أو الانتماء إلى جماعة "إرهابية"، أو "إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي". واستمر حجب ما يزيد عن 600 موقع إلكتروني مختص بالأخبار أو بحقوق الإنسان أو غير ذلك.

وحجبت السلطات الموقع الإلكتروني لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، في يناير/كانون الثاني، والموقعين الإخباريين السلطة الرابعة ومصر 360، في يونيو/حزيران، ولكنها رفعت الحظر عن الموقع الإخباري المعارض درب، في أبريل/نيسان. وواجه العاملون في موقع مدى مصر، وهو منصة إعلامية مستقلة، ملاحقات قضائية وتحقيقات ذات دوافع سياسية، بما في ذلك ما يتصل بنشره تحقيقًا عن معبر رفح، في أكتوبر/تشرين الأول.

وكان هناك مدافعون عن حقوق الإنسان ونقابيون وصحفيون ضمن 820 شخصًا أضيفوا إلى "قوائم الإرهاب" الحكومية خلال العام، بدون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، مما يجرمهم من حقوقهم المدنية والسياسية.

وفي أبريل/نيسان، حلّ الموعد النهائي لتسجيل المنظمات غير الحكومية بموجب قانون الجمعيات الأهلية القمعي الصادر عام 2019، مما يعرض المنظمات غير الحكومية غير المسجلة لخطر الإغلاق.<sup>3</sup> واستمر سريان قرارات المنع من السفر و/أو

تجميد الأصول ضد ما لا يقل عن 20 من المدافعين عن حقوق الإنسان، فيما يتصل بنشاطهم. ومنعت قوات الأمن أشخاصًا من تسجيل توكيلات تؤدي ترشيح بعض مرشحي المعارضة المحتملين لخوض الانتخابات الرئاسية، وقبضت تعسفيًا على ما لا يقل عن 137 شخصًا من مؤيدي وأقارب أحمد الطنطاوي، وهو معارض سياسي كان يطمح لخوض الانتخابات الرئاسية. وفي سبتمبر/أيلول، أكد سينتزن لاب (Citizen Lab) أن هاتف أحمد الطنطاوي استهدف ببرنامج التجسس بريدكتور، جازمًا "بدرجة عالية من الثقة" ضلوع الحكومة في الأمر.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، اعتقلت قوات الأمن في مدينتي القاهرة والإسكندرية عشرات الأشخاص، بينهم أطفال، لتظاهرتهم تضامنتًا مع الفلسطينيين في غزة. وبحلول نهاية العام، كان ما

لا يقل عن 67 شخصًا لا يزالون رهن الحبس الاحتياطي بتهمة تتعلق بالتظاهر والإرهاب، وفقًا لما ذكرته المفوضية المصرية للحقوق والحريات.

## الاحتجاز التعسفي والمحاكمات الجائرة

واستمر احتجاز سجناء في ظروف تمثّل انتهاكا لمبدأ الحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك من خلال الحرمان المتعمد من الرعاية الصحية، والحبس الانفرادي المطول، وتسليط أضواء ساطعة، والمراقبة بالكاميرات على مدار الساعة، والحرمان من الزيارات العائلية.<sup>4</sup> ونظمت عشرات السجناء المحتجزين في مجمع سجون بدر، بمحافظة القاهرة، وسجن العاشر من رمضان، بمحافظة الشرقية، واللذين نقل إليهما مئات السجناء السياسيين في منتصف عام 2022 ومنتصف عام 2023 على التوالي، إضرابات عن الطعام احتجاجًا على ظروف احتجازهم.

## عقوبة الإعدام

أصدرت محاكم الجنایات، بما في ذلك دوائر مكافحة الإرهاب والمحاكم العسكرية، أحكامًا بالإعدام إثر محاكمات جائرة. ففي يناير/كانون الثاني، أصدرت محكمة جنایات القاهرة أحكامًا بالسجن على أشخاص بتهمة تتعلق بالإرهاب، إثر محاكمة شابتها ادعاءات بالاختفاء القسري و"الاعتراقات" المنتزعة تحت وطأة التعذيب. وانخفض عدد الإعدامات التي نُفذت مقارنة بالأعوام السابقة.

## الإفلات من العقاب

ساد الإفلات من العقاب عن أعمال القتل غير المشروع، والتعذيب، والاختفاء القسري، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في عام 2023 والأعوام السابقة. وبالرغم من مرور عشر سنوات، لم يحاسب أي مسؤول عن أعمال القتل غير المشروع لما لا يقل عن 900 شخص خلال الفض العنيف لاعتصامات لمؤيدي الرئيس المخلوع محمد مرسي، يوم 14 أغسطس/آب<sup>5</sup> 2013 وتقاّست السلطات عن إجراء تحقيقات كافية في أسباب وملايسات ما لا يقل عن 47 حالة وفاة في الحجز، إثر تردد أنباء عن التعرّض للتعذيب أو الحرمان من الرعاية الصحية. وهددت قوات الأمن الأقارب الذين يسعون لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة باحتجازهم تعسفيًا وغير ذلك من أشكال الأذى. ولم يحاسب أي مسؤول عن وفاة محمود عبد الجواد، في يوليو/تموز، في مركز شرطة نبروه بمحافظة الدقهلية، بعد أربعة أيام من اعتقاله، وسط تردد أنباء موثوقة عن أن الشرطة اعتدت عليه بالضرب المبرح، وصعقته بالصدمات الكهربائية. ولم يتم فتح تحقيق في وفاة المحامي علي عباس بركات، يوم 26 يونيو/حزيران، حيث كان يعاني من مرض في الكبد. وقد سقط مغشيًا عليه وفقد الوعي يوم 10 يونيو/حزيران، في سجن القناطر بالقاهرة الكبرى، ولكن السلطات انتظرت 48 ساعة قبل نقله إلى مستشفى السجن.

خلال العام، أفرج عن 834 سجينًا من المحتجزين لأسباب سياسية، بينما أجرت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقات مع ما لا يقل عن 2,504 من المشتبه بهم منتقدون أو معارضون اعتقلوا في عام 2023، بتهمة الضلوع في جرائم تتصل بالإرهاب، وجرائم معلوماتية، وبالمظاهرات، وبنشر "أخبار كاذبة". ورفضت قوات الأمن الإفراج عن 251 محتجزًا صدرت قرارات بتبرئتهم أو بالإفراج عنهم إفراجًا مؤقتًا من وكلاء النيابة أو القضاة، أو أكملوا مدد أحكام السجن الصادرة ضدّهم.

وفي يونيو/حزيران، مدح الرئيس السيسي عمليات الاحتجاز لأنها أدت إلى "إنقاذ مصر". ودأب وكلاء النيابة في نيابة أمن الدولة العليا والقضاة على تجديد أوامر الحبس الاحتياطي لآلاف المحتجزين، دون السماح لهم بالطعن على نحو فعال في قانونية احتجازهم. وكانت جلسات تجديد الحبس تعقد بتقنية التداول بالفيديو عبر الإنترنت من السجن، مما يرمهم من الحق في إعداد دفاع كاف، ويعرضهم لأمال انتقامية إذا أبلغوا عن الانتهاكات أمام حراس السجون.

## حالات الاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

واصلت قوات الأمن، بما في ذلك قطاع الأمن الوطني، إخضاع معارضين للاختفاء القسري. ووفقًا لما ذكرته حملة أوقفوا الاختفاء القسري، فقد تعرّض ما لا يقل عن 70 شخصًا، ممن اعتقلوا في عام 2023، للاختفاء القسري، بينما ظل مصير ومكان ستة أشخاص منهم في طي المجهول. وظلّ التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أمرًا معتادًا في السجون، وأقسام الشرطة، والمنشآت التي يديرها قطاع الأمن الوطني. ففي يناير/كانون الثاني، اعتقلت قوات الأمن المحامي شعبان محمد في أحد الشوارع في الجيزة، وأخضعت للاختفاء القسري في منشأة تابعة لقطاع الأمن الوطني، وذلك لمدة ستة أسابيع، تعرّض خلالها للضرب والتعليق والصعق بالصدمات الكهربائية.

فبراير/شباط، كان معدل التضخم السنوي يدور حول نسبة 40%. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 68% في الفترة من أغسطس/آب 2022 إلى يوليو/تموز 2023، وذلك وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعيش العامة والإحصاء. وذكرت موظفة بارزة في الجهاز المركزي للتعيش العامة والإحصاء أن معدل الفقر ارتفع بشكل كبير في 2022/2023، مما يزيد من ضرورة أن تسارع الحكومة بتعديل برامج الحماية الاجتماعية.

وتعاضت الحكومة عن اتخاذ خطوات كافية لتخفيف أثر الأزمة الاقتصادية على حقوق الناس، وخاصة الحق في مستوى معيشة ملائم. وفي سبتمبر/أيلول، أعلن الرئيس عن زيادة الحد الأدنى للراتب الشهري للعاملين في القطاع العام من 3,500 إلى 4,000 جنيه مصري (أي ما يعادل من 114 إلى 130 دولار أمريكي)، وهي زيادة اعتبرها خبراء في الحقوق الاقتصادية غير متناسبة مع معدل التضخم. كما تعاضت السلطات عن اتخاذ إجراءات ضد الشركات الخاصة التي لا تلتزم بدفع الحد الأدنى للأجور.

وفي سبتمبر/أيلول، قال الرئيس إن "الجوع والحرمان" هما من التضحيات المقبولة لتحقيق التنمية والتقدم.

## حقوق العمال

واصلت السلطات اعاقة وترهيب عمال مضرين يطالبون بتحسين الأجور أو ظروف العمل. ففي أكتوبر/تشرين الأول، منعت قوات الأمن عمالاً مضرين من شركة يونيفرسال للأجهزة المنزلية والكهربائية من التجمع قرب مقر الشركة في مدينة 6 أكتوبر، وحذرتهم من تقديم شكاوى إلى وزارة العمل. كما استدعى قطاع الأمن الوطني بعض العمال واستجوبهم عن الإضراب. وظن ما لا يقل عن 14 معلماً محتجزين على ذمة التحقيقات في تهم تتصل بالإرهاب. بعد أن تظاهروا، في أكتوبر/تشرين الأول، في العاصمة الإدارية الجديدة بمحافظة القاهرة، احتجاجاً على استبعادهم من التعيينات. واشتكى مرشحون لوظائف حكومية مدنية من حرمانهم من الحصول على شهادات بإتمام الدورة التدريبية في الأكاديمية العسكرية، التي أصبحت شرطاً إلزامياً للتعيين في عام 2023، وذلك لأسباب أمنية، أو بسبب الحمل، أو زيادة الوزن.

## الحق في السكن

واستمرت السلطات في تنفيذ عمليات إخلاء قسري وهدم للمنازل، بما في ذلك في مناطق عشوائية ومنطقة المقابر التاريخية المعروفة باسم "مدينة الموتى" في القاهرة، وهي مناطق يسكنها عشرات الآلاف من السكان، كما اعتقلت بعض السكان بسبب التظاهر.

وفي سبتمبر/أيلول، قضت المحكمة الدستورية الإيطالية بجواز أن تحرق في إيطاليا محاكمة أربعة ضباط مصريين عابثاً، لارتكابهم بتعذيب وقتل الباحث الإيطالي جوليو ريجيني في مصر عام 2016. وكانت الإجراءات قد توقفت لأن السلطات المصرية أخطت عناوين المشتبه فيهم للحيلولة دون إرسال إشعارات لهم بموعد محاكمتهم.

## التمييز المصحف والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي

ظلت المرأة تواجه التمييز المصحف في القانون والممارسة الفعلية، بما في ذلك في الأمور المتعلقة بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال وتولي مناصب سياسية. وتعطلت التعديلات على قانون الأحوال الشخصية، التي وعدت بها السلطات منذ فترة طويلة، وسط مخاوف بشأن عدم التشاور الحقيقي مع جميع المدافعات عن حقوق الإنسان. وتفاقت السلطات عن بذل ما يكفي لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي على أيدي جهات حكومية وجهات غير تابعة للدولة، وسط انتشار أخبار في وسائل الإعلام المصرية عن تعرّض نساء للقتل على أيدي أفراد من أسرهن أو أشخاص تقدموا لخطبتهن ورفضوا.

وتعرضت نساء للمقاضاة لمجهرتهن بالحديث ضد العنف الجنسي أو لأسباب تتعلق بـ "الآداب". ففي نوفمبر/كانون الثاني، ألغت محكمة استئناف اقتصادية حكماً بالسجن لمدة عامين ضد عارضة الأزياء والمؤثرة على تطبيق تيك توك، سلمى الشيمسي، وقامت بتغريمها بسبب نشرها محتوى "خادشاً للحياء" ويمثل "تعدياً على القيم الأسرية المصرية". وظلت ثلاث على الأقل من المؤثرات مسجونات بتهم تتعلق بـ "الآداب" وغير ذلك من التهم الزائفة. واستمرت السلطات في مضايقة ومقاضاة أفراد بسبب ميولهم الجنسية الفعلية أو المفترضة وهوية النوع الاجتماعي الخاصة بهم. وذكر عدد من هؤلاء الأفراد أنهم تعرضوا للضرب وغيره من الإساءات في حجز الشرطة.

## الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

كانت للأزمة الاقتصادية الحادة في مصر آثاراً مدمرة على تمتع الأشخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وخصّصت الحكومة ما يقرب من نصف موازنة 2023/2024 لسداد الديون، بينما تعاضت عن الوفاء بالحد الأدنى الذي يقضي الدستور بتخصيصه، وهو 3% من الناتج المحلي الإجمالي للصحة و6% للتعليم الأساسي والتعليم الجامعي. وبعد التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في أواخر عام 2022 لتعويم الحنيه المصري، فقدت العملة المحلية جزءاً كبيراً من قيمتها. وبحلول

وفي مارس/آذار، أصدرت محكمة إدارية حكماً ضد سكان جزيرة الوراق في الجزيرة، الذين كانوا قد رفعوا دعوى قضائية ضد قرار الحكومة الصادر عام 2021 بنزع ملكية أراضيهم "للمنفعة العامة"، دون تقديم تعويضات كافية لهم. وفي فبراير/شباط، فرقت قوات الأمن مظاهرة لعشرات من سكان جزيرة الوراق باستخدام الغاز المسيل للدموع، وأجرت عمليات اعتقال.

وتنفذت عمليات هدم للمنازل وإخلاء قسري في مدينة العريش، في شمال سيناء، وفقاً لما ذكرته مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، أطلق الجيش الذخيرة الحية بشكل غير مشروع لتفريق مئات من المتظاهرين السلميين، كانوا قد نظموا وقفة في مدينة الشيخ زويد بشمال سيناء، للمطالبة بالسماح لهم بالعودة إلى ديارهم في الشيخ زويد ومدينة رفح، التي تقع أيضاً في شمال سيناء، حيث كانوا قد نزحوا قسراً منها منذ عام 2014، بسبب العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة، بما في ذلك تنظيم ولاية سيناء، وهو فرع من الجماعة المسلحة المعروفة باسم تنظيم الدولة الإسلامية.

## حرية الدين والمعتقد

استمرت السلطات في التمييز ضد المسيحيين في القانون والممارسة الفعلية.

ولم يحاسب أي شخص على اعتداءات طائفية وقعت في يناير/كانون الثاني ضد مسيحيين في قرية أشروبة بمحافظة المنيا، مما أدى إلى وقوع إصابات وأضرار بالمتلكات.

وظلّ الحق في بناء الكنائس أو ترميمها مقيّداً بأحكام قانون صدر عام 2016، ويقتضي الحصول على موافقات من أجهزة أمنية، وغيرها من الجهات الحكومية. وفي مايو/أيار، أعلن رئيس الوزراء أن الحكومة وافقت، منذ بدء سريان القانون، على تقنين أوضاع 2,815 كنيسة، أي نصف عدد الطلبات التي قُدمت تقريباً.

وفي تطور إيجابي، في مارس/آذار، طبّقت إحدى محاكم الأسرة في القاهرة لائحة الكنيسة المسيحية الأرثوذكسية في قضية ميراث رفعتها هدى نصر الله، المحامية لدى المهادرة المصرية للحقوق الشخصية، وهي جماعة حقوقية. وبوجه عام، يطبق القضاء قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، والذي ينطوي على التمييز المُجحف ضد المرأة في أمور الميراث.

وتعرّض بعض الأفراد من الأقليات الدينية والملحدين وغيرهم، ممن لا يعتقدون المعتقدات الدينية التي تقرّها الدولة، للاستدعاء والتحقيق من جانب قطاع الأمن الوطني، أو لغير ذلك من أشكال التهديد أو المضايقة، بما في ذلك من جانب مؤسساتهم التعليمية وعلى الإنترنت.

وظلّ عبد الباقي سعيد عبده، وهو مواطن يمني مسيحي تحول عن الإسلام، محتجزاً على ذمة

التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة العليا بشأن تهم "ازدراء الدين الإسلامي" والانتماء إلى "جماعة إرهابية"، وذلك بسبب نشر تعليقات عن معتقداته على وسائل التواصل الاجتماعي.<sup>6</sup>

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

منذ أبريل/نيسان، فرّ إلى مصر حوالي 370,000 مواطن سوداني، وفقاً لما ذكرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وشدّدت السلطات القيود المفروضة على الدخول، والتي تقتضي من جميع المواطنين السودانيين الحصول على تأشيرات من الفئصليات المصرية، والحصول على تصريح أممي للفتيان والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 عاماً و50 عاماً. ومنع بعض السودانيين والإريتريين والسوريين من دخول مصر عند منافذ الحدود البرية، بينما أعيد قسراً طالب لجوء واحد على الأقل إلى السودان لأنه لا يملك تصريح إقامة صالح.

واعتُقلت قوات الأمن عشرات اللاجئين وطالبي اللجوء من أفغانستان، وسوريا، وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكذلك من طائفة الأويغور من الصين، لدخولهم مصر أو الإقامة فيها بشكل غير نظامي. وفي مايو/أيار، أُبعد إلى رواندا ألفريد دجاسنان، وهو لاجئ تشادي، وصحفي ومدبر مبادرة حقوق اللاجئين الأفارقة. وكان قد اعتُقل بعد أن تظاهر عدد من مواطني بلدان أفريقية جنوب الصحراء الكبرى احتجاجاً على ظروف معيشتهم، أمام مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مدينة 6 أكتوبر.

- 1 "مصر: الغوا الأحكام في المحاكمة الجماعية فادحة الجور المشوبة بتعذيب متظاهري عام 2019"، 23 فبراير/شباط
- 2 "مصر: يتبعى الإفراج فوراً عن معارض بارز يحاكم بسبب تعبيره عن رأيه على وسائل التواصل الاجتماعي"، 14 سبتمبر/أيلول
- 3 "مصر: منظمات المجتمع المدني المستقلة عرضة لخطر الإغلاق بعد انقضاء الموعد النهائي لتسجيل المنظمات غير الحكومية"، 12 أبريل/نيسان
- 4 "مصر: تعذيب نجل أحد رموز المعارضة واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي: أنس البتاجي"، 29 مارس/آذار
- 5 "مصر: ذكرى مرور "عقد من العار" على مقتل المئات في مذبحة رابعة وسط إفلات من العقاب"، 14 أغسطس/آب
- 6 "مصر: مواطن يمني محتجز ظلماً معرّض لخطر الترحيل"، 7 سبتمبر/أيلول

# المغرب/الصحراء الغربية

المملكة المغربية

أدانت السلطات ما لا يقل عن ستة أشخاص – بينهم نشطاء، وصحفيان، ومحام – على خلفية ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير. وقمعت أيضًا، على نحو متقطع، الأصوات المعارضة في الصحراء الغربية. ومارسَت السلطات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة ضد بعض الأشخاص الذين تصورت أنهم منقادون. وظلت التشريعات المحلية تُرسخ اللامساواة بين فئات النوع الاجتماعي، وتجرّم السلوك الجنسي المثلي بالتراضي بين البالغين والإجهاض. وساد الإفلات من العقاب فيما يتعلق بوفاء ما لا يقل عن 37 مهاجرًا، واختفاء 76 كانوا يحاولون عبور الحدود بين المغرب وجيب مليية الإسباني، في 24 يونيو/حزيران 2022.

## خلفية

في 19 يناير/كانون الثاني، أصدر البرلمان الأوروبي قرارًا حول وضع الصحفيين في المغرب، وحث السلطات على احترام حرية التعبير وحرية الإعلام. في أبريل/نيسان، اختتمت الأمم المتحدة استعراضها الدوري الشامل لسجل المغرب. وقبلت الدولة عدة توصيات، من ضمنها توصية لتعزيز حماية حقوق المهاجرين، لكنها رفضت توصيات بتجريم الانتصاب الزوجي، ونزع الصفة الجرمية عن العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي بين البالغين. في 8 سبتمبر/أيلول، ضرب زلزال بقوة 6.8 إقليم الحوز في جنوب غربي المغرب. وبحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية فإن ما يزيد على 300,000 شخص تضرروا في مدينة مراكش وفي جبال أطلس العالية. وبحسب ما أفادته السلطات المغربية، لقي 2,901 مصرعهم، وأصيب الآلاف غيرهم بجروح. في 31 أكتوبر/تشرين الأول، جدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمدة سنة تفويض بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية التي لا تزال بدون عنصر لحقوق الإنسان.

## حرية التعبير

واصلت المحاكم إبداء عدم التسامح تجاه حرية التعبير، فأدانت ستة أشخاص، على الأقل – من ضمنهم نشطاء، وصحفيان، ومحام – بسبب تعبيرهم عن آرائهم.

وفي 20 فبراير/شباط، حكمت محكمة استئناف على المدافع عن حقوق الإنسان رضا بن عثمان بالسجن 18 شهرًا بتهمة تتعلق بمشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي، ومقاطع فيديو على يوتيوب، يعود تاريخها إلى عام 2021، انتقد فيها

الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن، ودعا إلى الإفراج عن المحتجزين السياسيين، واتهم الحكومة بقمع حرية التعبير.<sup>1</sup>

وفي مايو/أيار، حكمت محكمة ابتدائية على الناشطة سعيدة العلمي بالسجن لمدة سنتين وبغرامة بتهمة "الإساءة إلى الملك"، التي أنكرتها. وفي 17 مايو/أيار، أكدت المحكمة نفسها عند الاستئناف حكمًا بالسجن لمدة ثلاث سنوات صادر بحق المحامي محمد زيان بسبب "إهانة" موظفين عموميين ومؤسسات عامة فيما يتعلق بمقطع فيديو نشره على يوتيوب انتقد فيه رئيس قوات الأمن.<sup>2</sup>

وفي 20 يوليو/تموز، رفضت محكمة النقض – وهي أعلى محكمة في المغرب – الاستئناف اللذين قدمهما الصحفيان عمر الراضي وسليمان الريسوني، مؤيدة بذلك الحكمين الصادرين بحقهما بالسجن لمدة ست سنوات، وخمس سنوات على التوالي.<sup>3</sup>

وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني، حكمت محكمة الاستئناف في الدار البيضاء على السعيد بوكوش بالسنن ثلاث سنوات وبغرامة على خلفية منشورات على فيسبوك نشرها، في ديسمبر/كانون الأول 2020، انتقد فيها علاقات الحكومة بإسرائيل.

## قمع المعارضة

قيّدت السلطات، في عدة مناسبات، الأصوات المعارضة والحق في التجمع السلمي في الصحراء الغربية.

وبين 4 مايو/أيار و20 يونيو/حزيران، وضعت الشرطة قيد المراقبة منزل الناشطة الصحراوية محفوفة لفقيه في مدينة العيون في شمالي الصحراء الغربية، عقب زيارتها مدينة الداخلة في جنوبي الصحراء الغربية تضامناً مع النشطاء هناك. وكان موظفو إنفاذ القانون يتبعونها في كل مرة تغادر فيها منزلها، وأوقفوا النشطاء الذين زاروها بالاعتداء عليهم بالضرب أمام المنزل، وتوجيه الشتائم لها ولأسرتها.

وفي 14 مايو/أيار، طردت السلطات بدون اتباع الإجراءات الواجبة المواطن الإيطالي روبرتو كانتوني، وهو باحث يجري تحقيقًا في استخدام الطاقة المتجددة في المغرب والصحراء الغربية من العيون إلى أغادير، وهي مدينة ساحلية جنوبي المغرب. وفي 4 سبتمبر/أيلول، عمد موظفو إنفاذ القانون

إلى تفریق احتجاج سلمي في العيون بالقوة في اليوم الأول من الزيارة الأولى إلى الصحراء الغربية التي قام بها ستيفان دي مستورا المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية. وقد أقدم الموظفون على الاعتداء الجسدي واللفظي على ما لا يقل عن 23 محتجًا صحراويًا، من ضمنهم امرأتان – هما الصالحة بوتنكيرية ومحفوفة لفقيه – علاوة على بشري بن طالب. وسحلوا المحتجين على الأرض، وانهالوا عليهم

بالضرب، وهذودهم. وفي 7 سبتمبر/أيلول، اعتقل موظفو إنفاذ القانون تعسفيًا ما لا يقل عن أربعة نشطاء صحراويين في الداخلة - من بينهم حسان زروال ورشيد صغيت - واحتجزوهم في مركز شرطة مدينة أم البير طوال سبع ساعات، ومنعوه من لقاء ستيغان دي مستورا.

وفي 21 أكتوبر/تشرين الأول، منع موظفو إنفاذ القانون تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، وهو منظمة حقوقية صحراوية، من عقد أول مؤتمر وطني لها في العيون. وأبلغ الحضور منظمة العفو الدولية أن موظفي إنفاذ القانون استخدموا العنف الجسدي ضدهم.

كما أقيمت السلطات على الإغلاق الفعلي الذي فرضت في عام 2022 على المقر الرئيسي للجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية.

## التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

مارست السلطات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة ضد بعض الأشخاص الذين يتصوّر أنهم منتقدون.

ففي 18 أبريل/نيسان، احتجز موظفو إنفاذ القانون عيد التواب التركي تعسفيًا لمدة 90 دقيقة في العيون بعدما ظهر في مقطع فيديو لسائح إسباني يقول فيه إنه صحراوي فخور، ويحث حق تقرير المصير لشعبه. وقد عرضه الموظفون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة عبر تكبيل يديه وتغطية رأسه، وصفعه، والبلص عليه، وتهديده باغتيابه وبقته باستخدام الحمض. وبحلول مايو/أيار، حرم خمسة أشخاص، على الأقل، من الحق في المطالعة والكتابة في السجن، وهم رضا بن عثمان - وهو كاتب وعضو في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان؛ ومحمد زيان البالغ من العمر 80 عامًا - وهو محام لحقوق الإنسان وأكاديمي؛ وثلاثة صحفيين هم توفيق بوعشرين، وعمر الراضي، وسليمان الريسوني (انظر أعلاه حرية التعبير).<sup>4</sup>

وفي فبراير/شباط، أعاد المغرب قسرًا وبدون اتباع الإجراءات الواجبة المواطن السعودي حسن آل ربيع إلى المملكة العربية السعودية حيث كان معزضًا لخطر التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان. وقد احتجزه عناصر الأمن المغاربة في 14 يناير/كانون الثاني في مطار مراكش بناءً على طلب السعودية

التي كانت قد اتهمته بارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب.<sup>5</sup>

## حقوق النساء

رستخت التشريعات المحلية للامساواة بين فئات النوع الاجتماعي، بما في ذلك بالنسبة لحقوق النساء في الميراث وعضانة الأطفال.

جزم القانون الجنائي الإجهاض إلا إذا كان ضروريًا لإنقاذ "صحة الأم أو حياتها" وحين يجريه طبيب أو جراح. وواجهت النساء اللواتي حصلن على الإجهاض أو حاولن الحصول عليه خارج هذه الاستثناءات القانونية عقوبة بالسجن تتراوح من ستة أشهر إلى سنتين ودفع غرامة. كذلك عاقب القانون الجنائي أي شخص يشارك في تقديم الإجهاض بالسجن من سنة إلى خمس سنوات، وتضاعف إذا كان الشخص الذي يجري الإجهاض يفعل ذلك على نحو متعاد، ويدفع غرامة.

## حقوق أفراد مجتمع الميم

عاقب الفصل 489 من القانون الجنائي السلوك الجنسي المثلي بين البالغين، أو أفعال "الشذوذ" بالسجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات إضافة إلى غرامات.

وفي أبريل/نيسان، ذكرت لو ديسك (Le Desk)، وهي منصة إخبارية مغربية رقمية، بأن مدرسة فرنسية في مدينة القنيطرة، في شمال غربي المغرب، طردت معلّمة عقب تقديم مجموعة من الأهل شكوى في فبراير/شباط ضدها بسبب "التبرير للمثلية" بعدما شجعت الطلاب على قبول العلاقات الجنسية المثلية.

## الإفلات من العقاب

استمرت السلطات في التفاعس عن محاسبة أحد على وفاة ما لا يقل عن 37 مهاجرًا واختفاء 76 آخرين في 24 يونيو/حزيران عام 2022، عندما استخدمت قوات الأمن المغربية والإسبانية القوة المفرطة ضد قرابة 2,000 مهاجر أفريقي من جنوب الصحراء الأفريقية حاولوا عبور الحدود بين المغرب وجيب ملية الإسباني.

## الحق في المياه

في تقييم الأمن المائي العالمي الذي أجرته جامعة الأمم المتحدة عام 2023 صنفت المغرب بأنه غير آمن مائيًا. وكان يقترّب شخ المياه - الذي يعزى بمعظمه إلى تغير المناخ - بسرعة من عتبة الشخ المطلق للمياه في البلاد.

وفي فبراير/شباط، أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب تقريرًا حذر فيه من تراجع الموارد المائية في البلاد. ودعا المجلس السلطات إلى اتخاذ تدابير عاجلة، من ضمنها مكافحة تلوث المياه؛ والاستثمار في البنية التحتية المائية ومصادر المياه البديلة وتطويرها، مثل معالجة مياه الصرف وتخليّة مياه البحر؛ وفحص تأثير الزراعة، وبخاصة المنتجات التي تستهلك كميات كبيرة من الماء مثل البطيخ والأفوكادو، في الإجهاد المائي. وفي معرض استشهاده المجلس بالتعليق العام رقم 15 للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، ذكر المجلس السلطات المغربية بالواجب المترتب عليها لضمان حصول كل فرد على " كمية من الماء تكون كافية، وأمونة، ومقبولة، ويكمن الحصول عليها مادياً، كما تكون ميسورة التكلفة لاستخدامهما في الأغراض الشخصية والمنزلية".

## الحق في بيئة صحية

أفادت شبكة وورلد وذر أتريبوشن (World Weather Attribution) بأن المغرب شهد موجات حر شديد مرتبطة بتغير المناخ. ففي أبريل/نيسان، تحطمت الأرقام القياسية لدرجات الحرارة المرتفعة في عدة أجزاء من البلاد، حيث تجاوزت درجات الحرارة 41 درجة مئوية في بعض المدن. وفي 11 أغسطس/آب، وثقت المديرية العامة للأرصاد الجوية درجة حرارة بلغت 50.4 درجة مئوية في أغادير، وهي أعلى درجة حرارة تسجل في البلاد على الإطلاق.

## عقوبة الإعدام

واصلت المحاكم إصدار أحكام بالإعدام. وقد نفذت آخر عملية إعدام في عام 1993.

- 1 "المغرب: تأييد حكم بإدانة مدافع عن حقوق الإنسان"، 28 فبراير/شباط
- 2 "المغرب: إعادة النظر في دعوى محام حقوقي"، 28 أبريل/نيسان
- 3 "المغرب: يجب على السلطات ضمان الحق في محاكمة عادلة لعمر الراضي"، 3 مارس/آذار
- 4 "المغرب: حرمان الأكاديميين والصحفيين المسجونين من القراءة والكتابة ينتهك حقهم في حرية التعبير"، 3 مايو/أيار
- 5 "المغرب: رجل يواجه خطر الترحيل القسري والتعذيب: حسن آل ربيع"، 31 يناير/كانون الثاني

## المكسيك

### الولايات المتحدة المكسيكية

واصلت السلطات تجريم الحق في حرية التجمع السلمي والتعبير. وحوّض مدافعون ومدافعات عن الأرض، ومناطق السكان الأصليين، والبيئة بسبب احتجاجهم، ووقعت عمليات قتل متواترة للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. واستمر تقاعس السلطات المكسيكية عن حماية اللاجئين والمهاجرين، لكن المحكمة العليا قضت بأن المدة القصوى للبقاء في أي مركز للاحتجاز المهاجرين هي 36 ساعة. وسنّحت سبل الوصول إلى الجهاض مع صدور

حكم قضائي بأن تجريم الإجهاض غير دستوري. وظلّ عدد عمليات قتل النساء مرتفعاً للغاية، ولم يتم إجراء تحقيقات في الحالات على نحو ملائم. وسنّحت ما يزيد عن 114,000 شخصاً في عدد المفقودين والمختفين منذ 1962. وظلّ الناس الذين يبحثون عن أقارب لهم مختفين يواجهون أخطاراً جسيمة، مثل الاختفاء القسري، والقتل، والقمع، والتهديدات. وقضت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان بأنه ينبغي على المكسيك إلغاء مفهوم احتجاز/أريغو (الحبس الاحتياطي دون تهمة)، وتعديل نظام الاحتجاز السابق للمحاكمة. وظلّ استقليل القضاء مهوذاً بأشكال عدة، من بينها الاحتجاز التعسفي لقضاة، واستمرت عملية إنشاء "قطار المايا"، على الرغم من بوأث الفلق المتعلقة بالبيئة. واستمر تقاعس الحكومة عن التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، وبدأ العمل في مصفاة "دوس بوكاس" لتكرير النفط. ولم تكن قد عدلت بعد عدة ولايات قوانينها الخاصة بالأحوال المدنية فيما يتعلق بزواج المثليين، على الرغم من إقراره في شتى أنحاء المكسيك عام 2015.

## خلفية

زادت حوادث القتل والاختفاء القسري على مدى 16 عاماً، وهي الفترة التي انقضت منذ بدء مشاركة الجيش في عمليات حفظ الأمن العام. وخلصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (CNDH) إلى أن أفراداً من الجيش والحرس الوطني (وهو الهيئة الاتحادية المسؤولة عن إنفاذ القانون) ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في 28 حالة، من بينها العديد من الجرائم المؤتممة بموجب القانون الدولي، مثل التعذيب، والإعدام خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري. وفي أبريل/نيسان، أبطلت المحكمة العليا قرار نقل تبعية الحرس الوطني إلى وزارة الدفاع استناداً إلى أن الدستور ينص صراحة على أن الحرس الوطني هيئة مدنية تحدد أعمالها وزارة الأمن وحماية المواطنين. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أصدرت السلطة التنفيذية على أن أداء الحرس الوطني اتسم بالافتقار، واقترحت إرسال طلب آخر إلى مجلس الشيوخ لكي يجيز انتقال الحرس الوطني إلى تبعية وزارة الدفاع، نافية مزاعم الضحايا، ومنظمات المجتمع المدني، ونشطاء حقوق الإنسان بشأن انتهاكات الوزارة لحقوق الإنسان. واستمر الافتقار إلى الشفافية، والمحاسبة، والحصول على معلومات من وزارة الدفاع. ففي أكتوبر/تشرين الأول، نشرت لجنة الوصول إلى الحقيقة والاستيضاح التاريخي والنهوض بالعدالة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت بين عامي 1965 و1990 تقريراً يندد بعرقلة وزارة الدفاع للوصول إلى الوثائق التاريخية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال فترة القمع السياسي بين عامي 1965 و1990.

## حرية التجمع السلمي

استمرت السلطات في ترحيم الأشخاص الذين يمارسون حقهم في الاحتجاج واستخدام القوة المفرطة ضدهم، واستخدمت النظام القضائي بشكل غير متناسب في ترحيم المدافعين عن الأرض، ومناطق السكان الأصليين، والبيئة<sup>1</sup>. ففي مدينة سان كريستوبال دي لاس كاساس بولاية تشياباس، وُجّهت إلى أعضاء مجلس إدارته حي كولونيا مايا تهمة الاختطاف لاحتجاجهم على إنشاء مبان سكنية في منطقة محمية بيئيًا. وفي مارس/ آذار ويوليو/تموز، أسقطت أخيرًا تهمة "عرقله أشغال عامة" عن ميغيل لوبيز فيغا، وأليهاندرو توريس تشوكولتال، وهما مسؤولا اتصال ومدافعان عن شعب مايو/أيار، في زكاتيك بولاية بويلا. وكانت هذه التهمة قد وُجّهت إليهما لاحتجاجهما على إنشاء قناة صرف من شأنها تلويث نهر ميتلانايا. وفي مايو/أيار، أدين سيزار هيرنانديز فليسانو، وهوزيه لويس غوتيريز هيرنانديز، وهما مدافعان عن شعب تشيپالتال في بلدة تشيلون بولاية تشياباس بجرمة "الشعب" لمعارضتهما لإنشاء كُنّة للحرس الوطني في المنطقة الخاصة بشعبهما. وفي مارس/آذار، وُجّهت إلى هوان ديفغو فالنسيا تشان، وأرتورو ألبورنوز ماي، وهيسوس أرييل أوك أورتيجا، وهم مدافعون عن المايا في بلدة سيتيليتش بولاية يوكاتان، تهمة شن "هجمات على الطرق" لمعارضتهما لأنشطة مزرعة كبيرة للخبازير في المنطقة الخاصة بشعبهم لما تسببه من تلوث للبيئة، وتلويث للماء، ومشاكل صحية. وفي سبتمبر/أيلول، اعترفت سلطات مدينة ليون بولاية غواناهواتو باستخدام القوة المفرطة ضد نساء كن يحتجن على العنف القائم على النوع الاجتماعي في عام 2020 واعتذرت للضحايا.

## الاستخدام المفرط للقوة

استمرت القوات العسكرية في استخدام القوة المفرطة وغير الضرورية، وتنفيذ عمليات إعدام خارج نطاق القضاء. واستمر الإفلات من العقاب على هذه الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي 26 فبراير/شباط، قتل جنود مكسيكيون خمسة شبان كانوا مسافرين في شاحنة صغيرة في مدينة نويفو لاريدو بولاية تاموليباس، حسبما زعم. وفي 18 مايو/أيار، أظهرت لقطات كاميرا للمراقبة أفرادًا من القوات العسكرية يقتلون خمسة رجال في المدينة نفسها، حسبما زعم. وبعد نشر مقطع الفيديو، فتحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تحقيقًا في القضية، وخلصت إلى وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وأوصت بأن يتعاون الجيش مع تحقيقات النيابة، وأن يدعم أسر الضحايا ماليًا ونفسيًا.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، قررت محكمة جنائية في مدينة مونتيري بولاية نويفو ليون أن أفرادًا من الجيش يتحملون المسؤولية الجنائية عن إعدام

هورهي أنتونيو مركادو ألونسو وهافير فرانسيسكو أريدونو فيردوغو خارج نطاق القضاء، وهما طالبان في معهد مونتريري للتكنولوجيا والتعليم العالي، في عام 2010.

وزاد وجود القوات العسكرية المنتشرة في الأماكن العامة. وفي يناير/كانون الثاني، نشر 6,060 من أفراد الحرس الوطني بشكل مؤقت في شبكة قطارات الأنفاق في مكسيكو سيتي بدعوى وجود بواعث قلق أمنية. وأقادت منظمات غير حكومية محلية بأن هذا الإجراء غير كاف لأن المشكلة الأساسية هي نقص صيانة شبكة قطارات الأنفاق، ولم يسفر تواجد القوات العسكرية عن تعزيز الأمن في نظام النقل.

## حرية التعبير

استمر تعرّض الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان لمخاطر كبيرة. فقد قُتل ما لا يقل عن خمسة صحفيين فيما يُحتمل أن يكون له صلة بعملهم، ووفقًا لما ذكرته منظمة المادة 19. وأقادت تقرير لمنظمة جلوبال ويتنس (Global Witness) غير الحكومية، نشر في عام 2023، بأن 31 من المدافعين عن الأرض ونشطاء بيئيين قتلوا في عام 2022. وخلال العام، قُتل ما لا يقل عن 13 مدافعًا عن حقوق الإنسان، ووفقًا للمفوضية السامية لحقوق الإنسان. أحصت آلية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين ما لا يقل عن 188 حالة اختطاف وتهديد واعتداء جسدي ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين خلال عام 2023. وفي أبريل/نيسان ومايو/أيار، ظهرت حالات جديدة لاستخدام برنامج التجسس بيغاسوس، حيث استخدم للتجسس على اثنين من أعضاء مركز ميغيل أغوستين برو هواريز لحقوق الإنسان، وهو منظمة غير حكومية، وعلى أليهاندرو إنسيناس الذي كان وزير حقوق الإنسان آنذاك. وقد تكون المراقبة ذات صلة بعملهم بشأن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مثل قضية أوتزينابا (انظر أدناه، القسم المعنون عمليات الاختفاء القسري).

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

زاد عدد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين الذين يصلون إلى المكسيك بهدف الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا. وأعلنت هيئة اللاجئين المكسيكية أن 141,053 شخصًا طلبوا اللجوء في المكسيك في عام 2023، وأغلبهم من هايتي، وهندوراس، وكوبا، والسلفادور، وغواتيمالا. واستمر تقاعس السلطات عن حماية حقوق المهاجرين، وطلالبي اللجوء، واللاجئين في الحياة والأمن. ففي 28 مارس/آذار، توفي ما لا يقل عن 40 مهاجرًا وخضع 29 آخرون للعلاج في المستشفيات، في مدينة سيوداد هواريز بولاية شياواوا، بسبب حريق في مركز احتجاز المهاجرين.

وتترك المهاجرون محبوسين وراء أبواب موصدة بعد اندلاع الحريق، حسبما زعم.<sup>2</sup> وفي مارس/آذار، أصدرت المحكمة العليا حكماً تاريخياً، أعلنت فيه أن المدة القصوى لبقاء المهاجرين وطالبي اللجوء في أي مركز لاحتجاز المهاجرين هي 36 ساعة ينبغي بعدها إطلاق سراحهم. كما قالت المحكمة إنه ينبغي أن يتوفر للمهاجرين واللجوءيين دفاع قانوني مناسب لحماية حقوقهم.

## حقوق المرأة

وافقت الحكومة على بقاء النصب التذكارية المقامة لإحياء ذكرى المناضلين والمناضلات من أجل حقوق المرأة. وكانت السلطات قد أقامت في يونيو/حزيران حواجز معدنية حول دوار النساء المكافحات في مدينة مكسيكو سيتي لإزالة النصب التذكاري، لكن رئيس حكومة مكسيكو سيتي، مارتي باتريس غواداراما، وافق بعد ضغط من منظمات المجتمع المدني والنشطاء على إبقاء النصب التذكاري. وتحسنت سبل الوصول إلى الإجهاض في المكسيك، ففي سبتمبر/أيلول، أعلنت المحكمة العليا في حكما في دعوى أقامتها منظمات نسائية، حيث قضت بعدم دستورية تجريم الإجهاض في القانون الجنائي الاتحادي. ونتيجة لهذا القرار، أصبحت السلطات ملزمة بأن تضمن تيسير سبل إجراء الإجهاض بالنسبة للنساء والأشخاص القادرين على الحمل. كما قضت المحكمة العليا بعدم دستورية قرارات إيقاف العاملين في المجال الطبي والقابلات عن العمل لإجرائهم عمليات إجهاض أو مساعدتهم في إجرائها، لأن لها أثراً ينطوي على تمييز متحرف.

وظل عدد حالات العنف الجنسي وعمليات قتل النساء مرتفعاً، وكان هناك افتقار إلى العناية الواجبة للتحقيق في تلك الجرائم بشكل واف. وقتلت تسع نساء تقريباً في المتوسط يومياً في عام 2023، وفقاً لما ذكرته الأمانة التنفيذية للجهاز الوطني للأمن العام. وفي سيوداد هواريز بولاية شيواوا، حيث بدأ توثيق عمليات قتل النساء قبل 30 عاماً، لم تتحقق العدالة بعد لكثير من الضحايا. وكجزء منظمات محلية، وأسر الضحايا، ومنظمة العفو الدولية علنا ذكرى النساء اللواتي قتلن. وفي يناير/كانون الثاني، أنشئت نيابة متخصصة في جرائم قتل النساء القائمة على أساس النوع الاجتماعي في ولاية سان لويس بوتوسي، استجابة لإصرار العائلات على إجراء تحقيقات وافية في جرائم قتل النساء. وفي فبراير/شباط، اعترف مكتب النائب العام لولاية مكسيكو بوجود أوجه قصور في التحقيقات في جرائم القتل التي أودت بحياة ناديا موسينيو ماركيز، ودانيلا سانشيز كوريل، وديانا فيلاركيث فلورنسيو، وهوليا سوسا كوند، وقدم اعتذاراً علنياً عن ذلك.

## عمليات الاختفاء القسري

ظل عدد الأشخاص المفقودين والمختفين مرتفعاً. ففي عام 2023، سجلت لجنة البحث الوطنية ما لا يقل عن 12,031 حالة جديدة لأشخاص مفقودين ومختفين، من بينهم 8,426 رجلاً، و3,596 امرأة، وتسعة أشخاص مجهولي الهوية. ووفقاً للإحصاءات الرسمية، سجّل 114,004 شخصاً في عداد المفقودين والمختفين في الفترة ما بين عام 1962 ونهاية عام 2023.

وتعرض الأهالي الذين يبحثون عن أقارب لهم مختفين لأخطار جسيمة، من بينها الاختفاء القسري، والقتل، والقمع والتهديدات. ففي مايو/أيار، قتل تيريزا ماغويال التي كانت تبحث عن ابنها منذ عام 2020، في سيليا بولاية غواناهواتو. وفي أكتوبر/تشرين الأول، قتل غريزelda أرماس التي كانت تبحث عن ابنها منذ سبتمبر/أيلول 2022، في تكامبارو بولاية ميتشواكان، وقتل معها زوجها. وفي أغسطس/آب، طالب أفراد عائلة تبحث عن أشخاص مختفين بالوصول إلى معهد علوم الطب الشرعي ومركز إعادة الدمج الاجتماعي، لكنهم أفادوا بأن العاملين في مكتب النائب العام في كيريتارو هاجمهم وهددهم حتى لا يبلغوا عن الحادث.

وفي يوليو/تموز، نشر مجموعة الخبراء المستقلين متعددة التخصصات (GIEI) تقريره السادس والأخير فيما يتعلق بقضية 43 طالباً من أوتزينابا بولاية غرييرو اختفوا قسرياً في عام 2014. وأكد الخبراء مشاركة القوات العسكرية المكسيكية في الاختفاء القسري للطلاب وعدم القدرة على الحصول على معلومات تحتفظ بها مؤسسات عامة. وأعلنت مجموعة الخبراء في وقت لاحق مغادرتها للبلاد بسبب غياب التعاون من جانب السلطات المكسيكية. ورد الرئيس بالتعبير عن تأييده للجيش، وانتقاد منظمات المجتمع المدني التي تمثل الضحايا، والإعلان عن تحقيق جنائي جار مع أومر غوميز تريهو، الرئيس السابق للوحدة الخاصة للتحقيق والادعاء في قضية أوتزينابا، الذي استقال في 2022 بعد أن ندد بالتدخل في التحقيق في القضية دون مبرر من جانب مكتب النائب العام.<sup>3</sup>

وفي أغسطس/آب، استقالت رئيسة لجنة البحث الوطنية، كارلا كينتانا، بعد أن أعلن الرئيس إنشاء إحصاء جديد بشأن حالات الاختفاء قائلًا إن إحصاءات لجنة البحث الوطنية لا يعول عليها ومرمجة للغاية. وعبرت منظمات المجتمع المدني والنشطاء عن مخاوف من احتمال أن تحاول السلطة التنفيذية تقليل الأعداد الرسمية للأشخاص المختفين للستتر على فشل سياسات الأمن العام الاتحادية. وفي أكتوبر/تشرين الأول، عينت تيريزا غوادالوبي رئيس ساهاغون رئيسة جديدة للجنة البحث الوطنية، وعبرت منظمات المجتمع المدني عن قلقها بشأن عدم التشاور، والمشاركة، والشفافية، والتدقيق في عملية تعيينها، فضلاً عن افتقارها إلى الخبرة. في ديسمبر/كانون الأول، عرضت السلطة التنفيذية نتائج التعداد الجديد لحالات الاختفاء، مما أدى إلى خفض

العدد الرسمي للمختفين والمفقودين بين عامي 1962 وأغسطس/آب 2023. وكشفت أيضا أنها لا تملك معلومات كافية للبحث عن 79,955 شخصا من بين هؤلاء.

## عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية

قضت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان بإدانة المكسيك في حكمن بخصوص الاحتجاز التعسفي. وكانت القضية الأولى تتعلق باحتجاز ثلاثة رجال تعسفيًا في عام 2006، اثنان منهم من السكان الأصليين ومن بينهما هورهي مارسيلال تزومباكستلي تكيبلي. وكانت الشرطة قد احتجزت الرجال الثلاثة، وأودعوا لما يزيد عن ثلاثة أشهر رهن احتجاز الأرايغو (الحبس الاحتياطي دون تهمة) بدون العرض على قاض، ثم أودعوا رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة سنتين آخرين.<sup>4</sup> وتتعلق القضية الثانية بحالة دانييل غارسيا رودريغيز ورييس أليزارد أورتيز الذذين أودعا رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة مدة تزيد عن 17 عامًا لما زعم عن اشتراكهما في جريمة قتل، وتعرضا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وأودعا رهن احتجاز الأرايغو.

وفي القضيتين أمرت المحكمة المكسيك بإصلاح الإطار القانوني، وإلغاء احتجاز الأرايغو، وتعديل نظام الاحتجاز السابق للمحاكمة. وقالت المحكمة إن الاحتجاز الوجودي السابق للمحاكمة يتعارض مع الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

وفي سبتمبر/أيلول، حث الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، التابع للأمم المتحدة، السلطات المكسيكية على أن تحذف من الدستور البنود الخاصة بالاحتجاز الوجودي السابق للمحاكمة واحتجاز الأرايغو. كما أعرب الفريق العامل عن قلقه بشأن إضفاء الطابع العسكري على الأمن العام، واستخدام القوة المفرطة خلال عمليات الاعتقال، والحرمان من الحرية بموجب سياسة عقابية مفرطة يسري العمل بها فيما يتعلق بالمخدرات منذ عام 2006.

وواصل الرئيس توجيه اتهامات علنية إلى المحكمة العليا والقضاء عندما تتعارض أحكامهما مع خطط السلطة التنفيذية. ففي يونيو/حزيران، وجهت إلى القاضية أنخيليا سانشير المقيمة في ولاية فيراكروز تهمة ارتكاب "جرائم ضد العقيدة العامة واستغلال النفوذ"، بعد قرارها بالإفراج عن رجل اتهم بجريمة قتل بسبب نقص الأدلة. واحتجزت القاضية في العاصمة مكسيكو سيتي على أيدي أفراد من الشرطة والحرس الوطني ملحقين باللجنة الوطنية لمكافحة الاختطاف (CONASE)، بالتنسيق مع مكتب النائب العام لولاية فيراكروز. ووصف مكتب المحامي العام الاتحادي احتجازها بأنه هجوم على استقلالية القضاء. وأثيرت مخالفات جسيمة، من بينها الاحتجاز التعسفي وعدم اختصاص الحرس الوطني واللجنة الوطنية لمكافحة الاختطاف باحتجازها. وأفرج عنها من السجن في يوليو/تموز ووضعت رهن الإقامة الجبرية.

## الحق في بيئة صحية

استمرت خلال عام 2023 عملية إنشاء "قطار المايا" (وهو خط للسكك الحديدية بين المدن يمتد 1,525 كيلومترًا عبر شبه جزيرة يوكاتان)، مما يهدد البيئة في جنوب المكسيك، فضلًا عن تهديد الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وتندد النشطاء ومنظمات المجتمع المدني بتقاعس الحكومة عن فرض قانون البيئة الاتحادي أثناء إنشاء الخط. وأفادوا بأن المشروع سيكون له تأثير معاكس على النظام البيئي، وخاصة على نظام المياه الجوفية في جنوب شرق البلاد. وينص قانون البيئة الاتحادي على التزام السلطات بحماية البيئة وإجراء دراسات لتقييم الأثر البيئي للأنشطة العامة. وأوصت أمانة لجنة التعاون البيئي، المنشقة عن معاهدة بين المكسيك والولايات المتحدة وكندا، بأن تعد السلطات المكسيكية تقريرًا بشأن المخاطر والآثار المتعلقة بالمشروع.

وواصلت الحكومة تعزيز إنتاج الوقود الأحفوري واستخدامه. وكانت السلطات قد افتتحت مصفاة "دوس بوكاس" لتكرير النفط في ولاية تاباسكو في عام 2022، وبدأت العمليات في عام 2023. وأُجلي 84 شخصًا من شعب اليوسك في ولاية تاباسكو من ديارهم، في 1 نوفمبر/تشرين الثاني، بسبب ارتفاع مستوى البحر الذي أرجع إلى أزمة المناخ. وطالب أولئك الأشخاص بنقلهم إلى مكان آخر وتلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك السكن، والتعليم، والخدمات العامة. ووعدت الحكومة بنقلهم إلى مكان آخر، لكن لم يتحقق شيء فعليًا بحلول نهاية العام.<sup>5</sup>

## حقوق أفراد مجتمع الميم

أقرّ زواج المثليين في جميع ولايات المكسيك، وعددها 32 ولاية، منذ عام 2015، لكن بعض الولايات لم تكن قد عدلت بعد قوانينها الخاصة بالأحوال المدنية. وفي يونيو/حزيران، عدّل مجلس الشيوخ المحلي في ولاية نوبوفا ليون قانون الأحوال المدنية بما يُجيز لثي شخصين يزيد عمرهما عن 18 عامًا الزواج بغض النظر عن نوعهما الاجتماعي. ومن بين الولايات الأخرى التي لم تكن قد عدلت بعد قوانينها الخاصة بالأحوال المدنية للاعتراف بزواج المثليين أعواسكاليتيس وتشياباس وشيواوا.

## الحق في الصحة

في مايو/أيار، عدّلت السلطات مواد مختلفة في القانون العام بشأن الصحة، بحيث ينصّ القانون على أن تتيح المؤسسة المكسيكية للصحة العامة الحصول على الخدمات الصحية، والأدوية، وغيرها من الإمدادات بشكل مجاني للأشخاص غير المرتبطين بمؤسسة صحية عامة. والأشخاص غير المرتبطين هم من ليست لديهم وظيفة رسمية

يتكفل صاحب العمل في إطارها بدفع تكاليف الرعاية الصحية العامة، أو من ليس لهم أحد من أفراد أسرهم في وظيفة منظمة، أو من ليسوا طلابًا. وعلى الرغم من أن التعديلات تهدف إلى ضمان الحق في الصحة، وخاصة للأفراد في الأوضاع الأكثر ضعفًا، فقد قال النشطاء والمنظمات بأن المؤسسة المكسيكية للصحة العامة تفتقر إلى الموارد الاقتصادية الكافية للوفاء بهذا الضمان.

Mexico: Land and freedom? Criminalizing defenders of land, territory and environment", 13 September

Mexico: 39 people die in migrant detention centre "fire", 30 March

Mexico: Authorities' actions impede access to truth and justice for Ayotzinapa", 2 October

Mexico must comply with the judgment of the CoIDH regarding arraigo and pretrial detention", 30 January (Spanish only)

Mexico: Climate displaced community needs urgent relocation", 8 November

## المملكة المتحدة

### المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

استمرت حكومة المملكة المتحدة في انتهاج برنامج سياسات ينتهك التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان ويقلص من أشكال حماية حقوق الإنسان. واستهدف على وجه الخصوص الأشخاص الذين يسعون لطلب اللجوء وغيرهم من المهاجرين، بالإضافة إلى المتظاهرين. وكان من شأن تشريع حكومي جديد أن يزيد من تقليص حرية التجمع وحرية التعبير. وواجهت الشرطة نتائج تحقيق أثبت وجود عنصرية مؤسسية راسخة وغير ذلك من أشكال التمييز المصحف. وألغى تجريم الإجهاض في أيرلندا الشمالية، ولكن استمرت العرافيل أمام الحصول على خدمات الإجهاض. وفي باقي أجزاء المملكة المتحدة، ظل الإجهاض موزمًا فيما عدا الاستثناءات القانونية. وصدر تشريع بإنهاء التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان خلال اضطرابات أيرلندا الشمالية. وفرض في قطاعات عديدة الحد الأدنى من مستويات الخدمة خلال الإضرابات العمالية.

### خلفية

اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في مارس/آذار، التقرير المتقدم من المملكة المتحدة

بشأن نتائج الاستعراض الدوري الشامل. وسحب رسميًا مشروع قانون الحقوق، الذي اقترح في عام 2022 ليعلن محل قانون حقوق الإنسان، إلا أن قانون حقوق الإنسان ظل عرضة لاعتداء مستمر، بسبب عدم تطبيق أجزاء منه في تشريعات أخرى فضلًا عن الخطاب الحكومي المعادي. وتعرضت عضوية المملكة المتحدة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لضغوط سياسية متزايدة. وعلى العكس من ذلك، بدأت الحكومة الإسكتلندية المفوضة مشاورات بشأن مشروع القانون الإسكتلندي الجديد لحقوق الإنسان، لتوسيع الحماية القانونية لحقوق الإنسان في إسكتلندا.

### الحق في بيئة صحية

في سبتمبر/أيلول، أعلنت الحكومة عن تأجيل، أو إلغاء، سياسات أساسية تهدف إلى المساهمة في بلوغ صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050. وأجل حظر على بيع سيارات جديدة تعمل بالبنزين والديزل اعتبارًا من عام 2030، لمدة خمس سنوات لكي يبدأ عام 2035. كما أُجل التخليص التدريجي من غلايات الغاز النفطي المنسالم المستخدمة في تدفئة المساكن من عام 2026 إلى عام 2035. وألغيت الشروط التي كانت تلزم ملك العقارات السكنية بزيادة عزل ممتلكاتهم بحلول عام 2028. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت الحكومة عن خطط لاعتماد تشريع جديد يُجيز لشركات الوقود الأحفوري تقديم طلبات بشكل سنوي للحصول على تراخيص جديدة للتنقيب عن النفط والغاز. ومن شأن جولات الطلبات هذه أن تستمر لفترة طويلة، حيث من المتوقع، في سنة معينة، أن تصبح واردات المملكة المتحدة من منتجات الوقود الأحفوري أكبر مما تنتجه محليًا، كما إن الانبعاثات الكربونية الناتجة من عمليات الاستخراج المحلية الجديدة أقل من الانبعاثات المماثلة الناتجة من الوقود المستورد. وواصلت الحكومة الإصرار على أنها ستحقق هدف الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050، على الرغم من أن منظمات غير حكومية ادعت أن سياسات الحكومة لا تسير على الطريق الصحيح لتحقيق ذلك.

### حرية التعبير والتجمع

في مايو/أيار، أقر البرلمان قانون النظام العام، مما يعزز القمع التشريعي للتظاهر السلمي، الذي بدأ بقانون الشرطة والجريمة وإصدار الأحكام والمحاكم في عام 2022. ويجزم قانون النظام العام أشكالكًا متنوعة من الاحتجاج السلمي، من قبيل "أن يربط المحتجون أنفسهم بمكان ما"، ويوسع صلاحيات الشرطة في إيقاف الأشخاص وتفتيشهم، ويستحدث أوامر بمنع التظاهر، ويمنح وزير الداخلية صلاحيات لاستصدار أوامر مدنية ضد المتظاهرين السلميين.

غزة، وكانت القضية لا تزال منظورة بحلول نهاية العام.

## التمييز المُجحف

في يناير/كانون الثاني، منعت حكومة المملكة المتحدة صدور قانون إصلاح الاعتراف بالنوع الاجتماعي، الذي اقّره برلمان إسكتلندا. وطلعت الحكومة الأسكتلندية المفوضة في القرار أمام المحكمة المدنية العليا، ولكنها خسرت دعوى الطعن في ديسمبر/كانون الأول.

وفي فبراير/شباط، نشرت الحكومة تقرير مراجعة شوكروس بخصوص فحص استراتيجية الحكومة لمكافحة الإرهاب، المعروفة باسم خطة "المنع". وقدمت المراجعة عدة توصيات، من بينها أن خطة المنع يجب أن تركز بشكل أكبر على ما أسمته المراجعة "التطرف الإسلامي غير العنيف"، وأن تحدّ من تركيز نهجها على ما أسمته "اليمين المتطرف". وخلصت البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية بشأن خطة المنع إلى أنها تنطوي على التمييز المُجحف وتتنافى مع حرية الفكر والتعبير.<sup>1</sup> وفي مارس/آذار، تشر تقرير كيسي، الذي أعد بتكليف من الحكومة، بخصوص معايير السلوك والثقافة السائدة في شرطة العاصمة، وخلص التقرير إلى وجود مشاكل عديدة، بما في ذلك التجذّر المؤسسي للعنصرية، والتحيّز الجنسي، ورتاب المثلية. وفي مايو/أيار، ألقى قائد شرطة إسكتلندا المنتهية ولايته خطاباً اعترف فيه بتجذّر العنصرية، والتحيّز الجنسي، وكراهية النساء، والتمييز المُجحف، بشكل مؤسسي في قوة الشرطة.

وفي مارس/آذار ويونيو/حزيران، على التوالي، نشر كل من مفوضة شؤون الأطفال لإنجلترا وويلز، ومجلس حفظ الأمن لأيرلندا الشمالية بحثين عن استخدام أسلوب التفتيش بالترديد من الثياب من جانب الشرطة ضد أطفال. وخلص تقرير مفوضة الأطفال، ضمن بواعث القلق الكثيرة الأخرى، إلى أن احتمال تعرّض الأطفال السود للتفتيش بالترديد من الثياب أكثر من مثيله بالنسبة للأطفال الآخرين بما يصل إلى ست مرات.

وبعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، تزايدت بشكل كبير أبعاد جرائم الكراهية المتمثلة في معاداة السامية ورتاب الإسلام. فخلال الفترة من 1 أكتوبر/تشرين الأول إلى 13 نوفمبر/تشرين الثاني، أفادت شرطة العاصمة بتسجيل 779 جريمة معاداة للسامية، أي بزيادة قدرها 1,200% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وخلال الفترة نفسها، سجّلت 343 جريمة رهاب الإسلام، بزيادة قدرها 236%.

## الحقوق الجنسية والإنجابية

بالرغم من إلغاء تجريم الإجهاض في أيرلندا الشمالية، فقد ظلّ منجزماً في إنجلترا وويلز

وفي يونيو/حزيران، أقرت اللوائح التنظيمية لقانون النظام العام لسنة 1986 (التعطيل الخطير لحياة المجتمع). ووسّعت هذا التشريع الفرعي نطاق الظروف التي يمكن للشرطة فيها فرض شروط على المظاهرات، معززة بعقوبات بالسجن. ويمكن أن تشمل هذه الشروط أي شيء يعتبره الشرطة ضرورياً لمنع "التعطيل الخطير"، والذي تعرّفه اللوائح التنظيمية بأنه أي تعطيل يتسبب في "أكثر من مجرد تعويق بسيط للأشطة اليومية". وفي مايو/أيار، اعتقل عشرات المتظاهرين السلميين خلال وفي محيط مراسم تنصيب الملك تشارلز الثالث، بما في ذلك عمليات اعتقال استباقية. وقد أسقطت أغلب التهم لاحقاً. واستمرت على مدار عام 2023 عمليات اعتقال ومقاواة وسجن متظاهرين مدافعين عن البيئة. وفي بعض الحالات، كان القضاة يمنعون المتظاهرين الذين وجهت إليهم تهم من الاستشهاد بتغيّر المناخ أو غيره من بواعث القلق المتعلقة بالبيئة خلال دفاعهم أمام هيئات المحلفين. وكان من يتجاهلون هذه الأوامر يواجهون الملاحقة القضائية بتهمة ازدراء المحكمة ويتعرضون لأحكام بالسجن. وإثر هجمات حركة حماس في إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول، وما أعقبها من قيام إسرائيل بقصف قطاع غزة واجتياحه برياً، اندلعت مظاهرات واسعة وسلمية بصفة منتظمة تدعو إلى وقف إطلاق النار. وسعت وزارة الداخلية آنذاك، وغيرها من وزراء الحكومة، إلى الضغط على الشرطة لمنع تلك المظاهرات، واصفين إياها بأنها "مسيرات كراهية". وردّ قادة الشرطة على ذلك بأنهم لا يملكون صلاحيات قانونية لمنع المظاهرات. وأشارت الحكومة إلى أنها تعتزم إصدار تشريعات توسّع صلاحيات حفظ الأمن في التدخل ضد المظاهرات غير العنيفة.

وتعرّض بعض الأشخاص في المملكة المتحدة، ممن لديهم تأشيرات دخول مؤقتة، لاستمرار القيود على مغادرتهم، بسبب اشتراكهم في مظاهرات مؤيدة لفلسطين.

## عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة

في يونيو/حزيران، رفضت المحكمة العليا دعوى للمراجعة القضائية رفعتها الحملة ضد تجارة الأسلحة (CAAT) للطعن في قرار الحكومة باستئناف مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية في سياق النزاع الدائر في اليمن. وقضت المحكمة بأن الحكومة لم تتصرف على نحو غير عقلاني في استئناف مبيعات الأسلحة.

وأعربت منظمات غير حكومية عن القلق بشأن استمرار نقل مكونات الطائرات المقاتلة إلى إسرائيل. وفي ديسمبر/كانون الأول، قدمت مجموعة من المنظمات غير الحكومية طلباً لإجراء مراجعة قضائية لتراخيص تصدير المعدات العسكرية التي يمكن أن تستخدمها القوات الإسرائيلية في

وايسكتلندا، فيما عدا الاستثناءات القانونية التي يقرها الأطباء. وفي عام 2023، وُجّهت إلى ست نساء نهم بإجراء عمليات إجهاض غير قانونية. وفي يوليو/تموز، حكم على امرأة بالسجن 14 شهرًا مع وقف التنفيذ، بعد أن أقرت بأنها أجرت لنفسها عملية إجهاض بالمخالفة للحدود الزمنية القانونية. وكانت هناك عقوبات مستمرة تعوق الحصول على خدمات الإجهاض في أيرلندا الشمالية، عقب إلغاء تجريم الإجهاض، بما في ذلك أوجه التقاعس المتعددة من جانب الحكومة المفوضة، وافتقار الخدمات إلى ما يكفي من الموارد والموظفين، والرفض القائم على أساس الضمير، وشيوع المعلومات الخاطئة ووصمة العار.<sup>2</sup>

## الإفلات من العقاب

في سبتمبر/أيلول، أقر مشروع القانون المتعلق بضربات أيرلندا الشمالية (الإرث والمصالحة). وأدى القانون فعليًا إلى إصدار عفو وإنهاء جميع التحريات والتحقيقات بخصوص أعمال القتل وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالاضطرابات. وأقر أن تحل محلها مراجعة بسيطة من جانب لجنة جديدة، هي اللجنة المستقلة للمصالحة واستعادة المعلومات. وتعرض القانون لانتقادات واسعة النطاق من الضحايا، ومن أحزاب سياسية في أيرلندا الشمالية، ومن حكومة جمهورية أيرلندا، وكذلك من مجموعة من مراقبي حقوق الإنسان الدوليين. وقنوبل القانون يطعون قانونية فورية من جانب بعض الضحايا والعائلات. في ديسمبر/كانون الأول، أعلنت الحكومة الأيرلندية عن عزمها رفع قضية مشتركة بين الدول ضد المملكة المتحدة في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بحجة أن أحكام القانون تنتهك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

وفي يونيو/حزيران، أقر "قانون الهجرة غير الشرعية". وتعارض نص القانون والخطاب الحكومي حوله مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وحظر القانون قيام الحكومة بنظر طلبات اللجوء المقدمة من أشخاص وصلوا إلى البلاد بدون تصريح منسق، كما يلزم الحكومة بإبعادهم وبدعم السماح لهم مطلقًا بالإقامة بشكل قانوني في المملكة المتحدة. وعزز هذا القانون من السياسة القائمة المتمثلة في رفض نظر طلبات اللجوء المقدمة من أشخاص يُعتبر أنهم وصلوا بشكل غير قانوني من بلدان تُعد آمنة. وقد أثّرت هذه السياسة على أغلب طالبي اللجوء في المملكة المتحدة.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، قضت المحكمة العليا بعدم قانونية سياسة الحكومة المتمثلة في إبعاد طالبي اللجوء في المملكة المتحدة إلى رواندا. ورُدّ على ذلك، وقّعت الحكومة معاهدة جديدة مع

الحكومة الرواندية، وطرحت مشروع قانون في البرلمان يلزم المحاكم بمعاملة رواندا باعتبارها بلدًا آمنًا، ما يوقف تطبيق أجزاء كبيرة من قانون حقوق الإنسان وغيره من الصكوك القانونية التي توفر حماية للحقوق، كما يحذ بصورة كبيرة من قدرة المحاكم على التدخل. وكانت العملية التشريعية لا تزال منطوية بحلول نهاية العام.

وفي سبتمبر/أيلول، نُشر تقرير تحقيق أجري بتكليف من الحكومة بخصوص إساءات تعرّض لها أشخاص احتجزوا في مركز بروك هاوس لترحيل المهاجرين. وخلص التقرير إلى تفشي مناخ من الإيذاء، بما في ذلك 19 حالة من حالات المعاملة المهينة أو للإنسانية لأشخاص محتجزين على أيدي موظفين في غضون خمسة أشهر. ومع ذلك، نصن "قانون الهجرة غير الشرعية"، الصادر عام 2023، على منح صلاحيات جديدة لاحتجاز أشخاص لأغراض تتعلق بالهجرة بدون وجود إشراف قضائي فعال.

وعلى مدار العام، تزايد الخطاب العدائني من جانب الحكومة ووسائل الإعلام ضد المهاجرين. ففي سبتمبر/أيلول، اختصت وزيرة الداخلية آنذاك ضحايا الاتجار بالبشر ولللاجئين واللجئات المثليين والمثليات. وبموجب "قانون الهجرة غير الشرعية"، أُلغيت أو خففت الضمانات للمهاجرين من ضحايا الاتجار بالبشر والأطفال غير المصحوبين بذويهم. وفي الوقت نفسه، فرضت زيادات باهظة على رسوم تأشيرات الدخول، مما يزيد من إفقار المهاجرين في المملكة المتحدة.

## حقوق العمال

ردًا على إضرابات واسعة النطاق في القطاع العام، ممثلًا في المدارس والجامعات والمستشفيات وخدمات السكك الحديدية، أقر البرلمان، في يوليو/تموز، قانون الإضرابات (الحد الأدنى من مستويات الخدمة)، الذي يُحتمل أن يمثّل انتهاكًا للحق في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. ونصن القانون على منح الوزراء صلاحيات واسعة لتحديد مستويات الخدمة التي يجب الإبقاء عليها خلال الإضرابات العمالية في مجموعة من القطاعات المتعرّفة تعريفيًا فوضفًا، مثل "الصحة" و"التعليم" و"النقل". وفي حالة عدم الامتثال "لإشعارات العمل"، يفقد العمال الحماية المكفولة لهم ضد الفصل التفسفي. كما نصن القانون على أنه إذا تقاعست أي نقابة على ضمان قيام أعضائها الذين تحددت أسماؤهم بكسر الإضراب، فإنها ستواجه عقوبات مالية شديدة.

## ميانمار

جمهورية اتحاد ميانمار

مكون من ثلاث مجموعات مسلحة غير تابعة للدولة ومعروفة باسم تحالف الأخوة الثلاثي، هجوماً واسع النطاق عترف باسم عملية 1027، حيث استولى على قواعد عسكرية ونقاط تفتيش ومعايير حدودية في شمال شرق ميانمار. كما استهدفت المواقع التي أُرغم ضحايا الاتجار بالبشر فيها على العمل في القرصنة السيبرانية.

### الهجمات وعمليات القتل غير المشروعة

منذ وقوع الانقلاب، قتل ما يربو على 4,000 شخص على أيدي الجيش، معظمهم من المدنيين، في محاولة لفرض سيطرته، وكان بينهم ما لا يقل عن 1,345 شخصاً في عام 2023. ووقعت عمليات قتل غير قانونية أثناء الهجمات العسكرية الجوية والبرية التي شكّلت نوعاً من العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين، وبعد القبض على المعارضين للانقلاب السلميين والمسلحين. ووردت أنباء أيضاً عن وقوع أكثر من 30 حالة وفاة في الحجز، بما في ذلك نتيجة للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. وشدد الجيش ضرباته الجوية، التي كثيراً ما كانت عشوائية أو موجّهة مباشرة إلى المدنيين والأعيان المدنية.

وازدادت حدة الهجمات الجوية، التي وقعت في السابق في المناطق الحدودية بشكل رئيسي، في عمق أراضي ميانمار. واستهدفت إقليم ساغانغ الواقع في وسط وشمال غرب ميانمار على نحو متزايد، مما أسفر عن عواقب مدمرة. وفي 11 أبريل/نيسان، وفي الهجوم الجوي المصمّم الوحيد منذ وقوع الانقلاب، قصفت طائرة عسكرية تجمعت لأشخاص كانوا يفتتحون مكتباً إدارياً محلياً في قرية با زي غي بضواحي بلدة كانبولو. وقتل جراء القصف ما لا يقل عن 100 شخص من المدنيين، بينهم 35 طفلاً، بالإضافة إلى 18 شخصاً من المتحالفين مع جماعات المعارضة المسلحة. وقد اعترف الجيش بالهجوم، لكنه ادعى أن العدد الكبير من القتلى كان نتيجة لوجود متفجرات مخزّنة في مكان التجمع. وفي 27 يونيو/حزيران، ورد أن هجوماً جويًا وقع بالقرب من أحد الأديرة في قرية نياونغ كون من ضواحي بلدة بال إقليم ساغانغ، أدى إلى مقتل راهب وما لا يقل عن تسعة مدنيين آخرين، بحسب ما ورد. وذكرت تقارير إعلامية أن الضربات أو الهجمات الجوية أسفرت عن مقتل مدنيين في إقليم باغو وفي ولايات تشين وكاشين وكاياين وكايين ومون وأراكان. في 9 أكتوبر/نشرين الأول، أسفرت غارة عسكرية جوية، أعقبها هجوم بمدافع الهاون، على مخيم للتارزين داخلياً في قرية مونغ لني هكي بولاية كاشين، عن مقتل ما لا يقل عن 28 مدنياً، بينهم أطفال، وإصابة ما لا يقل عن 57 آخرين. وقد أشارت تحقيقات منظمة العفو الدولية إلى استخدام قبيلة غير موجّهة من الجود، وهي سلاح غير دقيق لا يمكن أن تكون آثاره محدودة كما يقضي القانون الدولي الإنساني.<sup>11</sup>

تفاقمت أزمة حقوق الإنسان في ميانمار مع استمرار السلطات العسكرية في قمع المعارضة السلمية، وازدادت حدة العمليات المضادة للمقاومة المسلحة المتنامية. واستمرت المماكيات الجائرة للنشطاء المؤيدين للديمقراطية، وغيرهم ممن يُعتبرون معارضين للسلطات العسكرية، وحُكم على أكثر من 1,600 شخص بالسجن أو الأشغال الشاقة أو الإعدام. ونزح ما يزيد على نصف مليون شخص بسبب النزاعات المسلحة الداخلية. وظل عشرات الآلاف من الأشخاص الذين ينتمون إلى جماعة الروهنغيا ممن تم تهجيرهم قسراً منذ عشر سنوات، في مخيمات النزوح المزرية بولاية أراكان. ومنعت السلطات العسكرية وصول المساعدات الإنسانية إليهم إثر إحصار مدمر ضرب المنطقة في مايو/أيار. وفرضت بلدان عدة عقوبات على الشركات والأفراد المسؤولين عن تزويد جيش ميانمار بوقود الطائرات الذي استخدمه في شن هجمات جوية، ومنها ما استهدفت المدنيين والمنازل وأماكن العبادة وغيرها من البنية التحتية المدنية. واستمر تقييد الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها بشكل كبير. وكان الصحفيون من بين الأشخاص الذين سُجنوا بسبب عملهم المشروع.

### خلفية

استمر الحكم العسكري عقب الإطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً، في 1 فبراير/شباط 2021. وظل مينت سوي الرئيس المعيّن من قبل الجيش، بينما ظل الجنرال في الجيش وقائد الانقلاب العسكري مين أونغ هلاينغ يقود إدارة الدولة. وواصلت السلطات العسكرية عملها الرامية إلى القضاء على المعارضة كلها. وأثبتت الجهود الدولية عدم فعاليتها في وقف العنف، ومنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بحق المدنيين. ومدّد مجلس إدارة الدولة فترة حالة الطوارئ مرتين لمدة ستة أشهر، وأُخذ بالتزاماته بإجراء انتخابات على أساس التعددية الحزبية في عام 2023. واستمرت حكومة الوحدة الوطنية، التي شكّلتها في عام 2021 ممثلون لحكومة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية التي أُطيح بها، والجماعات المسلحة المعروفة مجتمعاً باسم قوات الدفاع الشعبي، في معارضتها للحكم العسكري. واشتدّ القتال في وسط ميانمار، وفي أكتوبر/نشرين الأول، شنّ تحالف

كما وقعت عمليات برية مكثفة في إقليم ساغانغ وغيره، ووردت خلالها أُنباء عن تنفيذ إعدامات خارج نطاق القضاء وأعمال تطوي على العنف الجنسي. وتم تحديد هوية وحدة عسكرية تعرف باسم طابور أوغري بأنها مسؤولة عن الهجمات الوحشية بشكل خاص، من قبيل قطع الرؤوس وبتن الأطراف، وتشويه جثث الضحايا. وفي 11 مارس/آذار ورد أن قوات عسكرية قتلت ما لا يقل عن 22 مدنيًا في أحد الأديرة في قرية نان نين بولاية شان الجنوبية.

## الاحتجاز التعسفي والمحاكمات الجائرة

بحلول نهاية عام 2023، كان عدد الذين اعتقلتهم السلطات منذ الانقلاب قد تجاوز 25,000 شخص. ووفقًا لبيانات جمعية مساعدة السجناء السياسيين، فقد ظل قيد الاحتجاز بحلول ديسمبر/كانون الأول نحو 20,000 شخص، بينهم زعماء المعارضة السياسية وناشطون ومدافعون عن حقوق الإنسان وصحفيون وطلبة ومحامون وعاملون في المجال الطبي.

استمرت المحاكمات الجائرة بشكل صارخ، حكم بموجبها على أكثر من 1,600 شخص بالسجن لمدة مختلفة، والأشغال الشاقة، والإعدام في بعض الحالات، وأجري بعض المحاكمات أمام محاكم مؤقتة داخل السجون وأمام محاكم عسكرية، مع حرمانهم من توكيل محامين. وفي مايو/أيار، وُجد الناشط السياسي والكاتب واي مو نينغ مذنبًا بتهمة الخيانة العظمى، وحُكم عليه بالسجن لمدة 20 سنة. وكان قد اعتقل أصلًا في عام 2021 بسبب قيادته احتجاجات سلمية، وكان يقضي حكمًا بالسجن لمدة 34 سنة بتهمة ذات صلة. وفي أغسطس/آب، ورد أن فنان الهيب-هوب الشهير بيو هار حكم عليه بالسجن لمدة 20 سنة عقب اعتقاله في مايو/أيار إثر انتقاده قادة عسكريين على انقطاع التيار الكهربائي المتكرر. في سبتمبر/أيلول، اعتقلت السلطات العسكرية كياو أي، والد الناشط السياسي البارز كياو كو كو، الذي كان مطلوبًا لدى السلطات العسكرية. وقد أصبح احتجاج أقرباء المعارضين السياسيين أسلوبًا مألوفًا للانتقام.

أعلنت السلطات العسكرية عدة قرارات عفو خلال العام، تم بموجبها إطلاق سراح ما يربو على 20,000 سجين، كان معظمهم محتجزًا بتهمة جنائية، مع أن 2,153 سجينًا ممن أطلق سراحهم، في مايو/أيار، كانوا يقضون أحكامًا بالسجن بموجب المادة 505 (أ) من القانون الجنائي التي تجرم مقاومة الجيش، واستخدمت على نطاق واسع لقمع المعارضة السلمية منذ الانقلاب. وفي إحدى الحالات، قال الجيش إنه أصدر عفوًا عنهم لأسباب "إنسانية" بمناسبة أحد الأعياد البوذية، لكنه هدد بإعادة حبس كل من "يرتكب جريمة مرة أخرى".<sup>22</sup> وبموجب عفو صدر في أغسطس/آب، تم تخفيض مدة الحكم على الرئيس المخلوع وين مينت أربع سنوات، وتخفيض مدة الحكم على مستشارة

الدولة أونغ سان سوتشي ست سنوات. بيد أنهما ظلّا يقضيان في السجن ثماني سنوات و27 سنة على التوالي، لأنهما كانا قد أدبنا في السابق بسلسلة من التهم ذات الدوافع السياسية. إن عدم السماح لمراقبين مستقلين بالوصول إلى مراكز الاحتجاز يعني أن المعلومات المتعلقة بالحالة الصحية للمحتجزين كانت نادرة، مع أن الجيش أعلن، في أكتوبر/تشرين الأول، أن الزيارات العائلية للسجناء، التي تم تعليقها خلال جائحة كوفيد-19 يمكن أن تستأنف. وورد أن الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، والأشخاص الذين يقضون أحكامًا بالسجن المؤبد، منعوا من زيارات أفراد عائلاتهم. واستمرت ظروف الاحتجاز للإنسانية، كما استمر ورود أُنباء عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. كما وردت أُنباء عن مقتل سجناء سياسيين أو اختفائهم أثناء نقلهم بين مراكز الاحتجاز.

## الديتجار بالبشر

بحسب تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، احتجز نحو 120,000 شخص داخل مجمعات تقع في مناطق تخضع غالبًا لسيطرة مليشيات موالية للجيش على حدود تايلاند والصين، حيث أرغموا على العمل في مجالات القرفصة السبيرانية ودور القمار غير القانونية التي تديرها عصابات إجرامية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، قال تحالف الأخوة الثلاثي، الذي يقيم روابط مع الصين، إنه كان قد أطلق سراح ضحايا من المجمعات على الحدود الصينية عندما استهدف بلدة لوكاي، التي تعتبر مركزًا سيء السمعة فيما يتعلق بالاحتجاز السبيراني في ولاية شان. وقد تعرّض العديد من الأشخاص الذين أرغموا على العمل في مراكز الاحتجاز السبيراني للإغراءات للذهاب إلى ميانمار من البلدان المجاورة، ومنها الصين وفيتنام، بوعود بالحصول على وظائف سيء السمعة فيما يتعلق بالاحتجاز في عمليات الاحتجاز السبيراني تحت التهديد، باستخدام العنف أحيانًا.

## حقوق الأشخاص النازحين داخليًا

وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نزح ما يزيد على 2.6 مليون شخص داخليًا. ويشمل هذا العدد ما لا يقل عن 500,000 شخص نزحوا نتيجة لاحتدام القتال الذي أعقب انطلاق عملية 1027، في أواخر أكتوبر/تشرين الأول. وظل العديد من النازحين داخليًا يعيشون في ظروف مزرية، وغالبًا ما افتقروا إلى السلع والخدمات الأساسية، وتعرضوا لخطر دائم من الضربات الجوية، وغيرها من العمليات العسكرية.

ظل حوالي 148,000 شخص من جماعة الروهينغيا، وغيرهم من المسلمين، نازحين داخليًا وخاصعين لنظام مؤسسي من الفصل والتمييز ترعاها الدولة، وهو نظام قاس يرقى إلى مستوى

## حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها

جعلت إجراءات القمع العسكرية من الاحتجاج السلمى أمراً شبه مستحيل. وورد أنه اعتقل حوالي 100 شخص بسبب ارتداء أو بيع أو شراء ورود في 19 يونيو/حزيران، الذي يصادف عيد ميلاد أونغ سان سوتشي.

كانت الرقابة سائدة على أوسع نطاق. وظل الأشخاص عرضة للاعتقال بسبب منشوراتهم على الإنترنت، الأمر الذي خلق حالة من الرقابة الذاتية. استمر الجيش في استخدام قوانين الجمعيات غير القانونية لمقاضاة المعارضين المتصويرين. ففي أبريل/نيسان، أصدرت محكمة داخل سجن ميتينا بولاية كاشين حكماً بالسجن لمدة ست سنوات على الزعيم الديني البارز والمدافع عن حقوق الإنسان هكلام سامسون بسبب نشاطاته في الجمعيات غير القانونية، والإرهاب، والحض على المعارضة.

استمر فرض قيود مشددة على الحريات الإعلامية. واعتقل ما لا يقل عن ستة صحفيين، وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام، أو حكم عليهم بالسجن لمدد مختلفة خلال العام. وكان من بينهم المصور الصحفي ساي زاو تاكني، الذي اتهم بنشر معلومات من شأنها أن تثير القلق أو سوء الفهم في الوسط العام إزاء السلطات العسكرية. وأدين بتهمة كاذبة، وهي التحريض على الثورة، من قبل محكمة عسكرية في سجن إنسين بيانغون في سبتمبر/أيلول، وحكم عليه بالسجن لمدة 20 سنة مع الأشغال الشاقة. وكان ساي زاو تاكني قد عمل مع الإخبارية الإلكترونية ميانمار الآن (Myanmar Now)، التي حظها الجيش بعد الانقلاب. وفي مايو/أيار، حكمت إحدى المحاكم في بانغون على المصورة الصحفية هو يادانار خيت موه موه تون، بالسجن لمدة 10 سنوات مع الأشغال الشاقة بتهمة تتعلق بالإرهاب. وكانت تقضي أصلاً حكماً بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة التحريض على التمرد ونشر أخبار كاذبة بحسب ما قيل.

وفقاً لمنظمة مراسلون بلا حدود، احتجز أكثر من 60 صحفياً وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام بحلول ديسمبر/كانون الأول. وفي 10 يونيو/حزيران، ألغت السلطات الرخصة الإعلامية للمنشد الإخباري المستقل أيارودي تايمز (Ayyarwaddy Times). بزعم نشر معلومات تعكز السلم والصفو العامتين. وفي 29 أكتوبر/تشرين الأول، ورد أن السلطات العسكرية داهمت مكتب المنشد الإعلامي ديفالومنت ميديا غروب (Development Media Group) في مدينة سيتوي، واعتقلت مراسل صحفي وأحد حراس المكتب.

## عقوبة الإعدام

استمر فرض أحكام الإعدام على أشخاص، بينهم سجناء سياسيون، لكن لم يُعرف ما إذا تم تنفيذ أيس عمليات إعدام. وورد أنه تم تخفيف أحكام

جريمة الأبارتهيد ضد الإنسانية. وظلّ معظم محتجزين في معسكرات اعتقال منزرية في ولاية أراكان، حيث ما برحوا يعيشون فيها منذ عام 2012. اعتبرت الظروف المروعة التي عاشت فيها جماعة الروهينغيا عاملاً مهماً أسهم في عدد الوفيات التي نتجت عن إعصار موگا الذي ضرب ميانمار في مايو/أيار. وورد أن ما لا يقل عن 100 شخص من جماعة الروهينغيا الذين يعيشون في معسكرات اعتقال في بلدة سيتوي بولاية أراكان قد قضاوا نحبهم. وبالإضافة إلى التأثير القاسي الذي أحدثه الإعصار على معسكرات الاعتقال، فقد دُمرت المنازل والبنية التحتية في بلدتي رايندونغ وسيتوي، وفي ولاية تشين وإقليمتي ساغانغ وماغواي، مما ألحق الضرر بالأشخاص النازحين داخلياً وغيرهم من المجتمعات الضعيفة بصورة غير متناسبة. في أعقاب إعصار موگا أعاقت السلطات العسكرية وصول المساعدات الإنسانية، وفي بعض الحالات منعتها من الوصول إلى المجتمعات المتضررة. كما وردت أنباء عن قيام السلطات العسكرية بتأخير منح الأذونات للمنظمات الإنسانية الدولية التي حاولت زيادة عملياتها لتقديم المساعدات الإنسانية في المنطقة.<sup>3</sup>

## مسؤولية الشركات

عقب ظهور أدلة على تزويد شركات أجنبية ومحلية جيش ميانمار بوقود الطائرات، فرضت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد الأوروبي وسويسرا عقوبات مختلفة الشدة على الشركات والأفراد في ميانمار وسنغافورة الضالعين في الحصول على وقود الطائرات وتوزيعه في ميانمار. ففي أغسطس/آب، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية نطاق العقوبات المحتملة، وأعلنت أن كل شخص متورط في هذا القطاع معرض للخطر. وفي محاولة واضحة لتفادي العقوبات تحولت سلسلة تزويد الوقود من النقل المباشر لوقود الطائرات النفاثة من المزدوجين إلى ميانمار إلى النقل غير المباشر عن طريق فيتنام وسنغافورة.<sup>4</sup> أعلنت شركة إنتش أند إم (H&M) السويدية للملابس أنها ستوقف عملياتها بعدما صدر تقرير عن مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وهو منظمة غير حكومية، كشف عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، منها دفع أجور متدنية أو عدم دفعها أبداً، واستخدام العنف على أساس النوع الاجتماعي، وقمع أنشطة النقابات العمالية في قطاع صناعة الملابس في ميانمار. جاء ذلك عقب صدور إعلان مشابه في يوليو/تموز من قبل الشركة الإسبانية التي تملك علامة زارا (Zara) للزباء.

الإعدام الصادرة بحق 38 شخصاً إلى السجن المؤبد بموجب قرار عفو صدر في مايو/أيار.

## الانتهاكات على أيدي الجماعات المسلحة

وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نفذت جماعات المعارضة المسلحة على نحو منتظم هجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية. ووردت أنباء عن أنه كان من بين قتلى تلك الهجمات مدراء محليون وموظفون مدنيون وغيرهم من الأشخاص الذين يتصوّر أنهم ينتمون للجيش أو يتعاونون معه. وفي بعض الحالات شنت هجمات بالتفجيرات والقنابل اليدوية على مكاتب عامة، وقع أحدها في يونيو/حزيران على مكتب ضرائب في يانغون، أصيب فيه أربعة موظفين وشخصان آخران. وذكرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن حكومة الوحدة الوطنية ردت على طلبها اعتماد تدابير تكفل التزام الجماعات المسلحة المناهضة للجيش بأحكام القانون الدولي ذات الصلة.

- 1 Myanmar: 28 civilians killed in military air strike – new” investigation and witness testimony”, 13 October
- 2 Myanmar: Follow ‘long overdue’ pardons by releasing” all those unjustly detained”, 3 May
- 3 Myanmar: Military Authorities Exacerbate the Suffering” Caused by Cyclone Mocha”, 14 June
- 4 Myanmar: New shipments of aviation fuel revealed” despite the military’s war crimes”, 1 March

## الولايات المتحدة الأمريكية

### الولايات المتحدة الأمريكية

انتشر على نطاق واسع التمييز المُجحف، والعنف ضد أفراد مجتمع الميم، وزادت التشريعات المناهضة لمجتمع الميم. وقُدِّمت مشاريع قوانين لمعالجة مسألة التعويضات عن العبودية وموروثاتها. وفرضت عدة ولايات حظراً تاماً على الإجهاض، وأُتت فرضت قيوداً شديدة تحدّ من الحصول عليه. وأُتت العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل غير متناسب على النساء من السكان الأصليين. وظن دخول طالبي اللجوء والمهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية محفوفاً بالعقبات، ولكن بعض الجنسيات ظلت تتمتع بصفة الحماية المؤقتة. واتخذت إجراءات للحدّ من حرية التظاهر في عدد من

الولايات. وتضرر الأشخاص السود بشكل غير متناسب من استخدام الأسلحة المميتة على أيدي الشرطة. ولم يحدث أي تقدم بشأن إلغاء عقوبة الإعدام، باستثناء ما تحقق في واشنطن. واستمر الاحتجاز التعسفي إلى أجل غير مُسمى في القاعدة البحرية الأمريكية بخليج غوانتانامو في كوبا. وبالرغم من تزايد العنف بسبب استخدام الأسلحة النارية، لم يُنظر في أي إصلاحات جديدة للسياسات المتعلقة بالأسلحة النارية، إلا أن الرئيس بايدن أعلن عن إنشاء مكتب البيت الأبيض لمنع العنف باستخدام الأسلحة النارية. واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام القوة المميتة في بلدان حول العالم. وكان الأشخاص السود وغيرهم من الجماعات المُصنفة بالانتهاك على عرق معين وذوي الدخل المنخفض يتحملون أعباء الآثار الصحية للقطاع البتروكيميائي. واستمر استخدام القوود الأحفوري دون انقطاع.

## التمييز المُجحف

واجه أفراد عنفاً مفرطاً على خلفية ميولهم الجنسية الفعلية أو المُفترضة أو هوية النوع الاجتماعي الخاصة بهم، وخاصة العابرين جنسياً من الجماعات المُصنفة بالانتماء إلى عرق معيّن. وكان أفراد مجتمع الميم أكثر عُرضة بتسعة أضعاف من الأفراد من غير مجتمع الميم لأن يفجوا ضحايا لجرائم الكراهية العنيفة. وكان 54% فقط من البالغين من أفراد مجتمع الميم يعيشون في ولايات لديها قوانين لمكافحة جرائم الكراهية تغطي الميول الجنسية وهوية النوع الاجتماعي والتعبير عن النوع الاجتماعي.

وتزايد بشكل كبير إقرار قوانين مناهضة لمجتمع الميم على مستوى الولايات. فخلال عام 2023، سنّ 84 مشروعاً لقوانين مناهضة لمجتمع الميم، أي بزيادة أربعة أضعاف مقارنة بعام 2022. وجرى سن عدد متزايد من القوانين بدعوى الحرية الدينية، التي تقلص أو تقضي فعلياً على حقوق أفراد مجتمع الميم.

وقدم الكونغرس أربعة قرارات أو مشاريع قوانين بخصوص لجان التعويضات والحقيقة والتشافي، فيما يتعلق بالعبودية والمدارس الداخلية للهنود الحمر وموروثاتها. وما زال أحفاد المستعبدين الأفارقة، والأفارقة الأمريكيين، والسكان الأصليين يعيشون مع آثار الصدمة المتوارثة عبر الأجيال، وكذلك مع التأثيرات الاقتصادية والمادية الضارة الناتجة عن موروثات الاستعباد والاستعمار، بدون أن يحصلوا على تعويضات.

في أعقاب هجمات حماس في إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول، وما تلاها من قصف إسرائيلي وغزو بري لغزة، تزايدت بشكل كبير الحوادث المعادية للسامية والمعادية للإسلام ضد الأشخاص الذين كانوا أو يُنظر إليهم على أنهم يهود أو مسلمون أو إسرائيليون أو عرب.

## الحقوق الجنسية والإنجابية

القضائية لقبائل السكان الأصليين في رفع دعاوى، حيث يمنحها من مقاضاة غير السكان الأصليين ممن يرتكبون العنف ضد نساء من السكان الأصليين. كما ظلت الضحايا من الأمريكيات الهنديات ونساء ألاسكا من السكان الأصليين يواجهن عقوبات في الحصول على رعاية ما بعد التغتصاب، بما في ذلك إجراء فحص الطب الشرعي، الذي يُعد ضروريًا في حالة رفع دعوى جنائية ضد الجاني.

## حقوق اللاجئين والمهاجرين

بعد إنهاء العمل بالفصل 42 المتعلق بسياسة الهجرة، طُبقت الولايات المتحدة الأمريكية تدابير جديدة للهجرة ظلت تحد بشكل كبير من طلب اللجوء على الحدود الأمريكية المكسيكية. وشملت هذه التدابير حظر الجوء، الذي يفترض عدم أهلية الشخص لطلب اللجوء، ما لم ينطبق عليه واحد من ثلاثة استثناءات، كما يلزم طالبي اللجوء باستخدام تطبيق هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية على الهاتف المحمول (والذي أطلقته الهيئة في عام 2020)، لتحديد مواعيد لطلب اللجوء عند مداخل معينة.<sup>2</sup> وكانت المواعيد عبر هذا التطبيق محدودة، مما أدى إلى ترك طالبي اللجوء عالقين في ظروف للإنسانية على الحدود، حيث كانوا عرضة للعنف والعنصرية، وخاصة النساء، والأطفال عبر المصحوبين بذويهم، وطالبي اللجوء من الأشخاص السود.

ومدّت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا اتفاق البلد الثالث الأمان على جميع الحدود البرية للبلدين، بما في ذلك الممرات المائية.

ومدّت الإدارة الأمريكية صفة الحماية المؤقتة لمواطني: أوكرانيا، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، وفنزويلا، ونيبال، ونيكاراغوا، وهائيتي، وهندوراس، واليمن، مما يعني تمديد تصاريح العمل والحماية من الإبعاد من الولايات المتحدة.

وبدأ تطبيق إجراء الإفراج المشروط بالنسبة لمواطني فنزويلا، وكوبا، ونيكاراغوا، وهائيتي، وهو إجراء يقضي بالتصريح بالسفر لحوالي 30,000 شخص من هذه البلدان للحضور إلى الولايات المتحدة كل شهر، على أن يكون لهم رعاية مقيمون في الولايات المتحدة. حصل 251,000 شخص تقريبًا على تصاريح سفر بين يناير/كانون الأول وسبتمبر/أيلول.

ولم يصوت الكونغرس على قانون التكيّف الأفغاني، الذي كان من شأنه أن يمنح الأفغان الذين تم إجلاؤهم من بلدهم سيبلًا للحصول على وضع الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة.

واستمرت السلطات في تطبيق نظام الاحتجاز التعسفي الجماعي للمهاجرين، والمراقبة، والمراقبة الإلكترونية. وظلت الصناعة الهادفة للربح تستخدم سجونًا خاصة لاحتجاز أشخاص ينشدون السلامة. ووضعت سلطات الولايات تنظيمًا للنقل من أجل نقل طالبي اللجوء من الولايات الحدودية إلى داخل

في أعقاب قرار المحكمة العليا الأمريكية، في عام 2022، بإنهاء الحماية الاتحادية للحق في الإجهاض، طبقت 15 ولاية حظرًا كاملًا على الإجهاض، أو أشكالًا من الحظر باستثناءات محدودة للغاية، مما أثار على ملايين الأشخاص في سن الإنجاب.

وفرضت الكثير من الولايات حظرًا على الإجهاض بعد مرور ستة أسابيع، أو 12 أسبوعًا، أو ما بين 15 إلى 20 أسبوعًا من الحمل. وتغيّرت القوانين بسرعة، وواجهت تحديات معقدة، مما خلق مناخًا من عدم اليقين بالنسبة لكثير الأشخاص الساعين إلى الحصول على الرعاية المتعلقة بالإجهاض. وسعت ولايات عديدة إلى تريم، أو جرّمت بالفعل، الإجهاض الدوائي، أو السفر خارج الولاية لتلقي الرعاية المتصلة بالإجهاض، أو مساعدة شخص في ولاية تفرض حظرًا على الإجهاض في السفر وتلقي الرعاية المتصلة بالإجهاض.<sup>1</sup> وفي نوفمبر/تشرين الثاني، صوت الناخبون في ولاية أوهايو لصالح تعديل في دستور الولاية يحمي الحق في الإجهاض.

وواصلت الولايات المتحدة الأمريكية فرض قيود متجدّدة على تمويل عمليات الإجهاض، حتى في الولايات التي يُعد الإجهاض فيها قانونيًا، مما أثار بشكل غير متناسب على النساء من السود، وغيرهم من الجماعات المصنّفة بالانتماء إلى عرق معين. وظلّ التعديل القانوني الاتحادي، المعروف باسم تعديل هايد، يمنع التمويل الطبي (وهو برنامج للتمويل الحكومي يقدم تغطية للدخل الصحية لفئات محدودة من الأشخاص ذوي الدخل المنخفض) لخدمات الإجهاض، مما وضع أعباء مالية لا ضرورة لها على كاهل الأشخاص الحوامل الذين يسعون للإجهاض، وخاصة من الجماعات المصنّفة بالانتماء لعرق معين وذوي الدخل المنخفض.

## العنف القائم على النوع الاجتماعي

واجهت النساء الأمريكيات الهنديات ونساء ألاسكا من السكان الأصليين معدلات غير متناسبة بشكل كبير من العنف الجنسي. ووفقًا لأحدث بيانات حكومية متاحة من عام 2016، فقد تعرّضت حوالي 56% من الأمريكيات الهنديات ونساء ألاسكا من السكان الأصليين للعنف الجنسي، أي أكثر من ضعفي المتوسط الوطني، وتعرضت 84% من هؤلاء النساء لنوع ما من العنف. وخلص استبيان أجري عام 2018 إلى أن احتمال تعرّض نساء ألاسكا من السكان الأصليين للعنف الجنسي يزيد بمقدار 2.8 مرات عن مثيله بالنسبة للنساء من غير السكان الأصليين. وتظهر بيانات عام 2016 أن من بين الأمريكيات الهنديات ونساء ألاسكا من السكان الأصليين اللواتي تعرّضن للعنف الجنسي، فإن 96% تعرّضن لعنف جنسي على أيدي جاني واحد، على الأقل، من غير السكان الأصليين. وما زال القانون الأمريكي يفرض قيودًا على الولاية

أخرى. كما طالب الوفد السلطات الأمريكية بضمّان المحاسبة في جميع حالات الاستخدام المفرط للقوة، وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان، على أيدي الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، من خلال إجراء تحقيقات جنائية عاجلة وفعّالة ومستقلة، تمهيداً لمحاسبة الجناة.

وفي 18 يناير/كانون الثاني، بدأت عملية لإنفاذ القانون مؤتلفة من وكالات متعددة، بقيادة ضباط دورية ولاية جورجيا، في إزالة مخيمات النشطاء من حركة ديفند ذا فورست (Defend the Forest)، والذين كانوا يخيمون في الغابة، في ضواحي مدينة أتلانتا بولاية جورجيا، منذ أواخر عام 2021، لمنع بناء ما يُعرف باسم مدينة الأنابيب. وادعت روايات رسمية أن الضباط وصلوا إلى خيمة وأمروا شفويًا الشخص الموجود داخلها بالخروج. وادعى الضباط أن الشخص الذي كان بداخل الخيمة، ويدعى مانويل إستبان (تورتوغويتا) باييث تيران، وهو مدافع عن حقوق الإنسان البيئية، أطلق النار على الضباط، فأصاب أحد أفراد شرطة الولاية، حسبما زُعم، قبل أن يرد الضباط بإطلاق النار عليه وقتله. وأظهر تشريح مستقل للجنة أن باييث تيران تعرّض لإطلاق النار عليه 57 مرة، ولم يجد الفحص بقايا بارود على يديه.

## عقوبة الإعدام

بالرغم من استمرار سريان قرار وقف تنفيذ أحكام الإعدام الاتحادية، فقد واصلت وزارة العدل الدفاع عن أحكام الإعدام الاتحادية، وسعت إلى تأييد أحكام الإعدام عند الاستئناف وفرض أحكام جديدة خلال المحاكمات. وأعيد تقديم مشروعاتي قانونيتين بإلغاء أحكام الإعدام الاتحادية في مجلسي الكونغرس ولكن لم يتم التصويت على أي منهما.

وفي فبراير/نيسان، أكملت إدارة الإصلاحات بولاية ألاباما مراجعة إجراءاتها للحقن المميت، بعد وقفها لمدة أربعة أشهر، مما يتيح استئناف عمليات الإعدام. وفي مارس/آذار، سنت ولاية إيداهو قانونًا يجيز استخدام فرق إطلاق النار كوسيلة للإعدام. وفي أبريل/نيسان، سنت ولاية فلوريدا قانونًا يقضي بتصويت ثمانية فقط، من بين 12 محلفًا، لصدر حكم الإعدام، وهو أقل حد أدنى للتصويت في الولايات المتحدة. وفي أغسطس/ آب، أنهت ولاية ألاباما أيضًا لوائحها لتنفيذ عمليات الإعدام عن طريق الحقن بالغاز، وهي وسيلة خلصت هيئات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة إلى أنها تنتهك مبدأ حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتقدم المجلس التشريعي لولاية ألاباما بمشروع قانون، ولكنه فشل في تمريره، كان من شأنه أن يقضي بضرورة إجماع المحلفين حتى يتسنى الحكم على شخص بالإعدام، وأن يطبق بأثر رجعي قانون صدر عام 2017 بإلغاء تجاوز القضاء لقرارات المحلفين بشأن أحكام الإعدام.

الولايات المتحدة. وعانت بعض المدن لتوفير المأوى الملائم والخدمات لطالبي اللجوء الوافدين، مع تزايد أعداد طالبي اللجوء الذين لا يجدون سكنًا أو الذين يسكنون في أماكن غير ملائمة، مثل مراكز الشرطة أو الملاجئ الجماعية.

## حرية التجمع

قدمت 16 ولاية 23 مشروعًا لقوانين تقيّد الحق في التظاهر، وسنت خمسة مشاريع القوانين في أربع ولايات. ومن شأن الكثير من مشاريع القوانين أن تجرم أشكالًا معينة من التظاهر، مثل المظاهرات بالقرب من خطوط أنابيب الوقود الأحفوري، أو أن تزيد من العقوبات على الجرائم القائمة، مثل "الشغب"، أو إعاقة المرور على الطرق. وفي ولاية ميسيسبي، تعيّن على منظمي أي مظاهرة الحصول على تصريح كتابي من سلطات إنفاذ القانون بالولاية قبل تنظيم أي مظاهرة بالقرب من مبنى المجلس التشريعي للولاية أو غيره من المباني الحكومية، وهو الأمر الذي يتيح لمسؤولي الولاية السماح أو عدم السماح بالمظاهرات، بما في ذلك المظاهرات التي تنتج على أفعال مسؤولي الولاية. وشددت ولاية كارولينا الشمالية العقوبات على جرائم "الشغب" القائمة، وعلى التظاهر بالقرب من خطوط الأنابيب.

ووجهت ولاية جورجيا اتهامات إلى 61 شخصًا بمخالفة قانون المنظمات الفاسدة والمتأثرة بالابتزاز في الولاية، وذلك لتظاهره احتجاجًا على بناء مركز لتدريب موظفي إنفاذ القانون وأفراد الإطفاء، يُشار إليه باسم "مدينة الشرطي" (Cop City). كما اتهم كثيرون بموجب قانون محلي متهم وفضفاض لمكافحة الإرهاب.

بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، جرت احتجاجات منتظمة واسعة النطاق وغير عنيفة في أنحاء البلاد للمطالبة بوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، ولمطالبة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالتوقف عن تزويد الحكومة الإسرائيلية بالذخائر.

## الاستخدام المفرط للقوة

ذكرت مصادر إعلامية أن الشرطة أطلقت النار قتلت 1,153 شخصًا خلال عام 2023. وتأثر الأشخاص السود بشكل غير متناسب باستخدام القوة المميتة، حيث شكّلوا نسبة 18.5% من الوفيات الناجمة عن استخدام الشرطة للأسلحة النارية، بالرغم من أنهم يشكّلون حوالي 13% من مجموع السكان. وفي أعقاب زيارة وفد آلية الأمم المتحدة للخبراء المستقلين المعنية بالتهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون، دعا الوفد السلطات الأمريكية إلى جمع وتصنيف وتحليل ونشر بيانات، مصنّفة حسب الأصل العرقي أو الإثني، بخصوص التفاعل المباشر بين السكان، من جهة، وأجهزة إنفاذ القانون ونظام العدالة الجنائية، من جهة

وألغت ولاية واشنطن رسميًا عقوبة الإعدام على مستوى الولاية، بعد أن أعلنت المحكمة العليا للولاية، في عام 2018، أن القانون الخاص بالعقوبة تعسفي ومتحيز عرقيًا.

## الاحتجاز التعسفي

ظل ثلاثون رجلًا مسلمًا محتجزين تعسفيًا إلى أجل غير مسمى في مرفق الاحتجاز الأمريكي في خليج غوانتانامو، في انتهاك للقانون الدولي. ونقل أربعة أشخاص إلى بلدان أخرى خلال عام 2023. وتمت الموافقة على نقل 16 من المحتجزين الباقين، وبعضهم منذ أكثر من عقد، ولكن بدون أي تقدم. وظل الكونغرس يمنع نقل أي من المحتجزين في غوانتانامو إلى الولايات المتحدة، وهو ما يعني أنه يتعيّن على الإدارة أن ترتب لنقل المحتجزين إلى بلدان أخرى تخترم فيه حقوقهم الإنسانية.

ولم تجر محاسبة أو إنصاف ولم يقدّم العلاج الطبي الكافي بالنسبة لكثير من المحتجزين الذين تعرّضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة و/أو للاختفاء القسري.

وبالرغم من قرار المحكمة العليا الأمريكية، الصادر في 2008، بأن من حق المحتجزين في غوانتانامو المثل أمام المحكمة، فما زال المحتجزون يحرّمون من المثل في جلسات، وكان من شأن إطار "الحرب العالمية على الإرهاب"، الذي تبناه الحكومة الأمريكية ولا يزال يمثل تحديًا للقانون الدولي، أن يعيق قدرة المحاكم الاتحادية على إصدار أوامر بالإفراج عن المحتجزين؛ وحتى الأحكام المؤيدة للإفراج الصادرة من محاكم اتحادية لم تسفر عن الإفراج الفوري عن المحتجزين.

وما زال ثمانية محتجزين، بينهم خمسة أشخاص اتهموا بالاشتراك في هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، يواجهون تهمةً في نظام اللجان العسكرية، في انتهاك للقانون الدولي والمعايير المتعلقة بالمحاكمة العادلة، ويمكن أن يتحكم عليهم بالإعدام في حالة إدانتهم. ومن شأن استخدام عقوبة الإعدام في تلك الحالات، إثر إجراءات لا تفي بالمعايير الدولية، أن يشكّل حرمانًا تعسفيًا من الحياة.

ووصلت المفاوضات التي طال أمدها، للتوصل إلى اتفاقات بالاعتراف بالذنب، مع المحتجزين الباقين وعددهم 30، إلى طريق مسدود في سبتمبر/أيلول، بعدما رفضت إدارة الرئيس بايدن الشروط التي اقترحتها الرجال الخمسة الذين يواجهون المحاكمة بسبب هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001. ونتيجة للاستخدام المنهجي للتعذيب، ونظرًا لأوجه القصور في نظام اللجان العسكرية، وافتقاره إلى المعايير الأساسية للنزاهة، فقد استمر تقاعس الولايات المتحدة الأمريكية عن محاسبة أي شخص عن هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001.

## الحق في الحياة والأمن الشخصي

قتل ما لا يقل عن 48,000 شخص من جراء العنف باستخدام الأسلحة النارية خلال عام 2022، وهو أحدث عام يتوفّر عنه بيانات. وكان حوالي 132 شخصًا يتوفون كل يوم عام 2022 بسبب إصابات ناجمة عن الأسلحة النارية. وترسّخ مثل هذا العنف بسبب إمكان الحصول المستمر على الأسلحة النارية بدون قيود تقريبًا، والذي تصاعد بتزايد مبيعات الأسلحة النارية خلال جائحة كوفيد-19، وعدم وجود قوانين شاملة للسلامة في استخدام الأسلحة النارية (بما في ذلك تنظيم فتّالة للحصول على الأسلحة النارية وحيازتها واستعمالها)، والتقاعد عن الاستثمار في برامج كافية لمنع العنف باستخدام الأسلحة النارية والتدخل فيه.

في غضون عام 2023، وقعت أكثر من 650 حادثة أطلقت فيها النار على أربعة أشخاص أو أكثر. ففي يناير/كانون الثاني، أطلق رجل النار في مدينة مونتييري بارك بولاية كاليفورنيا، قتل 11 شخصًا وأصاب تسعة آخرين، خلال احتفال برأس السنة القمرية. وفي مارس/آذار، قتل رجل ثلاثة أطفال وثلاثة بالغين في مدرسة ابتدائية مسيحية في مدينة ناشفيل بولاية تينيسي. وفي أبريل/نيسان، قتل رجل، في مدينة كليفلاند بولاية تكساس، خمسة أشخاص، بينهم صبي يبلغ من العمر تسعة أعوام، في منزل للجيران، بعدما اشتكوا من الضجيج الناجم عن إطلاقه النار على بيته. وفي مايو/أيار، قتل رجل ثمانية أشخاص وأصاب سبعة آخرين في مركز للتسوق في مدينة دالاس. وتبيّن هذه الأمثلة تقاعس الحكومة الأمريكية المستمر عن سن لوائح منظمة لمواجهة العنف باستخدام الأسلحة النارية، مما يقوّض حقوق الإنسان في شتى أنحاء البلاد. وفي أعقاب تمرير أول قانون ينظّم حيازة الأسلحة النارية في عام 2022، تقاعس الكونغرس عن النظر في مزيد من الإصلاحات المتعلقة بسياسات الأسلحة النارية. ونتيجة لذلك، أعلن الرئيس بايدن، في سبتمبر/أيلول، عن إنشاء أول مكتب من نوعه في البيت الأبيض لمنع العنف باستخدام الأسلحة النارية. وسوف تشرف على المكتب نائبة الرئيس، ويتم اختيار العاملين فيه من خبراء منع العنف باستخدام الأسلحة النارية.

## عمليات القتل غير المشروعة

استمرت حكومة الولايات المتحدة في استخدام القوة المميتة في مختلف أنحاء العالم، كما استمرت في حجب المعلومات المتعلقة بالمعايير القانونية والسياسات والمقاييس التي تطبقها القوات الأمريكية عند استخدام القوة المميتة. وواصلت الإدارة إنكار حالات موثقة توثيقًا جيدًا لوفيات وأضرار في صفوف المدنيين، وتقاعست عن كشف الحقيقة، وتحقيق العدالة، وتقديم التعويضات فيما يتعلق بعمليات قتل المدنيين التي وقعت في السابق. وعلى مدار العقد الماضي،

وثقت منظمات غير حكومية وخبراء أمريكيين وسائل إعلام ما يحتمل أن تكون غارات غير مشروعة بطائرات أمريكية مسيّرة، ألحقت أضراراً كبيرة بين المدنيين، وشكلت في بعض الحالات انتهاكاً للحق في الحياة وكانت بمثابة عمليات إعدام خارج نطاق القضاء. وفي سبتمبر/أيلول، أنشأت إدارة الرئيس بايدن نظام إرشادات الاستجابة لحوادث الأضرار المدنية، لإجبار مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية على إجراء تحقيقات، وربما فرض عقوبات، في الحالات التي يُشتبه فيها أن إحدى الجهات التي تتسلم أسلحة أمريكية قد استخدمت أسلحة أمريكية الصنع في إصابة أو قتل مدنيين.

استخدم الجيش الإسرائيلي ذخائر الهجوم المباشر المشتركة أمريكية الصنع (JDAM) في غارتين جويتين مدميتين وغير قانونيتين على منازل مليئة بالمدنيين في قطاع غزة المحتل، في أكتوبر/نشرين الأول. وكانت هاتان الغارتان الجويتان إما هجمتين مباشرتين على مدنيين أو أعيان مدنية أو هجمتين لا تميزان بين العسكريين والمدنيين، ويجب التحقيق فيهما باعتبارهما جريمتي حرب. إن استمرار توريد الذخائر إلى إسرائيل ينتهك القوانين والسياسات الأمريكية المتعلقة بنقل الأسلحة وبيعها، بما في ذلك سياسة نقل الأسلحة التقليدية وإرشادات الاستجابة لحوادث الأضرار المدنية (CHIRG)، والتي تهدف معاً إلى منع عمليات نقل الأسلحة التي تخاطر بتسهيل أو المساهمة في إلحاق الأذى بالمدنيين، وفي انتهاكات حقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي.<sup>3</sup>

وبعد مطالبات كثيرة من جانب منظمة العفو الدولية وغيرها، راجعت وزارة العدل دليل قوانين الحرب الخاص بها، لكي توضح أنه في حالة وجود شك بخصوص ما إذا كان الهدف المحتمل للقوة الممثلة مدنياً أو مقاتلاً، فإن القانون يلزم الجيش بأن يفترض أن الهدف مدني. ولم تكن السياسات العسكرية السابقة تحدد هذا المبدأ بدقة، وربما أدت إلى مقتل كثير من المدنيين على أيدي القوات الأمريكية خلال السنوات الأخيرة.

## الحق في بيئة صحية

كانت الولايات المتحدة هي أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران. وأقر الرئيس بايدن مشروعاً للتنقيب عن النفط في منطقة منحدرة ألاسكا الشمالية، من المتوقع أن ينتج ما يقرب من 180,000 برميل يوميًا، وهو الأمر الذي أثار احتجاجات من الجماعات المدافعة عن البيئة، والمجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين. كما حظر الرئيس إبرام عقود إيجار جديدة على مساحة 10 ملايين فدان (حوالي 4.05 مليون هكتار) في المحمية الوطنية للنفط في ألاسكا، والتي تبلغ مساحتها 23 مليون فدان.

وفي أبريل/نيسان، تعهد الرئيس بأن يساهم بقيمة مليار دولار أمريكي لصالح صندوق المناخ الأخضر. وتضمن مقترح ميزانية الإدارة الأمريكية "4.3 مليار [دولار أمريكي] لتمويل مباشر وغير مباشر لمسائل المناخ من حسابات الولايات وحساب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، و1.4 مليار [دولار أمريكي] لتمويل مباشر لمسائل المناخ من حسابات الخزنة العامة". وبالرغم من هذه التعهدات، ظلت مساهمات الولايات المتحدة الأمريكية لتمويل المناخ غير كافية بشكل خطير مقارنة بحصتها العادلة.

وفي أغسطس/آب، أصدرت محكمة في ولاية مونتانا، للمرة الأولى، حكماً يقضي بأن سياسات البيئة التي تتبعها الولاية المؤيدة لاستخدام الوقود الأحفوري قد أضرت بدنياً وبعقلياً 16 من رافعي دعوى قضائية، تتراوح أعمارهم بين خمسة أعوام و22 عاماً، وأنها انتهكت حقهم الدستوري في "بيئة نظيفة وصحية".<sup>4</sup> وأطلقت المحكمة قانونين للولاية كإجراء لمنعان المحاكم والوكالات من النظر في الآثار المناخية للمشاريع المقترحة.

واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في إمداد العالم بمواد بلاستيكية مصنوعة من الوقود الأحفوري، وتمثلت مجتمعات الخطوط الأمامية العبء الأكبر لآثار هذه المواد، والتي أثرت بشكل غير متناسب على الأشخاص السود، وغيرهم من الجماعات المصنفة عنصرياً، وعلى ذوي الدخل المنخفض، ومن لديهم إتقان محدود للغة الإنجليزية. ووفقاً لتقرير صدر عام 2021، وهو أحدث عام تتوفر عنه بيانات، فإن دخل من يعيشون على بعد ثلاثة أميال من مصانع البتروكيماويات يقل بنسبة 28% عن متوسط دخل العائلات الأمريكية، وأن من المرجح بنسبة 67% أن يكونوا من الأشخاص السود، والسكان الأصليين، والجماعات المصنفة بالانتماء إلى عرق معين. وارتبط التعرض للملوثات المنبعثة من إنتاج البتروكيماويات بعدة تأثيرات صحية يشيع الإبلاغ عنها من الجماعات المحلية التي تعيش في الخطوط الأمامية، وخاصة بين الأطفال، بما في ذلك ارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان والربو ومشاكل الجهاز التنفسي.

وفي مايو/أيار، اندلع حريق لمواد كيميائية في مصنع شركة شيل للكيماويات في مدينة دير بارك بولاية تكساس، بالقرب من قناة هيوستون للسفن، مما فاقم من تعرض السكان للملوثات الضارة. وفي أغسطس/آب، رفعت ولاية تكساس دعوى قضائية ضد شركة شيل، ادعت فيها أن الحريق الكيميائي تسبب في أضرار بيئية من جراء الملوثات المنقولة جواً والمخلفات التي تدفقت إلى الممرات المائية القريبة. ويوجد أكثر من 400 مصنع للبتروكيماويات في منطقة قناة هيوستون للسفن. وأشار تحليل حديث لمتوسط العمر المتوقع في المناطق المختلفة أن متوسط العمر المتوقع لمن يعيشون في منطقة شرق هيوستون الحضرية، بالقرب من القناة، يقل بمقدار أكثر من 15 سنة عن

مثيله بالنسبة لمن يعيشون في المنطقة الغربية الأكثر ثراءً.

USA: One year on, overturning of Roe vs. Wade has fueled human rights crisis", 24 June

USA: Mandatory Use of CBP One Application Violates the Right to Seek Asylum, 7 May

"إسرائيل/اللراضي الفلسطينية المحتلة: الذخائر أمريكية الصنع قتلت 43 مدنيًا في غارتين جويتين إسرائيليتين موثقتين في غزة - تحقيق جديد"، 5 ديسمبر/كانون الأول

Global: Ruling in favour of activists in US climate lawsuit sets historic human rights-based precedent", 16 August

## اليمن

### الجمهورية اليمنية

على الرغم مما شهده العام من انحسار في الصراع المسلح والهجمات عبر الحدود مقارنة بالأعوام السابقة، فقد واصلت جميع الأطراف في الصراع المستمر منذ فترة طويلة في اليمن شن الهجمات وارتكاب أعمال القتل بصورة غير مشروعة مع الإفلات من العقاب. واستمرت حكومة اليمن التي تحظى باعتراف دولي والسلطات الحوثية القائمة بحكم الأمر الواقع، التي تسيطر على أنحاء مختلفة من البلاد، في مضايقة الصحفيين والنشطاء، وتهديدهم، واحتجازهم تعسفيًا، وإخفاءهم قسرًا، وملاحقتهم قضائيًا، بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير. وعززت سلطات الأمر الواقع الحوثية أفراد من الطائفة البهائية، وهي من الأقليات الدينية في اليمن، للإخفاء القسري بسبب ممارستهم لحقهم في حرية الدين والمعتقد. وفرضت جميع أطراف الصراع الدائر في اليمن قيودًا على إيصال المعونات الإنسانية. واستمرت سلطات الأمر الواقع الحوثية في منع النساء من السفر بدون محرم، وتقييد قدرتهن على العمل أو تلقي المساعدات الإنسانية. وتفاخست جميع الأطراف عن إنصاف ضحايا الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي، وانتهاكات حقوق الإنسان.

### خلفية

شهد عام 2023 انحسارًا في القتال والهجمات عبر الحدود، ولكن جميع الأطراف شنت هجمات من حين لآخر على المناطق المدنية وجبهات القتال في محافظات مأرب، والحديدة، وتعز، وصعدة، والحواف، وشبوة، والضالع.

وفي مارس/آذار، وافقت أطراف الصراع تحت إشراف الأمم المتحدة على إطلاق سراح نحو 900 من المحتجزين لأسباب تتعلق بالصراع. وخلال الفترة بين 14 و16 أبريل/نيسان، أفرجت الحكومة السعودية وحكومة اليمن المعترف بها دوليًا، التي تحظى بتأييد التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، عن 706 محتجزين، في حين أفرجت سلطات الأمر الواقع الحوثية عن 181 محتجزًا، كان من بينهم أربعة صحفيين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام، وهم: أكرم الوليدي، وعبد الخالق عمران، وحاتر حميد، وتوفيق المنصوري.<sup>1</sup> ولكن ظل مئات آخرون محتجزين بصورة غير مشروعة.<sup>2</sup> وظل اليمنيون يواجهون قيودًا شديدة على سبل الحصول على الغذاء، ومياه الشرب النظيفة، والبيئة الصحية، والخدمات الصحية الكافية. ووفقًا لبيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أدت فجوة التمويل في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وباتت خطرًا يهدد الاستجابة الإنسانية، مما اضطر منظمات الإغاثة الإنسانية إلى تقليص برامجها الإنسانية الحاسمة أو إغلاقها.

وفي 31 أكتوبر/تشرين الأول، أعلن المتحدث العسكري باسم القوات الحوثية إن هذه القوات شنت أربع هجمات بالمسيرات والصواريخ ضد إسرائيل منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، ولكن لم يصل أي منها للأراضي الإسرائيلية. وفي 27 أكتوبر/تشرين الأول، سقطت إحدى المسيرات وتحطمت بالقرب من مستشفى في طابا بمصر، مما أدى إلى إصابة ستة أشخاص بجروح. وبين شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول، شنت القوات المسلحة الحوثية نحو 24 هجومًا على سفن تجارية وعسكرية في البحر الأحمر. وفي 19 نوفمبر/تشرين الثاني، استولى الحوثيون على السفينة "غالاكسي ليدر" (Galaxy Leader)، وهي ناقلة سيارات بريطانية الملكية، تديرها شركة يابانية، واحتجزوا 25 من أفراد طاقمها تعسفيًا. وتوعدت المسؤولون الحوثيون بمواصلة الهجمات البحرية في البحر الأحمر إلى أن تنتهي الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة.

### الهجمات وعمليات القتل غير المشروعة

في 13 مارس/آذار، قصفت مسيرة، زعم أن القوات الحوثية هي التي أطلقتها، مستشفى ميدانيًا في منطقة الجرح، غربي مديرية قطبة بمحافظة الضالع، مما أدى إلى إصابة ثلاثة مدنيين بجروح، بحسب ما ورد، من بينهم عاملان في مجال الصحة. وفي 22 أبريل/نيسان، قتل ثلاثة مدنيين، من بينهم امرأة وطفلة في الثانية عشرة من عمرها، وأصيب تسعة آخرون بجروح، كلهم من أسرة واحدة، عندما أطلقت فذائف من منطقة يسيطر عليها الحوثيون وأصابت منازل في منطقة الجيش الأعلى في مديرية موزع بمحافظة تعز.

وفي 4 يوليو/تموز، أصابت قذائف الهاون خمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين ثمانية أعوام و12 عامًا، بينما كانوا يرون عندهم في تل الجليلين بقرية محارث في محافظة الحديدة. وفي 15 يوليو/تموز، أدى القصف بقذائف الهاون إلى مقتل مدنيّين، وخلف أضرارًا بمنزلهما في قرية الأعبوس بمحافظة تعز، أثناء تبادل لإطلاق النار بين القوات الحكومية والحوثية.

## حرية التعبير والدين والمعتقد

استمرت أطراف الصراع في مضايقة الأفراد، وتهديدهم، واحتجازهم تعسفيًا، وإخافتهم قسرًا، وملاحقتهم أمام القضاء بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، وحرية الدين والمعتقد.

### سلطات الأمر الواقع الحوثية

في 25 مايو/أيار، داهمت قوات الأمن الحوثية في العاصمة صنعاء تجمعًا سلميًّا للبهائيين، وهي إحدى الأقليات الدينية؛ واحتجزت 17 شخصًا، من بينهم خمس نساء، وأخفتهن قسرًا. وفي أعقاب الضغوط الدولية، أطلق سراح 11 منهم.<sup>3</sup> ولكن ظل خمسة رجال وامرأة واحدة محتجزين في مركز الاحتجاز التابع لجهاز الأمن والاستخبارات الذي يديره الحوثيون في منطقة حدة وصنعاء.

وفي 24 أغسطس/آب، قام خمسة رجال مسلحين برمي مدني بالاعتداء الجسدي على الصحفي مجلي الصمدي في حي الصافية بصنعاء، ووجهوا إليه التهديدات كي يكف عن انتقاد الحوثيين. وقدم مجلي الصمدي بلاغًا بشأن هذه الواقعة إلى مركز شرطة مديرية السبعين في صنعاء، ولكن السلطات لم تخضع أحدًا للمساءلة. أما محطته الإذاعية "صوت اليمن"، التي أغلقتها السلطات الحوثية في يناير/كانون الثاني 2022، فقد ظلت مغلقة بالرغم من الحكم الذي أصدرته محكمة الصحافة والمطبوعات في يوليو/تموز 2022، والذي يسمح للمحطة باستئناف البث.

واحتجزت سلطات الأمر الواقع الحوثية الصحفي نبيل السداوي تعسفيًا بعد 21 سبتمبر/أيلول، وهو التاريخ الذي كان من المقرر الإفراج عنه فيه بعد أن قضى عقوبة السجن المفروضة عليه. وكان جهاز الأمن والاستخبارات الحوثي قد احتجزه في 21 سبتمبر/أيلول 2015، ثم صدر عليه حكم بالسجن ثماني سنوات بعد محاكمة فادحة الجور أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء عام 2022. وفي 26 سبتمبر/أيلول، قامت سلطات الأمر الواقع الحوثية بحملة من الاعتقالات شملت العشرات من المشاركين في مظاهرات سلمية إلى حد كبير، ممن احتشدوا لإحياء ذكرى ثورة سبتمبر/أيلول في اليمن.<sup>4</sup>

### الحكومة اليمنية

في 11 يوليو/تموز، استدعت إدارة البحث الجنائي في محافظة تعز الصحفي جميل الصامت للتحقيق معه بشأن شكوى قدمها قائد محور تعز العسكري،

بعد أن نشر مقالات تدعو إلى تغيير قيادة المحور؛ واحتجز بصورة تعسفية لمدة يوم، ثم أخلى سبيله. وفي 1 أغسطس/آب، استدعته شرطة تعز مرة أخرى لاستجوابه، واتهمته بالإساءة لصورة الشرطة في مقالاته؛ واحتجزته تعسفيًا لمدة خمسة أيام، ثم أطلقت سراحه.

وفي أغسطس/آب، تبعت قوات الأمن في مدينة مأرب مصورًا صحفيًا بعد انتهائه من تصوير تقرير إخباري في شارع الهيئة، ثم صادروا كاميرته وحذفوا الشريط المسجل عليها. واقتادوه إلى أحد مراكز الشرطة، ولم يخلوا سبيله إلا بعد أن وقع على تعهد بعدم التصوير في المدينة إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من إدارة الأمن.

### المجلس الانتقالي الجنوبي

في 1 مارس/آذار، قامت قوات الحزام الأمني، وهي جناح شبه عسكري للمجلس الانتقالي الجنوبي الذي يسيطر على بعض أنحاء جنوب اليمن، باقتحام مقر نقابة الصحفيين اليمنيين في مديرية التواهي، بمحافظة عدن، حيث صادرت الممتلكات، وطردت الصحفيين الموجودين بالمبنى، ومنعتهم من دخوله. ثم أنزلت لافتة النقابة، واستبدلتها بلافتة نقابة الصحفيين والإعلاميين الجنوبيين التي تغطي بتأييد المجلس الانتقالي الجنوبي. وفي 28 مارس/آذار، تقدمت نقابة الصحفيين اليمنيين بشكوى إلى النائب العام في عدن، مطالبة بالتحقيق في الواقعة، ولكن السلطات لم تتخذ أي إجراء بهذا الشأن.

واستمرت سلطات المجلس الانتقالي الجنوبي بحكم الأمر الواقع في احتجاز الصحفي أحمد ماهر الذي اعتقلته قوات الحزام الأمني بصورة تعسفية في 6 أغسطس/آب 2022 في مديرية دار سعد بمحافظة عدن. وفي سبتمبر/أيلول 2022، وجهت إليه النيابة الجنائية تهمة نشر أخبار كاذبة ومضللة؛ وظلت المحكمة الجنائية المتخصصة في عدن تؤجل جلسة المحاكمة المرة تلو الأخرى منذ مارس/آذار 2023.

## منع وصول المساعدات الإنسانية

ظلت أطراف الصراع تفرض قيودًا على حركة وإيصال المساعدات، بما في ذلك فرض القيود البيروقراطية مثل التأخر في إصدار تراخيص الموافقة، ورفض تصاريح السفر أو تأخيرها، وإلغاء المبادرات الإنسانية، والتدخل في تصاميم وخطط الأنشطة الإنسانية، وتنفيذها، وتقييمها.

وفي مايو/أيار، أصدرت سلطة الأمر الواقع الحوثية تعميمًا يستوجب من المنظمات الإنسانية إبلاغها كل شهر بما تعترض القيام به من مشاريع وأنشطة تتعلق بالإعلام، والمناصرة، والتوعية، وباستخراج تصاريح لتنفيذها. كما يلزم التعميم المنظمات الإنسانية بعرض تقاريرها الإعلامية الشهرية على المجلس الأعلى للاطلاع عليها

وإقرارها، وبأن يرافقها أثناء عملياتها الميدانية ممثل إعلامي يعينه الحوثيون. ظلت اليمينات العاملات في المجال الإنساني يواجهن مشقة في القيام بالعمل الميداني في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بسبب ما تشترطه السلطات من أن يرافقهم محرم، وهو الأمر الذي يقيد الزيارات الميدانية ويعوق إيصال المعلومات.

في 21 يوليو/تموز، أطلق مسلحون مجهولون النار على مؤيد حميدي، وهو موظف في برنامج الغذاء العالمي، فأردوه قتيلاً في مدينة التربة بمحافظة تعز.

وفي 11 أغسطس/آب، أطلق سراح خمسة من موظفي الأمم المتحدة كانوا قد اختطفوا في فبراير/شباط 2022 بمحافظة أبين.

وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول، توفي هشام الحكيمي، مدير قسم السلامة والأمن بمنظمة إنقاذ الطفل، أثناء احتجازه تعسفاً لدى الحوثيين في صنعاء. وكان قد احتجز في 9 سبتمبر/أيلول في غير ساعات دوامه، ووضِع معزول عن العالم الخارجي. وفي أعقاب وفاته، علقت منظمة إنقاذ الطفل عملياتها في شمال اليمن لمدة 10 أيام.

## حقوق النساء والفتيات

استمرت سلطات الأمر الواقع الحوثية في فرض شرط المحرم على النساء، مما يقيد حريتهن في التنقل، ويمنعهن من السفر بدون محرم من الذكور، أو بدون دليل مكتوب على موافقة المحرم داخل المحافظات الخاضعة لسيطرة الحوثيين أو إلى مناطق أخرى في اليمن. وقد جعلت هذه القيود من الصعب على النساء الخروج إلى العمل، وأثرت على قدرة النساء والفتيات اليمنيات على الحصول على المساعدات الإنسانية.

استمرت سلطات الأمر الواقع الحوثية في احتجاز المدافعة عن حقوق الإنسان فاطمة العرولي، ودرمانها من حقها في محاكمة عادلة. وفي 31 يوليو/تموز، وجهت إليها تهمة التجسس، وهي جريمة يعاقب عليها القانون بالإعدام، وأحيلت قضيتها إلى المحكمة الجزائية المتخصصة<sup>5</sup> وفي 5 ديسمبر/كانون الأول، حكمت عليها المحكمة بالإعدام.

## الحق في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على التوضيح

تقاعست أطراف الصراع عن تحقيق العدالة لضحايا الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أثناء الصراع المستمر منذ فترة طويلة، أو تعويض المدنيين عما ألحقوه بهم من أضرار.

وفي 26 يوليو/تموز، أطلقت أكثر من 40 من منظمات المجتمع المدني اليمني والجمعيات المعنية بالضحايا والناجين "إعلان اليمن للعدالة

والمصالحة"، الذي يؤكد على ضرورة إرساء عملية لتحقيق العدالة في مرحلة ما بعد النزاع، كي تتولى معالجة مظالم الشعب اليمني بصورة فعالة وكافية. كما أرسى الإعلان مجموعة من المبادئ التوجيهية كي تسترشد بها مبادرات العدالة بعد انتهاء النزاع، وتشمل نهجاً يركز على الضحايا، والشمول والمساواة بين فئات النوع الاجتماعي، والحقيقة، وتخليد الذكرى، وجبر الضرر والتعويضات، والمساءلة، والمصالحة، والتركيز على حقوق الإنسان.

## الحق في بيئة صحية

أدت أحوال الطقس القسوى في مختلف أنحاء اليمن، بما في ذلك الأمطار الغزيرة والفيضانات، إلى تفاقم النزوح الداخلي في مناطق تشمل محافظات مأرب وتعز وإب، واشتداد حالة انعدام الأمن الغذائي والمعيشي. وفي أعقاب فيضانات أبريل/نيسان، لقي ما لا يقل عن 31 شخصاً حتفهم، وأصيب 37 بجروح، وكان ثلاثة في عداد المفقودين، وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. وأفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان أن 109,830 شخصاً اضطروا للنزوح بسبب المناخ خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني وأغسطس/آب. وأدرج اليمن في عداد البلدان الأشد تعرضاً للأضرار الناجمة عن تغير المناخ، وأقلها استعداداً لصدماته، بناء على مؤشر مبادرة نوتردام للتكيف العالمي (ND-GAIN).

وظل سوء إدارة البنية التحتية النفطية في محافظة شبوة يفضي إلى تلوث مديرية الروضة. ففي أغسطس/آب، لحق مزيد من الضرر بخط أنابيب نقل النفط، مما أسفر عن تلوث مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، ومصادر المياه الجوفية في منطقة غرير بمحافظة شبوة.

وفي 11 أغسطس/آب، أتمت الأمم المتحدة مهمة نقل النفط من الناقله صافر، وهي ناقلة نفط ضخمة متهاكمة راسية قبالة مدينة الحديدة الساحلية المظلة على البحر الأحمر، إلى سفينة بديلة. وحالت عملية نقل النفط دون وقوع تسرب نفطي هائل كان بالإمكان أن يفضي إلى كارثة بيئية وإنسانية.

1 "Yemen: Further information: Four journalists on death" row released", 17 April

2 "اليمن: على أطراف النزاع الإفراج الفوري عن كافة المحتجزين تعسفاً والكشف عن مصير المحققين قسراً منذ بدء النزاع المسلح في اليمن في عام 2014"، 17 أبريل/نيسان

3 "اليمن: معلومات إضافية: 11 بهائياً مخفيون قسراً في اليمن في خطر محقق"، 8 أغسطس/آب

4 "اليمن: سلطات الأمر الواقع الحوثية تشن حملة اعتقالات في أعقاب المظاهرات"، 29 سبتمبر/أيلول

## اليونان

### جمهورية اليونان

وهو فتى من طائفة الروما في السادسة عشرة من عمره، مما أدى إلى وفاته لاحقاً في مدينة سالونيك عام 2022.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أصيب كريستوس ميخالوبولوس، البالغ من العمر 17 عاماً، بطلق نارٍ مميت أطلقه عليه ضابط شرطة في بلدة ليونتاري ببلدية أليارتوس، في أعقاب مطاردة سيارته. ووُجِّهت إلى الشرطي تهمة القتل مع القصد المحتمل وإطلاق النار من سلاحه بصورة غير قانونية.

### حقوق اللاجئين والمهاجرين

استمرت انتهاكات حقوق الإنسان على الحدود اليونانية، بما في ذلك عمليات الإعادة غير القانونية وبإجراءات موجزة، التي اقترنت بالعنف أحياناً. وفي 14 يونيو/حزيران، غرق قارب يقل ما يقدر بنحو 750 شخصاً، من بينهم الكثير من الأطفال، قرابة سواحل بيلوس، وكانت طائرة تابعة لفرونتكس، وهي الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل، قد رصدته لأول مرة قبل غرقه بعدة ساعات، ولم ينج من ركاب القارب سوى 104 أشخاص. وتوافقت أقوال الناجين لمنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش على أن خفر السواحل اليوناني سحبوا القارب مما أدى إلى انحرافه ثم انقلابه. وأوردت التقارير المستقلة لمنظمات غير حكومية ومصادر إعلامية مرموقة وصفاً مماثلاً للحدوث، ولكن السلطات اليونانية نفت هذه الرواية بشدة. كما وثقت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش إخفاقات خطيرة في أداء السلطات اليونانية لجهود الإنقاذ، وأشارت كذلك إلى أن التحقيقات التالية التي فتحتها السلطات اليونانية بشأن تصرفات خفر السواحل لم تحرز تقدماً مجدياً، بل وأنه المحتمل أن تكون السلطات قد قوضت سلامة الأدلة الرئيسية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، فتح موظفو المظالم اليوناني تحقيقات بشأن أفعال خفر السواحل، مشيراً إلى امتناعهم عن إجراء تحقيق تأديبي داخلي. وفي يوليو/تموز، أعلنت مسؤولية المظالم بالاتحاد الأوروبي عن بدء تحقيق بشأن دور الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتكس) في عمليات البحث والإنقاذ بالبحر المتوسط، بما في ذلك حادث تحطم السفينة قبالة سواحل بيلوس، وهو الحادث الذي سلط الضوء على الحاجة الماسة لطرق آمنة وقانونية للهجرة إلى أوروبا.

وبدءاً من يوليو/تموز، تصاعد عدد اللاجئين والمهاجرين الذين وصلوا إلى اليونان عبر البحر، حتى تجاوز العدد الإجمالي خلال العام بأكمله 41,000 مقارنة بنظيره عام 2022 الذي كان أقل من 13,000. وأدى هذا إلى تفاقم الأحوال المعيشية الصعبة أصلاً في مراكز استقبال اللاجئين والمهاجرين في الجزر اليونانية، مثل "المركز المغلق الخاص للمراقبة" في جزيرة ساموس حيث تفرض السلطات نظام احتجاز بحكم الأمر الواقع للقادمين الجدد. وفي

استمر ورود أنباء عن لجوء الشرطة للاستخدام غير المشروع للقوة أثناء المظاهرات. وألقى الناجون من حادث تحطم سفينة، أسفر عن مصرع أكثر من 600 شخص، باللذمة على السلطات اليونانية لتسببها في وقوع الحادث، وظل المدافعون عن حقوق الإنسان يواجهون تجريم نشاطهم من أجل اللاجئين والمهاجرين. وتبين من تحقيق قامت به هيئة حماية البيانات في اليونان أن 88 فرداً كانوا هدفاً للتجسس باستخدام برنامج بريداتور. واستمرت انتهاكات حقوق المعترضين على الخدمة العسكرية بدافع الضمير. وأسفرت الحرائق المدمرة للغابات عن خسائر في الأرواح، وأدت إلى فقدان الموثل الطبيعي، وسط مخاوف من فشل نظام مكافحة الحرائق.

### الاستخدام المفرط للقوة

استمر ورود أنباء عن الاستخدام غير المشروع للقوة أثناء عمليات الشرطة، بما في ذلك حفظ الأمن أثناء المظاهرات، مثلما حدث أثناء مظاهرات الاحتجاج التي أعقبت كارثة السكك الحديدية في بلدة تمبي في فبراير/شباط. وفي يونيو/حزيران، أدانت إحدى محاكم العاصمة أثينا ضابط شرطة بتهمة التعذيب "باعباره جنحة" لاعتدائه بالضرب على طالب أثناء فحص الإصابة بفيروس كوفيد-19 في ساحة نيا سميرني في مارس/آذار 2021. وأدين ضابط شرطة آخر باعتباره شريكاً مساعداً في ارتكاب الجرم. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، حكمت محكمة الاستئناف بأن الشرطة هي المسؤولة عن الإصابات المهددة للحياة التي لحقت بأخصائي علم النفس ياسن كافاس أثناء مظاهرة في أثينا عام 2021، وحكمت له بتعويض عما أصابه من ضرر.

### الحق في الحياة

في سبتمبر/أيلول، توفي كوستاس مانيوداكيس بعد أن أساءت الشرطة معاملته، حسبما زعم، أثناء عملية إيقاف وتفتيش في قرية فريسس بجزيرة كريت.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، اقترح أحد وكلاء النيابة توجيه الاتهام لضابط شرطة بارتكاب جريمة القتل العمد واستخدام سلاحه الناري بصورة غير قانونية عندما أطلق عياراً نارياً على كوستاس فرانغوليس،

هلسنكي اليوناني قد ألغى في مايو/أيار. وأُعتبرت المنظمات غير الحكومية عن قلمها أيضاً بشأن حملة تشهير استهدفت بانايوتي ديميتراس، وما يتعرض له من مضايقات قضائية.

## الحق في الخصوصية

في يوليو/تموز، رصدت هيئة حماية البيانات في اليونان في تحقيق لها بشأن استخدام برنامج بريديتور (Predator) للتجسس 350 رسالة نصية تحاول تثبيت برامج المراقبة؛ وأبلغ 88 شخصاً بأن هواتفهم المحمولة كانت هدفاً لهذه المحاولات. وفي سبتمبر/أيلول، أعرب المجتمع المدني وأعضاء البرلمان الأوروبي عن قلقهم بشأن فرار البرلمان اليوناني المفاجئ باستبدال عدد من أعضاء الهيئة اليونانية لأمن وخصوصية الاتصالات في وقت حاسم أثناء التحقيق في قضية برامج التجسس الإلكتروني.

وأتى جلسة إلكترونية لجان البرلمان الأوروبي في أكتوبر/تشرين الأول، أعرب رئيس الهيئة المذكورة عن قلقه من أن عضواً حالياً وآخر سابقاً في الهيئة يخضعان لتحقيق جنائي، بينما لم يتم توجيه الاتهام لأحد حتى ذلك الحين في قضية استخدام برامج التجسس.

## حقوق ذوي الإعاقة

في سبتمبر/أيلول، وُجّهت تهم لقيطان عتارة وثلاثة من أفراد طاقمها في إطار قضية غرق عبارة الركاب أنطونيس كارغيوتيس؛ وقدم تسجيل صوتي لأحد أفراد الطاقم وهو يتفوه بعبارة عنصرية عن سفينة أنطونيس كارغيوتيس. وطلب دعاة حقوق ذوي الإعاقة السلطات بفتح تحقيق لتبيان ما إذا كان دافع الكراهية يكمن وراء القضية نظراً لما ورد عن الحالة الصحية للضحية.

## حقوق مجتمع الميم

شاع خلال العام على نحو يبعث على القلق الخطاب المهين والصار عن أفراد مجتمع الميم في الدوائر السياسية والإعلامية. ففي أبريل/نيسان، رصدت شبكة تسجيل العنف العنصري 38 جريمة كراهية خلال عام 2022، كان المستهدفون منها أفراد مجتمع الميم أو من يدافعون عن حقوقهم.

## حرية التعبير

في أبريل/نيسان، ورد أن إحدى المحاكم قبلت بصورة جزئية في ديسمبر/كانون الأول 2022 دعوى مدنية مرفوعة على الصحفية ستامفرولا بوليميني ومؤسسة ألترتس (Altertress) التعاونية الإعلامية، وأمرت المحكمة هذه المؤسسة الإعلامية بدفع

بنابر/كانون الثاني، بدأت المفوضية الإجراءات المتعلقة بالمخالفات القانونية ضد اليونان لعدم امتثالها لقانون الاتحاد الأوروبي بشأن طلب اللجوء والهجرة، ويتعلق هذا بالعقبات التي يواجهها اللاجئون عند التماس سبل الحماية الاجتماعية، والأسلوب الذي أرساه القانون المحلي عام 2022، والمتمثل في حرمان الأشخاص الخاضعين لإجراءات الاستقبال وتحديد الهوية من حريتهم لمدة قد تصل إلى 25 يوماً. وفي يوليو/تموز، فتحت أمانة المظالم بالاتحاد الأوروبي تحقيقاً بشأن السبل التي تمكّن المفوضية الأوروبية من ضمان الالتزام بالحقوق الأساسية في سياق دعمها للمراكز المغلقة الخاصة للمراقبة. وفي أكتوبر/تشرين الأول، نددت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان باليونان لتقاعسها عن إتاحة الرعاية الطبية الكافية لطلاب لجوء مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية (HIV) في مركزين من مراكز الاستقبال.

وأدت حرائق الغابات في منطقة إفروس (انظر "الحق في بيئة صحية" أدناه) إلى تأجيل الخطاب العنصري والانتهاكات ضد المهاجرين واللاجئين. وفي ديسمبر/كانون الأول، أقر البرلمان تعديلاً تشريعياً يسمح للمهاجرين الذين لا يحملون وثائق رسمية، والذين مضى على إقامتهم في اليونان ما لا يقل عن ثلاث سنوات بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2023، ولديهم عرض عمل، بالتقدم بطلب للحصول على تصريح إقامة لمدة ثلاث سنوات. ويقضي التعديل كذلك بتخفيض المدة التي يتعين على طالبي اللجوء انتظارها قبل السماح لهم بالعمل على ستة أشهر إلى 60 يوماً اعتباراً من تاريخ تقديم طلبات اللجوء.

## المدافعون عن حقوق الإنسان

ظل المدافعون عن حقوق الإنسان يواجهون التجريم على خلفية عملهم مع اللاجئين والمهاجرين. وعلى الرغم من أن المحكمة العليا أسقطت في أغسطس/ آب التهم الموجهة إلى سارة مارديني وشون بايندر بارتكاب جنح، فقد وجهت السلطات في الشهر التالي أربع جنائية إليهما، هما 22 متهماً آخر، من بينها تشكيل تنظيم إجرامي والانتماء إليه، وتيسير الدخول غير المنظم إلى البلاد. استمرت بواعث القلق بشأن التهم الجنائية القائمة ضد بانايوتي ديميتراس، الناطق باسم مرصد هلسنكي اليوناني (GHM)، وهو من المنظمات غير الحكومية، وتومي أولسن، رئيس تقرير قوارب بحر إيجه (Aegean Boat Report)، وهو أيضاً منظمة غير حكومية، بسبب عملهما في مساعدة اللاجئين والمهاجرين على الحدود اليونانية، وإصدار التقارير عن حوادث العنف الحدودية، وحالات الإعادة غير المشروعة. وفي بنابر/كانون الثاني، فرصت السلطات تدابير تقييدية على بانايوتي ديميتراس، بالرغم من أن الحظر المفروض على عمله مع مرصد

أعقاب الأزمة المالية عامي 2009 و2010، على منظومة الصحة. وخلال العام، أشار نقابات العاملين في المجال الصحي إلى تحديات جسيمة، من بينها النقص المزمن في العاملين والتمويل.

## الحق في بيئة صحية

على الرغم مما أشارت إليه التقارير من التقدم المحرز في تقليص انبعاثات غازات الدفيئة، ظلّ الوقود الأحفوري يشكل معظم استخدام الطاقة في اليونان. وفي ديسمبر/كانون الأول، طلبت ثلاث منظمات بيئية من المفوضية الأوروبية محاسبة اليونان على منح "تصريح بالمجان"، وبصورة منهجية، لأعمال التنقيب عن النفط والغاز قبالة السواحل اليونانية.

وتبيّت أن تغير المناخ الناجم عن أنشطة البشر يزيد من احتمال وحدة الارتفاع المفرط في درجات الحرارة والفيضانات في اليونان. وخلال الفترة بين يوليو/ تموز وسبتمبر/أيلول، أسفرت حرائق الغابات والفيضانات المدمرة عن وقوع ما لا يقل عن 38 حالة وفاة مؤكدة، وفقدان المئول الطبيعي، ونفوق الآلاف من الحيوانات، وتدمير سبل عيش الناس. وكانت حرائق الغابات التي اندلعت في منطقة إفروس على أكبر حرائق تسجّل في الاتحاد الأوروبي، وأدت إلى مصرع 20 شخصاً على الأقل، من المعتقد أنهم من اللاجئين والمهاجرين.<sup>2</sup> وفي أعقاب حرائق الغابات الكارثية، أعرب الصندوق العالمي للطبيعة عن قلقه بسبب فشل المنظومة الوطنية لمكافحة الحرائق، وحث السلطات على إجراء تغييرات جذرية من أجل حماية الغابات.

تعويض قدره 3,000 يورو لأحد كبار المسؤولين التنفيذيين في شركة لتعدين الذهب؛ وقُدّم طعن في هذا الحكم. وتنبع هذه القضية، التي تكتسي طابع الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة، من وقوع انتهاك مزعوم لقوانين حماية البيانات بعد أن كتبت الصحفية ستافرولا بوليمني تقريراً عن حكم الإبدانة الذي أصدرته محكمة ابتدائية ضد المسؤول التنفيذي بتهمة الإضرار بالبيئة.

## حقوق النساء

خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني ومطلع ديسمبر/ كانون الأول، ترددت أنباء عن وقوع 14 جريمة قتل إناث؛ وفي تقرير أصدرته مجموعة الخبراء التي ترصد تنفيذ اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد المرأة والعنف المنزلي ومكافئتهما في نوفمبر/ تشرين الثاني، أعربت المجموعة عن بالغ قلقها من افتقار قانون "الحضانة المشتركة" الصادر عام 2021 للضمانات الكافية التي تكفل أخذ حوادث العنف الأسري بالاعتبار عند البت في قضايا حضانة الطفل وحقوق الزيارة.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، اقترح أحد وكلاء النيابة إحالة ضابطين في الشرطة إلى المحاكمة لضلوعهما في الاعتصاب الجماعي لفتاة في مركز شرطة حي أومونيا بالعاصمة أثينا في أكتوبر/تشرين الأول 2022، وضابط شرطة آخر باعتباره شريكاً مساعداً.

## حقوق المعارضين بدافع الضمير

ظل المعارضون على الخدمة العسكرية يتعرضون للاعتقال والعقاب المتكرر من خلال الغرامات والمحاكمات أمام المحاكم العسكرية. ووفقاً لمعلومات نشرت عام 2023، رفض 67% من الطلاب المقدمة لاكتساب صفة المعارض على الخدمة العسكرية بدافع الضمير ولأسباب غير دينية عام 2022. وألغت المحكمة الإدارية العليا بعض قرارات الرفض التمييزية تلك، في حين لم يتم البت في البعض الآخر أمام القضاء بنهاية العام. ولم تنفذ اليونان بعد قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الصادر عام 2021، فيما يتعلق بقضية المعارض بدافع الضمير لزاروس بتروميديس، وقد وجد القرار انتهاكات متعددة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

## الحق في الصحة

في سبتمبر/أيلول، أعلنت اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية التابعة لمجلس أوروبا قبول شكوى جماعية قدمتها منظمة العفو الدولية. وسأقت المنظمة في هذه الشكوى الحجج على أن الحكومة اليونانية انتهكت أحكام الميثاق الاجتماعي الأوروبي بشأن الحق في الصحة، وحظر التمييز بسبب آثار الإجراءات التشخيصية التي اتخذتها الحكومة في

1 "اليونان: لا عدالة للناجين وعائلات ضحايا غرق السفينة قبالة بيلوس بعد مرور ستة أشهر"، 14 ديسمبر/كانون الأول

2 "Greece: Evros wildfire dead are victims of 'two great' injustices of our times"، 23 August

# حالة حقوق الإنسان

## في العالم

أبريل/نيسان 2024

في كل عام، توثق منظمة العفو الدولية حالة حقوق الإنسان في العالم. وتكشف أبحاثنا أن السلطات تواصل الاعتداء على الحريات العالمية في شتى أنحاء العالم. وتقوم دول وجماعات مسلحة بخرق قواعد الحرب والتحايل عليها. وتكمن العنصرية في صميم بعض النزاعات المسلحة والاستجابات لها. وقد أثرت الأزمات الاقتصادية وتغير المناخ والتدهور البيئي بشكل غير متناسب على المجتمعات المهمشة. ويُستهدف مدافعون عن حقوق الإنسان يناضلون من أجل حقوق هذه المجتمعات في إطار عملية قمع أوسع للمعارضة. واشتدت ردود الفعل القوية ضد حقوق النساء والفتيات وأفراد مجتمع الميم. وازداد التحريض على الكراهية وغيره من المحتويات الضارة المنشورة على الإنترنت ضد بعض الجماعات المصنّمة عرقياً. وفي الوقت نفسه، يتم استخدام التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي للحد من الحريات وانتهاك حقوق الإنسان.

يوثق هذا التقرير بواعث القلق إزاء حقوق الإنسان في العالم خلال عام 2023، ويربط بين قضايا على المستويين العالمي والإقليمي، ويستشرف الآثار المستقبلية. وتشمل هذه النسخة العربية أبواب 44 بلداً. أما النسخة الإنجليزية، فتشمل أبواب 155 بلداً. ويعرض التقرير كذلك تمهيد الأمانة العامة للمنظمة، وتحليلاً عالمياً، ونظرة عامة على مختلف المناطق. ويدعو إلى التحرك، كما يوضّح الخطوات التي يمكن للحكومات وغيرها اتخاذها لمواجهة التحديات المذكورة سابقاً، وتحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم. ويعد الاطلاع على هذا التقرير أمراً لا غنى عنه بالنسبة لقادة الحكومات، وصانعي السياسات، ودعاة المناصرة، والنشطاء، وأي شخص لديه اهتمام بحقوق الإنسان.

[amnesty.org/ar](https://www.amnesty.org/ar)



منظمة العفو  
الدولية